النص المحقق

بسم الله الرّحمن الرّحيم[١] صلّى الله على سيدنا محمّد وعلى آله وسلّم تسليماً

[حُروف الخَفْض] [٢]

بابٌ: هذا هو بابُ حروفِ الخَفْضِ[٣] وغيرِها مما يخفض .

ولنعط في ذلك مقدمة ثم نرجع إلى لَفْظِهِ إن شاء الله تعالى ، فنقول : لا يخفض اسمٌ إلاّ بحرفِ خفضٍ ، أو إضافة اسمٍ إليه ، أو إتْبَاع المخفوض على الخلاف في العامل في التابع وقد تقدم .

وأما الإضافة – على ما سيأتي – فعلى ضربين[٤] :

١ – إضافة بمعنى اللاّم : وهي إضافة المُلكِ : « كَغُلاَمِ زيدٍ » .

أو الاستحقاقِ نحو : « هذا سَرْجُ الدَّابَّةِ ، وَحَصِيرُ المَسْجِدِ » .

٢ – وإضافة بمعنى " مِنْ " : وهي إضافة الشَّيءِ إلى جِنسه نحو : خَاتَمُ حَدِيدٍ ، وَخَاتَمُ فِضَّةٍ ، وَبَابُ سَاجٍ » أي من حديدٍ ومن فضّة ومن ساج وهذه الإضافة لها أحكام ليست لغيرها ، منها :

أنّه يجوز فيها أن ينوَّن الاسم الأوَّل ، ويُرفع الثَّاني أو يُنصب[٥] أو يُخفض على حكم التَّبعيَّة للأوَّل .

---

(١) شاع بين الأندلسيين عدم عطف جملة الدعاء (صلى الله عليه وسلم) على البسملة ، وحجتهم أنه لا يعطف الدعاء على الخبر ، وهناك من عطف وحجتهم أنها تعطف كلاماً محكياً ، والمحكي بمنزلة الاسم المفرد . ينظر نتائج الفكر للسهيلي ٥٦ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٢٥١ – ٢٥٢ .

(٢) ما وضع من العناوين بين مركنين فهو من صنيع الباحث ، وليس في المصورة .

(٣) الجر : عبارة البصريين ، والخفض : عبارة الكوفيين ، ينظر شرح الجمل لابن بابشاذ (٦٢ / ب) .

(٤) زاد أهل الكوفة قسماً ثالثاً ، وهي إضافةٌ بمعنى " عند " مستدلين بقول العرب : « ناقةٌ رقود الحلب » بمعنى رقود عند الحلب . شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٧٢ . وزاد الجرجاني وابن الحاجب وابن مالك إضافة بمعنى " في " . ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٢١ ، والهمع ٤ / ٢٦٧ .

(٥) نصبه إما على الحال وإما على التمييز ، وإتباعه لإعراب الأول ، إمَّا على الصفة وإمّا على البدل . شرح الجمل لابن بابشاذ (٦٤ / أ) .

ومنها أنّه يجوز أن ينصب الاسم الثّاني على التّمييز أو الحال ، فتقول : « هَذَا خَاتَمٌ حَدِيدٌ أوْ فِضَّةٌ ، وَهَذَا خَاتَمٌ حَدِيداً أوْ فِضَّةً ، وَهَذَا خَاتَمُ حَدِيدٍ » بالإضافة وسيأتي[(١)] .

وينبغي أن نقدِّم الحروف الّتي ترجم عليها ، فمنها[(٢)] :

على حرفٍ وهي : الباء ، والكاف ، واللاَّم ، وواو القسم ، وتاؤه ، وواو ربَّ ، وفاؤها ، وهمزة الاستفهام في القسم ، وقطع ألف الوصل فيه أيضاً والميم المكسورة والمضمومة فيه على خلافٍ .

وعلى حرفين : مِنْ ، وعن ، وفي ، ومذ ، وهاء التّنبيه في القسم ، وبَلْ على رأيٍ ، ومُنْ في القسم على رأي أيضاً .

وعلى أكثر من حرفين وذلك على ، وإلى ، وحتَّى ، وحاشا ، وخلا ، وعدا ، ورُبَّ ، ومنذ ، ولولا مع المضمر عند سيبويه[(٣)] ، ولعلَّ[(٤)] مكسورة اللاَّم ومفتوحتها على رأي .

وزعم بعضهم أنَّ أصل « مُ اللهِ » أيمن اللهِ[(٥)] ؛ لأنَّها قد غيَّرت كثيراً فتحوا همزتها وكسروها وحذفوا النُّون منها .

واستدلَّ آخرون على الحرفيَّة بأنَّ الاسم المُعرب لا يبقى على حرف إلا شاذًّا نحو ما تقدَّم[(٦)] من حكاية ابن مِقْسَم[(٧)] : « شَرِبْتُ ماً » يريدون : ماءً ، وأيضاً

(١) في صفحة (١١٢) وما بعدها من هذا البحث .
(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧٧ ، ٤٧٨ .
(٣) ينظر الكتاب ٢ ، ٣٧٦ .
(٤) ينظر الشعر للفارسي ١ / ٧٤ ، ٧٥ .
(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧٨ .
(٦) أي من السفر الأول من هذا الشرح ١ / ١٤٣ .
(٧) هو : أبو بكر ، محمد بن الحسن بن يعقوب بن مِقْسَم المقرئ ، سمع من ثعلب وأبي علي بن شاذان ، وكان ثقة وأحفظ الناس لنحو الكوفيين ، وأعرفهم بالقراءات ، توفي سنة ٣٥٤ هـ . ينظر : مجالس ثعلب ١ / ٣ ، نزهة الألبا ٣٦٠ ، تاريخ بغداد ٢ / ٢٠٦ ، إرشاد الأريب ٦ / ٤٩٨ ، بغية الوعاة ١ / ٨٩ ، الأعلام ٦ / ٨١ .

فكسرها ليس بناءً ، وهي تلخيصُ معرب وإضمار الخافض ، وإبقاء عمله نادرٌ أو ضرورة ، ويحمل الضَّمُّ على ذلك .

وزعم بعضهم[١] أنَّ " بَلْ " بدل من " رُبَّ " في قوله[٢] :

١ - بَلْ [بَلَدٍ مِلْءُ][٣] الفِجَاجِ قَتَمُهُ[٤]

ولا حجّة فيه ، بل يقال جاء في الشِّعر ضرورة كقول الآخر[٥] :

---

(١) ينظر الأزهية ٢١٩ .

(٢) القائل هو رؤبة . وترجمته في الصفحة ٩ .

(٣) في المصورة : « بأبي ملي » وهو تحريف .

(٤) والفِجاج : جمع فج ، وهو الطريق الواسع ، وقتمه : وهو الغبار .

والشاهد : « بل بلدٍ » حيث جر النكرة بعد « بل » فبعضهم يرى أنها مجرورة ببل ، والآخرون يرون جرها برب محذوفة .

والبيت في ديوان الشاعر ١٥٠ ، والتكملة للفارسي ٣٧٣ ، والشعر له ١ / ٥٠ ، والمقتصد للجرجاني ٢ / ٨٣٦ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢١٨ ، ٢ / ١٣٥ ، والإنصاف ٢ / ٥٢٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٨٢٢ ، وشرح عمدة الحافظ ١ / ٢٧٣ ، والملخص لابن أبي الربيع ١ / ٥٢١ ، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ١ / ٤١١ ، ورصف المباني ١٥٦ ، واللسان (ندل - جهرم) ، وجواهر الأدب ٢٦ ، والجنى الداني ٢٣٧ ، والمغني ١٥٢ ، وشفاء العليل للسلسيلي ٢ / ٦٨٠ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٠٨ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٣٤٧ ، والخزانة ١٠ / ٢٧ .

(٥) وهو : جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، ويكنى أبا عمرو ، وهو أحد عشاق العرب المشهورين بذلك ، وصاحبته بثينة ، عده ابن سلام في الطبقة السادسة من الإسلاميين .

تنظر ترجمته وأخباره : طبقات الجمحي ٢ / ٦٤٧ ، والشعر والشعراء ١ / ٤٤١ ، وسمط اللآلي ٢٩ ، ٣٠ .

٢ - رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهِ[١]

وقد تقدم و لم يعوِّض[٢] .

وزعم بعضهم أنَّ " مُنْ " مغيَّرة من " أيمُن "[٣] إذ لم تستقرّ حرفاً .

واستُدِلَّ على الحرفيَّة بإضافتها لغير الله كقولك : « مُنْ رَبِّي لأَفْعَلَنَّ » وأيضاً هي مبنيَّة ، وليس ذلك من حكم " أيمن " .

وزعم بعضهم أنّ " لعلَّ " خافضة في قوله[٤] :

---

(١) وعجزه : « كدت أقضي الحياة من جَلَلِه » .

ويروى : « كدت أقضي الغداة » .

والرسم : ما بقي لاصقاً بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه .

والطلل : ما بقي شاخصاً مرتفعاً من آثارها كالوتد ونحوه . وجلله : إما بمعنى من أجله وبسببه ، وإما بمعنى من عِظَمِه في نفسي .

والشاهد : « رسم دار » حيث جرت " رسم " برب المحذوفة والباقي عملها . والبيت في ديوان الشاعر ١٨٧ ، والخصائص ١ / ٢٨٥ ، ٣ / ١٥٠ ، سر الصناعة ١ / ١٣٣ ، وسمط اللآلي ١ / ٥٥٧ ، والإنصاف ١ / ٣٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧٩ ، والضرائر له ١٤٤ ، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ١ / ٢٧٤ ، ورصف المباني ١٥٦ ، ١٩١ ، ٢٥٤ ، واللسان (جلل) ، والجنى الداني للمرادي ٤٥٥ ، وتوضيح المقاصد له ٢ / ٧٧٦ ، والمغني ١٦٤ ، ١٨٢ ، وائتلاف النُصْرة ١٤٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ١١١ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٣٦٥ ، ٤٠٣ ، والهمع ٤ / ٨١ ، ٢٢٣ ، والخزانة ١٠ / ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٦ ، والدرر ١ / ٢٣٩ ، ٢ / ٩٧ . ٢١٧ .

(٢) في السفر الأول من هذا الشرح ١ / ٣٣٤ ، ٢ / ٩٩٦ .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧٩ .

(٤) اختلف في قائله على النحو التالي :

أ - قيل : كعب بن سعد بن عمرو الغنوي ، شاعر جاهلي ، ويقال له كعب الأمثال لكثرة ما في شعره من الأمثال .

تنظر ترجمته : معجم الشعراء ٢٠٤ ، وسمط اللآلي ٢ / ٧٧١ ، والخزانة ٨ / ٥٧٤ .

ب - وقيل : سهم بن حنظلة الغنوي . وتنظر ترجمته ص ٤٩٤ .

٣ – لَعَلَّ أبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[1]

وقد تقدّم[2] تأويلها في باب " إنّ " وأمّا " لَعَلٍّ " بكسر اللاّم فلا يتعدّى ظاهره ؛ لأنّ الكسر لم يثبت لها ناصبة وقد تقدّم .

وزعم سيبويه[3] أنّ " لولا " تجر المضمر نحو " لولاك ، ولولاي ، ولولاه " ، وليست ضمائر رفع ، ولا ضمائر نصب ؛ إذ لا نون وقاية مع الياء ، ولا بعد في اختصاص المضمر بالعمل ، كما خصوا " لدن " بنصبها لـ" غدوة " دون ما هو من نوعها ، والظّاهر ليس من نوع المضمر .

الأخفش[4] : هذه الضّمائر في موضع رفع كقولهم « مَا أنَا كَأَنْتَ وَلاَ

---

(١) وصدره : « فقلتُ ادْعُ أخرى وارْفَع الصوت دعوة » .
ويروى العجز : « لعل أبا المغوار » « لعاً لأبي المغوار » وعليهما فلا شاهد لما نحن بصدده .
والشاهد : « لعل أبي المغوار » حيث عملت « لعل » الجر في « أبي » .
وقد ورد البيت في : الأصمعيات ٩٦ ، ونوادر أبي زيد ٢١٨ ، وطبقات الجمحي ١ / ٢١٣ ، واللامات للزجاجي ١٤٨ ، وأمالي القالي ٢ / ١٥١ ، والشعر للفارسي ١ / ٧٤ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٦٩ ، وسر الصناعة ١ / ٤٠٧ ، والإفصاح للفارقي ١١٠ ، والاقتضاب لابن السيد ٢ / ٧٦١ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٦١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٠ ، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ٢ / ٩١٠ ، ورصف المباني ٣٧٥ ، واللسان (جوب ، علل) ، والجنى الداني ٥٨٤ ، والمغني ٣٧٧ ، وشرح الأشموني ١ / ١٠٤ ، ٢ / ٦٢، والتصريح ١ / ٥٠٨ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٩١ ، والهمع ٤ / ٢٠٧ ، ٥ / ١٣٤ ، والخزانة ١٠ / ٤٢٦ ، ٤٢٨ ، ٤٣٠ .

(٢) السفر الأول من هذا الشرح ٢ / ٩٩٥ ، والجر بلعل لغة عُقَيل .

(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٧٣ ، والإنصاف ٢ / ٦٨٧ ، ففيه تفصيل الخلاف .

(٤) وهو : أبو الحسن ، سعيد بن مسعدة المجاشعي ، مولى بني مجاشع بن دارم ، سكن البصرة ، وقرأ النحو على سيبويه ، وكان أسَنَّ منه ، كان معتزلياً ، وأدَّب ولدي الكسائي ، ويعرف بالأخفش الأوسط ، ومن مصنفاته : الأوسط ، ومعاني القرآن ، وغيرهما توفي سنة ٢١٥ هـ .
تنظر ترجمته : الفهرست ٥٨ ، ومراتب النحويين ١١١ ، ١١٢ ، وطبقاتهم ٧٢ ، ٧٤ ، ونزهة الألباء ١٣٣ ، ١٣٥ ، وإنباه الرواة ٢ / ٣٦ ، ٤٣ ، وإشارة التعيين ١٣١ ، ١٣٢ .
وينظر رأيه في المقتضب ٣ / ٧٣ ، والأزهية ١٧٢ .

[أنْتَ][1] كأنا » . وهذا فاسد إذ كان لا يقع المتّصل موضع المنفصل وهما للنّصب إلاّ شاذاً نحو قوله[2] :

٤ — ألاّ يُجَاوِرُنَا إلاّك دَيَّارُ[3]

وقد تقدّم[4] جمع الاختلاف أولى وأجدر .

المُبرِّد[5] : لولاك ونحوه لَحْنٌ ؛ لأنّهم إنّما قاسوه على قول الشّاعر[6] :

---

(١) ساقط في المصورة . وتنظر الحكاية : الأزهية ١٧٢ ،وأمالي ابن الشجري ١ / ٤٨١ ، ٢ / ٥١٣ .

(٢) القائل غير منسوب فيما رجعت إليه من المظان .

(٣) وصدره : « وما علينا إذا ما كنت جارتنا » أو « وما نبالي إذا ... » .

ويروى العجز : « ألا يجاورنا سواكِ » و« حاشاك » وعليهما فلا شذوذ .

والشاهد : « إلاك » حيث جاء الضمير وهو الكاف متصلاً مكان ضمير نصبٍ منفصلٍ ، وهو شاذ .

وهو في شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٣ ، والخصائص ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٠١ ، والتوطئة ١٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤١٧ ، ٥٨٢ ، والضرائر له ٢٦٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥٢ ، ٢ / ٢٧٦ ، وشرح الجزولية للأُبَّذِي ٢ / ٥٦٠ ، ٧٨٤ ، ٩٥٦ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٤٢٩ ، والارتشاف ٢ / ٩٣٣ ، ٥ / ٢٤٤٦ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٨١ ، ١٠٠ ، والمغني ٥٧٧ ، والمساعد ١ / ١٠٦ ، وشرح الأشموني ١ / ٨٧ ، والتصريح ١ / ٣٠٩ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٤٤ ، والخزانة ٥ / ٢٧٨ ، ٣٢٥ .

(٤) ينظر السفر الأول ٢ / ٧٨٤ .

(٥) ينظر : الكامل ٣ / ٢٣٧ ، وشرح السيرافي ٣ (١٥٢ / ب) .

والمبرد هو : أبو العباس ، محمد بن يزيد بن الأكبر الثمالي ، صاحب المقتضب ، وإمام العربية توفي سنة ٢٨٥ هـ أو سنة ٢٨٦ هـ .

تنظر ترجمته : أخبار النحويين البصريين ١٠٥ ، وسمط اللآلي ١ / ٣٤٠ ، ونزهة الألباء ٢١٧ ، ٢٢٧ ، وإشارة التعيين ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، وبغية الوعاة ١ / ٢٦٩ .

(٦) وهو : يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي ، شاعر أموي من أهل الطائف . كان من خاصّة سليمان بن عبد الملك ، وله أخبار مع الحجاج الثقفي .

تنظر ترجمته : ١١ / ٩٦ ، وسمط اللآلي ١ / ٢٣٨ ، الخزانة ١ / ١١٣ .

٥ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي(١)

قال : وفي هذه القصيدة لحن كثير .

وهذا باطل حكى النّحويّون ذلك لغة وأنشد الفرّاء(٢) :

---

(١) ويروى : « وكم منزلٍ » و« أنت امرؤ لولاي » و« ومنزلةٍ لولاي » .

ومعنى طِحْتَ : سقطت وهلكت . وهوى : سقط من أعلى إلى أسفل . والأجرام : جمع جرم ، وجرم كل شيء جثته . والقُلَّة : بضم القاف وتشديد الياء ، أعلى الجبل .

والنِّيق : أرفع موضع في الجبل . والمنهوي : الساقط .

والشاهد : « لولاي » حيث وقع الضمير المتصل " الياء " الذي أصله في محل نصب أو محل جر ، حيث وقع بعد " لولا " ، و" لولا " من حروف الابتداء تطلب اسماً ظاهراً مرفوعاً ، أو ضميراً منفصلاً مرفوعاً . وقد منع من ذلك المبرد ، وجوزه غيره على أن " لولا " جارة .

والبيت ورد في شعر يزيد المطبوع ضمن (شعراء أميون) ٣ / ٢٧٤ ، وفي الكتاب ٢ / ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، والكامل للمبرد ٣ / ٢٣٧ ، وشرح السيرافي (٣ / ١٥٢ ب) ، والبصريات ١ / ٢٨٩ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٢٠٢ ، والخصائص ٢ / ٢٥٩ ، وسر الصناعة ١ / ٣٩٥ ، والمنصف ١ / ٧٢ ، والأزهية ١٧١ ، وسمط اللآلي ١ / ٢٣٩ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٧١ ، ٢٧٧ ، ٢ / ٥١٢ ، والإنصاف ٢ / ٦٩١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١٨ ، ٩ / ٢٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٢ ، والممتع له ١ / ١٩١ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٤٤٤ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١ / ٣٧٩ ، ورصف المباني ٢٩٥ ، واللسان (جرم ، هوا ، إمالا) ، وجواهر الأدب ٤٨٥ ، والجنى الداني ٦٠٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٦٤ ، ٣ / ٣٠٢ ، والخزانة ٥ / ٣٣٦ ، ١٠ / ٣٣٣ .

(٢) وهو : أبو زكريا ، يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي ، أخذ عن الكسائي ، وكان أبرع الكوفيين ، له مصنفات كثيرة في النحو واللغة ومعاني القرآن ، مات سنة ٢٠٧ هـ .

تنظر ترجمته : طبقات النحويين واللغويين ١٣١ ، ١٣٣ ، ونزهة الألباء ٩٨ ، ١٠٣ ، وإشارة التعيين ٣٧٩ .

وقائل البيت الذي أنشده الفراء عمرو بن العاص رضي الله عنه .

٦ – أَيَطْمَعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرُضْ لِأَحْسَابِنا [حَسَنْ][(١)]

وقال بعض العرب[(٢)] :

٧ – لَوْلاك هَذَا العَامِ لَمْ أحْجُجِ[(٣)]

وسيأتي بأتمّ من هذا بعدُ .

واعلم أنّ من هذه الحروف ما لا يجرّ إلاّ المضمر وهو : " لولا " .

---

(١) ويروى : « أتُطْمِعُ » والقافية في المصورة « فَخَرْ » وفي معاني الفراء « حَسَم » وهو تحريف .

والشاهد : « لولاك » ووجه الاستشهاد فيه كالذي قبله .

وقد ورد البيت في معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٥ ، وشرح السيرافي (٣ / ١٥٢ ب) ، والإنصاف ٢ / ٦٩٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٢٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٨٥ ، وشرح الكافية الشافية لـ٢ / ٧٨٧ ، ٣ / ١٦٥٢ ، واللسان (إمالا) ، وجواهر الأدب ٤٨٦ ، وتذكرة النحاة ٤٧١ ، والارتشاف ٤ / ١٩٠٥ ، والمساعد لابن عقيل ٣ / ٢٢٢ ، وشفاء العليل للسلسيلي ٢ / ٦٧٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ٦٣ ، والخزانة ٥ / ٣٤٢ .

(٢) اختلف فيه ، فقيل :

أ – عمر بن أبي ربيعة . وتنظر ترجمته في الشاهد ١٠١ . والبيت في ملحقات ديوانه ٤٨٧ .

ب – وقيل : العَرَجي ، واسمه : عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان ، وهو أشعر بني أمية ، ويكنى أبا عمرو .

تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ٢ / ٥٧٨ ، وسمط اللآلي ١ / ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، والخزانة ١ / ٩٨ ، ٩٩ . وقد استبعد البغدادي كونه للعرجي . الخزانة ٥ / ٣٣٤ .

(٣) وصدره : « أوْمَت بعينيها من الهودج » .

ويروى العجز : « لولاك في ذا العام ... » .

والشاهد : « لولاك » والاستدلال به كالذي قبله .

وقد ورد البيت في شرح السيرافي (٣ / ١٥٢ ب) ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٧٨ ، والإنصاف ٢ / ٦٩٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٣ ، وشرح الجزولية للأُبَّذي (٢ / ٩٩٦) ، وشرح الرضى على الكافية ٢ / ٤٤ ، وشرح ألفية ابن معطٍ ١ / ٣٧٨ ، والهمع ٤ / ٢٠٩ ، والدرر ٢ / ٨٣ .

وبالعكس[(١)] : هاء التّنبيه ، وهمزة الاستفهام ، وقطع ألف الوصل وذلك في باب القسم ، وواو القسم ، وواو " رُبّ " ، وتاء القسم ومذ ، ومُنذ ، وحتّى ، والكاف ، وجاء في الضّرورة[(٢)] :

٨ - فَلاَ تَرَى بَعْلاً وَلاَ حَلاَئِلا
كَهُ وَلاَ كَهُنَّ إلاَّ حَاظِلا[(٣)]

---

(١) أي ما لا يجر إلا الظاهر .

(٢) اختلف في قائل البيتين على النحو التالي :

أ - رؤبة بن عبد الله بن رؤبة بن لبيد ، من بني سعد بن زيد مناة بن تميم ، وعبد الله هو العجاج ، ويكنى رؤبة أبا الجحّاف ، وهو وأبوه أرجز العرب . وقد توفي سنة ١٤٥ هـ .

تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ٢ / ٥٩٨ ، وسمط اللآلي ١ / ٥٦ ، والخزانة ١ / ٨٩ ، والأعلام ٣ / ٣٤ . والبيتان في ديوانه ١٢٨ .

ب - وقيل : العجاج ، وهو أبو رؤبة ، ويكنى أبا الشعثاء ، والشعثاء ابنته ، وقد لقي أبا هريرة وسمع منه أحاديث .

تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ٢ / ٥٩٥ ، وألقاب الشعراء (ضمن نوادر المخطوطات) ٢ / ٣٢٩، والخزانة ١ / ٨٩ . والبيتان ليسا في ديوانه برواية الأصمعي .

(٣) ويروى : « فلا أري » « كَهْوَ ولا كهن » .

ومعنى البعل هنا : الحمار ، والحلائل : جمع حليلة وهي امرأة الرجل ، فجعل الأتن حلائل الحمار ، والحاظل : المانع ؛ لأن الحمار يمنع أتنه من حمار آخر يريدهن .

والشاهد : « كَهَ وكهن » حيث دخل " الكاف " على الضمير ، وذلك ضرورة .

وقد ورد الشاهد في الكتاب ٢ / ٣٨٤ ، والأصول لابن السراج ٢ / ١٢٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٤ ، وضرورة الشعر للسيرافي ١٧١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٦٣ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ٣٨٣ ، والنكت له ١ / ٦٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٣ ، والضرائر له ٣٠٨ ، والمقرب له ٢١٣ ، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ١ / ٢٦٩ ، وشرح الجزولية للأُبَّذي ٢ / ٥٦٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٢٦ ، ورصف المباني ٢٠٤ ، وجواهر الأدب ١٤٢ ، ومنهج السالك لأبي حيَّان ٢٣٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٦٧ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣ / ١٦ ، والهمع ٤ / ١٩٦ ، والخزانة ١٠ / ١٩٥ ، والدرر ٢ / ٦٥ .

وقال الآخر[١] :

٩ — وَأُمَّ أوْعَـالٍ كَـهَا أوْ أقْرَبَـا[٢]

وقال في الخفض بحتّى للمضمر[٣] :

١٠ — فَــلاَ وَاللهِ لا يُلْقَــى أُنَــاسٌ فَتىً حَتَّاكَ يَا ابْــنَ أَبِـي يَزِيـدِ[٤]

---

(١) وهو العجاج . في ملحق ديوانه ٢ / ٢٦٩ بتحقيق السطلي .

(٢) وقبله : « نَحَّى الذنابات شمالاً كثبا » .

والشاعر يذكر حمار وحش يسرع إلى ورود الماء قاطعاً البلاد .

وأم أوعال : هضبة في ديار بني تميم . وهي بالنصب عطف على " الذنابات " .

والشاهد : « كها » حيث دخلت الكاف على الضمير ، ضرورة .

وقد ورد الشاهد في الكتاب ٢ / ٣٨٤ ، وكتاب الإبل للأصمعي (ضمن الكنز اللغوي) ١٢٣ ، ١٥٥ ، والأصول ٢ / ١٢٣ ، وضرورة الشعر للسيرافي ١٧٠ ، والمخصص ١٣ / ١٨٥ ، والنكت للأعلم ١ / ٦٧٠ ، وتحصيل عين الذهب ٣٨٣ ، ومعجم ما استعجم للبكري ١ / ٢١٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٦ ، ٤٢ ، ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٣ ، والضرائر له ٣٠٨ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٢٦ ، واللسان (وعل) ، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٣٧ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٧٤٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٦٦ ، والتصريح ٣ / ١٥ ، والخزانة ١٠ / ١٩٥ ، ٢٠٢ ، وشرح شواهد الشافية ٣٤٥ .

(٣) غير معروف فيما رجعت إليه من مظان .

(٤) ويروى بروايات متعددة منها : « لا ينقاد ناسٌ » و« لا يُلْفَى » و« لا يُلْفِي » و« يا ابن أبي زياد » .

والشاهد : « حتاك » حيث جرت " حتى " المضمر وهو " الكاف " وذلك ضرورة .

وقد ورد الشاهد في : شرح اللمع لابن برهان ١ / ٢٦١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٨٤ ، والضرائر له ٣٠٩ ، والمقرب ٢١٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٧٧ ، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ١ / ٣٨١ ، ورصف المباني ١٨٥ ، وجواهر الأدب ٥٠٠ ، والارتشاف لأبي حيان ٤ / ١٧٥٦ ، ٥ / ٢٤٥٥ ، وتذكرة النحاة له ٢٠٦٣ ، والنكت الحسان له ١١٢ ، والجنى الداني للمرادي ٥٤٤ ، وتوضيح المقاصد له ٢ / ٧٤٨ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٦٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ٦٩ ، والهمع ٤ / ١٦٦ ، والخزانة ٩ / ٤٧٤ ، والدرر ٢ / ٣٩ .

استغنوا عن جرِّ هذه الأشياء(١) المضمر [بالبـ](٢)ـاء في القسم وبإلى عن حتّى وبربّ عن حرفيها(٣) ، وبفي ، أو أوّل ، أو أمد عن مذ ، ومنذ ، وبمثل عن الكاف ، وما بقي يجرُّهما معاً .

[والّذي يجرّ الظّاهر](٤) قد يختصُّ ببعضه فهاء التّنبيه ، وهمزة الاستفهام ، والألف المقطوعة مختصّةٌ بـ" اللهِ " لأنّها إبدال من [باء القسم فلم تتصرّف ، وكذلك](٤) التّاء مختصة بـ" الله " ؛ لأنّها [عوض من الواو](٤) المبدلة من الباء ، وقالوا « تَرَبِّ الكَعْبَةِ » .

وكذلك [الميم المضمومة والمكسورة لا تجرّان إلاّ اسم اللهِ تعالى ، و" مُنْ " لا تجرُّ إلا الرَّبّ – و](٤) رُبَّ وحرفاها تختصُّ بالنّكرة [لأن المفرد بعدها في معنى](٤) .

/ جميع ، ولا يكون ذلك إلاّ في النّكرة ، وشذّ قول الشّاعر(٥) : ٣ /

---

(١) أي : هاء التنبيه ، وهمزة الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ، وواو القسم وتاؤه ، ومذ ، ومنذ ، وحتى ، والكاف . ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٤ .

(٢) في المصورة مكانه مخروم ، وأكمل اعتماداً على المرجع السابق .

(٣) وهما : الواو ، والفاء .

(٤) تكملة يلتئم بمثلها النص ، ومكانها في المصورة سواد ، لأن الأصل مخروم ، وتم إكماله اعتماداً على المرجع السابق .

(٥) اختلف في القائل :

أ – فقيل : المسيب بن زيد مناة الغنوي ، أحد بني عبيد .

ينظر خبره ونسبة البيتين له : شرح السيرافي ٤ / ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٢١٢ .

ب – وقيل : طفيل بن عوف بن كعب الغنوي ، يكنى أبا قُرَّان ، شاعر جاهلي ، فحل من الشجعان ، اشتهر بوصف الخيل ، لذلك سمي " طفيل الخيل " ، عاصر النابغة الجعدي وزهير بن أبي سلمى ، ويسمى أيضاً " المحبر " لحسن شعره .

تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ١ / ٤٦٠ ، سمط اللآلي ١ / ٢١٠ ، والخزانة ٩ / ٤٦ .

ونسب البيتان له في : المحتسب ٢ / ٨٧ ، والإفصاح للفارقي ٣٧٣ ، ولم أجده في مجموع شعره .

١١- لا تُنْكِرُوا القَتْلَ وَقَدْ سُبِينَا فِي حَلْقِكُم عَظْمٌ وَقَدْ شَجِينَا[١]

أراد في حلوقكم عظامٌ ، وما عدا هذه لا يختصُّ .

فهذه مقدّمة يُنتفع بها في الباب .

قولُه[٢] : « الحرف الذي يجرُّ به إمّا حرف فقط كمِنْ ، وإلى ، وفي ، ورُبَّ والباء ، واللاّم ، والواو والتّاء ومُنْ في القسم ، ولولا ، وحاشا على رأي ، وحتّى »[٣] .

اعتُرض عليه هذا وقيل[٤] : أمّا " مِنْ " فتكون حرفاً وتكون فعل أمر من " مان ، يمين ، ميناً " إذا كذب فتقول في الأمر " مِنْ " .

---

(١) للبيتين روايات منها :
« لا تنكري » و« إن تقتلوا فقد سبينا » ، « وقد شرينا » .
والمعنى : لا تنكروا قتلنا لكم ، وقد شجينا أي غصصنا نحن أيضاً بسبيكم لمن سبيتم منا .
والشاهد : « في حلقكم » حيث وضع الحلق وهو مفرد موضع الحلوق ، وهذا ضرورة عند سيبويه والمبرد ، وأجازه الفراء في الاختيار ، وهو مذهب أبي عبيدة وابن جني .
وقد ورد الشاهد في الكتاب ١ / ٢١٩ ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١ / ٧٩ ، ٢ / ٤٤ ، ١٩٥ ، والمقتضب ٢ / ١٧٠ ، ومعاني القرآن للزجاج ١ / ٨٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٤ ، وشرح السيرافي ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (الموضع السابق) ، والمحتسب ١ / ٢٤٦ ، ٢ / ٨٧ ، والمخصص ١ / ٣١ ، ١٠ / ٣٠ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ١٦٩ ، ٢٧٠ ، والنكت له ١ / ٣٠٩ ، والإفصاح للفارقي ٣٧٣ ، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ١ / ١٣٥ ، وأساس البلاغة للزمخشري ٣٢٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٢٢ ، وشرح المقدمة الجزولية للشلوبين ١ / ٣٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٨٨ ، ٤٨٥ ، والضرائر له ٢٥٢ ، واللسان (شجا) ، والخزانة ٧ / ٥٥٩ .

(٢) هذه لفظة جرت عادة الشارح أن يقدمها على كلام أبي موسى الجزولي .

(٣) الجزولية ١٢٢ ، وفيها : « الحروف التي يجربها ... » .

(٤) ينظر شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨١٥ .

وكذلك " في " من الوفاء للمرأة ، والرّجل على حدٍّ[١] :

١٢- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي[٢]

وكذلك " إلى " واحدة " الآلاء " وهي النِّعم ، وقد فسِّر بذلك ﴿ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾[٣] في أحد الأقوال : أي نعمة ربِّها ناظرة ، إلاّ أنّه قولٌ مرغوب عنه ؛ لفساد مذهب من قال به[٤] .

---

(١) وقائله هو : قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي ، أمير عبس وداهيتها في زمنه ، وهو معدود في الأمراء والشجعان والخطباء والشعراء ، يضرب المثل بدهائه وهو صاحب داحس .
تنظر ترجمته وأخباره : معجم الشعراء ١٧٨ ، وسمط اللآلي ١ / ٥٨٢ ، ٢ / ٨٢٣ ، وأمالي المرتضى ١ / ٢٠٧ ، ٢١٠ .

(٢) وعجزه : بما لاقت لبون بني زياد .
ولصدر البيت روايات متعددة منها : « ألا هَلَ اتاك » بنقل حركة الهمزة من " أتاك " إلى لام " هل " وحذفها . و« ألم يأتِك » على ظاهر الجزم . و « ألم يبلغك » ولا شاهد على الروايات الثلاث لما نحن فيه .
والشاهد : « ألم يأتيك » حيث أثبت الياء في حال الجزم ضرورة .
وقد ورد الشاهد في الكتاب ٣ / ٣١٥ ، ٣١٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٦١ ، ٢ / ١٨٨ ، والأصول ٣ / ٤٤٣ ، والجمل للزجاجي ٤٠٧ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٣٤٠ ، وسر الصناعة ١ / ٧٨ ، والخصائص ١ / ٣٣٣ ، ٣٣٧ ، والمحتسب ١ / ٦٧ ، والمنصف ٢ / ٨١ ، ١١٤ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ٧١ ، ٤٩٠ ، والإفصاح للفارقي ١٧٠ ، وشرح ملحة الإعراب للحريري ٣٢٢ ، والحلل لابن السيد ٤١١ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ١٢٦ ، ١٢٧ ، ٣٢٨ ، والإنصاف ١ / ٣٠ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٦٧٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢٤ ، ١٠ / ١٠٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٩١ ، والمقرب له ٥١ ، والممتع له ٢ / ٥٣٧ ، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ٢١ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٦ ، ، وشرحه للشافية ٣ / ١٨٤ ، وشرح الجزولية للأبذي (١ / ٢٤٢) ، ورصف المباني للمالقي ١٤٩ ، واللسان (أتى) ، وجواهر الأدب ٤٥ ، ومنهج السالك لأبي حيان ٢٥٠ ، والجنى الداني للمرادي ٥٠ ، وتوضيح المقاصد له ١ / ٣٥١ ، والمغني ١٤٦ ، ٥٠٦ ، وشرح شواهده للسيوطي ١ / ٣٢٨ ، ٢ / ٨٠٨ ، والخزانة ٨ / ٣٦١ .

(٣) سورة القيامة الآية ٢٣ .

(٤) نسب هذا الرأي إلى بعض المتأخرين في أمالي المرتضى ١ / ٣٦ . وفي حواشي بعض نسخه : « أنه للصاحب بن عباد » . كما قال محقق الكتاب . وينظر مشكل إعراب القرآن لمكي ٢ / ٧٧٨ ، ٧٧٩ .

وكذلك " رُبّ " تكون فعل أمر من " رَبَّ يَرُبُّ " أيْ : أتمّ وأصلح .

والرّبُّ : الإصلاح ، قال[١] :

١٣- وَرَبَّ عَلَيه اللهُ أحْسَنَ صُنْعِهِ وَكَانَ لَهُ عَلَى البَرِيَّة نَاصِرَا[٢]

وكذلك : " مُنْ " من " مان يمون " تقول في الأمر : مُنْ .

وكذلك : اللاّم من " ولي ، يلي " تقول : " لِ يا رجل " .

والجواب أنّ هذا لا يلزم ، فإنّ أبا موسى[٣] إنما قصد أن يبيِّن ما تختلف أحكامه والمعنى باقٍ ، كـ" عن ، وعلى ، وخلا ، وحاشا ، وعدا " ألا ترى أنّ معناها واحد كانت اسماً أو حرفاً أو فعلاً . وأمّا " مِنْ " إذا كانت حرفاً فليس معناها كمعنى " مِنْ " إذا كانت [فعلاً][٤] ، وأيضاً فليس مِنْ هذا اللّفظ ذلك اللّفظ ألا ترى أن " مِنْ " الّتي هي حرفٌ على حرفين لفظاً ومعنىً ، والّتي هي أمرٌ على ثلاثةٍ في الأصل وإنّما حذفت الياء منه ؛ لالتقائها ساكنةً مع النُّون ، فموافقة اللّفظ هنا عارضةٌ ، وكذلك " إلى " و" إلىً " هذه منوّنةٌ ، وتلك غير

(١) القائل : النابغة الذبياني ، واسمه : زياد بن معاوية بن خباب الذبياني . شاعر جاهلي من الطبقة الأولى في الجاهلية ، وكانت تقصده الشعراء في سوق عكاظ لعرض أشعارها عليه .
تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ١ / ٥١ ، والخزانة ٢ / ١٣٥ .

(٢) والشاهد : « وَرَبَّ » حيث جاء الفعل من " الرَّب " بمعنى الإصلاح . وقد ورد البيت في ديوان النابغة ١١٩ .

(٣) أبو موسى : عيسى بن عبد العزيز بن يَلَبْخَتْ (بياء ثم لام مفتوحة ثم باء ساكنة ثم خاء مفتوحة) الجزولي من أهل مراكش ، وجزولة من قبائل البربر ، لقي ابن بري بمصر وأخذ عنه النحو واللغة والأدب ، وقرأ عليه الجمل للزجاجي ، فأملى عليه إملاء صار يقيده ، ويقال إنه الجزولية ، توفي بأزمور من ناحية مراكش سنة ٦٠٧ هـ .
تنظر ترجمته : إنباه الرواة ٢ / ٣٧٨ ، ٣٨٠ ، وإشارة التعيين ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ وفيه وفي الإنباه : « يَلَلْبَخْت » .

(٤) في المصورة « اسماً » وهو وهم من الناسخ .

منوّنةٍ ، وكذلك الّتي هي حرفٌ على حرفين ، والأمر على أكثر ، ولكنّه حذف لموجبٍ ما .

وكذلك " رُبَّ " الّتي للأمر قد تستعمل غير مفتوحةٍ فيقال : رُبٌّ ورُبٍ ، فهذا لا يلزم .

وقوله : « وإمّا حَرْفٌ مَرّةً وفِعْلٌ أُخْرَى كعَدا وخَلا وحَاشا على رأيٍ هو رأي [المبرّد] »[1] .

[حاشا]

فأما " حاشا " فذهب سيبويه[2] إلى أنّ الاسم مخفوضٌ بعدها وأنها حرف جرٍ سواءٌ كان الكلام قبلها منفياً أو موجباً فتقول : « قَامَ القَومُ حَاشَا زَيْدٍ ، ومَا قَامَ القَومُ حَاشَا زَيدٍ » . قال الشّاعر[3] :

(١) الجزولية ١٢٣. وفي المصورة « سيبويه » مكان « المبرد » وهو سهو ؛ لأن سيبويه يرى أن " حاشا " حرف جرٍّ فقط .

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٣٤٩ .

(٣) وهو الجميح الأسدي ، واختلف في اسمه فقيل : منقذ ، وقيل : جميح ، بن الطَّمَّاح بن قيس بن طريف ، فارس جاهلي وشاعر . قتل يوم جَبَلَةَ عام مولد الرسول ﷺ . تنظر ترجمته : معجم الشعراء ٢٩٥ ، وسمط اللآلي ٢ / ٨٩٥ .
وقد نسبَهُ الجوهري في الصحاح (حشا) إلى سبرة بن عمرو الأسدي ، وقد خطأه ابن منظور في اللسان (حشا) ، والشنقيطي في الدرر ١ / ٤٩٩ .

١٤- حَاشَا أبـي ثَوبَـانَ إنَّ لَـهُ ضَنًّـا عـن الملحـاةِ والشَّـتْمِ[1]

وفي خفضه خلافٌ بين سيبويه والفرّاء ، فذهب الفرّاء[2] إلى أنّ " حاشى " فعلٌ وأنّ الاسم الّذي بعدها مخفوضٌ على تقدير اللاّم والأصل عنده « قام القوم حاشى لزيدٍ » فحذفت اللاّم وبقي الاسم مخفوضاً ، وهذا الّذي ذهب إليه فاسدٌ لأمرين :

أحدهما : أنّ قولك « حاشا لزيدٍ ، وحاشا للهِ » لا يُستعمل إلاّ في معنى التّنزيه ، و« حاشا زيدٍ » المراد به الاستثناء .

والآخر : أنّ إضمار الخافض وإبقاء عمله لا يجوز إلاّ في ضرورة شِعرٍ أو نادر كلام ، وهو مع ذلك بحيث لا يقاس في الشّعر نحو قوله :

٢- رَسْـمِ دَارٍ وَقَفْـتُ في طَلَلِـهِ كِدْتُ أقْضِـي الغَـدَاةَ مِـنْ جللِـهِ

وقد تقدّم ، ونحو قول رؤبة وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ .

---

(١) ويروى : « حاشا أبا ثوبان إنَّ بِهِ » وعليها فلا شاهد في البيت .
والبيت بالرواية التي ورد بها فيها تخليط ، وذلك أن صدره مركب على عجز غيره والصواب ما يلي :

حاشا أبي ثوبان إنَّ أبا ثوبان ليس بِبَكْمَةٍ فَدْمِ
عمرو بن عبد الله إن به ضنا عن الملحاةِ والشتمِ

وموضع الشاهد : « حاشا أبي ثوبان » حيث جاءت " حاشا " حرفاً جارّاً .
وهو مذكور في المفضليات ٣٦٧ ، والأصمعيات ٢١٨ ، ومجاز القرآن ١ / ٣١٠ ، والمحتسب ١ / ٣٤١ ، وثمار الصناعة للجليس الدينوري ٣٧١ ، والإنصاف ١ / ٢٨٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٤ ، ٨ / ٤٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٨ ، والجنى الداني ٥٦٢ ، والمغني ١٦٦ ، وشرح شواهده ١ / ٣٦٨ ، والهمع ١ / ٢٣٢ ، والخزانة ٤ / ١٨٢ ، وتاج العروس (حشا) .

(٢) ينظر مذهبه : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٥ ، ورصف المباني ١٧٩ ، والارتشاف ٣ / ١٥٣٣ ، ١٥٣٥ ، والجنى الداني ٥٦٢ .

قال : خيرٍ ، عافاك اللهُ[١] . أراد بخيرٍ أو على خيرٍ . ونحو : « لاَهِ أَبُـوكَ »[٢] . يريدون « للهِ أَبُوك » ، وهم يخفضون الاسم بعد " حاشا " في فَصِيحِ الكـلام فـدلّ ذلك على أنه ليس على تقدير اللاّم .

ودليل سيبويه[٣] : أنّها إذا خفضت ما بعدها لا تخلو مـن أن تكـون : اسمـاً ، أو فعلاً ، أو حرفاً ، فلا يتصوّر أن تكون فعلاً ؛ لأنّ الخفض بنفس الفعل من غير وساطة حرفٍ لا يجـوز ، ولا يتصـوّر أن تكـون اسمـاً بمنزلـة " غـير " ؛ لأنّـها لـو كانت كذلك لوليت العامل كما تليه " غير " وكنت تقول « مَا قَامَ حاشَـا زيـدٍ » كما تقول « ما قام غيرُ زيدٍ » . فلمّا لم يقولوا ذاك دلّ على أنّها ليست اسماً بمنزلـة " غير " . فإذا ثبت أنّها ليست فعلاً ولا اسماً تبيّن أنّها حرفٌ .

وزعم المبرِّد[٤] والزَّجاج[٥] ومن أخذ بمذهبهما[٦] : أنّها تستعمل فعلاً فتنصب الاسم الّذي بعدها ، فيقال : « قَامَ القَومُ حَاشَى زيداً » واستدلّ[٧] على ذلك بأنّـه قد استعمل منها المضارع ، قال النّابغة[٨] :

---

(١) ينظر قوله : الكامل للمبرد ٢ / ٣٥٩ ، وكتاب الشعر للفارسي ١ / ٥٢ ، والخصائص ٢ / ٢٨١ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢ / ٥٧٢ ، والإنصاف ٢ / ٥٣٠ .

(٢) من أمثلة سيبويه ٣ / ٤٩٨ .

(٣) ينظر هذا الاستدلال : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٩ ، ٤٩٠ .

(٤) ينظر رأيه في المقتضب ٤ / ٣٩١ .

(٥) هو أبو إسحاق بن إبراهيم بن السري بن سهل النحوي ، أخذ عن ثعلب والمبرد ، وكان إمامـاً في العربية ، وله معاني القرآن ، وفعلتُ وأفعلت . توفي سنة ٣١١ هـ ، وقيل سنة ٣١٦ هـ .
تنظر ترجمته : نزهة الألباء ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، وإنباه الرواة ١ / ١٥٩ ، ١٦٦ ، وإشارة التعيين ١٢ .

(٦) وهو مذهب الأخفش كما في شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨١٦ .

(٧) لم يرد هذا الشاهد في المقتضب ، وإنما ورد في كتاب الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد ١٦٩ .

(٨) والقائل هو النابغة الذبياني في ديوانه ٨٢ .

١٥- وَلاَ أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أحَـدِ[١]

وهذا لا حجّة فيه[٢] ؛ لأنّ أحاشي فعلٌ مشتقٌّ من حاشا الّتي هي أداة استثناءٍ كما اشتُقّ " سوّف " من " سوف " إذا قال له : « سوف أعطيك » ونحوه ، فكذلك اشتُقّ " حاشى " من " حاشا " الّتي للاستثناء فقيل « حاشيت فلاناً من كذا » أي قلتُ حاشا . والّذي يدلّ على أنّها فعلٌ ما حُكي من قولهم[٣] « اللّهمّ اغفر لي ولمن سمعني حاشى الشّيطان وأبا الأصبغ » بنصب الشّيطان فدلّ ذلك على أنّها فعل .

والدّليل على أنّها إذا انتصب الاسم بعدها فعلٌ ، أنّها لا تخلو أن تكون : اسماً ، أو فعلاً ، أو حرفاً ، فباطلٌ أن تكون حرفاً كـ" إلاّ " لأنّها لو كانت بمنزلتها لجاز « ما قام حاشى زيدٌ » بالرّفع كما يجوز « ما قام إلاّ زيدٌ » .

---

(١) وصدره : « ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه » .

ويروى العجز : « وما أحاشي » .

والشاهد : « أحاشي » حيث استدل المبرد على فعلية " حاشا " بتصرفه ، لأن التصرف من خصائص الأفعال .

والبيت ذكر في الأصول لابن السراج ١ / ٢٨٩ ، والجمل للزجاجي ٢٣٣ ، والمقتصد للجرجاني ٢ / ٧١٦ ، وثمار الصناعة للجليس الدينوري ٣٧٢ ، وشرح ملحة الإعراب للحريري ١٢٧ ، والحلل لابن السيد ٣١١ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١ / ٣٨٥ ، والإنصاف ١ / ٢٧٨ ، وأسرار العربية ١٩١ ، والتبيين للعكبري ٤١٢ ، ٤١٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٩٠ ، والملخص لابن أبي الربيع ١ / ٤٠٤ ، واللسان (حشا) ، وجواهر الأدب للإربلي ٥٢٥ ، والجنى الداني ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، والمغني ١٦٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٥٢٨ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٧٤ ، ٣٦٨ ، والهمع ٣ / ٢٨٨ ، والخزانة ٣ / ٤٠٣ ، ٤٠٥ .

(٢) هذا رد ابن عصفور في شرحه للجمل ١ / ٤٩٠ .

(٣) حكاه أبو زيد عن أعرابي ، كما في الأصول لابن السراج ١ / ٢٨٨ ، والمحتسب ١ / ٣٤٢ ، وحكاها أبو عمرو الشيباني في شرح الجمل لابن خروف ١ / ٤٧٧ ، وابن يعيش ٢ / ٨٥ ، ٨ / ٤٨ ، والجنى الداني ٥٦٢ ، ويروى : وابن الأصبغ .

وباطلٌ أن تكون اسماً ؛ لأنّها لا تُباشر العامل كما تباشره " غير " . وأيضاً فلو كانت اسماً لم يجز انتصاب الاسم بعدها إذ لا وجه له ، وليست من قبيل الأسماء العاملة ، فلم يبق إلاّ أن تكون فعلاً ويكون الاسم بعدها منصوباً بها وفاعلها مضمر فيها وتكون / الجملة كلّها في موضع نصب على الحال وقد ٤ /
يجوز[١] أن تكون لا موضع لها من الإعراب ، إلاّ أن النّصب بها قليل جداً و لم يحفظه سيبويه .

وفيها لغتان[٢] : " حاشا " وهو الأشهر ، و" حشا " بحذف الألف . قال الشاعر[٣] :

١٦- حَشَا رَهْطُ النَّبِيِّ فَإِنَّ مِنْهُم ... بُحُوراً لاَ تُكَدِّرُهُ الدِّلاَءُ[٤]

واحتجّ سيبويه على أنّ " حاشا " حرفٌ بأنّهم لم يدخلوا عليها " ما "[٥] لا يقال : « قام القوم ما حاشا زيداً » كما يقال : « ما خلا زيداً » فعُلِمَ بذلك أنّها حرف .

---

(١) هذا رأي السيرافي . ينظر الارتشاف ٣ / ١٥٣٧ ، والجنى ٤٣٧ ، ٥٦٤ .
(٢) ينظر مشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ٣٨٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٩ ، والجنى الداني ٥٦٧ ، والمقاصد الشافية للشاطبي ١ / ٤١٥ .
(٣) أنشده الفراء كما ذكر الأزهري في التهذيب ٥ / ١٤٠ .
(٤) ويروى : « لا تكدرها » .
ومو ضع الشاهد : « حشا » حيث وردت " حاشا " محذوفة الألف الأولى على إحدى اللغتين فيها .
والبيت في الزاهر لأبي بكر الأنباري ١ / ٦٢٦ ، وفي شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٦٣ ، وفي المقرب ١٩٠ ، وفي الاستغناء للقرافي ١١١ ، وفي رصف المباني ١٧٩ ، وفي الجنى الداني ٥٦٧ ، وفي شفاء العليل للسلسيلي ١ / ٥١١ ، واللسان (حشا) ، ومنهج السالك ١٧٧ ، المقاصد الشافية ١ / ٤١٤ .
(٥) قال : « ألا ترى أنك لو قلت : " أتوني ما حاشا زيداً " لم يكن كلاماً » الكتاب ٢ / ٣٥٠ .

فا[1] يشهد للمبرد قولهم : « حاشا لله ، وحاش لله » والحذف بابه أن يكون في الفعل لا في الحرف .

ويشهد له أيضاً دخول حرف الجرّ على الاسم الّذي بعدها ، ولا يدخل حرف جرٍّ على مثله إلاّ في الضّرورة إذا كانا بلفظ واحد نحو قوله[2] :

١٧- **وَلاَ لِلِمَا بِهِم أَبَداً دواءُ**[3]

ويقوّيه أيضاً حكاية أبي عمرو الشّيباني[4] وغيره : أنّ العرب تنصب بها

---

(١) هذا رمزٌ لأبي علي الفارسي ، وهو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان الفارسي ، برع في النحو وانتهت إليه رئاسته ، من مصنفاته : التذكرة ، والحجة ، والأغفال ، والإيضاح والتكملة ، ومسائل كثيرة منها : الشيرازيات والبصريات والبغداديات والحلبيات والعسكريات . توفي سنة ٣٧٧ هـ . تنظر ترجمته في : نزهة الألباء ٣١٥ ، ٣١٧ ، وإنباه الرواة ١ / ٢٧٣ ، ٢٧٥ ، وإشارة التعيين ٨٣ ، ٨٤ . ومعنى كلامه في المسائل الحلبيات ٢٤٤ .

(٢) هو : مسلم بن معبد الوالبي ، شاعر إسلامي في الدولة الأموية . تنظر ترجمته : الخزانة ٢ / ٣٠٩ ، ٣١٢ ، والأعلام ٧ / ٢٢٣ .

(٣) وصدره : فلا والله لا يلفى لما بي .

ويروى العجز : وما بهم من البلوى دواء ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

والشاهد : « لِلِما » حيث دخلت اللام الأولى على الثانية ضرورةً إذ كان لفظهما ومعناهما واحد .

وقد ورد هذا الشاهد في : معاني القرآن للفراء ١ / ٦٨ ، والخصائص ٢ / ٢٨٢ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٨٢ ، ٣٣٢ ، والمحتسب ٢ / ٢٥٦ ، والصاحبي ٣٩ ، والإنصاف ٢ / ٥٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٧ ، ٨ / ٤٣ ، ٩ / ١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٦٧ ، ٤٨٦ ، والمقرب ٢٦١ ، والسفر الأول من شرح الجزولية للأُبَّذِي ١ / ٢٨٠ ، ورصف المباني ٢٠٢ ، والجنى الداني ٨٠ ، ٣٤٥ ، والمغني ٢٤٠ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٥٠ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٧٣ ، والهمع ٤ / ٣٩٦ ، ٥ / ٢١٠ ، ٣٤٨ ، والخزانة ٢ / ٣٠٨ ، ٣١٢ ، ٥ / ١٥٧ ، ٩ / ٥٢٨ .

(٤) هو : إسحاق بن مرار الشيباني ، من أهل الرمادة بالكوفة ، من أعلم الناس باللغة له كتاب الجيم ، وكتاب النوادر . توفي سنة ٢١٠ هـ ، وقيل غير ذلك . ينظر ترجمته : الفهرست لابن النديم ٧٤ ، مراتب النحويين ١٤٥ - ١٤٦ ، نزهة الألباء ٩٣ - ٩٦ .

وتخفض[١] . قاله السّيرافي[٢] ، وأنشد ابن خروف[٣] :

١٨- حَاشَا قُرَيشاً فَإنَّ اللهَ فَضَّلَهُم   عَلَى البَرِيَّةِ بِالإِسْلاَمِ والدِّينِ[٤]

قال الزّجاج[٥]: « حاشا لله ، في معنى « بَرَاءَةُ اللهِ » وهي مشتقّة من قولك:

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٥ ، ٨ / ٤٨ .

(٢) ينظر شرحه لكتاب سيبويه الجزء الثالث اللوحة ١٣٠ / أ .

وَهُو أبو سعيد ، الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي ، سكن بغداد ، وولي قضاءها ، وكان عالماً زاهداً يأكل من كسب يده ، وكان يدرس القراءات والنحو واللغة والعروض والكلام والشعر والحساب وله مصنفات منها شرح سيبويه ، وقد توفي سنة ٣٦٨ هـ . ينظر نزهة الألباء ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، إنباه الرواة ١ / ٣١٣ ، ٣١٥ ، إشارة التعيين ٩٣ ، ٩٤ ، طبقات النحويين واللغويين ١١٩ .

(٣) هو : أبو الحسن ، علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ، من أهل اشبيلية ، يعرف بابن خروف ، إمام في النحو واللغة ، أخذ عن أبي إسحاق بن ملكون ، وابن طاهر الخدب ، له مصنفات مفيدة منها : تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ، وشرح جمل الزجاجي ، وله ردودٌ على أبي زيد السهيلي ، وابن ملكون ، وابن مضاء ، ورد على أبي المعالي الجويني ، توفي سنة ٦٠٩ هـ . ينظر ترجمته : وفيات الأعيان ٣ / ٣٣٥ ، وإشارة التعيين ٢٢٨ ، وينظر مقدمة شرح الجمل لابن خروف للدكتورة سلوى عرب ١ / ١٩ .

وإنشاد ابن خروف للبيت كان في شرحه للكتاب ، وقد نص على ذلك ابن مالك في كتابه شرح التسهيل ٢ / ٣٠٧ .

(٤) قائل البيت هو الفرزدق ، ورواية الديوان مختلفة (١ / ٢١٥) طبعة دار صادر .

إلا قريشاً فإن الله فضلهم   مع النبوة بالإسلام والخيرِ

وعلى رواية الديوان لا شاهد فيه .

وموضع الشاهد : « حاشا قريشاً » حيث جاءت حاشا فعلاً فنصبت ما بعدها .

والبيت من شواهد : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٠٧ ، ومنهج السالك ١٧٦ ، والمقاصد الشافية ١ / ٤١٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٥٢٦ ، والهمع ٣ / ٢٨٣ .

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ١٠٧ ، باختلاف يسير ، وفي مشكل إعراب القرآن لمكي ١ / ٣٨٧ ، وشرح الكتاب للسيرافي (٣ ، ١٣٠أ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤٨ (براءةُ للهِ) .

« كنت في حشا فلان » أي : في ناحية فلانٍ ، قال الشّاعر[١] :

١٩- بأيِّ الحَشَا أمْسَى الخَلِيْطُ المبـاينُ[٢]

فإذا قال : « حاشا لزيد » فمعناه قد تنحى زيدٌ من هذا ، وتباعد منـه ، كما أنّك إذا قلت : « قد تنحّى من هذا » فمعناه قد صار في ناحيةٍ منه .

وعلى طريقة الزّجّاج قال بعضهم[٣] : " حاشا " في معنى المصدر ، قال : « ويقال حاشا لله وحاشا الله كما يقال براءةُ اللهِ ، وبراءةٌ للهِ » .

قلت : لِمَ لَمْ تنوّن « حاشا لله » إذا جُعل مصدراً ؟

قال : هو مبنيٌّ مثل " بَلْهَ " فجعله سيبويه[٤] مصدراً وهو مبني .

وقد يدخله النّقص ، فتقول : « حشا لله » كما يقال في النّقـص : " غـدٌ " في

---

(١) اختلف في قائله على النحو التالي :

أ - المعطل الهذلي : وهو شاعر مقل من بني هذيل . ينظر شرح أشعار الهذليين ٦٣١ ، ٦٣٨ .

ب - مالك بن خالد الخناعي الهذلي . شاعر جاهلي . ينظـر شـرح أشعار الهذليـين ١ / ٤٣٧ ، ٤٧٢ ، وديوان الهذليين ٣ / ١ ، ١٧ ، والخزانة ٥ / ١٧٨ ، ١٠ / ٩٨ .

ج - ربيعة بن جحدر ، شاعر جاهلي . تنظر ترجمته : الاشتقاق ٣٥٥ ، والخزانة ٥ / ٧ ، ٨٥ .

(٢) وصدره : يقول الذي يُمْسِي إلى الحزن أهْلُهُ .

ويروى : « بأي الحشا صار » .

والشاهد : « الحشا » حيث أوردها الشاعر اسماً بمعنى جانب .

وهو في : ديـوان الهذليـين ٣ / ٤٥ ، شـرح أشـعار الهذليـين ١ / ٤٤٦ ، والجمـهرة ٣ / ٢٣٣ ، والحلبيات ٢٤٤ ، والصاحبي ٢٢٤ ، ومقـاييس اللغـة ٢ / ٦٥ ، ومشـكل إعـراب القـرآن لمكـي ١ / ٣٨٥ ، والمخصـص ١٥ / ١٦٠ ، والمقتصـد للجرجـاني ٢ / ٧١٧ ، وشـرح المفصـل لابـن يعيش ٢ / ٨٥ ، ٨ / ٤٨ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١ / ٦١٢ ، واللسان (حشا) ، والاستغناء للقرافي ١١٨ .

(٣) هو المبرد كما في الانتصار لابن ولاد ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٤) " وَبَلْهَ " ههنا بمنزلة المصدر كما تقول : « ضَرْبَ زيدٌ » الكتاب ٤ / ٢٣٢ .

" غدوة " و" مه " في " مهلاً " و" عل " في " عال "[١] ولا يكون ذلك في الحروف .

وتستعمل " حاشا " لتنزيه الاسم الّذي بعدها عند ذكر سوء فيه أو في غيره ، وربّما أرادوا تنزيه الإنسان من سوءٍ فيه فيبتدئون بتنزيه الله تعالى من السّوء ثمّ يبرّئون من أرادوا ، قال الله تعالى : ﴿ قُلْنَ حَـٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ ﴾[٢] .

ومذهب « حاشا لله » كمذهب « معاذ الله ، وسبحان الله ! » في الإنكار والتّعجُّب ، فإذا استثنوا بحاشا فاستثناؤهم بها على طريق التّنزيه للاسم المستثنى بها من سوء ادخلوا فيه غيره[٣] .

[خلا]

وأمّا « خلا » إذا كانت دون " ما " فإنّه يقع الاسم بعدها منصوباً ، ومخفوضاً باتّفاق من النّحويّين . والنّصب أكثر من الخفض ، نحو : « قام القوم خلا زيداً ، وخلا زيدٍ » وإذا انخفض الاسم بعدها كانت حرفاً ، وإذا انتصب كانت فعلاً .

والاستدلال على ذلك كالاستدلال على " حاشا " إلاّ أنّه انفردت « خلا » بجواز دخول " ما " المصدريّة عليها ، وإذا دخلت عليها " ما " لم يجز في الاسم إلاّ النّصب[٤] ؛ لأنّ " ما " المصدريّة لا تدخل إلاّ على الفعل ، فتقول : « قام القوم ما خلا زيداً » وتكون " ما " وما بعدها بتأويل مصدر التّقدير : قام القوم

---

(١) في الانتصار ١٧٠ ، « غدو » مكان « غدوة » و« علا » مكان « عالٍ » .

(٢) سورة يوسف ، الآية (٥١) .

(٣) من قوله : « وتستعمل حاشا لتنزيه الاسم » حتى هنا ، مطابق تمام المطابقة لما عند السيرافي في شرحه (٣ / ل ١٣٠ أ وَ ب) .

(٤) ينظر الكتاب ٢ / ٣٥٠ ، والمقتضب ٤ / ٤٢٧ .

مخالاتهم زيداً ، ويكون المصدر في موضع نصب(١) على الحال كأنّه قال : « قام القوم مخالين [زيداً] » أي : متاركين زيداً فيكون نظير قولهم : « أتيته ركضاً » أي : راكضاً .

ولا يجوز إدخالها على " حاشا " إذا كان فعلاً ؛ لأنّ وضع المصادر موضع الأحوال لا ينقاس .

[عدا]

وأمّا " عدا " فإنّ جمهور النّحويين حكوا نصب الاسم بعدها(٢) ولم يحكوا الخفض ، وهي عندهم فعلٌ ، فقالوا : قام القوم عدا زيداً .

والاستدلال على ذلك كالاستدلال على " حاشا " إذا نصبت ، ويكون ما بعدها في موضع نصبٍ على الحال ، ولا موضع لها من الإعراب عند بعضهم كـ" حاشا " .

وقد يجوز دخول " ما " المصدريّة عليها . فتقول : « ما قام القوم ما عدا زيداً » فتكون " ما " مع ما بعدها في موضع مصدرٍ منصوب على الحال كما كان في " خلا " في قولك : « ما خلا زيداً » .

وحكى الأخفش(٣) : أنّها تستعمل حرفاً فتخفض ما بعدها فيقال : « قام القوم عدا زيدٍ » .

---

(١) بلا خلاف ، ولكن اختلفوا في وجه انتصابه : فقيل : موضوع موضع الحال ، وهو قول السيرافي . وقيل : على الاستثناء ، وقيل : منصوب على الظرف . ينظر الجنى ٤٣٨ .

(٢) سيبويه لم يذكر بعد " عدا " إلا النصب لا غير . الكتاب ٢ / ٣٠٩ ، ٣٤٨ .
وقال ابن مالك : « اتفق النحويون إلا أبا عمرو ، والجرمي على وجوب نصب المستثنى بما عدا وما خلا » شرح التسهيل ٢ / ٣١٠ .

(٣) ينظر شرح السيرافي ج٣ ل (١٣٠ ب) ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٧٨ ، ٨ / ٤٩ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨١٧ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٨٨ .

والدّليل إذا خفضت على حرفيتها كالدّليل على " حاشا " إذا خفضت وقد تقدّم[١] .

وقوله : « وإمّا حرفٌ مرّة ، واسمٌ أخرى كعن ، وعلى ، وكاف التّشبيه ، ومذ ومنذ »[٢] :

[عن]

أمّا " عن "[٣] فإنّها تكون اسماً إذا دخل عليها حرف خفض قالوا : « جلس من عن يمينه » ، وقال[٤] :

٢٠- مِنْ عَنْ يَمِينِ الحُبَيَّا نَظْرَةٌ قَبَلُ[٥]

فدخول حرف الجر دليل ، فأمّا قوله :

وَلاَ لِلِمَا بِهِم أَبَدًا دَوَاءُ -١٧

---

(١) في الصفحة ١٧ .

(٢) الجزولية ١٢٣ .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، لأن كلام الشارح يماثل ما عند ابن عصفور .

(٤) القائل هو القُطَامِي واسمه : عمير بن شييم . ينظر : طبقات الجمحي ٢ / ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، الشعر والشعراء ٢ / ٧٢٧ .

(٥) وصدره : فقلت للرّكب لَمَّا أنْ علا بِهِمُ

والحُبَيَّا : اسم موضع بالشام ، ونَظْرَةٌ قَبَلُ : أي نظرة لم يتقدمها نظر .

والشاهد : " من عنْ " حيث جاءت " عن " اسماً لدخول " منْ " عليها .

وهو في ديوانه ٢٨ ، وفي أدب الكاتب ٣٣٠ ، والجمل ٦٠ ، ومعاني الحروف للرماني ٩٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ١٣٧ ، والاقتضاب لابن السيد ٢ / ٦٩٧ ، والحلل له ٧٥ ، وأسرار العربية للأنباري ٢٣١ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٤٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٥ ، والضرائر له ٣٠٦ ، والمقرب ٢١٤ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٨٤٨ ، ٨٧٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٤١٣ ، والفصول الخمسون ٢١٧ ، ورصف المباني ٣٦٧ ، واللسان (عنن) (حبا) ، وجواهر الأدب للإربلي ٤٠٣ ، والجنى الداني ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٥١ .

فتأكيد لاتّفاق اللّفظ والمعنى وكذلك قول الآخر[1] :

٢١- فأَصْبَحْنَ لا يَسْأَلْنَنِي عن بِمَا بِهِ[2]

لأنّه يقال سألت به وعنه في معنىً واحدٍ ، قال[3] :

٢٢- فَإِنْ تَسْأَلُونِي بِالنِّسَاءِ فَإِنَّنِي بَصِيرٌ بِأَدْوَاءِ النِّسَاءِ طَبِيبُ[4]

أيْ : عن النِّساء فلمّا كان الحرفان بمعنىً واحدٍ قلنا : إنّ أحدهما توكيد للآخر ، وأمّا " من " فليست في معنى " عن " ؛ فلذلك قضي بالاسميّة عليها في حين دخول حرف الجرِّ عليها ، وسنتمّم القول عليها إن شاء الله بعدُ .

---

(١) هو : الأسود بن يعفر بن عبد الأسود ، يكنى أبا الجراح ، وأبا نهشل جاهلي من بني نهشل ، وقد كان أعمي . ينظر طبقات الجمحي ١ / ١٤٣ ، ١٤٧ ، وسمط اللآلي ١ / ١١٤ .

(٢) وعجزه : أَصَعَّدَ في علو الهوى أم تصوَّبا

ويروى الصدر : « لا يسأَلْنَهُ » ويروى العجز : في غاوى الهوى .

والشاهد : « عَنْ بما » حيث استشهد به على تأكيد " عن " بالباء تأكيداً لفظياً لأنهما يستعملان في معنى واحد .

وهو في ديوان الأسود ٢١ ، وفي معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٢١ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٣٦ ، وتنقيح الألباب لابن خروف ١٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٦ ، والضرائر ٧٠ ، ٣٠٣ ، وشرح الرضي للكافية ٤ / ٢٨٣ ، واللسان (صعد) ، ومغني اللبيب ٤٦٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٥١ ، وشرح التصريح ٣ / ٥٣٥ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٧٤ ، والهمع ٤ / ١٦٢ ، ١٩٢ ، والخزانة ٩ / ٥٢٧ ، ١١ / ١٤٢ .

(٣) القائل : علقمة بن عَبْدَة الفحل بن ناشرة بن قيس بن عبيد ، من شعراء الطبقة الرابعة . ينظر طبقات الجمحي ١ / ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٤) والشاهد « بالنساء » حيث استشهد به الشارح على أن الباء و" عن " بمعنى واحد ، فيصح توكيد أحدهما للآخر .

والبيت في ديوان علقمة ٣٥ ، وفي أدب الكاتب لابن قتيبة ٣٣٣ ، والشعر والشعراء ١ / ٢٢٥ ، والزاهر لأبي بكر بن الأنباري ١ / ٤٣٥ ، والأزهية للهروي ٢٨٤ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٦٤٣ ، والاقتضاب لابن السيد ١ / ٣٤٤ ، ٣٦١ ، ٢ / ٧٠٩ ، والحلل ٤٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٦ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١١٨٩ ، ورصف المباني ١٤٤ ، وجواهر الأدب ٤٣ ، والارتشاف لأبي حيان ٤ / ١٦٩٨ ، والمساعد لابن عقيل ٢ / ٢٦٣ ، والجنى الداني ٤١ ، والهمع ٤ / ١٦١ ، والدرر ٢ / ٣٥ .

[على][1]

وأمّا " على " :

تستعمل حرفاً واسماً وفعلاً ، فإذا نصبت ما بعدها كانت فعلاً وذلك إذا طلبت فاعلاً ومفعولاً نحو قول الشاعر[2] :

٢٣- / وَعَلاَ الخَيْلَ دِمَاءٌ كالشَّقِرْ[3] / ٥

وَإِذَا دَخَل عَلَيها حَرْفُ الجَرِّ كَانَتْ اسْماً نَحْو قَوْلِهِ[4] :

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٩٠ ، ٤٩١ .

(٢) القائل : طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك ، من الطبقة الرابعة الجاهلية ، أحدث الشعراء سناً وأقلهم عمراً قتل وهو ابن عشرين سنة . تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ١ / ١٣٧ ، والشعر والشعراء ١ / ١٩١ .

(٣) وصدره : وتساقى القومُ كأساً مُرَّةً .

ويروى : وعلى الخيل دماءٌ كالشقر . وبهذه الرواية لا شاهد في البيت .

والشَّقِر : جمع " شَقِرَة " وهي شقائق النعمان .

والشاهد : « علا الخيلِ دماءٌ » حيث استعمت " على " فعلاً من عَلاَ يعلو ، وطلبت فاعلاً ومفعولاً . والبيت في ديوان طرفة ٦٤ ، وفي أدب الكاتب لابن قتيبة ٥٧ ، والاشتقاق لابن دريد ١٩٧ ، والجمهرة ٢ / ٣٤٦ ، ومقاييس اللغة لابن فارس ٣ / ٢٠٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٩١ ، ورصف المباني ٣٧٢ ، واللسان (شقر ، علا) .

(٤) القائل : مزاحم العقيلي . وهناك بيت آخر يماثله في أوله ليزيد بن الطثرية أورده أبو زيد في نوادره ٤٥٣ . وهو :

غدت من عليه تنقض الطل بعدما رأت حاجب السماء استوى فترفعا

تنظر ترجمة مزاحم عند الشاهد ٢٢٤ .

٢٤- غَـدَتْ مِـنْ عَلَيْـهِ[١]

وحرفاً إذا خفضت ما بعدها و لم يكن لها موضع من الإعراب .

ومعنى " على " الاستعلاء : فتكون كـ" فوق " حقيقةً ، أو مجازاً ، والحقيقة : قولك : « زيدٌ على الجبل ، وعلى رأس الجبل » . والمجاز ، كقوله[٢] :

٢٥- قَـدْ اسْتَوى بِشرٌ عَلَى العِراقِ مِـن غَـيرِ سَـيفٍ وَدَمٍ مُـهْرَاقِ[٣]

لأنّه قهره ، يقال : « فلان تحت قهر فلان » فالقاهر إذن فوقه .

ومنه « أُعْطِيْهِ على أنّه أساء إليّ »[٤] ؛ لأنّ المسيء من شأنه أن يُمنع ويقهر فدخلت لذلك .

---

(١) وتمامه : بَعْدَمَا تَمَّ خمسها تَصلُّ وعن قيض بزيزاءِ مجْهَلِ

ويروى : « ظمؤها » و« ببيداء » .

والشاهد : « من عليه » حيث دخلت " منْ " على " على " فصيرته اسماً ، وهذا مذهب البصريين إلا الفراء فقد وافق الكوفيين في أن " عَنْ وعلى " إذا دخل عليهما " من " باقيان على حرفيتهما .

والبيت في مجموع شعره ١٢٠ ، ومن شواهد : الكتاب ٤ / ٢٣١ ، ونوادر أبي زيد ٤٥٤ ، وأدب الكاتب ٣٣٠ ، والمقتضب ٣ / ٥٣ ، ٥٤ ، والكامل ٣ / ٧١ ، والمنتخب لكراع النمل ٢ / ٦١٣ ، والإيضاح العضدي للفارسي ٢٠٥ ، والأزهية للهروي ١٩٤ ، والاقتضاب لابن السيد ٢ / ٦٩٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ٣٢٣ . وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٤٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٣٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٩١ ، والضرائر له ٣٠٥ ، والملخص لابن أبي الربيع ١ / ٥٢٤ ، والفصول الخمسون لابن معطي ٢١٧ ، ورصف المباني ٣٧١ ، واللسان (صلل ، علا) ، والجنى ٤٧٠ ، والمغني ١٩٤ ، وشرح شواهده ١ / ٤٢٥ ، والخزانة ١٠ / ١٤٧ .

(٢) وهو الأخطل . كما في البداية والنهاية لابن كثير ٩ / ٧ .

(٣) الشاهد : « على العراق » حيث جاءت " على " بمعنى " فوق " مجازاً .

والبيت ورد في : شرح الحماسة للمرزوقي ١٥٤١ ، وأمالي ابن الحاجب ١ / ١٣٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١٩ ، ورصف المباني ٣٧٢ ، واللسان " سوا " .

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور فالشارح يأخذ منه .

وقال الآخر[1] :

٢٦- ألاَ طَرَقَتْ مِـنْ نحو بَثْنَـةَ طَارقَـهْ عَلَى أنَّها مَعْشُـوقَةُ الـدَّلِّ عاشـقَهْ[2]

يريد طارقةٌ عاشقةٌ على أنّها [معشوقة الدَّلِّ][3] ؛ لأنّ من شأن المُحَبِّ قـهر المُحِبِّ .

فهي للفوقيّة إمّا مع الاستقرار وعـدم النقلـة أو مـع الانتقـال ، فـالأوّل : هـو على ظهر الجبل .

والثّاني نحو : جرى الماء عليه . فما اتّسع فيه ، فهذا أصله ، وما اتّسـع فيـه : « على فلان دين ، ومررت على فلانٍ ، وعلينا أميرٌ » ومنه « عاتبتك على فعلك » جعل فعله كأنّه علاه العتاب .

قال س[4] : « وأمّا " على " فاسـتعلاء [الشّـيء] » ثـمّ قـال : « وتكـون أن تطوي مستعلياً كقولك : أمررت يدي عليه »[5] فتنظيره ليس مـن طـيِّ الثّـوب ، ولكن من « طويت الأرض والمكان إذا قطعته كقوله[6] :

---

(١) هو : عبيد الله بن قيس الرقيات ، شاعر قريش في العصر الأموي وسبب تسميته بالرقيـات تشـبيبه بثلاث نساء يقال لهن جميعاً " رقية " وهـو مـن الطبقـة السادسـة مـن الشـعراء الإسـلاميين . ينظر طبقات الجمحي ٢ / ٦٤٧ ، الشعر والشعراء ١ / ٥٤٦ ، والخزانة ٧ / ٢٨٤ .

(٢) ويروى : « ألا طرقت من آلٍ » و« من أهل » ، وفي الديوان « من آل نذرة » . والبيـت في ديوانـه ١٦٢ ، والكامل للمبرد ٣ / ١٣٤ ، ٢٢١ ، والاقتضاب ١ / ٣٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١٩ ، ومنهج السالك ٢٥١ .

(٣) ما بين المركنين تكملة اقتضاها السـياق ، وقـد أثبتـت اعتمـاداً علـى شـرح الجمـل لابـن عصفـور ١ / ٥١٩ .

(٤) السين المفردة رمزٌ لسيبويه .

(٥) الكتاب ٤ / ٢٣٠ ، وفيه : « أن تطوي أيضاً مستعلياً كقولـك : مـرَّ الماء عليـه ، وأمـررت يـدي عليه » وما بين المركنين تصحيح لما في المصورة حيث جاءت " المعنى " وهو تحريف .

(٦) القائل قيس : « مجنون ليلى » .

٢٧- وَمَا ذَنْبُ لَيْلَى أنْ طَوَى الأرْضَ ذِيبُـها[(١)]

ثمّ قال س[(٢)] : « وهو اسمٌ ولا يكون إلاّ ظرفاً » فهذا في غاية الظُّهور يظهر أنّ " على " اسمٌ وكذا ينبغي أن يُدَّعَى فيها ؛ لأنّها في كلِّ موضعٍ لها موضع من الإعراب ، ولا مطمع في الفرق بين الاسم والحرف إلاّ بهذا القدر وهو أن يكون له موضع أو لا يكون فإن لم يكن له موضعٌ فهو حرف ، وإن كان له موضع فهو اسم ، برهان ذلك الكلمة إذا كان لها موضع من الإعراب فإنّ إعرابها يحدثه العامل ولا يعمل فيها إلا على معنىً من المعاني وهو الفاعليّة ، والمفعوليّة ، والإضافة ، وفي كلِّ حالٍ من هذه الأحوال يقع الإخبار عنها فتصحُّ لها الاسميّة بخلاف ما لا موقع له ، فانظر بهذا " على " تجدها ذات موضعٍ فينبغي أن يقال فيها : إنّها اسمٌ حتّى يجيء ثبتٌ .

ثمّ قال[(٣)] : « ويدلُّك على أنّها اسمٌ قول بعض العرب : « نهض من عليه » قال الشاعر :

٢٤- غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُها[(٤)] تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءَ[(٥)] مِجْهَلِ

فهذا قاطعٌ بأنّها اسمٌ ؛ لأنّ دخول حرف الجرِّ عليها يوجب أن تكون ذات موضع من الإعراب وهذا النّوع استدلّ على أنّ " عن " اسمٌ إذا قلت « من عن يمين كذا » وينبغي أن يدّعى في « جلست عن يمينه » أنّها فيه اسمٌ ؛ لأنّ " عن " فيه يمكن أن يكون لها موضعٌ ولا ينبغي أن يدّعى فيها في هذا الموضع وما هو مثله

(١) وصدره : أتُضْرَبُ ليلى أنْ أُلمَّ بأرضها ، ويروى : « أتضرب ليلى إن مررت بذي الغَضَى » والبيت ذكر في ديوانه ٧١ ، وفي الزاهر لأبي بكر الأنباري ١ / ١٢٩ ، وفي المسائل العضديات للفارسي ٨١ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٣١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) في الكتاب : « خمسها » مكان « ظمؤها » .

(٥) في الكتاب : « ببيداء » مكان « بزيزاء » .

أنّها حرفٌ ؛ لأنّ لها موضعاً من الإعراب ، وبهذا المقدار ثبت أنّ " هو " إذا كانت فصلاً [فهو] حرفٌ إذ لا موضع له من الإعراب .

[الكاف]

وأمّا " الكاف " : فتكون اسماً عند الأخفش[١] في فصيح الكلام . وبابه عند سيبويه[٢] الشِّعر و[هو] الأفصح فيها عنده .

ولم يتقدَّر فيها في الكلام إلاّ أن تكون حرفاً قالوا : « جاءني الّذي كزيدٍ » ولو كانت اسماً لم يوصل بها " الّذي " لأنّه لا يحذف منه ضميرُ الرّفع إلاّ في الشُّذوذ وقد تقدّم تبيين[٣] ذلك في باب « نوع منه آخر » ، وأيضاً فاسمٌ ظاهرٌ على حرفٍ واحد شاذ نادرٌ .

واستدل فيه الأخفش بقول [الأعشى][٤] :

---

(١) ينظر رأي الأخفش في شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨١٨ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٢٤ ، والخزانة ١٠ / ١٦٧ ، وفي الجنى / ٧٩ : يرى ابن مضاء أن الكاف اسم أبداً ، لأنها بمعنى « مثل » .

(٢) قال رحمه الله : « ومثل ذلك : أنت كعبد الله ، كأنه يقول : أنت كعبد الله ، أي أنت في حال كعبد الله ، فَأُجْرِي مجرى بعبد الله ، إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها بمنزلة مثل » . الكتاب ١ / ٤٠٨ .

(٣) السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ١ / ٢٣٢ ، ٤٦٠ .

(٤) في المصورة : « الأخفش » ، وهو تحريف . والأعشى اسمه : ميمون بن قس ، ويكنى بأبي بصير ، أدرك الإسلام ولم يُسْلِم ، ويسمى « صَنَّاجَةَ العرب » . ينظر ترجمته في : طبقات الجمحي ١ / ٥٢ ، ٦٥ ، والشعر والشعراء ١ / ٢٦٣ ، والخزانة ١ / ١٧٥ .

٢٨- أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْـهَى ذوي شَـطَطٍ   كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيه الزَّيْتُ وَالفُتُلُ(١)

قال : فاعل « ينهى » الكاف .

وقول الآخر(٢) :

٢٩- وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْـكَ كَفَـاخِرٍ   ضَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبْـكَ مِثْـلُ مُغَلَّـبِ(٣)

جعل الكاف فاعلةً بـ" يفخر " .

وقوله(٤) :

(١) ويروى : « هل تنتهون » و« لا ينتهون ولا ينهى » و« كالطعن يهلك » .

والبيت في ديوان الشاعر ٩٩ ، وفي المعاني الكبير ٢ / ٩٢٠ ، والمقتضب ٤ / ١٤١ ، والأصول لابن السراج ١ / ٤٣٩ ، والإيضاح العضدي ٢٠٧ ، والمسائل البصريات ١ / ٥٣٧ ، والخصائص ٢ / ٣٦٨ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٨٣ ، والإفصاح للفارقي ١٨٩ ، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ٢ / ٦١ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٥٣٨ ، ٣ / ٢٣ ، وأسرار العربية ٢٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٧ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٦٩ ، ٣٢٤ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٨٤٤ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ١ / ٣٨٩ ، واللسان (دنا) ، ورصف المباني ١٩٥ ، والجنى ٨٢ ، والهمع ٤ / ١٩٨ ، والخزانة ٩ / ٤٥٣ .

(٢) وهو امرؤ القيس . وهو في ديوانه ٤٤ .

(٣) ويروى : « كعاجزٍ » .

وهو في الأضداد للأصمعي وابن السكيت ٥٣، ٢٠٥، والمعاني الكبير ١٢٥٥/٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٨ ، والضرائر له ٣٠١ ، والملخص لابن أبي الربيع ١ / ٥٢٥ ، ورصف المباني ١٩٦ ، واللسان (غلب) ، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٤٥٤ ، والخزانة ١٠ / ١٧٠ .

(٤) وهو امرؤ القيس ويروى لعمرو بن عمار الطائي كما في الاقتضاب ٢ / ٧٠٠ ، وعمرو هو ابن عمار الخطيب الطائي ، من شعراء اليمن الجاهليين ، صحب النعمان بن المنذر ونادمه ، وقتل على يده . تنظر ترجمته : معجم الشعراء ٥٦ ، وسمط الآلي ٦٣٨ ، وأسماء المغتالين (ضمن نوادر المخطوطات) ٢ / ٢٣٩ . واسم امرؤ القيس « حُنْدُج » ويلقب بذي القروح . وتنظر ترجمته : الخزانة ١ / ٣٣٠ .

٣٠- وَرُحْنَا بِكَابْنِ المَاءِ[١]

أراد بمثل ابن الماء .

وقال آخرٌ[٢] :

٣١- وَزعْتُ بِكَالْهِرَاوَةِ أعْوَجِيٍّ إذا وَنَتِ الرِّيَاحُ جَرَى وثَابَا[٣]

---

(١) وتمامه : يَجْنُبُ وسطنا تَصَوَّبُ فيه العين طوراً وترتقي

وابن الماء طائر طويل العنق ، يجنب : يقاد جنباً ولا يركب إكراماً له .

والشاهد : « بكابْنِ الماء » حيث جاء الكاف اسماً بمنزلة مثل ، وهو ضرورة عند سيبويه . والبيت في ديوان الشاعر ١٧٦ ، وأدب الكاتب ٣٣١ ، وحروف المعاني للزجاجي ٧٧ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ١٧٧ ، والاقتضاب لابن السيد ٢ / ٧٠٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٥٣٨ ، ٣ / ٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٨ ، والضرائر له ٣٠٣ ، والملخص لابن أبي الربيع ١ / ٥٢٤ ، والفصول الخمسون لابن معطي ٢١٧ ، ورصف المباني ١٩٦ ، واللسان (كوف) ، والمقاصد الشافية ٢ / ٢٥٥ ، والخزانة ١٠ / ١٦٧ ، ١٧١ .

(٢) وهو ابن غادية السلمي ، واسمه أهبان مكلم الذئب رضي الله عنه ، أحد الشعراء الفرسان . المؤتلف والمختلف / ٢٩ ، الإصابة في تمييز الصحابة ١ / ٧٨ .

وقيل : في اللسان (شمعل) لربيعة بن مقروم الضبي . شاعر مخضرم وقد شهد القادسية . تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ١ / ٣٢٦ .

(٣) ويروى : « ونت الرِّكاب » « وَثَابَا » .

والشاهد : « بكالهراوة » حيث استعملت الكاف اسماً مجروراً بالباء على مذهب الأخفش وعلى الضرورة عند سيبويه .

ومعنى وزعت : أي كففت الخيل بفرس كالهراوة في الشدة والصلابة . ونت : كلّت وتعبت . ثابا : جاء بجري بعد جري ، وأعوجيّ : منسوب إلى أعوج ، وهو فرس قديم تنسب إليه عتاق الخيل . وهو من شواهد : معاني الفراء ٣ / ٨٥ ، وأدب الكاتب ٣٣١ ، والجمرة ٣ / ٤٩٥ ، ومعاني الحروف للزجاجي ٧٧ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٨٦ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ١٧٧ ، وإيضاح شوهد الإيضاح ١ / ٣٣٢ ، والاقتضاب لابن السيد ٢ / ٦٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٨ ، والضرائر ٣٠٣ ، والمقرب ٢١٦ ، ورصف المباني ١٩٦ ، واللسان (وثب ، ثوب ، شمعل) ، والمقاصد الشافية ٢ / ٢٥٥ .

وقال آخر[١] :

٣٢- فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَـأْكُولْ[٢]

مجيز هذا عندنا الضّرورة ، ويمكن أيضاً فيه حذف الموصوف[٣] وإن كانت الصِّفة غير محضةٍ ، ويقبح ذلك في المخفوض نحو قوله[٤] :

---

(١) قيل لرؤبة ، وقيل لحميد الأرقط .
تنظر ترجمة حميد عند الشاهد ١٧٠ .

(٢) ويروى : « وصُيِّرُوا » و« فأصبحت » .
والشاهد : « مثل كعصف » حيث أضاف « مثل » إلى الكاف ولا تضاف إلا إلى الأسماء . وقد ورد البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨١ ، وهو من شواهد : الكتاب ١ / ٤٠٨ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٢٣ ، والمقتضب ٤ / ١٤١ ، ٣٥٠ ، والأصول ١ / ٤٣٨ ، والتبصرة للصيمري ١ / ٣١٣ ، والبغداديات ٣٩٨ ، ومعاني الحروف للرماني ٥٠ ، وسر الصناعة ١ / ٢٩٦ ، والنكت للشنتمري ١ / ٤٢٤ ، والإفصاح للفارقي ٢٦٤ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٤٧٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٨ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٢٤ ، ورصف المباني ٢٠١ ، واللسان (عصف) ، والجنى ٩٠ ، والمغني ٢٣٨ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٦١ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٥٠٣ ، والخزانة ٧ / ٣٢ ، ١٠ / ١٨٤ ، والدرر اللوامع ١ / ٣٣٦ .

(٣) وهذا الوجه أجازه الفارسي في البغداديات ٣٩٦ ، وينظر أيضاً الخزانة (١٠ / ١٦٦ - ١٧٥) ، فقد جمع أقوال العلماء في اسمية الكاف ، فيكون التقدير فيما سبق : وناءٍ كالطعن ، وفاخرٌ كفاخرٍ ضعيف ، وبفرسٍ كابن الماء ، وبفرس كالهراوة ، ومثل شيءٍ كعصفٍ .

(٤) وهو : أبو خالد القَنَاني ، من قعد الخوارج ، وهو الذي قال له قطري بن الفجاءة :
أبا خالدٍ انْفِرْ فلست بخالدٍ   وما جعل الرحمن عذراً لقاعدِ
(ينظر الكامل ٣ / ١٢٠) .

٣٣- وَاللهِ مَا زَيْدٌ بِنَامَ صَاحِبُهْ وَلاَ مُخَالِطُ اللِّيَانَ جَانِبُهْ(١)

أي برجلٍ نام صاحبه ثمّ حذف الموصوف وأقام الصِّفة وهو " نام " مقامه ويحسن قليلاً في العمدة لقوّة الدّلالة عليها نحو قوله(٢) :

٣٤- كَأَنَّك مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ(٣)

وسنتمم هذا عند التّعرض إلى لفظ أبي موسى(٤) .

[مُذ ومُنْذُ]

وأمّا « مذ ومنذ » :

---

(١) وفي البيت الروايات التالية : « عمرك ما ليلي » « عمرك ما زيد » « تالله » « ولا يُخالط » . وقد ورد في : الكامل ١ / ٢٨٤ ، شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٤١٦ ، والخصائص ٢ / ٣٦٦ ، وثمار الصناعة للدينوري ١٥٠ ، والحلل لابن السيد ٢١٤ ، والأمالي الشجرية ٢ / ٤٠٥ ، والإنصاف ١ / ١١٢ ، وأسرار العربية ١٠٤ ، ١٠٥ ، وتنقيح الألباب لابن خروف ٤٠٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٦٢ ، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ١ / ٥٤٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٢٢ ، ٤٨٩ ، والسفر الأول من شرح الجزولية للأُبَّذِي ٢ / ٨٦١ ، واللسان (نوم) ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٧٦ ، والهمع ١ / ١٣ ، ٥ / ١٨٨ ، والخزانة ٩ / ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، وحاشية الصبان ٣ / ٢٧ .

(٢) هو النابغة الذبياني . وقد ورد البيت في ديوان الشاعر ٢٥٢ .

(٣) وبني أقيش : حي من اليمن في إبلهم نفار ، والقعقعة : صوت الجلد البالي ، وهو الشن .

والشاهد : « كأنك من جمالٍ » وتقديره : كأنك جملٌ من جمال ، فحذف جملاً وأقام صفته مقامه ، وهو حسنٌ .

والبيت في الكتاب ٢/٣٤٥، ومجاز القرآن ١/٤٧، ٢٤٧، ومعاني الأخفش ١ / ٤٤٨ ، والكامل ١ / ٢٨٦ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٨٤ ، والنكت للشنتمري ١ / ١٤٦ ، ٦٤٦ ، وتحصيل عين الذهب ٣٧٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٦١ ، ٣ / ٥٩ ، ٦٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٢٢ ، ٤٨٩ ، والضرائر ١٧١ ، واللسان (أقش ، قعع ، شنن ، وقش) ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٣١ ، والخزانة ٥ / ٦٧ ، ٦٩ .

(٤) صفحة ١٠٦ وما بعدها .

فيكونان اسمين مبتدأين إذا ارتفع ما بعدهما ، وحرفين جارّين إذا انجرَّ ما بعدهما نحو : « ما رأيته مذ يومان » بالرّفع ، أي أمر ذلك يومان . « وما رأيته مذ يوم الجمعة » بالرّفع ، أي : ابتداء ذلك يوم الجمعة .

فإن جررتهما لم تحتج إلى تأويلٍ ، لأنهما لابتداء الغاية ، أو الغاية في الزّمان كـ" مِنْ " في غير الزّمان ، لا يجرّان إلاّ الزّمان وسيبيّن حكمهما آخر الباب إن شاء الله تعالى[1] .

[معاني " مِنْ "]

وقوله : « فمِنْ تكون لابتداء الغاية »[2] .

مثال ذلك : « خرجت من الدّار إلى المسجد » .

وقد تكون للغاية كلّها نحو : « أخذته من ذلك الموضع » وقد يعبِّر بعضهم عن هذا ، قال[3] : تكون للغاية إذا كان مخفوضها محلاً لابتداء / الفعل ، وانتهائه معاً كـ« أخذته من زيد » . ٦ /

ونقص المؤلّف أن يقول : في غير الزّمان فإنّها إنّما تكون لابتداء الغاية في غير الزّمان نحو ما مثّل به ، ونحو : « سرت من الكوفة إلى البصرة » و« ضربت من الصّغير إلى الكبير » ، ومنه : « زيدٌ أفضل من عمرو » ابتدأت في تفضيله منه وتنتهي إلى أدنى من فيه فضل ، والعادة أن يبتدأ في التّفضيل ممّا يُداني الشّيء .

وتكون عند الكوفيّين[4] : في الزّمان ، واستدلّوا بقول الله تعالى : ﴿ لِلَّهِ

---

(١) الصفحة ١٣٣ وما بعدها .

(٢) الجزولية ١٢٤ .

(٣) لعله يقصد ابن عصفور ، فقد قال بنفس هذا التعبير . شرح الجمل ١ / ٤٩٩ .

(٤) ووافقهم الأخفش ، والمبرد ، وابن درستويه من البصريين ، وابن مالك وأبو حيان من المتأخرين . ينظر المقتضب ٤ / ١٣٦ ، الأصول ١ / ٤٠٩ ، الإنصاف ١ / ٣٧٠ ، شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٠ ، ١١ ، شواهد الجمل لابن خروف ١ / ٤٧٣ ، شواهد التوضيح والتصحيح ١٢٩ ، والارتشاف ٤ / ١٧١٨ .

ﭐلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ ﴾[1] . وقـال تعـالى : ﴿ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ ﴾[2] .

وقال الشّاعر[3] :

٣٥- مِنَ الصُّبْحِ حَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ [لا] تَرَى ... مِـنَ القَـومِ إلاَّ خَارجِيّـاً مُسَـوَّمَا[4]

وقال الآخر[5] :

٣٦- أتَعْـرِفُ أمْ لاَ رَسْـمَ دَار تَعَطَّـلاَ ... مِـنَ العَـامِ تَلْقَـاهُ ومِـنْ عَـامِ أوَّلاَ[6]

---

(١) سورة الروم ، الآية ٤ .

(٢) سورة التوبة ، الآية (١٠٨) .

(٣) هو الحُصَين بن الحُمَـام المُرِّي رضي الله عنه . عَـدَّه ابـن سـلام مـن الطبقـة السـابعة مـن فحـول الجاهلية . تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ١ / ١٥٥ .

(٤) ويروى : « حتى تطلع الشمس » ويروى في المفضليات :

لدن غُدوةً حتى أتى الليل ما ترى ... من الخيل

وعلى رواية المفضليات لا شاهد في البيت . وما بين المركنين في الصورة « إلا » وهو تحريف .

والشاهد : « من الصبح » حيث أدخل " مِنْ " على الصبح وهو زمان .

وقـد ورد هـذا البيـت في : المفضليـات ٦٥ ، شـرح الحماسـة للمرزوقـي ١ / ٣٨٨ ، وللتـبريزي ١ / ٣٦١ ، وإيضـاح شـواهد الإيضـاح ١ / ٥٢٤ ، وشـرح الجمـل لابـن عصفـور ١ / ٤٩٨ ، والخزانة ٣ / ٣٢٣ .

(٥) هو القُحيف بن سُلَيم العُقَيْلي ، شاعر إسلامي مقل ذكره الجمحي في الطبقـة العاشـرة مـن شـعراء الإسلام . طبقات الجمحي ٢ / ٧٧٠ ، ٧٩١ .

(٦) ويروى : « دار معطَّلا » و« العام يغشاه » و« يمحاه » .

والشاهد « من العام » فأدخل " من " على العام وهو زمان .

وقد ذكر في : النوادر لأبي زيد ٥٣٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٥٢٣ ، وشرح الجمل لابن عصفـور ١ / ٤٩٨ ، وشـرح الرضي على الكافيـة ٢ / ٣٤٥ ، واللسـان (رعـل) ، والخزانـة ٥ / ١٣١ .

وقال آخر[١] :

٣٧- كَأَنَّــهُمَا مِــلآنِ لَــمْ يَتَغَــيَّرا   وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَينِ مِنْ بَعْدِنا عَصْــرُ[٢]

وقال الآخر[٣] :

(١) هو أبو صخر الهذلي ، واسمه : عبد الله بن (سلمة أو سلم أو أسلم) السهمي ، من شعراء بني أمية ، حبسه عبد الله بن الزبير لذلك ، ثم أطلقه بشفاعة رجال من قريش . تنظر ترجمته : شرح أشعار الهذليين ٢ / ٩١٥ ، وسمط اللآلي ١ / ٣٩٩ ، والخزانة ٣ / ٢٦١ .

(٢) ويروى : « مِلآنَ » و« من دارنا » .

والشاهد : « مِلآنِ » أصله « من الآن » حيث أدخل " من " على " الآن " وهو زمان . وهناك من يرى أن فتحة « الآن » فتحة إعراب بدليل جرها في البيت .

وفي البيت شاهد آخر حيث حذفت نون " مِنْ " لالتقاء نونها الساكنة مع ألف الآن الساكنة .

والبيت ذكر في : شرح أشعار الهذليين ٢ / ٩٥٦ ، وأمالي القالي ١ / ١٤٨ ، والخصائص ١ / ٣١٠ ، وسر الصناعة ٢ / ٥٣٩ ، والمنصف ٢ / ٢٢٩ ، وابن الشجري ٢ / ١٦٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٣٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٩٨ ، والضرائر ١١٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٢٠ ، ورصف المباني ٣٢٦ ، واللسان (أين) ، والارتشاف لأبي حيان ٣ / ١٤٢٤ ، والنكت الحسان ٣٠٥ ، والمساعد لابن عقيل ١ / ٥١٦ ، وشفاء العليل للسلسيلي ١ / ٤٧٥ ، ٣ / ١٠١٣ ، والمقاصد الشافية ٢ / ١٧٨ ، وشرح شواهد المغني ١ / ١٦٩ ، والهمع ٣ / ١٨٦ ، ٦ / ١٨٠ ، والخزانة ٣ / ٢٥٨ ، والدرر ١ / ٤٤٣ ، ٢ / ٥٥٧ .

(٣) هو زهير بن أبي سلمى ، ونسبه كراع النمل للمسيب بن علس ، المنتخب ٢ / ٦٢٠ . وتنظر ترجمة المسيب : طبقات الجمحي ١ / ١٥٦ .

٣٨- لِمَـنِ الدِّيَـارُ بِقُنَّـةِ الحِجْـرِ أَقْوَيْـنَ مِـنْ حُجَـجٍ وَمِـنْ دَهْـرِ[(١)]

قال الفارسي[(٢)] : « ينظر في هذا فإن كثر قيس عليه » ولم يَجرِ منه إلاّ هذا وما لا بال له فيجب تأويله على حذف مصدر مضاف .

وأمّا « قبل وبعد » فليسا بظرفين في الأصل بل هما في الأصل صفتان . و« من أوّل يوم » أي : من تأسيس أوّل يوم ، و« من مرِّ حجج » ، و« من طلوع الصُّبح »، و« من عام أوّلا » أي من تقدُّم عامٍ .

وتوسّط ابن الطّراوة[(٣)] بين المذهبين : وقال إنّ " من " إذا قلت « سرت من يوم الجمعة إلى يوم الأحد » لابدّ هنا من " من " ؛ وذلك أنّك إذا قلت : « سرت

---

(١) ويروى : « مُذْ حججٍ ومُذْ دَهْرِ » .

وعليها فلا شاهد في البيت . ويروى : « من حجج ومن شهر » .

والقُنَّةُ : أعلى الجبل . والحجر : بكسر الحاء منازل ثمود . وبفتحها قصبة اليمامة . وأقوين : خلين و« حجج » : جمع حجّة .

والشاهد : دخول " من " على « حجج ودهر » وهما اسما زمان .

وقد ورد البيت في : ديوان زهير ١١٤ ، وفي الشعر والشعراء ١ / ١٤٥ ، ، والجمل للزجاجي ١٣٩ ، ومعاني الحروف للرماني ١٠٣ ، والأزهية ٢٨٣ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ١٩٢ ، وثمار الصناعة للجليس الدينوري ٣٩٣ ، وشرح الحماسة للتبريزي ١ / ٣٣٩ ، والحلل ١٨١ ، والإنصاف ١ / ٣٧١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٩٣ ، ٨ / ١١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٩٩ ، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ١ / ٢٦٤ ، وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٣٨٤ ، ورصف المباني ٣٢٠ ، واللسان (حجر ، منن)، وجواهر الأدب ٣٣٦ ، والمغني ٤٤١ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٠٣ ، والتصريح بمضمون التوضيح ٣ / ٦٦ ، والهمع ٣ / ٢٢٦ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٥٠ ، والخزانة ٩ / ٤٣٩ .

(٢) ينظر قوله شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٩٩ .

(٣) هو أبو الحسين ، سليمان بن محمد بن عبد الله السَّبَائي ، كان أعلم أهل زمانه بالعربية ، ومن كتبه المقدمات على كتاب سيبويه وَ الإفصاح على كتاب الإيضاح ، وأخذ عنه السهيلي ، وقد توفي بمالقة ٥٢٨ هـ . تنظر ترجمته إشارة التعيين ١٣٥ ، وبغية الوعاة ١ / ٦٠٢ ، وينظر رأيه في الارتشاف ٤ / ١٧١٨ .

من مكّة » لم تعط انتهاء السّير ، إنّما أخبرت بابتداء غايته ، وليس ثمّ ما يعطي أين انتهى السّير ؟ فإذا أردت الانتهاء أتيت بـ" إلى " فكذلك إذا أردت الانتهاء في الزّمان وابتداء الغاية أتيت بـ" من " و" إلى " .

قيل له : في هذا الموضع تستعمل " مذ " فقل « ما رأيته مذ يوم الجمعة إلى يوم الأحد » .

قال : لا يجوز هذا ؛ لأنّ " مذ " تستغرق الزّمان كلّه فلمّا قلت « ما رأيته مذ يوم الجمعة » فهم منه أنّ انقطاع الرّؤية اتّصل إلى حين الإخبار فلا يحتاج هنا إلى حرف الانتهاء وإنّما يحتاج إليه مع حَرْفٍ لاستغراق الوقت نحو : " من " فلابدّ لها في هذا الموضع من الدّخول على الزّمان .

وهذا الّذي قال ليس بشيءٍ ؛ فإنّه ادّعى أنّ " مذ " تستغرق الزّمان كلّه وهذا لم يفهم من " مذ " إنّما فهم من أنّ الكلام لم تذكر له غاية فيحمل بالضّرورة على أقصى غاياته وهو وقت الإخبار وإلاّ فما المانع من أن تقول في يوم الأربعاء « ما رأيته مذ يوم الجمعة إلى يوم الأحد » ؟ لا مانع من هذا فيحتاج أن ينقل أنّ هذا لم يدلّ .

واختار السُّهيلي[(١)] وأبو عليٍّ الرُّنْدِي[(٢)] مذهب الكوفيّين وقالا[(٣)] : إذا

---

(١) هو أبو القاسم أو أبو الحسن ، أو أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد الخثعمي السهيلي ، من مالقة . إمام في اللغة والنحو والحديث ، سمع من ابن الطراوة ، ومن تآليفه : الروض الأنف ، ونتائج الفكر ، توفي سنة ٥٨١ هـ . ينظر إشارة التعيين ١٨٢ ، ١٨٣ ، إنباه الرواة ٢ / ١٦٢ ، ١٦٤ وفيه : عبد الرحمن بن عبيد الله .

(٢) هو عمر بن عبد المجيد بن عمر الرُّنْدِي ، تلميذ السهيلي ، قرأ القراءات عليه وعلى غيره ، كان إماماً في العربية ، وله شرح الجمل للزجاجي ، ورَدٌّ على ابن خروف منتصراً لشيخه السهيلي ، توفي سنة ٦١٦ هـ . إشارة التعيين ٢٤٠ ، غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٥٩٤ .

(٣) ينظر الروض الأنف ٢ / ٢٤٦ ، وائتلاف النصرة للزبيدي ١٤٣ .

قلت : من تأسيس أوّلِ يوم فتقديره : « من زمن تأسيس أوّل يوم » ، وكذلك « من مرِّ حججٍ » أي : من زمن مرِّ حججٍ ، وكذلك سائرها ؛ لأنّ التّوقيت إنّما يقع بالزّمان .

ويقال لهما : هذا غير لازمٍ ؛ لأنّها قد استعملت في غير الزّمان نحو : « ذرعت الحائط من [أول][1] الباب إلى آخره » و« خرجت من الكوفة إلى البصرة » .

وقوله : « وللتّبعيض »[2] .

مثاله : « أكلت من الرَّغيف أي بعضه ، و« أخذت من الدّراهم » أي بعضها .

[وقوله][3] : « ولتبيين الجنس »[4] .

مثاله قوله تعالى : ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾[5] وتقدّر عند بعضهم بـ" الّذي " والصِّفة أيْ : الرّجس الّذي هو الأوثان ، ويمكن أن تكون هذه للتّبعيض . ويراد بالرّجس الّذي أُمر باجتنابه منها : عبادتها لا استعمالها في ما ينتفع به من الآلات والحرق بالنّار والطّبخ وغير ذلك .

وزعم سيبويه : أنّ " مِنْ " في ما أتاني من رجل ، ومن أحد » للتّبعيض ، قال : « هذا موضع تبعيض وأراد أنّه لم يأته بعض الرِّجال »[6] يريد الإمام أن يردّ

(١) غامضة في المصورة .

(٢) الجزولية ١٢٤ .

(٣) ما بين المركنين زيادة تقتضيها طريقة الشرح حين إيراده كلام الجزولي .

(٤) الجزولية ١٢٤ .

(٥) سورة الحج ، الآية ٣٠ .

(٦) الكتاب ٤ / ٢٢٥ .

" من " الّتي تكون مؤكّدة لمعنى النّفي ، إلى معنى التّبعيض ، وكأنّه قال : ما أتاني من رجل ، قال : ما أتاني بعض هذا الجنس ولا كلّه ، وكذلك « ما أتاني من أحدٍ » أي من بعض الأحدين .

وقال كذلك : « لي ملؤه من عسل »[(١)] . يعني إنّ الّذي ملأ الإناء من جنس العسل ، فهي للتّبعيض . وكذلك : ويحه من رجل »[(٢)] إنّما ترحّمت على بعض الرِّجال .

وكذلك : « أخزى الله الكاذب منِّي ومنك »[(٣)] وأصل الكلام أخزى الله الكاذب منّا ، و" من " للتّبعيض كأنّه قال الّذي هو بعضنا ثمّ كرّر " من " توكيداً لّما لم يمكن فصل الكاف منها لا تقول « منّي وك » ، وإنّما تقول : « ومنك » .

وقيل : تكون لانتهاء الغاية نحو : شممت من داري الرّيحان من الطّريق » و« رأيت الهلال من داري من خُلَلِ السّحاب » فابتداء الغاية في المكان مع الفاعل، وانتهاء الغاية مع المفعول وهو مذهب ابن السّرّاج[(٤)] ونظيره قولهم : « كتب أبو

---

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) هو أبو بكر ، محمد بن السري النحوي ، كان أحد العلماء المشهورين بالنحو والأدب ، أخذ عن المبرد ، وهو من أكابر أصحابه . وأخذ عن ابن السراج : الزجاجي ، والسيرافي والفارسي ، وله مصنفات منها : الأصول وقد توفي سنة ٣١٦ هـ .

الفهرست ٦٧ ، ٦٨ ، طبقات النحويين واللغويين ١١٢ ، ١١٤ ، نزهة الألباء ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، إنباه الرواة ٣ / ١٤٥ ، ١٤٩ ، إشارة التعيين ٣١٣ .

وينظر مذهبه الأصول له ١ / ٤١١ ، ٤١٢ . وقد حصر هذه المسألة ونحوها على الأفعال المتعدية نحو : رأيت ، وسمعت ، وشممت ، وأخذت .

عبيدة ابن الجرّاح[(١)] إلى عمر بالشّام : الغَوْث الغـوث »[(٢)] والشّـام ظـرف للكتـب بالنّظر إلى مفعوله لأنّ أبا عبيدة لم يكن به ذلك الوقت .

وقيـل التّقديـر : ظـاهراً مـن خلـل السّـحاب ، وكائنـاً مـن الطّريـق . وهـذا باطلٌ[(٣)] ؛ لأنّ حرف الجـر لا يحـذف معـه إلاّ مـا هـو في معنـاه كالاسـتقرار مـع " في " .

[مواضع زيادة من]

وقوله : « وتزاد لاستغراق الجنس في الفاعل والمفعول »[(٤)] .

نحو « لا يقم من رجل ولا تضرب من رجل » وإنّمـا جعلـت هنـا نصّـاً علـى استغراق الجنس ؛ لأنّ الكلام قبل دخولها كان محتملاً أن يراد به الاستغراق كأنّـه قال : « ما جاءني أحـدٌ ، ولا يقـم رجـلٌ » أي : واحـدٌ بـل أكـثر ، ولا تضـرب رجلاً واحداً بل أكثر ، فلمّا دخلـت " مـن " أزالـت الاحتمـال وكـانت نصّـاً في الاستغراق .

وظاهر مذهــب سـيبويه[(٥)] : أنّـها هنـا زائـدة للتّـأكيد كمـا هـي / في قولـهم /٧ « لا يقم من أحدٍ ، ولا يضرب من أحدٍ » ويقـول : لم تدخــل " مـن " علـى « مـا جاءني رجلٌ » إلاّ وهو يراد به معنى الاستغراق فكانت تأكيداً .

---

(١) أبو عبيدة ، عامر بن عبد الله بن الجراح بن هلال الفـهري رضـي الله عنـه أحـد العشـرة المبشـرين بالجنة ، فاتح الديار الشامية ، أمين هذه الأمة ، شهد المشاهد كلها ، توفي بطـاعون عمـواس سـنة ١٨ هـ . طبقات ابن سعد ٧ / ٣٨٤ ، الأعلام ٣ / ٢٥٢ .

(٢) ذكر هذا الأثر في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٠٠ .

(٣) إبطال هذا التقدير قال به ابن عصفور في شرحه للجمل ١ / ٥٠٠ .

(٤) الجزولية ١٢٤ ، وبعده : « في النهي » .

(٥) الكتاب ٤ / ٢٢٥ .

فإن قيل : ولم يدّعى هذا .

فله أن يقول : إنّ الاستغراق لم يثبت لها في غير هذا الموضع والتّوكيد قد ثبت لها ، فالحمل على ما ثبت أولى ، وأكثر المتأخّرين[١] على خلافه والله أعلم .

وقوله : « وفيهما وفي المبتدأ في النّفي والاستفهام »[٢] .

مثاله : « ما جاءني من رجل ، وما ضربت من رجلٍ ، وهل قام من رجلٍ ، وهل ضربت من رجلٍ » وفي المبتدأ مثاله : « ما من رجلٍ قائمٌ ، وهل من رجلٍ قائمٌ » .

وزيادتها في المبتدأ لا تكون إلاّ في النّفي والاستفهام ، ولا تكون في النّهي ؛ لأنّ المبتدأ لا يلي أداة النّهي ؛ لأنّها تُطلب بالفعل .

وقوله : « وقد حكى بعض البغداديّين : « قَدْ كانَ مِنْ مَطَرٍ » فزادها في الإيجاب ، وهو عند البصريّين غير الأخفش مؤوّلٌ »[٣] .

يعني أنّ " من " لا تزاد إلاّ إذا كان مخفوضها نكرةً والكلام نفي أو نهي أو استفهامٌ ؛ لأنّ المفرد بعدها في معنى جمعٍ ، ولا يكون كذلك إلاّ إذا كان نكرةً ؛ ولأنّ أكثر زيادتها مع الألفاظ العامّة نحو : « ما جاءني من أحدٍ » ، ولا يستعمل ذلك إلاّ نكرةً وفي غير الإيجاب .

وأجاز الكوفيّون زيادتها في النّكرة ولم يشترطوا النّفي[٤] .

(١) المبرد مرة يراها زائدة في ٤ / ٥٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ٤٢٠ من المقتضب ومرة يراها غير زائدة ١ / ١٨٣ .

(٢) الجزولية ١٢٤ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٩٤١ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٦٩ ، وجواهر الأدب ٣٤٤ ، والجنى ٣١٨ .

قالوا : قد زيدت في الإيجاب وحكوا : « قد كان من مطرٍ » و« قد كان من حديثٍ فخلّ عنّي »(١) ، ووافقهم الأخفش(٢) .

وتأويله عند البصريّين : ما دلّ على حذف الموصوف وإقامة الصِّفة مقامه ، وذلك يحسن مع " من " كما بيِّن في النّعت ، فالتّقدير : « قد كان كائنٌ من مطرٍ ، وكائنٌ من حديثٍ » .

وأجاز الأخفش(٣) : زيادتها في المعارف ، وخالف البصريّين والكوفيّين ، واستدلّ بقوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾(٤) قال : ليس المعنى على التّبعيض ؛ لأنّ الكافر إذا أسلم يغفر له جميع ذنوبه ؛ لقوله عليه السّلام : « الإيمان يجبُّ ما قبله »(٥) .

ويمكن أن تكون عامّة لما يُكتسب من الذّنوب في الإسلام وقبله ، لأنّ الذُّنوب تتناول الجميع ، فصحّ التبعيض ، وكأنّه قال : يغفر لكم من ذنوبكم الّتي تحدثونها بعد الإسلام ؛ لأنّ الله تعالى بالمؤمنين رؤوفٌ رحيم .

---

(١) أوردهما الأخفش في معانيه : « قد أصابنا من مطرٍ » و« قد كان من حديث فَخَلٍّ عني حتى أذهب » ١ / ٢٧٢ ، ٢ / ٤٨٨ .

(٢) كما في معانيه ١ / ٢٧٢ ، ٢ / ٤٨٨ ، وممن وافق الأخفش الكسائي ، وهشام ، والفارسي ، وابن جني وابن مالك ، ينظر الشعر للفارسي ٢ / ٤٤٤ ، والبغداديات ٢٤٢ ، والأزهية ٢٢٨ ، والإنصاف ١ / ٣٧٦ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٤٧٥ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٣٨ ، ١٣٩ ، والمغني ٤٢٨ .

(٣) ينظر شواهد التوضيح لابن مالك ١٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٩٥ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٨٤٢ ، والهمع ٤ / ٢١٥ .

(٤) سورة الأحقاف ، الآية (٣١) .

(٥) ورد في مسند أحمد ٤ / ١٩٩ ، وفي سنن البيهقي الكبرى ٩ / ١٢٣ بلفظ « الإسلام يجب ما كان قبله » ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١ / ٢٣٤ ، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٩ / ٣٥١ .

وقيل(١) : المعنى على حذف المفعول وفيه تفخيمٌ وتعظيمٌ للأمر ، والتّقدير : يغفر لكم من ذنوبكم ما لو كشف لكم عن كنهه لاستعظمتم ذلك ، والشّيء إذا أرادوا تفخيمه أبهموه كقوله تعالى : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾(٢) والمعنى : أمرٌ عظيمٌ وقال الشّاعر(٣) :

٣٩- رُزِينا مِنْ بنينَ وَمِنْ بَنَاتِ(٤)

والتّقدير : رزينا مرزوءاً من بنين ومن بنات ، وحذف « مرزوءاً » تفخيماً وتعظيماً فصحّ التّبعيض فيها [و] في الآية فليست بزائدة .

وأجاز البصريّون : زيادة " مِنْ " في الواجب في الضّرورة(٥) كقول الشّاعر(٦):

٤٠- أمْهَرْتُ مِنْها جُبَّةً وَتَيْسا(٧)

أراد : أمهرتها جبّة وتيسا ، فزاد « من » لإقامة الوزن . وإنّما اشتُرطت زيادتها في النّكرة ؛ لأنّ المفرد بعدها في معنى جمع ولا يكون كذلك إلاّ نكرةً نحو : « عشرين درهماً » .

---

(١) قال بهذا الشلوبين في التوطئة ٢٤٤ .
(٢) سورة طه ، الآية (٧٨) .
(٣) هو البرج بن مسهر بن جلاس ، من معمري الجاهلية .
(٤) وصدره : ونعم الحي كلبٌ غَيْرَ أنّا . ومعنى رزينا : أصِبْنا .
والشاهد : « رُزينا من » حيث جاءت " من " مفيدة للتبعيض ، وذلك بتقدير مفعول محذوف ، ويجوز أن يكون زاد " من " في الواجب على ما أجازه الأخفش . وقد ورد البيت في : شعراء طيء وأخبارها ٢ / ٣٤٧ ، حماسة المرزوقي ١ / ٣٦٠ ، التوطئة ٢٤٤ .
(٥) في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٩٥ « وفي المعرفة » .
(٦) هو جَزْء بن ضرار أخو الشماخ ، وقد ماتا وهما متهاجرين ، بسبب امرأة كان الشماخ يحبها وهَمَّ بالزواج بها ولكنه خرج إلى سفرٍ له فتزوجها أخوه جَزْء . تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ١ / ٣٢٥ ، والخزانة ٤ / ١٠٢ .
(٧) ويروى : أمهر منها حية ونينانْ .
والشاهد : « منها » حيث زيدت " من " في المعرفة في كلام واجب . على الضرورة عند البصريين . وقد ورد البيت في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٩٥ ، وضرائر الشعر له ٦٥ ، والارتشاف ٥ / ٣٩٥ ، والمقاصد الشافية للشاطبي ٢ / ١٨٩ .

فأمّا قوله :

لاَ تُنْكِـرُوا القَتْـلَ وَقَـدْ سُـبِينَا   فِي حَلْقِكُم عَظْـمٌ وَقَـدْ شَجِينَا -١١

فوضع « حلقكم » موضع حلوقكم وهو معرفة ، فضرورة لا يقاس عليها نصّ سيبويه على ذلك[1] .

وامتنع « جاءني من رجلٍ » لأنّ معناه في النّفي ما جاءني واحد ولا أكثر منه ، ولا يتصوّر ذلك في الواجب .

وأجاز بعض البصريّين[2] زيادتها في الشّرط[3] ، والصّحيح أنّها لا تزاد فيه ؛ لأنّ قولك : « إن ضربت زيداً » وإن كان غير واقعٍ [فهو][4] مفروض الوقوع ، ولا يفرض المحال ، وليس كذلك الاستفهام ، ولحّن الحسن[5] في قوله :

٤١- كَأَنَّ صُغْرى وكُبْرَى مِنْ فَوَاقِعِها   حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ[6]

فزاد " من " في الإيجاب والمعرفة بين المضاف والمضاف إليه ، ويخرّج كلامه

(١) قال : « وليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع ، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام » ثم ذكر البيت : لا تنكروا ... الكتاب ١ / ٢٠٩ .

(٢) منهم الفارسي ، ينظر المغني ٤٢٥ ، والهمع ٤ / ٢١٦ .

(٣) أي : أن الشرط يجري مجرى النفي والنهي والاستفهام ، نحو : إن قام من رجلٍ قام عمرو .

(٤) ما بين المركنين زيادة يقتضيها المعنى .

(٥) الحسن بن هانئ بن عبد الأول ، المعروف بأبي نواس ، شاعر العراق في عصره ، نظم في جميع أنواع الشعر ،وأجود شعره خمرياته . واختلف في وفاته فقيل سنة ١٩٥ هـ و١٩٦ هـ و١٩٨ هـ . الخزانة ١ / ٣٤٧ ، الأعلام ٢ / ٢٢٥ .

(٦) ويروى : « من فقاقعها » .

والشاهد : « صغرى وكبرى من فواقعها » فقد زاد " من " في الواجب ، وفي غير الأماكن التي تزاد فيها ، وهي المبتدأ ، والفاعل ، ونائبه ، والمفعول - فقد زادها بين المضاف والمضاف إليه ، لأن " فُعْلى " التفضيل لا تستعمل إلا بالألف واللام أو مضافة .

وقد ورد البيت في ديوانه ٧٢ ، والمفصل ٢٣٦ ، وشرحه لابن يعيش ٦ / ١٠٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٩٧ ، والمغني ٤٩٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٠٥ ، ٣٠٩ ، والخزانة ٨ / ٢٧٧ ، ٣١٥ ، ٣١٨ .

على مذهب الأخفش ، وكأنّه لّما اضطرّ شبّه " من " باللاّم المقحمة في قوله[١] :

٤٢ - يَـــا بُـــؤْسَ لِلْحَـــربِ[٢]

و« لا أبا لك »[٣] .

[معاني إلى]

وأمّا " إلى " **فقال : « تكون لانتهاء الغاية »**[٤] .

أي تكون منتهى لابتداء الغاية ، وينبغي أن يتكلّم في " إلى " هل يدخل ما بعدها فيما قبلها ، أو ليس كذلك[٥] ؟

---

(١) هو سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس ، أحد سادات بكر وفرسانها ، شاعر جاهلي حماسي . ينظر الخزانة ١ / ٤٧٤ .

(٢) وتمامه : التي وضعت أراهط فاستراحوا

والشاهد : « يا بؤس للحرب » حيث أقحم اللام بين المتضايفين تمكيناً واحتياطاً لمعنى الإضافة .

وقد ورد البيت في : الكتاب ٢ / ٢٠٧ ، والجمل للزجاجي ١٧٣ ، واللامات له ١٠٨ ، والخصائص ٣ / ١٠٦ ، والتبصرة للصيمري ١ / ٣٤٣ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٥٠٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ٣١٣ ، ٢ / ٧٠٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ٢٨٢ ، أمالي ابن الشجري ١ / ٤٢١ ، ٢ / ٣٠٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٠ ، ١٠٥ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٨٥٣ ، ٨٩٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢ / ٩٤٤ ، ورصف المباني ٢٤٤ ، واللسان (رهط) ، والجنى ١٠٧ ، والمغني ٢٨٦ ، وشرح شواهده ٢ / ٥٨٢ ، ٦٥٧ ، والخزانة ١ / ٤٦٨ .

(٣) من أمثلة الخليل . ينظر الكتاب ٢ / ٢٠٦ .

(٤) الجزولية ١٢٥ ، وهو مذهب سيبويه والمحققين . ينظر الكتاب ٤ / ٢٣١ ، الارتشاف ٤ / ١٧٣٠ ، المساعد ٢ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٥) تنظر هذه المسألة : مجالس ثعلب ٢٢٦ ، ابن يعيش ٨ / ١٤ ، ١٥ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، رصف المباني ٨٠ ، ٨١ ، جواهر الأدب ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، الجنى الداني ٣٨٥ .

فقال بعضهم : قد ثبت من جهة النّظر أنّ ما بعدها غير داخل فيما قبلها ، وذلك أنّ الشّيء إنّما تكون غايته بعد فراغ آخر جزء منه ، ولا تكون غايته جزءاً منه ، فتقول : « اشتريت الفدّان إلى الطّريق » فآخر الفدّان انتهى عند الطّريق وليس الطّريق من الفدّان ، فهذه حقيقة الغاية ، فإذا قلت : « اشتريت الفدّان إلى الشّجرة » فالظّاهر أنّ الشّجرة ليست من الفدّان فإن كانت منه فعلى المجاز جعل ما يقرب من الغاية غايةً ، فإذا كانت الشّجرة من الفدّان فلم تكن نهايته عندها إنّما نهايته بعدها فهذا هو الصّحيح في " إلى " بخلاف " حتّى " ألا ترى أنّ العرب لا تقول : « أكلت السّمكة حتّى رأسها »[(١)] إلاّ والرّأس مأكول ؛ وسبب ذلك فيها وإن كانت غاية كـ" إلى " أنّها حملت على العاطفة ؛ لأنّها هي في المعنى فيدخلها معنى الجمع .

وقال الأستاذ أبو علي[(٢)] : " حتّى " الجارّة إن كان ما بعدها عظيماً أو حقيراً حملت على العاطفة ، وإن لم يكن عظيماً ولا حقيراً فحكمها كحكم " إلى "[(٣)] .

س : « ويقول الرّجل : " إنّما أنا إليك "[(٤)] أي : إنّما أنت غايتي » .

قلت : وجه الغاية في هذا : أنّ هذا الكلام إنّما معناه : أنا مستندٌ في أموري ومعوِّل في جميع أحوالي عليك ، فهو منتهٍ في أموره إليه .

و" إلى " أعمُّ في الجرِّ من " حتّى " لأنّها تجرُّ الظّاهر / والمضمر ، ولا تجرُّ " حتى " [إلاّ][(٥)] الظّاهر ، وسيأتي . ٨ /

---

(١) ينظر المقتضب ٢ / ٤١، ٤٢ .

(٢) عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين ، إمام في اللغة والعربية ، أستاذ فيها ، له تآليف مفيدة منها : شرح الجزولية ، وإملاء على سيبويه وغيره ، والتوطئة ، ولد سنة ٥٦٢ هـ وتوفي سنة ٦٤٥ هـ . إنباه الرواة ٢ / ٣٣٢ ، ٣٣٥ ، إشارة التعيين ٢٤١ .

(٣) ينظر التوطئة ٢٤٩ ، باختلاف وزيادة .

(٤) الكتاب ٤ / ٢٣١ .

(٥) في المصورة « إلى » وهو خطأ .

واختلف الفقهاء في إدخال المرافق في الغسل[١] ، فذهب الجمهور: مالكٌ[٢]، والشّافعيّ[٣] ، وأبو حنيفة[٤] : إلى وجوب إدخالها .

وذهب بعض أهل الظّاهر ، وبعض متأخري أصحاب مالك والطبريُّ[٥] : إلى أنّه لا يجب إدخالها في الغسل ؛ والسّبب في اختلافهم في ذلك : الاشتراك الّذي في حرف " إلى " ، وفي اسم اليد في كلام العرب ، وذلك أنّ حرف " إلى " مرّة يدلُّ في كلام العرب على الغاية ، كقولهم : خرجت من الكوفة إلى البصرة ، ومرّة : تكون بمعنى " مع " كقوله تعالى : ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[٦] أي : مع الله .

---

(١) في قوله : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ [المائدة : ٦] .

(٢) أبو عبد الله ، مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري ، إمام دار الهجرة ، وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه تنسب المالكية ، ولد بالمدينة ، وتوفي بها سنة ١٧٩ هـ . صفة الصفوة ٢ / ١٧٧ ، الأعلام ٥ / ٢٥٧ ، ٢٥٨ .

(٣) أبو عبد الله ، محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان ، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ، وإليه تنسب الشافعية ، ولد بغزة ، وتوفي بمصر سنة ١٩٩ هـ . تذكرة الحفاظ ١ / ٣٦١ ، غاية النهاية ٢ / ٩٥ .

(٤) النعمان بن ثابت ، التيمي بالولاء الكوفي ، إمام الحنفية ، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة ولد ونشأ بالكوفة وتوفي سنة ١٥٠ هـ . تاريخ بغداد ١٣ / ٣٢٣ ، البداية والنهاية ١٠ / ١٠٧ .

(٥) أبو جعفر ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ، المؤرخ والمفسر والإمام ، ولد سنة ٢٢٤ هـ بطبرستان ، وتوفي سنة ٣١٠ هـ ببغداد ، له : أخبار الرسل والملوك في التاريخ ، واختلاف الفقهاء ، وجامع البيان في تفسير القرآن . تنظر ترجمته : تذكرة الحفاظ ٢ / ٧١٠ ، وطبقات الشافعية الكبرى ٣ / ١٢٠ ، ولسان الميزان ٥ / ١٠٠ . وينظر رأيه : تفسيره ٦ / ٧٩ .

(٦) [آل عمران: ٥٢] وهي: ﴿ فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنْهُمُ ٱلْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ . أو [الصف : ١٤] ﴿ كَمَا قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّـۧنَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ .

واليد أيضاً تنطلق في كلام العرب على ثلاثة معانٍ : على الكفّ فقط ، وعلى الكفّ والذّراع ، وعلى الكفّ والذّراع والعضد ، فمن جعل " إلى " بمعنى " مع " ، أو فهم من اليد مجموع الثّلاثة أوجب دخولها في الغسل ؛ لأنّ " إلى " تكون عنده بمعنى " من " ومبدأ الشّيء من الشّيء ، ولا بعد في أن تتوهّم " إلى " في هذا الموضع بمعنى " من " من قِبَلِ المعنى ، وهذا هو السّبيل الّذي يستدلّ به على جعل حرفٍ آخر ، والعرب قد تستعمل اللّفظ الواحد على المتضادّين ، والمبتدأ والغاية متضادّان من وجهٍ ومتشابهان من وجهٍ وهو كونهما نهاية .

ومن فهم من " إلى " الغاية ومن اليد ما دون المرافق و لم يكن الحدّ عنده داخلاً في المحدود لم يدخلها في الغسل ، وخرّج مسلم[١] في صحيحه[٢] عن أبي هريرة[٣] أنّه غسل يده اليمنى حتّى أشرع في العضد ثم اليسرى كذلك [ثم مسح رأسه] ، ثم غسل رجله اليمنى حتّى أشرع في السّاق ثمّ اليسرى كذلك ، ثمّ قال : « هكذا رأيت النبي ﷺ يتوضّأ » . وهو حُجَّةٌ لقول من أوجب إدخالها في الغسل ، لا إنّه إذا تردّد اللّفظ بين المعنيين على السّواء وجب ألاّ يصار إلى أحد المعنيين إلاّ بدليلٍ ، وإن كانت " إلى " أظهر في كلام العرب في معنى الغاية منها في معنى " مع " وكذلك اسم اليد أظهر في ما دون العضد ، فقول من لم يدخلها من جهة الدّلالة اللّفظية أرجح وقول من أدخلها من جهة الأثر أبين إلاّ أن يحمل هذا الأثر على النّدب ، والمسألة محتملة كما ترى ، وقد قال قومٌ ومنهم

---

(١) أبو الحسين ، مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري ، حافظ من أئمة المحدثين ولد بنيسابور ، وله صحيح مسلم أحد الصحيحين المعول عليهما عند أهل السنة في الحديث وقد توفي بظاهر نيسابور سنة ٢٦١ هـ . تذكرة الحفاظ ٢ / ٥٨٨ ، الأعلام ٧ / ٢٢١ .

(٢) صحيح مسلم ١ / ٢١٦ ، كتاب الطهارة ، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء . وما بين المركنين ساقط في المصورة .

(٣) عبد الرحمن بن صخر الدوسي ، صحابي ، أسلم عام خيبر سنة ٧ هـ ، ولزم صحبة رسول الله ﷺ فروى ٥٣٧٤ حديثاً ، وقد توفي سنة ٥٩ هـ . الإصابة ٤ / ٢٠٢ ، صفة الصفوة ١ / ٦٨٥ .

المبرّد[١] : إنّ الغاية إذا كانت من جنس الغاية دخلت فيه ، وإذا لم تكن من جنسه لم تدخل فيه ، فتقول : « بعتُ الثّوب من الطّرف إلى الطّرف » فالطّرفان داخلان في البيع .

قال القاضي ابن رشد[٢] في المقدّمات[٣] : « ويلزم من قال في آية الوضوء أنّ " إلى " بمعنى " مع " أن يوجب غسل اليدين إلى المنكبين ؛ لأنّ العرب تسمّي ذلك يداً » .

وقوله : « وقد يدخلها معنى " مع " »[٤] .

مثاله : ﴿ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[٥] أي مع الله[٦] ، وأهل البصرة يتأوّلون هذا على معنى : من يضيف نصرته إيّاي إلى نصرة الله . وكذلك : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾[٧] أي مع أموالكم ، والمتأوّل يقول المعنى : لا تضف أموالهم بالأكل إلى أموالكم ، وتبقى " إلى " على بابها .

---

(١) لم أجده في المقتضب ، وهو في المقدمات الممهدات لابن رشد ١ / ٧٧ .

(٢) أبو الوليد ، محمد بن أحمد بن رشد ، قاضي الجماعة بقرطبة ، من أعيان المالكية ، وهو جد الفيلسوف " ابن رشد " له تآليف منها : المقدمات الممهدات ، والبيان والتحصيل ، ولد بقرطبة سنة ٤٥٠ هـ ، وتوفي بها سنة ٥٢٠ هـ . قضاة الأندلس ٩٨ ، ٩٩ ، الصلة لابن بشكوال ٥٧٦ .

(٣) ١ / ٧٧ .

(٤) الجزولية ١٢٥ .

(٥) سورة آل عمران ، الآية (٥٢) ، أو سورة الصف ، الآية (١٤) .

(٦) هذا رأي الكوفيين ، وكثير من البصريين ، وكثير من المفسرين ، وقد حسنه الفراء في معانيه ١ / ٢١٨ ، شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤١ ، الارتشاف ٤ / ١٧٣٠ ، الجنى ٣٨٦ ، المغني ١٠٤ ، المساعد ٢ / ٢٥٤ ، الكشاف ١ / ٤٣٢ .

(٧) النساء : ٢ .

[معاني في]

وقوله: « وفي للوعاء »(١) .

وقد تكون للوعاء حقيقة نحو : « الماء في الإناء » و" زيد في الدّار " ، وقد تكون للوعاء مجازاً نحو قولهم : زيدٌ في الغُلّ(٢) ، وزيدٌ في أهل العلم .

وقوله: « وقد يدخلها معنى "على" »(٣) .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾(٤) . أي على جذوع النّخل(٥) . وقال عنترة(٦) :

٤٣- بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ(٧)

أي : على سرحةٍ ، ويتأوّل البصريّون ذلك على أنّ الجذوع والسّرحة صارا كالمكانين ، لاستقرار ذلك فيهما . وقيل تكون بمعنى " الباء " ، كقول الشّاعر(٨) :

---

(١) الجزولية ١٢٥ .

(٢) من أمثلة سيبويه ٤ / ٢٢٦ .

(٣) الجزولية ١٢٥ .

(٤) طه : ٧١ .

(٥) هذا رأي الكوفيين ، وتبعهم ابن قتيبة وابن مالك . أدب الكاتب ٣٣١ ، الخصائص ٢ / ٣١٢ ، شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٠٤ .

(٦) عنترة بن شداد العبسي ، أشهر فرسان العرب في الجاهلية ، ومن شعراء الطبقة السادسة . طبقات الجمحي ١ / ١٥٢ ، الأغاني ٨ / ٢٣٥ ، الخزانة ١ / ١٢٨ .

(٧) وعجزه : يُحذى نِعَال السِّبْتِ ليس بتوأم .
السرحة : الشجرة العظيمة . والشاهد : « في سرحة » بمعنى على سرحة على مذهب الكوفيين .
والبيت في ديوانه ٢١٢ ، وأدب الكاتب ٣٣٢ ، والمعاني الكبير ١ / ٤٨٨ ، والكامل ١ / ٧٦ ، والخصائص ٢ / ٣١٢ ، والأزهية ٢٦٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٢٢ ، ورصف المباني ٣٨٩ ، واللسان (فيا) ، والمغني ٢٢٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٨٤ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٤٧٩ ، والخزانة ٩ / ٤٨٥ ، ٤٩٠ .

(٨) وهو زيد الخير رضي الله عنه واسمه في الجاهلية زيد الخيل ، فلما أسلم سماه الرسول ﷺ زيد الخير .

٤٤- وَتَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ فِينَا فَوَارِسٌ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأبَاهِرَ والكُلَى[١]

أي : « بطعن » لأنّه يقال : أنت بصيرٌ بكذا ، وقد يتأوّل على أن يُضمن « بصيرون » معنى « متحكّمون » ؛ لأنّه إذا كان بصيراً بالشّيء تحكّم فيه كيف يشاء[٢] .

(١) ويروى : « ويركب » ويروى مكان فينا : « مِنَّا » و« فيها » و« يَرُدُّون طعناً في الأباهر ... » . والأباهر : جمع الأبهر ، وهو عرق إذا قطع مات صاحبه ، و« الكلى » جمع كلية . وهو في ديوانه ١٤٩ ، ونوادر أبي زيد ٣٠٣ ، وأدب الكاتب ٣٣٥ ، والمنتخب لكراع النمل ٢ / ٦٠٦ ، وحروف المعاني للزجاجي ٨٤ ، وذيل الأماني للقالي ٢٤ ، والأزهية ٢٧١ ، والمخصص ١٤ / ٢٦٦ ، والاقتضاب ١ / ٢١٢ ، ٣٤١ ، ٢ / ٧١٦ ، آمالي ابن الشجري ٢ / ٦٠٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٢٢ ، الضرائر ٢٣٤ ، اللسان (فيا) الجنى ٢٥١ ، المغني ٢٢٤ ، شرح الأشموني ٢ / ٨٦ ، التصريح ٣ / ٤٨ ، شرح شواهد المغني ١ / ٤٨٤ ، الهمع ٤ / ١٩٣ ، الخزانة ٩ / ٤٩٣ ، ٤٩٤ .

(٢) لعل هذا التأويل مستفاد من ابن السيد في الاقتضاب ١ / ٣٤١ .

[معنى رُبَّ]

وقوله: «رُبَّ للتّقليل»(١):

هذا مذهب المحقّقين من(٢) النّحويّين كقول الشّاعر(٣):

٤٥- أَلاَ رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوان(٤)

وَذِي شَامَةٍ غَرَّاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةٍ لا تَنْقَضِي لأَوَانِ

يعني آدم وعيسى عليهما السلام والقمر.

---

(١) الجزولية ١٢٥، ومعنى التقليل: أي تقليل ذات الشيء أو نظيره كما عند الشلوبين في شرحه الكبير للجزولية ٢ / ٨٢٠.

(٢) ينظر اختلافهم في معنى «رب» إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٨٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٠٩، ٥١٠، والبسيط ٢ / ٨٥٩، والارتشاف ٤ / ١٧٣٧، والجنى ٤٣٩، والمغني ١٧٩، والهمع ٤ / ١٧٤.

(٣) وهو رجلٌ من أزد السراة، أو لعمرو الجنبي يقوله لامرئ القس حين لقيه في بعض المفاوز.

(٤) ويروى: «عجبت لمولودٍ» و«شامةٍ سوداء» «مُخَلَّدة» «لا تنجلي» وعلى رواية «عجبت» لا شاهد لرب في البيت. ويراد بالشامة: العلامة المخالفة لسائر البدن. وغراء: بيضاء، مجللة: من التغطية أو من الجلال. والشاهد: «رُبَّ مولودٍ» حث أتت "رب" للتقليل.

واستشهد به أيضاً على " لم يَلْدَهُ " حيث شبهت يَلْد «بفَخْذ» فلما جزم الفعل التقى ساكنان ففتحوا الدّال. والبيت الأول من شواهد الكتاب ٢ / ٢٦٦، والكامل ٣ / ١٢٧، والأصول ١ / ٣٦٤، ٣ / ١٥٨، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٨٦، والخصائص ٢ / ٣٣٣ عجز الأول فقط، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٢٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١٠ البيتين وشواهد التوضيح لابن مالك ١٠٥ الأول فقط، وشرح الرضي على الكافية ١ / ٤٠٨ الأول فقط، وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٢٨٠، ورصف المباني ١٨٩ البيتين، والجنى ٤٤١ البيتين، والمغني ١٨١ البيتين، وشفاء العليل للسلسيلي ٢ / ٦٧٦ الأول فقط، وشرح الأشموني ٢ / ١٠٤ الأول فقط، والتصريح ٣ / ٧٠ البيتين، وشرح شواهد المغني ١ / ٣٩٨، والخزانة ٢ / ٣٨١، وشرح شواهد الشافية ٢٢ الأول فقط، وحاشية الصبان ٢ / ٢٣٠.

وقيل تكون للتّكثير عند المباهاة والافتخار[١] نحو قوله[٢] :

٤٥- فَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتَ وَلَيْلَةٍ[٣]

ونحو قوله[٤] :

٤٧- فَيَا رُبّ مَكْرُوبٍ كَرَرَتُ وَرَاءَهُ[٥]

ولا حجّة في هذا[٦] ؛ لأنّ المقصود تكثير ذلك منه ، وتقليله من غيره ، فيقول : إنّما جاءت « ربّ » للثاني ، ويدلُّ على الأوّل الافتخار ، إذ قد استقرّت للتّقليل في غير المباهاة ، أو يكون جاء « برُبّ » عند التّكثير إشعاراً أنّ ذلك قليلٌ

---

(١) هو قول الأعلم وابن السيد . ينظر إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٨٩ ، والهمع ٤ / ١٧٥ .

(٢) أي امرؤ القيس .

(٣) وعجزه : بآنسةٍ كأنها خط تمثالِ .

ويروى : « ويا رُبَّ » و« بلى رب » و« ألا رُبَّ » و« لهوت وساعةٍ » .

والشاهد : « رُبَّ يومٍ » حيث استعملت " رُبَّ " للتكثير في موضع المباهاة والافتخار . وقد ورد البيت في ديوان الشاعر ٢٩ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٨٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١٠ ، والمقرب ٢١٩ ، والمغني ١٨٠ ، وشفاء العليل ٣ / ٩٨٠ ، والتصريح ٣ / ٦٩ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٣٤١ ، والخزانة ١ / ٦٤ .

(٤) هو امرؤ القيس .

(٥) هذا الصَّدْر ورد في بيتين من قصيدتين مختلفتي القافية لنفس الشاعر ، وعجز الأول :

وطاعنت عنه الخيل حتى تنفسا

ومطلعها : أَلِمَّا على الربع القديم بعسعسا كأني أنادي أو أكلم أخرسا

وعجز الثاني : وَعَانٍ فككت الغُلَّ عنه ففداني

ومطلعها : قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ورسم عفتْ آياته منذ أزمانِ

والأولى في ديوانه ١٠٦ ، والثانية ٩٠ .

وقد ورد البيت المقفى بالنون في : الشعر والشعراء ١ / ١١٥ ، شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٢٠ الصدر فقط ، وشرح لجمل لابن عصفور ١ / ٥١١ ، والخزانة ١ / ٣٣٣ .

(٦) هذا الرد ينظر في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١١ .

بالإضافة إلى شرفه ، وأيضاً فالمفرد لا يكون في معنى جمع إلاّ تميزاً[١] ، أو مع لفظٍ عامٍ نحو : « كل » ، أو نفي كـ: « قلّ رجل يقول ذاك / إلاّ زيداً ، وما رجلٌ / ٩
يقول ذاك إلاّ عمراً » ، ومخفوض « ربّ » هنا جمعٌ فهي تقليلٌ .

قال سيبويه في « كم الخبريّة » : « ومعناها معنى « رُبَّ » »[٢] .

قال ابن خروف[٣] : يريد في التّقليل والتّكثير .

والدّليل على وقوع ربّ للتّكثير قوله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾[٤] وقول [البرج][٥] :

٤٨- وَنَدْمَان يَزِيدُ الكَأْسَ طيباً   سقيتُ إذا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ[٦]

ولا يمتدح هنا بالقلّة .

---

(١) نحو : « رأيت عشرين رجلاً » .

(٢) الكتاب ٢ / ١٥٦ .

(٣) قال في شرح الجمل : « ورُبَّ » حرفٌ زائدٌ مختصٌ بالنكرات ...... ومعناه التقليل والتكثير أيضاً في قول الأئمة سيبويه وغيره ١ / ٥٤٧ ، وينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٧ ، والمساعد ٢ / ٢٨٥ وفيهما أن ابن خروف يفسر قول سيبويه بأن رب للتكثير .

(٤) سورة الحجر ، الآية (٢) .

(٥) في المصورة : « عبده » وهو خطأ . وهو للبرج بن مُسْهِر بن الجلاس ، شاعر عاش في عهد بني أمية . تنظر ترجمته : المؤتلف والمختلف ٦١ ، والأغاني ١٢ / ١٢١ .

(٦) ويروى : « إذا تعرضت » .

ومعنى الندمان : النديم ، وتغورت : غارت .

والشاهد : « وندمانٍ » حيث يحتج بهذا البيت بأن رب المقدرة فيه وردت للتكثير . والبيت في مجاز القرآن ١ / ٢١ ، المؤتلف والمختلف للآمدي ٦٢ ، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ٣٨٦ ، وشعراء طيء وأخبارها ٢ / ٣٥١ ، والصاحبي ١٩٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣ / ١٢٧٣ ، وللتبريزي ٣ / ١٣٥ ، والسفر الأول من شرح الجزولية للأُبَّذِي ١ / ٢٦١ ، واللسان (عرق – ندم) ، والمغني ١٣٠ ، وشرح شواهده ١ / ٢٨٠ .

وقوله تعالى : ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ ﴾(١) و﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ﴾(٢) وقد نصّ سيبويه على أنّ " قد " مع المستقبل بمعنى « رُبَّ »(٣) ، ولا يمكن أن تكون هنا للقلّة وهي كثيرة في القرآن(٤) .

ومن الدّليل على وقوع " كم " للتّقليل ما حكى الأخفش عن العرب : « كم مكث عبد الله أيوم أم يومان »(٥) ففسّر بالواحد والاثنين ، فقالوا : « كم عبد الله مكث أيوماً أو يومين » ، وأنشد في " رُبَّ " :

ألاَ رُبَّ مَوْلُـــــــــودٍ البيت -٤٥

وهذه للتّقليل وأنشد أيضاً(٦) :

---

(١) سورة البقرة ، الآية (١٤٤) .

(٢) سورة الأنعام ، الآية (٣٣) ، وينظر إلى تعليق ابن مالك على قول الزمخشري على هاتين الآيتين . شرح التسهيل ٣ / ١٨٠ .

(٣) قال سيبويه : « وتكون قد بمنزلة " رُبّما " » ٤ / ٢٢٤ .

(٤) كقوله تعالى : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ النور الآية : ٦٤ .

(٥) تنظر حكاية الأخفش الارتشاف ٢ / ٧٧٦ ، وفيه « كم مكث عبد الله أيوماً أم يومين » .

(٦) القائل هو : ذو الرُّمَّة ، أبو الحارث غيلان بن عقبة بن نهيس العدوي ، أحد عشاق العرب المشهورين ، وصاحبته مية المنقرية ، والرُّمَّة قطعة بن الحبل الخَلِق ، توفي سنة ١١٧ هـ . ينظر طبقات فحول الشعراء ٢ / ٥٣٤ ، ٥٤٩ ، ٥٧٠ ، الخزانة ١ / ١٠٦ ، ١١٠ .

٤٩ – ألا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللهَ نَاصِحٌ(١)

وحسّن هذا كون اللّفظ يُعطي العدد المبهم .

د(٢) : « النّحويّون كالمجمعين ، على أنّ " رُبَّ " لا تستعمل إلاّ جواباً حقيقة أو تقديراً » .

ويدلُّ على ذلك أنّ واوها عاطفة إذ لا يدخل عليها حرف عطفٍ ، وتكون مبتدأةً كقوله(٣) :

---

(١) وعجزه : « ومن قلبه لي في الظّباء السوانِح » ويروى : « ومن هو عندي في الظباء السوانحِ » .
والسانح من الظباء : ما أخذ عن يمين الرامي فلم يمكنه رميه حتى ينحرف له ، فيتشاءم به ، ومن العرب من يتيمن به لأخذه في الميامن ، وقد جعله ذو الرمة مشئوماً لمخالفة قلبها وهواها لقلبه وهواه . ومعنى البيت ألا رب من قلبي له – بالله – ناصحٌ .
والشاهد : « ألا رب مَنْ » حيث جاءت رب للتقليل .
والبيت من ملحقات ديوان الشاعر ٣ / ١٨٦١ ، والكتاب ٢ / ١٠٩ ، ٣ / ٤٩٨ ، والأصول ١ / ٤٣٢ ، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٨٢ ، والتبصرة للصيمري ١ / ٤٤٧ ، والمخصص ١٣ / ١١١ ، والمقتصد للجرجاني ٢ / ٨٦٨ ، وتحصيل عين الذهب ٥١٣ ، والنكت للشنتمري ٢ / ٩٥٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٠٣ ، والضرائر لابن عصفور ١٤٥ ، وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٤٢٤ .
(٢) هذا القول لأبي بكر السراج في الأصول ١ / ٤١٧ ، ونصه : « والنحويون كالمجمعين على أن " رب " جواب إنما تقول : رب رجل عالمٍ ، لمن قال : رأيت رجلاً عالماً ، أو قدرت ذلك فيه ، فتقول : رب رجل عالمٍ ، تريد : رب رجل عالمٍ قد رأيت .... » .
ولعل الذي أوهم الأُبَّذِي أنه قول المبرد نقله المتكرر عن ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٥١٢ .
(٣) وهو : جران العَوْدِ ، واسمه عامر بن الحارث بن كلفة ، شاعر جاهلي ، وسمي بذلك لبيت قاله ، ومعناه : مقدم عنق الفحل المُسِن . تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ٢ / ٦٠٥ ، والخزانة ١٠ / ١٨ .

٥٠- وَبَلْـدَةٍ لَيْـسَ بِـهَا أنيـسُ(١)

فلولا السّؤال لما كان عطفٌ .

وقوله : «ولا تعمل مباشرةً في معرفةٍ إلاّ وهو مضمرٌ مبهمٌ مفسّرٌ بواحدٍ منصوبٍ»(٢) :

ومثاله : « ربُّه رجلاً » ؛ وسبب ذلك أنّ هذا الضّمير مجهولٌ ؛ لأنّ ضمير النّكرة إنّما يقال فيه المعرفة لنيابته مناب لام التّعريف فإذا قلت : « مررت برجلٍ فضربته » فهو نائبٌ مناب فضربت الرّجل المتقدّم الذّكر فبهذا القدر يسمّى معرفةً ؛ لأنه عائدٌ إلى متقدّمٍ ذكراً ، وتفسير هذا الضّمير هنا(٣) نكرة فلا عهد فيه

---

(١) وبعده : إلا اليعافيرُ وإلا العيْسُ

ويروى : « بسابساً ليس بها أنيس » و« في بلدٍ ليس به أنيسُ » و« في بلدة ليس بها أنيس » وعلى هذه الروايات لا شاهد .

والشاهد : « وبلدةٍ » حيث استشهد به الشارح على أن الواو عاطفةٌ الجواب على السؤال المتقدم المقدر ، ولولا ذلك لما ساغ وقوع حرف العطف أول الكلام .

والبيت في ديوان الشاعر ١١١ ، وفي الكتاب ١ / ٢٦٣ ، ٢ / ٣٢٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٧٩ ، ٢٨٨ ، ٢ / ١٥ ، ومجاز القرآن ١ / ١٣٧ ، ٢ / ٧٨ ، ٢٣٧ ، والمقتضب ٢ / ٣١٨ ، ٣٤٦ ، ٤ / ٤١٤ ، ومجالس ثعلب ١ / ٢٦٢ ، ٢ / ٣٨٤ ، والمنتخب لكراع النمل ٢ / ٦٣٣ ، والصاحبي ١٨٧ ، والإنصاف ١ / ٢٧١ ، ٣٧٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٠ ، ١١٧ ، ٧ / ٢١ ، ٨ / ٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١٢ ، ورصف المباني ٤١٧ ، واللسان (كنس ، ألا) ، والجنى الداني ١٦٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٥٠٥ ، والتصريح ٢ / ٧٨ ، والهمع ٣ / ٢٥٦ ، والخزانة ١٠ / ١٥ ، ١٨ ، والدرر ١ / ٤٨٧ .

(٢) الجزولية ١٢٥ ، قال الشلوبين في تفسير " مبهم " : « ... أن المضمر حقه أن يجيء بعد مفسره فيعلم المراد به حين التلفظ به ، فلا يكون إذ ذلك مبهماً ، لأنه قد علم المراد به ، وليس المضمر هنا كذلك ، لأن مظهره لم يتقدم فيعلم المراد به عند ذكره ، ولكنه يكون عند ذكره مبهماً حتى يجيء ما يفسره بعدُ ، ولذلك جاز أن تعمل فيه " رُبَّ " » شرح الجزولية الكبير ٢ / ٨٢١ .

(٣) في « ربه رجلاً » .

فهو نكرةٌ ، وهذا الضّمير مفردٌ على كلّ حالٍ(١) استغني بتثنية التّمييز وجمعه عن تثنيته وجمعه ، كما استغنوا بـ" ترك " عن " وذر " و" ودع " .

وأجاز الكوفيّون اختلافه بحسب التّفسير(٢) ، فيقولون « رُبّه رجلاً ورُبّهما رجلين ، ورُبّهم رجالاً ، ورُبّها امرأة ، ورُبّهما امرأتين ، ورُبّهنّ نساءً » .

وقد تقدّم تبيين ذلك في باب النّعت(٣) .

وإنّما لم تعمل في المعرفة لأنّ المفرد بعدها في معنى جمع ولا يكون ذلك إلاّ نكرةً .

وقوله : « ولا بواسطةٍ إلاّ وهو مضافٌ إلى مضمرٍ يعود على ظاهرٍ نكرةٍ عمل فيه "رُبَّ" مباشرة »(٤) .

مثاله : « رُبَّ رجلٍ وأخيه » يعني أنّه قد تخفض المضاف إلى ضمير النّكرة مع عهد الذّكر بشرط ؛ أن لا تباشره ، لحظاً للمعنى مع عدم المباشرة .

وأجاز بعضهم(٥) أن تجرّ المعرّف باللاّم ، وأنشد(٦) :

(١) هذا مذهب البصريين ، ينظر : الأصول ١ / ٤١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١٤ ، والارتشاف ٤ / ١٧٤٧ ، والمساعد ٢ / ٢٩١ .

(٢) أجازوه قياساً وسماعاً ، وينظر إضافة لما سبق ذكره : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٨٤ ، ١٨٥ ، والجنى ٤٤٩ ، والهمع ٤ / ١٨٠ .

(٣) السفر الأول من شرح الجزولية للأُبَّذِي ٢ / ٥٢١ حتى ٥٢٤ .

(٤) الجزولية ١٢٥ ، وفيها : « نكرةٍ عملت فيه » .

(٥) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١٤ ، الارتشاف ٤ / ١٧٣٩ .

(٦) القائل هو : أبو دؤاد الإيادي ، اختلف في اسمه فقيل : حنظلة بن الشرقي ، وقيل : جارية بن الحجاج ، شاعر جاهلي ، وأحد الفرسان المشهورين في الجاهلية . الشعر والشعراء ١ / ٢٤٣ ، وسمط اللآلي ٢ / ٨٧٩ ، والخزانة ٩ / ٥٩٠ .

٥١- رُبّما الجَامِلِ [المُؤَبَّلِ] فيهم وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ [المِهَارُ][(١)]

والرِّواية رفع « الجامل » وتكون " ما " نكرةً و« الجامل » خبر ابتداءٍ أي : هو والجملة صفة لـ" ما "[(٢)] ، فإن صحّ الخفض فيكون كقولهم : « إني لأمرّ بالرّجل مثلك » يعني برجلٍ مثلك ، فقوّة هذا قوّة النّكرة إذ ليس بشخصٍ معهودٍ ، و" ما " زائدة .

وقوله : « ويلزم في الظّاهر من معمولها النّعت عند قومٍ »[(٣)] :

يعني : أنّ معمولها إذا كان مضمراً لم ينعت ، وإن كان في حكم النّكرة مراعاةً للّفظ ، وإذا كان ظاهراً لزمه النّعت ، وهو مذهب الفارسيّ[(٤)] ، وشيخه

---

(١) ويروى : « الظاعن المؤبَّل » . وما بين المركنين في المصورة : « المتوبل » و« المهارَى » . والجامل : الجماعة من الإبل مع من يسوقها ، والمؤبل : الإبل المعدة للقنية ، والعناجيج : الخيل الطوال الأعناق . والمهار : جمع مُهْر ، وهو ولد الفرس والأنثى مهرة .
الشاهد : « ربما الجاملِ » حيث عملت " رب " الجر في المعرف بأل .
والبيت في شعره ٣١٦ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٧١ ، والأزهية ٩٤ ، والمفصل ٢٨٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٥٦٥ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ٣٠٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢٩ ، والتوطئة للشلوبين ٢٤٥ ، وشرح الجزولية الكبير له ٢ / ٨٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٢ ، ١٧٤ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ٨١٩ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٩٥ ، ورصف المباني ١٩٣ ، والارتشاف ٤ / ١٧٣٩ ، والجنى ٤٤٨ ، ٤٥٥ ، والمغني ١٨٣ ، ٤٠٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٠٥ ، ١٠٧ ، والتصريح ٢ / ٨٧ ، والهمع ٤ / ١٧٦ ، ٢٣٠ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٤٠٥ ، والخزانة ٩ / ٥٨٦ .

(٢) على تخريج الفارسي ، وأما ابن مالك فخرجه على أن " ما " زائدة كافة وما بعدها مبتدأ وخبرٌ . ينظر شرح التسهيل ٣ / ١٧٤ ، والخزانة ٩ / ٥٨٧ . وقد اختار ابن عصفور تخريج الفارسي . شرح الجمل ١ / ٥١٥ .

(٣) الجزولية ١٢٥ .

(٤) ينظر الإيضاح ٢٠٠ ، وكتاب الشعر ١ / ٩٣ ، والمقتصد ٢ / ٨٢٨ .

أبي بكر ابن السّرّاج(١) ؛ وسبب ذلك أنّ مخفوضها نكرة فهو جنسٌ ، والجنس لا يقال إلاّ بالنّظر لصفةٍ ما ، وتحذف إذا تقدّم دليل ، كقوله :

فَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَيْتُ وَلَيْلَةٍ —٤٦

يريد : وليلةٍ قد لهيت فيها ، فأمّا قوله(٢) :

٥٢- رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتَهُ ذلِكَ اليَوْ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْتَالِ(٣)

فيحتمل أن يكون قوله : « من معشرٍ » في موضع الصِّفة لأسرى ، أي كائنين من معشرٍ .

[أو](٤) تكون الصِّفة محذوفةً أي « أخذتهم » يدلُّ عليها هرقته ، لأنّ هراقة الرّفد أخذ له في المعنى .

---

(١) ينظر الأصول ١ / ٤١٨ .

(٢) وهو : الأعشى ميمون بن قيس .

(٣) ويروى : « من معشر أقيالِ » .

والرفد – بفتح الراء – : القدح الضخم ، وبكسر الراء : المعونة . وأقتال : جمع " قِتْل " بكسر القاف وسكون التاء ، وله معنيان أحدهما : العدو المقاتل ، والثاني : الشِّبه والنظير أي العِدْل في المقاتلة . وأقيال : جمع قيل بفتح القاف وسكون الياء ، وهو الملك . هرقته : أصله أرقته ، فالهاء بدلٌ من الهمزة . وهو كناية عن القتل . والأعشى يخاطب الأسود بن المنذر . وقد ورد البيت في ديوان الشاعر ٤٩ ، وفي مجاز القرآن ١ / ٢٩٩ ، والمعاني الكبير ٢ / ٨٨٦ ، وأمالي القالي ١ / ٩٠ ، والإيضاح العضدي ٢٠٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ١٦٩ ، والمقتصد ٢ / ٨٣١ ، وسمط اللآلي ١ / ٢٨٤ ، ٢ / ٦٣٧ ، والمفصل ٢٨٦ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ٢٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٢ ، ٣ / ١٧٦ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٩١ ، وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٤٠٤ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٣٤ ، والمغني ٧٦٤ ، وشفاء العليل للسلسيلي ١ / ١١٢ ، ٢ / ٦٧٥ ، والهمع ١ / ٢٥ ، والخزانة ٩ / ٥٥٩ ، ٥٧٦ .

(٤) في المصورة : « وتكون » والسياق يقتضي « أو » .

أو يكون « من معشرٍ » متعلِّقاً بأسرى وهو بمعنى الصِّفة . وأتى الفارسيُّ[1] بهذا البيت على أنّ " هرقته " في موضع الصِّفة لـ" رفد " وأنّ " من " تتعلّق بمحذوفٍ ليكون صفةً لأسرى ؛ لأنّ أسرى معطوفٌ على مخفوض " رُبَّ " فيلزم من وصف المعطوف ما لزم من وصف المعطوف عليه .

قال فا : في تذكرته : قد كنّا رأينا في قول الأعشى :

وَأَسْـرَى مِـنْ مَعْشَـرٍ أَقْتَـالِ ‎-٥٢

أنّ " من " تتعلّق بمحذوف ليكون صفةً لأسرى ؛ لأنّك إن علّقت « بأسرى » دون ما ذكرنا بقي المعطوف عليه غير موصوفٍ وهذا لا يجوز فيه كما لا يجوز في المعطوف عليه .

فإن قلت : فقد قال امرؤ القيس :

أَلاَ رُبَّ يَومٍ قَدْ لَـهَوْتُ وَلَيْلَـةٍ ‏ ‏ ‏ ‏ بِآنِسَةٍ ‏ ‏ ‏ ‏ ‎-٤٦

فعطف « ساعةً »[2] ولم يصفها ، قيل : لمّا كانت السّاعة مشاركةً لليوم في الصِّفة جاز أن تحذف في اللّفظ/ وهي مرادة في المعنى فصارت كالملفوظ بها كما / ١٠
أنّ قولهم : « زيد ضربت أباه وعمرو » الجملة المحذوف منها بمنزلة الملفوظ بها ، فـ" السّاعة " في المعنى موصوفة ، وليس « الأسرى » كذلك ؛ لأن « الأسرى » لا توافق صفتهم صفة « الرِّفْد » ، وإن شئت قلت : إنّ الإراقة إتلاف فكأنّه قال : « رُبّ رفدٍ أتلفته ومستأسرين من العداة أتلفتهم » فيكون على هذا متعلِّقاً بـ« الأسرى » والصِّفة محذوفة في اللّفظ لدلالة ما تقدّم من اللّفظ عليها ولا يكون قول امرئ القيس على تقدير : « رُبّ يومٍ وساعةٍ لهوت فيهما ، أو

(١) الإيضاح العضدي ٢٠٠ ، ٢٠١ ، وإيضاح شواهده للقيسي ١ / ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٨٦٥ ، ٨٦٦ .

(٢) لأن من روايات البيت « قد لهوت وساعةٍ » . ينظر إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٨٥ ، لأن الكلام هنا مطابقٌ لما هناك .

لهوت فيها » لأنّ الصِّفة لا تتقدّم على الموصوف .

قلت : وَرَدَّ القاضي أبو الوليد الوُقَّشِي[(١)] هذا القول على أبي عليّ ، وقال[(٢)] : هذا لا يلزم ، قد يكون المعطوف موصوفاً ، والمعطوف عليه غير موصوفٍ ، وبالعكس كما يقال : « لقيت زيداً وعمراً الكريم ، ومررت بمحمّدٍ الفاضل وخالدٍ » . قال[(٣)] : وهذا الّذي ذهب إليه الوقّشي صحيح في الأعمّ ، والّذي ذهب إليه أبو علي إنّما هو في مخصوصٍ ؛ وذلك أنّ " رُبَّ " للتّقليل والتَّقليل كالنَّفْي .

فا[(٤)] : « وحكم حرف النّفي أن يدخل على جملةٍ » « والأقيس فيما انجرَّ " برُبَّ " أن توصف بفعل وفاعل ، أو اسم فاعل ؛ لأنّه قد صار عندهم بمنزلة النّفي ألا ترى أنّها لا تقع إلاّ صدراً كما أنّ النّفي كذلك ، وأنّ المفرد بعدها قد دلَّ على أكثر من واحدٍ ، وهذا ممّا يختصُّ به النّفي » .

ولا يكاد يوجد مخفوض " رُبّ " إلاّ موصوفاً كقوله[(٥)] :

---

(١) هو أبو الوليد ، هشام بن أحمد بن هشام الكناني الوقشي ، من أهل طليطلة ، أحد رجال الكمال باحتوائه على فنون المعارف ، وجمعه لكليات العلوم ، له النكت على الكامل . وقد توفي في دانية سنة ٤٨٩ هـ . ينظر الصلة لابن بشكوال ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، بغية الوعاة ٢ / ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

(٢) رأيه في الارتشاف ٤ / ١٧٤١ ، وقد رد أبو علي الشلوبين عليه ، وخطأه في شرح الجزولية الكبير ٢ / ٨٢٣ ، ٨٢٤ .

(٣) قد يكون تصحيفاً ، والصواب : « قلت » .

(٤) ينظر كتاب الشعر للفارسي ١ / ٩٣ .

(٥) قيل لأبي محجن الثقفي واسمه : عمرو بن حبيب أو مالك بن حبيب ، أو عبد الله بن حبيب شاعر صحابي من الشجعان الأبطال في الجاهلية والإسلام . ينظر الشعر والشعراء ١ / ٤٣٠ ، والإصابة ٤ / ١٧٣ . وليس البيت في ديوانه .

ونسبه الأسود الغندجاني لغيلان بن سلمة الثقفي وهو من شعراء الطائف . تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ١ / ٢٥٩ .

٥٣- يا رُبَّ مِثْلِكِ في النِّساءِ غريرةٍ ... بَيْضَاءَ قد مَتَّعْتُها بِطَلاقِ[1]

وكقوله[2] :

٥٤- ألاَ رُبَّ يَومٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ[3]

ونحو ذلك كثير .

وظاهر مذهب سيبويه : أنّه لا يلزم معمولها النّعت ؛ لأنّه قال في " باب الجرّ "[4] في قوله : « رب رجل يقول ذاك » : « فقد أضفت القول إلى الرّجل برُبّ » .

---

(١) ويروى : « يا رُبَّ غيركِ » .

وغريرة : أي مغترة بلين العيش غافلة عن صروف الدهر .

متعتها بطلاق : أي أعطيتها شيئاً تستمتع به عند طلاقها .

والشاهد : « يا رب مثلكِ ... غريرة » حيث جاء مخفوض " رب " موصوفاً .

والبيت قد ورد في : الكتاب ١ / ٤٢٧ ، ٢ / ٢٨٦ ، والمقتضب ٤ / ٢٨٩ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١١٠ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٤٥٧ ، والتبصرة للصيمري ١ / ١٧٥ ، والمقتصد للجرجاني ١ / ٥٨٨ ، وتحصيل عين الذهب ٢٤٢ ، والنكت للأعلم ١ / ٤٣٤ ، وفُرحة الأديب للغندجاني ١٨٨ ، وشرح ملحة الإعراب للحريري ٥٢ ، ١٣٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١٣ ، ورصف المباني ١٩٠ ، والمقاصد الشافية ٢ / ١٦٣ .

(٢) وهو امرؤ القيس .

(٣) وعجزه : ولا سيما يومٌ بدارةِ جُلْجُلِ .

ويروى الصدر : ألا رب يومٍ صالحٍ لك منهما .

وسي : بمعنى مثل ، وجلجل : : اسم غدير ، وقيل موضع بديار كندة .

والشاهد : « رُبَّ يومٍ ... صالح » كالشاهد الذي قبله .

والبيت في ديوان الشاعر ١٠ ، والمنتخب لكراع النمل ٢ / ٧٥٩ ، والصاحبي ٢٣١ ، والمقتصد للجرجاني ٢ / ٨٢٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣١٨ ، وشواهد التوضيح ١٠٦ ، ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٣٥ ، ورصف المباني ١٩٣ ، واللسان (سوا) ، والجنى ٤٤٣ ، والمساعد ١ / ٥٩٧ ، وشفاء العليل ٢ / ٥١٨ ، والخزانة ٣ / ٤٤٤ .

(٤) ينظر الكتاب ١ / ٤٢١ .

فلو قال : « يقول » في موضع الصِّفة لم يَعمل في الموصوف ؛ لأنّ الصِّفة لا تعمل في الموصوف .

فمن ذهب إلى أنّ النّعت يلزم مخفوض « رُبّ » تأوّل هذا القول على أنّ « يقول » في موضع الصّفة ، والعامل في « رُبّ » محذوف للطُّول ونابت الصِّفة هنا منابه في اللّفظ ، فَنُسِبَ العمل إليها مجازاً[(١)] ، ومنهم من قال : لا يلتزم سيبويه الصِّفة ولا نصّ عليها ، فإنّما « يقول » هو العامل في « ربّ رجلٍ » .

وهذا معترض بأنّ الفعل الرّافع للضّمير العائد إلى الظّاهر لا يعمل في ذلك الظّاهر بنفسه ولا بواسطةٍ . خ[(٢)] : « في كلام سيبويه غموض والمتأخّرون يختلفون في " رُبَّ " منهم من يتبع المبرِّد على مذهبه : كابن السّراج والفارسي وهم كثيرٌ وهو فاسدٌ ؛ لأنّه ألزم مخفوضها الصِّفة وحذف جوابها أبداً ، وهو الّذي تتعلّق به عندهم ، ولا تكون عندهم إلاّ للتّقليل » .

وهي عند سيبويه[(٣)] بمنزلة " كم " الخبريّة تكون للتّقليل والتّكثير ، ولا يحذف جوابها إلاّ نادراً ؛ ولذلك قال في « باب ما يحذف من الجوابات »[(٤)] : « وزعم الخليل[(٥)] أنّه وجد في أشعار العرب " رُبّ " لا جواب لها ، من ذلك قول

---

(١) ينظر التعليقة للفارسي ١ / ٢١٧ .

(٢) ينظر كلام ابن خروف في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٨٤ باختلاف طفيف ، وبكلام مقارب له في تنقيح الألباب ص ٢٠٥ .

(٣) ينظر الكتاب ٢ / ١٥٦ ، ١٦١ .

(٤) مسمى الباب في الكتاب الآتي : « هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي » . الكتاب ٣ / ١٠٠ ، ونص كلامه في ٣ / ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٥) أبو عبد الرحمن ، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي النحوي ، كان من أزهد الناس ، وكان يحج سنة ويغزو سنة حتى مات ، وله المصنفات الباهرة ومنها : العين ولم يكمله ، وهو أول من اخترع العروض والقافية ، توفي سنة ١٧٠ هـ وقيل سنة ١٧٥ هـ . ينظر طبقات النحويين واللغويين ٤٧ – ٥١ ، مراتب النحويين ٥٤ ، ٧٠ ، ونزهة الألباء ٤٥ ، ٤٨ ، وإنباه الرواة ١ / ٣٤١ ، ٣٤٧ .

الشّمّاخ(١) :

٥٥- وَدَوِّيَّـةٍ قَفْـرٍ تَمَشَّـى نعامُـها كَمَشْيِ النصارى في خِفَافِ اليَرَنْدَجِ(٢)»

فهذا نصٌّ مِنْهُ أنّ جوابها لا يحذف إلاّ نادراً للعلم به(٣) ، « ولا يفتقر إلى الصِّفة كما زعموا ؛ لأنّ معنى التّقليل والتكثير اللّذين دلّت عليه يقوم لمخفوضها مقام الصِّفة كما كان ذلك في " كم " ؛ ولذلك قلت : « كم غلام عندي » فابتدأت بنكرةٍ »(٤) .

و" رب " حرفٌ زائدٌ(٥) يحكم على موضع مخفوضها بالرّفع

---

(١) واسمه : مَعْقِل بن ضِرَار الغطفاني ، وهو مخضرم ، وله صحبة ، وجعله الجمحي في الطبقة الثالثة من فحول الجاهلية . طبقات الجمحي ١ / ١٢٣ ، ١٣٢ ، والشعر والشعراء ١ / ٣٢٢ ، وسمط اللآلي ١ / ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) ويروى : « ودَاوِيّةٍ .... نعاجها » « الأرندج » .

ودَوِّيَّة : الصحراء ، واليرندج والأرندج : الجلد الأسود تعمل منه الخفاف ، شبه أرجل النعام في سوادها بخفاف اليرندج ، وخص النصارى لأنهم معروفين بلبسها .

والشاهد : حذف جواب « ربَّ » نادراً .

وقد ورد البيت في ديوان الشاعر ٨٣ ، والكتاب ٣ / ١٠٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٣٢١ ، والمعاني الكبير ١ / ٣٤٦ ، والمنتخب لكراع النمل ٢ / ٧٣٥ ، الانتصار ١٨٦ ، الشعر للفارسي ١ / ٤٩ ، سر صناعة الإعراب ٢ / ٦٤٩ ، النكت للشنتمري ٢ / ٧٥٤ ، وتحصيل عين الذهب ٤٢٥ ، وتنقيح الألباب لابن خروف ٢٠٥ ، واللسان (ردج ، دوا ، مشي) ، والمقاصد الشافية ٢ / ٢٩٢ ، والهمع ٤ / ١٨٣ .

(٣) المبرد : يرى أن جواب رب في البيت السابق لم يحذف بل رُوِي في القصيدة متصلاً به وهو :

قطعتُ إلى مَعْروفِها منكراتِها وقد خَبَّ آلُ الأمْعَزِ المتوهجِ

واعتذر ابن وَلاّد للخليل وسيبويه بان البيت لم يَقَعْ لهما فلا يلحقهما في ذلك نقصٌ . الانتصار لسيبويه ١٨٦ ، النكت للأعلم ٢ / ٧٥٤ ، وتحصيل عين الذهب ٤٢٥ ، وتنقيح الألباب ٢٠٥ .

(٤) الكلام المنصص عليه موجود في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٨٤ ، ولعله من كلام ابن خروف .

(٥) في الإعراب لا المعنى . المغني ١٨٢ .

والنّصب[١] ، كما حكم على " كم " ، وهي جواب : وإذا قال القائل : ليس أحدٌ يقول ذاك . قلت له : « رُبّ رجلٍ يقول ذاك » ، وإذا قال : « أليس أحدٌ في الدّار ؟ » قلت له : « رُبّ رجلٍ في الدّار » وإذا قلت : « لم تضرب أحداً » قلت له : « رُبّ رجلٍ ضربت » كما تقول : « كم رجلٍ يقول ذاك ، وكم رجلٍ عندك ، وكم رجلٍ ضربت » فموضع المخفوض بها في الأوّل والثاني : رفع بالابتداء ، وما بعده خبره ، وهو في الثّالثة : مفعول « لضربت » بمنزلة " كم " إلاّ أن " كم " اسمٌ و" رُبّ " حرف ، ونصّ على هذا " أبو الحسن "[٢] في كتابه " الأوسط " ودليل كونها حرفاً زائداً استعمالها مع كل فعلٍ ، ومع غير الأفعال وفي موضع ابتداءٍ ، ولا يوجد حرفٌ على هذه الصِّفة .

فقول[٣] سيبويه : « على هذا فقد أضفت القول إلى الرّجل " بُربّ " »[٤] كلامٌ حسنٌ ، وهو كقوله : « فقد أضفت كينونتك في الدّار إلى الدّار بفي »[٥] وبمنزلة قوله : « فقد أضفت الرّداءة إليه بفي »[٦] فـ" رُبّ " أوصلت القول إلى قليل الرِّجال وكثيرهم ، كما فعلت ذلك " اللام "[٧] و" الكاف "[٨] و" في "

---

(١) هذا مذهب أكثر النحاة خلافاً للزجاج ومن وافقه إذ يرى أنه دائماً في موضع نصب . ينظر : الارتشاف ٤ / ١٧٤٢ ، المساعد ٢ / ٢٨٧ ، الهمع ٤ / ١٨٢ ، الخزانة ٩ / ٥٦٧ .

(٢) وقال في معاني القرآن ٢ / ٦٠٢ في قوله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ (الحجر / ٢) « وأدخل مع رب " ما " ليتكلم بالفعل بعدها » .

وينظر شرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٤٨ ، والارتشاف ٤ / ١٧٤٢ ، والمساعد ٢ / ٢٨٧ .

(٣) من هنا حتى قوله : « ويقول ذلك خبره » من كلام ابن خروف كما ورد في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٨٢ ، مع اختلاف يسير .

(٤) الكتاب ١ / ٤٢١ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق .

(٧) في قول سيبويه « هذا لعبد الله » .

(٨) في قول سيبويه « أنت كعبد الله » .

فموضع المخفوض " برُبّ " مبتدأ ، و« يقول ذلك » خبره .

ويريد فقد أضفت القول إلى قليل الرِّجال وكثيرهم " بـرُبَّ " ؛ لأنّ " رُبَّ " هي الّتي دلّت على التّقليل والتّكثير ، وليس « يقول ذاك » بصفة عنده ، بدليل زعم الخليل أنّ حذف جوابها قليلٌ ، ولا يستقيم حذف الجواب في كلِّ موضعٍ ؛ لأنّه لا دليل عليه والكلام تامٌّ دونه في كلِّ ما ادّعوا أنّه محذوفٌ منه .

وقوله : « ولا تتعلّق " رُبَّ " إلاّ بفعلٍ متأخّرٍ عنها »[1] :

يعني : إنّ " رُبَّ " لها صدر الكلام[2] سواءٌ كانت مع مخفوضها في موضع رفعٍ أو نصبٍ ، وإنّما جعل لها صدر الكلام حملاً على " كم " الخبريّة ، لأنّها في معناها من المباهاة والافتخار أو التّكثير على[3] ما تقدّم ، فحملت عليها في لزوم الصّدر ولزمت " كم الخبريّة " الصّدر حملاً على " كم الاستفهاميّة " وسيأتي إن شاء الله ذلك .

وقيل[4] : لزمت الصّدر حملاً لها على " ما " النّافية ؛ لأنّها للتّقليل ، والتّقليل / ضربٌ من النّفي ؛ لأنّه نفي الكثير ، وقد يستعمل " قَلَّ " للنّفي المختصّ / ١١
فيقال : « قلّ رجلٌ يقول ذاك » بمعنى : ما رجل يقول ذاك ، وسيأتي بيانه في باب الاستثناء إن شاء الله تعالى .

(١) الجزولية ١٢٦ .

(٢) وتأتي خبراً لإنّ الثقيلة والخفيفة وجواباً لـ" لو " . الارتشاف ٤ / ١٧٤١ .

(٣) في الصفحة ٥٦ .

(٤) وهو قول الفارسي في كتاب الشعر ٩٣ .

وقوله : «ومتى لحقتها "ما" ساغ أن تليها الجملتان الاسميّة والفعليّة»[١] :

مثال ذلك : « ربّما قام زيدٌ ، وربّما زيدٌ قائمٌ » ، وهذا مذهب الكسائي[٢] ، وأمّا مذهب سيبويه : فأن تكون " ما " كافّة لها على الجرّ ومهيّئةً لها للدّخول على الفعل ؛ لأنه عدّها في حروف الأفعال[٣] ، ويتأوّل ما جاء من ذلك داخلاً على الاسم المبتدأ والخبر ، نحو قول الشّاعر[٤] :

٥٦- رُبَّما ظَاعِنٌ بِها وَمُقِيمُ[٥]

وقوله :

رُبَّما الجامِلُ المُؤَبَّلُ فيهم -٥١

(١) الجزولية ١٢٦ .

(٢) ومذهب المبرد وابن السراج والزجاج والفارسي والزمخشري وابن مالك . المقتضب ٢ / ٤٧ ، ٥٤ ، الأصول ١ / ٤١٩ ، معاني القرآن للزجاج ٣ / ١٧٣ ، المفصل ٢٨٦ ، ابن يعيش ٨ / ٣٠ ، الارتشاف ٤ / ١٧٤٩ ، الجنى ٤٥٦ . ولم أجد هذا الرأي منسوباً للكسائي فيما رجعت إليه من المظان . والكسائي هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء ، الكوفي ، الإمام المشهور ، وأحد القراء السبعة ، توفي سنة ١٨٩ هـ ، وقيل سنة ١٨١ هـ ، وقيل سنة ١٨٢ هـ . تنظر ترجمته : نزهة الألباء ٦٧ ، ٧٥ ، وإنباه الرواة ٢ / ٢٥٦ ، وإشارة التعيين ٢١٧ ، ٢١٨ .

(٣) الكتاب ٣ / ١١٥ .

(٤) وهو أبو دؤاد الإيادي .

(٥) وصدره : سالكاتٍ سبيلَ قَفْرَةَ بُدَّى

أو : طالعات ببطنِ فَعْرة بُدْنٌ

وبدّىً اسم موضع في البادية ، والمعنى : رب إنسانٍ هو ظاعنٌ بقلبه مع أحبته الذين ظعنوا عن بلدته ، وهو مقيم بمكان آخر .

والشاهد : « ربما ظاعنٌ » حيث دخلت " ربما " على الجملة الاسمية .

وقد ورد البيت في شعر أبي دؤاد ٣٤٢ ، والأزهية ٩٥ ، ومعجم ما استعجم ١ / ٢٣٠ ، ٦٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١٦ ، والسفر الأول من شرح الجزولية للأُبَّذِي ١ / ٤٩١ ، والارتشاف ٤ / ١٧٤٩ ، والنكت الحسان ٢٩٦ ، الخزانة ٩ / ٥٨٧ .

على أن تكون بمعنى " شيءٍ " كأنه قال : « رُبَّ شيءٍ هو طاعنٌ بها وقلبه مقيمٌ بغيرها » « ورُبَّ شيء الجامل المؤبّل كائنٌ فيهم » وقد تقدّم ذلك قبل في معاني " ما "[(١)] .

وقد تزاد " ما " بين مخفوض " رُبّ " وبينها كقوله[(٢)] :

٥٧- رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بسيفٍ صَقِيلٍ[(٣)]

وهو من أبيات الحماسة .

وقوله : « ولا يكون الفعل إلاّ ماضياً معنىً »[(٤)] :

سبب ذلك أنّها للمباهاة والافتخار ولا يفتخر إلاّ بما ثبت .

---

(١) السفر الأول من شرح الجزولية للأُبَّذِي ١ / ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٤ .

(٢) هو عدي بن الرعلاء الغساني ، شاعر جاهلي ، والرَّعْلاء اسم أمه اشتهر بها . وتنظر ترجمته : الخزانة ٩ / ٥٨٦ . والبيت ليس من أبيات الحماسة لأبي تمام ، بل من حماسة ابن الشجري ١ / ١٩٤ ، لأن كلام الشارح الآتي بعد قليل يوهم بأنه في حماسة أبي تمام .

(٣) وعجزه : بين بُصْرى وطعنةٍ نجلاءِ .
ويروى : « دون بصرى » . و« صقيل » بمعنى مصقول أي مجلو ، و« بُصْرى » بلدٌ قرب الشام . و« نجلاء » أي واسعة . وجرها بالكسر ضرورة .
والشاهد : « ربما ضربةٍ » على أن " رب " عملت الجر في ضربةٍ ، وأن " ما " زائدة لا كافة .
وقد ورد البيت في الأصمعيات ١٥٢ ، الاشتقاق ٤٨٦ ، الأزهية ٨٢ ، ٩٤ ، الأمالي الشجرية ٢ / ٥٦٦ ، إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٠٧ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٦٤ ، السفر الأول من شرح الأبذي ٢ / ٦٠٢ ، شرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٩٤ ، البسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٨٦٦ ، والملخص له ١ / ٥١٩ ، وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٤٠٨ ، ورصف المباني ١٩٤ ، والارتشاف ٤ / ١٧٤٨ ، والجنى ٤٥٦ ، والمغني ١٨٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٠٦ ، والتصريح ٣ / ٨٤ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٤٠٤ ، والهمع ٤ / ٢٣٠ ، والخزانة ٩ / ٥٨٢ ، ٥٨٥ .

(٤) الجزولية ١٢٦ ، وبعده : « أو معنىً ولفظاً » .
وهذا مذهب أكثر النحويين كالمبرد والفارسي وابن عصفور . الإيضاح ٢٠١ ، ٢٠٢ ، والمقتصد ٢ / ٨٣٤ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٩٥ ، الارتشاف ٤ / ١٧٤٢ .
وذهب ابن السراج إلى جواز كون ما يليها حالاً ومنع المستقبل ، الأصول ١ / ٤٢٠ ، الجنى ٤٥٢ ، واختار ابن مالك جوازه في الأحوال الثلاثة . شرح التسهيل ٣ / ١٨٤ .

ويريد بالماضي معنىً « ربّما يقوم » وقد تقدّم في باب الأفعال[١] أنّ المبهم له قرينتان تخلّصانه إلى الماضي ، وهما : " رُبّما " و" لو " .

ويليها الماضي أيضاً لفظاً ومعنىً نحو : « رُبّما قام زيدٌ » . فأمّا قوله تعالى : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ ﴾[٢] ولا يؤذن لهم ذلك إلاّ في الآخرة ، فكقوله : ﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾[٣] لقرب الآخرة وأنّ الوعد من الصّادق يقع ولابدّ ، فكأنّه قد كان[٤] .

فا[٥] : « ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ﴾ هو حكاية حالٍ آتية » كقوله : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[٦] وإن كان قد تعلّق بقوله : ﴿ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ وذلك يقتضي الاستقبال ، ولام الابتداء هنا لا تكون إلاّ مع فعل الحال ، قاله ابن السرّاج[٧] .

قال[٨] : « ومن زعم أنّ التّقدير فيه « ربما كان يودّ » فقد خرج عن قول سيبويه » ؛ لأنّ " كان " لا تُضمر عنده إلاّ أن يكون ثمّ حرف يقتضيها[٩] .

---

(١) السفر الأول من شرح الجزولية للأُبَّذِي ١ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٢) سورة الحجر ، الآية ٢ .

(٣) سورة النحل ، الآية ١ .

(٤) هذا تخريج الرماني وينظر شرح اللمع للواسطي ٩١ .

(٥) الإيضاح ٢٠٢ ، وفيه : « حكاية حال تكون » .

(٦) سورة النحل ، الآية ١٢٤ ﴿ .. وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ .

(٧) الأصول ١ / ٢٤٣ .

(٨) أي الفارسي في الإيضاح ٢٠٢ باختلاف يسير .

والذي زعم بأن التقدير « ربما كان » هو ابن السراج في الأصول ١ / ٤١٩ ، والزجاج في معانيه ٣ / ١٧١ .

(٩) الكتاب ١ / ٢٦٤ .

و" ما " هنا كافّةٌ[١] ، وقد يجوز أن تكون هاهنا بمنزلة شيءٍ و" يودُّ " صفةً له وذلك أنّ " ما " لعمومها تقع على كلِّ شيءٍ فيجوز أن يُعنى به الودُّ كأنّه قال « رُبّ ودٍّ [يودُّهُ][٢] الذّين كفروا » و" يودُّ " في هذا الوجه أيضاً حكايةُ حالٍ ، وجوّز فا[٣] : أن يكون " يودُّ " هنا للاستقبال قال : لأنّ " ما " لّما دخلت على " رُبّ " صارت بدخولها عليها قد تغيّرت عمّا كانت تكون عليه ، فجاز وقوع المستقبل بعدها ، كما جاز في " لم " لّما كفّت بـ" ما " أن تدخل على الماضي . قال : « ويجوز أن يكون المضارع وضع موضع الماضي كما وقع في قول الشّاعر[٤] :

٥٨- وَلَقَدْ أَمَرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ : لا يَعْنِيني[٥]

قال : وليست هنا " رُبَّ " للتّقليل ، وكان مجيئه على لفظ التّقليل إيغاظٌ لهم .

---

(١) هذا قول البصريين ، وبمعنى شيء قول الكوفيين والأخفش . معاني القرآن للأخفش ٢ / ٦٠٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٥٦٥ .

(٢) ما بين المركنين في المصورة : « يودوه » . وهو تحريف .

(٣) ورد في شرح الكافية للرضي ٤ / ٢٩٦ « والمشهور جواز دخول " ربما " على المضارع بلا تأويل كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح » . وينظر شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٢٢١ .

(٤) قيل هو شَمِرُ بن عمرو الحنفي كما في الأصمعيات ١٢٦ . وتنظر ترجمته : معجم الشعراء والخزانة ٩ / ٥٨٦ ، وقيل : عميرة بن جابر الحنفي . حماسة البحتري ٢٧١ .
وقيل : رجل من بني سلول كما في الكتاب ٣ / ٢٤ .

(٥) ويروي العجز : « فأَعُفُّ ثم أقول » و« فأجوز ثم أقول » .
وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٢٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٣٢٣ ، والكامل ٣ / ٥٩ ، والخصائص ٣ / ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، والصاحبي ٣٦٤ ، والأزهية ٢٦٣ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ١٢٧ ، أمالي ابن الشجري ٣ / ٤٨ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٥٤ ، شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٢٧١ ، شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٣٩ ، اللسان (ثمم ، مني) ، الارتشاف ٤ / ٢٠٢٣ ، المغني ١٣٨ ، شفاء العليل ٢ / ٧٥٠ ، شرح الأشموني ١ / ١٦٨ ، ٢ / ٣١٨ ، ٣٢٠ ، التصريح ٣ / ٤٧٥ ، شرح شواهد المغني ١ / ٣١٠ ، الهمع ١ / ٢٣ ، ٥ / ٢٧٢ ، الخزانة ١ / ٣٥٧ .

وقوله : « وكثيراً ما يحذف الفعل الّذي تتعلّق به »[١] .

سبب ذلك أنّها أكثر ما تستعمل جواباً لكلامٍ متقدِّمٍ كما قلنا قبل[٢] .

وأجاز خلف الأحمر[٣] من الكوفيِّين : الفصل بينها وبين مخفوضها بالقسم نحو : « رُبَّ – واللهِ – رجلٍ لقيته » .

ولا يجوز ذلك عند البصريّين : أعني أن يُفْصَل بين حرفِ جرٍ ومجروره إلاّ في الضّرورة – الشّعر – كقوله[٤] :

٥٩– مُحَلَّقَةٌ لا يُسْتَطَاعُ ارْتِقَاؤُهَا وَلَيْسَ إلى مِنْها النُّزُولِ سَبِيلُ[٥]

---

(١) الجزولية ١٢٦ .
وقد اختلف النحاة في تعلق " رُبَّ " فالجمهور يرون أنها تتعلق ، والرماني وابن طاهر يرون أنها لا تتعلق . ينظر : الجنى ٤٥٣ ، والمساعد ٢ / ٢٨٧ .
ثم اختلف الجمهور في حذف ما تتعلق به : فالخليل وسيبويه يذهبان إلى أن حذفه للعلم به نادر . والفارسي والجزولي إلى أن حذفه كثير .
وذهب لُكْذَةَ الأصبهاني إلى عدم جواز حذفه البتة ، وبعضهم يذهب إلى لزوم حذفه . ينظر : الكتاب ٣ / ١٠٣ ، ١٠٤ ،الإيضاح ٢٠٠ ، الارتشاف ٤ / ١٧٤٣ ، الهمع ٤ / ١٨٣ ، ١٨٤ .

(٢) في الصفحة ٦٨ .

(٣) المعروف أن خلف الأحمر بصريٌّ ، ولكن الأبذي ينقل عن ابن عصفور كثيراً مِمَّا أوقعه في الزلل ، وقد تنبه لذلك أبو حيان فقال : « ووهم ابن عصفور في نسبته جواز الفصل بالقسم لخلف الأحمر ، وغرَّه شهرة خلف الأحمر » . وصحح نسبته لعلي بن المبارك الأحمر . صاحب الكسائي . ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١٦ ، والارتشاف ٤ / ١٧٤٠ ، وينظر بغية الوعاة ٢ / ١٥٨ لترجمة علي بن المبارك ، وقد نقل ابن السراج هذا القول عن الأخفش ، الأصول ١ / ٤٢٢ .

(٤) لم أهتد إلى قائله .

(٥) ويروى الصدر : فلو كنت في خلقاء أو رأس شاهق .
ويروى « مَخَلَقَةٌ » و« مُخَلَّفَةٌ » و« منها الزوال » .
والشاهد « إلى منها النزولِ » حيث فصل بين الجار « إلى » والمجرور « النزول » بـ« منها » ضرورةً .
وقد ورد البيت في : الخصائص ٢ / ٣٩٥ ، ٣ / ١٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١٧ ، والمقرب ٢١٧ ، والضرائر ٢٠١ ، والسفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ٢ / ٦٤٩ ، ورصف المباني ٢٥٥ ، والارتشاف ٤ / ١٧٦١ ، وشرح الأشموني ٢ / ١١٨ .

ابن عصفور(١) : « اعلم أنّ " رُبّ " كأنّها زائدة ، إعراب مخفوضها في التّقدير كإعرابه لو لم تكن ، والدّليل على ذلك : « رُبّ رجلٍ عالمٍ ضربته » ولا يتعدّى فعلٌ إلى اسمٍ وإلى ضميره ، وليس من الاشتغال إذ لا يجوز " بزيدٍ مررتُ بهِ " ، ويكون منه على أنّ " رُبَّ " زائدة ، فعلى هذا يجوز « رُبَّ رجلٍ وغلام ضربته » رفعاً ونصباً على الموضع ، وخفضاً على اللّفظ » . قال امرؤ القيس(٢) :

٦٠- وَسِنٍ كَسُنَّيْقٍ سَنَاءً وَسُنَّماً ذعَرْتُ بِمِدْلاجِ الهَجيرِ نَهُوضِ(٣)

عطف « سِنَّما » على موضع « سِنٍ » ، والسِّنُّ : الثّور الوحشي والسُّنَّم : البقرة الوحشيّة . قال عاصم(٤) : التقدير : ذعرتُ ثوراً وبقرةً ، وقيل : السُّنيق : صخرة صلبة . وقيل : جبلٌ .

---

(١) هو أبو الحسن ، علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد الحضرمي ، من أهل إشبيلية ، طاف المغرب كله ، وأقام بتونس ، له تآليف حسان منها : المقرب في النحو ، والممتع في التصريف والمفتاح ، والهلالية ، والأزهار ، وثلاثة شروح على الجمل ، توفى سنة ٦٦٩ هـ . ينظر إشارة التعيين ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، بغية الوعاة ٢ / ٢١٠ ، وينظر كلامه في شرح الجمل ١ / ٥١٨ بتصرفٍ .

(٢) في ديوانه ٧٦ ، وقيل لأبي دؤاد الإيادي ، وليس في ديوانه .

(٣) ويروى : « وسُنَّمٍ » ، ومدلاج الهجير : أي كثير السير في القائلة .
والشاهد : « وسنٍ ... وسنّما » حيث عطف على موضع مجرور « رب » ، وموضعه النصب .
والبيت في : المعاني الكبير ٢ / ٧٧٣ ، جمهرة اللغة ٣ / ٥٢ ، الفرق بين الأحرف الخمسة للبطليوسي ٥٦٤ ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥١٨ ، اللسان (سنق) ، الارتشاف ٤ / ١٧٤٢ ، والمغني ١٨٢ ، وشرح شواهده ١ / ٤٠٣ ، والهمع ٤ / ١٨٢ ، والخزانة ٩ / ٥٦٧ ، والدرر ٢ / ٥١ .

(٤) هو : أبو بكر ، عاصم بن أيوب البطليوسي ، نحوي ، عالم باللغة ، له شرح ديوان امرئ القيس وشرح الأشعار الستة الجاهلية ، توفي سنة ٤٩٤ هـ . ينظر ترجمته : إنباه الرواة ٢ / ٣٨٤ ، بغية الوعاة ٢ / ٢٤ ، وما أورد هنا من كلامه في شرح الأشعار الستة ٢١٦ .

[معاني الباء]

وقوله : « الباء تكون للإلصاق »[(١)] :

قد يكون حقيقةً نحو : « مسحت برأسي » أي ألصقت المسح به . ومجازاً نحو : « مررتُ بزيدٍ » إنّما التصق بمكانٍ يقرب منه .

وقوله : « ويدخلها معنى الاستعانة »[(٢)] :

مثاله : « كتبت بالقلم ، وخطت بالإبرة » ونحو ذلك ؛ لأنّ كلّ ما تدخل على أداةٍ توصل إلى الفعل فهي للاستعانة .

وقوله : « ومعنى المصاحبة »[(٣)] :

مثاله : « خرج زيد بثيابه » ، وتسمّى هذه أيضاً « باء الحال »[(٤)] .

وقوله : « ومعنى الظّرف »[(٥)] :

مثاله : « زيد بالبصرة » تريد في البصرة .

وقوله : « وتكون للتّعدية »[(٦)] :

مثاله : « قمت بزيدٍ ، وذهبت بعمرو » ، وذلك فيما لا يتعدى فقط[(٧)] .

---

(١) الجزولية ١٢٧ .
و« معنى الإلصاق : الإضافة ، أي يضيف الفعل إلى ما كان لا ينضاف إليه لولا هي » . شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٢٨ .
(٢) الجزولية ١٢٧ .
(٣) المصدر السابق .
(٤) « وإنما سميت باء الحال ؛ لأنها قد حذف معها الحال لفهم المعنى ، ونابت منابه ، فلنيابتها مع ما بعدها مناب الحال سميت باء الحال » . شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٠٦ .
(٥) الجزولية ١٢٧ .
(٦) المصدر السابق .
(٧) وتسمى الباء هنا : باء النقل .

والمبرِّد يلزم في « الباء » أن يقوم معه ، بخلاف همزة التّعدية[١] .

نحو قولك : « أذهبت زيداً » ورُدّ عليه بقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ ﴾[٢] أي لأذهب سمعهم ، ويحتمل أن يكون الضّمير الفاعل « بذهب » عائداً إلى البرق[٣] . والصّواب أن يُردّ عليه بقول امرئ القيس[٤] :

٦١- كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاءُ بِالْمُتَنَزِّلِ[٥]

أيْ : كما أزلّت الصَفْواءُ - وهي الصخرة الملساء - المتنزِّل ؛ لأنّه شبّه زوال اللّبد من ظهر الفرس بالّذي يزلق إذا وضع رجله على الصّخرة الملساء . وبقول الآخر[٦] :

---

(١) مذهب الجمهور أن باء التعدية بمعنى همزة التعدية ، لا تقتضي مشاركة الفاعل للمفعول . وأما المبرد والسهيلي فذهبا إلى أن باء التعدية تقتضي مصاحبة الفاعل للمفعول في الفعل ، بخلاف الهمزة التي لا تقتضي . ينظر : شرح السيرافي ٢ / ٢٢١ ، ٤ / ٤٤٠ ، الروض الأنف ٢ / ١٤٨ ، والبسيط ٢ / ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، والجنى ٣٨ ، والمغني ١٣٨ ، والتصريح ٣ / ٤١ ، ٤٢ .

(٢) سورة البقرة ، الآية (٢٠) .

(٣) المذكور في أول الآية : ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ... ﴾ .
وهذا الاحتمال ينسب لابن عصفور في شرحه للجمل ١ / ٥٠٣ .

(٤) وذلك في ديوانه ٢٠ .

(٥) وصدره : كُمَيْتٍ يُزِلُّ اللِّبْدَ عن حال مَتْنِهِ .
ويروى الصدر : يزل الغلام الخفُّ عن حال متنه ، كما في المنتخب لكراع النمل .
والبيت في وصف فرسه ، واللبد : ما يوضع على ظهر الحصان .
والشاهد : « زلت الصفواءُ بالمتنزلِ » حيث تعدى الفعل بالباء ، ولا يلزم مشاركة الفاعل « الصفواء » المفعول « المتنزل » في الزلل ؛ لأن الصفواء غير زالّةٍ .
والبيت قد ورد في : المعاني الكبير ١ / ١٤٦ ، والمنتخب لكراع النمل ٢ / ٦١٤ ، ٦٢٨ ، وشرح السيرافي ٢ / ٢٢١ ، ٤ / ٤٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٠٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٦٢٤ ، والبسيط لابن أبي الربيع ١ / ٤١٨ ، ٢ / ٨٥٧ .

(٦) وهو : قيس بن الخطيم بن عدي ، ويكنى أبا يزيد ، شاعر الأوس ، أدرك الإسلام ، وقتل قبل أن يدخل فيه . تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ١ / ٢٢٨ ، ٢٣١ ، الخزانة ٧ / ٣٤ .

٦٢- دِيَارُ الّتِي كَادَتْ ونَحْنُ عَلَى مِنىً / تَحِلُّ بِنَا لَوْلاَ نَجَاءُ الرَّكَائِبِ[1] / ١٢

أي : تصيّرنا حلالاً بعد أن كنّا محرّمين افتتاناً بها ، ولم تكن مُحرمةً . معنى[2] البيت : أنّهم لمّا رأوها بمنىً أرادوا النّزول عليها والحلول بالموضع الّذي رأوها فيه للاستمتاع برؤيتها وحديثها فتحلّهم من إحرامهم ، فمنع من ذلك سرعة ركائبها ، أو ركائبهم ، وهذه « عمرة » أخت عبد الله بن رواحة[3] ، أمّ النّعمان بن بشير[4] ، وكانت امرأة حسّان بن ثابت شبّب بها قيس ، لأنّ حسّان[5] شبّب بأخت قيس[6] . ومثله قول أبي زبيد الطّائي[7] :

---

(١) ويروى : « التي كانت » ، « تَحُلُّ » « لولا رجاء » . ومعنى : « تَحِلُّ » أي تجعلنا حلالاً غير محرمين ، من حَلَّ يَحِلُّ . وتَحُلُّ : من الحلول بالمكان ، من حَلَّ يَحُلُّ . وهذه الرواية خلاف المعنى الذي قصده الشاعر .
والشاهد : « تحل بنا » حيث جاءت الباء معاقبة للهمزة ، ولا فرق بينهما في المعنى ، كما ادعى المبرد . ورد في ديوان الشاعر ٧٧ ، وطبقات الجمحي ٢٢٨ ، والكامل ٢ / ٤٧٧ ، الأصول ٣ / ٤٦٦ ، وشرح السيرافي ٢ / ٢٢٣ ، والإيضاح ١٥٢ ، والمقتصد ١ / ٥٩١ ، والإفصاح لابن الطراوة ٧٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٠٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٨٨٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٠٤ ، والبسيط ١ / ٤١٨ ، واللسان (حلل) ، والخزانة ٧ / ٢٧ .

(٢) من قوله : « معنى البيت » حتى « شبب بأخت قيس » مأخوذ بالنص الحرفي من إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ٢٠٤ ، ٢٠٥ .

(٣) وهو أبو محمد ، عبد الله بن رواحة بن ثعلبة الخزرجي ، الأنصاري ، من الأمراء والشعراء الراجزين ، شهد العقبة مع السبعين من الأنصار ، واستشهد في مؤتة سنة ٨ هـ . تنظر ترجمته : الإصابة ٢ / ٣٠٧ ، وطبقات ابن سعد ٣ / ٥٢٥ ، وطبقات الجمحي ١ / ٢٢٣ ، ٢٢٦ .

(٤) النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الخزرجي ، صحابي جليل ، وهو أول مولود في الإسلام من الأنصار ، قُتِل سنة ٦٥ هـ أو سنة ٦٤ . ينظر الإصابة ٣ / ٥٥٩ ، وجمهرة أنساب العرب ٣٦٤ ، وسير أعلام النبلاء ٣ / ٤١١ .

(٥) وكذلك شبب عبد الله بن رواحة بأخت قيس ، والقصيدة في ديوانه ٨٣ .

(٦) وهي ليلى بنت الخطيم ، وهي التي وهبت نفسها للنبي ﷺ ، ثم استقالته فأقالها ، وكانت من أوائل النساء المبايعات للنبي ﷺ . ينظر الإصابة ٤ / ٤٠١ .

(٧) وهو : حرملة بن المنذر بن معد يكرب الطائي ، شاعر جاهلي إسلامي ، واختلف في إسلامه توفي سنة ٦٠ هـ . وهو من شعراء الطبقة الخامسة الإسلامية . ينظر الإصابة ١ / ٣٧٦ ، سمط اللآلي ١ / ١١٨ ، طبقات الجمحي ٢ / ٥٩٣ .

٦٣- كَأنَّ أثْـوابَ نَقَّـادٍ قُـدِرْنَ لَـهُ ‌ ‌ ‌ يَعْلُـو بِخَمْلَتِـها كَـهْبَاءَ هُدَّابَـا[1]

المعنى : يُعلى خملتها ، ونصب « كهباء » على الحال من المضمر في « خملتـها » العائد على الثّياب يصف أسداً .

والشّواهد لما قـال سيبويه مـن أنّ « البـاء والهمـزة » بمعنـىً واحـدٍ في التّعديـة كثيرة[2] .

وقوله : « وتكون زائدةً في الفاعل والمفعول »[3] :

يعـني في فـاعل « كفـى » ، ومفعولـه ، فمثالهـا في الفـاعل : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾[4] أي كفى الله شهيداً .

ومثال زيادتها في المفعول قول الشّاعر[5] :

---

(١) ويروى : « أهدابا » في مجالس ثعلب . والنَّقَّاد : الراعـي صـاحب النقـد ، وهـو ضـرب مـن الغنـم صغارٌ ، فشبه لون الأسد بثوب النقاد . والكهباء : الغبراء .
والشاهد : « يعلو بخملتها » حيث عُدِّي الفعل بالباء وهو معاقب للهمزة ، وبنفـس معناهـا . وقـد ورد البيت في شعراء إسلاميون ٥٩٠ ، والكتاب ١ / ١٩٨ ، ومجالس ثعلب ١ / ١٧٢ ، وشـرح السيرافي ٤ / ١٠٥ ، والتبصرة ١ / ٢٣٣ ، وتحصيل عـين الذهـب ١٦٣ ، والنكـت ١ / ٣٠٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٢٠٣ ، واللسان (نقد) .

(٢) ينظر الكتاب ٤ / ٦١ .

(٣) الجزولية ١٢٧ .

(٤) سورة النسـاء ، الآية (٧٩) ، والآيـة (١٦٦) ، وسـورة الفتـح الآيـة (٢٨) ، وفي المصـورة بدون واو .

(٥) قيل : لحسان بن ثابت رضي الله عنه وليس في ديوانه ، وتنظر ترجمتـه : طبقـات الشـعراء ٢١٥ ، والشعر والشعراء ١ / ٣١١ ، وسمط اللآلي ١ / ١٧١ . وقيل : لكعب بن مالك رضـي الله عنـه وهو في ديوانه ٢٨٩ . وقيل : لعبد الله بن رواحة وليس في مجمـوع شعره . وقيـل : لبشـير بـن عبد الرحمن بن كعب بن مالك .

٦٤- فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا[١]

يريد : فكفانا فضلاً حبّ النّبيّ .

خ[٢] : " الباء " هنا زائدة دخلت على الفاعل وأحدثت معنى التّعجُّب كقوله في تفسيره[٣] :

٦٥- فَأَبْرَحْتَ رَبّاً وأبْرَحْتَ جَارَا[٤]

أي : كفى بك ربّاً ، وكفى بك جاراً .

فأدخلها على الفاعل ، و« فضلاً » تمييزٌ ، و« حبُّ النبي » بدلٌ من " نا " في

(١) ويروى : « غيرنا » بضم الراء وكسرها . و« حَسَبُ النبي » . وقد ورد البيت في : الجمل المنسوب للخليل ١١٥ ، ١١٦ ، والكتاب ٢ / ١٠٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢١ ، ومجالس ثعلب ١ / ٢٧٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٢٣ ، وجمل الزجاجي ٣٢٣ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٣٥ ، والأزهية ١٠١ ، والمقتصد ١ / ١٢٨ ، والحلل ٣٨٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٤٤١ ، ٣ / ٦٥ ، ٢١٩ ، ٢٢٢ ، شرح المفصل ٤ / ١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٠٢ ، والمقرب ٢٢٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٢٢ ، ٢ / ٢٩٨ ، ٣ / ٣٥ ، ٣٦ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٤٨٧ ، والملخص ١ / ٦٠٢ ، ورصف المباني ١٤٩ ، واللسان (كفي ، منن) ، والارتشاف ٤ / ١٧٠٣ ، والجنى ٥٢ ، والمغني ١٤٨ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ، وشرح شواهده ١ / ٣٣٧ ، ٢ / ٧٤١ ، والخزانة ٦ / ١٢٠ .

(٢) لعله من كلام ابن خروف في تفسيره لكلام سيبويه .

(٣) والقائل هو الأعشى في ديوانه ٨٥ .

(٤) وصدره : « تقول ابنتي حين جَدَّ الرحيلُ » .

ويروى : « أقول لها » « فأبرحتِ ... وأبْرَحْتِ » .

ومعنى أبرحت « عظمت » .

والشاهد : « أبرحت رباً » و« أبرحت جاراً » حيث نصب « ربٌّ » و« جارٌ » على التمييز ، وهما فاعلان في المعنى . والبيت من شواهد الكتاب ٢ / ١٧٥ ، ونوادر أبي زيد ٢٥٢ ، والأصول ١ / ٣٠٩ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٠ ، وشرح حماسة المرزوقي ٣ / ١٢٦٣ ، وتحصيل عين الذهب ٣٠٥ ، والنكت ١ / ٥٣٥ ، وسمط اللآلي ١ / ٣٨٨ ، وابن يعيش ٢ / ٧٠ ، ٧ / ١٠٨ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٧٣ ، واللسان (برح) ، والارتشاف ٤ / ١٦٢٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٠ ، والتصريح ٢ / ٧٠٤ ، والخزانة ٣ / ٣٠٢ ، ٣٠٧ .

" بنا " على الموضع ، بدل الشّيْءِ من الشّيْءِ وهما لعينٍ واحدةٍ ؛ لأنّ المعنى والتّقدير : « كفى بحبّنا فضلاً حبّ النّبي » ، ولا تدخل " الباء " إلاّ على الفاعل للتعجُّب ، ويجوز أن يكون « حبّ النّبيّ » خبرُ ابتداءٍ مضمرٍ ، كأنّه قال : ما هو ؟ فقال : « حبّ النّبي » .

وقال المازني[1] : « دخلت " الباء " على المفعول و« حبّ النّبي » الفاعل ، كأنّه كفانا حبّ النّبيّ » وبين المعنيين ما بين الرّجلين ، واتّبعه عليه جماعة ، و" محمّد " : بدل من النّبي ، و« إيّانا » : مفعول بـ" حبّ " .

قلت : هذا الرّد على المازني ضعيف ، ولم يتعرّض سيبويه للبيت إلاّ من قبل " مَنْ " ، ولم يتعرّض لقوله " بنا " ، ومعنى المازني هو الظّاهر ولا تكلّف فيه ، والمعنى الآخر فيه تكلّف مع قلّة من قال به .

وقوله : « والمبتدأ والخبر »[2] :

مثاله : « بحسبك قول السّوء » أي « حسبك » فزادها في المبتدأ ، ولا تتعلق بشيءٍ إذا كانت زائدة .

ومثال زيادتها في الخبر : « ما زيدٌ بقائمٍ » تريد ما زيدٌ قائمٌ .

وقوله : « إلاّ أنّ زيادتها في الخبر مقصورة على النّفي والاستفهام »[3] :

مثاله : « هل زيدٌ بقائم » و« ما زيد بقائم » و« ليس زيدٌ بقائم » .

---

(١) أبو عثمان ، بكر بن محمد بن عثمان المازني ، بصري روى عن أبي عبيدة ، والأصمعي ، وأبي زيد الأنصاري ومن تآليفه : كتاب في التصريف ، وكتاب الديباج ، توفي سنة ٢٤٧ هـ . ينظر : نزهة الألباء ١٨٢ ، ١٨٧ ، إنباه الرواة ١ / ٢٤٦ ، إشارة التعيين ٦١ ، ٦٢ ، وقد ورد في مجالس ثعلب ١ / ٢٧٣ : « وقال المازني في قول الشاعر : [بيت حسان] وإنما تدخل الباء على الفاعل ، وهذا أيضاً شاذ أن تدخل الباء على الفاعل ، ولكن قد حكي فأدخل هذا على المفعول » وكذلك في البصريات ١ / ٤٢٢ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٣٥ ، ١٣٦ ، نقلاً عن مجالس ثعلب .

(٢) الجزولية ١٢٧ .

(٣) المصدر السابق .

وقوله : « فِي [الأعرف] »(١) :

استظهر على قوله(٢) :

٦٦- فَلاَ تَطْمَعْ - أَبَيْتَ اللعنَ - فيها فَمَنْعُكَها بِشَيءٍ يُسْتَطَاعُ(٣)

أراد : فمنعكها شيء يستطاع .

وقد يُحْتَمَلُ أن يكون « بشيء » متعلّقاً بالمنع ، والخبر محذوف كأنّه قال : فمنعكها بالاستطاعة موجود عندنا ، والله أعلم .

وما عدا ذلك لا تزاد فيه بقياس كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾(٤) الحمل على المعنى ؛ لأنّ معناه « أوليس الله بقادر » .

وقد تكون " الباء " للتّبعيض(٥) نحو : « طفت بالبيت ، وأخذت بثوبه » ؛

---

(١) الجزولية ١٢٧ ، وما بين المركنين وجد في المصورة « في الإعراب » وهو تحريف .

(٢) قيل : القحيف العجلي . في الحماسة البصرية ١ / ٧٨ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٣٣٩ ، وقيل : عبيدة بن ربيعة بن قحفان ، شاعر جاهلي وفارس . في شرح أبيات المغني ٢ / ٣٩٠ . وقيل : لرجل من بني تميم . كما في شرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٢١١ .

(٣) ويروى : « ومنعكها بوجهٍ » .

والشاهد : « فمنعكها بشيءٍ » حيث جاءت الباء زائدة في الخبر الموجب وهو نادر . وقد ورد البيت في شرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٢١١ ، والتوطئة للشلوبين ٢٤٧ ، وشرح الجزولية الكبير له ٢ / ٨٣١ ، والحماسة البصرية ١ / ٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٥٣ ، وشواهد التوضيح له ٣١ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٤٤٠ ، والارتشاف ٣ / ١٢١٩ ، ٤ / ١٧٠٥ ، والجنى ٥٥ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٨٩ ، والمغني ١٤٩ ، وشفاء العليل ١ / ١٩٧ ، وشرح الأشموني ١ / ٩٤ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، والخزانة ٥ / ٢٩٧ .

(٤) سورة الأحقاف الآية ٣٣ والآية ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْـِۧىَ ٱلْمَوْتَىٰ ... ﴾ .

(٥) هذا على مذهب الكوفيين ، وقد وافقهم الأصمعي وابن قتيبة والفارسي وابن مالك ، ولا ترد عند البصريين للتبعيض ، حتى قال ابن برهان « ومن زعم أن الباء تفيد التبعيض فقد جاء اللغة بما لا يعرفونه » شرح اللمع ١ / ١٧٤ .

وينظر : أدب الكاتب ٣٣٩ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٥٢ ، ١٥٣ ، والارتشاف ٤ / ١٦٩٧ ، والجنى ٤٣ ، وائتلاف النصرة ١٦٠ ، ١٦١ .

لأنّك إنّما طفت من البيت بخارجه ، وأخذت بعض الثّوب .

وقد تكون أيضاً : للسّبب : نحو « أعطيته المال بعمرو » أي بسببه ، و« أعطى بالمعطي دينارين ثلاثون ديناراً » أي بسبب المعطي ، ومنه قول الشّاعر(١) :

٦٧- وَمَا أَنَا مِمَّنْ سَار بالشِّعْرِ ذِكْرُهُ　　وَلَكنَّ أشْعَارِي يَسِيْر بِهَا ذِكْـرِي(٢)

« الباء » الأولى للسّبب .

وتكون بمعنى « عن »(٣) كقوله تعالى : ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴾(٤) أي : عنه .

ويحتمل أن تكون الباء للسّبب ، أي : بسببه ، أي إذا سألت بسببه عن شيءٍ ما فقد وقعت على خبير به(٥) .

أو يكون جعل السّؤال كالطّلب لقربهما في المعنى(٦) ، وليس كذلك جعل " الباء " بمعنى « عن » ؛ لأنّ التّصرُّف في الأفعال أولى .

ومثله :

فَإِنْ تَسْـأَلُونِي بِالنِّسَـاءِ فَـإِنَّنِي　　—٢٢

أي بسببهن ، وحذف السّؤال للدّلالة عليه .

---

(١) والقائل : علي بن الجهم بن بدر ، أبو الحسن ، من أهل بغداد كان معاصراً لأبي تمام ، مات سنة ٢٤٩ هـ .

تنظر ترجمته : تاريخ بغداد ١١ / ٣٦٧ ، سمط اللآلي ١ / ٥٢٦ ، وفيات الأعيان ١ / ٣٤٩ .

(٢) ويروى : يُسَيِّرُها . ومطلع القصيدة :

عيون المهـا بين الرصافـة والجسـر　　جلبن الهوى من حيث أدري ولا أدري

والشاهد : « بالشعر » حيث جاءت الباء بمعنى السبب . والبيت في ديوان الشاعر ١٤٦ .

(٣) على مذهب الكوفيين وقال به الأخفش وابن مالك . معاني القرآن ٢ / ٧٠٤ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٥٢ ، والجنى ٤١ ، ٤٢ .

(٤) سورة الفرقان ، الآية ٥٩ .

(٥) ذكر أبو حيان في الارتشاف أنه تأويل الشلوبين ٤ / ١٦٩٩ .

(٦) هذا تأويل ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٥٠٧ .

وقد تكون " الباء " بمعنى " الكاف " في قوله[١] :

٦٨- إنِّــــي واللهِ فَــــاقْبَلْ خُلَّتــــي بَــــأَبِيلٍ ، كُلَّمــــا صَلَّــــى جَــــأَرْ[٢]

قالوا : معناه كأبيل ، والبيت لعدي بن زيدٍ ، وبه فسِّر قول امرئ القيس[٣] :

٦٩- فَإنَّك مِمَّــا أحْدَثْــتَ بــالْمُجَرَّبِ[٤]

في من كسر الرّاء قالوا معناه : كالمُجرِّب .

وأمّا من رواه بفتح الـرّاء قـالوا معنـاه[٥] بموضـع التّجريـب ، كقولـه تعـالى :

---

(١) هو : أبو عمير ، عدي بن زيد بن حمار بن زيد العبادي التميمي ، كان شاعراً فصيحـاً مـن دهـاة الجاهليين ، كان ترجمان كسرى وكاتبه بالعربيـة ، وشـى بـه أعـداؤه عنـد النعمـان فسـجنه حتـى مات ، وقيل إنـه قتلـه . الشـعر والشـعراء ١ / ٢٣١ ، ٢٣٤ ، سمـط الـلآلي ١ / ٢٢١ ، الخزانـة ١ / ٣٨١ ، ٣٨٦ .

(٢) ورواية الديوان : إنني والله فاقبل حلفتي لأبيلٌ كلما صلّى جأرْ

ويروى : « فاسمع حَلْفي » . وعلى رواية الديوان لا شاهد حينذاك .

والأبيل : بوزن الأمير : الراهب سمي بذلـك لتأبلـه عـن النسـاء ، وجـأر : رفـع صوتـه بالدعـاء .

والشاهد : « بأبيلٍ » حيث استعملت الباء بمعنى الكاف .

وهو في ديوان الشاعر ٦١ ، ومجـاز القرآن ١ / ٣٦١ ، ٢ / ٦٠ ، والمعـاني الكبـير ٢ / ٨٣٧ ، والزاهر ١ / ٥٠٠ ، والصاحبي ١٣٧ ، وشرح الأشعار الستة للبطليوسي ١٥٥ ، واللسان والتـاج (أبل) ، والخزانة ١ / ٦٤ .

(٣) في ديوانه ٤٢ .

(٤) وصدره : فإن تَنْأَ عنها حقبةً لم تلاقها .

ويروى : لا تلاقها

وقد ورد البيت في كل من : الصاحبي ١٣٧ ، شرح الأشـعار السـتة للبطليوسـي ١٥٤ ، وشـرح الجمل لابن خروف ١ / ٤٧٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٥ ، وشرح الكافيـة الشـافية ١ / ٤٣٩ ، ورصف المباني ٢٥٧ ، وجواهر الأدب ٥٠ ، وتخليص الشواهد لابـن هشـام ٢٨٦ ، وشـرح الأشموني ١ / ٢٦٢ ، والتصريح ١ / ٦٧١ ، والهمـع ١ / ٣٠٥ ، ٢ / ١٢٨ ، والـدرر ١ / ١٧٠ ، ٢٥٨ .

(٥) أورد هذا المعنى والذي قبله ابن فارس في الصاحبي ١٣٧ .

﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴾[١] . أي : بحيث يفوزون .

وقيل : « المُجَرَّب » بمعنى التّجربة ، أي : على التّجربة .

قال عاصم[٢] : « معناه فإن بعدت عنّها فإنّك تستبرئها فتكون منها على التّجربة ، والباء [... مـ]ـعنى " على " » .

ش : « هو على حذف الخبر ، التّقدير : فإنّك على علمٍ ممّا أحدثت بالمُجرّب وهذا كما ترى ، والأوّل أظهر منه .

ش[٣] : « ويصاحبها الاختلاط ، نحو : « خضت الماء برجلي » ، والتبعيض : نحو « طفت بالبيت » ، وكلّ معنى فيها يرجع إلى الإلصاق إلاّ التّبعيض فليس في شيءٍ من معاني " الباء " وإنّما هو مجاز لحق الكلام كلحاقه إيّاه في « ضربت زيداً » ، ومن جعله من معاني الباء فغالط » .

فأمّا قوله تعالى[٤] : ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾ فقيل : " الباء " للتّبعيض ، وقيل : إنّها للإلصاق ، وليست للتّبعيض ، وهو مذهب مالك ؛ لأنّه ذهب إلى أنّ الواجب مسح الرّأس / كلّه ومن قصّر عن ذلك وجب عليه الإعادة كمن قصّر عن غسل بعض الوجه . وقال محمد بن مسلمة[٥] : إن مسح ثلثيه أجزأه . وقال / ١٣

---

(١) سورة آل عمران ، الآية (١٨٨) .

(٢) في شرح الأشعار الستة الجاهلية ١٥٤ . وما بين المركنين في المصورة فراغ مخروم .

(٣) في التوطئة ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، ونفي الشلوبين التبعيض من معاني الباء ، قد سبقه إليه ابن جني في سر صناعة الإعراب ١ / ١٢٣ ، وابن برهان في شرح اللمع ١ / ١٧٤ ، وقد سبق الإشارة إليه قريباً .

(٤) سورة المائدة ، الآية (٦) .

ومن هنا حتى قوله : « ... أو مجرَّداً لغير حدث » . نقله الأبذي عن ابن رشد في المقدمات الممهدات ١ / ٧٧ - ٧٨ .

(٥) وهو أبو هشام المخزومي ، جمع بين العلم والورع ، كان أحد فقهاء المدينة من أصحاب مالك ، وهو ثقة ، توفي سنة ٢٠٦ هـ . تنظر ترجمته : الديباج المذهب ٢ / ١٥٦ .

ابن الفرج[١] : « إن مسح ثلثه أجزأه » .

وقال أشهب[٢] في بعض الرّوايات : « لا إعادة على من مسح مقدّم رأسه . ويصحّح قول مالكٍ قوله : « ﴿ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ ﴾[٣] كما قال في التّيمُّم ﴿ فَٱمۡسَحُواْ بِوُجُوهِكُمۡ ﴾[٤] فلمّا لم يجز الاقتصار في التّيمم على بعض الوجه دون بعض كان الرّأس كذلك ، وكذلك الطّواف بالبيت لا يجوز أن يقتصر في الطّواف على بعضه دون بعضٍ وإن كان في الكتاب ﴿ وَلۡيَطَّوَّفُواْ بِٱلۡبَيۡتِ ٱلۡعَتِيقِ ﴾[٥] لأنّ الباء إنّما دخلت للإلصاق لا للتّبعيض ، وممّا يدلُّ على ذلك أنّ الاستثناء يصلح فيها تقول : « امسح برأسك إلاّ ثلثه » . ولو صحّ أنّ « الباء » تصلح للمعنيين وأشكل الأمر لكان فعل النّبيّ – عليه السّلام – رافعاً للإشكال ؛ لأنّه مسح جميع رأسه وقال[٦] : « هذا وضوءٌ لا يقبل الله صلاة إلاّ به » وما روي من أنّه – عليه السّلام – مسح بعض رأسه شاذٌّ لا يعمل به ويحتمل أنّ فعل ذلك لعذر ، أو مجرداً لغير حدثٍ .

---

(١) في المقدمات : « أبو الفرج » .
وهو : عمرو بن محمد بن عمرو الليثي القاضي ، ويقال ابن محمد بن عبد الله البغدادي ، نشأ ببغداد وأصله من البصرة ، كان فصيحاً لغويًا فقيهًا ، ولم يزل قاضيًا إلى أن مات سنة ٣٣٠ هـ وقيل ٣٣١ ، وله من الكتب الحاوي في مذهب مالك ، وكتاب اللمع في أصول الفقه . تنظر ترجمته : الديباج المذهب ٢ / ١٢٧ .

(٢) وهو أبو عمرو ، أشهب بن عبد العزيز القيسي العامري المصري الفقيه الثبت العالم الجامع بين الورع وبين العلم ، روى عن مالك وبه تفقه ، ولد سنة ١٤٠ هـ ، وتوفي بمصر سنة ٢٠٣ هـ بعد موت الشافعي بـ١٨ يوماً . تنظر ترجمته : الديباج المذهب ١ / ٣٠٧ .

(٣) سورة المائدة ، الآية (٦) .

(٤) سورة النساء ، الآية (٤٣) ، وسورة المائدة ، الآية (٦) .

(٥) سورة الحج ، الآية (٢٩) .

(٦) ورد في سياق أنه توضأ واحدة واحدة ثم قال ﷺ هذا القول . وقد ورد باختلاف في لفظه في : سنن البيهقي ١ / ٨٠ ، كتاب الطهارة ، باب فضل التكرار في الوضوء ، وفي سنن ابن ماجه ١ / ١٤٥ ، بحديث ذي رقم ٤١٩ ، وفي فتح الباري لابن حجر ١ / ٢٨١ ، وفي مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ الهيثمي ١ / ٢٣٩ ، وفي تفسير ابن كثير ٢ / ٢٥ ، ٢٦ .

[معاني اللام]

وقوله : « اللام تكون للملك »(١) :

قد تكون للملك حقيقةً : نحو « هذا غلام لك ، وثوب لي » ومجازاً : نحو « إنّما أنا لك » .

وقوله : « والاستحقاق »(٢) :

مثاله : « هذا سرج للفرس » و« حصير للمسجد » أي المسند يستحقّه الفرس والمسجد .

وقوله : « والتّخصيص »(٣) :

مثاله : « أخ لك » و« أب لك » .

وقوله : « و[لمجاز] الملك »(٤) :

قد بيّنّاه ، وهو : « إنّما أنك لك » .

وقوله : « ويلزمها معنى التّعجُّب في باب القسم »(٥) :

مثاله : « لله يبقى على الأيام أحدٌ ! » أي : أعجب الله الّذي لا يبقى أحداً .
وتكون أيضاً للتّعجُّب ، في غير القسم ، كقولهم : « لله أنت ! » ، كقوله(٦) :

---

(١) شرح الجزولية ١٢٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق ، وما بين المركنين في المصورة « ولجواز » .

(٥) المصدر السابق .

(٦) وهو امرؤ القيس في ديوانه ١٩ .

٧٠- فَيَالَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ[١]

وتكون أيضاً مقوّية للعمل مع تقدُّم المعمول[٢] ، قال تعالى[٣] : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ المعنى : تعبرون الرّؤيا . وتزاد مع تأخر المعمول ضرورة كقوله[٤] :

٧١- فَلَمَّا أنْ تَوَاقَفْنَا قَلِيلاً انَخْنَا لِلْكَلاكِلِ فَارْتَمَيْنَا[٥]

أراد : أنخنا الكلاكل .

وقال بعضهم التّقدير : انخنا الجمال للكلاكل ، كما تقول « سقط لوجهه » ، وإنّما كانت زيادتها مع تأخُّر المعمول ضرورة ؛ لأنّ العامل إذ ذاك لم يضعف .

---

(١) وعجزه : « بكل مُغَار الفتل شُدَّت بيذبل » .
ومعناه : إن الشاعر يتعجب من طول الليل فكأن نجومه لا تفارق محالها ، فكأنها مربوطة بكل حبل محكم الفتل في جبل « يذبل » . والبيت ورد في كل من : الكامل ٣ / ٦٦ ، وأمالي القالي ١ / ٥٨ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٣٣ ، وشرح عمدة الحافظ ١ / ٣٠٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٦٠ ، والبسيط ٢ / ٩٢٨ ، ورصف المباني ٢٢٠ ، والارتشاف ٤ / ٢٢١٢ ، والمغني ٢٨٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٧٩ ، ٣ / ٥٣ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٥٧٤ ، والهمع ٤ / ٦٧ ، ٢٠٢ ، والخزانة ٢ / ٤١٢ ، ٣ / ٢٦٩ ، ٩ / ٣٩٤ ، والدرر ١ / ٥٣٠ ، ٢ / ٧٥ .

(٢) ينظر هذا المعنى ، شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٢٤ ، ٥٢٥ .

(٣) سورة يوسف ، الآية (٤٣) .

(٤) وهو عبد الشارق بن عبد العزى الجُهَني . شاعر جاهلي ، أو لسلمة بن الحجاج الجهني .

(٥) ويروى : « وَلَمَّا ... توافينا » ويروى : « فلما أن تلاقينا وثُبْنا جنحنا للكلاكل وارتمينا » .
والكلاكل : الصدور . والشاهد : « أنخنا للكلاكل » حيث دخلت اللام مع الفعل المتعدي على المفعول المتأخر عن عامله ، وذلك لا يأتي إلا في الضرورة أو في نادر الكلام . وقد ورد البيت في : شرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٤٤٧ ، وحماسة البحتري ٦١ ، وبهجة المجالس ١ / ٤٧٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٤ ، ٥٢٤ ، والضرائر له ٦٧ ، والمقرب ١٢٧ ، والسفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ٢ / ٧٣٢ ، ورصف المباني ١١٦ ، ٢٢٢ .

ونادراً كقوله تعالى[١] : ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ .

وتزاد بين المضاف والمضاف إليه في بابي : النّداء ، و" لا " ، نحو :

يَـــا بُـــؤْسَ لِلْحَـــرْبِ -٤٢-

و« لا أبالك » ، أراد يا بؤس الحرب ، ولا أباك ، وسيأتي بيان ذلك في بابيهما .

وتكون بمعنى " كي " بنحو : « جئت لتكرمني » .

وللجحد : إذا تقدّمها حرف نفي و" كان " أو ما تصرّف منها ، نحو : « ما كان زيدٌ ليقوم » وقد بيّنت في النّواصب[٢] ، وسُمّيت « لام الجحد » ؛ لأنّ « كان » إذا تقدّمتها لزم النّفي .

وقيل تكون للعاقبة وللمآل[٣] : كقوله تعالى[٤] : ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ وإنّما هذا على إقامة المَسَبَّبِ مقام سببه أي : التقطه ليكون ولداً فكان عدوّاً .

وقوله : « "التاء ، والواو ، ومُنْ" ثلاثتها لا تجرُّ إلاّ في القسم بشرط ظهور الاسم المجرور وعدم الفعل المتعلِّق به الجارُّ »[٥] .

يعني أنّهم استغنوا عن جرِّ هذه الألفاظ المضمر " بالباء " ؛ لأنّ " الباء " هي

---

(١) سورة النمل ، الآية (٧٢) .

(٢) السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ١ / ٢٩٠ ، ٢٩١ .

(٣) وهي التي يسميها الكوفيون : لام الصيرورة ، اللامات للزجاجي ١٢٥ .

(٤) سورة القصص ، الآية (٨) .

(٥) الجزولية ١٢٨ ، وقد أجاز ابن كيسان ظهور الفعل مع الواو ، ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٧ ، والارتشاف ٤ / ١٧١٧ .

الأصل في الباب والمضمر يردُّ الشّيء إلى أصله كما تقدّم قبل ، فمتى أظهروا الفعل أو أدخلوها على المضمر ردُّوا " الباء " ؛ لأنّها الأصل فقالوا « أقسم بالله ، وأحلف بالله » ولا يقولون « أَحْلِفُ والله ، ولا تاللهِ » وكذلك يقولون « بك لأفعلنّ » ولا يقولون « وك ، ولا تك ، ولا مُنْ ك » . فالباء أعمُّ هذه الحروف ؛ لأنّها تدخل على كلّ مقسمٍ به ظاهرٍ أو مضمرٍ ، ظهر الفعل أو لم يظهر .

وقوله : « وتجرّد القسم من معنى السّؤال »[1] :

تحرُّز من مثل قوله[2] :

٧٢- بالله رَبِّكَ إنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ ... هَذَا ابْنُ هَرْمَةَ وَاقِفٌ بِالبَابِ[3]

وهذا عندنا ليس بقسم بل هو رغبةٌ وسؤالٌ ، والدّليل على ذلك أنّه لا يقال للمتكلّم به حانثٌ ، ولا صدق ولا كذب وسيأتي في القسم[4] .

---

(١) الجزولية ١٢٨ .

(٢) هو إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة الفهري ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية وآخر من يحتج بِشِعْرِه من الشعراء ، توفي سنة ١٧٦ هـ . الشعر والشعراء ٢ / ٧٥٧ ، الأغاني ٤ / ٣٦٩ ، الخزانة ١ / ٤٢٤ ، ٤٢٦ .

(٣) ويروى : « إن أتيت ، فقل لها » .

والشاهد فيه : أن القسم هنا فيه معنى السؤال .

وقد ورد البيت في ديوانه ٦٧ ، والصناعتين ٦٨ ، والمفصل ٣٤٧ ، وشروح سقط الزند ١ / ٤٢٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٠١ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٣٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٤٢١ ، ورصف المباني ١٤٦ ، والخزانة ١٠ / ٤٨ ، ٥٥ .

(٤) في الصفحة ١٤٥ .

وقوله : « وبعضهم يجعل "مُنُ" تلخيص "أَيْمُن" »(١) :

يعني يجعلها اسماً ، وليس بصحيح ؛ لأنّها مبنيّة و« أيمن » معربة ، و« أيمن » لا تدخل إلاّ على الله و" مُنْ " لا تدخل إلاّ على الرَّبِّ .

وقوله : « والتّاء لا تدخل إلاّ على اسم الله في الأعرف »(٢) :

استظهر على ما حكى الأخفش(٣) من قولهم « تربِّ الكعبةِ » وهو شاذٌّ .

ومثاله : ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾(٤) . و﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾(٥) ، وقول الشّاعر(٦) :

---

(١) الجزولية ١٢٩ ، وينظر أدلة حرفيتها شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٥ .

(٢) الجزولية ١٢٩ .

(٣) تنظر حكاية الأخفش : المفصل ٢٧٧ ، وشرحه لابن يعيش ٨ / ٣٢ ، ٣٤ ، والتوطئة ٢٤٨ ، ورصف المباني ١٧٢ ، والجنى ٥٧ ، والهمع ٤ / ٢٣٥ .

(٤) سورة الأنبياء ، الآية (٥٧) .

(٥) سورة يوسف ، الآية (٨٥) .

(٦) اختلف في قائله فقيل :

أ - أبو ذؤيب بن أبي عائذ . الكتاب ٣ / ٤٩٧ ، وابن يعيش ٩ / ٩٩ .

ب - أبو ذؤيب الهذلي . شرح أشعار الهذليين ١ / ٢٢٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٨١١ .

ج - مالك بن خالد (أو خويلد) الخناعي ، شرح أشعار الهذليين ١ / ٤٣٩ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٨١١ .

د - الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب ، كما في الحلل ٩٦ ، وابن يعيش ٩ / ٩٩ الفضل بن عباس الليثي .

هـ - عبد مناف الهذلي . في المفصل ٣٤٥ ، وشرحه لابن يعيش ٩ / ٩٨ وفيه عبد مناة الهذلي وكأنه تصحيف .

و - أبو زبيد الطائي . كما في الخزانة نقلاً عن ابن المستوفى ٥ / ١٧٩ .

٧٣- تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذو حِيَدٍ ... بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ والآسُ[(١)]

وقوله : « وبعكسها " مُنْ " »[(٢)] :

يعني أنّها تدخل على الرَّبِّ ، ولا تدخل على اسم الله .

قال سيبويه[(٣)] : « واعلم أنّ من العرب من يقول : « مُنْ رَبِّي إنّك لأشرٌ » يجعلها في هذا الموضع بمنزلة " الواو " و" الباء " في قوله « والله لأفعلنّ » ولا يدخلونها في غير « ربّي » كما / لا يدخلون " التاء " في غير الله عزّ وجل » . / ١٤

وحكى المبرِّد[(٤)] : أنّه يقال : « من الله ، ومن ربي » وهو شاذٌّ .

---

(١) ويروى الصدر : يا مَيُّ لا يعجز الأيامَ ذو خَدَمٍ .

ويروى « لله » و« بالله » وعليها فلا شاهد لما نحن بصدده . والحَيَد : بفتح الحاء والياء مصدرٌ وهو اعوجاج يكون في قرن الوعل . وبكسر الحاء وفتح الياء كل نتوء في القرن أو الجبل . والخَدَم : البياض المستدير في قوائم الثور . والمُشْمَخِرُّ : الجبل العالي . والظيان : ياسمين الجبل . والآس : الريحان أو نقط العسل التي تسقط من النحل . والشاهد : « تاللهِ » حيث دخلت التاء على اسم الله . وقد ورد إضافة على ما ورد في الهامش السابق في : المقتضب ٢ / ٣٢٣ ، الأصول ١ / ٤٣٠ ، والجمل للزجاجي ٧١ ، والشعر للفارسي ١ / ٥٤ ، والصاحبي ١٤٩ ، والتبصرة للصيمري ١ / ٤٤٦ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢ / ٥٦٩ ، والمخصص ١٣ / ١١١ ، وآمالي ابن الشجري ٢ / ١٤٠ ، والتوطئة ٢٥٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٩٩ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٣١٥ ، والبسيط ٢ / ٦٧٢ ، ٩٢٠ ، ٩٢٢ ، ورصف المباني ١١٨ ، ١٧١ ، واللسان (حيد ، شمخر ، ظين ، قرنس) ، والارتشاف ٤ / ١٧٠٨ ، والجنى ٩٨ ، والمغني ٢٨٣ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٥٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ٧٨ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٥٧٣ ، والهمع ٤ / ٢٠١ ، ٢٣٦ ، والدر ٢ / ٧٢ ، ١٠٨ .

(٢) الجزولية ١٢٩ ، وقبله : « وحكى الأخفش دخولها على الرب وبعكسها ... » .

(٣) الكتاب ٣ / ٤٩٩ . وفيه : « مِنْ ربي ... » بكسر ميم « من » .

(٤) في المقتضب ٢ / ٣٣٠ . وفيه بكسر ميم « مُنْ » .

وقوله : « و« لولا » عند سيبويه قد تجرُّ المضمر دون الظّاهر ، ويخالفه الأخفش[١] :

قد تقدّم ذلك[٢] ، ونزيده بياناً فنقول ذهب الكوفيّون ، وأبو الحسن الأخفش[٣]: إلى أنّ " الياء " و" الكاف " في « لولاي ، ولولاك » في موضع رفعٍ .

وذهب سيبويه والبصريّون : إلى أنّه في موضع جرٍّ بـ" لولا " .

وذهب المبرِّد[٤] إلى أنّه لا يجوز ، بل يقال : « لولا أنت ، ولولا أنا » ، وقال الله تعالى[٥] : ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ولهذا لم يأت في التّنزيل إلاّ منفصلاً .

« احتجّ الكوفيّون[٦] بأنّ الظّاهر الّذي قامت الياء والكاف مقامه رفع بها على مذهبهم ، وبالابتداء على مذهب البصريّين فكذلك ما قام مقامه .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : هذا يبطل بـ« عسى » فإنّ « عسى » تعمل في المظهر الرّفع ، وفي المكنيّ النّصب ، فإنّا نجيب عن ذا من ثلاثة أوجهٍ :

أحدها[٧] : أنّ المكنيّ المنصوب بعدها في موضع رفع بـ« عسى » ، واستعير للرّفع ضمير النّصب ، كما استعير له لفظ الجرّ في : « لولاك » .

والثّاني : أنّ الكاف في موضع نصب بـ« عسى » وأنّ اسمها مضمر فيها وإليه ذهب دُ .

---

(١) الجزولية ١٢٩ ، ورأي سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٧٣ .
(٢) في الصفحة ٥ وما بعدها .
(٣،٤) ينظر رأيهما في المقتضب ٣ / ٧٣ ، والكامل ٣ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، والارتشاف ٤ / ١٧٥٧ .
(٥) سورة سبأ ، الآية (٣١) .
(٦) من هنا بدأ نقله عن ابن الأنباري ، فقد أتى على المسألة ٩٧ من الإنصاف برمتها ٢ / ٦٨٧ – ٦٨٩ .
(٧) في الإنصاف ٢ / ٦٨٧ ، ٦٨٨ « أنا لا نسلم أنها تنصب المكني وإنما هو في ... ... وإليه ذهب الأخفش من أصحابكم » .

والثالث : أنّا نسلِّم أنّه في موضع نصب لكن حملت على « لعـلّ » فجعـل لها اسمٌ منصوب ، وخبرٌ مرفوع وهو هاهنـا مقـدّر ؛ لأنّ « عسـى » و« لعـلّ » بمعنـى الطّمع ، وأمّا « لولا » فليس في حروف الخفض ما هو بمعناه فيحمـل عليـه ، فبـان الفرق بينهما ؛ ولأنّه لو كان المكنيُّ في موضع خفضٍ لكنّا نجرُّ اسماً ظاهراً مخفوضاً بـ« لولا » ؛ لأنّه ليس في كلام العرب حرف يعمل الخفض في المكـنيِّ دون الظّـاهر ولو كانت ممّا يخفض لما كان يخلو أن يجيء في بعض المواضـع أو في الشّـعر الّـذي يأتي بالمستجاز ، وفي عدم ذلـك دليـلٌ علـى أنّـه لا يجـوز أن تخفـض اسمـاً ظـاهراً ولا مضمراً ؛ فدلَّ على أنّ الضّمير بعد « لولا » في موضع رفعٍ يدلُّ عليه أنّ المكنيَّ كما يستوي لفظه في النّصب والخفض نحـو : « أكرمتـك » و« مـررت بـك » فقـد يستوي لفظه في الرّفع والخفض نحو : « قمنا » و« مرّ بنـا » فيكـون لفـظ المكـنيِّ في الرّفع والخفض واحداً ، وإذا كان كذلـك جـاز أن تكـون « الكـاف » في موضـع « أنت » رفعاً .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : « لو كان الرّفع محمولاً علـى الجـرِّ في " لـولاك " لوجب أن يفصل بين لفظ المكنيِّ للمرفوع والمجرور في المتكلِّـم ، كمـا فصـل بـين لفظ المكنيِّ المنصوب والمجرور في المتكلِّم نحو : أكرمني ، ومـرّ بـي » لأنّـا نقـول : النّون في المنصوب لم تدخل لتفصل بين المكني المنصـوب والمكـني المجـرور ، وإنّمـا دخلت في المكنيِّ المنصوب لاتّصاله بالفعل ؛ فلو لم يأتوا بـهذه النُّـون لأدّى ذلـك إلى أن يكسر الفعل لمكـان « اليـاء » ؛ لأنّ « يـاء » المتكلِّـم لا يكـون مـا قبلـها إلاّ مكسوراً ، والفعل لا يدخله الكسر[1] الّذي هو لازمٌ – استثقالاً له – كـان ذلـك من طريق الأولى . وأمّا المكـنيُّ المخفـوض فلـم تدخلـه هـذه النّـون ؛ لأنّـه يتّصـل بالحرف ، والحرف لا يلزم أن تدخل عليه هـذه النّـون ، و« لـولا » حـرفٌ فلـهذا المعنى لم تدخل عليه هذه النُّون .

---

(١) بعد قوله « الكسر » يأتي في الإنصاف : « لأنه إذا لم يدخله الجـر وهـو غـير لازم ؛ استثقالاً لـه ، فَلأَنْ لا يدخله الكسر الذي هو لازم استثقالاً له كان ذلك من طريق الأوْلى » ٢ / ٦٨٩ .

وأمّا البصريّون : فاحتجُّوا بأن قالوا : إنّما قلنا أنّ « الياء » في « لولا » ، و« الكاف » في « لولاك » في موضع جرٍّ إذ لا يكونان علامة مرفوعٍ ، والمصير إلى مالا نظير له في كلامهم محال ؛ ولا يجوز أن يقال أنّهما في موضع نصبٍ ، لأنّ « لولا » حرف ، وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضّمير في موضع نصبٍ ، وإذا لم يكن في موضع رفعٍ ولا نصبٍ وجب أن يكون في موضع جرٍّ .

فإن قيل : بِمَ يتعلّق ؟ فالجواب أن نقول : قد يكون الحرف في موضع مبتدأٍ لا يتعلّق بشيءٍ نحو : « بحسبك قول السُّوء » ؛ لأنّه في معنى : حسبك قول السُّوء ، وكذلك « لولاك » هو في معنى « لولا أنت » فلذلك لا يفتقر إلى متعلّقٍ به ، وكذلك « لعلّ » في مَن جرّ بها لّما كان في معنى المنصوب لم تتعلّق بشيءٍ ، وكذلك « رُبّ » كما قدّمنا(١) والله أعلم .

وقال ابن الأنباري في « الإنصاف »(٢) : الصّحيح مذهب الكوفيّين وقال : الجواب عن كلمات البصريّين : قولهم : « إنّ « الياء » و« الكاف » لا تكونان علامة مرفوعٍ » . لا نُسلّم(٣) ، قد يجوز أن يستعار للمرفوع علامة المجرور كما تستعار له علامة المنصوب نحو : « عساك » بل هو أولى لعدم الاشتراك بين المرفوع والمنصوب ، ووجوده يبيّن علامة المرفوع والمخفوض في نحو : « قمنا » و« مرّبنا » وقد جاء : « ما أنا كأنت » وهو في موضع المخفوض هنا .

---

(١) الصفحة ٧٠ .

(٢) ٢ / ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، وابن الأنباري هو : أبو البركات أو أبو سعيد ، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري ، النحوي ، يلقب بالكمال ، وله مصنفات في الفقه ، والأصول ، وفي الخلاف ، وفي النحو ، وفي اللغة ، وفي التاريخ ، وفي الوعظ ، وفي علم الرؤيا ، وقد ولد سنة ٥١٣ هـ ، وتوفي ببغداد سنة ٥٧٧ هـ . ينظر ترجمته : إنباه الرواة ٢ / ١٦٩ ، ١٧١ ، وإشارة التعيين ١٨٥ ، ١٨٦ ، وبغية الوعاة ٢ / ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، وفيه اسم جده : « عبيد الله » .

(٣) وردت في الإنصاف باختلاف طفيف ، ولم ترد « عساك » و« قُمْنَا » و« مَرَّ بنا » .

والأصل(١) في حروف الخفض التّعلُّق بفعلٍ أو معنى فعلٍ ، وألاّ يبتدأ بها ، وإنّما جاء ذلك نادراً في حرفٍ زائدٍ دخوله كخروجه ؛ لأنّ الحرف في نيّة الاطِّراح إذْ لا فائدة له .

وأمّا الحرف الّذي يجيء لمعنىً وليس بزائد فلابدّ أن يتعلّق بفعلٍ أو معنى فعلٍ و« لولا » حرف جاء لمعنىً إذ ليس دخوله كخروجه إذْ لو حذفتها لبطل ذلك المعنى الّذي دخلت من أجله / . ١٥ /

ثمّ لو سلّمنا أنّ الحرف مطلقاً إذا وقع في موضع ابتداءٍ ألاّ يتعلّق بشيءٍ فلا نسلِّم أنّ الحرف هاهنا يحذف في ابتداءٍ .

وأمّا مذهب المبرد : فلا وجه له إذ قد جاء نحو :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى —٥

وفي قول الآخر :

أَيَطْمَعُ فينا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا   وَلَوْلاَكَ لَمْ يَعْرُضْ لأَحْسَابِنَا [حسن](٢) —٦

وقال بعض العرب :

لَوْلاَكَ هَذَا العَامَ لَمْ أَحْجُجِ —٧

وأمّا كونه لم يجئ في القرآن فلا يلزم أن لا يجيء في كلام العرب ألا ترى « ما » الّتي لا تعمل هي الكثيرة و لم تأت في القرآن .

قلت(٣) : وقد يقال لابن الأنباري : بل الصّواب مذهب البصريّين فإن حروف الجرّ عوامل ، والأصل في العامل ألاّ يتعلّق بفعل ولا غيره ، ألا ترى أنّ

---

(١) جاء كلام ابن الأنباري هنا في معرض رده على البصريين في قولهم : « إن لولا حرف خفض » وفي قولهم : « قد يكون الحرف في موضع مبتدأ لا يتعلق بشيءٍ » الإنصاف ٢ / ٦٩٠ .

(٢) في المصورة : « عبس » ولعله تحريف من الناسخ .

(٣) هذا ترجيح من الأبذي للبصريين ، وردٌّ على ابن الأنباري .

الجوازم عواملُ ، والنّواصب كذلك ، ولا تتعلّق . وإنّما قيل في حرف الجرّ أنّه يتعلّق بفعل أو معناه إذا كان موضوعاً لإلصاق فعلٍ باسمٍ ، فإذا قلت مثلاً : « مررتُ بزيدٍ » فـ« الباء » معناها : الإلصاق . ومن ضرورة الإلصاق أن يكون يقتضي ملصقاً وملصقاً إليه ، والملصق هنا هو الفعل ، والملصق إليه : الاسم ، وأمّا إذا لم يكن معنى الحرف يتضمّن إلصاق فعلٍ باسمٍ فلا يحتاج إلى ذلك فيه كما قدّمنا قبل في « رُبّ »[١] في مذهب الخدبّ[٢] وابن خروفٍ .

وأمّا قوله[٣] : إنّ ضمير الرّفع يوافق ضمير الجرِّ في : « نحن قمنا » و« مرَّ بنا » فنقول له : كذلك يوافق المنصوب في نحو : « ضَرَبَنا » و« قمنا » ولا فرق ، فالصّواب أنّ الحرف إذا لم يوضع للإلصاق ألاّ يتعلّق ، والله أعلم .

[معاني حتى]

وقوله : « "وحتّى" تجرُّ بمعنى "إلى" وبمعنى "كي" ، فإذا كانت بمعنى "كي" لم يكن المجرور بعدها إلاّ في تأويل الاسم »[٤] :

مثال ذلك : « أنا ألزمك حتّى تعطيني حقّي » بمعنى « كي تعطيني حقّي » وإنّما تكون بمعنى « كي »[٥] إذا كان الفعل الّذي قبلها سبباً للفعل الّذي بعدها ،

---

(١) في الصفحة ٦٧ .

(٢) هو أبو بكر ، محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي النحوي ، أحد النحويين المشهورين بالحذق ، والخِدَب : الرجل الطويل ، له تعليق على سيبويه سماه الطرر وله على الإيضاح تعليق ، أقرأ كتاب سيبويه بالبصرة ثم أقام ببجّاية وتوفي سنة ٥٨٠ هـ . تنظر ترجمته : إنباه الرواة ٤ / ١٨٨ ، وإشارة التعيين ٢٩٥ ، والتكملة لابن الآبار ٢ / ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، وبغية الوعاة ١ / ٢٨ . وينظر مذهبه في المغني ٥٧٧ .

(٣) أي ابن الأنباري . وهذان المثالان لم يردا في الإنصاف ، وقد سبق التنبيه على ذلك .

(٤) الجزولية ١٢٩ ، وبعده : « ... ولا يكون اسماً صريحاً ، وهي إحدى الناصبتين للفعل ، وإذا كانت بمعنى " إلى " جرت الاسم الصريح ، وما في معنى الاسم » .

(٥) يذكر الشلوبين أنها تأتي بمعنى " كي " على المجاز لا الحقيقة ، وليس أحد من النحويين يقول إنها حرف علة وسبب . شرح الجزولية الكبير ٢ / ٨٣٦ .

وإذا لم يكن كذلك قدّرت بـ« إلى أن » ، وإنّما لم تَجُرَّ الاسم الصّريح إذا كانت بمعنى « كي » ؛ لأنَّ « كي » لا تدخل إلاّ على الفعل الصّريح .

وإذا كانت بمعنى « إلى » جرّت الاسم الصّريح نحو : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾(١) . وما هو في تأويل الاسم نحو : « سرت حتّى تطلع الشّمس » التّقدير : « إلى أن تطلع الشّمس » ، وقد تقدّمت أحكام « حتّى »(٢) إذا انتصب الفعل بعدها أو ارتفع عند ذكر النّواصب ، فلا يحتاج إلى إعادته .

وقوله : « ولا تدخل على المضمر »(٣) :

سبب ذلك أنّهم استغنوا عن دخولها على المضمر بـ« إلى » فقالوا : « خرجت إليك وإليه » . ولا يقال : « حتّاك ، ولا حتّاه » إلاّ في ضرورة الشّعر كقوله :

فَــلاَ واللهِ لا يُلْقَــى أُنَــاسٌ   فتىً حَتَّاك يَا ابْنَ أَبِــي يَزِيــدِ

وقوله : « وقد يدخل ما بعدها فيما قبلها بخلاف « إلى » »(٤) :

سبب ذلك حملها على العاطفة ؛ لأنّ معناها جارّةً وعاطفةً متقاربٌ ، والعاطفة يدخل ما بعدها مع ما قبلها ، فحملت الجارّة عليها .

وقال ش(٥) : « إذا جرّت وكان ما بعدها جزءاً ممّا قبلها وهو عظيم أو حقيرٌ

---

(١) سورة القدر ، الآية (٥) .

(٢) السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ١ / ٢٨٣ حتى ٢٨٨ .

(٣) الجزولية ١٣٠ . وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وأجازه الكوفيون والمبرد . ينظر الكتاب ٤ / ٢٣١ ، وابن يعيش ٨ / ١٦ ، والارتشاف ٤ / ١٧٥٥ ، والجنى ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٦٨ .

(٤) الجزولية ١٣٠ .

(٥) يرجع لكلامه في التوطئة ٢٤٩ باختلاف يسير . وينظر رأيه أيضاً في شرحه الكبير للجزولية ٢ / ٨٤٠ .

فيدخل ولابدّ ، وإن لم يكن كذلك فهي كـ« إلى » . وقد تقدّم[١] الخلاف في « إلى » والفرق بينهما فأغنى عن إعادته .

[معاني عن]

وقوله : «« عن » و« على » يكونان حرفين واسمين ، وكذلك كاف التّشبيه»[٢] :

اعلم أنّ « عن » معناها الإزالة والتّنحّي تقول : « أطعمته عن جوعٍ وعن العيمة »[٣] أي أزلتهما عنه و« رميت عن القوس »[٤] أي : قذفت السّهم عنها .

وقيل تكون « كالباء »[٥] لقوله[٦] :

٧٤- **تَصُدُّ وَتُبْدِي عَنْ أسِيْلٍ وَتَتَّقِي**[٧]

أي : تصدّ بأسيلٍ ، ويمكن أن يتعلّق المجرور بـ« تبدي » فلا حُجَّة فيه .

---

(١) في الصفحة ٤٨ .

(٢) الجزولية ١٣٠ ، ١٣١ .

(٣) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٢٦ ، والعيمة : شهوة اللبن .

(٤) المصدر السابق .

(٥) كما في مجاز القرآن ٢ / ٢٣٦ عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾ (النجم / ٣) قال : « أي ما ينطق بالهوى » . وكما في أدب الكاتب لابن قتيبة ٣٣٤ .

(٦) وهو امرؤ القيس .

(٧) وعجزه : بناظِرَةٍ مِنْ وَحْشِ وَجْرَة مُطْفِلِ .

وقد ورد البيت في ديوان الشاعر ١٦ ، وأدب الكاتب ٣٣٤ ، وحروف المعاني للزجاجي ٧٤ ، وإعجاز القرآن للباقلاني ١٧٨ ، والأزهية ٢٧٩ ، والمخصص ١٤ / ٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٢٣ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣٢١ ، ورصف المباني ٣٦٩ ، واللسان (وجر ، خدم) ، والجنى ٢٤٩ ، ومنهج السالك ٢٥١ ، والخزانة ١٠ / ١٢٥ .

وإذا دخل عليها حرف الجرِّ كانت اسماً[١] ؛ لأنّ لها موقعاً من الإعراب وإذا لم يدخل عليها حرف الجرِّ كانت حرفاً ؛ وإنّما لم تكن حرفاً إذا دخل عليها حرف الجرِّ ؛ لأنّ حرف الجرِّ لا يدخل على مثله إلاّ في ضرورة الشِّعر كقوله :

١٧- فَـلاَ وَاللهِ لا يُلْفَـى لِمَـا بِـي ... وَلاَ لِلِمَـا بِـهِم أَبَـداً دَوَاءُ

فأدخل « اللاّم » على مثلها ، ومنه قول الآخر :

٢١- فَأَصْبَحْنَ لاَ يَسْأَلْنَهُ عَـنْ بِمَـا بِـهِ ... أَصَعَّدَ في غـاوي الهَوَى أمْ تَصَوَّبـا

فأدخل « عن » على « الباء » وذلك ضرورة ؛ لأنّها بمعنى « الباء » .

وبهذا يفرَّق بين الاسم غير المتمكن والحرف بأن يكون له موضع من الإعراب ، والحرف لا موضع له من الإعراب .

قال س[٢] : « وأما " عن " فلما عدا الشيء » .

قلت فإنَّما تكون أبدًا في كلام تكون فيه ترك ، فإذا قلت : « أطعمته عن جوع » فمعناه أنَّ الجوع تركه ، وكذلك « رميت عن القوس » أي رميت السَّهم عنها ، فالسَّهم تارك لها .

وقال[٣] : « جلس عن يمينه » وأراد باليمين العضو ، وكأنَّه تراخى عن عضوه .

وكذا قال سيبويه[٢] : « جعله متراخياً عن بدنه » فمراده باليمين العضو وعنه يكون التَّراخي ، وأمَّا أن يكون اليمين الجهة فلا يعقل ؛ لأنَّه إذا تراخى عن جهة اليمين فهو خارج عن الوجود ، وأنت إذا قلت « جلست بيمينه » وأردت العضو فلا بدَّ أن تحلّ في عضوه ، بخلاف " عن " فبهذا القدر من التَّراخي فارقت " الباء " .

---

(١) ذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى بقاء « عَنْ وعلى » على حرفيتهما . ينظر الملخص لابن أبي الربيع ٥٢٣ ، والارتشاف ٤ / ١٧٢٢ ، والجنى ٢٤٣ ، والخزانة ١٠ / ١٤٨ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢٢٦ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٢٧ .

وكذلك[١] : « أضربت عنه ، وأعرضت عنه » . أي تركته ، و« أخذت[٢]
/ عنه حديثا » ، أي تركه الحديث إليّ وجاز منه إليّ . ١٦ /

قال سيبويه[٢] : « وقد تقع " من " هذا الموضع تقول : أطعمه من جوع » .

وظاهره أنّه مع الكوفيّين في هذا الموضع ؛ لأنّ من مذهبهم : تضمُّن بعض الحروف معاني بعض ، فمعنى قوله[١] : « تقع موقعها » تدخل في الموضع الّذي تدخل فيه « عن » لكن على معناها ، فذهب بعض النّاس إلى أنَّ « من » هنا بمنزلة « اللاّم » الّتي للتّعليل ، ومعناه : أطعمهم من أجل الجوع ، وهذا فاسد ؛ فإنَّ الّذي فهم منه العلّة هنا إنّما هو « أجل » المراد . وأيضا فإنَّ قائل هذا ما يصنع في قولهم : « فعلت هذا من أجلك » ؟ لا يمكنه أن يدّعي أنّها كاللاّم ، لأنَّ العلّة مفهومة من غيرها ، فالّذي يكون معنى « من » هنا هو بعينه يكون في ﴿ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ ﴾[٢] .

« فمن » في « فعلت من أجلك » لابتداء الغاية ، ومعناه كان ابتداء فعلي بسببك ، وكذلك ﴿ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ ﴾[٢] أي الابتداء بالإطعام كان من أجل الجوع ، والله أعلم .

[معاني على]

وأمّا " على " فمعناها العلو ، فتكون كـ« فوق » حقيقةً ، نحو « مشينا على الجبل » أي : فوقه .

وبجازاً كقول الشّاعر :

قَدْ اسْتَوى بِشرٌ عَلى العِراقِ مِنْ غَيرِ سَيف وَدَمٍ مُهْراقِ -٢٥

لأنّه قهره ، يقال : « فلان تحت قهر فلان » فالقاهر إذن فوقه . ومنه : « أعطيته على أنّه أساء إليّ » ؛ لأنّ المسيء من شأنه أن يمنع ويقهر ، فدخلت لذلك .

(١) الكتاب ٤ / ٢٢٧ .

(٢) سورة قريش ، الآية (٤) .

ومن المجاز : « عليه مالٌ »[١] و« علينا أميرٌ »[٢] لأنَّ الأمير علاهم ، والدّين كذلك .

وقولهم : « عاتبتك على فعلك » جعل فعله كأنّه قد علاه العتاب . ثمّ قال سيبويه[٣] : « وهو اسمٌ ولا يكون إلاّ ظرفاً » ، فهذا في غاية الظُّهور أنّ " على " عنده اسمٌ[٤] ، وكذلك ينبغي أن يُدّعى فيها ؛ لأنّها في كلِّ موضعٍ لها موضع من الإعراب ، وهو الفرق بين الاسم والحرف ، كما قدّمنا[٥] فإذا كان لها موضع من الإعراب فهي اسمٌ ، وإذا لم يكن لها موضع فهي حرفٌ ، برهان ذلك أنّ الكلمة إذا كان لها موضع من الإعراب فإنّ إعرابها يحدثه العامل ، ولا يعمل فيها إلاّ على معنىً من المعاني وهو الفاعليّة ، والمفعوليّة ، أو الإضافة ، وفي كلِّ حالٍ من هذه الأحوال يصحُّ الإخبار عنها ، فتصحُّ لها الاسميّة ، بخلاف ما لا موضع له .

فانظر أبداً « على » تجدها ذات موضعٍ فينبغي أن تدَّعي فيها الاسميّة حتّى يجيء ثبتٌ ، ولولا أنّ سيبويه جعلها مع حروف[٦] الجرِّ في قوله[٧] :

(١) من أمثلة سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٣٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٣١ .

(٤) إذا دخل عليها « مِنْ » ، وقد ذهب الفراء إلى أنها باقية على حرفيتها كما في « عن » وقد سبق ص ١٠١ .

(٥) في الصفحة ١٠١ .

(٦) الكتاب ١ / ٣٨ .

(٧) وهو المتلمس ، واسمه جرير بن عبد المسيح ، ويقال : ابن عبد العزى ، كان منادماً لعمرو بن هند ملك الحيرة ، والمتلمس من أشعر المقلين في الجاهلية ، توفي ببُصْرى بالشام . تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ١ / ١٨٥ ، ١٨٧ ، والخزانة ٦ / ٣٤٥ .

٧٥- آلَيْتَ حَبَّ العِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ[١]

أي على حبِّ العراق - لما قلنا أنّ له مذهباً في جواز الحرفية فيـها . وقـالوا : « نهض من عليه »[٢] قال الشاعر :

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَما تَمَّ ظِمؤُهَا ‏ ‏ تَصِلُّ وعَـنْ قَيْضٍ بِزَيَـزَاءِ مَجْهَلِ ‏ -٢٤

ورواية البصريين « بِزيزاءِ مجهل » ورواية الكوفيين « بِزيزاءَ »[٣] . وأجازوا ترك صرفها ، وجعلوا ألفها للتّأنيث كـ« سيناء » و« مجهل » عندهم صفـة ، والبصريّـون لا يجعلون ألف « فعلاء » للتأنيث ، والمانع لصرف سيناء العلميّة وتأنيث البقعة .

« وعن قيضٍ » معطوفٌ على « من عليه » أي : ومن عن قيض ، فـ" عن " هنا اسمٌ ، والشّاهد في البيت : دخـول " مـن " علـى " علـى " فـهي اسم أي : مـن فوقه .

ويصف قطاةً قصدت الماء لشِدّة عطشها مُسرعةً ؛ إشفاقاً على فراخها .

(١) وعجزه : والحَبُّ يأكله في القرية السوسُ .

ويروى الصدر : « الدهر آكله » . والبيت من قصيدة هجا بها عمرو بن هند .

والشاهد : « آليت حَبَّ العراق » حيث نصب « حب » بآليتَ بعد نزع (الخافض) وهو «على».

والبيت في ديوان الشـاعر : ٩٥ ، وجمـل الخليـل ١٢٣ ، والكتـاب ١ / ٣٨ ، والشعر والشعراء ١ / ١٨٨ ، والأصول ١ / ١٧٩ ، والانتصار لسيبويه ٤٨ ، وشرح شواهد سيبويه للنحاس ٤٢ ، والبصريات ٢ / ٩١٤ ، والمخصص ٧ / ١٥١ ، والنكت للشـنتمري ١ / ١٧٢ ، وتحصيـل عـين الذهب ٧٢ ، والإفصاح للفارقي ٢٤٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٣٤ ، والبسيط لابـن أبـي الربيع ١ / ٤٧٧ ، ٢ / ٨٥٠ ؛ ٩٢٣ ، والجنى الداني ٤٧٣ ، وتخليص الشـواهد لابـن هشـام ٥٠٤ ، ٥٠٧ ، والمغـني ١٣٤ ؛ ٣٢٣ ، ٧٦٩ ، ٧٨٤ ، وشـفاء العليـل ١ / ٤٣٤ ، وشـرح الأشموني ١ / ٤٤١ ، والتصريح ٢ / ٤٠٥ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٢٩٤ .

(٢) قولٌ لبعض العرب في الكتاب ٤ / ٢٣١ .

(٣) للاستزادة حول خلاف الفريقين في روايـة « بزيـزاء » وإعرابها ينظر : إيضـاح شـواهد الإيضـاح للقيسي ١ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، والحلل لابـن السـيد ٨١ ، والاقتضـاب ٢ / ٦٩٩ ، وشـرح الجمـل لابن خروف ١ / ٤٨٤ .

و« الخمس » : أن تبقى عن الماء ثلاثة أيّام ، ويوم الورد الأوّل رابعٌ ، ويوم الورد الآخر خامسٌ .

و« تصلُّ » : بصوت جوفها لشدّة العطش .

و« القيض » : قشر البيض الأعلى .

و« البيداء » القفر .

و« المجهل » : الّتي لا يهتدى فيها .

« ويُروى[1] « خمسها » . و لم يرد أنّها تصبر عن الماء خمسة أيّامٍ وإنّما هذا للإبل لا للطّير ، لكنّه ضربه مثلاً ، ولهذا كانت رواية : « ظمؤها » أصحُّ .

و« من عليه » : أي من فوق الفرخ ، قاله الأصمعيّ[2] ، وقال أبو عبيدة[3] : غدت من عند فرخها .

---

(١) من هنا وحتى قوله : « ... جاء ذلك الوقت طارت » مستقىً من الاقتضاب ٢ / ٦٩٨ ، والحلل ٧٩ .

(٢) هو أبو سعيد ، عبد الملك بن قريب بن علي بن أصمع الباهلي ، صاحب النحو ، واللغة ، والأخبار والملح ، وكان أتقن الناس لغةً ، ولد سنة ١٢٥ هـ وتوفي سنة ٢١٠ هـ وقيل سنة ٢١٥ هـ . تنظر ترجمته : طبقات النحويين واللغويين ١٦٧ ، ١٧٤ ، ومراتب النحويين ٨٠ ، ١٠٥ وفيه إنه ولد سنة ١٢٣ وتوفي سنة ٢١٦ ، ونزهة الإلباء ١١٢ ، ١٢٣ ، وذكر وفاته سنة ٢١٣ هـ أو سنة ٢١٧ هـ ، وإشارة التعيين ١٩٣ ، ١٩٤ .
وقوله هذا في كتاب الإبل له ١٠٠ من ضمن الكنز اللغوي ، والمعاني الكبير ١ / ٣١٧ ، ونسب قوله هذا إلى ابن السكيت في اللسان (صلل) .

(٣) وهو : معمر بن المثنى التيمي البصري النحوي اللغوي ، له كتابٌ في مثالب العرب ، وفي مثالب أهل البصرة ، ومجاز القرآن ، توفي سنة ٢٠٨ هـ ، وعمره ثمانية وتسعون عاماً . تنظر ترجمته : طبقات النحويين واللغويين ١٧٥ ، ١٧٨ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٧٦ ، ٢٨٧ ، وإشارة التعيين ٣٥٠ ، ٣٥١ . وينظر قوله : المعاني الكبير لابن قتيبة ١ / ٣١٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٤٨٥ ، واللسان (صلل) .

يعقوب[1] : بعدما تمّ ظمؤها : أي أنّها كانت تشرب في كلّ ثلاثة أيّامٍ ، وأربعةٍ مَرَّةً ، فلمّا جاء ذلك الوقت طارت » .

وقوله : « وكذلك « كاف » التّشبيه »[2] :

يعني أنّها تكون اسماً وحرفاً ، إلاّ أنّ الاسميّة فيها عند سيبويه[3] مقصورة على الشّعر لكونها على حرفٍ واحدٍ وهي اسم ظاهر ، وذلك لا يوجد إلاّ في المضمر المتّصل نحو : « قمت » و« ضربك زيد » ونحو ذلك .

وذهب الأخفش[4] إلى أنّها اسم بمعنى « مثل » واستدلّ على ذلك بأنّها لا تتعلّق بفعلٍ ولا بغيره ممّا في معناه ، والمطّرد في حرف الجرّ أن يتعلّق [بفعلٍ][5] أو ما في معناه ، واستدلّ على أنّها لا تتعلّق بشيءٍ بأن قال : إنّها لا تتعلّق بظاهرٍ أصلاً ، فلابدّ إن كانت حرف جرٍ أن تتعلّق بمحذوفٍ . قال : ووجدنا كلّ حرف جرٍّ إذا تعلّق بمحذوفٍ ، إنّما يقدر ذلك المحذوف على حسب معنى الحرف ، فنقول « زيد في الدّار » ونقدّر « مستقرٌّ في الدّار » ؛ لأنّ " في " حرف وعاءٍ ، والاستقرار يناسب الوعاء الّذي هو " في " فإذا أضمرت ما يناسب " الكاف " أضمرت ما يكون للتّشبيه ، وأنت لا تقول : « أنت / أشبه كزيدٍ » / ١٧

(١) وهو أبو يوسف ، يعقوب بن إسحاق ، المعروف بابن السكيت ، كان مؤدباً لولد المتوكل على الله ، له مصنفات منها : إصلاح المنطق ، وقد توفي سنة ٢٤٣ هـ . تنظر ترجمته في : الفهرست ٧٩ ، وفيه توفي سنة ٢٤٦ هـ ، ونزهة الألباء ١٧٨ ، ١٨٠ ، وإشارة التعيين ٣٨٦ . وقوله هذا أورده في كتابه أبيات المعاني كما نص على ذلك ابن السيد في كتابيه الحلل ، والاقتضاب ، والشارح هنا ناقلٌ عنه وقد سبق التنبيه قريباً .

(٢) الجزولية ١٣١.

(٣) الكتاب ١ / ٤٠٨ .

(٤) سبق في صفحة ٣١ ، ويزاد عليه : وتبعه ابن جني في سر الصناعة ١ / ٢٨٩ ، وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢ / ٨١٢ ، وينظر البسيط ٢ / ٨٤٤ ، ٨٥١ .

(٥) زيادة يستقيم بوجودها المعنى .

ولا « تشبه كزيدٍ » ولا « مشبه كزيدٍ » .

فتحصّل من هذا أنّها لا تتعلّق بشيءٍ فهي اسمٌ بمعنى « مثل »[١] .

وقد وجدت اسماً في قوله :

٢٨- أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْــهَى ذوي شَـطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيتُ والفُتُلُ

ففاعل « ينهى » هنا : " الكاف " .

وقال الآخر :

٣٠- وَرُحْنَا بِكَابْنِ المَاءِ يَجْنُبُ وَسْطَنَا

أيْ : بمثل ابن الماء .

وهذه ونحوها تخرّج على أنّها ممّا حذف فيه الموصوف وأقيمت الصِّفَـة مقامه وإن لم تكن صفة محضة فكأنّه قال : « بشيءٍ كابن الماء » و« شيءٌ كالطعن »[٢] .

وإنّما القادح في مذهبه أن يقول قد كثر في كلام العرب : « جاءني الذي كزيدٍ » و« الّذي في الدّار » فلو كانت " الكاف " اسماً لقلَّ ؛ لأنّ « جاءني الذي مثل زيد » يقلُّ في كلام العرب كما تقدّم[٣] في نوعٍ منه آخر ، فدلَّ ذلك على أنّ " الكاف " هنا حرف جرٍّ .

وأمّا التّعلُّق فلنا فيه أن نقول الكون يعمُّ التّشبيه وغيره ، فيقدّر في « أنت كزيد » أنت كائنٌ كزيدٍ ونحو ذلك .

ولنا أن نقول[٤] : إنّ " الكاف " لا تتعلّق بفعلٍ ولا بمعناه ؛ وذلك أنّ

---

(١) وقد تابع ابن عصفور الأخفش في أن " الكاف " لا تتعلق بشيء لا ظاهر ولا محذوف . شرح الجمل له ١ / ٤٩٢ .

(٢) سبقت في صفحة ٣٢ وما بعدها .

(٣) في السفر الأول ١ / ٢٣٢ ، ٤٦٠ .

وعلة ذلك : أن الموصول إذا وصل بالمبتدأ والخبر ، ولم يكن في الصلة طول لم يجز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلا في ضرورة أو في شذوذ كلامٍ .

(٤) الأبذي يقول بالرأيين في تعلق الكاف وعدم تعلقها .

" الكاف " حرف معناه التّشبيه ، ومن ضرورة التّشبيه أن يقتضي مُشبّهاً ومشبّهاً به فإذا قلنا « زيد كعمرو » فالمشبّه : زيد ، والمشبّه به : عمرو . فقد حصل المقصود فلا فائدة لتقدير الّذي تتعلّق به ؛ لأنّه لا يخلو أن يكون مشبّهاً أو مشبّهاً به .

وإذا قلنا : « ضربت كضربك » فالتّقدير : ضربت ضرباً كضربك ، فقد حصل المشبّه والمشبّه به ، ولم يقل إنّها تتعلّق بضربت ؛ لأنّه ليس مشبّهاً ولا مشبّها به ، فصارت كـ« لولاك » و« لعلّ الله » في من جرَّ بها[1] ممّا لا يتعلّق بفعلٍ ولا بمعناه ، والله أعلم فقد كان حقُّ أبي موسى أن يشير إلى الخلاف .

وقوله : « والأغلب الأجود ألاّ تكون "كاف" التّشبيه في صلة الموصول إلاّ حرفاً »[2] :

يعني عند من يجيز فيها الوجهين ، فالأغلب أن تكون هنا حرفاً ؛ لكثرتها هنا وقلّة الاسم كما تقدّم[3] ، والموصولات توصل بالجمل الخبريّة ، والظّرف ، والمجرور .

وقوله : « وإذا كانت زائدة لم تكن إلاّ حرفاً »[4] :

سبب ذلك أنّ الحروف قد ثبتت لها الزّيادة ولم تثبت زيادة الاسم ، وزيادة " الكاف " قد جاءت في مثل قوله تعالى[5] : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ التّقدير : ليس مثله شيء ؛ إذ المثل على الله محال .

---

(١) وهي لغة عُقيل . معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٠٥ ، وسر الصناعة ١ / ٤٠٧ .

(٢) الجزولية ١٣١ .

(٣) صفحة ١٠٧ .

(٤) الجزولية ١٣١ ، وينظر الأصول ١ / ٤٣٧ ، وسر الصناعة ١ / ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٥) سورة الشورى ، الآية ١١ .

وقال بعضهم[١] : العرب تقول : « مثلك يفعل كذا » تريد : أنت كذا ، كما قال المتنبي[٢] :

٧٦- وَلَمْ أَقُلْ مِثْلُكَ أَعْنِي بِهِ سِوَاكَ يَا فَرْداً بِلاَ مُشْبِهِ[٣]

فتكون الآية على هذا كأنّه قال : ليس كهو شيء .

وقال ابن فورك[٤] : قد تكون الكاف غير زائدة ، ويكون المعنى : ليس مثل مثله شيء ، وإذا نفينا المماثل عن المثل فلا مثل لله في الحقيقةِ والله أعلم .

وأنشد بعضهم[٥] على زيادة الكاف قوله :

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولْ ٣٢-

قال : يريد مثل عصفٍ ، فزاد الكاف .

وجعلها سيبويه[٦] في هذا البيت اسماً ، والمعنى : فصُيِّروا مثل القوم الذين

---

(١) ينظر هذا القول في الإنصاف ١ / ٣٠١ ، ونسب للبصريين ، وينظر الصفوة الصفية للنيلي ١ / ٢٨٨ ، والمثل يطلق في كلام العرب ويراد به ذات الشيء فالكاف في الآية غير زائدة ومعناها : ليس كهو شيء .

(٢) وهو : أبو الطيب ، أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبد الصمد الجعفي الكوفي الكندي ، أحد مفاخر الأدب العربي ، يُعَدُّ أشعر الإسلاميين ، وقد قتل بالقرب من دير العاقول سنة ٣٥٤ هـ . تنظر ترجمته : معاهد التنصيص ١ / ٢٧ ، وتاريخ بغداد ٤ / ١٠٢ ، والأعلام ١ / ١١٥ .

(٣) أورده الشارح استشهاداً على معنى « مثلك » حيث أن مثل الشيء قد يراد به نفس الشيء وهو في ديوان الشاعر ١ / ٣٤١ ، والصفوة الصفية للنيلي ١ / ٢٨٨ .

(٤) هو أبو بكر ، محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني ، واعظ عالم بالأصول والكلام ، من فقهاء الشافعية ، قتله محمود بن سبكتكين بالسم لقوله : كان رسول الله ﷺ رسولاً في حياته فقط ، وإن روحه قد بطل وتلاشى ، له كتب كثيرة منها : مشكل الحديث وغريبه ، النظامي ، الحدود ، غريب القرآن ، توفي على مقربة من نيسابور فنقل إليها سنة ٤٠٦ هـ . تنظر ترجمته : الطبقات الكبرى للسبكي ٤ / ١٢٧ ، ١٣٥ ، الأعلام ٦ / ٨٣ .

(٥) ممن حكم بزيادتها في البيت الأخفش في معانيه ٢ / ٥٢٣ ، وابن جني في سر الصناعة ١/ ٢٩٦ ، والفارقي في الإفصاح ٢٦٤ .

(٦) في الكتاب ١ / ٤٠٨ .

جعلوا في القرآن كعصفٍ مأكولٍ .

وقال بعضهم : قد تكون الكاف هنا حرفاً على الحكاية ، أي : مثل قوله[1] ﴿ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴾ .

وجعل س الكاف في قوله[2] :

٧٧- وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثْفَيْنْ[3]

اسماً ، أعني الثّانية ، ولم يجعلها حرفاً ، ومذهبه أنها أبداً حرفٌ إلاّ في الضّرورة ، وسبب ذلك هنا أنّ في جعلها حرفاً ضرورتين : دخول حرف الجرِّ على مثله ، وذلك مخصوص بالشِّعر كقوله :

ولا لِلِمَا بِهِم أبداً دَوَاءُ -١٧

---

(١) سورة الفيل ، الآية (٥) .

(٢) قيل هو : خِطام بن نصر بن عياض بن يربوع ، من بني الأبيض بن مجاشع بن دارم واسمه " بشر " ويعرف بخطام المجاشعي . تنظر ترجمته : الخزانة ٢ / ٣١٨ ، ونسب البيت له في الكتاب ١ / ٣٢ ، ٤٠٨ . وقيل : هميان بن قحافة . كما في شرح شواهد الشافية ٦٠ .

(٣) ويروى : « ومَاثِلاتٍ » . والصاليات : يراد بها الأثافي وهي الأحجار التي ينصب عليها القدر فتصلاها النار . والشاهد : « ككما » حيث استعمل الكاف الثانية موضع « مثل » فأدخل عليها الكاف ، فكانت اسماً في الضرورة . وقد ورد البيت إضافة لما سبق ذكره في معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٢٣ ، وأدب الكاتب ٣٣١ ، ٤٠٧ ، والمقتضب ٢ / ٩٥ ، ٤ / ١٤٠ ، ٣٥٠ ، ومجالس ثعلب ١ / ٣٩ ، والأصول ١ / ٤٣٨ ، ٣ / ١١٥ ، ٣٣٤ ، وحروف المعاني للزجاجي ٧٨ ، والتبصرة للصيمري ٢ / ٧٥١ ، والخصائص ٢ / ٣٦٨ ، وسر الصناعة ١ / ٢٨٢ ، ٣٠٠ ، والصاحبي ٤٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ١٧٦ ، وتحصيل عين الذهب ٦٩ ، ٥٨٤ ، والإفصاح للفارقي ٢٢٥ ، وتهذيب إصلاح المنطق ٢ / ٦١ ، والاقتضاب ٢ / ٧٠١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٤٢ ، والضرائر لابن عصفور ٣٠٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٣١ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٨٧ ، ٢ / ٣٦٤ ، ٤ / ٣٢٥ ، ورصف المباني ١٩٧ ، ٢٠١ ، واللسان (رنب - ثفا - غرا - أثف - عصف) ، والارتشاف ١ / ٢٤٢ ، ٤ / ١٧١٦ ، والجنى ٨٠ ، ٨١ ، ٩٠ ، والمغني ٢٣٩ ، وشرح شواهده ١ / ٥٠٤ ، والخزانة ٢ / ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣١٨ .

وقد تقدّم[١] .

والثّانية : أنّ ذلك إنّما تكون تأكيداً لفظياً ، والحرف لا يؤكّد حتّى يعاد مجروره . وإذا كانت اسماً ففيها ضرورة واحدة والله أعلم .

وقوله : « ثمّ هي بعد اسمٌ بمعنى « مثل » »[٢] :

يعني إذا لم تكن زائدة عند الأخفش فهي اسمٌ بمعنى « مثل » وإلا فسيبويه يجعلها حرفاً أبداً وإن لم تكن زائدة كما قدّمنا[٣] .

---

(١) في الصفحة ٢٠ و ٣٢ .

(٢) الجزولية ١٣١ .

(٣) في صفحة ١٠٦ .

[الإضافة]

وقوله : « الإضافة على ضربين : محضة وغير محضة ، ويعني بالمحضة : ما أفاد تعريفاً أو تخصيصاً »[١] :

وتمامه أن يقول : و لم يكن معناه الانفصال .

فيعني بالمحضة : الإضافة الخالصة ، وهي الّتي يقصد بها تعريف الأوّل بالثّاني كـ: « غلام زيدٍ » . أو تخصيصه كـ« غلام رجلٍ خيّاط » أو نحوه .

وقوله : « وهي إمّا مقدّرة باللاّم ، وإمّا مقدّرة بـ« من » »[١] :

يعني أنّ الإضافة على ضربين :

إضافة لكذا ، وإضافة من كذا .

فالّتي تقدر باللاّم إضافة الملك : نحو « هذا غلام زيدٍ » أصله غلامٌ لزيدٍ ، و« ثوبُ عمرو » أي ثوبٌ لعمرو .

وإضافة الاستحقاق : نحو « هذا سرج الفرس » . أي سَرْجٌ للفرس أي الذي يستحقه الفرس .

و« حصير المسجد » أي للمسجد كذلك .

وإضافة التّخصيص : نحو « هذا أبوك » أي أبٌ لك . « وأخوك » أي أخٌ لك .

وإضافة ملابسةٍ : نحو « هذا ترابُ الآنية » أي للآنية ، أي : الملابس لها ؛ لأنّها صنعت منه ونحو ذلك .

---

(١) الجزولية ١٣١ . وقال الشلوبين : « وليس تقدير النحويين الإضافة باللام وبمن بمعنى أن الاسم إذا كان مضافاً بنفسه أو بحرف الجر بمعنى واحد ، فإنه إذا كان بحرف الجر كان الأول نكرة ولابُدَّ كان المضاف إليه معرفة أو نكرة ، وإذا كان مضافاً بنفسه . كان بحسب المضاف إليه من معرفته أو نكرته إن كان معرفة فمعرفة ، أو نكرة فنكرة » . شرح الجزولية الكبير ٢ / ٨٤٢ ، ٨٤٣ .

وإضافة تتقدّر بـ« من » في الأصل .

وهي إضافة الشّيء إلى جنسه كقولهم : « هذا ثوبُ خزٍّ ، وخاتمُ فضّةٍ » أي ثوبٌ من خزٍّ ، وخاتمٌ من فضةٍ ، ونحو ذلك .

وقوله : « فغير المحضة ما لا فائدة لها إلاّ تخفيف اللّفظ »[(١)] :

تمامها : ومعناها معنى الانفصال .

وقوله : « وهي إضافة الصّفة إلى فاعلها »[(٢)] :

يعني فاعلها في المعنى / نحو : « مررتُ برجلٍ حسن الوجهِ ، وقائم الأب » / ١٨
الأصل : حسنٌ وجهه وقائمٌ أبوه ، ثم نُقل الضّمير المخفوض إلى الصِّفة ، فارتفع بها ، فيبقى الوجه والأب فضلةً فانتصب على التّشبيه بالمفعول به ، ثم أضيف تخفيفاً للّفظ والنِّية الانفصال ؛ فلذلك كانت غير محضةٍ .

وقوله : « **وإضافة الصّفة إلى مفعولها مراداً بها الحال والاستقبال** »[(٣)] :

يعني أنّ اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال يعمل عمل الفعل المضارع ؛ لشبهه له في الإبهام والتّخصيص ، وعدد الحروف ، وجريانه عليه في الحركات والسّكنات ، فاستحقَّ العمل لذلك بخلاف الماضي فإذا أضيف إلى المفعول ، فالغرض بالإضافة تخصيصاً للّفظ خاصةً ، فكانت غير محضةٍ ، ولذلك توصف به النّكرة ، وتدخل عليه « رُبَّ » مع أنّه مضافٌ إلى معرفةٍ في نحو[(٤)] :

---

(١) الجزولية ١٣١ .

(٢) الجزولية ١٣١ وبعده : « أو ما هو كالفاعل » .

(٣) الجزولية ١٣١ .

(٤) القائل هو جرير بن عطية بن حذيفة ، ويكنى أبا حرزة ، من فحول شعراء الإسلام مات باليمامة . تنظر ترجمته الشعر والشعراء ١ / ٤٧١ ، وطبقات الجمحي ١ / ٢٩٧ ، الخزانة ١ / ٧٥ .

٧٨- يـــــا رُبَّ غابطنـــــا(١)

و﴿ هَـٰذَا عَارِضٌ مُّمۡطِرُنَا ﴾(٢) ، و(٣) :

٧٩- سَلِّ الهُمُـومَ بِكُـلِّ مُعْطِي رَأسِـهِ [نَـاجٍ] مُخَـالِطِ صُهْبَـةٍ مُتَعَيِّسِ(٤)

---

(١) وتمامه : لــو كـــــان يطلبكـم لاقى مباعدة منكم وحرمانا .
ويروى : « يعرفكم » « يأملكم » .
والشاهد : « رب غابطنا » : حيث دخلت رُبَّ على « غابطنا » وهي لا تدخل إلا على النكرات فدل ذلك على أن « غـابط » لم تكتسب تعريفاً من إضافتـها للضمـير . وينظر البيت في ديوان الشـاعر : ٤٩٢ ، والكتـاب ١ / ٤٢٧ ، ومعـاني الفـراء ٢ / ١٥ ، والمقتضـب ٣ / ٢٢٧ ، ٤ / ١٥٠ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١١٠ ، والجمل للزجاجي ٩١ ، وسر الصناعة ٢ / ٤٥٧ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ٢١٣ ، وتحصيل عين الذهب ٢٤٢ ، والنكت للأعلم ١ / ٤٣٤ ، وثمار الصناعة للجليس الدينوري ٣١٧ ، والحلل ١٢٤ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٥١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٩١١ ، والبسيط ٢ / ١٠٤٦ ، وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٧٣٤ ، واللسان (عرض) ، وشرح الجمل لابن هشام ١٧٥ ، ٢٦٣ ، والمغني ٦٦٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٢٤ ، والتصريح ٣ / ١١٤ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧١٢ ، ٨٨٠ ، والهمع ٤ / ٢٧١ .

(٢) سورة الأحقاف ، الآية (٢٤) .

(٣) القائل هو : المرَّار بن سعيد بن حبيب بن خالد بن نضلة الأسدي ، ويقال لـه : المرار الفقعسي ، شاعر إسلامي مكثر . تنظر ترجمته : المؤتلف والمختلف ١٧٦ ، سمط اللآلي ١ / ٢٣١ ، والخزانة ٤ / ٢٨٨ .

(٤) وتروى القافية : « وتعيُّسِ » في فرحة الأديب . وما بين المركنين ساقطة من المصورة .
وأراد « بكل معطي رأسه » الذلول المنقاد ، والناجي السريع ، والصهبة سواد يضرب إلى الحمـرة ، والمتعيس والعيس الأبيض وهو أفضل ألوان الإبل .
والشاهد : « معطي رأسه ناج » فلم يكتسـب اسـم الفـاعل « معطـي » التعريـف رغـم إضافتـه إلى ما بعده ، فبقي على نكرته ووصف بناجٍ . ولم يرد هذا البيت في مجموع شعره ، وهو من شـواهد الكتاب ١ / ١٦٨ ، ٤٢٦ ، وشرح أبياته للنحاس ٨٢ ، وشـرح السـيرافي ٤ / ٦٣ ، والإيضـاح للفارسي ١٣٥ ، والمحتسب ١ / ١٨٤ ، والتبصرة للصيمري ١ / ٢١٧ ، وفرحة الأديـب ١٦٣ ، والمخصـص ٧ / ٦٣ ، والمقتصـد ١ / ٥١٦ ، وشـرح عيـون كتـاب سـيبويه لأبـي نصـر ٩٦ ، وتحصيل عين الذهب ١٣٩ - ٢٤١ ، والنكت ١ / ٤٣٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ١٦٢ ، وأسرار العربية ١٧٤ ، وابن يعيش ٢ / ١٢٠ ، واللسان (عردس) .

وقوله : « وإضافة « أفعل » إلى جنسه مراداً به معنى « من » »[١] :

نحو : « مررت برجلٍ أفضل النّاس ، وأفضل القوم » وقد تقدّم بيان ذلك في باب « النّعت »[٢] وتكلّمنا فيه على ما بقي من الإضافة غير المحضة ، وعلى « مثلك ، وشبهك ، وغيرك ، وقيد الأوابد ، وعُبر الهواجر ، ومسجد الجامع ، و﴿ **جُدُّ ربِّنا** ﴾[٣] ، ومنهاض الفؤاد » فانظر هناك .

وقوله : « كل اسم أضفته إلى غير ياء المتكلّم . . . إلى آخره »[٤] :

يعني أنّ الاسم إذا أضيف إلى غير ياء المتكلّم فإنّه يجري بحسب العامل الدّاخل عليه إن كان معرباً وينخفض الاسم الثّاني بإضافة الاسم الأوّل إليه ، فتقول : « جاء غلام زيدٍ ، ورأيت غلام زيدٍ ، ومررت بغلامِ زيدٍ » فإن كان منوّناً حذفت منه التّنوين ؛ لأنّه معاقبٌ للإضافة لا يجتمع معها ؛ لأنّه علم انفصالٍ ، والإضافة علم اتّصالٍ فتناقضا ؛ ولأنّ الإضافة من أدوات التّعريف ، والتّنوين من أدوات التّنكير فتناقضا أيضاً .

وقوله : « إلاّ أنّ ما كانت الفتحة فيه علامة الجرِّ تصير الكسرة فيه علامته »[٥] :

يعني : أنّ الاسم الّذي لا ينصرف علامة الخفض فيه الفتحة ، فإذا أضيف خفض بالكسرة ، وزالت الفتحة ، فقيل : « مررت بأسودَ وبأسودِكم » « ومررت

---

(١) الجزولية ١٣١ . وهو مذهب سيبويه في الكتاب ١ / ٢٠٤ .
وذهب الكوفيون والفارسي وابن السراج وابن برهان وابن الدباس إلى أنها غير محضة . ينظر : الأصول ٢ / ٦ ، الإيضاح ٢١٢ ، شرح اللمع ١ / ١٩٨ ، المقتصد ٢ / ٨٨٤ ، شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٤٤ .

(٢) في السفر الأول ٢ / ٥٢٩ – ٥٣٣ .

(٣) سورة الجن ، الآية (٣) . بضم جيم « جُدُّ » ، وهي قراءة حميد بن قيس كما في البحر المحيط ٨ / ٣٤٧ .

(٤) الجزولية ١٣٢ . وبعده : « فحكمه بالنسبة إلى الإعراب حكمه قبل الإضافة » .

(٥) المصدر السابق .

بمساجدَ ، وبمساجدِكم » وقد تقدّم سبب ذلك[١] وأنّ الألـف والـلاّم ، والإضافة لّما عاقبا التّنوين حُكم لهما هنا بحكمه فخفض الاسم بالكسرة كما يخفض الاسم المنوّن ، وليس كذلك سائر الخواصّ ، وذكرنا خلاف النّاس فيه في بـاب « معرفة علامة الإعراب »[٢] .

وقوله : « وحكم المضاف إليه بالنّسبة إلى الإعراب الجرُّ »[٣] :

مثاله : « هذا غـلامُ زيـدٍ ، وثـوب خـزٍ ، وخـاتم حديـدٍ » ونحـو ذلـك وهـو مخفوض بإضافة الاسم الأول إليه[٤] .

وقال بعضهم[٥] : بلامٍ مقدّرة في « غلام زيدٍ » ونحـوه ؛ لأنّ التّقديـر ، غـلامٌ لزيدٍ ، وفي « ثوب خزٍّ » "بمِنْ" ؛ لأنّ التّقدير « من خزٍّ » ، وهذا المذهـب فاسـدٌ من جهاتٍ :

منها : أنّ الجارَّ لا يضمر ويبقى عمله إلاّ شاذّاً نحو : « خـيرٍ عافـاكَ اللّهُ »[٦] ، وفي ما كثر استعماله من نحو اسم الله في القسـم في قولهـم « اللّهِ لتفعلـنّ » يريـدون « واللّه » ولا يُقاس في غير ذلك .

ومنها : أنّه يلزمه أن يبنى الاسمان لتضمّنهما معنى حـرف الجرِّ ، كمـا يبنـى « لا رجـل » لتضمّنـه معنـى « مـن » ، و« خمسـة عشـر » لتضمنـها معنـى حـرف العطف ، والأصل « خمسـة وعشـرة » وكمـا يبنـى « أمـس » لتضمُّنـه معنـى « لام

(١) السفر الأول ١ / ١٧٨ – ١٨٢ من شرح الأبذي .

(٢) السفر الأول ١ / ١٧٨ – ١٨٢ .

(٣) الجزولية ١٣٢ .

(٤) هذا مذهب سيبويه في الكتاب ١ / ٤١٩ ، وينظر الارتشاف ٤ / ١٧٩٩ ، والمساعد ٢ / ٣٢٩ ، والتصريح ٣ / ٩٩ .

(٥) هذا مذهب الزجاج وابن الحاجب . ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ١٠ ، وشرح الرضي على الكافية ١ / ٧٢ ، والهمع ٤ / ٢٦٥ .

(٦) هذا قول رؤبة حين قيل له : كيف أصبحت ؟ ، وقد سبق في الصفحة ١٧ .

التّعريف » في أحد الأقوال(١) .

وأيضاً فإنّه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف جرٍّ لا في اللّفظ ولا في التّقدير ؛ ولذلك منعوا الإضافة إلى الظّرف حتى يتسعوا فيه في نحو قولهم(٢) :

٨٠- يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارْ(٣)

جعل اللّيلة مفعولاً بها ، ثمّ أضاف إليها ، ولا يجوز أن يضيف إليها وهي ظرف ؛ لأنّ الظّرف مقدّر بفي ، ولا يفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجرِّ .

ومنها : أنّه لو كان على تقدير « اللاّم » لكان « غلام زيدٍ » نكرةً ؛ لأنّه في معنى النّكرة ، ولذلك قالوا : في « مثلك » إنّه نكرة لأنّه في معنى مُمَاثِلك الّذي يراد به الحال والاستقبال فلمّا كان في معنى ما هو نكرة كان نكرة ، و« غلام زيد » معرفة بلا خلاف ، ففسد قوله .

---

(١) هو قول الخليل وسيبويه . كما في الكتاب ٢ / ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٢) القائل غير معروف .

(٣) ويروى : « يا سارق - الليلةَ - أهلِ الدَّارْ » . وعليها فلا شاهد لما نحن بصدده .

والشاهد : « سارقَ الليلة » حيث جردت الليلة من الظرفية ثم أضيفت ، لأن الإضافة تسقط حرف الجر المقدر في الظرف ، وبهذا لا يعترض بين المتضايفين بشيء .

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٩٣ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٨٠ ، والأصول ١ / ١٩٥ ، ٢ / ٢٥٥ ، ٣ / ٤٦٤ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٥١ ، وكتاب الشعر للفارسي ١ / ١٧٩ ، والمحتسب ١ / ١٨٣ ، ٢ / ٢٩٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٦٥٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٥٧٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٤٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠١٨ ، وشرح الرضي على الكافية ١ / ٥٠٢ ، والهمع ٣ / ١٦٧ ، والخزانة ٣ / ١٠٨ ، ٤ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٥١ ، ٦ / ٥٣٤ ، والدرر ١ / ٤٣٧ .

وقوله: «وتحرّك ياء المتكلّم وهو الأصل، وتسكينها وهو الأكثر»[(١)] :

يعني إنّك تقول : « جاء غلامِيَ ، وغلامِيْ » وإنّما كان التّحريك الأصل ؛ لأنّه اسم على حرفٍ واحدٍ ، وكلّ مضمرٍ متّصلٍ على حرف فإنّما وجدناه متحرّكاً نحو : « غلامكِ ، وقمتُ ، وقمتِ » ونحو ذلك ، وإنّما كان التّسكين أكثر ؛ لأنّ الحركة تستثقل في حرف العلّة مع أنّه طرفٌ فهو في محلّ الوقف ، والتّغيير .

وهاتان اللّغتان لا يجوز في الاسم – الّذي هو الياء – غيرهما ، إذا كان الاسم المضاف إلى « الياء » غير منادى ؛ فإن كان منادىً فلك فيه فتح ما قبل « الياء » وقلبها « ألفاً » كما ذكر ، فتقول « يا غلاما تعال » ، والأصل : « يا غلامِيَ » ثم « يا غلامَيَ » ثمّ تتحرّك الياء وقبلها فتحة فتقلب « ألفاً » على حكم التّصريف ، وهي لغةٌ لـ« طيء »[(٢)] / يقولون في « رُضِيَ » « رُضَى » وفي « هُدي » « هُدَى » . ١٩ /

قال الشّاعر[(٣)] :

(١) الجزولية ١٣٢ . وقال الأزهري : « واختلف في أيهما أصل : فقيل : الفتح ، وقيل : الإسكان ، ويجمع بأن الإسكان هو الأصل الأول ؛ لأنه أصلُ كل مبني ، والياء مبنية ، والفتح أصلٌ ثانٍ ، لأنه أصل ما يبنى وهو على حرفٍ واحدٍ » التصريح ٣ / ٢٣٩ ، ٢٤٠ .

(٢) قلب كل ياء قبلها كسرة ألفاً . تحصيل عين الذهب ١٢٤ ، سمط اللآلي ١ / ٤٩٦ ، شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٩٧ .

(٣) وهو زيد الخيل ، وقد سماه الرسول ﷺ بزيد الخير . والبيت في ديوانه ١٤٨ ، وفي ديوان كعب ابن زهير ١٣١ .

٨١- أفِي كُلِّ عَامٍ مَأْتَمٌ تَبْعَثُونَهُ على مِحْمَرٍ [ثَوَّبْتُمُوهُ] وَمَا رُضَا[١]

أراد « وما رضي » .

وقوله : « ولك أن تحذفها وتدع الكسرة التي قبلها [تدل عليها] »[٢] :

مثاله : « يا غلام » وهي أفصح اللغات ، قال تعالى[٣] : ﴿ يَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ وقال[٤] : ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ وإنّما حذفوا هذه الياء في النّداء ؛ لكثرة الاستعمال وأنّه باب تغييرٍ ، وأنّ الياء لسكونها وتطرّفها تشبه التّنوين[٥] ، لأنّهما على حرفٍ واحدٍ ساكنٍ زائدٍ على الكلمة ، والتّنوين يحذف في النّداء ، فكذلك ما أشبهه .

---

(١) ويروى : « تجمعونه » و« على عَوْدٍ أثيب » .

وما بين المركنين في المصورة « ثويتموه » وهو تحريف .

والمأتم : النساء يجتمعن في الخير والشر ، وأراد به هنا اجتماعهن في الشر خاصة . والمحمر : بكسر الميم الأولى وسكون الحاء ، وهو هجين الخيل . وثوبتموه : أي جعلتموه ثواباً . والعَوْد : المسِنُّ .

والشاهد : « رُضَا » بمعنى رُضِيَ . على لغة طيء فهم يكرهون مجيء الياء بعد الكسرة متحركة فيفتحون ما قبلها لتنقلب بها الألف لخفتها .

وقد ورد البيت في الكتاب ١ / ١٢٩ ، ٤ / ١٨٨ ، ونوادر أبي زيد ٣٠٢ ، والشعر والشعراء ١ / ٢٩٣ ، والجمهرة ٢ / ١٤٣ ، وشرح السيرافي ٣ / ٢٦٢ ، والتعليقة للفارسي ١ / ١٣٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢ / ٦٣٣ ، وتحصيل عين الذهب ١٢٣ ، ٥٦٣ ، والنكت ١ / ٢٦٠ ، وسمط اللآلي ١ / ٤٩٦ ، وأمالي السهيلي ٥٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٥٦ ، واللسان (أتم) ، والخزانة ٩ / ٤٩٣ ، ٥٠٠ .

(٢) الجزولية ١٣٢ ، وما بين المركنين زيادة منها .

(٣) سورة هود ، الآية (٥١) .

(٤) سورة الزمر ، الآية (١٦) .

(٥) هذان التعليلان ينظران في : الكتاب ٢ / ٢٠٩ ، والمقتضب ٤ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ .

وقوله : « ولك أن تحذفها وتعطي الاسم ما كان له في النداء لو كان مقصوداً »(١) :

يعني : أنّه يجوز لك أن تقول : « يا غلام » بالضّم تشبيهاً له « يا رجل » وذلك إذا لم يخف لبسٌ .

فصارت اللّغات فيه في النّداء خمساً ، وهي : يا غُلامِ ، يا غُلاميَ ، ياغُلاميْ ، يا غُلامَا ، يَا غُلامُ .

وزاد بعضهم(٢) : « يا غُلامَ » على الحذف من « يا غُلامَا » اجتزاءً بالفتحة عن الألف ، وأنشدا(٣) شاهداً على ذلك :

٨٢- فَلَسْتُ بِراجِعٍ مَا فَاتَ مِنّي بِلَهْفَ وَلاَ بِلَيْتَ وَلا لَوَ انّي(٤)

---

(١) الجزولية ١٣٢ ، وبعده : « ولم يضف » .

(٢) أي الأخفش ، وابن الأعرابي ، والمازني ، والفارسي . ينظر معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٣١ ، والمسائل العسكريات ٢٠٥ ، والمحتسب ١ / ٢٧٧ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٢١ ، ٨٢٨ ، والارتشاف ٤ / ١٨٥٢ ، والهمع ٤ / ٣٠٠ .

(٣) لعل ألف الاثنين كناية عن الأخفش وابن الأعرابي ، والشاهد المذكور لم ينسب لأحد - فيما رجعت له - .

(٤) ويروى : « فلست بمدركٍ » .

والشاهد : « بلهفَ » فقد حذفت الألف المنقلبة عن الياء ، واستغني عنها بالفتحة قبلها .

وقد ورد الشاهد في : معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٣١ ، ٢٤١ ، والشعر للفارسي ١ / ٢٨٢ ، والمسائل العسكرية له ٢٠٥ ، والخصائص ٣ / ١٣٥ ، وسر الصناعة ٢ / ٥٢١ ، ٧٢٨ ، والمحتسب ١ / ٢٧٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٩٣ ، والإنصاف ١ / ٣٩٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٩٨ ، والمقرب له ١٩٩ ، ٥٦٠ ، والممتع له ٢ / ٦٢٢ ، ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨٢ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ١٠٠٦ ، ورصف المباني ٢٨٨ ، وشفاء العليل ٢ / ٧٢٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٩٦ ، ٣ / ٤٠ ، والتصريح ٤ / ٥٧ ، والهمع ٤ / ٢٩٩ ، والخزانة ١ / ١٣١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٠٨ ، وتاج العروس (لهف) ، والدرر ٢ / ١٦٧ .

أراد « بيالهفا » فحذف الألف ، ويسوِّغ ذلك عندنا الضّرورة .

وزاد بعضهم هنا فقال : ولك أن تعوِّض منها[(١)] في « أبٍ وأمٍّ » مناديين بالتّاء مفردةً بالكسر أو الضَّمِّ أو الفتح أو مع الألف كقولهم : « يا أبتا ويا أمّتا » و« يا أبت ويا أمّة » وذلك لعدم اللّبس وكثرة الاستعمال .

ويوقف عليهما بالهاء عند البصريّين كتاء التأنيث في « خالةٍ وعمّةٍ »[(٢)] ، وبالتّاء عند الكوفيّين[(٣)] ؛ لأنّها بدلٌ من ياء الضّمير فيقولون : « يا أبت ويا أمّت ».

وقوله : « وأمّا قولهم « يا ابن أمّ ويا ابن عمّ » في الكلام ، وقول أبي النجم[(٤)] :

٨٣- يـا ابنـة عَمَّـا[(٥)]

---

(١) الهاء في « منها » يعود على الياء .

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ٢١٠ ، ٢١١ ، والمقتضب ٣ / ١٦٩ ، ٤ / ٢٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٠١ ، والتصريح ٤ / ٦٠ ، ٦١ .

(٣) والفراء مع الكوفيين . ينظر : معاني القرآن له ٢ / ٣٢ ، والجمل للزجاجي ١٦٥ ، وابن يعيش ٢ / ١١ ، ١٢ ، والتصريح ٤ / ٦٤ .

(٤) وهو الفضل بن قدامة بن عبيد الله ، من بني عِجْل ، ويكنى أبا النجم ، من رُجّاز العرب المشهورين . تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ٢ / ٦٠٧ ، وطبقات الشعراء للجمحي ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، وسمط اللآلي ٣٢٨ .

(٥) وتمامه : « لا تلومي واهجعي » . ويروى : « يا بنت » « عَمِّي » وعليها لا شاهد لما نحن بصدده . والشاهد هنا : « يا ابنة عما » فقد أبدل الألف من الياء في « عَمَّا » كراهية لاجتماع الكسرة والياء ، وهو غير منادى ، وإنما المسوغ لذلك كثرة الاستعمال . وقد ورد البيت في ديوان الشاعر ١٥٣ (طبعة دار صادر) ، والكتاب ٢ / ٢١٤ ، ونوادر أبي زيد ١٨٠ ، والمقتضب ٤ / ٢٥٢ ، والأصول ١ / ٣٤٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣٥ ، والجمل للزجاجي ١٦٠ ، والتبصرة ١ / ٣٥٢ ، والمحتسب ٢ / ٢٣٨ ، وتحصيل عين الذهب ٣١٨ ، والنكت للأعلم ١ / ٥٥٩ ، والحلل ٢١٤ ، ٢٢٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٧٢٥ ، وابن يعيش ٢ / ١٢ ، ١٣ ، ورصف المباني ١٥٩ ، واللسان (عمم) ، وأوضح المسالك ٤ / ٤١ ، وشرح الجمل لابن هشام ٢٤٢ ، وشفاء العليل ٢ / ٨١٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ٤٢ ، والتصريح ٤ / ٦٧ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٥٤٥ ، والهمع ٤ / ٣٠٢ ، والخزانة ١ / ٣٦٤ ، والدرر ٢ / ١٧٠ .

فلا يُقاس عليه »[١] :

يعني : أنّك إذا قلت : « يا غلام غلامِيَ » لم يجز في « غلامِيَ » هنا إلاّ إثبات الياء متحرّكةً ؛ لأنّه ليس بمنادىً ، وإنّما يغيّر المنادى . فقولهم : « يا ابن أمِّ »[٢] جعلوا الاسمين فيه لكثرة الاستعمال بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، وكذلك « يا ابن عمِّ » وللعرب فيهما لغاتٍ[٣] :

منهم من يقول : « يا ابن أمِّيَ » و« يا ابن أمِّيْ » .

ومنهم من يقول : « يا ابن أمِّ » يجتزئ بالكسرة عن الياء[٤] .

ومنهم من يقول « يا ابن أمَّ » يُركّب الاسمين[٥] ، ويجعلهما بمنزلة اسمٍ واحدٍ .

ومنهم من يقول « يا ابن أمَّ » على حذف الألف اجتزاءً[٦] بالفتحة منها .

ومنهم من يقول : « يا ابن أمّا » يقلب الكسرة فتحة ، والياء أيضاً ، وكثر هذا التغيير لكثرة الاستعمال .

والأم في موضع جرٍّ ، ولكنّه أُتْبِعَ لحركة النون[٧] .

سع[٨] : « أمّ في « يا ابن أمّ » مبني على الفتح وهي في موضع جرٍّ ، ولكن كثرت في الكلام ، فاتبعوا فتحة الميم فتحة النّون ، وحركة النّون إعراب وحركة

---

(١) شرح الجزولية ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٢) إذا أضيف « ابن » أو « ابنة » أو « بنت » إلى « أم » أو « عم » فهم مثل « يا ابن أمّ » . ينظر الارتشاف ٤ / ٢٢٠٧ ، والتصريح ٤ / ٦٥ .

(٣) أورد الزجاجي في الجمل ١٦٢ : اللغات الثلاث الأُوَل ، ووصف إثبات الياء بأنه أجود .

(٤) فلا تركيب ، وهو ظاهر قول الزجاجي ، الجمل ١٦٢ ، والارتشاف ٤ / ٢٢٠٧ .

(٥) وهو مذهب سيبويه والبصريين ، الكتاب ٢ / ٢١٤ ، المقتضب ٤ / ٢٥٢ ، التصريح ٤ / ٦٥ .

(٦) وهو قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة ، وحكي عن الأخفش .
ينظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٩٤ ، ومجاز القرآن ٢ / ٢٥ ، ٢٦ ، والارتشاف ٤ / ٢٢٠٧ ، وشرح الأشموني ٣ / ٤١ .

(٧) ينظر شرح السيرافي ج٣ (٥٠ / ب) ، وابن يعيش ٢ / ١٣ .

(٨) شرح السيرافي ج٣ (٤٦ / أ) .

الميم بناء ، ومثله « يا ابنَ عَمَّ » ، وهو عكس « يـا زَيْـدُ بـنُ عَمْـرٍو » لأنّ الأوّل في « يا زَيْدُ بنُ عَمْرٍو » أتبع الثّاني ، وفي « يا ابن أمَّ » أتبع الثّاني للأوّل » .

وقوله : « فإن كان ما يلي الياء من الاسم المضاف إليها « ياءً » مكسوراً ما قبلها أو مفتوحاً أدغمتها في الياء مفرداً كان الاسم أو جمعاً »(١) :

يعني : نحو « يا قاضيّ » و« يا مسلميّ » إذا كان جمعاً أو مسمّاً به ، و« يا مصطفيّ » جمعاً أو مسمًّى به ، وتدغم الياء هنا في ياء المتكلّم ، ولم تكسر ؛ استثقالاً للكسرة فيها ، فلمّا سكنت التقى المثلان والأوّل منهما ساكن فأدغم في الآخر .

وقوله : « وإن كان واواً مضموماً ما قبلها أو مفتوحاً ، جعلت الضّمّة كسرةً ، وقلبتها ياءً وأدغمت »(١) :

مثاله : « مسلمون ، ومصطفون » ، جمعاً أو مسمّاً به ، تقول « هؤلاء مسلميّ » والأصل « مُسْلِمُوْيَ » اجتمعت « الواو والياء » وسبقت إحداهما بالسّكون ، قلبت الواو ياءً [وأدغمت الياء في الياء](٢) ، ثم قلبت ضمّة الميم كسرةً ؛ لأجل الياء السّاكنة الّتي بعدها وأدغمت الياء في الياء ، وكذلك « هؤلاء مُصْطَفِيَّ » والأصل : « مُصْطَفَوْيَ » حذفت النّون(٣) للإضافة ، ثمّ اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسّكون ، قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء ، فقيل : « هؤلاء مُصْطَفِيَّ » .

---

(١) الجزولية ١٣٣ .

(٢) ما بين المركنين مكررة ، وليس هذا موقعها ، فكأنها زائدة .

(٣) أي نون جمع المذكر السالم .

وقوله : «إلاّ في «أخوك وبابه» فإنّك تحذف الواو من آخرها وتولي الياء ما قبل الواو فتكسره»(١) :

مثال ذلك : « جاء أبي ، وأخي ، وحمي » و﴿ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ ﴾(٢) ؛ وسبب ذلك أنّهم لو لم يحذفوا الواو ، اجتمع لهم كثرة التّغيير ، وهم يكرهون ذلك ؛ لأنّهم لو أبقوها لصار في التّقدير : « أَخُوِيَ » لأنّ الياء تكسر ما قبلها ، ثمّ « أَخِوِيَ » ثم « أخوْيَ » لاستثقال الكسرة في الواو ثمّ « أخي » لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسُّكون ، فلمّا رأوا إبقاء هذه « الواو » هنا يؤدّي إلى كثرة التّغيير ، وكان لهم عنه مندوحةٌ ، فبقاء الاسم بعد حذفها على حرفين صحيحين كـ« دمٍ وغدٍ » . قالوا : « هذا أخي وأبي » ، وأيضاً فإنّهم لو قالوا : هذا « أبيّ وأخيّ » التبس لهم المفرد بالجمع ؛ لأنّ العرب قد جمعت « أباً » على « أبون »(٣) في الرّفع و« أبين » في النّصب والخفض ، فإذا أضافته إلى الياء قالت : « أبيّ » كما تقول / : في « مسلمون » مسلميّ ، قال الشّاعر(٤) في جمع « أبٍ ، / ٢٠
وأخٍ » على « أبين ، وأخين » :

٨٤- فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أصْوَاتَنَا ... بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنَا بالأَبِيْنَا(٥)

(١) الجزولية ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٢) سورة يوسف ، الآية ٨٠ .

(٣) ينظر الكتاب ٣ / ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

(٤) وهو زياد بن واصل السلمي ، شاعر جاهلي . ينظر : الخزانة ٤ / ٤٧٦ ، ٤٧٨ .

(٥) ويروى : « فلما تعرّفن أشباحنا » « رئمن وفدينا » .
والشاهد : « الأبينا » حيث جمع « أب » على « أبين » ثم أضافه .
وقد ورد البيت في : الكتاب ٣ / ٤٠٦ ، والمقتضب ٢ / ١٧٤ ، والأصول ٢ / ٤٢٢ ، والخصائص ١ / ٣٤٦ ، والمحتسب ١ / ١١٢ ، والمخصص ١٣ / ١٧١ ، ١٧ / ٨٦ ، وتحصيل عين الذهب ٥٠٣ ، والنكت ٢ / ٩١٠ ، وفرحة الأديب ٢١٢ ، والإفصاح للفارقي ٣٠٩ ، والمفصل ١١٠ ، وابن الشجري ٢ / ٢٣٦ ، والروض الأنف ٤ / ١٤٣ ، وأمالي السهيلي ٦١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٥٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٩٧ ، والسفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ١ / ١٦٣ ، والمغني لابن فلاح ١ / ٣١٢ ، واللسان (أبى) ، والخزانة ٤ / ١٠٨ ، ٤٦٧ ، ٤٧٤ ، ٤٧٧ .

وقال الآخر[(١)] :

٨٥- بِمُعْتَرَكِ الكُمَاةِ مُصَرَّعَاتٌ		يُدَفِّنَّ البُعُولَةَ وَالأَبِيْنَا[(٢)]

وقال الآخر[(٣)] :

٨٦- فَقُلْنَا أسْلِموا إنَّا أخوكم		فقد بَرِئتْ من الإحنِ الصُّدُورُ[(٤)]

فأمّا قوله[(٥)] :

(١) وهو غيلان بن سلمة الثقفي ، أسلم وعنده عشر نسوة ، فأمره الرسول ﷺ أن يمسك أربعاً ويفارق سائرهن . الأغاني ١٣ / ٢٠٤ ، واللسان (أبي) . ونسبه القيسي للكميت بن زيد الأسدي ، وليس في ديوانه . إيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٧٥٩ .

(٢) ويروى : تركن نساءكم في الدار نُوّحاً		يُبَكّون البعولة والبنينا

كما في الأغاني ١٣ / ٢٠٥ . وعليها فلا شاهد للمسألة .

ويروى : « يدعن » و« يُنَدِّمْن البعولة » كما في اللسان (أبى) .

والشاهد : « والأبينا » وجه الاستدلال كالذي قبله .

وقد ورد في : التكملة للفارسي ٤١٠ ، والمسائل العضديات له ٦٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٣٦ ، ٣ / ٣٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٥٥ ، ٢ / ٧٥٩ ، ٧٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٧ .

(٣) وهو أبو الهيثم ، العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي من سادات قومه كان شاعراً فارساً أسلم قبيل فتح مكة ، وكان من المؤلفة قلوبهم توفي في حدود سنة ١٨ هـ . تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ١ / ٣٠٦ ، ٢ / ٧٥٠ ، الخزانة ١ / ١٥٢ ، ١٥٤ .

(٤) ويروى : « فقلنا يا اسلموا » « وقد » « سلمت من الإحن » .

والشاهد : « أخوكم » حيث جُمع جمع سلامة ثم حذف النون للإضافة .

وقد ورد البيت في ديوان الشاعر ٥٢ ، وفي مجاز القرآن ١ / ٧٩ ، ١٣١ ، ٢ / ٤٤ ، ١٩٥ ، والمقتضب ٢ / ١٧١ ، والجمهرة ٣ / ٤٨٤ ، والزاهر ١ / ٢٠٤ ، ومجالس العلماء للزجاجي ٢٥٢ ، والخصائص ٢ / ٤٢٢ ، وسر الصناعة ١ / ٢٥٦ ، والصاحبي ٣٤٨ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ٥٠٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٣٦ ، وأمالي السهيلي ٦١ ، والروض الأنف ٢ / ٢٩٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٩٧ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ١٦٤ ، واللسان (أخا) ، وتذكرة النحاة ١٤٤ ، والخزانة ٤ / ٤٧٨ .

(٥) وهو مؤرّج السدوسي السُّلمي ، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية . الخزانة ٤ / ٤٧٢ .

٨٧- قَــدَرٌ أحَلَّــكَ ذا المَجَــازِ وَدَارَهُ وأبِــيَّ مَــالَكَ ذو المَجَـازِ بِــدَارِ[(١)]

فإنّه أراد : « أبين » فجمع أباً على « أبين » جمع السّلامة ، ثمّ أضاف وقد جاءت هذه اللُّغة بعينها في قول الشّاعر[(٢)] :

٨٨- فَمَـنْ يَــكُ سَـائِلاً عَنّـي فَـإني بِمَكَّـةَ مَوْلِـدي وبِــها ربيْــتُ[(٣)]
وَقَـد شُئِيَتْ بِـها الآبـاء قَبْلـي فَمَــا شُـئيتْ أبِــيَّ ولا شُــئِيْتُ

---

(١) ويروى : « ... أحلك ذا النُّخيل وقد أرى ...... ذو النخيل .. » .
ويروى : « ذا النجيل » « ذو النجيل » .
ويروى : « .... وأبيك » وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .
والشاهد : « وأبيَّ » حيث جمع « أباً » على « أبين » ثم أضافه لياء المتكلم .
وقد ورد البيت في : مجالس ثعلب ٤٧٦ ، وكتاب الشعر للفارسي ١ / ١١٦ ، والمسائل العضديات ٦٣ ، ومعجم ما استعجم للبكري ١ / ٦٣٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٣٦ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ٥٤ ، وابن يعيش ٣ / ٣٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٩٥ ، ٣ / ٢٨٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٠٩ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٧١ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ١٦٣ ، والمغني لابن فلاح ١ / ٣١٠ ، واللسان (قدر ، نخل) ، والارتشاف ٣ / ١١٠١ ، والمغني ٦٠٩ ، وشرح شواهده ٢ / ٨٦٣ ، والخزانة ٤ / ٤٦٧ ، ٤٦٩ ، ٤٧٢ .

(٢) وهو : قصي بن كلاب ، كما في الجمهرة ٣ / ٤٨٤ .

(٣) ويروى البيت الأول : « بمكة منزلي » .
ويروى البيت الثاني : « وقد ربيت بها الأباء ... . فما شنئت ... ولا شنيت » .
ومعنى شئيت : أي سبقت .
والشاهد : « أبي » ووجه الاستدلال كالذي قبله .
والبيت في : الجمل المنسوب للخليل ٢٤٢ ، والجمهرة ٣ / ٤٨٤ ، والشعر للفارسي ١ / ١١٦ (الثاني فقط) ، والمسائل العضديات ٦٤ (الثاني فقط) ، والخصائص ١ / ٣٤٦ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٥٥ ، وابن يعيش ٣ / ٣٧ (الثاني فقط) ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ١٦٣ (الثاني فقط) ، والمغني لابن فلاح ١ / ٣١٣ (الثاني فقط) ، واللسان (ربا) الأول فقط .

ويحتمل قوله تعالى[١] : ﴿ قالوا نعْبُدُ إلهك وإله أبيك ﴾ أن يحمل على هذا ، لأنّ العمّ يسمّى « أباً » وروي أنّ النّبيّ ﷺ قال في العبّاس : « رُدُّوا عليّ أبي »[٢].

فإن قيل : فقد احتملوا كثرة التّغيير في قولهم « هؤلاء مُسْلِمِيَّ ومُصْطَفَيّ » ، والصُّورة صورة ما أنكرت إضافته .

قيل : هذا في الجمع [أسهل منه] في الواحد ؛ لأنّ الجمع في تقدير الرّد إلى الواحد ، فكأنّ الواو والضّمّة ليستا بلازمتين ، وليس كذلك الواحد ألا ترى أنّه ليس قبل الواحد شيءٌ يُرَدُّ إليه ، كما أنّ الواحد قبل الجمع ؛ فلمّا كان كذلك استجيز في الجمع ولم يستجز في الواحد[٣] ؛ لأنّك في الجمع تضطّر إلى هذا التّغيير ، وفي الواحد ليس كذلك .

ولمّا رأى ابن الطّراوة قول العرب : « هذا أبي وأخي » حذفوا الواو ، قال : الواو علامة الرّفع في « أخوك وأبوك وحموك »[٤] . لأنّ « ياء » المتكلّم تحذف معها الضّمّة وما قام مقامها ، فالواو هنا كالضّمة ، ولمّا رآها ثابتة في « فيّ » قال هو معرب بضمّة مقدّرة في الواو إذا قلت : « أعجبني فوك » إذ لو كانت الواو علامة رفعٍ لحذفت لأجل الياء ، قال : ولأنّهم لو أعربوا هذه بالواو ؛ لأدّى إلى بقاء المعرب على حرفٍ واحدٍ ، ولا نظير له ؛ لأنّ الإعراب زائد على الكلمة .

---

(١) سورة البقرة ، الآية ١٣٣ ، وهذه قراءة ابن عباس والحسن ، ويحيى بن يعمر ، وعاصم الجحدري وأبي رجاء العطاردي ، والقراءة السبعية « آبائك » . ينظر المحتسب ١ / ١١٢ ، وتفسير القرطبي ٢ / ١٣٨ ، والبحر المحيط ١ / ٤٠٢ .

(٢) ورد في مصنف ابن أبي شيبة ٧ / ٤٠٢ بحديث ذي رقم ٣٦٩٠١ ، وشرح معاني الآثار ٣ / ٣١٥ ، وذكره أبو عبيدة في مجاز القرآن ١ / ٥٧ .

(٣) ما بين القوسين منقول بالنص من إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ٥٥ ، ٥٦ ، والمؤلف لم يشر إلى اقتباسه هذا . ولذلك تم تصويب ما بين المعقوفين منه ؛ لأنه في المصورة « منه أسهل » .

(٤) وهذا مذهب السهيلي والرندي ، الهمع ١ / ١٢٦ .

والجواب أن يقال له ما قدّمناه من أنّ العرب تجنّبت إبقاء الواو في « أبـي » ؛ لأنّ ذلك يؤدِّي إلى توالي التّغيير ؛ وأنّه كان يؤدّي إلى اللّبس بالجمع .

وقوله : « ولا تحذف واو « فوك » بل تقلبها »(١) :

يعني : أنّك تقلب حرف العلّة فيه معها ياءً وتكسر ما قبلها على كلّ حالٍ نحو : « هذا فيّ » و« فَغَرْتُ فيّ »(٢) و« خرج هذا الكلام من فيّ » إلاّ أنّه لا يحذف مع « ياء » المتكلّم من هذه الأسماء إلاّ « اللاّمات » لا « العينات » وواو « فوك » عين لا لامٌ ، فلا تحذف .

وما قبل ياء المتكلّم يجب كسره وما قبل الآخر فيه ينبغي أن يتبع الآخر كونه من هذه الأسماء مضافاً ، وهذه الأسماء إذا كانت مضافة يتبع فيها ما قبل الآخر حركة الآخر ، فإذا وجب كسر الآخر وأتبع ما قبله إيّاه ، صار : « هذا فُوِيَ » في حال الرفع « فِوِيَ » ثم استثقلت الكسرة في الواو ، فسكنت واجتمعت مع الياء بعدها فأدغمت فيها فيصير « هذا فيّ » .

وكذلك يصير في النّصب « فَغَرْتُ فُوِيَ » فِوِيَ ثم يعتلُّ اعتلال ما تقدّم . وكذلك يصير في الخفض « قلت له بفويّ كذا » بفويّ ، ثمّ يعتلُّ اعتلال ما قبله في الرّفع والنّصب ، فهذا هو الّذي أوجب قلب حرف العلّة فيه وانكسار ما قبلها على كلّ حالٍ .

وتحقيقه إنّما وجب انكسار ما قبل حرف العلّة على كلّ حالٍ ؛ لانكساره هو بسبب ياء المتكلّم ، ثمّ قلب حرف العلّة بعد تسكينه ، واحتمل كثرة التّغيير هنا ؛ لأنّه لو حذفت لأدّى إلى بقاء المعرب على حرفٍ واحدٍ ولا نظير له ؛ ولأنّه لا يؤدّي إلى اللّبس كما أدّى إليه « أبيّ » .

---

(١) الجزولية ١٣٤ .

(٢) في المصورة : « فَغَرَتْ » وهو تصحيف ، لأن الشارح يريد إيراد « في » في الحالات الإعرابية الثلاث .

وقوله: «ولا تضاف إليها «ذو »»[١] :

يعني : أن « ذو » بمعنى صاحبٍ لا تضاف إلى « ياء المتكلّم » ولا إلى غيرها من المضمرات ؛ لأنّها وصلة إلى الوصف بأسماء الأجناس الّتي لا يصحُّ الوصف بها ، والمضمر ليس باسم جنسٍ ، فأمّا قوله[٢] :

٨٩- أبَانَ ذوي أرُوْمتها ذوُوهَا[٣]

فشاذ لا يقاس عليه .

وقوله : «وإن كان ما يلي الياء ألفاً ليست للتّثنية جاءت الياء بعدها مفتوحةً»[٤] :

مثاله : « هذا فتاي ورحايَ » ولا تغيّر الألف ؛ لأنّها لا تقبل الحركة .

(١) الجزولية ١٣٤ .

(٢) وهو : كعب بن زهير بن أبي سلمى ، أدرك الإسلام وأسلم واعتذر للرسول ﷺ عما بَدَر منه قبل إسلامه بقصيدته اللامية المشهورة . ينظر : الشعر والشعراء ١ / ١٦٠ ، الخزانة ٩ / ١٥٣ .
وقيل : الكميت كما في شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٨ .

(٣) وصدره : « صَبَحْنَا الخَزْرَجِيَّة مُرْهَفَاتٍ » .
ويروى العجز : « أبار .... ذووه » و« أباد » .
والأرومة : بفتح الهمزة وضمها : الأصل .
والشاهد : « ذووها » حيث أضافها إلى الضمير اضطراراً بدلاً لها من الظاهر .
وقد ورد البيت في ديوان كعب بن زهير ٢١٢ ، والمعاني الكبير ٢ / ١٠٢٦ ، والشعر للفارسي ٢ / ٤٢٣ ، والمفصل ١٠٩ ، والمغني لابن فلاح اليمني ١ / ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٥٣ ، ٣ / ٣٦ ، ٣٨ ، والضرائر لابن عصفور ٢٩٣ ، والمقرب ٢٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٤٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٩٢٧ ، وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٢٥٤ ، واللسان (ذو) ، والارتشاف ٥ / ٢٤٥٢ ، والهمع ٤ / ٢٨٤ ، والدرر ٢ / ١٥٠ .

(٤) الجزولية ١٣٤ .

وقوله : « وإن شئت قلبتها ياءً وأدغمتها في الياء »[١] :

فقلت : « هذا فتيّ ورحيّ وعصيّ » وهي لغة هذليّة[٢] .

قال[٣] :

٩٠- سَبَقُوا هَوَيّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ فَتُخِرِّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ[٤]

---

(١) المصدر السابق .

(٢) تنظر شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٠٤ ، وشرح التسهيل ٣ / ٢٨٣ ، والارتشاف ٤ / ١٨٥٠ .
« ولا تختص هذه اللغة بهذيل بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش ، وحكاها الواحدي عن طيء » التصريح ٣ / ٢٤٧ .

(٣) وهو أبو ذؤيب ، خويلد بن خالد بن مُحَرِّث بن رُبيد بن مخزوم الهذلي ، من المخضرمين ، أدرك الإسلام وأسلم وكان شاعراً فحلاً ، قدم المدينة حين وفاة الرسول ﷺ فأدرك الصلاة عليه ودفنه . ومات أيام عثمان رضي الله عنهما . تنظر ترجمته في : طبقات الجمحي ١ / ١٢٣ ، ١٣١ ، والشعر والشعراء ٢ / ٦٥٧ ، وسمط اللآلي ١ / ٩٨ ، ٩٩ .

(٤) ويروى : « ففقدتهم » مكان « فتُخرِّموا » .
والشاهد : « هَوَيَّ » فقد قلبت الألف في آخر المقصور ياء لإضافته إلى ياء المتكلم .
وهو في شرح أشعار الهذليين ١ / ٧ ، وفي معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩ ، واللامات ٩٦ ، والمسائل العسكرية ١٦٠ ، وسر الصناعة ٢ / ٧٠٠ ، والمحتسب ١ / ٧٦ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٥٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ٢٩٥ ، وآمالي ابن الشجري ١ / ٤٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٣٣ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٤٨ ، والمقرب ٢٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٨٣ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٠٤ ، والملخص لابن أبي الربيع ١ / ٤٦٦ ، ٥٨٤ ، واللسان (هوا) ، وأوضح المسالك ٣ / ١٩٩ ، وشفاء العليل للسلسيلي ٢ / ٧٣٠ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٩٣ ، والتصريح ٣ / ٢٤٦ ، والهمع ٤ / ٢٩٨ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٢٦٢ ، والدرر ٢ / ١٦٥ .

/ س[١] : « وناس من العرب يقولون : بُشْرَيَّ، وهُـديّ؛ لأن الألـف خفيّـةٌ ، [والياء خفيّة] فكأنّهم تكلّموا بواحدٍ » . ٢١ /

يعني إنّهما حرفان خفيّان فالنّطق بهما كـالنّطق بـالواحد منـهما ، فـإذا قلبـوا وأدغموا قوي البيان بالإدغام ، وهو حسن ، لأنّها أبـين مـن الألـف لكونـها مـن الضم وتدخلـها الحركـة . وطـيءٌ تقـول : [أفعـو] في [الوصـل] والوقـف[٢] ، يفرّون من خفاء الألف .

وقوله : « وإن كانت الألف للتثنية [لم يجز القلب بل] جاءت الياء بعدها مفتوحةً [فقط] »[٣] .

يعني : أنّ ألف التّثنية تثبت ، وتحرّك الياء ، لالتقاء السّاكنين بحركة الأصل في الياء .

ولا يقلب أحدٌ من العرب ألف التّثنية مـع يـاء المتكلّـم في حـال الرّفـع مخافـة اللّبس بالمنصوب ، وبالمفرد في لغة من يقلب .

قال س[٤] : « فإنْ جاءت تلي ألف الاثنين في الرّفـع فـهي بمنزلتـها بعـد ألـف المنقوص ، إلاّ أنّه ليس فيها لغة من قال : بُشْرَيَّ فيصـير المرفـوع بمنزلـة المجرور ، والمنصوب ، ويصير كالواحد نحو : عصيّ ، وكرهوا الالتباس حيث وجـدوا عنـه مندوحةً » .

---

(١) الكتاب ٣ / ٤١٤ . وما بين المركنين ساقط من المصورة ، وفيه « بواحدة » مكان « بواحد » .

(٢) ينظر الكتاب ٤ / ١٨١ ، وشرح الشافية للرضـي ٢ / ٢٨٦ ، والارتشـاف ٢ / ٨٠١ ، ٨٠٢ .
وما بين المركنات في المصورة « أفعوا » و« الأصل » وهو تحريف كما ترى .

(٣) الجزولية ١٣٤ ، وما بين المركنات زيادة منها .

(٤) الكتاب ٣ / ٤١٤ .

وقوله : « وياء المتكلّم في هذا الفصل كلّه مفتوحة ، إلاّ أن يرد شاذ فيحفظ »[١] :

يعني أنّ الياء التّي هي ضمير المتكلّم تحرّك ؛ لالتقاء السّاكنين[٢] ، وخصّوها بالفتح ؛ لأنّها حركة الأصل ، وللخفّة ، والعرب لا تجمع بين ساكنين في الوصل . والّذي شذّ من هذا النّحو : قول من قرأ ﴿ مَحْيَايْ ﴾[٣] بإسكان « الياء » وهي قراءة مرويّة عن نافعٍ[٤] ، والقرّاء كلّهم خلافها ، وكأنّه أجرى الوصل مجرى الوقف .

---

(١) الجزولية ١٣٤ .

(٢) جاء في المصورة ما بين كلمتي « الساكنين » و« خصوها » : « في هذا الفصل كله مفتوحة » وهو تكرار سببه اختلال نظر الكاتب .

(٣) سورة الأنعام الآية ١٦٢ ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ ... ﴾ .

وهي قراءة نافع وأبي جعفر وورش ، ينظر : السبعة لابن مجاهد ٢٧٥ ، وحجة القراءات ٢٧٩ ، والإقناع لابن الباذش ٢ / ٦٤٥ ، والبحر المحيط ٤ / ٢٦٢ ، والإتحاف للبنا ٢٢١ .

(٤) وهو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي بالولاء المدني ، أحد القراء السبعة المشهورين توفي بالمدينة ١٦٩ هـ . ينظر ترجمته : غاية النهاية ٢ / ٣٣٠ ، والأعلام ٨ / ٥ .

[مذ ومنذ]

وقوله : « مذ ومنذ يكونان اسمين مبتدأين وحرفين جارّين »(١) :

يعني : أنّهما إذا ارتفع ما بعدهما فهما اسمان مبتدأين ، وإذا انجرّ ما بعدهما فهما حرفان جارّان ، فإذا قلت : « ما رأيته مذ يومان » فتقديره : أمر انقطاع الرؤية يومان ، « وما رأيته مذ يوم الجمعة » بالرّفع : أي ابتداء ذلك يوم الجمعة . « وما رأيته مذ يومين ، أو مذ يوم الجمعة » أي من يوم الجمعة ، فهي حرف جر يتعلق بما قبله ، ومعناهما معنى « من » في غير الزمان . وإذا ارتفع ما بعدهما كان الكلام جملتين ، وإذا انجرّ ما بعدهما كان الكلام جملةً واحدةً ، ولا موضع للجملة الثّانية من الإعراب(٢) .

وقال بعضهم(٣) : لها موضع وهو الحال ، والأوّل أولى .

وأحسن اللّغات(٤) فيها : أن تكون ترفع ما مضى ، وتخفض الحال نحو : « ما رأيته مذ يومان ، ومذ يوم الجمعة ، وما أشبه ذلك و« ما رأيته مذ يومنا ، ومذ عامنا » تعني الحال .

وفي « منذ » أن تخفض ما مضى وترفع ، والرّفع قليل ، وتخفض ما أنت فيه نحو : « ما رأيته منذ يومين ومنذ يوم الجمعة » و« ما رأيته منذ يومان » « وما رأيته منذ يومِنا » أي في يومنا ، ونحو ذلك .

---

(١) الجزولية ١٣٤ .

(٢) « ما رأيته » جملة ، و« مذ يومان » جملة . والثانية لا موضع لها من الإعراب لأنها كالمفسرة . ينظر الإيضاح ٢٠٨ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٢١٧ .

(٣) هذا قول أبي سعيد السيرافي ، والجمهور بخلافه ، ينظر شرح الجمل لابن بابشاذ (١١١ / ب) ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٢١٧ ، والصفوة الصفية للنيلي ١ / ٢٧٨ .

(٤) ينظر معاني الحروف للرماني ١٠٣ ، ١٠٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٣ .

وقال الفراء : « فصحاء العرب يرفعون بمذ ما مضى من الزمان ، ويخفضون ما أنت فيه ، ومن العرب دون هؤلاء من يخفض بمذ ما مضى من الزمان وما أنت فيه » . الارتشاف ٣ / ١٤٢٠ .

ومن العرب من يرفع بهما على كلّ حالٍ . ومنهم من يخفض بهما على كلّ حالٍ[١] ، وهما لغتان شاذّتان ، واللّغة الفصيحة هي الّتي قدّمنا .

والغالب على « مذ » الاسميّة ؛ لأنّها محذوفة من [منذ][٢] الّتي هي اسم ، والحذف بابه أن يكون في الأسماء لا في الحروف[٣] .

قال سيبويه[٤] : لو سمّيت رجلاً بمذ لقلت في تصغيره « منيذ » فتردّ النّون .

والغالب على « منذ » الحرفية .

وإذا ارتفع ما بعدهما :

فمن النّحويّين[٥] من يعرب « مذ » مبتدأ ، وما بعدها خبره ، وهو مذهب الفارسي[٦] ، والتّقدير : أمد ذلك يومان ، ويبقى مع ظاهر اللّفظ ؛ لأنّ « مذ » تلزم الصّدر .

وأبو القاسم[٧] : يجعل « يومان هو المبتدأ ، و« مذ » الخبر كأنّه قال : بيني

---

(١) لغة الرفع على كل حال ، حكاها الأخفش عن التميميين .
ولغة الخفض على كل حال ، حكاها الأخفش عن الحجازيين .
ينظر شرح الرضي على الكافية ٣ / ٢٠٩ .

(٢) في المصورة « هذا » وهو تحريف .

(٣) دليل اسميتها ينظر المقتضب ٣ / ٣١ .

(٤) قال في الكتاب ما نصه : « هذا باب ما ذهبت عينه فمن ذلك « مُذْ » يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم « مُنْذُ » فإن حقرته قلت مُنَيْذ » . (٣ / ٤٥٠) .

(٥) كالمبرد وابن السراج . المقتضب ٣ / ٣٠ ، والأصول ٢ / ١٣٧ ، وعبر عنه ابن الأنباري في الإنصاف ١ / ٣٨٢ بأنه مذهب البصريين والفراء يعربه خبر مبتدأ محذوف . ينظر ابن يعيش ٨ / ٤٦ .

(٦) ينظر الإيضاح العضدي ٢٠٨ .

(٧) وهو : عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تلميذ أبي إسحاق الزجاج ، من تصانيفه كتاب الجمل والأمالي ، وشرح خطبة أدب الكاتب ، توفي بطبرية سنة ٣٤٠ هـ وقيل سنة ٣٣٩ هـ . تنظر ترجمته : نزهة الألباء ٣٠٦ ، وإشارة التعيين ١٨٠ ، ١٨١ ، وبغية الوعاة ٢ / ٧٧ .
ورأيه في الجمل ١٤٠ . وهو مذهب الأخفش والزجاج وطائفة من البصريين . ينظر الارتشاف ٣ / ١٤١٩ ، والجنى ٥٠٢ ، والهمع ٣ / ٢٢٤ .

وبين لقائه يومان » ؛ لأنها قليلة التّمكن ، وباب قلّة التّمكّن الظّروف لا الأسماء . وهذا لا يلزم فإنّه يوجد ذلك فيهما .

وذهب الكوفيّون : إلى أنّ الاسم بعدهما مرفوع بإضمار فعلٍ . والتّقدير : « مذ مرّ يومان » ونحو ذلك[١] .

ولو كان هنا على ما قالوه لاطّرد وقوع الفعل بعدهما ، ونحن إذا وجدنا الفعل نقدِّر بينهما اسم زمانٍ .

وممّا رُدّ به على الكسائي أن قيل له : إضمار الفعل ليس بقياسٍ ، وأيضاً فإنّ العرب تقول : « ما رأيته مذ أنّ الله خلقني » « ومذ إنّ الله خلقني » بالفتح والكسر ، ولو كان كما زعم لم يجز فيه إلاّ الفتح في همزة « أنّ »[٢] .

ومذهب أبي القاسم أيضاً لا يطّرد في كلّ موضعٍ ؛ لأنّه إذا قال : « ما رأيته مذ يومان » على تقدير « بيني وبين لقائه يومان » صحّ ، وإذا قال « ما رأيته مذ يوم الجمعة » لا يسوغ أنّ تقديره : « بيني وبين لقائه يوم الجمعة » .

وأظنّ « ابن بابشاذ »[٣] ردّ عليه بقولهم « مذ أنّ الله خلقني » فقال : يؤدّي

---

(١) ينظر الإنصاف ١ / ٣٨٢ ، وفي شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٨ نسب للكسائي . واختاره ابن مضاء والسهيلي وابن مالك . ينظر شرح التسهيل ٢ / ٢١٧ ، والارتشاف ٣ / ١٤١٨ ، والنكت الحسان ١١٤ ، والجنى ٥٠٢ ، والمساعد ١ / ٥١٣ .

(٢) وزاد ابن عصفور سبباً آخر فقال : « إنها لو كان الاسم بعدها على إضمار الفعل لكانت من الحروف الطالبة للفعل كقد والسين وسوف ، وكل ما كان طالباً من الحروف للفعل لم يجز أن يليه الاسم إلا في ضرورة شعر ، وأيضاً فإن الفعل لا يضمر إلا أن يكون أمراً أو نهياً أو ما جرى مجراهما » . شرح الجمل ٢ / ٥١ .

(٣) وهو أبو الحسن ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ النحوي ، المصري ، وأصله من العراق ، كان يتولى تحرير الكتب الصادرة عن ديوان الإنشاء في الدولة المصرية ، وقد تزهّد في آخر عمره ، وله من المصنفات : ثلاثة شروح على الجمل ، والمقدمة المحسّبة ، وشرحها ، وكتاب المفيد في النحو ، وتعليقة الغرفة ، توفي سنة ٤٦٩ هـ . تنظر ترجمته : نزهة الألباء ٣٦١ ، وإنباه الرواة ٢ / ٩٥ ، ٩٧ ، وإشارة التعيين ١٥١ ، ١٥٢ .

مذهبه إلى أن تقع « أنّ » هنا مبتدأ[١] .

وهذا لا يمتنع عندنا إنّما الممنوع أن تقع صدراً خاصّةً[٢] ، فالصّح ما ذهب إليه الفارسيّ والله أعلم[٣] .

وزعم بعض النحويّين[٤] أنّ « مذ ومنذ » لا يكونان إلاّ اسمين في حال الرّفع والجرّ ، قال : لأنّهما في حال الرّفع قد ثبتت لهما الاسميّة ويحمل الجرّ على ذلك ؛ وهما ظرفان يخفضان ما يليهما ، والنّاصب لهما الفعل الّذي قبلهما ، ورُدّ على هذا القائل بأَنْ قيل له[٥] : الظّرف إذا نفيت عنه الفعل لم يقع في جزءٍ منه ، تقول : « ما رأيته يوم الجمعة » فالمعنى : أنّك لم تره في يوم الجمعة / ولا في جزء منه . / ٢٢

وإذا قلت : « ما رأيته مذ يوم الجمعة » فيمكن أن رأيته في بعضه ثمّ انقطعت رؤيتك ولم تره .

وأيضاً فإنّ الظّرف إذا نفيت عنه الفعل لم ينتف إلاّ عنه خاصّة ، وهذا ليس كذلك تقول : « ما رأيته مذ يومِ الجمعة » والمعنى أنّك لم تره من يوم الجمعة إلى وقت قولك هذا الكلام .

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ (ل ١١٢ / أ) .

(٢) وقد سبق الأبذي في الرد على ابن بابشاذ بهذا الرد ابن خروف في شرحه للجمل ٢ / ٦٦٥ ، ٦٦٦ .

(٣) وقد رُدّ مذهب الفارسي بأنه يلزم عليه الابتداء بالنكرة ، أو معرفة بلا تعريفٍ معتادٍ ، وفيه جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابطٍ ظاهر ولا مقدر . شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢١٧، المساعد ١ / ٥١٥ .

(٤) ينظر : ابن يعيش ٤ / ٩٥ ، ٨ / ٤٥ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٢١٠ ، والصفوة الصفية ١ / ٢٧٨ ، ونسب إلى بعض البصريين .

(٥) نسب هذا الرد للأخفش في شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٢ .

وقوله: «ولا يجرّان إلاّ الزّمان ولا يخبر عنهما إلاّ به»[١]:

قد تقدّم التّمثيل بذلك وهما في الزّمان بمنزلة « من » في المكان ، إلاّ أنّ « من » لا تجرُّ الزّمان عند البصريّين ، واستدلوا بأنّ ذلك لم يسمع فيها إلاَّ نادرا ، ويقولون استغنت العرب عن ذلك بـ « منذ » كما استغنوا بـ « ترك » عن « وذر ، و ودع » .

وأجاز الكوفيُّون : أن تجرَّ « من » الزَّمان وغيره ، واستدلُّوا بالسَّماع ، وقد ذكره في باب حروف الخفض فأغنى عن إعادته[٢] .

وقوله: «ويكونان مع الماضي جارّين بمعنى "من" ومع الحاضر بمعنى "في"»[٣]:

مثال ذلك في الماضي : « ما رأيته مذ يومان » وهو الأشهر ، و« مذ يومين » ، وهو قليل .

ويعني بالحال : اليوم ، واللَّيلة ، والآن .

وما أضفته إلى نفسك مثل : يومنا ، أوعامنا .

أو أشرت إليه نحو : مذ هذا العام .

وقوله: «وإذا [كانا مبتدأين] جاء بعدهما خبراً لهما من الزَّمان ما يكون جواب "كم" ، وما يكون جواب "متى" . . . إلى آخره»[٤]:

يعني أنَّ الاسم الواقع بعدهما إن كان معدوداً وهو الَّذي يقع في جواب « كم » فهما معه – في حال الرَّفع – للغاية ، فإذا قلت : « ما رأيته مذ عشرون

---

(١) شرح الجزولية / ١٣٤ .

(٢) ينظر الصفحة ٣٦ وما بعدها .

(٣) الجزولية / ١٣٤ .

(٤) وتمامه : ويكونان مع جواب « كم » لأول الوقت إلى آخره ، ومع جواب « متى » لأول الوقت خاصة .

وما بين المركنين زيادة من الجزولية ١٣٤ .

يوماً » فالرُّؤية معدومة في طول العشرين يوماً من أوَّلها إلى آخرها ؛ لأنّه إنْ وقع على خلاف ذلك كان كذباً ، وقد تقدّم أنَّ جواب « كم » يكون العمل فيه كلِّه[1] .

وإن كان الَّذي بعدهما مختصّاً وهو الَّذي يقع في جواب « متى » نحو : «ما رأيته مذ يومُ الجمعة » فمعناها ابتداء الغاية ، كأنَّك قلت أوَّل انقطاع الرُّؤية يوم الجمعة ، ولم يذكر لها غاية لكن يحمل على أقصى ما يمكن وهو زمن الإخبار ، ولمَّا كانت « من » تكون للغاية كلِّها وتكون لابتداء الغاية في موضع ، كانت « مذ ومنذ » كذلك .

والأمر في الخفض كذلك إلاَّ أن يكون المخفوض حالاً فإنّ ما بعدهما إذ ذاك يكون غاية، ويكون معناهما إذا ذاك كمعنى «من» ولا يدخلان إلاَّ على الزَّمان.

وقوله : «والاسميَّة على مذ أغلب»[2] :

يعني أنَّها محذوفة من « منذ » والحذف بابه الاسم لا الحرف وأيضا فإنَّ الرَّفع بعدها مُطَّرِدٌ بخلاف « منذ »[3] .

وقوله : « **وإذا وليهما ما ليس بزمان قدّر بينه وبينهما زمان مضاف إليه لفظاً ومعنى وإن كان اسماً أو في حكمه** »[2] :

ومثال ذلك إذا كان اسماً : « ما رأيته مذ الحَجَّاج » .

تريد زمن الحَجَّاج ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فرفع ، ومثال ذلك في الَّذي هو في حكم الاسم « ما رأيته مذ أنَّ الله خلقني » التَّقدير « مذ زمن

---

(١) لم يسبق ذكره فيما سبق من هذا الشرح .

(٢) الجزولية / ١٣٥ .

(٣) ينظر المقتضب ٣ / ٣١ ، وثمار الصناعة للجليس ٣٩١ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبيين ٢ / ٨٥٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٢ .

خَلْقِ اللهِ إيَّاي » فقدِّرت إضافة الزَّمن إلى « أنَّ » لأنَّها في تأويل المصدر ، وهو اسم .

وقوله : « وإن كان فعلاً فإلى مصدره معنى وإليه لفظاً »[1] :

مثال ذلك « ما رأيته مذ قام زيد » التقدير : مذ زمن قام زيد أي مذ زمن قيام زيد ، لأنَّ الإضافة في الحقيقة إنَّما هي إلى المصدر لا إلى الفعل وقد تقدَّم ذلك أوَّل الكتاب .

فصلٌ :

قال بعضهم[2] : لا يجوز العطف على المخفوض بهما متقدِّماً كان المعطوف على المعطوف عليه في الزَّمان أو متأخراً ؛ لما يؤدِّي إليه ذلك من التَّناقض ألا ترى أنَّك إذا قلت « ما رأيته مذ يومِ الجمعة ويومِ الخميس » ، فكأنك قلت : « ما رأيته

قلت : الصَّواب : أن يقال يمتنع قولك[١] : ما رأيته مذ يومِ الجمعة ويومِ الخميس ، للتَّنافي في الَّذي بينهما ؛ لأنّك إذا قلت « ما رأيته مذ يوم الجمعة » أوجبت أنَّ انقطاع الرُّؤية قد كان من يوم الجمعة مع حصول الرُّؤية قبل ذلك ، فلو قلت : « ويوم الخميس » كان أوَّل انقطاع الرُّؤية من يوم الخميس ، وأنت قد أثبتَّ ذلك الانقطاع من يوم الجمعة فإن نصبت يوم الخميس بإضمار فعل جاز .

قال ابن بابشاذ[٢]: « لأنَّك إذا جررت فالتَّقدير « ما رأيته في يوم الجمعة » فلم يحصل رؤية ثم انقطعت كما [كان] في الرَّفع ، فكأنَّك قلت : « ما رأيته في يوم الجمعة وما قبله » وهذا صحيح » .

قلت : هذا هذيان « مذ ومنذ » إذا كان بعدهما مختصٌّ في جواب «متى » فمعناها ابتداء الغاية في حال الرَّفع والجرِّ .

وإذا كان بعدهما ما هو جواب « كم » فهما للَّغاية كلِّها ، فلا يجوز [ما] قال[٣] .

فإن كان مرفوعا : فإمَّا أن تقصد الغاية أو ابتداء الغاية ، فإن قصدت الغاية جاز عطف المتقدِّم والمتأخِّر ، من اسم الزَّمان فتقول : « ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس ويوم السَّبت » .

ويجوز نصبه بإضمار فعل من غير شرط في المعطوف / من تقدَّم أو تأخر . ٢٣ /

فإن قصدت ابتداء الغاية فلا يجوز عطف متقدِّم ولا متأخِّر من اسم الزَّمان بل ينتصب بإضمار فعل إن كان متعدِّيا ، فلا تقول : « ما رأيته مذ يومُ الجمعة ويومُ الخميس » لأنَّك إذا قلت « ما رأيته مذ يوم الجمعة » وقصدت به ابتداء الغاية ،

---

(١) ابن خروف في شرحه للجمل يجيز هذا المثال ، ولا يجيز « ما رأيته مذ يومِ الخميس ويومِ الجمعة » ٢ / ٦٦٦ .

(٢) في شرح الجمل (ل ١١٣ / أ) وما بين المركنين زيادة منها .

(٣) زيادة يستقيم بها المعنى .

أعطى أنّك لم تره يوم الخميس ، وإذا عطفت عليه يوم الخميس كان ابتداء غاية كالمعطوف عليه ، فكأنَّك قلت : « ما رأيته مذ يوم الخميس » وأنت لو قلت ذلك لأمكن أن تكون قد رأيته يوم الخميس فتكون متناقضاً ولا يجوز أيضا نصبه بإضمار فعل إلاّ في المتقدّم غير المُتّصل بما بعد « مذ ومنذ » نحو : ما رأيته مذ يومُ الجمعة ويومَ الأربعاء فكأنك قلت « وما رأيته يوم الأربعاء ».

ولا يتقّدم على « مذ ومنذ » إلاّ الأفعال المنفيّة ، والأفعال الّتي تقتضي الدَّوام[1] نحو : « سرت مذ يوم الجمعة » ، إذا قصدت اتّصال السَّير ، ولا يجوز « أكلت مذ يوم الجمعة » لأنّه لا يقتضي الدَّوام .

وأعلم أنَّ العرب إذا رأت شخصاً مثلاً في ظهر يوم الجمعة ثم لم تره إلى ظهر يوم الأحد ، فغايتك إن انقطعت رؤيتك يوماً كاملاً ونصف يوم الجمعة ، ونصف يوم الأحد ، فإذا أخبرت العرب عن هذا فلها فيه ثلاثة أوجه[2] :

أحدها : أن تعتدَّ باليومين النّاقصين كاملين ، فتقول : « ما رأيته مذ ثلاثة أيّام » .

ومنهم : من لا يعتدُّ إلاّ بالكامل[3]، فيقول : مذ يوم .

ومنهم : من يعتدُّ بالأوَّل النَّاقص والثّاني الكامل ، ولا يعتدُّ بالأخير فيقول : « مذ يومين » يوم الجمعة ويوم السبت ، ولا يلتفت الأخير ، نقلها الأخفش قال : ولا يكون هذا إلاّ إذا كان ثمَّ يوم كامل ، فأمّا إذا كانت الأيَّام كلٌّ ناقصة فلا يقال : مذ يوم ولا يومين ولا شيء من ذلك ؛ لأنه يكون الكلام كلُّه مجازا .

بش[4] : ومن أصول هذا الباب : إذا لم يظهر لـ « مذ » عمل وأتيت باسم

---

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٤ ، ٥٥ .

(٢) ينظر الارتشاف ٣ / ١٤٢٢ .

(٣) وصفه ابن عصفور بأنه الأقيس . شرح الجمل ٢ / ٥٤ .

(٤) هذا رمز لابن بابشاذ ، وهو في شرحه للجمل (ل ١١٣/أ)

معطوف حملته على النَّصب دون إعراب المقدَّر[١] بعد «مذ» تقول : « ما رأيته مذ خرج زيد ويومَ الأحد »[٢] ، لأن موضع « خرج » يحتمل أن يكون جرًّا ويحتمل أن يكون رفعاً ، فليس الحمل على الجرِّ بأولى من الحمل على الرَّفع ؛ لتساويهما في الحكم ؛ فلذلك عدلنا إلى نصب « اليوم » بتقدير فعل كأنَّك قلت « وما رأيته يومَ الأحد»[٣] .

قلت : في هذا نظر فإنَّ القياس ، إذا احتمل الأمرين أن يحمل تارة على هذا وتارة على هذا على حسب ما تقدِّر الموضع ، كما يقال : ما زيد بقائم ولا قاعد ولا قاعداً ، على اللُّغتين : التّميميَّة والحجازيَّة .

وأيضا فإنَّ الغالب على « مذ » مع الماضي الرَّفع ، فيحمل على الأكثر .

« قال النَّحويون[٣] : ما رأيته مذ أيَّامٌ يوم السَّبت ويوم الأحد ويوم الاثنين تقول بالرَّفع ، فإنه خالفت وقلت « ما رأيته مذ أيامٌ يومَ السّبت ويومَ الجمعة ويومَ الأحد » نصبت ، وهذه المسألة على قياس ما ذكر في « ما رأيته مذ يومُ الجمعة ويومَ الخميس ».

وكذلك منعوا « ما رأيته مذ اليومُ والبارحةُ » وأجازوا « مذ البارحةَ واليومَ ، على ما تقدَّم »[٤].

بش[٥] : ومن أصوله أنَّك إذا جررت فإنَّ الرُّؤية ونحوها لم تقع في جزء من

---

(١) وفي شرح الجمل لابن بابشاذ (دون حكم الإعراب المقدر) .

(٢) في شرح الجمل (الجمعة) .

(٣) استئناف لكلام ابن بابشاذ في شرحه للجمل (ل ١١٣ /ب ، ١١٤ /أ) .
وفيه (قلته) مكان (تقول) .

(٤) من كلام ابن بابشاذ باختلاف يسير (ل ١١٤ /أ) .

(٥) المصدر السابق (ل / ١١٣ أ ، ب) وفيه : « فإن الرؤية ونحوها من الأفعال ... ذلك الزمان المذكور ... كشفت ذلك المعنى وأوضحته ... قد وقعت في جزء من أول ذلك الزمان أو من جملته ... لو ظهر لكشف ... ما بين (ما رأيته مذ .. » .

ذلك الزَّمان ؛ لأنَّك إذا أظهرت « في » كشفت ذلك المعنى ، فكذلك إذا كانت « مذ ومنذ » مقدَّرتين بحرف الجرِّ .

وكلُّ موضع رفعت المعرفة الَّتي في جواب « متى » فإنَّه يجوز أن تكون الرُّؤية قد وقعت في جزء منه أو في جملته ثمَّ انقطعت ؛ لأنَّ الأمد لو ظهر كشف ذلك المعنى ، فهذا فرق ما بين « مذ يومِ الجمعة » و« مذ يومُ الجمعة » .

قلت : وهذا نَبَأٌ منه على أنَّ « مذ ومنذ » إذا خفضا قدِّرا بـ «في » وليس بصحيح ، فإنَّ معنى « مذ ومنذ » في الخفض والرَّفع واحد[1] إنّما هما مع جواب « كم » للغاية ، ومع جواب « متى » لابتداء الغاية كما قدَّمنا[2] .

---

(١) قال الرضي متحدِّثا عن (منذ و مذ) : « ولا فرق من حيث المعنى بين جرِّ هذه الظروف ورفعها أصلا ، ولا تُصْغِ إلى ما ترى في بعض الكتب أن بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنوِّيا نحو : « ما رأيته منذ يوم الجمعة » وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر ، وعدمها مع الرفع فإن ذلك وهم » . شرح الكافية ٣/ ٢١٤ .

(٢) في الصفحتين ١٣٧ ، ١٣٨ .

[باب القسم]

بابٌ : قوله : « القسم جملة يؤكَّد بها جملة أخرى كلتاهما خبريَّة »[١] :

يعني أنَّ القسم جملة في اللّفظ نحو : « أقسم بالله ، وأحلف بالله ، أو في التّقدير نحو : « والله ، وبالله ، وتالله ، لأنَّه جارٌّ ومجرور فيتعلَّق بفعل محذوف فهو جملة في التَّقدير .

وقوله : « يؤكَّد بها جملة أخرى » :

يعني : الجملة المحلوف عليها بأنَّها حقٌّ أو باطل وهي جملة خبريَّة اللَّفظ والمعنى ؛ لأنّها تحتمل الصِّدق والكذب ، فيقصد بالقسم عليها إزالة الاحتمال ، وأمَّا الجملة الأولى فإنَّها خبريَّة اللَّفظ لا المعنى لأنَّها لا تحتمل الصِّدق والكذب ؛ ولذلك قال ش[٢] : « كلتاهما خبريَّة اللفظ والثَّانية منهما خبريَّة المعنى » .

وقال الفارسي[٣] : « القسم جملة يُؤكَّد بها الخبر » .

وزاد ش في التوطئة[٤] : بعد قوله : « خبريَّة المعنى ، ما لم يصحب القسم سؤال ، أراد أن يتحرَّز من نحو قوله[٥] :

---

(١) الجزولية ١٣٦ .

(٢) هذا القول بمعناه لا بلفظه موجود في التوطئة ٢٥٥ .

(٣) الإيضاح ٢٠٨ .

(٤) ٢٥٥ .

(٥) وهو قيس بن الملوح ، ويقال قيس بن معاذ ، صاحب ليلى ، ولقب بالمجنون لذهاب عقله من شدة عشقها .

تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ٢ / ٥٦٧ ، سمط اللالي ١ / ٣٥٠ .

٩١- بِدِينِك هَلْ ضَمَمْت إِلَيْكَ لَيْلَى وَهَل قَبَّلتَ قَبْلَ الصُّبحِ فاهـا[١]

ومن مثل قوله :

بِـالله رَبِّـك إنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَـهُ هَـذا ابنُ هَرْمَةَ وَاقِفـا بِالبَـاب -٧٢

و الصَّواب أنَّ هذين البيتين ليسا بقسم إذ لا يحتمل الصِّدق والكذب وبيَّن ذلك أنَّه لا يصحُّ تعلُّق هذا المجرور بأقسم ، وأنَّ القائل لهذا الكلام لا يحنث فإنَّه سائل لا مقسم[٢] .

فأمَّا قول الأعشى[٣] :

٩٢- أحَارثُ يَا خَيْرَ البَرِيَّـةِ كُلِّها أبالله هُلْ لي في يَمِيْني مِنْ عَقْلِ[٤]

فإنَّه يريد إن حلفت على أنَّك خير البريَّة .

وقال بعضهم[٥] : قد يكون : المؤكَّد مفرداً في التَّقدير ، وهو مذهب الأخفش .

---

(١) ويروى: « بربك » « إليك سعدى » « جملا » « نعما » و« قبيل الصبح أو قَبَّلْت فاها » « بعد النوم »
والشاهد : « بدينك » حيث جاء على صورة القسم ، وليس كذلك ، لأنه لا يحتمل الصدق والكذب .
وقد ورد في ديوانه ٢٨٦ ، والشيرازيات (ل ٢٣ / أ) ، والمنصف لابن جني ٣ / ٢١ ، والمفصل ٣٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٠٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٠٨ ، وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٤٢٢ ، والارتشاف ٤ / ١٧٩٣ ، والمغني ٧٦١ ، وشرح شواهده ٢/ ٩١٣ ، والخزانة ١٠ / ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ .

(٢) في الصفحة ٩١ .

(٣) لم أجده في ديوانه .

(٤) ويروي : أيا خير حي في البرية كلها .
والشاهد : « بالله هل لي » حيث جاء بعد القسم جملة إنشائية ، وهو في الحقيقة ليس قسماً ، لأنه أراد أن يقول : إذا حلفت فقلت بالله أنك خير البرية أو نحوه .
وقد ورد في الشيرازيات للفارسي (ل ٢٣ / أ) ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١٠٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٣ .

(٥) ينظر معاني القرآن له ٢ / ٥٥٧ ، ٥٥٨ . وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣١ ، والمغني ٢٧٨ ، ٥٣٤ وتبيين مذهبه : أن الأخفش يرى أن جواب القسم قد يكون لام كي مع الفعل ، فيكون مفرداً في التقدير لأنها إنما تنصب بإضمار « أن » و« أن » وما بعدها في تأويل المصدر .
ووافقه الفارسي في العسكريات ١٣١ ، ١٣٢ .

قال[١] / : ٢٤ /

٩٣- إذا قُلتُ قَدْنِي قَالَ بـالله حَلْفَـة لِتُغنِـي عَنِّـي ذا إنـائك أجْمَعـا[٢]

ولا حجَّة في هذا ؛ لأنَّه يحتمل أن يريد « لَتَشْرُبُنَّ » ويكـون قولـه : « لِتُغْنِـيَ » متعلقًا به . ويُرْوَى : « لَتُغْنِـنَّ عـنِي » وهـي لغـة[٣] ، أراد لَتُغْنِيَـنَّ فحـذف اليـاء ، واجتزأ بالكسرة منها . ويروى[٤] :

إذا هُـو آلي قَـالَ بِـالله حَلْفَــةٍ لَتُغْنِـنَّ عنـي ذا إنـائك أجمعـا -٩٣

واستدلَّ أيضا بقوله تعالى[٥] : ﴿ وَلِتَصۡغَىٰٓ إِلَيۡهِ أَفۡـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ ﴾ .

---

(١) وهو : حريث بن عنَّاب النبهاني الطائي ، من شعراء الدولـة الأمويـة ، مـن الشـعراء المقلـين تـوفي حوالي سنة ٨٠ هـ . الخزانة ١١ / ٤٤٢ ، ٤٤٩ ، والأعلام ٢ / ١٧٦ .

ونسب لأبي غياث الكلابي في تخليص الشواهد ١٠٩ . وقد يكون تصحيفاً .

(٢) وفي البيت روايات متعددة ، تراها مفصلة في الخزانة .

ومعنى قدني : حسبي . و « لتغني عني ذا إنائك » أي قلـت قـد حلفـت أن تشـرب جميـع مـا في إنائك .

والشاهد : لتغني : حيث جاء المقسم عليه في تقدير مفرد ، وتوجيهه أنه يحتمـل أن يكـون المقسـم عليه محذوفاً لدلالة الحال عليه ، أو لا يكون القسـم مـراداً بـل المـراد الإخبـار . والبيـت وارد في : معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٥٧ ، ومجالس ثعلب ٥٣٨ ، والبصريات ١ / ٣٥٧، ٤٠٥، ٥٢٣، والعسـكريات ١٣٢ ، والشـعر للفارسـي ١ / ١٨٦ ، ٢٠٦ ، ٢ / ٤٥٧ ، وشـرح الحماسـة للمرزوقي ٢ / ٥٥٩ ، والإفصاح للفارقي ٢٧٢ ، وشرح المفصل لابـن يعيـش ٣ / ٨ ، وشـرح الجمـل لابـن عصفـور ١ / ٥٣١ ، والمقـرب ٤٣٢ ، وشـرح الرضـي علـى الكافيـة ٤ / ٤٩١ ، واللسان (لوم) ، وتخليص الشواهد لابن هشام ١٠٧ ، ١٠٩ ، والمغـني ٢٧٨ ، ٥٣٤ ، وشـرح شواهده ٢ / ٥٥٨ ، ٨٣٠ ، والهمع ٤ / ٢٤٢ ، الخزانة ١١ / ٤٣٤ ، والدرر ٢ / ١١٠ .

(٣) وهي حذف آخر الفعل لأجل النون إن كان ياء تلي كسرة .

ونسبت لطيء في مجالس ثعلـب ٢ / ٥٣٩ ، ونقلـها الفارسـي عنـه في البصريـات ١ / ٣٥٧ .

ونسبها ابن هشام في المغني ٢٧٨ لفزارة .

(٤) على هذه الرواية تكون اللام لام الأمر داخلة على المضارع ، فليست بلام كي التي يتأول ما بعدها بمصدر .

(٥) سورة الأنعام الآية ١١٣ .

قال : لم يتقدم ما يصحّ عطفه عليه ، فإنّما هو جواب قسم محذوف .

وهذا لا حجّة فيه إذ يمكن أن تتعلّق بمضمر ، أي فعلنا ذلك ؛ لتصغى .

ويعني بقوله : «كلتاهما خبريّة» : أنَّ القسم والمقسم عليه معاً محتمل للصِّدق والكذب .

وهذا الباب يتضمَّن القسم ، والمقسم به ، والمقسم عليه ، والحروف الَّتي توصل فعل القسم إلى المقسم به ، والحروف الَّتي تربط الجواب بالقسم .

فالقسم : هو ما تقدَّم حدُّه[(١)] .

والمقسم به : هو كلُّ اسم عظِّم ليقطع به على أحد الجائرين ، وإن شئت قلت : المقسم به هو كلُّ اسم لله تعالى ؛ أو لما يعظَّم من مخلوقاته[(٢)] . كقوله عليه السلام[(٣)] : « أفلح وأبيه إن صدق » لأنَّ والد الّذي أقسم له معظَّم عنده ، فإن كان مقصود الحالف أن يحنث فقد يقسم بغير معظَّم كقول الشَّاعر[(٤)] :

٩٤- وَحَيَاةِ هَجْرِكِ غَيْرَ مُقْتَصِدٍ ... إلاَّ ابتِغَاءَ الحَنْثِ في الحَلِفِ[(٥)]

مَا أَنْتِ أَحْسَنُ مَنْ رَأَيْتُ وَلا ... كَلَفِي بِحُبِّكِ مُنْتَهى كَلَفي

أقسم بما لا يعظِّم ؛ رغبة في أن يحنث فيموت هجرها ، ويقل هذا النوع .

والمقسم عليه : هو الخبر الَّذي يقصد تأكيده ، بالحلف عليه ، وإن شئت

---

(١) الصفحة ١٤٤ .

(٢) هذا تعريف ابن عصفور في شرحه للجمل ١ / ٥٣٤ .

وهذا في حق الله عز وجل ، أما القسم من المخلوقين فلا يكون إلا بالله تعالى ، لا بمخلوقاته ؛ لأن ذلك شرك منهيٌّ عنه .

(٣) صحيح مسلم ١ / ٤١ ، كتاب الإيمان باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام .

وصحيح ابن خزيمة ١ / ١٥٨ ، الحديث ٣٠٦ ، كتاب الصلاة ، باب فرض الصلوات الخمس .

(٤) لم أهتد لقائلهما .

(٥) ويروى « غير معتمد » .

وقد ورد البيت في : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٤ ، والارتشاف ٤ / ١٧٦٥ .

قلت المقسم عليه[(١)] : هو كلُّ جملة حلف عليها بإيجاب أو نفي .

وقوله : « ويرتبطان ارتباط الشَّرط والجزاء »[(٢)] :

يعني أنَّ القسم والجواب لا يستغني أحدهما عن الآخر لفظاً أو تقديراً كما أنَّ الشَّرط والجزاء كذلك .

وقوله : « إلاَّ أنَّ الجملة الأولى منهما جاءت اسميَّة لا في موضع واحد »[(٣)] :

يعني أنَّ الجملة الأولى من الجملتين في القسم تأتي اسميَّة في مواضع : منها : «عليَّ عهد الله لأفعلنَّ » و « يمين الله لأفعلنَّ » و« أيمن الله لأفعلنَّ » و«لعمر الله لأفعلنَّ » و« أمانة الله » بالرَّفع ونحو ذلك .

وزعم ابن الطَّراوة[(٤)] : أن قولهم « عليَّ عهد الله لأفعلنَّ » محذوف الخبر حملاً على نظائره ممَّا جاء مرفوعا في هذا الباب ، وهو « أيمن الله ، ويمين الله ، وأمانة الله ، لأنَّ هذه مبتدآت وأخبارها محذوفة ، فكذلك « عليَّ عهد الله » .

ش [(٥)] : لا يلتفت إلى قوله ؛ لأنَّ هذا جاء على ما يجب من غير حذف وتلك جاءت خارجة عمَّا يجب فلا يحمل ما جاء على ما يجب على الَّذي جاء

على ما لا يجب ، والأصل أن يؤتى بالمبتدأ وخبره في اللَّفظ

موضع واحد ممَّا لم يعمل فيه حرف الشَّرط ، وهو : « لولا زيد لأكرمتك » لأنَّ هذا عند سيبويه جملة اسميّة ، وعند غيره جملة فعليّة ، وقد تقدَّم الخلاف فيه في موضعه(١) ، وسمي هذا شرطا من حيث كان سبباً وإن لم يجزم .

وقوله : « وربَّما حذفت إحدى الجملتين كما في الشَّرط والجزاء »(٢) :

يعني : وربَّما حذفت إحدى الجملتين للعلم بها كما حذفت في الشّرط والجزاء للعلم بها .

فمن حذفها في القسم قوله تعالى (٣) : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ ﴾ ، وقوله تعالى(٤) : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ و﴿ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم ﴾(٥) وأشباه ذلك .

ومن حذفها في الشَّرط والجزاء : « أكرمني أكرمك » و« أين بيتك أزرك » وما أشبهه ، التَّقدير « إن تكرمني أكرمك ، وإن تعلمني أزرك » . ومن حذف فعل الشَّرط قوله(٦) :

---

(١) السفر الأول من شرحه للجزولية ٢ / ٨٩٣ ، ٨٩٩ .
وينظر الخلاف في الإنصاف ١ / ٧٠ .

(٢) وتمامه : « ... للعلم به » الجزولية ١٣٦ .

(٣) سورة آل عمران الآية ١٣ .

(٤) سورة آل عمران الآية ١٨٦ .

(٥) سورة الأعراف الآية ١٢٤ ، وسورة الشعراء الآية ٤٩ .

(٦) القائل هو : الأحوص بن محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت ، كان شاعراً مقدماً عند أهل الحجاز لولا أفعاله الدنيئة ، نفاه سليمان بن عبد الملك إلى مكان يقال له « دَهْلَك » وظلَّ هناك إلى عهد يزيد بن عبد الملك .
ينظر طبقات الجمحي ٢ / ٦٤٨ ، والشعر والشعراء ١ / ٥٢٥ ، الخزانة ٢ / ١٦ .

٩٥- فَطَلِّقـهَا فَلَسْـتَ لَـها بَكُـفْءٍ وَإنْ لا يَعْـلُ مَفْرقَـك الحُسَـامُ [(١)]

يريد : « وإن لا تطلّقها يعل » فحذف فعل الشَّرط .

وقد يحذف الجواب من الشَّـرط والقسـم للعلم بـه ، فتقـول : « أكرمـك إن جئتني » والتَّقدير : إن جئتني يكن ذلك ، فحذف للعلم به .

وتقول : إن جئتني والله أكرمك » فتحـذف جـواب القسـم ، التَّقديـر : والله لأكرمنَّك ، فحذف للعلم به ، ولدلالة جواب الشَّرط عليه .

وحروف القسم الجارة بأنفسها[(٢)] :

« البـاء والّـلام ، والـواو ، والتَّـاء ، و« مـن » مكسـورة الميـم ومضمومتـها »

والأصل منها : « الباء » ؛ ولذلك تدخـل علـى كـلِّ محلـوف بـه ظـاهر أو مضمـر كقولـك : «بـالله وبـالنَّبي[(٣)] لأفعلـنَّ ، وبـك لأصنعـنَّ كـذا » كقـول عمـرو بــن

---

(١) ويروي : « لها بأهل » « بند » و« مفرقك الخشيب » في مجالس ثعلب .

« والمفرق » وسط الرأس حيث يفرق الشعر ، بفتح الميم وسكون الفاء وكسر الراء ، أو بكسر الميم وسكون الفاء وفتح الراء . والحسام : السيف القاطع .

والشاهد : « وإن لا يعل » فقد حذف الشرط وتقديره « وإن لا تطلقها » لدلالة فطلقها عليه ، وأبقى جوابه .

وقد ورد في ديوانه ١٨٤ . وطبقات الجمحي ٢ / ٦٦٨ ، ومجالس ثعلب ٢ / ٥٨٢ ، والشعر للفارسي ١ / ٦١ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٩٦ ، والحماسة البصرية ٢ / ٢٦٣ ، والإنصاف ١ / ٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٠٣ ، والمقرب ٣٠٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٨٠ ، وشرح عمدة الحافظ له ١ / ٣٦٩ ، وشرح الكافية الشافية له ٣ / ١٦٠٩ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٣٨٣ ، ٢ / ٨٩٧ ، ورصف المباني ١٠٦ ، واللسان (إمـاّ لا) ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣ / ١٢٨٦ ، وأوضح المسالك ٤ / ٢١٥ ، والمغني ٨٤٨ ، وشفاء العليل للسلسيلي ٣ / ٩٦٢ ، وشرح الأشموني ٣ / ٢٦٨ ، والتصريح ٤ / ٣٩٣ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٦٧ ، ٩٣٦٠ ، والهمع ٤ / ٣٣٦ ، والخزانة ٢ / ١٥١ ، والدرر ٢ / ١٩١ .

(٢) عاد الشارح إلى ما كان قسمه وبدأه في الصفحة ١٤٧ .

(٣) لا يجوز القسم بالمخلوقات ولو عظم قدرهم ، لأن المخلوق لا يقسم إلا بالخالق ، فهذا وأمثاله شرك منهي عنه .

يربوع[١]:

٩٦- رَأى بَرْقاً فَأَوضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ　　　فَلا بِكَ مَا أَسَالَ وَلاَ أَغَامَا[٢]

وهذا يستشهد به النَّحويُّون على ردِّ باء القسم مع المضمر ، لأنها الأصل في حروف القسم ، والمضمر يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها في كثير من المواضع ، ألا ترى أنَّهم قالوا : « أعطيتكم درهما » ، ثم قالوا : « الدِّرهم أعطيتكموه » . وحكى يونس[٣] : أعْطَيْتُكُمْهُ وهو شاذ لا يقاس عليه عند / عامَّة البصريِّين . ٢٥ /

ولا يجوز « وك لأنطلقنَّ » بل هو في الواو أضعف ؛ لأنَّها حرف واحد منفرد يضعف عن القوَّة ، وتصرُّف الباء الَّتي هي الأصل ، ومثله[٤] :

---

(١) ابن حنظلة بن مالك بن يربوع بن زيد مناه بن تميم ، ويعرف بذي السلائق .
ينظر إيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ٣١٨ .

(٢) ويروي : « وما أغاما » .
و« أوضع » أي أسرع ، والبكر : الفتي من الإبل . ما أسال ولا أغام : أي لم يأت بسيل ولا غيم .
وقد ورد البيت في نوادر أبي زيد ٤٢٢ ، والحيوان ١ / ١٨٦ ، ٦ / ١٩٧ ، والجمهرة ٣ / ١٥٢ والإيضاح ٢٠٢ ، والعسكريات ١٠١ ، والخصائص ٢ / ١٩ ، وسر الصناعة ١ / ١٠٤ ، ١٤٤، وشرح اللمع لابن برهان ٢ / ٦٧٧ ، والمخصص ١٤ / ٥٢ ، وسمط اللآلي ٢ / ٧٠٣ ، وثمار الصناعة للدينوري ٣٧٩ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣١٨ ، ٣٢٠ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٠٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٣٤ ، ٩ / ١٠١ ، وسفر السعادة للسخاوي ١ / ٣٠٤ ، ٢ / ٧٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٤ والبسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٩٢٥ ، والملخص له ١ / ٥٣٥ ، ورصف المباني ١٤٦ ، واللسان (أهل) .

(٣) وهو : أبو عبد الرحمن ، يونس بن حبيب الضبي ، كان إماما في النحو توفي سنة ١٨٢ هـ .
تنظر ترجمته : مراتب النحويين ٤٤ ، ٤٥ ، أخبار النحويين البصريين ٥١ ، ٥٤ ، نزهة الألباء ٤٩ ، ٥١ ، إشارة التعيين ٣٩٦ .
وتنظر حكايته : الكتاب ٢ / ٣٧٧ .

(٤) وهو غُوَيَّة بن سُلْمِيّ بن ربيعة بن زبَّان ، من بني ضبة شاعر جاهلي ، ويقال : عوية ، وهو من شعراء الحماسة .
تنظر ترجمته : معجم الشعراء ١٥٥ ، سمط اللآلي ١ / ٢٦٧ .

٩٧- أَلاَ نَـادَتْ أُمَامَـةُ باحْتِمَـالِ ... لِتَحْزُنَنِي فَلا بِكِ مَا أُبَالِي[1]

وقيل : إنَّ عَمْرًا بن يربوع تزوَّج سعلاة وقال له أهلها :

إنك تجدها خير امرأة ما لم تر برقا ، فمكثت عنده حتَّى ولدت له بنين ، فأبصرت ذات يوم برقا فقالت[2] :

٩٨- الْزَمْ بَنِيكَ عَمْرو إنِّ [آبقُ] ... بَرْقٌ عَلَى أرضِ السَّعالي آلـقُ[3]

قال صاحب العين[4] : ثمَّ لمعت ، فذهبت فكان آخر عهد بها .

قال البغداذي[5] : هذا من تكاذيب الأعراب ، وبنوه منها يقال لهم :

---

(١) ويروى : « أميمة » « بارتحال » « لتقتلني » ، « فآبك ما أبالي » .

ومعنى آبك : أي أبعدك الله ، وعليها لا شاهد لما نحن فيه .

والشاهد : « فلا بك » ، حيث عادت الباء لأنها أصل حروف القسم ، وتعود مع المضمر .

وقد ورد البيت في المسائل العسكريات ١٠٠ ، والخصائص ٢ / ١٩ ، وسر الصناعة ١ / ١٠٤ ، ١٤٤ ، والصاحبي ١٣٦ ، والتبصرة للصيمري ١ / ٤٤٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ١٠٠١ ، والمخصص ١٤ / ٥٢ ، والمفصل ٣٤٦ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٣٤ ، ٩ /١٠١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٥ ، وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٤٢١ ، ورصف المباني ١٤٦ ، واللسان (طلل ، أهل ، با) .

(٢) وهي سعلاة زوجة عمرو بن يربوع .

(٣) ويروى : « امسك بنيك » وما بين المركنين في المصورة « آرق » .

وهو في النوادر لأبي زيد ٤٢٢ ، والاشتقاق ٢٢٧ ، والمقاييس لابن فارس ١/ ٣٨ ، والمصباح فيما اعتم من شواهد الإيضاح لابن يسعون (ق ٥٦ / أ) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٢٠ ، وسفر السعادة للسخاوي ١ / ٣٠٤ .

(٤) الأبذي ينقل عن ابن يسعون في المصباح (٥٦/ أ) ونعنه ممن يشكك في نسبة العين للخليل .

(٥) وهو أبو علي ، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون ، المعروف بالقالي ، أخذ العلم عن الجلة كابن دريد ، وابن السراج ، ونفطويه ، له من التآليف : البارع في اللغة ، والمقصور والممدود ، والأمالي ، توفي سنة ٣٥٠ هـ .

تنظر ترجمته : طبقات النحويين واللغويين ١٨٥ ، ١٨٨ ، وإنباه الرواة ١ / ٢٠٤ ، وإشارة التعيين ٥٧ ، ٥٨ .

وقوله هذا ينظر في المصباح لابن يسعون ٥٦ / أ ، فالأبذي ناقل عنه .

بنو السِّعلاة ، وقوله :

فـلا بِـكَ مـا أسَـال ولا أغَامـا -٩٦

أي فلا بك(١) مـا وقفت سيلانه ولا إغامته ، وأراد الغيم الَّذي رأت فيه البرق . وقيل ركبت قعوداً فمضت .

و«الواو » تدخل على كلِّ محلوف به ظاهر .

و« التاء » مختصَّة باسم الله تعالى ، وحكى « خ »(٢) : « تربِّ الكعبة لأفعلنَّ » ، وهو شاذ .

و« اللام » على الله ، ويلزمها التَّعجب .

و« مُنْ » على الرّبِّ فقط ، وقد تقدَّم ذلك(٣) في حروف الخفض .

و« مُ » على الله خاصَّة وقد تقدَّم في حروف الخفض(٣) أنَّ «من » و «م » ليسا بقيَّة « أيمن » .

وأصل هذه الحروف « الباء »(٤) ؛ لأنَّ فعل القسم لا يصل إلاَّ بها فإذا أظهرت الفعل قلت : «أحلف بالله ، أقسم بالله » ولا تقول : « أحلف والله ، ولا أقسم تالله » .

والواو أبدلت منها ؛ لأنَّها للجمع ، والباء للإلصاق ، وهما متقاربان ، وأيضا فهما من حروف مقدمِّ الفَمِ(٥) .

---

(١) « فلابك » ذكّر وهو يريد السعلاة ، إيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٢٠ ، وسفر السعادة ١ / ٣٠٤ .

(٢) المراد بهذا الرمز هنا خصوصاً الأخفش ؛ لا ابن خروف ، وقد سبقت هذه الحكاية منسوبة للأخفش صراحة في الصفحة ٩٢ .

(٣) الصفحة ٩٢ .

(٤) استدل الدينوري (الجليس) في ثمار الصناعة ٣٧٨ على أصالة الباء بثلاثة أشياء :
أ – أن الفعل يجوز ذكره معها . ب – دخول « إلاّ » في جوابها .
ج – أنك إذا أردت الإضمار رجعت إلى الباء .

(٥) ينظر معاني الحروف للرماني ٤١ ، وسر الصناعة ١ / ١٦٠ .

وزعم سه[1] : إنَّها ليست ببدل ؛ لأنَّها [لو] كانت بدلاً لكانت مكسورة، ولا طريق لها للخفض إلاَّ البدليَّة ، فثبت أنَّ الخافض غيرها وإنَّما هي عاطفة ، فمن قال : « والله » فمراده أحلف بكذا وكذا ممَّا يعظَّم به ، ثمَّ عطف الله على ذلك فحذف اتِّساعا .

وأوقعه في هذا فتح الواو ، ونَسِيَ أنَّ أصل الباء الفتح ، وإنَّما كسرت تشبيها بعملها ، وهذه علَّة ليست موجودة في الواو فعود مع الواو الأصل المرفوض في الباء[2]، ولم تجرِّ « الواو » المضمر ؛ لأنَّه يردُّ الشَّيء إلى أصله .

والتَّاء بدل من الواو كـ« تراث » و« تُخَمَة » والأصل « وراث » و« وخمة » فقصَّرت عنها في التَّصرُّف ، ولم يثبت إبدالها في موضع من الباء .

ولمَّا أريد بفعل القسم معنى التَّعجب ، وكان يتعدَّى باللاَّم ، ضمِّن فعل القسم معنى « عجبت » فعدِّي بها وقلَّ تصرُّفها لذلك .

وأما « مُنْ » و« الميم » فليسا من حروف الخفض إلاَّ هنا ؛ فلذلك لم يتصرَّفا .

ولمَّا كان ماعدا الباء ليس أصلا في الخفض لم يظهر معه فعل القسم ، وأجاز ابن كيسان[3] : ظهور الفعل مع « الواو » لأنَّ الواو أكثر تصرُّفا في القسم من غيرها ، ومن « الباء » مع الظَّاهر خاصَّة . ولم يحفظ البصريُّون ذلك مع الواو ، أعني : إظهار الفعل ، فإن سمع منه شيء تأوَّل على أن تكون أقسم تامًّا ثمَّ أتى بالقسم بَعْدُ .

---

(١) هذا رمز السهيلي ، وينظر رأيه في أماليه ٤٤ ، ونتائج الفكر ١٠٨ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، والارتشاف ٤ / ١٧٧٢ . وما بين المركنين زيادة يقتضيها السياق .

(٢) هذا من ردود أبي علي الشلوبين عليه . ينظر البسيط ٢ / ٩٢٦ .

(٣) وهو أبو الحسن ، محمد بن أحمد بن كيسان ، أخذ عن المبرد ، وثعلب ، وكان ميله إلى مذهب البصريين ، مات سنة ٢٩٩ هـ .

تنظر ترجمته : أخبار النحويين البصريين ١١٣ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٥٣ ، ونزهة الألباء ٢٣٥ ، وإشارة التعيين ٢٨٩ .

ورأيه في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٧ ، والارتشاف ٤ / ١٧٦٦ .

وقوله: «الاسم المقسم به إمَّا مجرور فقط، وهو ما لفظ معه بأحد حروف القسم»[(١)]:

مثاله: « باللهِ لأفعلنَّ، واللهِ لأفعلنَّ، تاللهِ لأخرجنَّ، للهِ لا يبقى على الأيَّام أحد، ومُنْ ربّي إنَّك لأشر ».

فهذا لا يكون إلاَّ مجرورا[(٢)]؛ لأجل النُّطق بحروف الجرِّ.

وقوله: «والعوض منها إمَّا «ها» التنبيه»[(٣)]:

نحو: « إي ها الله ذا »، تثبت ألف «ها» لأنَّ الَّذي بعدها مدغم.

س[(٤)]: « ومن العرب من يقول: إي هلله ذا، فيحذف الألف الّتي بعد الهاء لالتقاء الساكنين، ولا يكون في المقسم به هنا إلاَّ الجرُّ؛ لأنَّ قولهم «ها» صار عوضاً من اللَّفظ بالواو، فحذفت تخفيفا على اللِّسان، ألا ترى أنَّ الواو لا تظهر هاهنا كما تظهر في قولك « والله ».

يعني « س » أنَّ «ها» قد صارت عوضا من الواو، والعرب لا تجمع بين العوض والمُعَوَّض منه، و«ذا» في المسألة خبر ابتداء مضمر والجملة جواب القسم، وتقديره « للأمر هذا ».

س[(٥)]: وأمَّا قولهم «ذا» فَزَعَم الخليل أنه المحلوف عليه كأنَّه قال: « إيْ واللهِ للأَمرُ هذا » فحذف الأمر؛ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم، وقدَّم قومٌ «ها» كما قدَّم «ها هو ذا، وها أنا ذا» وهذا قول الخليل ».

---

(١) الجزولية ١٣٧، وهذا مذهب البصريين، أما الكوفيين فيجوزون الجر في القسم بإضمار الجار من غير عوض.

ينظر الإنصاف ١ / ٣٩٣، ائتلاف النصرة ١٤٦، ١٤٧.

(٢) في المصورة: « مجرواً ».

(٣) الجزولية ١٣٧، وقبله: « أو العوض منه ».

في ألف « ها » حين دخولها على «الله» أربعة أوجه مذكورة في شرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٠٣.

(٤) الكتاب ٣ / ٤٩٩، وفي المصورة « إي هالله ».

(٥) المصدر السابق ٣ / ٤٩٩، ٥٠٠.

والأخفش يرى أن « ذا » إنما هو المحلوف به، وهو من جملة القسم. واختاره المبرد، ينظر المقتضب ٢ / ٣٢١، شرح اللمع لابن برهان ٢ / ٥٧٣، شرح الكافية للرضي ٤ / ٣٠٣.

وقوله : « وإمّا همزة الاستفهام »[١] :

مثاله : « آللهِ لتفعلنَّ » ، والأصل « واللهِ » فحذفوا الواو وعوَّضوا منها همزة الاستفهام ، ولذلك لا يجمع بينها وبين حرف القسم ، كـ« ها » .

س[٢] : و مثل ذلك قولهم : « آللهِ لتفعلنَّ » ، صارت الألف هاهنا بمنزلة « هَاثمَّ » ألا ترى أنّك لا تقول : « أوالله » كما لا يقولون « ها والله » .

وقوله : « وإمّا قطع ألف الوصل »[٣] :

نحو : [أفألله][٤] لتفعلنَّ ، وذلك مخصوص بألف اللاَّم للتعريف ، فلمَّا كانت هنا عوضا من الواو ثبتت في الوصل ، وإن أظهرت « الواو » سقطت نحو «أفو الله »[٥] ، وتقول : « إي اللهَ لتفعلنَّ » و« نعم اللهَ لتفعلنَّ » لأنَّهما ليسا بعوض ، فلذلك ينصب ما بعدهما بإضمار فعل كأنَّه « ألزم نفسي كذا » .

وقوله : « وإمّا جائز فيه النّصب والجرُّ وهو ما عري من الحروف والعوض وليس / جائزاً أن يبتدأ في ذلك الموضع »[٦] : ٢٦ /

مثاله : « اللهِ لأفعلنَّ » في غير الاستفهام نصباً وخفضاً ، والنّصب هنا بإضمار فعل ، والجرُّ على إضمار الخافض وإبقاء عمله ؛ لكثرة استعمال هذا الاسم في المقسم[٧] ، قال عليه السَّلام[٨] : « من كان حالفا فليحلف بالله أو ليصمت » .

---

(١) الجزولية ١٣٧ ، وفيها : « وإمَّا ألف الاستفهام » .
(٢) الكتاب ٣ / ٥٠٠ ، وفيه « آلله لأفعلن » كما لا تقول .
(٣) الجزولية ١٣٧ .
(٤) في المصورة : « أفا الله » ، وهو تحريف .
(٥) ينظر الكتاب ٤ / ٥٠٠ .
(٦) الجزولية ١٣٧ ، وبعده : « ... والوجه فيه النصب » .
(٧) ينظر الكتاب ٣ / ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، والمقتضب ٣ / ٣٣٥ .
(٨) ورد في صحيح البخاري ٢ / ٩٥١ ، كتاب الشهادات ، باب كيف يستحلف ؟
وفي صحيح مسلم ٣ / ١٢٦٧ ، ورقم الحديث ١٦٤٦ كتاب الأيمان ، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى .

وإذا كانوا قد أضمروا الخافض وأبقوا عمله في قول رؤبة[١] : « خيرٍ ، عافاك الله » ، وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ أراد : على خير ، أو بخير ، فهذا أحرى لكثرة الاستعمال إلاَّ أنَّ النّصب أحسن وأقيس ؛ لأنَّ إضمار الجارِّ وإبقاء عمله ، ليس بقياس . وإنَّما قال : «**وليس جائزاً أن يبتدأ به**». لأنَّ الرَّفع في هذا الباب ليس بقياس إنَّما هو مقصور على السَّماع ، لأنَّ الأصل الوصول بالباء ؛ فإذا حذف حرف الجرِّ انتصب الاسم نحو[٢] :

٩٩- أمَرْتُكَ الخَيْرَ[٣]

أي بالخير .

فهو منصوب بأحلف ، أو أقسم على إسقاط الجارِّ ، وإن شئت قدَّرت فعلاً ينصب ، وتحذف المضاف : أي ألزم نفسي يمين الله ، فحذف « يمين » وأقيم اسم الله مقامه ، فأعرب بإعرابه . وعلى النَّصب أنشد سيبويه[٤] :

---

(١) سبق في الصفحتين ١٧ ، ١١٦ .

(٢) اختلف في قائل هذا البيت فقيل :

أ – عمرو بن معد يكرب كما في الكتاب ١ / ٣٧ ، وديوانه ٣٥ .

ب – أعشى طرود إياس بن موسى ، كما في فرحة الأديب ٦٢ .

ج – العباس بن مرداس كما في شرح الجمل لابن خروف ١ / ٣٥٩ ، وديوانه ٣١ .

د – خفاف بن ندبة ، كما في شرح الجمل لابن خروف ١ / ٣٥٩ ، وديوانه ١٢٦ .

هـ – زرعة بن السائب كما في شرح شواهد المغني ٢ / ٧٢٧ ، والخزانة ٢ / ٣٤٢ ، ٣٤٣ .

(٣) وتمامه : فافعل ما أمرتَ به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نَشَبِ

ويروى : « أمرتك الرشد » .

والشاهد : أمرتك الخير ، حيث حذف حرف الجر من الخير ونصبه على إسقاط لجار ، وإضافة لما سبق فقد ورد في : معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٣٥ ، الكامل ١ / ٣٠ ، والمقتضب ٢ / ٣٥ ، ٨٣ ، ٣٢٠ ، والأصول ١ / ١٧٨ ، والجمل للزجاجي ٢٨ ، واللامات له ١٥١ ، وشرح السيرافي ٢ / ٣٠٥ ، ومعاني الحروف للرماني ٨٧ ، والمحتسب ١ / ٥١ ، ٢٧٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢ / ٥٧٤ ، وثمار الصناعة ٣٨٣ ، والمفصل لابن يعيش ٢ / ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١١ ، وشرح الجزولية للأبذي ٢ / ٧٢٩ ، وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٥٠١ ، والمغني ٤١٥ ، ٧٣٦ ، والدرر ٢ / ٢٦٠ .

(٤) الكتاب ٣ / ٤٩٨ .

٩٩- أَلاَ رُبَّ من قَلْبِـي لـه اللهَ نَـاصِحٌ　　　وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الظِّبَاء السَّوَانِحِ

وفسَّر نصب اسم الله على الوجهين .

وقوله : « وإمّا جائز فيه الرّفع والنّصب ، وهو ما عري من الحروف والعوض وكان جائزاً أن يبتدأ به في ذلك الموضع ، والنّصب فيه أوجه »(١) :

مثاله : « يمين الله لا أفعل » و« أمانة الله لأفعلنّ » و« عهد الله » ونحو ذلك ممّا سمع فيه الرّفع والنّصب .

فالرّفع : على أنّه مبتدأ ، وخبره محذوف ، تقديره : « أمانة الله لازمة لي ، وعهد الله لازم لي ، ويمين الله قسمي » ونحو ذلك .

وإذا نصبت : فعلى إسقاط الجارّ ، أو بإضمار فعل ، كأنّه قال : ألزم نفسي أمانة الله ، وعهد الله ، ويمين الله ونحو ذلك ، ومنه قول امرئ القيس(٢) :

١٠٠- فَقُلْتُ : يَمِيْنُ اللهِ أبْرحُ قَاعِداً(٣)

---

(١) الجزولية ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) في ديوانه ٣٢ .

(٣) وعجزه : « ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي » .

ويروى : « فقلت لها تالله » وعليها فلا شاهد .

والشاهد : « يمين الله » إذا رفع على الابتداء مع إضمار الخبر ، والنصب على إضمار فعل .

وهو من شواهد : الكتاب ٣ / ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٥٤ ، ١٥٤ ، ٤١٣ ، والمقتضب ٢ / ٣٢٥ ، والأصول ١ / ٤٣٤ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٨٣ ، والجمل للزجاجي ٧٣ ، والخصائص ٢ / ٢٨٤ ، والتبصرة للصيمرى ١ / ٤٤٨ ، ٤٥٤ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢ / ٥٧٥ ، وثمار الصناعة للدينوري الجليس ٣٩٠ ، والحلل ٩٩ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٤٠ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٣٧ ، ٩ / ١٠٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٤٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٠ ، وشرح الجزولية للأبذي ٢ / ٩٥١ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٩٢٩ ، والمغني ٨٣٤ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٢٠ ، والتصريح ١ / ٥٩١، وشرح شواهد المغني ١ / ٣٤١ ، والهمع ٤ / ٢٣٣، والخزانة ٩ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ١٠ / ٤٣ ، ٤٥ ، والدرر ٢ / ١٠٦ .

يروى برفع « يمين الله » ونصبه ، وإنَّما كان النَّصب أوجه ؛ لأنَّ الأصل فيه أن يصل إليه الفعل بالحرف الجارِّ ، فإذا حذف الجارُّ تعدَّى الفعل فنصب .

والرَّفع إنَّما هو مقصور على السَّماع إذ ليس على قياس ؛ لأنَّه محذوف الخبر .

وقوله : « وإماًّ واجب فيه الرَّفع وهو " أيمن " ، وفيه لغات هي : " أيمن الله " و" إيمن الله " و" أيم الله " و" إيم " و" ليمن الله " و" ليم الله " و" مُ الله " و" مِ الله "[(١)] :

ولا سبب للزوم هذا الرّفع هنا إنَّما هو سماع يوقف عنده .

وقوله : « ولعمرك . باللاَّم »[(١)] :

يعني أنَّه يلزم فيه الرَّفع ، لسبب لام الابتداء ، فإنَّه لا يليها إلاَّ المبتدأ . قال الله تعالى[(٢)] : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ .

وقوله : « وإمّا لازم فيه النّصب وهو عمرك [وقِعْدك] وليس يتمحَّض هذا القسم بل يشوبه سؤال »[(٣)] :

يعني : أنَّه ليس قسماً محضاً وإنَّما هو مشبه للقسم من حيث صحب السُّؤال فيه تحليف .

قال أبو عليٍّ الفارسي في مسائله الشّيرازيات[(٤)]: عمرك اللهَ وقعدك اللهَ ،

---

(١) الجزولية ١٣٨ ، وتنظر لغاتها : الإنصاف ١ / ٤٠٩ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥١٢ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٦٢ ، واللسان (يمن) ، والارتشاف ٤ / ١٧٧١ ، ١٧٧٢ ، والهمع ٤ / ٢٣٨ . وسبب تعدد لغاتها كثرة استعمال العرب لها .

(٢) سورة الحجر ، الآية ٧٢ .

(٣) الجزولية ١٣٩ ، وما بين المركنين زيادة منها . وقد علق الشلوبيين على هذا الموضع : « وليس هذا من القسم في شيء وإن كان مضارعاً له في تضمنه ما يقسم به في المعنى » شرح الجزولية الكبير ٢ / ٨٦٤ .

(٤) ل (٢٤ / ب ، ٢٥ / أ)

انتصب اسم الله فيها بفعل « وهو عَمَّرتك اللهَ » ، أي سألت اللهَ [تعميرك][(١)] .

والمعنى : عمَّرتك الله تعميراً مثل [تعميرك][(١)] إياه ، وهذا إلطاف للمخاطب واستعطاف من المتكلِّم له عليه ، فكان القياس : « عمَّرك اللهُ تعميرك اللهَ إلا أنَّ المصدر استعمل بحذف الزيادة ، فردَّ إلى الأصل من الثَّلاثة الَّتي لا زيادة فيه » .

وقال في موضع آخر من الكتاب[(٢)] المذكور : « وإذا كان التَّقدير فيه ما وصفنا ، فالنَّاصب لاسم الله في « عمرك الله » المصدر المحذوفة زوائده » .

وقال أيضا فيه[(٣)] : « وليس قولهم : « عمرك الله ولا قعدك الله » بقسمين ، إنَّما هما استعطاف كما تقدَّم ، وتقرُّب إلى المخاطب ، ولو كان قسماً لم تخل من مقسم عليه » .

وقال أيضا[(٤)] : « وأمَّا دخول « إلاَّ » في قولهم : « عَمْرك الله إلا فعلت » و « قعدك الله إلاَّ صنعت » ؛ فلأنَّ الكلام فيه محمول على معنى النَّفي ؛ فلذلك دخلت « إلاَّ » كما تدخل مع النَّفي ، وحمل الكلام فيه على المعنى دون اللَّفظ » . « كما حمل في قولهم : « أقسمتُ عليك إلاَّ فعلت » لَمَّا كان المعنى السُّؤال والطّلب صار فيه كأنَّه قال : ما أسألك إلاَّ هذا ؛ لأنَّ « عمرك » تستعمل عند السُّؤال في أكثر أمرها ، فمن ذلك ما جاء في الحديث[(٥)] : أنَّ رجلاً بايع رسول الله ﷺ فرأى منه مسامحة فقال له :

عمرك الله ممَّن أنت ؟ فقال : « امرؤ من قريش » .

---

(١) في المصورة : « تعمريك » وهو تحريف .

(٢) المسائل الشيرازيات (ل ٢٣ / ب) ، وفي المصورة « الكتب » مكان « الكتاب » .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق (ل ٢٤ / أ وب ، ٢٥ / أ)

(٥) ينظر سنن البيهقي الكبرى ٥ / ٢٧٠ ، باب المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار . ومسند الشافعي ١ / ١٣٨ .

فلمَّا صارت تستعمل عند السُّؤال كثيراً صار إذا قالها كأنَّه قال : ما أسألك إلاَّ كذا . وعلى هذا قوله(١) :

١٠١- عَمْـرَكَ اللهَ كيـف يَلْتَقِيـانِ(٢)

ثمَّ قال(٣) : « والقول في قِعْدَكَ اللهَ ، كالقول في « عمرك الله » كان المعنى تقعيدك الله » أي حفظك الله تحفيظا كتحفيظه إياه نفسك ، وليس من القعود الَّذي هو خلاف القيام ، ولكنَّه من قول الله تعالى(٤) : ﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ قعيد أي : حافظ ، يبيِّن ذلك قوله(٥) : ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ وقد جاء في الشِّعر « قَعِيْدَكَ اللهَ » قال(٦) :

---

(١) وهو عمر بن أبي ربيعة واسمه عمر بن عبد الله بن حذيفة بن المغيرة بن عبد الله ابن عمر بن مخزوم المخزومي . يكنى أبا الخطاب ، ولد في الليلة التي استشهد فيها عمر بن الخطاب وهو أشعر قريش وقد توفي سنة ٩٣ هـ . تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ٢ / ٥٥٧ ، والخزانة ٢ / ٣٢ . والبيت في ديوانه ٥٠٣ .
وقد ورد البيت في شعر النعمان بن بشير الأنصاري ١١٧ .

(٢) وصدره : « أيها المنكح الثريا سهيلا » .
وتروى القافية : « كيف يجتمعان » .
والثريا هي : الثريا بنت علي بن عبد الله بن الحارث بن أمية الأصغر .
وسهيل هو : سهيل بن عبد الرحمن بن عوف الزهري .
والشاهد « عمرك الله » فقد استعملت للسؤال والطلب فليست بقسم .
وهو في : الشعر والشعراء ٢ / ٥٦٢ ، والكامل ٢ / ٤٦٠ ، والمقتضب ٢ / ٣٢٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٦٤٤ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٠٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٩١ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨١٣ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٣١٢ ، واللسان (عمر) ، والارتشاف ٤ / ١٧٩٥ ، والخزانة ٢ / ٢٨ .

(٣) المسائل الشيرازيات (لْ ٢٥/ب) .

(٤) سورة ق ، الآية ١٧ .

(٥) سورة ق ، الآية ١٨ .

(٦) القائل الفرزدق واسمه همام بن غالب بن صعصعة ، وكنيته أبو فراس ، وقد اشتهر بنقائضه مع جرير ، توفي سنة ١١٠ هـ . تنظر ترجمته الشعر والشعراء ١ / ٤٧٨ ، والخزانة ١ / ٢١٧ .
ونسب البيت لجرير في اللسان (بيض) وليس في ديوانه .

١٠٢- قَعِيدَكُمَا اللهَ الَّذي أنْتُمالَهُ ... أَلَمْ تَسْمَعَا بِالبَيْضَتَيْنِ المُنَادِيَا[١]

فهذا ليس على حذف الزَّوائد ، ولكنَّه كالتنكير من « أنكرت » ، والنّذير من « أنذرت » .

وقوله : « وجواب القسم يكون في الإيجاب بـ« إنَّ » مثقَّلة ومخفَّفة ، واللاّم »[٢] :

اعلم أنَّ جواب القسم لا يخلو أن يكون جملة اسميَّة أو فعلية فإن كان جملة اسميَّة فإمَّا موجبة أو منفيَّة ، فيلزمها في الإيجاب « إنَّ » مخفَّفة أو مشدَّدة ، واللاَّم ، فتقول : « والله إنَّ زيدا قائم » و« والله إنْ زيداً قائم » و« تالله إنَّ زيداً لقائم » و« والله لزيد قائم » .

ويلزمها في النّفي [ما][٣] حجازيَّة أو تميميَّة ، و« إنْ » في معناها ، نحو : « والله ما زيد قائماً ، وقائم » و« إن زيد قائماً ، وقائم » ؛ لأنَّ « إنْ » تعمل إذا كانت نفياً عمل « ما » الحجازيَّة ، قال[٤] :

---

(١) ويروى « أعيذكما » وعليها فلا شاهد .

ويروى « بالصفقتين » .

والبيضتين : اسم موضع .

والشاهد : « قعيدكما » ، فقد استعملت « قعدك الله » للقسم كعمرك الله ، وهو قسم غير صريح لأنّه يحتمل السؤال والطلب .

والبيت في ديوان الفرزدق ٦٥٤ ، والكامل ١ / ٧٢ ، والمخصص ١٧ / ١٦٥ ، والتبصرة للصيمري ١ / ٤٥٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٩٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٨٧٤، واللسان (قعد ، بيض ، بقق) ، ومعجم البلدان ١ / ٥٣١ ، والهمع ٤ / ٢٦٢ ، والدرر ٢ / ١٣٢ .

(٢) الجزولية ١٣٩ .

(٣) زيادة يستقيم بها المعنى .

(٤) لم ينسب فيما عدت إليه . وهو من إنشاد الكسائي .

١٠٣- إنْ هُوَ مُسْتَوِلِياً عَلَى أحدٍ / إلاَّ عَلَى أضْعَفِ المَجَانِيْنِ(١) / ٢٧

وإن كانت الجملة فعليَّة : فإمَّا ماضية ، أو مستقبلة ، أو حالاً ، فالماضية يلزمها في الإيجاب : « اللام » و« قد » على رأي(٢) .

وعلى رأي(٣) : إن كان ماضياً منقطعاً فـ« الّلام » و« قد » نحو : « والله لقد خرج زيد » لأنَّ « قد » تقرِّب الماضي من الحال .

وقد تحذف « اللام » وتبقى «قد » إذا طال الكلام نحو قوله تعالى(٤) : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ ، وإذا لم يطل في الشِّعر كقوله(٥) :

١٠٤- تَاللهِ قَدْ عَلِمَتْ سَرَاة بَنِي / ذُبْيَانَ عَامَ الحَبْسِ والأَسْرِ(٦)

---

(١) ويروى : « على حزبه الملاعين » « حزبه المناحيس » « أضعف المساكين » .
والشاهد : « إن هو مستولياً » حيث أعمل « إن » النافية عمل « ما » الحجازية .
وهو في الأزهية ٤٦ ، وأمالي الشجري ٣ / ١٤٣ ، وتنقيح الألباب لابن خروف ٢٤٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٥٩٠ ، والمقرب ١١٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ /١٥٠ ، ٣٧٥ ، وشرح عمدة الحافظ له ١ / ٢١٦ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٤٧ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ١٩٦، ورصف المباني ١٠٨ ، وجواهر الأدب ٢٥٠ ، والارتشاف ٣ / ١٢٠٨ ، والجنى ٢٠٩ ، وتوضيح المقاصد ١ / ٥١٢ ، وتخليص الشواهد ٣٠٦ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٩١، والمساعد ١ / ١٠٤ ، وشفاء العليل ١ / ١٩٣ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٦٨ ، والتصريح ١ / ٦٦٧ ، والهمع ١ / ٢١٨ ، ٢ / ١١٦ ، والخزانة ٤ / ١٦٦ ، والدرر ٢ / ١٠٨ .
(٢) هو رأي البصريين والكوفيين كما في المغنى ٨٣٣ .
(٣) هو رأي ابن عصفور في شرحه للجمل ١ / ٥٣٨ ، والمغنى ٢٢٩ ، والهمع ٤ / ٢٤٧ .
(٤) سورة الشمس الآية ٩ .
(٥) نسبه الأبذي في الصفحة ١٧٣ للنابغة الذبياني وليس في ديوانه وهو لزهير بن أبي سلمى واسم أبيه ربيعة بن رياح المزني ، من فحول الشعراء الجاهليين ، وهو صاحب الحوليات . تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ١ / ١٤٣ ، وطبقات الشعراء ١ / ٥١ .
(٦) ويروى : « تالله ذا قسماً لقد علمت » وعليها فلا شاهد لما نحن بصدده .
والشاهد : « تالله قد علمت » حيث صدر جواب القسم وهو جملة فعلية ماضية بقد فقط وحذفت اللام .
وقد ورد البيت في ديوان زهير (صنعة ثعلب) ٧٧ ، والمنتخب لكراع النمل ٢ / ٦٢٣ ، والصاحبي ١١٦ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢ / ٣٩٩ ، والتوطئة ٢٥٧ ، والخزانة ١٠ / ٧٥ ، والدرر ١ / ٣٠٢ .

وظاهر كلام سيبويه أنَّ اللاَّم هي الجواب ، ولا يحتاج إلى « قد » لأنَّه قال في « باب الأفعال في القسم »[١] : « وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللاَّم ، وذلك قولك : « والله لفعلت » ، وسمعنا من العرب من يقول « والله لكَذَبْتَ » و« الله لكذب » .

فهذا لم يتعرَّض هنا لـ« قد » .

وإن كان الماضي منفياً لزمته « ما » أو « إن » في معناها ، فتقول : « والله ما كذب ، وتالله إن كذب » .

وإن كان الجواب فعلاً مستقبلاً : لزمته « اللاَّم » و« النُّون » الشَّديدة أو الخفيفة ، نحو : « والله ليقومنَّ ، وتالله ليَقُومَنَّ » .

كقوله تعالى[٢] : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ ﴾ و﴿ لَنَسْفَعًا ﴾[٣] ونحو ذلك .

وقد تحذف اللاَّم وتبقى النُّون في الشِّعر كقوله[٤] :

١٠٥- وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فإِنَّه　　　فِرْغٌ وَأَنَّ أخَاهُمُ لَمْ يُضْهَدِ[٥]

---

(١) الكتاب ٣ / ١٠٥ .

(٢) سورة يوسف ، الآية ٣٢ .

(٣) سورة العلق ، الآية ١٥ .

(٤) وهو عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر ، وهو فارس مشهور ، وشاعر جاهلي فحل ، وهو من غدر بأصحاب بئر معونة في سنة ٤هـ ، وقد توفي بالطاعون .
تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ١ / ٣٤١ ، وسمط اللآلي ١ / ٢٩٧ ، ٢ / ٨١٦ .

(٥) ويروى : « فإنه حقٌّ » « وأن أخاكم » « لم يقصد » « لم يثأر » . ووصفها البغدادي بأنها خطأ معنى وقافية .
ومعنى فرغ : بكسر الفاء : أي هدر ، وبفتحها : الرأس العالي الشرف .
لم يضهد : لم يظلم أو لم يقهر . لم يقصد : لم يقتل .
والشاهد : « أثأَرَنَّ » حيث خلا جواب القسم المضارع من اللام واكتفى بنون التوكيد . والشاهد في ديوان الشاعر ٥٦ ، والمفضليات ٣٦٤ ، والشعر للفارسي ١ / ٥٣ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٥٥٨ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢ / ٧٧٦ ، وآمالي ابن الشجري ٢ / ١٤١، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٠٣ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٦٥ ، والضرائر لابن عصفور ١٥٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١٠ ، ٢١١ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ٨٣٧ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٣١١ ، والمنهاج الجلي ل (١٥٠ / أ) ، ورصف المباني ٢٤٠ ، والنكت الحسان لأبي حيان ١١٦ ، والمغنى ٨٤٥ ، والمساعد ٢/ ٣١٧ ، والهمع ٤ / ٢٤٦ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٣٥ ، والخزانة ١٠ / ٦٠ ، والدرر ٢ / ١١٥ .

وقد تحذف النُّون وتبقى اللاَّم كقول الشَّاعر[١] :

١٠٦- تَـأَلَّى ابنُ أوسٍ حَلْفَــةً لَـيَرُدُّنِي إلى نُسْــوَةٍ كَأَنَّــهُنَّ مَفَــائِدُ[٢]

وهذا عند البصريين بابه الشِّعر ، وهو عنـد « الكوفيـين » جـائز[٣] ويسـتدلون بقراءة قُنْبُل[٤] ﴿ لأُقْسِمُ ﴾[٥] :

---

(١) وهو : زيد بن حصين بن ضرار الضبي ، والمعروف بزيد الفوارس ، شاعر وفارس جـاهلي . تنظر ترجمته : المؤتلف والمختلف ١٣١ ، والخزانة ٣ / ١٧٧ .

(٢) ويروى « مفاود » « مقائد » ويروى « ليردَّني » بكسر اللام وفتح الدال .

وتألَّى : أي حلف . وابن أوس : هو قيس بن أوس بن حارثة .

مفائد : جمع مفأد وهي المسعر أو السفود .

والشاهد : « ليردُّني » حيث خلا جواب القسم المضارع من نون التوكيد ، واكتفي باللام وهو في شرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٥٥٧ ، وتنقيـح الألبـاب لابـن خـروف ٢٠٦ ، وشـرح الجمـل لـه ١ / ٥٠٤، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٦٥ ، والضرائر لابن عصفور ١٥٧ ، والمقرب له ٢٢٧ ، وشرح الجمل له ١ / ٥٣٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٩ ، وشـرح الكافيـة الشافية له ٢ / ٨٣٧ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٢٥٧ ، وشرح الكافيـة للرضـى ٤ / ٣١٢ ، ورصف المباني ٢٤٠ ، والارتشاف ٥ / ٢٤٢١ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٩٣ ، والهمع ٤ / ٢٤٦ ، والخزانة ١٠ / ٦٥ ، الدرر ٢ / ١١٤ .

(٣) والفارسي تبع الكوفيين في الإيضاح ٢١٠ .

وينظر الخلاف : شـرح الجزوليـة الكبـير للشـلوبين ٢ / ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، والضرائـر لابـن عصفـور ١٥٧ ، وشرح الكافية للرضى ٤ / ٣١٢ ، والبسيط ٢ / ٩١٨ والارتشاف ٤ / ١٧٧٩ ، والهمع ٤ / ٢٤٦ .

(٤) وهو : أبو عمر ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكي المخزومي بالولاء ، من أعـلام القـرَّاء كـان إماماً متقناً انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز في عصره ، توفي سنة ٢٩١ هـ .

تنظر ترجمته : غاية النهاية ٢ / ١٦٥ ، والأعلام ٦ / ١٩٠ .

(٥) سورة القيامة الآية ١ ، والقراءة المتبعة هي ﴿ لا أقسم ﴾ ، ويوجه البصريون قراءة قنبـل : على أن اللام لام الابتداء للتأكيد ، أو جواب قسم مقدر ، والكوفيون يرون أنـها لام القسـم وحذفـت نون التوكيد .

ينظر المحتسب ٢ / ٣٤١ ، والكشف ٢ / ٣٤٩ ، والإقناع ٢ / ٧٩٨ ، والإتحاف ٤٢٨ ، السبعة ٦٦١ .

قالوا : أراد « لأقسمنَّ » فحذف النُّون إذ لا تلزم عندهم .

وهذا عند أهل البصرة يتأوَّل على أنَّه خبر مبتدأ محذوف[١] تقديره : « لأنا أقسم » والله أعلم .

وإن كان المستقبل منفيّاً لزمته « لا » وقد تحذف للعلم بها وعدم اللَّبس وسيأتي .

وإن كان الجواب فعلاً حالاً : لا يقسم عليه[٢] ؛ لأنَّ مشاهدته تغني عن ذلك . وهو باطل ، إذ قد يعوق عن المشاهدة عائق .

فإن كان منفيّاً نفيته بـ« ما » فقط فتقول : « والله ما يقوم زيد الآن » .

وإن كان موجباً لزمته اللاَّم وحدها على رأي[٣] فتقول : « والله ليقوم زيد » ولا سبيل إلى النُّون الشَّديدة ولا الخفيفة لأنَّهما يخلّصان الفعل للاستقبال .

وإن كان موجباً عند أهل البصرة : بنيت منه فاعلاً[٤] ، واجعله خبر مبتدأ ، وتصير الجملة اسميَّة فتقول :

والله لزيد قائم ، ولم يقولوا : « والله ليقوم زيد » ؛ إذ قد يلبس نحو « إنَّ زيداً والله ليقوم »[٥] .

ولم تدخل النُّون لأنَّها للاستقبال ، وقد لا يلتفت إلى اللَّبس عندهم ، وبابه

---

(١) وسبب هذا التقدير عندهم ؛ أنهم لا يجيزون لمن قصد الحال أن يقسم إلاّ على الجملة الاسمية . ينظر المغنى ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٢) هذا مذهب المبرد ، والجمهور جوَّزوا وقوعه جواباً للقسم .
ينظر المقتضب ٢ / ٣٣٢ ، التعليقة للفارسي ٢ / ٢١٢ ، شرح الكافية للرضي ٤ / ٣١٢ ، والمساعد ٢ / ٣١٦ .

(٣) هو رأي الكوفيين ينظر شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٦٥ ، الهمع ٤ / ٢٤٦ .

(٤) أي اسم فاعل ، ينظر البسيط ٢ / ٩١٧ ، الارتشاف ٤ / ١٧٧٨ .

(٥) ومكمن اللبس انك لا تدري ، أ« يقوم » خبر إنَّ أو جواب للقسم ؟ شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٣٩ .

الشِّعر نحو قول الشَّاعر :

تَـأَلَّى ابـنُ أوسٍ حَلْفَــةً لَـيُردُّنِي -١٠٦

إلاَّ أن يكون جواب القسم « لو » وجوابها ، فإنَّ رابطه «أن » ولا يؤتى باللاَّم كراهة الجمع بين لامين[1] كقوله : « والله أن لو استقمت لأحسنت إليـك » وقد تقدَّم بيان هذه المسألة في باب « إنَّ ، وأنَّ »[2] فأغنى عن إعادته .

فصل[3] : **[اجتماع القسم مع الشَّرط]**

إذا اجتمع القسم مع الشَّرط كان الجواب للمتقدِّم منـهما ، وحـذف جـواب الأخر ؛ للدلالة ، ولم يعكس لتقدُّم الدليـل علـى المدلـول ؛ وهـو علـى مـا ينبغـي ، فتقول « والله إن جئتني لا أغضب » و« إن جئتني والله لا أغضب » فتغلِّـب المتقـدِّم منهما ولا يفعلون ذلك في الشرط إلاَّ إذا كان الفعل ماضياً غير مجزومٍ في اللَّفظ ؛ لأنَّه حينئذٍ يجوز حذف جوابه ، ولا يحذف جوابه إذا كان مستقبلاً .

حكى س[4] : « أنت ظالمٌ إن فعلت » ولم يجز « أنت ظالمٌ إن تفعل » لأنَّه لمـاَّ ظهر العمل في الفعل صحَّ حذف جوابه ، فأمَّا قولُ الشَّاعر[5] :

---

(١) ينظر المقرب ٢٢٥ ، والمغني ٥٠ ، ٥١ ، والخزانة ١١ / ٣١٧ ، ٣٢٠ .

(٢) ينظر السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ٢ / ١٠٤٧ .

(٣) هذا الفصل كما عند ابن عصفور في شرحه الجمل ١ / ٥٤٠ ، ٥٤٢ .

(٤) لم أعثر على هذه الحكاية في كتاب سيبويه .

(٥) وهو الراعي النميري ، ولم أجده منسوباً فيما رجعت له من مظان ، إلا في كتاب المعاني الكبـير ، وقد ذكر البغدادي في خزانته أنه لم يقف على قائله ولا تتمته .

وقافيته عند ابن قتيبة « عائر » .

والبيت في ديوان الشاعر ١١٥ .

١٠٧- حَلَفْتُ لَهَا إنْ تُدْلِجِ اللَّيل لاَيَزَلْ أمَامَك بَيْتٌ مِن بيوتي سَائِرُ[(١)]

فلم يضمِّن « حلفت » القسم بل هو خبر محض ، ثمَّ بيَّن ما حلف عليه . كما تقول : « أقسمت عليك فلم تفعل » . فهذا ليس بقسم ، ثمَّ تقول : « أقسمت عليك لتفعلنَّ » فهذا قسم . وأمَّا قول الآخر - أنشدها الفرَّاء في معاني القرآن[(٢)] :

١٠٨- لَئِنْ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ بِلاَدُكُم لَيَعْلَمُ رَبِي أنَّ بَيْتِي واسِعُ[(٣)]

---

(١) ويروى : « حلفت له » « إن تدلجي » « أمامي » « بيوتك » « عائر » .

ومعنى البيت : إن سافرت في الليل أرسلت جماعة من أهلي يسيرون أمامك يخفرونك ويحرسونك إلى أن تصل إلى مأمنك . وفسر ابن قتيبة البيت بأنه بيت هجاء سائر .

والشاهد : « حلفت ... إن تدلج لا يزل » .

يرى الفراء أن « لا يزل » جواب الشرط ، وجواب القسم محذوف مدلول عليه بجواب الشرط . وابن عصفور لا يرى أن فيه قسم بل هو خبر محض ؛ لان القسم إذا تقدم على الشرط بنى الجواب عليه و لم يبن على الشرط .

والبيت من شواهد معاني القرآن للفراء ١ / ٦٩ ، ٢٣٦ ، والمعاني الكبير ٢ / ٨٠٥ ، وتنقيح الألباب لابن خروف ١٧٠ ، وشرح الجمل له ١ / ٥٠٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٤٠، ٢ / ٢٠٢ ، والمقرب ٢٢٩ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٣٧٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٤٥٧ ، والخزانة ١١ / ٣٢٨ ، ٣٣١ ، ٣٤١ .

(٢) القائل : الكميت بن معروف بن الكميت بن ثعلبة الأسدي ، شاعر إسلامي أسلم في زمن النبي ﷺ ، و لم يجتمع معه . تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ١ / ١٨٩ ، ومعجم الشعراء ٢١٢ ، والإصابة ٣ / ٣١٧ ، والخزانة ٧ / ٥٢٤ .

(٣) ويروى « بيوتكم » « بيتي أوسع » .

والشاهد : « لئن تك ... ليعلم » اجتماع القسم والشرط والاكتفاء بجواب القسم لتقدمه مع أن فعل الشرط « يك » مجزوم بغير « لم » وهو ضرورة عند البصريين والفراء وقياسي عند بقية الكوفيين. وهو في مجموع شعره ١٦٦ ، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ١ / ٦٦ ، ٢ / ١٣١ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٠٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٨ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ٨٣٧ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣١٢ ، وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٤٣٣ ، والنكت الحسان ١١٦ ، والمساعد ٢ / ٣١٦ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٩٢ ، وشرح الأشموني ٣ / ١١٥ ، ٤ / ٣٠ ، ٣ / ٥٩٥ ، والتصريح ٤ / ٤٠١ ، والخزانة ١٠ / ٦٨ ، ٧٠ .

فاللاَّم هنا : توطئة للقسم ، و« ليعلم » : جـواب القسـم ، وحـذف جـواب الشَّرط مع أنَّ الفعل مجزوم وهو «تك» – فشـاذٌّ لا يقـاس عليـه . وكذلـك قـول الآخر(١) :

١٠٩– لَئِنْ كَانَ مَا حُدِّثْتَهُ اليَومَ صَادِقاً أصُم فِي نَهَار القَيْظِ لِلشَّمس بَاديا(٢)

فغلَّب الجواب للشَّرط مع أنَّ الشَّرط متأخِّر لأنَّ اللاَّم توطئة لقسم محذوف ، فهذا شاذٌّ ، وقيل اللاَّم زائدة ، لإقامة الوزن .

وأنشد الفرَّاء(٣) :

١١٠– لَئِنْ منيتَ بنا عَنْ غِبٍّ مَعْرِكَةٍ لاتُلْفِنَا مِنْ دِمَاء القَوم [نَنْتَقِلُ](٤)

وهذه كلها شواذٌّ .

---

(١) نسبه الفراء إلى امرأة من عقيل .

(٢) ويروى : « حدِّثته » بتاء المتكلم ، « بنهار القيظ » « ضاحياً » .

القيظ : شدة الحر . وبادياً : بارزاً .

والشاهد : لئن كان .. أصم ، حيث جاء أصُمْ جواباً مجزوما بـ« إن » الشرطية مع تقدم القسم المشعر به اللام الموطئة . وهو ضرورة عند البصريين ، جائز عند الفراء وابن مالك . والبيت من شواهد معاني القرآن للفراء ١ / ٦٧ ، ٢ / ١٣١ ، وتنقيح الألباب ١٧٠ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٠٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٧٠ ، ١٧١ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٣٧٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٤٥٧ ، واللسان (ختم) ، وأوضح المسالك ٤ / ٢١٩ ، والمغني ٤١٢ ، وشرح الأشموني ٣ / ٢٧٤ ، والتصريح ٤ / ٣٩٩ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦١٠ ، والهمع ٤ / ٢٥٢ ، والخزانة ١١ / ٣٣٦ ، والدرر ٢ / ١٢٢ .

(٣) والقائل هو الأعشى . في ديوانه ٩٩ .

(٤) ويروى : « وإن منيت » وعليها فلا شاهد ، ويروى : « عن جدٍّ » ويروى في القافية روايات متعددة منها : « ننتفل » و« ننتقل » و« ننفتل » .

و« منيت » : ابتليت ، و « غبٍّ » بكسر الغين أي عاقبة ، و « ننفتل » أي نتخلَّص .

وننتفل : أي نتبرَّؤ ونتنصَّل . وفي المصورة « تنتقل » وهو تصحيف .

والشاهد : لئن منيت لا تلفنا ، كالذي قبله .

وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ١ / ٦٨ ، ٢ / ١٣١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٦١ ، ٢١٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٨٠٩ ، ٣ / ١٦١٧ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٤٥٧ ، ومنهج السالك ٢٥١ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٣ / ١٢٩٠ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٩٧ ، وشرح الأشموني ٣ / ٢٧٣ ، والخزانة ١١ / ٣٢٧ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ .

قال سيبويه[١] : « والله إن أتيتني لا أفعل » لا يكون إلاّ معتمداً عليه اليمين ، ألا ترى أنَّك لو قلت : « والله إن تأتني آتك » لم يجز .

ولو قلت : « والله من يأتني آته » كان محالاً ، واليمين لا يكون لغواً كلا والألف . لأنَّ اليمين لآخر الكلام وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين » .

فإنْ تقدَّم على القسم ما يطلب خبراً وصلة ، فيجوز أن يبنى على القسم ؛ لأنَّه لا يؤدِّي لحذف بل يكون القسم وجوابه خبراً وصلة نحو : « زيد والله ليقومنَّ » و« جاء الذي والله لأُكْرِمَنَّهُ » فالجملة من القسم وجوابه صلة/ « الَّذي ». / ٢٨

وقد يبنى على الأوَّل ويحذف جواب القسم ، لدلالة ما تقدَّم ، نحو : «زيد والله قائم » و« أنا والله أخرج » و « أنا الذي والله أخرج » والقسم هنا لغو ، لأنَّه بين شيئين ، يطلب أحدهما الآخر .

ولا يحذف جواب القسم إلاَّ أن يتوسط بين متلازمين كما ذكرنا أو يجيء عقب كلام يدلُّ عليه كـ« زيد قائم والله » ولذلك جعل سيبويه « ذا » من « لاها الله ذا » خبر ابتداء أي : للحقُّ ذا ، وللأمر ذا[٢].

وجعله أبو الحسن الأخفش : صلة لله أي : لاها الله الحاضر ، فحذف جواب القسم في غير ما ذكر[٣] .

ولا يحذف القسم إلاَّ إذا كان عليه دليل ؛ وذلك : « ليقومنَّ زيد » و« لقد قام زيد » و« إنَّ عمراً لقائم » جميع هذا على قسم محذوف ، وما عداه لا يحذف

---

(١) الكتاب ٣ / ٨٤ ، وفيه : « ... لا يكون إلا معتمدة ... » .

(٢) الكتاب ٣ / ٤٩٩ .

(٣) ويوافقه المبرد . ينظر : المقتضب ٢ / ٣٢١ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢ / ٥٧٣ وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٠٣ .

معه ، وأمَّا قوله تعالى[1] : ﴿ وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا ﴾ فليس من هذه الواوات واو قسم إلاّ الأولى وحينئذ يكتفي بجواب واحد ، ولا معنى لجعلها أقساما فيتكلف حذف أجوبة ، قال سيبويه[2] : « وقال الخليل في قوله جلّ وعزّ[3] ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۝ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلْأُنثَىٰٓ ﴾ الواوان الأخريان ليستا بمنزلة الأولى ، ولكنهما الواوان اللّتان تضُمّان الأسماء إلى الأسماء في قولك « مررت بزيد وعمرو » والأولى بمنزلة الباء والتاء ألا ترى أنَّك تقول : « والله لأفعلنَّ ، ووالله لأفعلنَّ » فتدخل واو العطف عليها ، كما تدخلها على « الباء » و« التاء » . فقلت للخليل : لم لا تكون الأخريان بمنزلة الأولى ؟

فقال : إنَّما أقسم بهذه الأشياء على شيء [واحد و][4] لو كان انقضى قسمه بالأوَّل على شيء لجاز أن يستعمل كلاماً آخر ، فيكون كقولك : « بالله لأفعلن ، بالله لأخرجنَّ اليوم » .

ولا يقوى أن تقول : « وحقِّك وحقِّ زيد لأفعلنَّ » والواو الآخرة واو قسم لا يجوز إلاَّ مستكرهاً ؛ لأنَّه لا يجوز هذا في محلوف عليه ؛ إلاَّ أن تضمَّ الآخر إلى الأوَّل ، وتحلف بهما على المحلوف عليه » . ثمَّ قال[5] : « ولو قال : « وحقِّك وحقِّ زيد » على وجه النِّسيان والغلط جاز . ولو قال : « وحقِّك وحقِّك » على التوكيد جاز ، وكانت الواو واو جرٍّ » .

قال الأخفش[6] : يجوز أن يجمع إيماناً كثيرة على شيء واحد ، ولو قلت : « والله تالله بالله لأفعلنَّ » لجاز كما تقول « والله والله لا أفعل » .

« فا » : ليس هذا خلافاً لسيبويه ؛ لأنَّه قد أجازه آخر الباب على التوكيد .

---

(١) سورة الشمس ، الآية ١ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٠١ .

(٣) سورة الليل الآيات ١ ، ٢ ، ٣ .

(٤) تكملة يلتئم بها السياق مستمدة من المصدر السابق .

(٥) الكتاب ٣ / ٥٠٢ ، وفيه « وكانت الواو واو الجر » .

(٦) ينظر الارتشاف ٤ / ١٧٩١ باختلاف يسير . والهمع كذلك ٤ / ٢٦٠ .

ومِمَّا يدلُّ على أنها واوات عطف لا قسم أنَّه لا يجوز دخول حرف العطف عليها لا تقول : « والله فو النَّبي ثمَّ والكعبة لأفعلنَّ » لأنَّ حرف العطف لا يدخل على مثله .

وقوله : « ومواضع اللاَّم ثلاثة : المبتدأ والفعل المضارع مقروناً بنون التَّوكيد على رأي »(١) :

قد تقدَّم التمثيل بذلك كله(٢) ، نحو « والله لزيد قائم » « والله ليقومنَّ زيد » ، « والله ليقدم » على رأي(٣).

وقوله : « ويجوز تعاقبهما على رأي »(١) :

هذا رأي الكوفيِّين وقد تقدَّم بيانه(٤).

وقوله : « والفعل الماضي بشرط توسط « قد » بينهما ظاهرة أو مقدَّرة »(١) :

مثاله : ما قدَّمناه من قولهم : « والله لقد كان كذا وكذا » « والله لكذب » ومنه عنده(٥) :

١١١- حَلَفْتُ لَها بالله حَلْفَةَ فَاجرٍ لَنَاموا(٦)

---

(١) الجزولية ١٣٩ .

(٢) في الصفحتين ١٢٦ ، ١٢٧ .

(٣) هو رأي البصريين .

(٤) في الصفحة ١٢٦ .

(٥) لعله يريد الجزولي . والبيت لامرئ القيس في ديوانه ٣٢ .

(٦) وتمامه : فما إن من حديث و لا صالي ، والصالي : المصطلي بالنار .

والشاهد : (بالله .. لناموا) حيث دخلت اللام على جواب القسم وهو فعل ماض وكان ذلك على تقدير (قد) بينهما .

والبيت من شواهد الأصول ١/ ٢٤٢ ، وحروف المعاني للزجاجي٤٢ ، والعسكريات ٢٥٢ ، =

أراد : لقد ناموا ، وقد تقدَّم من كلام سيبويه[١] خلاف هذا ، وبيَّنا من كلام غيره التَّفصيل فلا معنى لإعادته .

وقوله : « وربَّما حذفت اللاَّم مع « قد » إذا طال الكلام »[١] :

مثاله : « قد أفلح من زكَّاها »[٢] .

وقد تحذف إذا لم يطل وهو قليل نحو قول النابغة الذبياني[٣] :

تَــالله قَــدْ عَلِمَــتْ سَــرَاةُ بــني ... ذُبْيَــانَ عَــام الحَبْــسِ وَ الأَسْــرِ -١٠٤

وقوله : « ويجاب في النَّفي بـ« ما » و« إن » في معناها ، وبـ« لا »[٤] :

مثاله : « والله ما زيد قائماً ، وما زيد قائم » و« والله ما قام زيد وما يقوم زيد » في نفي الحال ، و« الله إن زيد إلاَّ قائم » و « والله إن قام إلاَّ زيد » و« والله لا يقوم زيد » في نفي المستقبل .

= واسر الصناعة ١/٣٧٤ ، ٣٩٣ ، ٤٠٢ ، والتبصرة ١/ ٧٧ ، ٤٥٢ ، والأزهية ٥٢ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٥٧٥ ، والمقتصد للجرجاني ١/ ١١٩ ، والمفصل ٣٢٧ ، وشرحه لابن ابي الربيع ١/ ٥٣٤ ، ، وشرح ألفية ابن معطي ١/ ٤٢١ ، ورصف المباني ١١٠ ، واللسان (حلف) ، والجني الداني ١٣٥ ، والمغني ٢٢٩ ، ٨٣٤ ، وشرح شواهده ١/ ٤٩٤ ، والهمع ٢/ ١١٥ ، ٤/ ٢٤٨ ، والخزانة ١٠ / ٧٥ ، الدرر ١/ ٢٤٤، ٢/ ١١٨ .

(١) في الصفحتين ١٢٥ ، ١٢٦ .

(٢) سورة الشمس الآية ٩ .

(٣) كذا في المصورة وهو لزهير كما سبق توضيحه صفحة ١٢٥ .

(٤) الجزولية ١٤٠ .

وربَّما وضع الماضي موضع المستقبل فقيل : « والله لا فعلت ذلك أبداً » .

قال سيبويه[١] : « وسألته عن قوله[٢] : ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ ﴾ فقال : هي في معنى « لَيفعَلُنَّ » كأنَّه قال : لَيَظَلُّنَّ ، كما تقول : « والله لا فعلت ذاك » تريد معنى لا أفعل » .

وقال بعض المتأخِّرين ، ومنهم ابن ميمون[٣] ، وابن مخلد الشَّاطبي[٤] : فإن كان جواب القسم جملة اسميَّة ، علّقت بالقسم « ما » وحدها[٥] كقولك « والله ما زيد منطلقاً » إلاَّ أن تعطف جملة على جملة ، فيحسن إذ ذاك دخول « لا » عليها نحو قولك : « والله لا زيد منطلق ولا عمرو » .

ولا يستعمل في القسم « لم » و« لن » ، لأنَّ « لم » نقيض « قام » و« لن »[٦] نقيض « سيقوم »، ولا يقع القسم عليهما في الإيجاب فكذلك لا يقع على نقيضهما .

(١) الكتاب ٣ / ١٠٨ .

(٢) سورة الروم الآية ٥١ .

(٣) لم أتمكن من معرفته .

(٤) لم أتمكن من معرفته .

(٥) يرى ابن مالك أنه يُنْفَى بـ« ما وإن ولا » في الجملتين الاسمية والفعلية إلا أن الاسمية إذا نفيت بـ « لا » وقدم الخبر ، أو كان المخبر عنه معرفة لزم تكرارها في الضرورة . ينظر شرح الكافية الشافية ٢ / ٨٤٣ .

(٦) ابن جني يجيز استعمالهما في الضرورة ، وتبعه ابن مالك واصفاً ذلك بالندرة ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٠٧ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، والمساعد ٢ / ٣١٤ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٩٠ ، ٦٩١ .

وقوله : « ويجوز حذف لا »(١) :

مثاله : قوله تعالى(٢) : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا ﴾ أراد : لا تفتأ . وقال الشاعر(٣) :

١١٢- تَاللهِ أسْمَعُ ما حَيِيْتُ بِهَا لِكٍ إلاَّ بَكَيْتُ عَلَى النَّبِيِّ مُحَمَّدِ(٤)

يريد : لا أسمع . وقال آخر :

فَقُلْتُ : يَمِينُ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِداً -١٠٠

أراد : لا أبرح .

/ ٢٩ وقوله : « وربّما حذفت الجملة / القسميّة لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جواباً دالاًّ عليها »(٥) :

مثال ذلك : « لا أفعل ذلك عَوْضُ العائضين ، ودهر الدَّاهرين »(٦) .

واختلف في « عَوْضُ » فقيل : هي ظرف ، وهي من أسماء الزمان(٧) .

وقيل : أنّه اسم صنم كان لبكر بن وائل(٨) .

---

(١) الجزولية ١٤٠ ، وقد قال سيبويه ٣ / ١٠٥ « وقد يجوز لك وهو من كلام العرب أن تحذف « لا » وأنت تريد معناها ، وذلك قولك « والله أفعل ذلك أبداً » تريد : والله لأفعل ذلك أبدا » .

(٢) سورة يوسف ، الآية ٨٥ .

(٣) وهو حسان بن ثابت رضي الله عنه في ديوانه ٢٠٩ .

(٤) ويروى : « والله أسمع ما بقيت بهالك » .

والشاهد : « تالله أسمع » حيث حذفت « لا » من جواب القسم جوازاً . والبيت لم أعثر عليه إلا في تنقيح الألباب لابن خروف ١٨٥ .

(٥) الجزولية ١٤٠ .

(٦) هذا مثل وارد في مجمع الأمثال ٢ / ١٧٩ ، والمستقصى للزمخشري ٢ / ١٤٤ ، واللسان (عوض) .

(٧) ومعناه أن الدهر إنما هو مرور النهار والليل ، والتقاؤهما ، وتصرم أجزائهما وكلما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضاً منه . الخصائص لابن جني ١ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٨) ينظر الأصنام لابن الكلبي ٧٩ ، والصحاح (عوض) ، واللسان (عوض) والحلل ٢٠٧ .

وبكر بن وائل اسم قبيلة ترجع لبكر بن وائل بن قاسط بن هنب .

ينظر الاشتقاق ٦ ، ٣٣٩ .

وإذا أضيف كان ظرفاً ، وإذا قطع عن الإضافة كان مبنيًّاً ؛ لقطوعه عن الإضافة ، وتضمِّنه معناها ، وبني على حركة للمزيَّة على ما لم يعرف قط كـ« قبلُ وبعدُ » وخصَّ بالضَّم تشبيهاً بهما . ومن بناه على الفتح جعله كـ« حيثَ » و «أين » تخفيفاً[(١)] .

وحكى المازني : فيه الضَّم والفتح[(٢)] ، ومن بناه احتمل أن يكون في موضع رفع كـ« أمانة الله » أو نصب : « يمين الله » .

ش[(٣)] : « وربَّما أفرد الظَّرف المذكور عن الإضافة ، وأقسم به مبنياً ؛ لتضمنه معنى حرف القسم ، فقيل « عَوْضُ لأفعلنَّ » بالضَّمِّ ، ومنهم من يقوله : بالفتح ومنهم من يقوله بالكسر » . وما أنشده أبو القاسم[(٤)] من قوله[(٥)] :

١١٣- رَضِيعَيْ لِبَانٍ تَـدْيَ أُمّ تَحَالَفَا   بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لا [نتفرَّق][(٦)]

---

(١) ينظر البسيط لابن أبي الربيع ٢/ ٩٤٦ ، والملخص له ١ / ٥٣٨ .

(٢) كذا في المصورة ، ولعل الناسخ أسقط كلمة « والكسر » ؛ وذلك أنه ورد أن المازني يجيز الضم والفتح والكسر . ينظر إصلاح الخلل لابن السيد ٢٠٧ ، والاقتضاب له ٢ / ٦١٧ ، والحلل أيضا ١٠٥ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥١٧ .

(٣) من كلام الشلوبين في التوطئة ٢٥٨ باختلاف يسير .

(٤) في الجمل ٧٥ .

(٥) وهو الأعشى في ديوانه ٢٦١ .

(٦) ويروى : « لبانِ ثدي » « تقاسما » « لا يتفرق » .
وما بين المركنين في المصورة « لا تتفرق » وهو تصحيف .
والبيت في إصلاح المنطق ٢٩٧ ، وأدب الكاتب ٢٦٦ ، والمعاني الكبير ١ / ٥٤٥ ، والاشتقاق ٢٤٠ ، والجمهرة ٣ / ٩٤ ، والجمل للزجاجي ٧٥ ، والخصائص ١/٢٦٥ ، والصاحبي ٢٣٥ ، وتهذيب إصلاح المنطق ٢ / ١٣٣ ، ودرة الغواص ١٩٥ ، والاقتضاب ٢ / ٦١٦ ، والحلل ١٠٤ ، والإنصاف ١ / ٤٠١ ، وأمالي السهيلي ١١٣ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١٠٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢١٨ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٢٢٦ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٩٤٧ ، والملخص له ١ / ٥٤٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢ / ١١٥٣ ، واللسان (عوض – سحم – لبن) ، والارتشاف ٤ / ١٧٨٧ ، والمغني ٢٠٠ ، ٢٧٦ ، ٧٦٩ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٩٩ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٣٠٣ ، ٥٥٩ ، والهمع ٣ / ٢١٢ ، والخزانة ٧ / ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، والدرر ١ / ٤٦٤ .

فـ «رضيعي» خبر «بات» في البيت قبله وهو :

١١٤- تُشَبُّ لِمَقْرُورَيْنِ يَصْطَلِيانِهَا   وَ باتَ عَلَى النَّار النَّدى والمُحلَّقُ[(١)]

و« تحالفا » هو القسم ، و«عَوْض» منصوب على الظَّرف والعامل فيه « لا نتفرَّق » .

ومن جعل « عوض » اسم صنم جاز أن يكون في موضع رفع ، أي : « عوض قسمنا » وحذف الخبر .

أو في موضع نصب على حذف الجارِّ كقولهم : « يمين الله » وتكون الباء في هذا في قوله : بأسحم ، بمعنى « في »[(٢)].

ومن جعله ظرفاً من أسماء الدَّهر ، جاز أن يكون المقسم به كما تقدَّم[(٣)] .

ويجوز أن يكون القسم بالأسحم ، و« عَوْض » ظرف لقوله « لا نتفرَّق » وجاء بجواب القسم على حكاية لفظ المتحالفين الَّذي نطقا به عند التَّحالف ، ولو جاء به على لفظ الإخبار عنهما لقال « لا يفترقان » .

---

(١) وهو في الأغاني ٩ / ١١ ، والمعاني الكبير ١ / ٥٤٥ ، وتهذيب إصلاح المنطق ٢ / ١٣٣ ، ودرة الغواص ١٩٥ ، والحلل ١٠٥ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥١٨ ، والبسيط ٢ / ٩٤٩ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢ / ١١٥٣ ، واللسان (حلق) والمغني ١٣٧ ، ١٩٠ ، وشرح شواهده ١ / ٣٠٣ ، ٤١٦ ، والخزانة ٧ / ١٤٤ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، والدرر ١ / ٤٦٥ .

(٢) هذان الوجهان هما في الحقيقة لابن السيد ، وقد ذكرهما في كتابيه الاقتضاب ٢ / ٦١٢ ، ٦٢٠ والحلل ١٠٩ ، وأضاف وجهاً ثالثاً وهو : « ويجوز أن يكون في موضع خفض على إضمار حرف القسم وهو أضعف الوجوه » .

وتتبعه البغدادي وضعفها . الخزانة ٧ / ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٣) في الصفحة السابقة من كلام الشلوبين .

وفي قوله : « بأسحم » سبعة أقوال[١] : « قيل : هو الرَّماد . وقيل : هو الليل . وقيل : الرَّحم . وقيل : الدَّم ؛ لأنَّهم كانوا يغمسون أيديهم فيه إذا تحالفوا حكى هذه الأربعة[٢] يعقوب ، وقال غيره : « يعني حلمة الثَّدي ، أو زِقَّ الخمر أو دماء الذَّبائح الَّتي كانت تذبح للأصنام ، وجعله أسحم ؛ لأنَّه إذا يبس أسْوَدَّ ، وأبعدها قول من قال : هو الرَّماد ، إذ لا يوصف الرَّماد بأنَّه أسحم ، بل يوصف بأنَّه أورق[٣] .

ولا تستعمل « عَوْض » إلاَّ فيما يستقبل كما أنَّ « قط » فيما مضى ، تقول : والله لا أفعل هذا عَوْض العائضين » و« والله ما فعلت هذا [قطُّ][٤] . فهي نقيضتها .

وأمَّا « **جير** » : فهي كلمة بمعنى « نعم »[٥] ثم كثرت في القسم فحذف المقسم به بعدها للعلم به ، وجعلوها دالَّة عليه ولا موضع لها من الإعراب ؛ لأنَّ المقسم به محذوف بعدها ، كما تقول : « نعم والله لأفعلنَّ » .

وقيل : هي اسم بمعنى « حقا »[٦] استعملت في القسم وبنيت لقلَّة تمكُّنها ،

---

(١) هذه الأقوال منقولة عن ابن السيد بنصها وهي في الاقتضاب ٢ / ٦١٧ ، ٦١٨ ، والحلل ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٢) وردت هذه المعاني في تهذيب إصلاح المنطق ٢ / ١٣٣ ، دون أن يحكيها عن يعقوب .

(٣) الوُرْقَة : شبه الغُبْرة . وقد صحَّف محقق الحلل كلمة « أورق » فذكرها « أزرق »

(٤) في المصورة « فقط » وهو تحريف .

(٥) قال الرماني في معاني الحروف « هي حرف مقسم به ، وقيل معناه نعم » ١٠٦ .
وبيَّن الجزولي أن بعض النحويين يراها من أحرف التصديق والإيجاب . الجزولية ٣٢٣ ، واختار ابن مالك هذا الرأي . شرح التسهيل ٣ / ٢١٩ .

(٦) وهو قول ابن السكيت كما في شرح أبيات المغني للبغدادي ٣ / ٦٦ ، وينظر الصحاح للجوهري ٢ / ٦١٩ ، والجزولية ٣٢٣ ، ورصف المباني ١٧٦ .
وهناك رأي ثالث وهو أنها اسم فعل مبني . وينسب للفارسي والجرجاني ولابن أبي الربيع . ينظر البسيط ٢ / ٩٤٤ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣١٨ ، والهمع ٤ / ٢٥٩ ، وشرح أبيات المغني ٣ / ٦٠ ، ورأي رابع ، أنها ظرف بمعنى أبداً . ينظر الخزانة ١٠ / ١١٢ .

ويحتمل أن تكون في موضع رفع أو نصب : كـ« يمينُ اللهِ » على الوجهين ، وقد استدلَّ من قال إنَّها اسم بدخول التَّنوين عليها في قوله[1] :

١١٥- وَقَائِلَةٍ أَسَيْتَ فَقُلْتُ جَيْرٍ أَسِيٌّ إِنَّنِي مِنْ ذَاكَ إِنَّهْ[2]

وقد يكون التَّنوين : تنوين اضطرار[3] ، والله أعلم .

ويقال : « جَيْرِ وجَيْرَ » بالفتح والكسر[4] .

فصل[5] :

وقد تُضَمِّنُ العرب أفعال القلوب كلَّها معنى القسم ، فحكمها إذ ذاك حكم القسم المحض كقوله تعالى[6] : ﴿ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴾ ، وقال [لبيد][7] :

---

(١) القائل أعرابي من بني أسد .

(٢) ومعنى أسيت ؟ : أحزنت ؟ . وأسيٌّ : حزين وزناً ومعنى .

والشاهد : « جير » حيث استدل من ذهب إلى اسميتها بتنوينها .

وهو من شواهد الصاحبي ٢١٨ ، ومقاييس اللغة ١ / ٤٩٨ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٨٨٥ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣١٨ ، ومعجم الأدباء ٢ / ٤١٩ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢ / ١١٢٩ ، ورصف المباني ١٢٤ ، ١٧٧ ، ٤٠٠، واللسان (أسا) ، والمغني ١٦٣، وشرح شواهده ١ / ٣٦٢ ، والهمع ٤ / ٢٥٧ ، والخزانة ١٠ / ١١١ ، ١١٣ ، والدرر ٢ / ١٢٧ ، ٢١٨ .

(٣) أو تنوين تَرَنُّمٍ ، أو أراد توكيد « جير » بإنَّ التي بمعنى نعم فحذف الهمزة ، وخففت بحذف النون الثانية ، تنظر هذه الاحتمالات شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٨٨٥ .

(٤) ينظر الكتاب ٣ / ٢٨٦ ، ومعاني الحروف للرماني ١٠٦ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥١٥ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٣١٧ ، والهمع ٤ / ٢٥٧ .

(٥) هذا الفعل منتزع من شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٤٢ .

(٦) سورة فصلت ، الآية ٤٨ .

(٧) وفي المصورة « عبده » وهو للبيد بن ربيعة العامري ويكنى أبا عقيل ، من شعراء الجاهلية وفرسانهم ، أدرك الإسلام ، وقدم على الرسول ﷺ ، وتوفي رضي الله عنه بالكوفة في أول خلافة معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما . تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ١ / ١٢٣ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، الشعر والشعراء ١ / ٢٨٠ ، الاستيعاب ٣ / ٣٩٢ ، الخزانة ٢ / ٢٤٦ ، ٢٥١ .

١١٦- وَلَقَـدْ عَلِمْـتَ لَتَـأْتِيَنَّ منيَّـــتي إنَّ المَنايـا لاَ تَطِيْـــشُ سِـهَامُها[(١)]

وهو في غير أفعال القلوب موقوف على السَّماع ومنه : « في ذمَّـتي لأَفْعَلَـنَّ» و« عليَّ عهد الله لأفعلنَّ » قال الشَّاعر[(٢)] :

١١٧- تُسَـاوِرُ سـوَّاراً إلى المَجْـدِ والعُـلاَ وَفِيْ ذِمَّتِي لَئِنْ فَعَلتَ [لَيَفْعَـلا][(٣)]

---

(١) ويروى صدره في الديوان : صادفن منها غرَّة فأصبنها

والمنية : الموت ، وطاش السهم عن الرِّمية إذا لم يصبه .

والشاهد : ولقد علمت لتأتين ، حيث نزل علم منزلة القسم ، ولتأتين جواب القسم .

والبيت في ديوان لبيد ٣٠٨ ، والكتاب ٣ / ١١٠ ، وسر صناعة الإعراب ١ /٤٠٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢ / ٣٩٦ ، والمقتصد للجرجاني ١ / ٦٠٩ ، وتحصيل عين الذهب ٤٢٦ ، والنكت للأعلم ٢ / ٧٥٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥٩ ، ٥٤٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٨ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٢٧ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ١٦٠ ، ٣٦١ ، والارتشاف ٤ / ٢١١٤ ، وأوضح المسالك ٢ / ٦١، وتخليص الشواهد ٤٥٣ ، والمغني ٥٢٤ ، ٥٣٢، والمساعد ١ / ٣٦٨ ، وشفاء العليل ١ / ٣٩٩ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٦٨ ، والتصريح ٢ / ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٩٦ ، الهمع ٢ / ١٣٣ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٢٨ ، والخزانة ٩ / ١٥٩ ، ١٦١ .

(٢) وهي : ليلى الأخيلية ، وهي أشعر النساء لا يقدم عليها غير الخنساء ، وكانت هاجت النابغة الجعدي ، فغلبته وماتت وهي في طريقها لخراسان . ينظر الشعر والشعراء ١ / ٤٥٥ ، الأمالي ١ / ٨٦ ، والخزانة ٦ / ٢٤٣ ، والأعلام ٦ / ٢٤٩ .

(٣) ويروى الصدر : « تنافر » ، ويروى العجز : « وأقسم حقاً إن فعلت ليفعلا » وعليها فلا شاهد .

وتساور : أي تفاخر ، وسوار : هو زوجها سوار بن أوفى القشيري . وما بين المركنين في المصورة « لتفعلا » ولعله تصحيف .

والشاهد : « وفي ذمتي ... ليفعلا » حيث ضمن « في دمتي » معنى القسم وجاء (ليفعلا) جواباً له وألف الإطلاق مكان نون التوكيد الخفيفة . والبيت في ديوانها ١٠١ ، والجمل المنسوب للخليل ٢٥٦ ، والكتاب ٣ / ٥١٢ ، والشعر والشعراء ١ / ٤٥٦ ، والمقتضب ٣ / ١١ ، والشعر للفارسي ٢ / ٥٠٧ ، التبصرة ١ / ٤٣٣ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ٥٢٠ ، والنكت له ٢ / ٩٦١ ، والاقتضاب ٢ / ٦٣١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٤٢ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٢٠٧ ، والمساعد ١ / ٢١٦ ، والخزانة ٦ / ٢٤٣ .

[النائب عن الفاعل]

بابٌ : هذا الباب هو باب ما لم يُسَمَّ فاعله :

وحدُّه أن يقال : المفعول الذي لم يسمَّ فاعله ؛ هو الاسم أو ما هو في تقديره ، المرفوع بإسناد الفعل إليه ، أو ما جرى مجراه ، وقدِّم عليه على طريقة «فُعِلَ » أو « مَفْعُول » أو « يُفْعَلُ » أو « لِيُفْعَلَ » .

ومثاله : « ضُرِبَ زيدٌ » « يُضْرَبُ زيدٌ » و « لِيُضْرَبْ زيدٌ » و « مررتُ بمضروبٍ أبوه » .

وقال الأستاذ : أبو اسحاق ابن ملكون[1] في حده ، وقد سأله بعض الطلبة عن ذلك : [...................[2] . ...] المنشد[3] :

١١٨- خَلَتِ الدِّيارُ فَسُدْتُ غَيْرَ مُسوَّدِ وَمِنَ الشَّقاءِ تَفرُّدي بِالسُّؤْدَدِ[4]

وذلك أنَّ الأصل في قولك : « ضُرِبَ زيد ، إنما كان « ضرب عمرو زيداً » فغيَّر الفعل من بنية « فَعَل » إلى بنية « فُعِل » وغُيِّر الفاعل بالحذف ، وغيِّر المفعول / وقد كان منصوباً فضلة مستغنى عنه إلى الرفع بأن أقيم مقام الفاعل ، فأنشد ما قال ، وهو كلام أدبيٌّ وما ذكرناه أبين من جهة اللغة العربية . / ٣٠

(١) وهو إبراهيم بن محمد بن منذر بن أحمد بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي ، أستاذ نحوي جليل ، روى عن أبي الحسن شريح ، وروى عنه ابن خروف ، والشلوبين وألف شرح الحماسة ، والنكت على تبصرة الصيمري ، وشرح الجمل للزجاجي ، وغيرها .
توفي سنة ٥٨١ هـ وقيل سنة ٥٨٤ هـ . تنظر ترجمته : تكملة الصلة لابن الآبار ١ / ١٥٧ ، ١٥٨ ، وإشارة التعيين ١٨ ، وبغية الوعاة ١ / ٤٣١ .

(٢) ما بين المركنين لم أستطع قراءته لتدخل كاتب آخر أراد ترميم المخطوط فأعطبه وهو بمقدار ثمان كلمات .

(٣) والقائل هو : حارثة بن بدر بن حصين التميمي الغِدَاني ، تابعي من أهل البصرة ، وقيل أدرك النبي ﷺ توفي سنة ٦٤ هـ . تنظر ترجمته : الإصابة ١ / ٣٧١ ، والأغاني ٢٣ / ٤٤٣ ، ٥٠٠ ، وأورده أبو بكر بن داود للأخطل في الزهرة ٢ / ٧٩٦ ، وليس في شعر الأخطل .

(٤) ويروى « من البلاء » « ومن العناء » .
والبيت في شعر بدر المجموع ١٥٨ ، وفي البيان والتبيين ٣ / ٢١٩ ، والحيوان ٣ / ٨٠ ، وعيون الأخبار ١ / ٢٦٨ ، والأغاني ٢٣ / ٤٩٩ ، وأمالي الزجاجي ٢١ ، وأمالي المرتضى ١ / ٣٨٨ .

مقدمة ينتفع بها في هذا الباب :

فإنَّ النحويين يقولون : لا يبنى من الأفعال لما لم يسمَّ فاعله إلاَّ المتعدِّي نحو : « ضرب زيد عمراً » .

فنقول الأفعال على نوعين : فعل يدلُّ على حدث في محلٍّ الفاعل لا يتأخَّر في غيره .

وفعل يدل على حدث متأخِّر بغيره .

والأول : غير متعدٍّ ، والثاني : هو المتعدِّي .

ومثال الأول : « قام زيد » فالقيام في محلِّ زيد لم يتأخَّر في غيره ، و « جلس عمرو » وكذلك ، انطلق ، وذهب ، واحْمَرَّ ، وتدحرج .

ومثال الثَّاني : « ضرب زيد » فالضَّرب متأخِّر بمحلٍّ آخر سوى على الفاعل، وهو المضروب ومثله : قتل ، وعلم ، وجهل ، وشمَّ ، وأبصر ، وذاق ، وسمع ، ولمس ونحو ذلك .

وقد يعدُّون بعض الأفعال التي لا تتعدَّى إلى غير الفاعل وضعاً منهم لا طَبْعاً من الفعل فيوصلونه إليه بحرف جرٍّ ، وذلك نحو : « مررت بزيد » و« خطرت على عمرو » و« رَكِنْتُ إلى أبيك » .

وإنَّما عدَّوه بالحرف ليقوم له ذلك مقام الطلب بالمعنى فصار المتعدِّي على نوعين حقيقياً ومجازياً فما طلبه الفعل بطبعه وصل إليه بنفسه وكان تعدِّيه حقيقة ، وما طلبه بوضعه لذلك تعدَّى إليه بالواسطة وكان تعدِّيه مجازاً ، وقد يتَّسع في هذا النَّوع فيحذف الحرف فيشبَّه بما يتعدَّى بطبعه فتعدِّيه بنفسه مثل الأوَّل بأن تضمَّنه معنى ما يتعدَّى بنفسه نحو : « نصحت زيداً » والأصل « لزيد » فضمَّنه معنى « صدَّقت » أو نحوه .

وأهل البصرة لا يقيسون هذا النوع(١) ؛ لأنَّه خارج عن الأصل بل يجعلونه

---

(١) وأهل الكوفة مقيس عندهم ، فيقولون « انطلق السوق ، وذهبت مصر » وشبهه . ينظر : ائتلاف النصرة ١٣٦ .

موقوفاً على السَّماع ، وصار على هذا ما يتعدَّى بنفسه على نوعين : ما يتعدَّى من غير توسُّع فيه ، وبتوسُّع فيه .

كما أيضاً يتوسَّعون فيما يتعدَّى بنفسه فيعدُّونه بحرفٍ مضمَّناً كذلك ، وأكثر ما يكون الحرف ، كقوله(١) :

١١٩- هُنَّ الحَرائِرُ لا رَبَّاتُ أخْمِرَةٍ سُوْدُ المَحَاجِرِ لا يَقْرَأْنَ بِالسُّورِ(٢)

---

(١) ورد هذا الشاهد في شعر الراعي ، والقتَّال .

أ – الراعي النميري ، أبو جندل عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري ، شاعر أموي عاصر جريراً والفرزدق ، تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ١ / ٤٢٢ ، ٤٢٥ ، والأغاني ٢٠ / ١٦٨، والخزانة ٣ / ١٥٠ ، ١٥١ .

ب ـ القتَّال الكلابي : أبو المسيب عبد الله أو عبيد الله بن مجيب المضرحي ، شاعر فاتك من الفرسان الشجعان ، ولقب بالقتَّال لتمرده وفتكه . تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ١ / ٥٠٢ ، والشعر والشعراء ٢/ ٧٠٩ ، ٧٠١ ، سمط اللآلي ١ / ١٢ ، ١٣ .

(٢) ويروى : « أحْمِرَة »

والحرائر : جمع حرة أي الكريمة والأصيلة ، ربات : جمع ربة بمعنى صاحبة .

وأحمرة : جمع حمار ، وأخمره : جمع خمار ، والبغدادي يراها بالخاء المعجمة تصحيفاً .

والمحاجر : ما يقع النقاب عليه من الوجه ، وما بدا منه أيضاً .

والشاهد : « لا يقرأن بالسور » ، حيث اقترن بالمفعول به باء الجر ، وهي زائدة أو على سبيل التوسع حيث ضمن الفعل معنى لا يتبركن أو لا يلتزمن بالسور .

وهو في ديوان الراعي ١٢٢ ، وديوان القتال ٥٣ ، ومجاز القرآن لأبي عبيدة ١ / ٤ ، وأدب الكاتب ٣٤٥ ، والمعاني الكبير ٢ / ١١٣٨ ، ومجالس ثعلب ١ / ٣٠١ ، والمنتخب لكراع النمل ٢ / ٧١٧ ، والجمهرة ٣ / ٤١٤ ، والصاحبي ١٣٦ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٣٨٣ ، ٢ / ٥٠٠ ، ٦٠٦ ، ٨٣٠ ، ٣ / ١٢٤٤ ، والنكت للأعلم ١ / ٢٥٥ ، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ١ / ١٩٩ ، ٢ / ٢٩٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٢٣ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٣٠ ، والحماسة البصرية ٢ / ٢٢٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٤ ، وشرح الجزولية للأبذي ٢ / ٧٣٣ ، واللسان (سور ، قرأ ، لحد) ، والارتشاف ٤ / ١٧٠٤ ، والجنى ٢١٧ ، والمغني ٤٥ ، ١٤٧ ، ٨٨٥ ، وشرح شواهده ١/ ٩١ ، ٣٣٦ ، والخزانة ٩ / ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١١ .

والأصل : لا يقرأن السُّور ، وكأنَّهم ضمَّنوه معنى « لا يلتزمن القراءة بالسُّور » .

وقال تعالى[١] : ﴿ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ وهذا لا ينقاس أيضاً ، ويُسَمِّي النحويون هذه « الباء » زائدة للتوكيد ، فلما قال النحويون كأبي علي وغيره[٢] : « فالأفعال الَّتي لا تتعدَّى لا تبنى للمفعول به » .

فنقول : الذي يقام في هذا الباب مقام الفاعل خمسة أشياء : المفعول به المصرَّح ، والمفعول به المقيَّد ، والظَّرف من الزَّمان المتمكِّن ، ومن المكان كذلك ، والحدث المخصَّص ، فإذا وجد المفعول به المصرَّح لم يقم سواه شيء ، وإذا عدم فأنت مخيَّر في البواقي .

والفعل المتعدِّي وغير المتعدِّي يصل إليها فقولهم : « الأفعال الـتي لا تتعدَّى لا تبنى للمفعول » يريدون إذا لم يوجد واحد من هذه الأشياء وإلاَّ فقد قال الشاعر[٣] :

١٢٠- وَقِيْمَ عَلَيْنَا بِالسُّيُوفِ وبِالقَنَا[٤]

فأقام المجرور ، وقال الآخر[٥] :

---

(١) سورة البقرة ، الآية ١٩٥ .

(٢) الإيضاح ١٠٤ .

(٣) وهو الأعشى في ديوانه ١٦١ .

(٤) وعجزه : « إلى راية منصوبة عند موسم » .

ويروى : « وصيح علينا بالسياط » ، « إلى غاية مرفوعة » .

والشاهد : « وقيم علينا » حيث بنى الفعل « قام » للمجهول وهو فعل لازم ، والصيمري يرى أن هذا الفعل كان متعدياً فيما سمي فاعله بحرف الجر ، فلذلك بني إلى ما لم يسم فاعله .

ولم أجد سابقاً الأبذي في الاستشهاد به إلا الصيمري في التبصرة ١ / ١٢٦ ، والله أعلم .

(٥) هو جرير ، وليس في ديوانه .

١٢١- وَلَوْ ولَـدتْ قُفَيْرةُ جِروَ كَلْبٍ   لَسُـبَّ بذلِـك الجِـرْوِ الكلاَبَـا[١]

أقام المجرور ، أو الحدث المضمر ، ونصب « الكلاب » بإضمار « أعني » ، وقيل بـ « ولدت » و « جرو كلب » على هذا الوجه على النداء[٢] .

وكذلك قراءة بعضهم ﴿ **لِيُجْزَى قَومًا بما كانوا يكسبون** ﴾[٣] على تقدير ليجزى الجزاء يجزي الله به قوماً ، والله أعلم .

واعلم أنَّ الفعل المبنيَّ لما لم يسمَّ فاعله هو : الفعل المسند إلى الاسم على طريقة « فُعِلَ » أو « يُفْعَلُ » أو « لِيُفْعَلْ » وهي الطريقة التي[٤] يصلح للمرفوع منها صفة المفعول نحو : « رُكِب الفرس » فهو مركوب . واختلف في هذه البنية هل هي مغيَّرة من فعل الفاعل ، أم هي مرتجلة ؟

فذهب أبو العباس المبرد[٥] : إلى أنَّها مرتجلة من « فعل الفاعل » واستدلَّ بأن قال : قد وجدنا أفعالاً . مَبْنِيَّةً للمفعول ، و لم تبن للفاعل نحو: «عُنِيْتُ بحاجتك »

---

(١) ويروى : « فلو » .

وقفيرة : أم الفرزدق ، والجرو : بجيم مثلثة صغار السباع .

والشاهد : « لسُبَّ بذلك الكلابا » ، حيث أقام المجرور نائبا عن الفاعل مع وجود المفعول به .

وهو في : الحجة لابن خالويه ٢٥٠ ، والخصائص ١ / ٣٩٧ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ (٧٠ /أ) والإفصاح للفارقي ٩٣ ، وأمالي ابن الشجرى ٢ / ٥١٨ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٧٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٨ ، وشرح الرضي على الكافية ١ / ٢١٩ ، وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٦٢٠ ، واللسان (قفر) ، وشفاء العليل ١ / ٤١٩ ، والهمع ٢ / ٢٦٦ ، والخزانة ١ / ٣٣٧ ، والدرر ١ / ٣٦٢ .

(٢) هذا إعراب ابن بابشاذ في شرحه للجمل (ل ٧٠ / أ) .

(٣) سورة الجاثية الآية ١٤ ، وهذه القراءة لأبي جعفر المدني ، والأعرج ، وشيبة .

ينظر : المبسوط لأبي بكر الأصبهاني ٣٣٩ ، تفسير القرطبي ١٦ / ١٦٢ ، الإتحاف ٣٩٠ .

(٤) في المصورة « التي لا يصلح » .

(٥) والكوفيون وابن الطراوة ، ينظر الارتشاف ٣ / ١٣٤٠ ، والتصريح ٢ / ٣٤٨ ، ٥ / ٣١٩ ، ٣٢٠، والهمع ٦ / ٣٦ .

و « زُكِمَ الرّجلُ » و« نُفِسَت المرأةُ » ونحو ذلك كثير ، ومنها أنَّهم يهمزون « الواو » في مثل « وُعِدَ » و« وُقِّتَتْ » و « وُرِدَ الرَّجل » من وِرْدِ الحمَّى ، ولو كانت مغيَّرة من فعل الفاعل لكانت الضَّمة في « الواو » عارضة ، والعارض لا يعتد به ، فلا يهمز ، فلّما همزت في حال السعة علمنا أنها أصل بناء ، وأن الضمة لازمة . ولا حجة للمبرد في ما قاله ، أمَّا قوله « وجدنا أفعالا مبنيَّة للمفعول ولم تبن للفاعل فهذا مما استعل فيه الفرع وأهمل الأصل ، كما نجد جموعاً لم ينطق لها بواحد نحو : « عباديد ، وشماطيط ، وملامح » ونحو ذلك ، ولا يدل ذلك على أنها أصول ، فكذلك هنا ، ونقدِّر لها أفعالاً وإن لم ينطق بها على التَّوهُّم ، وكما جاء فقير على فَقُرَ ولم يسمع فَقَرَ أصلا ؛ ولأنَّ أكثر الأفعال التي في هذا الباب قد نطق منها بفعل الفاعل ، ولا يلتفت إلى الأقل .

وأما استدلاله بهمز الواو في « وعد » فنقول : هي لازمة لهذا المعنى ، كما أنَّ المصغَّر فرع من المكبر ، وإذا كان أوله واوًا همزت نحو : وجيه ، وأجيه ، ووعيد ، وأعيد ، فكذلك هذا .

ومذهب سيبويه(١) أنَّها مغيَّرة من فعل الفاعل ، واستدلَّ بأشياء منها :

قولهم « بويع وسوير » فلولا أنه مغير من « بايع وساير » لوجب أن تقلب الواو ياء ، وتدغم الياء في الياء فيقال « سيِّر » و « بيِّع » كما قالوا / « طويت ، طيًّا » ، والأصل « طَوْياً » و « لويت ليًّا » والأصل « لَوْياً » فلما صحَّ « سُوير وبُويع » علمنا أنه بالحمل على أصله صح لأنه روعي فيه الأصل ، فكما لم تقلب الألف في « بايع » و « ساير » لم تقلب الواو المبدلة منها ؛ لأنَّها مدة مثلها ، وبدل منها . / ٣١

وللمبرد أن يقول : صح بالحمل على « ساير » ؛ لأنَّه في معناه ألا ترى أن « سوير » في معنى « سايره ، مساير » و « بويع » في معنى « بايعه ، مبايع » فلما

---

(١) الكتاب ٤ / ٣٤٢ ، وابن يعيش ٧ / ٧١ ، والبسيط ٢ / ٩٥١ ، والارتشاف ٣ / ١٣٤٠ .

كان في معنى ما يصح صح ، كما قالوا « اجتوروا » حملاً على « تجاوروا » وليس بأصل له ، و « عور » حملا على « اعورَّ » وليس الخماسي بأصل للثلاثي . فكذلك هذا والله أعلم .

واستدلَّ بعضهم(١) لسيبويه أيضا بقولهم : « لِيُضْرَبْ زيدٌ » قال : الأمر يقتضي مأموراً يُطْلَبُ منه إيجاد الفعل ، و« زيد » هنا لم يتوجه عليه أمر إذ لا يطلب منه إيجاد الضَّرب بنفسه ، إنَّما يطلب من غيره ، فإن لم يقدِّر أنه مغيَّر من فعل الفاعل يبقى الأمر غير متوجِّه على مأمور .

واستدلَّ بعضهم بأن قال : الصحيح قول سيبويه ؛ لأن بنية الفاعل أسبق منها بالطبع لأنَّها في ضمانها فإنَّه ما من بنية للمفعول إلاَّ وهي تقتضي بنية الفاعل وتتضمنها ، وقد لا تتضمن بنية الفاعل بنية المفعول فيما لا يتعدَّى . يعني أنَّ كلَّ فعل فلابدَّ له من الفاعل لفظاً أو تقديراً ، فإنَّه الذي يصدر منه الفعل ، وليس كل فعل لا بدَّ له من مفعول ، بل يطلبه بعض الأفعال لا على اللزوم فصارت مرتبة الفاعل قبل المفعول ، فبناء الفعل له في الرُّتبة قبل بنائه للمفعول .

وبالجملة فالمسألة نزرةُ الفائدة في العربية فلا معنى للتطويل فيها ، وقد انحصر الكلام في بناء هذا الباب على فصلين :

الفصل الأول : في أحكام الفعل .

والثاني : في أحكام المفعول ، فلنبيِّن من أحكامهما ما أمكن وحينئذٍ نرجع إلى شرح ما خرج به عن مضمَّن الفصلين ، وإلى تفسير لفظه إن شاء الله .

---

(١) ينظر أسرار العربية ٩٥ ، وابن يعيش ٧ / ٧١ .

الفصل الأول : في أحكام الفعل :

والفعل على ضربين : ماض ومضارع ، وقد مضى تقسيمه بأجمل من هذا[١] .

والماضي : ينقسم ثلاثة أقسام :

يكون على ثلاثة أحرف ، وأربعة أحرف ، وخمسة فصاعداً ، وكلٌّ واحد منها ينقسم ثلاثة أقسام :

صحيح العين ، ومعتل العين ، ومدغمه .

الأوّل من الثَّاني[٢] وهو الصحيح : يضمُّ أوَّله ويكسر ما قبل آخره نحو « ضُرِب وقُتِل » .

القسم الثاني منه : وهو المعتلُّ العين : كان حقُّه أن يكون كصحيحٍ إلاَّ أنَّهم استثقلوا الكسرة تحت حرف العلَّة ، فنقلت إلى الحرف الأوَّل بعد حذف حركته[٣] ، فانقلبت ذوات الواو إلى الياء وصارتا بلفظ واحد نحو : قيل وبيع .

ومنهم من يُشِمُّ الضَّم في هذا ؛ حرصاً على البيان فتقول : « قيل وبيع » .

ومنهم من يستثقل الكسرة في العين فيحذفها في موضعها[٤] فتنقلب ذوات الياء على الواو ، وتصيران بلفظ واحد « قول وبوع » وهذا الوجه أضعف الثلاثة ؛ لما فيه من الهروب من الخفيف إلى الثقيل بخلاف ما عليه أكثر الكلام .

القسم الثالث من الثاني . وهو المدغم :

---

(١) السفر الأول ١ / ٢٤٥ ، وما بعدها ، فقد قسمه إلى ماض ومستقبل ، وحال وبين اختلاف النحويين في القسم الثالث .

(٢) أي من التقسيم الثاني ، وهو ما كان على ثلاثة أحرف .

(٣) إخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم . الارتشاف ٣ / ١٣٤١ .

(٤) إخلاص الضم لغة قليلة وتوجد في هذيل ، وفقعس ودبير ، وحكيت عن بن ضَّبة وبعض بني تميم . تنظر اللغات الثلاثة أعلاه : الكتاب ٤ / ٣٤٢ ، وثمار الصناعة ٣٢٣، ٣٢٤، والمنصف ١ / ١٤٨ ، ١٤٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/ ١٣٠ ، ١٣١ .

كان حقُّه أيضا أن يكون مثل الصَّحيح إلاَّ أنَّه التقى فيه حرفان مثلان ، والثَّاني منهما متحرك ، فوجب الإدغام طلبا للتَّخفيف ، فأسكن الأول ، وأدغم فيه فقيل : « رُدَّ » والأصل : رُدِدَ[١] .

الرُّباعي الصَّحيح منه : يضم أوَّله ويكسر ما قبل آخره : تقول « دُحْرِجَ » و« أُكْرِمَ » .

المعتلُّ منه : كان حكمه كالصَّحيح إلاَّ أنَّه استثقلت الحركة تحت حرف العلَّة ، فنقلت إلى الساكن قبلها ، فانقلبت ذوات الواو إلى الياء ، فقيل : « أُطِيلَ » و« أُقِيلَ » و« أُمِيلَ » ، وأجيز وجه واحد لا غير حين لم يكن فيه ما يُشَمّ ، ولا تقدَّمه فيه حركة نقلت إليها[٢] .

المدغم : حقه أن يكون كالصَّحيح أيضا ؛ لأنَّه يغيّر بالإدغام فقيل : « أُمِلَّ » و الأصل : أُمْلِلَ ، و « أُسِرَّ » والأصل : أُسْرِرَ .

الخماسي :

وهو ينقسم قسمين ساكن الثَّاني ، ومتحرِّكه ، وكلُّ واحد منهما ينقسم ثلاثة أقسام :

صحيح ، ومعتلُّ العين ، ومدغمه .

---

(١) هذا مذهب الجمهور ، وبعض الكوفيين يجيز كسر الفاء وهي لغة بني ضبة وبعض بني تميم . وابن مالك يجوِّز الإشمام .

ينظر الكتاب ٤ / ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، شرح التسهيل ٢ / ١٣٠ ، ١٣٢ .

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية ٤ / ١٣٢ .

القسم الأوّل من الخماسي : السّاكن الثّاني :-

الصّحيح منه :-

يضمّ أوّله وثالثه ويكسّر ما قبل آخره ، نحو : « انْطُلِقَ بِزَيْدٍ » و « اُستخْرِجَ المال » « تُخْرِجَ » منها بمنزلة « أُكْرِمَ » وأتبعت همزة الوصل للثّالث ، وكذلك « اُنْطُلِقَ » ، ولذلك إذا وصلت الكلمة سقطت .

المعتلّ العين منه : كان حكمه كالصّحيح[١] إلاّ أنه تغيّر للاعتلال بأن نقلت حركة العين فيه إلى ما قبلها ، فانقلبت ذوات الواو إلى الياء نحو : « اِختِير » و « اِبتِيع » و « اِنقِيد » .

ومنهم من يشمّ الضمّ فيقول « اُختْير » ومنهم من يقلب إلى الواو نحو : « اختُور » و « انْقُودَ » لأنّ : « تِيْر » و « قِيْد » منه بمنزلة « قِيْل » .

المدغم منه : كان حكمه أن يكون كالصّحيح إلاّ أنّه تغيّر للإدغام نحو : « اُسْتُرِدّ » و « اُنْسُدّ عليه[٢] » .

القسم الأوّل منه[٣] : وهو الصّحيح من الخماسيّ المتحرّك الثّاني :-

حكمه أن يضمّ أوّله وثانيه نحو : « تُدُحْرِجَ » : لأنّ « دَحْرَج » منه قد لزمه التّغيير بالضّم فلزم مع الزّيادة التي قبله ، وضمّ أوّل الفعل على حكم ما لم يسمّ فاعله . / ٣٢

والقسم الثّاني منه : وهو المعتلّ العين : وهو على نوعين :-

---

(١) وهما بابا " افتعل وانفعل " معتلا العين ، فهما كالثلاثي المعتل العين في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما كما في الصفحة ١٨٨ ، وسبب الإعلال وقوع حرف علة متحرك عينًا بعد ساكن صحيح .

(٢) الأصل : « اُسْتُرْدِدَ وَانْسُدِدَ » .

(٣) أي مِنْ القسم الثاني من الخماسي وهو : المتحرك الثاني .

مـا أصلـه : « تَفَـاعَل » أو « تَفَعَّـلَ » نحـو : « تمـايل أو تميَّل » و « تَصَـــاوَن أو تَصَوَّن » ، و « تَدَوَّر » فتقـول في بنيـة المفعـول : « تُمُوْيِـلَ » ، ولم تدغـم الـواو في الياء ؛ لأنّهما في مكان ما لا يدغم وهو الألف(١) .

وتقول فيه من « تَدَوَّر » « تُدُوِّر » ، ومن « تَمَيَّل » « تُمُيِّـل » ، ومـن « تَـدَيَّـر » « تُدِيِّر » بكسر الدّال ؛ لأنّه لا تكون « ياءً » سـاكنةً قبلـها ضمّـةٌ ، وقـد يجـوز أن تقـول « تُدِيِّـر » بالإشمـام(٢) ، وقـد يجـوز أن تقـول : « تُـدُوِّر » فتقلـب اليـاء واوًا للضمّة ، فتصير ذوات الواو والياء بلفظٍ واحدٍ .

والقسم الثّالث : وهو المدغم :-

تقول فيه : « تَـرَدَّدَ » « تُـرِدِّدَ » ، ومـن « تَـرَادَّ النَّـاسُ المـال » « تُـرُوْدَّ المـال » ، وأمكن أن يقع بعد الواو الساكنة ساكنٌ مدغمٌ ؛ لأنّه في موضع الألف كما قلت « تَرَادَّ » وقد كمل القسم الأوّل من أقسام الفعل(٣) .

القسم الثّاني من قسمي الفعل :-

وهو المستقبل وينقسم ثلاثة أقسامٍ :-

يكون ثلاثة أحرفٍ ، وأربعةً ، وخمسةً فصاعدًا .

والثّلاثي منه : معتلٌّ لا غير نحو: « يَعِدُ » وهذا يضمّ أوّله ويُفْتَحُ ما قبل آخره فتحًا لازمًا لم يجب لنظائره غيره ، فتعود الـواو المحذوفـة لـزوال علّـة الحـذف(٤) ،

---

(١) من المسائل التي تبدل فيها الياء من الواو :-

أن تلتقي الواو والياء ويجتمعا في كلمة واحدة والسابق منهما ساكن متأصّل ذاتًا وسكونًا .

والواو في « تمويل » ليست في الأصل واوًا بل ألفًا ، ثم قلبت واوًا لتناسب حركة ما قبلها ، فـالواو عارضة الذات .

(٢) اي بإشمام الضم على الدال المكسورة .

(٣) وهو الماضي .

(٤) المنصف ١ / ٢١٠ .

فتقول : « يُوْعَدُ » و « يُوْزَنُ » بخلاف « يَسَعُ » في بنية الفاعل ؛ لأنّ الفتحة في هذا في مكان الكسرة ؛ لأنّ نظائره ممّا لم يكن فيه حرف حلقٍ ، ولا حمل على ما فيه حرف حلقٍ مكسور الثّاني(١) .

والرّباعيّ والخماسيّ كلّ واحدٍ منهما ينقسم ثلاثة أقسامٍ :-

صحيحٌ ، ومعتل العين ، ومدغمه ..

الرّباعيّ :-

القسم الأوّل منه : الصّحيح منه :-

هو على نوعين : ما حذف منه همزةٌ بعد حرف المضارعة ؛ لأنّه من « أفْعَلَ » فاستثقلت لاجتماعها مع همزة المتكلّم ، فحذفت ، وحمل عليه سائر المضارع من المخاطب والغائب .

وما لم يحذف منه همزةٌ ؛ لأنّه من فعلٍ ثلاثيٍّ ، وكلاهما يضمّ أوّله ويفتح ما قبل آخره ، نحو « يُضْرَبُ » و « يُكْرَمُ » ، وقد يجوز في الشّعر إظهار الهمزة في بنية الفاعل والمفعول نحو قوله(٢) :-

١٢٢- فَإنَّـــهُ أهْـــلٌ لأن يُؤَكْرَمَـــا(٣)

---

(١) جاء في المنصف : « وكان أصل « يَسَعُ : يَوْسِعُ » فلزم الواو الحذف كما لزمها في « يَعِدُ » فحذفت ، ثم فتحت السين في « يَسَعُ » والطاء في « يَطَأُ » لأن العين والهمزة من حروف الحلق ، وحروف الحلق إذا كنَّ لامات الفعل ، فُتِحَ لهن موضع العين إذا كان « يَفْعِلُ » » ١ / ٢٠٦ .

(٢) هو أبو حيان الفقعسي ، كما في التصريح ٥ / ٤٦٥ ، وقد قال البغدادي : « ... وقد بالغت في مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله ولا تتمته » .

(٣) والشاهد : « يؤكرما » حيث جاء الفعل « يؤكرم » بالهمز ؛ للضرورة .

وهو من شواهد المقتضب ٢ / ٩٦ ، والأصول ٣ / ١١٥ ، والخصائص ١ / ١٤٤ ، والمنصف ١ / ٣٧ ، ١٩٢ ، ٢ / ١٨٤ ، والتبصرة للصيمري ٢ / ٧٥١ ، والمخصص ١٦ / ١٠٨ ، وشروح سقط الزند ٣ / ١١٨٤ ، والإنصاف ١ / ١١ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٤٢ ، =

وقول الآخر :–

وَصَالِيَـــاتٍ ككمـــا يُؤَثْفَيْـــن –٧٧

القسم الثّاني من الرّباعيّ :– وهو المعتلّ العين :

وكان حكمه أن يضمّ أوّله ويفتح ما قبل آخره ، لكنّه اعتلّ بأن نقلت حركة عينه إلى السّاكن قبلها ، وانقلب حرف العلّة ألفًا ؛ لانفتاح ما قبله . نحو : « يُبَاعُ ، ويُخَافُ » .

وقد يصحّ في بعض الأفعال في بنية الفاعل وبنية المفعول نحو :–

« أعْوَزَ : يُعْوِزُ » و « أُعْوِز : يُعْوَزُ(١) » .

القسم الثّالث من الرّباعي : وهو المدغم نحو: « يُمَدُّ ويُجَرُّ » من [أَمُدُّ(٢)] وأَجُرُّ .

الخماسيّ :

وهو على نوعين : ساكن الثّاني ، ومتحرّكه ، وكلّ واحدٍ منهما على ثلاثة أقسام :–

صحيحٍ ، ومعتلٍّ ، ومدغمه .

= ٣٤٩ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٣٩ ، واللسان (رنب ، كرم) ، والارتشاف ١ / ٢٤٢ ، وأوضح المسالك ٤ / ٤٠٦ ، وشفاء العليل ٣ / ١١٠٦ ، وشرح الأشموني ٤ / ١٥٢ ، والتصريح ٥ / ٤٦٥ ، والهمع ٦ / ٢٥١ ، والخزانة ٢ / ٣١٦ ، وشرح شواهد الشافية ٥٨ ، والدرر ٢ / ٥٧٧ .

(١) لأن الواو جاءت عينا لـ « فَعِلَ » الذي الوصف منه على " أفعل " .
ينظر التصريح ٥ / ٤٣٣ .

(٢) في المصورة : « مدَّ » .

القسم الأوّل السّاكن الثّاني الصّحيح :-

حكمه أن يضمّ أوّله ويفتح ثالثه وما قبل آخره ، وفرّقوا بين الثّالث فيه في الماضي والمستقبل ، فكما ضمّوه مع الماضي مراعاةً لـ « تُخرِج » من قوله : « اُستُخْرِجَ » الّتي هي بنيةٌ قائمةٌ ، ولم يكن لها قبلها بنيةٌ قائمةٌ ؛ لأنّ ألف الوصل غير لازمةٍ ، فتحوا مع المستقبل للفرق بينهما ، وراعوا فيه حكم الصّدر للزوم حرف المضارعة ، كما راعوا هناك حكم العجز للزومه ، فقالوا : « يُسْتَخْرَجُ » .

القسم الثّاني منه : وهو المعتلّ :-

وحكمه كالصّحيح إلاّ أنّه دخله الإعلال ، فقال : « يُستَبَاحُ وَيُسْتَجَادُ »

القسم الثّالث : وهو المدغم :-

حكمه حكم الصّحيح إلاّ أنّ التّغيير دخله بالإدغام نحو :-

« يُسْتَرَدّ ، ويُسْتَمَدّ »

القسم [الثّاني(١)] من الخماسيّ : المتحرّك الثّاني :-

وهو صحيحٌ ، ومعتلّ العين ، ومدغمه .

فالصّحيح :-

يضمّ أوّله ، ويفتح ثانيه وثالثه وما قبل آخره ، نحو :-

« يُتَدَحْرَجُ » ضمّ أوّله للباب وقد كان ثانيه في الماضي يتبع تاءه في الضّمّ ، ويكسر ما قبل آخره نحو : « تُدُحْرِجَ » ، فانبغى أن يكون ثانيه في المستقبل يتبع تاءه في الفتح ، ويفتح ما قبل آخره للفرق ، كما تقدّم ، وطلبًا للخفّة ؛ لأنّ ضمّةً بعدها فتحتان أخفّ من ضمّتين بعدهما فتحةٌ .

---

(١) في المصورة « الأول » ، وهو خطأ لأن الأول ساكن الثاني وقد سبق قبل قليل .

القسم الثّاني من الخماسيّ المتحرّك الثّاني ، وهو المعتلّ العين :-

نحو : « يُتَمَيَّزُ ، ويُتَمَايَلُ » ، من « تَمَيَّزَ وتَمَايَلَ » اللّذين هما في ماضي هذا الباب « تُمُيِّزَ وتُمُوْيِلَ » .

القسم الثّالث منه :-

نحو : « يُتَرَدَّدُ و « يُتَرَادُّ » من « تَرَدَّدَ وتَرَادَّ النّاس ما في أيديهم » اللّذين هما في ماضي هذا الباب « تُرِدِّدَ وتُرُوْدَّ » .

الفصل الثّاني : في أحكام المفعول :-

قد قدمنا أنّ المقام في هذا الباب مقام الفاعل خمسة أشياء[1] :-

المفعول به المصرّح ، والمصدر المخصّص المتمكّن ، وظرف الزّمان المتمكّن [وظرف المكان المتمكّن[2]] والمجرور ، ثمّ إنّه إنّما يقام مقام الفاعل ما حُدِّث عنه بالفعل كالفاعل ، وليس من هذه الأشياء ما حدّث به عنه ، كالفاعل وليس من هذه الأشياء ما حدّث به عنه إلاّ المفعول به المصرّح ، والمقيّد ، ولكنّ المقيّد لا يقام مقام الفاعل حتّى / يتّسع في الفعل ويضمّن معنى ما يصل إليه بنفسه حتّى / ٣٣
يكون حرف الجرّ فيه زائدًا ؛ لأنّ الفعل لا يحتاج فيما حدّث عنه إلى واسطة ، فإذا لم يحتج إلى واسطةٍ فلا بدّ من تخيّل تضمينه معنى ما يصل بنفسه حتّى يكون الحرف الجارّ فيه مثله في قولك : « كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا » و « مَا جَاءني مِن أحدٍ » فمعنى « سِيرَ بزيدٍ استُعمل زيد بالسّير أو نحو ذلك ؛ إحرازًا لقانونٍ اطّرد فلا يخرم ، ثمّ ما سوى هذين النّوعين من المفعول به المصرّح والمقيّد لا بدّ وأن يتسع أيضًا في الفعل عند إقامتها حتّى تصير منصوبةً على التّشبيه بالمفعول به ، وحينئذٍ يصحّ أن يلحق في مضمار المفعول به ، فتقام مقام الفاعل ، ويسند إليها الفعل ،

(١) في الصفحة ١٨٤ .

(٢) ساقطة من المصورة .

فتقول « ضُرِبَ اليوم » أي قُطِع اليوم بالضّرب ، و « وُلِدَ له ستّون عامًا » أي قطع له بالولادة سُتُّون عامًا ، و « جُلِسَ أمامك » أي : شغل أمامك بالجلوس ، و « سِيرَ فرسخان » أي قطع بالسّير فرسخان .

وإن كان لابن الطّراوة في هذا غرضٌ آخر ، وهو الصّواب عند ابن طلحة[(١)] ، وذلك عنده : أنّ الفرسخين في الأصل في معنى الفاعل مفعولٌ به بتضمين الفعل ، وليس بظرفٍ ، كما قال : أبو القاسم[(٢)] وغيره .

وعنده أنّ ظرف المكان لا بدّ وأن يكون في جواب من سأل بـ " أيْنَ " ، وهذا إنّما هو في جواب من سأل بـ " كم " أو بـ " ما " فصار مفعولاً به بمعنى « سِرتُ » لا بلفظه ، أي : « قطعت فرسخين بالسّير » فإذا كان ذلك فرفعه في هذا الباب حقيقةً لا باتّساع كالظّرف ، وكان ينازع على هذا الأصل في قولهم « سِيرَ بِزَيدٍ يَومَانِ فَرْسَخَين » ويقول : إنّه محالٌ لا تقوله العرب ؛ لأنّ اليومين والفرسخين مفعولان مصرّحان ، ولا يتعدّى « سِيرَ » إلى أكثر من واحدٍ ؛ لأنّه بمعنى « قَطَعْتُ » وقطعت إنّما تقتضي مقطوعًا خاصّةً ، فيأخذ مفعولاً واحدًا خاصّةً .

وتقول : « ضُرِبَ ضَرْبٌ شَديدٌ » و « ضُرِب ضَرْبٌ » إذا أردت نوعًا من الضّرب .

---

(١) وهو : أبو بكر ، محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن أحمد بن خلف بن الأسعد النحوي من أهل يابرة ، إمام في العربية ، لقي السهيلي ، كان أستاذ حاضرة إشبيلية بلا خلاف ، ولد سنة ٥٤٥ هـ وتوفي بإشبيلية سنة ٦١٨ هـ .

تنظر ترجمته .. إشارة التعيين ٣١٥ ، وغاية النهاية ٢ / ١٥٧ ، وبغية الوعاة ١ / ١٢١ ، وينظر الإفصاح ففيه إشارة لرأي ابن الطراوة ٨٦ ، ٨٧ .

(٢) في الجمل ٨٠ ، قال : « سير بزيد يومان فرسخين » فتقيم اليومين مقام الفاعل ، وتنصب الفرسخين على الظرف .

واعلم أنّ هذا الضّرب إنّما هو اسمٌ للحدث لا للمصدر المؤكّد للفعل ؛ لأنّ مناب المؤكّد مناب الفعل ، والفعل لا يقام ، فكذلك هو ، وضمّن الفعل معنى : « فُعِل ضَرَبٌ شَدِيدٌ » فالضّرب مفعولٌ ، وليس بمضروبٍ ، ولما كان مفعولاً وجب أن يرتفع بفعلٍ ، لا بلفظ « ضُرِبَ » فإذا تقرّر أنّ ما عدا المفعول به المصرّح لا بدّ وأن يضمّن له الفعل ، فقد تساوت الأربعة ، وفارقها المصرّح ، فهو الّذي يقام من بينها إذا وجد معها(١) ، فإن عدم كنت مخيّرًا في إقامة ما سواه من الأربعة بعد نيّة الاتّساع كما قدّمنا ، وتتساوى الأربعة في الإقامة مقام الفاعل(٢) .

وزعم بعضهم أنّ إقامة المصدر أولى(٣) من إقامة المجرور حين ظهر فيه الإعراب ، ولم يظهر في المقيّد ، وهذا ليس بجيّدٍ ؛ لأنّه قد ساواه في الفعل ، وقد وجدنا ما يظهر فيه الإعراب ، وما لا يظهر فيه في الإخبار عنه بالفعل سواءٌ .

وإنّما يلزم أن تصحّ المفاضلة في الحدث المخصّص اللفظ والّذي فيه التّخصيص ، نحو : « ضُرِب ضَرْبٌ شَدِيدٌ » و « ضُرِبَ ضَربٌ » .

وقد نازع المبرد في إجازة « ضُرِبَ ضربٌ » قال : لا فائدة فيه إلاّ ما في الفعل ، وقد فصلنا بين المصدر الواقع موقع الفعل وبين الحدث ، والدّليل على أنّ فائدته غير فائدة الفعل وأنّه يتضمّن وصفًا تَثْنِيَتُهُ فقد قالوا : « ضَرَبْتُ ضَرْبَينِ » ولولا أنّه يريد ضربًا شديدًا ، وآخر خفيفًا لما صحّت تثنيته .

---

(١) هذا عند جمهور البصريين ، وأجاز الأخفش ، وأبو عبيد والكوفيون إقامة غيره مع وجوده ، واشترط الأخفش تقدم النائب على المفعول به .
واختاره ابن مالك . ينظر : شرح اللمع لابن برهان ١ / ٤٦ ، ٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٤/٧، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٨ ، وائتلاف النصرة ٧٧ ، والتصريح ٢ / ٣٢٤ ، ٣٢٥ .

(٢) هذا قول الجزولي ، وأبو حيان يختار إقامة ظرف المكان ، وابن معط يختار إقامة المجرور . ينظر الجزولية ١٤٢ ، والارتشاف ٣ / ١٣٣٩ ، والفصول الخمسون ١٧٧ .

(٣) وهو قول ابن خروف وابن عصفور .
شرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٢٦ ، وشرحها لابن عصفور ١ / ٥٥٠ ، والمقرب ٨٧ .

ويجوز إضماره ، والمؤكّد لا يضمر ، وصفه والمؤكّد لا يوصف ، وتحديده بالهاء والمؤكّد لا يحدّد .

وتقول : « سِير بِزيدٍ يومان » على مذهب ابن الطّراوة ؛ لأنّ اليومين مفعولٌ مصرّحٌ ، وعلى مذهب من يجعل اليومين ظرفًا بالخيار .

وتقول : « أُعْطِيَ زيدٌ درهمًا ، وأُعطِي زَيدًا درهمٌ » أنت مخيّرٌ ، وإقامة « زيدٍ » أولى لأنّه الّذي كان فاعلاً في المعنى بالثّاني[١] .

ولو قلت : « أُعطِي زيدٌ عمرًا » على أن يكون « عمرو » عطيّةً لم يجز إلا التّرتيب كما تقدّم[٢] من قولنا « ضَرَب موسى عيسى » .

وتقول : ظننت زيدًا منطلقًا فلا تقيم إلا الأوّل إذا كان الخبر جملةً أو فعلاً أو ظرفًا أو مجرورًا ، وإن كان مفردًا ففيه خلافٌ[٣] .

فمنهم من جعله كـ « أعطيت » فيقول : « ظُنَّ زيدٌ قائمًا » و « ظُنّ قائمٌ زيدًا » على « أُعْطِي زيدًا درهمٌ » وسيأتي كلام المؤلف عليه[٤] .

وتقول : « اختِيرَ الرِّجالَ زيدٌ[٥] » خاصّةً ، وتقول « أُعْلِم زيدٌ عَمرًا مُنطلقًا » ولا تقيم مقام الفاعل إلاّ الأوّل لئلاّ يقع إلباسٌ[٦] ؛ ولأنّ الّذي يصحّ له من

---

(١) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٢٩ ، والارتشاف ٣ / ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، والتصريح ٢ / ٣٣٠ .

هذا ما لم يلبس فإن ألبس امتنع ، ونقل عن الفارسي الامتناع مطلقا طردا للباب على وتيرة واحدة .

(٢) السفر الأول ١ / ٤٢٩ ، ٤٣٠ .

(٣) سيأتي تفصيله في الصفحة ٢٠٨ وما بعدها .

(٤) في الصفحة ٢٠٨ .

(٥) لا يجوز إقامة الرجال ؛ لأنه مقيد في التقدير فهو مجرور في الأصل إذ المعنى « اختير من الرجال » .

ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٤٩ .

(٦) سيأتي في الصفحة ٢٠٨ وما بعدها .

« أعْلَمْتُ » صفة « مَفْعُولٍ » أعني صفة « المُعْلَمِ » إنّما هو الأوّل خاصّةً ، فهو المحدّث عنه فإذا وجد لم يقم شيءٌ سواه كما إذا وجد المصرّح مع الحدث لم يقم معه ؛ لأنّ المصرّح هو الّذي يصلح له من الفعل صفة « المفْعُولِ » فلو عدم المفعول الأوّل من « أُعْلِم » كنت مُخيّرًا في إقامة أيّ المفعولين الأخيرين شئت ، كما إذا عُدِم المصرّح كنتَ مُخيّرًا في إقامة ما سواه من الأربعة الباقية وهذا على الخلاف في مفعولي « عَلِمْتُ » و « ظَنَنْتُ » وسيأتي(١) .

وتقول : « سِير بِزيدٍ » فيكون المقام مقام الفاعل المصدر المضمر لا خلاف في ذلك أعلمه بين أحدٍ من النّحويّين(٢) .

وأجاز ابن السّرّاج(٣) : أن يقام الزّمان المضمر أو المكان ؛ لأنّ المصدر كما يضمر لدلالة الفعل عليه فكذلك الزّمان والمكان ، كأنّك قلت « سير السير بزيدٍ » أو الزمان أو المكان .

فإن قلت : « يَا زَيْد قَدْ سِيرَ » ولم تذكر « بِزَيدٍ » جاز أيضًا على إضمار المصدر ، وما حكاه أبو القاسم(٤) عن سيبويه قال : « وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر ، وهو مذهب سيبويه(٥) ، فتقول : « قُعِدَ » ، و « ضُحِكَ » على

---

(١) سيأتي في الصفحة ٢٠٨ وما بعدها .

(٢) قال ابن السراج : « ... فقد صار في « سير بزيد » ثلاثة أوجه :-

أجودها أن تقيم بزيد مقام الفاعل ، فيكون موضعه رفعا ...

والوجه الثاني : الذي يليه في الجودة أن تريد المصدر فتقيمه مقام الفاعل ، وتحذفه .

والوجه الثالث : وهو أبعدها أن تريد المكان فتقيمه مقام الفاعل ، وتحذفه » .

الأصول ١ / ٨٠ .

(٣) الأصول ١ / ٨٠ ، ٨١ .

(٤) الجمل ٧٧ .

(٥) رد النحاة على أبي القاسم هذه النسبة .

ينظر إصلاح الخلل لابن السيد ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢ / ٩٦٨ .

وينظر مذهب سيبويه الكتاب ١ /٣٤ ، ٢٢٩ .

إضمار / المصدر « كأنّه قال : « قُعِدَ القُعُود » و « ضُحِكَ الضَّحِكُ » . / ٣٤

ويجيء على ما حُكي عن ابن السّرّاج[١] أن يضمر في قولك : « يا زيد قد سير الزمان أو المكان » .

وكان الصّيمري[٢] يجيز إضمار المصدر في هذا ، قال[٣] : « إذا لم يتعدّ الفعل في ما لم يسمّ فاعله إلى مفعولٍ فإنّه لا يجوز أن يصاغ المصدر على لفظ ما لم يسمّ فاعله ؛ لأنّه لا فائدة في ذلك ؛ لأنّ كلّ فعلٍ سمّي فاعله ، أو لم يسمّ فاعله فهو دالٌّ على مصدرٍ ، وإنّما يقام المصدر مقام الفاعل إذا اشتغل الاسم الّذي يتعدّى إليه الفعل بحرف الجرّ » .

ولا فرق عندي بين إضمار المصدر إذا كان ثمّ حرفٌ يتعدّى إليه الفعل أو لم يكن في تصحيح المسألة ، وإنّما حاول بذلك والله أعلم أنّ المجرور به يتخصّص المصدر ، وبعدمه لا يتخصّص ، وقد قدّمنا[٤] أنّ الّذي يقام إنّما هو الحدث ، وهو مخصّصٌ في النّيّة ، وإذا كان الفعل هو المتعدّي إلى المجرور فلا تعلّق بينه وبين المصدر حتّى يتخصّص به ، وإنّما يتخصّص المصدر به لو كان متعلّقًا به - ولا يصحّ تعلّقه به - أو كان نعتًا له ، والمضمر لا يُنعت فلا يتخصّص به من وجهٍ إلاّ أن يسري له التّخصيص من جهة أنّ الفعل يدلّ عليه ، والفعل قد تعلّق به المجرور فكان المصدر هو الّذي تعلّق به المجرور فتخصّص به من هذا الوجه ، واتّساع هذا القدر من التّخصيص لا يبطل إقامة الحدث حين صار مخصّصًا بالنّيّة ، وإضماره يبيّن أنّ له ضربًا من التّخصيص ؛ ولذلك أضمر .

---

(١) ينظر الأصول ١ / ٨٠ ، ٨١ .

(٢) وهو أبو محمد ، عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي ، صنف كتاب التبصرة ، وأحسن فيه التعليل على قول البصريين ، مات حوالي سنة ٥٤١ هـ .
تنظر ترجمته : إنباه الرواة ٢ / ١٢٣ ، وإشارة التعيين ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٣) التبصرة والتذكرة ١ / ١٢٧ .

(٤) الصفحة ١٨٤ ، ١٩٥ .

وخالف السّهيليّ[١] في المسألة أيضًا خلافًا لا أعلم له موافقًا عليه ممّن تقدّم من النّحويّين : منع إقامة المجرور من قولك « سِيْرَ بِزَيْدٍ » وإنّما يقيم فيها المصدر المضمر لا غير .

قال : وكما لا يرفع مقدّمًا بالابتداء ، ويخبر عنه هناك ، كذلك لا يرفع في موضع الفاعل ويخبر عنه . قال : « ومن الدّليل على أنّه لم يقم بعد الفعل مقام الفاعل : أنّ الفعل لا يؤنّث له إذا كان مؤنّثًا من نحو قولك : « سِيْرَ بِهِندٍ » و « ذُهِبَ بِفاطمة » .

فنقول للسّهيليّ : يجوز أن يفرّق بين وقوع هذا المجرور مبدوءًا وبين وقوعه بعد الفعل ؛ فلأنّه إذا وقع أوّلاً لم يكن « للباء » هناك معنًى حين لم يكن لها متعلّقٌ ولا يقاس على قولهم : « بحسبك زيدٌ » .

وإذا وقع بعد الفعل أمكن أن يكون للباء هناك معنًى حين أمكن أن يكون لها متعلّقٌ كما كان لها في قولك : « كَفَى بِاللهِ شَهيدًا » وهي داخلة على الفاعل ، ولا يصح أن تقول : « باللهِ كفى به شهيدا » ، وعلى أنّ « الباء » في قولهم : « بِحَسْبِكَ زَيْدٌ » في معنى التّعلّق ؛ لأنّ التقدير « اكْتَفِ بزيدٍ » ، وهذا فرقٌ بيّنٌ يوجب إسناد الفعل إلى المجرور ، وبناء المجرور عليه ، ويمنع من بناء الفعل على المجرور ، ولهذا المعنى بعينه لم يصحّ تأنيث الفعل له ، ألا ترى أنّك تقول : كفى بهندٍ من فاضلةٍ ولا تؤنّث الفعل ، والباء زائدةٌ على فاعلٍ مؤنّثٍ .

ونردّ عليه أيضًا : بقول العرب « سِيرَ بِزَيدٍ سَيرًا سَريعًا » .

ويقال له : المانع له من الابتداء عدم التّعدية ، وليس الجارّ زائدًا فإن المجرور إذا كان مبتدأً كان الحرف الجارّ له زائدًا ، وهذا متعلّقٌ بـ « سِيرَ » ؛ فلذلك لم يصِر مبتدأً .

---

(١) وقد سبقه ابن درستويه وتبعه أبو علي الرندي .

ينظر : الارتشاف ٣ / ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ومنهج السالك ١١٥ ، والمقاصد الشافية ١ / ٣٧ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٢٠ ، والتصريح ٢ / ٣١٠ ، والهمع ٢ / ٢٦٨ .

وتقول : « كَلَّمتُ زَيدًا فرسخًا » فإذا ردّ هـذا إلى مـا لم يسـمّ فاعلـه قلـت : « كُلِّم زيدٌ فرسخًا » ولا يجوز إقامة « الفَرْسَخِ » مع زيدٍ عند من جعله ظرفًـا ، ولا على مذهب ابن الطّراوة[1] ، وإن كان عنده مفعولاً به مصرّحًا ؛ لأنّ الفعل إنّمـا تعدّى إليه بمعناه ، وإلى « زَيْد » بلفظه ومعنـاه فوجـب ألاّ يقـام إلاّ مـا طلبـه هـذا الفعل الموجود بلفظه ، ألا ترى أنّه يسبك منه صفة المخـبر عنـه تقـول : « المُكَلَّـم زيدٌ » ولا يسبك منه للفرسخ صفةٌ ، وإنّما يسبك للفرسخ مـن معنـاه ، فتقـول : « المقطوع بالكلام فرسخٌ » واستُعمل هذا التّعليل في امتناع تأنيث الفعل في « سِـير بهندٍ » .

ولنرجع إلى تفسير لفظ أبي موسى :-

قوله : « حكم هذا الباب أن يحذف فيه الفاعل إمّا جهلاً به[2] » :-

مثال ذلك : أن ترى زيدًا مجروحًا ، فتقـول : « جُـرح زيـدٌ » وأنـت لا تعلـم الّذي جرحه .

وقوله : « وإمّا إيهامًا[3] » :

مثاله : « ضُرب زَيدٌ » وأنت تعلـم الضّـارب ، لكنّـك قصـدت الإبـهام علـى السّامع .

وقوله : « وإمّا احتقارًا[4] » :-

مثاله : « ضُرِب عَمْرٌ » ولا تذكر الضّارب لحقارته عندك .

(١) سبق في الصفحة ١٩٦ وما بعدها .

(٢) الجزولية ١٤١ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

وقوله : « وإمّا تعظيمًا[١] » :

مثاله : « ضُرِبَ زيدٌ » ولا تذكر الفاعل لأنّه عظيمٌ ، والمضروب حقيرٌ .

وقوله : « وإمّا إيثارًا لغرض السّامع[٢] » :

مثاله : « ضُرِب بكرٌ » ولا تذكر الضّارب ؛ لأنّ بالحضرة من يوافقه ذلك فوافقته عليه .

وقوله : « وإمّا إيجازًا[٣] » :

أي اختصارًا ، وذلك نحو : « ضُرِبَ زيدٌ » وحذف الضارب اختصارًا .

وقوله : « وإمّا للوزن[٤] » :

يعني لوزن الشّعر ، ولموافقته القوافي في نحو قوله[٥] :-

١٢٣- وَلا بُـدَّ يَومًـا أنْ تُـرَدَّ الوَدَائِـعُ[٦]

أرأد أن يرُدّ النّاس الودائع لكنّ القوافي مرفوعةٌ .

وقوله : « وإمّا لتقريب الأسجاع بعضها من بعض[٧] » :

أي قد يكون السّجع الواحد طويلاً والآخر قصيرًا فيحذف منه الفاعل ويقام مقامه المفعول ليقرب السّجع من الآخر .

---

(١) الجزولية ١٤١ . وفيها : وإما للتفعيل وإما للتوافق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) وهو : لبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه .
ونسب في الحماسة البصرية ليزيد بن الحكم الثقفي (٢ / ١٧) .

(٦) والبيت في ديوان لبيد ١٧٠ ، وشعر يزيد ٢٦٢ ، وفي الشعر والشعراء ١ / ٢٨٥ ، وحماسة ابن الشجري ١ / ٤٨٠ ، والتوطئة ٢٥٩ ، والحماسة البصرية ٢ / ١٧ ، وشرح ألفية ابن معطي ١ / ٦١٦ ، واللسان (عمر) .

(٧) الجزولية ١٤١ . ومثالها : « من طابت سريرته حمدت سيرته » .

وقوله : « وإمّا للعلم به[1] » :

مثاله : « حُدَّ على الزِّنا زَيْدٌ » وحذف الفاعل للعلم به ؛ لأنّه معلومٌ أنّ الّـذي يحدّ على الزّنا صاحب الشّرطة .

وطوّل في هذا ، ويكفي أن يقال : يحذف للعلم به ، أو للجهل به ، وإيثارًا لغرض السّامع ، أو للتّعظيم له ، أو للتّحقير ، أو ضرورة شعرٍ ، أو للخوف منه أو عليه .

وقوله : « ويقام شيء آخر مقامه يرفع لفظًا أو معنًى[2] » / : ٣٥ /

مثال اللّفظ : « ضُرِبَ زَيْدٌ »

ومثال المعنى : « ذُهِبَ بزَيْدٍ » معناه أُذْهِب زَيْدٌ .

وقوله : « والمقام إمّا مفعولٌ به[3] » :-

المفعول به : هو الاسم المنصوب بعد تمام الكلام الصّالح في جواب من سأل بأيّ شيءٍ وقع هذا الفعل ، وهو المحلّ للفعل خاصّةً ، نحو « ضَرب زيدٌ عَمرًا » ، فعمرو محلٌّ للضّرب الواقع به فإذا رددتّه إلى لم يسمّ فاعله قلت : « ضُرِبَ عَمْرٌو » وقد تقدّم[4] أنّه إذا وجد المفعول به لم يقم سواه لأنّ الفعل مسندٌ إليه حقيقةً ، وإلى غيره مجازًا ، وهو الّذي يصلح له من لفظ فعله صفة المفعول وهو المضروب .

(١) المصدر السابق .

(٢) الجزولية ١٤٢ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) في الصفحتين ١٨٤ ، ١٩٧ .

وقوله: «وإمّا مطلقٌ لبيان النّوع[(١)]» :-

المفعول المطلق : هو المصدر ؛ ولأنّه يطلق عليه لفظ فعلٍ من غير تقييدٍ فيقال في « قَام زَيدٌ قيامًا » فعل زيدٌ القيام ، ويقال في « ضَرَبَ زَيْدٌ عمرًا » فعل زيدٌ الضّرب بعمرٍو فتقيّده بـ « الباء » ، والظّرف تقدّره بـ « في » ، والمفعول معه بـ « مَعَ » ، والمفعول من أجله باللاّم أو بـ « مِنْ » .

ويريد بقوله « لِبيان النّوع » أن يكون مخصّصًا نحو « سِيرَ عَلَيهِ سيرٌ شَديدٌ » و « ضُرِبَ به ضربُ شرطي » ونحو ذلك .

وقوله: «أو لعدد مرّاته[(٢)]» :-

مثاله : « ضُرِب به ضَرْبَتان » و « سِيرَ عليه سَيْرتان » ونحو ذلك .

وقوله: «وإمّا [مفعولٌ] فيه متمكّنًا[(٣)]» :-

يعني به : ظرف الزّمان المتمكّن ، وظرف المكان المتمكّن أيضًا ، نحو : « سِير بزيدٍ يوم الجمعة » و « و « سِيرَ به أمامُك » و « وسِير عليه يومان » و « سِير به فرسخان » وقد تقدّم الخلاف في ذلك ، وفي المجرور فأغنى عن إعادته[(٤)] .

وتحرّز بقوله « متمكّنًا » ممّا يلزم النّصب من الظّروف ، ولا يجوز رفعه ، نحو « سَحَر » من يومٍ بعينه ونحو [غدوة[(٥)]] و « عَشِيَّة » و « عَتْمَة » إذا أردتها من يوم بعينه فإنّها يلزم النّصب ، وقد تقدّم ذلك في باب « التعدّي[(٦)] » وكذلك « عِنْدَها » ونحوها من ظروف المكان لأنّها لا ترفع أبدًا .

---

(١) الجزولية ١٤٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق . وما بين المركنين ساقط من المصورة .

(٤) في الصفحتين ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٥) في المصورة « غدة » وهو تحريف .

(٦) السفر الأول من هذا الشرح ٢ / ٨٠١ وما بعدها .

وقوله : « وإمّا مجروراً[١] » :-

مثاله : « سِيرَ بِزيدٍ » و « ذُهِبَ بِعَمْرٍو » وقد تقدّم خلاف السّهيليّ وغيره فيه[٢] .

وقوله : « فإذا وجد المفعول به لم يقم سواه[٣] » :-

سبب ذلك أنّه إنّما يقام في هذا الباب مقام الفاعل ما حدّث عنه بالفعل كالفاعل إلاّ المفعول به المصرّح أو المقيّد بعد ما يتّسع فيه ، فلمّا كان نسبة الفعل إلى المفعول به المصرّح حقيقةً ، ونسبته إلى غيره لا بدّ فيها من المجاز كان إقامة الحقيقيّ أولى ، فإن اعترض بقولهم :

وَلَو وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ ... لَسُبَّ بِذلك الجرْو الكِلابا - ١٢١

فقد تقدّم الانفصال عنه[٤] ، وأنّ الكلاب منصوبٌ بولدت ، و « جرو كلب » مُنَادَى مضاف .

وقيل إنّ الكلاب منصوبٌ بأعني ، و « جرو كلب » مفعولٌ بولدت وكذلك الآية ﴿ **ليُجْزَى قوما بما كانوا يكسبون**[٥] ﴾ التّقدير : وليجزى الجزاء يجزي الله به قومًا ، والله أعلم .

وقوله : « وإذا عدم تساوت مراتب البواقي[٦] » :-

هذا كما ذكر ومثاله : « سِيْرَ عَلَيْه يَومَانِ فَرْسَخَين » أَقَمْتَ اليَومَيْن ، و« سِير عَليه يَوْمَين فرسَخَان » أقمت الفرسخين ، و « سِيرَ عَلَيْهِ يَومَيْنِ فَرْسَخَين »

---

(١) الجزولية ١٤٢ .

(٢) في الصفحة ٢٠١ .

(٣) الجزولية ١٤٢ .

(٤) في الصفحة ١٨٥ .

(٥) سورة الجاثية الآية ١٤ . وهي قراءة أبي جعفر ، وقد سبقت في الصفحة ١٨٥ .

(٦) الجزولية ١٤٢ .

أقمت المجرور ، و « سِيرَ عليه يَوْمَيْن فَرْسَخَين سيرٌ شديدٌ » على إقامة المصدر المخصّص ، وهو المختار عند بعض النّحويّين[(١)] ؛ لأنّه الفعل يصل إليه بنفسه فهو أشبه بالمفعول به وبالفاعل ؛ ولأنّه مفعولٌ للفاعل حقيقةً فإذا قلت : « ضُرِبَ الضَّرْبُ » فمعناه فعل الضّرب فهو أقرب للاتّساع فيه من غيره وكذلك إذا قلت : « ضُرِبَ اليومُ » يتّسع فيه ويقدّر : « قُطِعَ اليَومُ بالضَّرْبِ » ونحو ذلك وقد تقدّم بيانه[(٢)] .

وقوله : « وكان من باب « كَسَوْتُ » كان المختار إقامة الأوّل »[(٣)] :

يعني إنّك إذا قلت « كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا » وقيل لك ردّه إلى ما لم يسمّ فاعله قلت « كُسِيَ زَيْدٌ ثَوْبًا » وكانت إقامة « زَيْدٍ » أولى ؛ لأنّه فاعلٌ في المعنى وليس الثّاني كذلك .

وقوله : « وجاز إقامة الثّاني ما لم يورث لبسًا[(٤)] » :

مثاله : « أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيدًا » و « كُسِيَ ثوبٌ عمرًا » لأنّ هذا لا لبس فيه ، إذ معلومٌ أنّ زيدًا هو الآخذ للدّرهم ، وأنّ عمرًا هو الآخذ للثّوب ، وإن عرض معه لبسٌ لم يقم إلاّ الأوّل فقط نحو :-

« أُعْطِي زيدٌ عمرًا » فزيدٌ هو الآخذ لعمرٍو ، فإن قلبت فقلت : « أُعطي عمرٌو زيدًا » صار « عمرٌو » هو الآخذ لزيدٍ ، فيقلب المعنى ؛ فلذلك لم يقم هنا إلاّ الأوّل .

---

(١) كابن خروف وابن عصفور وقد تقدم الحديث عن ذلك في الصفحة ١٩٧ .

(٢) في الصفحة ١٩٧ .

(٣) الجزولية ١٤٣ . « وقبله فإذا كان الفعل ينصب أكثر من مفعول به واحد بنفسه ... » .

(٤) المصدر السابق .

وقوله : « وإن كان إنّما ينصب بنفسه أحدهما لم يقم ما ينصبه بإسقاط حرف الجرّ مع وجود الّذي ينصبه بنفسه[١] » :

يعني : « أمرت زيدًا الخَيْرَ » و « اخْتَرْتُ الرِّجَالَ عَمْرًا » فإذا رددته إلى ما لم يسمّ فاعله أقمت زيدًا فقط وعَمْرًا ، لأنّ الأصل « بالخير » و « مِنَ الرِّجَالِ » ثمّ حذف الحرف الجارّ فتعدى الفعل فنصب ، فروعي فيه الأصل ، فأقيم الأوّل فقط فقيل « أُمِرَ زَيْدٌ الخيرَ » و « اختِيرَ زَيْدٌ الرِّجَالَ » ولا يجوز العكس ، ولا خلاف في هذا[٢] .

وقوله : « وإن كان من باب « ظَنَنْتُ » أقيم الأوّل فقط[٣] » :-

سبب ذلك أنّ الأوّل هو المُحَدَّثُ عنه في المعنى ؛ لأنّه مبتدأ في الأصل فهو أنسب للفاعل من الخبر وفي هذا تفصيلٌ :-

فمنهم من قال[٤] : « أمّا إذا كان المفعول الثّاني من « ظَنَنْتُ » فعلاً أو جملةً أو ظرفًا أو مجرورًا / فلا يقام إلاّ الأوّل فقط ، وذلك نحو « ظُنَّ زَيدٌ قَامَ » و « ظُنَّ / ٣٦
زَيْدٌ أبُوه قائِمٌ » و « ظُنَّ زيدٌ أمَامَك » و « ظُنَّ زَيدٌ في الدَّار » » .

وأمّا إن كان المفعول الثّاني : اسمًا مفردًا فلا يخلو أن يكون في إقامته لبسٌ ، أو لا يكون ، فإن كان :- لم يقم إلاّ الأوّل نحو :-

« ظُنَّ زيدٌ أخاك » و « حُسِبَ عَمْرٌو القَائِمَ » ونحو ذلك ؛ لأنّك لو قلبته التبس .

---

(١) الجزولية ١٤٣ .

(٢) بل قد أجاز الفراء والسيرافي إقامة الثاني مع وجود الأول ، واختاره ابن مالك .
ينظر : الارتشاف ٣ / ١٣٣٢ ، والمساعد ١ / ٣٩٨ ، وشفاء العليل ١ / ٤١٨ ، ٤١٩ ، والهمع ٢ / ١٦٤ .

(٣) الجزولية ١٤٣ .

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٧٧ .

وإن لم يرد إلى اللّبس نحو « ظُنَّ زيدٌ قائمًا » و « ظُنَّ قائمٌ زيدًا » ونحو ذلك ، جاز عند بعضهم إقامة الثّاني قياسًا على :

« أُعْطِي دِرْهمٌ زيدًا » والمختار إقامة الأوّل ، وأجاز ذلك ابن الأنباري[١] صاحب « الإنصاف » ، وابن طلحة في « شرح الإيضاح[٢] » ، وابن عصفور - من أصحابنا - في « المقرّب[٣] » له ، و « شرحه للجمل[٤] » .

وأطلق القول بالمنع الزمخشريّ[٥] ، في « المفصّل » له[٦] ، وأبو موسى في « الكرّاسة[٧] » ، والأستاذ أبو عليّ في « التّوطئة[٨] » وقالوا إنّه لا يقام إلاّ الأوّل فقط ، وهو الصّواب عندي من أوجه :

أحدها : الحمل على ما عداه ممّا يكون مفعولاً ثانيًا « لِظَنَنْتُ » وهو الفعل والجملة والظّرف والمجرور ليكون الباب واحدًا في ذلك .

والثّاني : إنّه إذا أقيم أدّى إلى الإخبار بالمعرفة عن النّكرة ، وذلك مرفوضٌ إلا في ضرورة الشّعر .

---

(١) ينظر أسرار العربية ٩٦ ، والتصريح ٢ / ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٢) ينظر رأيه في الارتشاف ٣ / ١٣٣٠ ، وشرح الأشموني ١ / ٤٢٣ ، والتصريح ٢ / ٣٣٣ .

(٣) المقرب ٨٧ .

(٤) شرح الجمل ١ / ١٤٩ .

(٥) وهو أبو القاسم ، محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري ، إمام في اللغة والنحو والأدب ، جاور بمكة مرتين ، ووضع الكشاف بها ، وكان متظاهرا بالاعتزال ، وكان مقطوع الرجل اليسرى ، توفي سنة ٥٣٨ هـ .

تنظر ترجمته : نزهة الألباء ٣٩١ ، ٣٩٣ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٦٥ ، وإشارة التعيين ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

(٦) المفصل ٢٥٩ .

(٧) الجزولية ١٤٣ ، والكراسة اسم من أسمائها تنظر أسماؤها السفر الأول من هذا الشرح ١ / ٦١ .

(٨) التوطئة ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، وفيها ما يخالف ما نسب له من إطلاق المنع ، فقد أجاز إقامة الثاني ما لم يورث لبسًا ، أو يمنع منه مانع كونه جملة .

والثّالث : إنّه يؤدّي إلى الإضمار قبل الذّكر لفظًا ومرتبةً ؛ لأنّ قائمًا فيه ضميرٌ فاعلٌ به .

والرّابع : إنّه مشتقٌ ، وحقّ المشتقّ ألاّ يباشر العامل إلاّ على حذف الموصوف ، وإقامة الصّفة مقامه ، وذلك إذا كانت الصّفة خاصّةً بجنس الموصوف ، وهو قليلٌ ، فهذه مرجّحات ألاّ يقام الثّاني .

وأجاز السّيرافي ، وابن النّحّاس(١) أن تقام الجملة إذا عدم المفعول به المصرّح ؛ وذلك في ترجمة سيبويه(٢) : « هذا باب علمٍ ما الكلم من العربيّة » في من نوّن العلم ، وجعل " مَا " استفهامًا في موضع رفعٍ بالابتداء ، و « الكَلِم » خبرها ، و « العِلْم » بمعنى « أن يُعْلَم » على بنية ما لم يسمّ فاعله ، كأنّه قال « أن يعلم أيّ شيءٍ الكلم من العربيّة » .

ومنع من ذلك الفارسيّ في « التّعاليق(٣) على كتاب سيبويه » وهو الصّواب ، لأنّ الجمل لا يتحدث عنها ، ولا تضمر ، فأمّا قولك « قيل مر زيدًا يتكلم » فعلى إضمار المصدر كأنّه « قِيْل قولٌ مُرْ زَيْدًا يَتَكَلَّمُ » .

وأجاز الكوفيّون : رفع الجملة على الفاعل في قوله تعالى(٤) : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾ ويتأوّل على أنّ الفاعل هو ضمير المصدر

---

(١) وهو أبو جعفر ، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري النحوي .
من مصنفاته :- إعراب القرآن الكريم ، ومعاني القرآن ، والناسخ المنسوخ ، والكافي في النحو .
توفي سنة ٣٣٨ هـ .
تنظر ترجمته : نزهة الألباء ٢٩١ ، ٢٩٢ ، وإنباه الرواة ١ / ١٠١ ، وإشارة التعيين ٤٥ .
وينظر رأيه الارتشاف ٣ / ١٣٣٠ ، والهمع ٢ / ٢٦٤ .

(٢) شرح السيرافي ١ / ٤٦ .

(٣) التعليقة ١ / ٦ ، ٧ .

(٤) سورة يوسف الآية ٣٥ .

الّذي هو « البَدَاء » وقد تقدّم بيانه في باب « الفاعل[١] » .

وقد حكي عن الفرّاء[٢] : « ضُرِبَ ضَرْبًا » فقيل له : ويحذف المفعول الّذي لم يسمّ فاعله ؟ فقال : يجوز إذا نويت ذلك .

فإن صحّ هذا عنه فقد نقض أصله في باب الإعمال ؛ لأنّه منع « ضَرَبَنِي ، وضَرَبتُ زَيدًا » ، قال ؛ لأنّ الفاعل لا يحذف ولا يجوز الإضمار قبل الذّكر وسيأتي .

وقوله : « وإن كان من باب « أَعْلَمْتُ » أقيم الأوّل ، وجاز إقامة الثّاني على وجهٍ لا يعرض معه اللّبس[٣] » :

مثال ذلك : « أُعْلِمَ زَيدٌ عَمرًا قائمًا » ولا يقام الثّاني هنا ؛ لأجل اللّبس .

وإذا عدم اللّبس أجازه هو ، وأبو علي الشلوبين في « التّوطئة[٤] » :-

نحو : « أُعْلِمَ زَيْدًا كَبْشُك سَمِينًا » ونحو ذا إذ لا لبس هنا .

والصّواب عندي أن لا يقام إلاّ الأوّل[٥] ، لأنه الّذي يصلح له من « أَعْلَمْتُ » صفة « المُعْلَمِ » خاصّةً وهو المُحَدَّث عنه ، فإذا وجد لم يقم سواه ؛ ولأنّه مفعولٌ به مصرّحٌ حقيقةً ، والثّاني والثّالث ليسا كذلك إنّما هما مبتدأٌ وخبرٌ في الأصل ، ونصبا تشبيهًا بمفعولي « أَعْطَيْتُ » فهما مفعولان بالمجاز ، والأوّل مفعولٌ في

---

(١) السفر الأول ١ / ٢٦ .

(٢) تنظر حكايته إصلاح الخلل ٢٠٩ .

(٣) الجزولية ١٤٣ .

(٤) التوطئة ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، وهو اختيار ابن مالك كما في شفاء العليل ١ / ٤١٩ .

(٥) وقد سبق الأبذي في ذلك ابن هشام الخضراوي ، وابن عصفور .

ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٩ ، ٥٥٠ ، والارتشاف ٣ / ١٣٣١ ، وشفاء العليل ١ / ٤١٩ ، والتصريح ٢ / ٣٣٤ .

الحقيقة ، وإذا اجتمع في هذا الباب المجاز والحقيقة أقيم الحقيقيّ خاصّةً كما إذا اجتمع المفعول به المصرّح مع الحدث لم يقم سواه ؛ لأنّه الّذي يصلح له من الفعل صفة المفعول ، فإذا عدم المفعول الأوّل عند من يجيز ذلك في « أَعْلَمْتُ » أقيم الثّاني خاصّةً ، وجاز إقامة الثّالث على الخلاف المتقدّم في مفعولي « ظَنَنْتُ » .

وقوله : « ولا يبنى للمفعول إلاّ المتعدّي[١] » :-

يعني النّاصب للمفعول به المصرّح حقيقةً أو مجازًا كما تقدّم بيانه[٢] في صدر الباب ، وتمامه أن يقول إلاّ المتعدّي المتصرّف[٣] ؛ لأنّ ما كان من الأفعال غير متصرّف كـ " نِعمَ وبِئسَ " ، وفعل التّعجّب لا يستعمل هنا ، فلا خلاف ، واختلف في " كان " النّاقصة ، فقيل :-

تحذف الجملة ، ويقام ظرفٌ أو مجرورٌ يكون في الكلام ، وقيل : المصدر وقيل : الخبر ، وقد تقدّم ذلك في باب " كان " والخلاف فيه[٤] .

فتقول في « كَان زيدٌ قائمًا » على مذهب السّيرافي[٥] « كين الكَوْن » فتقيم المصدر ؛ لأنّه يعتقد أنّ لها مصدرًا ، فيحذف اسم " كان " وخبرها ؛ لارتباطهما ، وأنّهما لا يستغني أحدهما عن الآخر ، فلا يسوغ أن تحذف اسم " كان " وتقيم الخبر لتلازمهما ، كما قلنا .

وتقول على مذهب الفرّاء[٦] : « كِينَ قَائِمٌ » لأنّ اسم " كَانَ " مشبّهٌ بالفاعل ، وخبرها بالمفعول . وهو باطلٌ ؛ لأنّه يؤدي إلى الاقتصار على الخبر دون المبتدأ ، وذلك لا يجوز .

---

(١) الجزولية ١٤٤ .

(٢) في الصفحة ١٨٤ وما بعدها .

(٣) قد وردت في الجزولية ١٤٤ .

(٤) السفر الأول ٢ / ٩٤٧ وما بعدها .

(٥) شرح السيرافي ٢ / ٣٦٦ ، ٣٦٧ .

(٦) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٤٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٣٠ .

وتقول على من لا يعتقد لها مصدرًا « كـان زيـدٌ قائمًـا في الـدّار » « كِـينَ في الدَّار » فهي مكونٌ فيها ، فتحذف اسم " كَانَ " وخبرها وتقيم المجرور مقام ما لم يسمّ فاعله[١] .

والصّحيح أنّ لها مصدرًا ، وإن لم ينطق به معـها ، وقـد تقـدّم بيانـه في بـاب كان[٢] / . ٣٧ /

وقوله : « وكيفية البناء أن يضمّ أوّل الماضي ويكسّر ما قبل آخره[٣] » :-

مثاله : « ضُرِب زيدٌ » .

وقوله : « إلاّ أن يكون معتلّ العين ثلاثيًّا[٤] » :-

مثاله : « قِيْلَ وَبِيعَ » والأصل « قُوِل وبُيِع » فاستثقلت الحركة في حـرف العلّـة [فنقلـت[٥]] إلى مـا قبلـها ثـمّ انقلبـت الـواو يـاءً ؛ لانكسـار مـا قبلـها فقيـل : « قِيْلَ » .

وقوله : « أو خماسيًّا أوّله همزة الوصل[٦] » :-

مثاله : « اخْتِير » و « انْقِيد » والأصل « اخْتُير » و « انْقُيِد » ونقلت حركة اليـاء منه إلى ما قبلها كما فعل في الثّلاثي ، وسكنت الياء .

(١) وهو قول ابن عصفور في شرحه للجمل ١ / ٥٤٧ .
(٢) السفر الأول ٢ / ٩٤٧ .
(٣) الجزولية ١٤٤ .
(٤) المصدر السابق .
(٥) ما بين المركنين مطموس في المصورة .
(٦) المصدر السابق .

وقوله : «أو سداسيًّا[(١)]» :-

مثاله : « استُقِيم » والأصل « استُقْوِم » نقلت حركة الواو إلى القاف فصار في التّقدير « استُقِوْم » فانقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، فصار « استُقِيْمَ » .

ونقصه من هذا الفصل الرّباعيّ في الصّحيح والمعتلّ فكان حقّه أن يقول : « وكيفيّة البناء أن يضمّ أوّل الماضي ، ويُكْسَر ما قبل آخره إن كان ثلاثيًّا ، أو رباعيًّا نحو : ضُرِب وأُكْرِمَ ودُحْرِجَ فإن زاد وكان في أوّله ألف وصلٍ ضمّ أوّله وثالثه نحو « انْطُلِقَ » » .

وإن لم يكن في أوّله همزة وصلٍ ضمّ أوّله وثانيه نحو : « تُعُلِّم وتُدُحْرِجَ » ويكسر في ذلك ما قبل آخره ، ويقول : إلاّ أن يكون معتلّ العين ثلاثيًّا نحو : « قِيْل وبِيْعَ وصِيْدَ » ، أو رباعيًّا نحو : « أُقِيمَ ، وأُجِيدَ » .

والأصل : « أُقْوِمَ وأُجْوِدَ » فتنقلب حركة الواو إلى الحرف السّاكن قبلها ، فانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها ، فصار : « أُقِيمَ وأُجِيدَ » وليس في هذا النّوع إشمامٌ إنّما الإشمام في ما كسر وأصله الضّمّ ، والّذي كسر في الرّباعي ليس أصله الضّمّ ، فلا معنى لإسقاط الرّباعيّ من هذا المعتلّ العين .

وقوله : «فإنّه تسكّن عينه وتنقل الكسرة إلى فائه[(٢)]» :-

صوابه أن يقول : وتنقل الكسرة إلى ما قبلها ليتحرّز من نحو :-

« اخْتِيرَ » فإنّ وزنه « افْتَعَل » فنقلت حركة العين إلى التّاء ، لا إلى الفاء ، وهي الخاء ، وهذه غفلةٌ منه في هذا الفصل مع أنّه لم يتمّم الكلام على كل قسمٍ

---

(١) الجزولية ١٤٤ .

(٢) المصدر السابق .

منها من صحيحٍ ومعتلٍّ ومدغمٍ وقد بينّاه في أوّل الباب بأتمّ من هذا[١] .

وقوله : « والإشمام لغةٌ[٢] » :

صوابه أن يزيد فيقول : وإشمام ما كسر من هذا وأصله الضّمّ لغة ، ليتحرّز من « أُقِيمَ وأُجِيدَ » ونحو ذلك .

وإشمام هذا النّوع قد يكون ممّا يسمع ويرى كالرّوم ، والإشمام الّذي هو لرائي العين ، أعني الّذي هو عبارة عن ضمّ الشّفتين بعد النّطق بالحرف في الوقف هو الذي يرى ولا يسمع .

وقوله : « وبعضهم يسكّن ولا يكسر الفاء ، فتنقلب الياء فيه إلى الواو[٣] » :

مثاله : « قُوْل وبُوْع » ، والأصل : « بُيْع » فلمّا سكّن الياء لاستثقال الكسرة فيها انقلبت واوًا ؛ لأجل الضّمّة قبلها فقالوا « بُوع » وهذه أضعف اللّغات ؛ لأنّهم فرّوا من الياء وهو خفيفةٌ إلى الواو وهي ثقيلةٌ وهم أبدًا يفرّون من الثّقيل إلى الخفيف فكان هذا نقيض الغرض ، وإنّما حملهم عليه محافظتهم على أن يبقى الفعل مضموم الأول ؛ لِيَجُوزَ البنية كما فعلوا في اسم الفاعل من نحو قولهم :-

« مُوْقِن » و الأصل « مُيْقن » لأنّه من « أَيْقَن » فقلبوا الواو ياءً لأجل الضّمّة ، و لم يقلبوا الضّمّة كسرةً ، لأنّ الضّمّة تحوز معنى اسم الفاعل فشبّه هؤلاء هذه الضّمّة بتلك ، والله أعلم .

---

(١) من الصفحة ١٨٨ حتى ١٩٥ .

(٢) الجزولية ١٤٤ .

(٣) المصدر السابق .

وقوله : «وإن كان مضارعًا ضمّ أوّله وفتح ما قبل آخره[١]» :-

مثاله : « يُضَرَبُ زَيْدٌ ويُكْرَمُ عمرو ويُنْطَلَقُ ويُسْتَخْرَجُ » .

وقوله : «ويجيء على ما يقتضيه التّصريف[٢]» :-

يعني أنّه يضمّ أوّله ويفتح ما قبل آخره لفظًا نحو ما مثّلنا بـه . أو تقديرًا نحـو « يُقَامُ ويُسْتَقَامُ ويُرَدّ ، ويُسْتَرَدُّ » والأصل : « يُقْوَم ويُسْتَقوَم ويُـردَدُ ، ويُسْتَرْدَدُ » إلاّ أنّه اعتلّ على ما يجب ذكره في التّصريف وقد بسطنا المثـل في هـذا في مقدّمـة الباب فانظرها هناك[٣] .

مسألةٌ[٤]

من الباب وهو قولهم « أُعْطِي المُعْطى دِينَارَين ثَلاثون دينارًا »

هذه المسائل تبنى على أنّ باب « أَعْطِيَ » يجـوز فيـه الاقتصـار[٥] ، وأنّ الـلاّم الدّاخلة على اسم الفاعل والمفعول بمعنى الّـذي ، وأنّ الموصـول الاسمـيّ لا بـدّ في صلته من ضمير يعود عليه ، وأنّـه لا يفصـل بـين الصّلـة والموصـول ، ولا العـامل والمعمول بأجنبيٍّ ، وأنّ كلّ اسم مفعولٍ يجري مجرى فعله المبنيّ لما لم يسمّ فاعله ، وأنّ الباء هنا باء السّـبب ، وأنّ إقامـة المفعـول الّـذي هـو فـاعلٌ في المعنـى أولى ، ويجوز إقامة الثّاني حيث لا لبس كما قدّمنا ، وعلى هذا تبوّب المسـائل بقولـك « أُعْطِيَ المُعْطَى دينارين [ثلاثين[٦]] دِينـارًا » المعطى مفعـولٌ أوّل لأُعطِيَ ، وفيـه ضميرٌ مرفوعٌ به يعود على الموصول ، وهو مفعول المعطـى الأوّل ، و « دينـارين »

---

(١) الجزولية ١٤٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) من الصفحة ١٨٨ حتى ١٩٥ .

(٤) تنظر هذه المسألة في شرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٢٨ ، وشرحها لابن عصفور ١ / ٥٥٧ وما بعدها ، والبسيط ٢ / ٩٨٧ وما بعدها .

(٥) أي حذف منصوبه .

(٦) في المصورة « ثلاثون » وهو خطأ ، لأنه المفعول الثاني لأعطي .

هو الثّاني له ، ويجوز أن يكون « الثّلاثين » فنفصل بين الصّلة والموصول بأجنبيّ ، وذلك لا يجوز .

فإذا أقمت الأوّلين فاللّفظ كما تقدّم .

وإن أقمت الثّانيين قلت : « أُعطِي المُعطى إيّاه ديناران ثلاثون دينارًا » وإن أقمت الأوّل لأُعْطِي ، والثّاني للمُعْطَى قلت : « أُعْطِيَ المُعْطَى إياه ديناران ثلاثين دينارًا » .

وتعكس[1] فيستتر الضّمير، وتنصب الدّينارين وترفع الثّلاثين .

فإن قيّدت الأوّلين بالباء ، فليس إلاّ الرّفع في الثّانيين ، ويختلف المعنى فيصير / الأوّلان مجرورين اقتصارًا فتقول : « أُعْطِي بالمعطَى به ديناران ثلاثون دينارًا » / ٣٨ والمعنى لسبب المُعطى بسببه ديناران ثلاثون دينارًا ، والمعنى :-

أُعطِي ثلاثون دينارًا مَن شاء الله من النّاس بسبب المُعطى بسببه ديناران من شاء الله من النّاس ، وحذف المفعولان اقتصارًا ، و لم يتحصّل للمعطى في هذه المسألة شيءٌ وفي الأوّل تحصّل له اثنان وثلاثون دينارًا .

فإن قيّدت أحدهما فعلى ما فسّر فتقول : « أعطي بالمعطى دينارين ثلاثون دينارا » تقيم الثّاني لأعطي ؛ لأنّك شغلت المعطى بالباء ، ولا يجوز في الثّلاثين إلاّ الرّفع .

وتقول : « أُعطِيَ المعطى به ديناران ثلاثين دينارًا ، وثلاثون » ولا يجوز في الدّينارين إلا الرّفع ؛ لأنّك شغلت الضّمير بالباء ، فاجتمع لك مفعولٌ مصرّحٌ ، ومجرورٌ ، فأقمت المصرّح ليس إلاّ .

وقد يجوز في هذه المسألة نصب الدينارين على أن تقدّر في « المعطى ضميرًا مرفوعًا به ، وتكون الباء في « به » باء السّبب كأنّه قال : أُعطِي المعطى هو به ،

---

(١) أي بأن تقيم الثاني لأعطي ، والأول للمعطى ، فيكون المثال هكذا : « أعطي المعطى دينارين ثلاثون دينارا » .

أي بسبب نفسه دينارين ثلاثين دينارًا .

وقد تأتي بالضّمير المنصوب متّصلاً ومنفصلاً فتكثر المسائل على هذا فنقول : « أُعْطِي المعطاه ديناران ثلاثين وثلاثون » و « أُعطي بالمعطى إيّاه ديناران ثلاثون » وبالمعطاه إن شئت ، فمبلغ هذه المسائل ستّ عشرة مسألة ، وكل مسألةٍ منها يتصوّر فيها ستّة أوجهٍ ؛ لأنّها تثنّى وتجمع وتؤنّث ، ويثنّى المؤنّث ويجمع فتبلغ المسائل ستًّا وتسعين مسألةً .

ومثال ذلك في الإفراد في المذكّر : « أعطي المعطى دينارين ثلاثين دينارًا » وفي التّثنية : « أُعطي المعطيان دينارين ثلاثين دينارًا » وفي الجمع : « أُعطِي المعْطَون دينارين ثلاثين دينَارًا » .

وفي المؤنّث : « أُعْطِيَتْ الْمُعْطَاة دينارين ثلاثين دينارًا » .

وفي التّثنية : « أُعْطِيت المعطاتان دينارين ثلاثين دينارًا » .

وفي الجمع : « أُعْطِيَت المعطياتُ دينارين ثلاثين دينارًا » .

فهذه ستّة أوجهٍ في مسألةٍ واحدةٍ ، فقس على ذلك سائر المسائل ، وإنّما تركت كتبها مخافة التّطويل ، وقد كتبتها في غير هذا التأليف ، وهي ستٌّ وتسعون .

ومسائل : « كُسِيَ المَكْسُوُّ جُبَّةً قَمِيصًا » كمسائل « أُعْطِيَ » ولا فرق بينهما إلاّ ظهور الإعراب في « المَكْسُوِّ » ، وعدم ظهوره في « المُعْطَى » لأنّه مقصورٌ .

وتقول : « ضُرِبَ زيدٌ سَوْطًا » فتنصب « سَوْطًا » على المصدر على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه(١) ، والتّقدير : « ضَرْبَةَ سَوْطٍ » وكذلك : « رَمِيْتُ زَيْدًا سَهْمًا » تريد « رَمْيَةَ سَهْمٍ » فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه

---

(١) ينظر البسيط ٢ / ٩٧٤ .

مقامه ، وهذا مطّردٌ في الآلات الّتي تتّخذ للفعل ، والسّوط آلةٌ اتخذت للضّرب ، والسّهم آلةٌ اتخذت للرّمي ، ولا يجوز : « ضَرَبْتُ زَيْدًا لَبِنَةً » تريد « ضَرْبة لَبِنَةٍ » لأنّ اللّبنة لم تتّخذ آلةً للضّرب بها ، إنّما هي للبنيان ونحو ذلك .

مسألةٌ :-

ذكر سيبويه[1] : « سِيرَ عَلَيْهِ سَيرًا » و « انْطُلِقَ بِهِ انْطِلاقًا » .

ذكر أنّه ينصب « سَيرًا » على وجهين :-

إمّا في موضع الحال كـ « قُتِل صبرًا[2] » .

وإمّا بإضمار فعلٍ كأنّه قال : يسيرون سيرًا[3] .

ولم يذكر أن يكون توكيدًا لقوله « سِيرَ » ، وأشكل على النّاس ذلك ، فقال بعضهم : تركه لبيانه ؛ ولأنّه قد قال في أوّل الباب :-

« وإنّما يجيء ذلك لتبيين أيّ فعلٍ فعلت ، أو توكيدًا[4] » فاستغنى هنا عن أن يذكره .

والصّواب أن يقال : إنّما سكت عنه ؛ لأنّه لا يجوز ؛ وذلك أنّ فائدة تأكيد الفعل بالمصدر إنّما هي لإثبات حقيقة الفعل ، ورفع المجاز عنه ، فإذا قلت « قام زيدٌ قيامًا » فمعناه « قِيامًا حقًا » وكذا قالوا في قوله تعالى[5] : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ : أي كلّمه من غير واسطةٍ ، لا ملكٍ ولا غيره .

---

(١) الكتاب ١ / ٢٣١ .

(٢) وفيه : « قتل به صبرًا » .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق ١ / ٢٢٩ .

(٥) سورة النساء الآية ١٦٤ .

وإسناد الفعل إلى المجرور أو المصدر إنّما هو مجازٌ ، والمجاز لا يؤكّد بالمصدر فكذلك هذا ، ولذلك استعذر النّحويّون عن قول هند بنت النّعمان[1] :

١٢٤- بكى الخَزُّ من رَوْحٍ وأنْكَرَ جِلْدَهُ وَعجَّتْ عَجِيجًا مِنْ جُذَامَ المطارفُ[2]

فقالوا : كيف قالت : « وَعَجَّت عَجِيجًا » فأكّدت المجاز ، والمطارف لا تعجّ . لكنّها أجرت المجاز كالحقيقة مبالغةً في هجو روح زوجها .

---

(١) وقيل أختها حميدة بنت النعمان بن بشير الأنصاري .

وقد كانت بنت النعمان تحت خالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد ، ثم طلقها فخلفه روح بن زنباع .

تنظر ترجمتهما : جمهرة أنساب العرب ٣٦٤ ، ومعجم الأدباء ٣ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(٢) ويروى : « نبا الخز عن روح » « من عوف » « وضجت ضجيجا » .

والخز : نوع من الثياب . وروح : هو زوج بنت النعمان واسمه روح بن زنباع الجذامي . وعَجَّتْ : صاحت .

وجذام : قبيلة روح . والمطارف : بكسر الميم وضمها ثوب حوله علمان .

والشاهد : « وعجت عجيجا » حيث أكد الفعل « عجّ » وهو مجاز وذلك مبالغة في الهجاء .

والبيت من شواهد الكتاب ٣ / ٢٤٨ ، والمقتضب ٣ / ٣٦٤ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٧٧ ، والجمل ٢٢٥ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ٧٧ ، والأغاني ٩ / ٢١٨ ، ٢٢٤ ، ١٦ / ٢١ ، ٢٢ ، وضرورة الشعر للسيرافي ١٧٧ ، والتبصرة ٢ / ٥٧٧ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣ / ١٥٢٧ ، والمخصص ١٧ / ٤٠ ، وتحصيل عين الذهب ٤٥٩ ، والنكت ٢ / ٨٣٧ ، وسمط اللآلي ١ / ١٨٠ ، وثمار الصناعة ٤٠٧ ، والاقتضاب ١ / ١٦٥ ، ٢ / ٤٤٠ ، والحلل ٣٠٢ ، وتنقيح الألباب ٣٣٣ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٦٨ ، وشرح الجزولية للأبذي ٢ / ٦٦٩ ، والبحر المحيط ٣ / ٣٩٨ ، والمساعد ١ / ٤٦٥ .

[أسماء الفاعلين والمفعولين]

بابٌ : هذا باب أسماء [الفاعلين(١)] والمفعولين :-

مقدّمةٌ :-

اعلم أنّ الأحداث موادٌّ تؤخذ منها الأفعال والمصادر المؤكّدة ، وأسماء الفاعلين ، والصّفات المشبّهة بها ، وأسماء المصادر ، واسم الزّمان ، واسم المكان ، نحو :- المَضْرِب ، والمَضْرَب .

جميع هذه الأمثلة المختلفة الأبنية والمعاني أخذت من الحدث ، وكلّ نوعٍ منها ينقاس ، وسيأتي بيان ذلك في أبوابه ، ومنه ما قد مضى ، ويحتاج منها في هذا الباب اسم الفاعل واسم المفعول .

فنقول :- إنّ اسم الفاعل : عبارةٌ عن وصفٍ يشتقّ من الفعل وصفًا للفاعل .

أو تقول : إنّ اسم الفاعل [هو(٢)] الصّفة المأخوذة من الحدث تصلح للفاعل وتجري بقياسٍ على فعل الفاعل دائمًا ، وتراد في الأزمان كما يراد الفعل ، ومثاله :- « ضَارب » أخذ من « الضَّرْبِ » يصلح لمن له الضّرب / ويجري / ٣٩
على « ضَرَبَ ويَضْرِبُ » دائمًا ، ويستعمل لزمان « ضَرَبَ » ولزمان « يَضْرِبُ » .

واسم المفعول كاسم الفاعل إلاّ أنّه يصلح للمفعول ويجري بقياسٍ على فعله دائمًا ، ويراد في الأزمان كما يراد فعله ، ومثاله : « ضُرِبَ يُضْرَبُ » فهو مضروبٌ . فمضروب اسم المفعول أخذ من الضّرب ، ويصلح وصفًا لمن حلّ به الضّرب .

---

(١) في المصور « الفعالين » وهو خطأ .

(٢) غير واضحة في المصورة .

فنقول :- اسم الفاعل إذا لم يراع فيه جانب الفعليّة لم يعمل بوجهٍ كضارب القاضي ، تريد [...] (١)

فإن روعي عمل بمعنى الحالّ والاستقبال ، وبمعنى الماضيّ إذا دخلت عليه اللاّم الموصولة بمعنى " الّذي " اتفاقًا ، فإن لم تدخل عليه فيعمل عند الكسائيّ ومن تبعه(١) .

أمّا البصريّون فيقولون : إن كان فعله متعدّيًا إلى واحدٍ فلا يعمل أصلاً ، وإن تعدّى لأزيد فيضيفونه لأحدهما ، وينتصب الآخر بإضمار فعلٍ عند الفارسيّ(٢) ، وباسم الفاعل عند السّيرافيّ(٣) نحو : « هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا أَمْسِ » ، قال السّيرافيّ(٤) : « إذا قلت « هَذَا مُعْطِي زَيدٍ دِرْهمًا أمْسِ » و « هذا ظانُّ زَيْدٍ منطلقًا أمسِ » فكثيرٌ من أصحابنا يزعمون أنّ الثّاني ينتصب بإضمار فعلٍ كأنّه قال : « هذا معطي زيدٍ أعطاه درهمًا » ، و « هذا ظانُّ زيدٍ ظنّه منطلقًا أمس » .

والأجود عندي : أن يكون منصوبًا بهذا الاسم بعينه ؛ وذلك لأنّ الفعل الماضي فيه بعض المضارعة ، ولذلك بني الماضي على حركةٍ [لمشابهته بالاسم في الصّفة به ، وبالمضارع بعد حرف الشّرط كما تقدّم(٥)] فبهذا الجزء من المضارعة يعمل الاسم الجاري عليه عملاً ما ، دون عمل الاسم الجاري على المضارع ،

---

(١) وتبعه هشام الضرير وابن مضاء . وينظر الجمل للزجاجي ٨٤ ، وشرح السيرافي ٣ / ٢٠٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٦١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١٠٤٣ ، والتصريح ٣ / ٢٧١ ، ٢٧٢ ، وهشام بن معاوية الضرير للدكتور / تركي بن سهو ٢٥٦ .

(٢) في الإيضاح ١٣٥ ، وعبر عنه ابن مالك بأنه مذهب الجمهور في شرح التسهيل ٣ / ٧٨ .

(٣) شرح السيرافي ٣ / ٢٠٤ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) ما بين المركنين من كلام الأبذي إذ ليس في شرح السيرافي ، الموضع السابق . وقد ذكر الأبذي مشابهة الماضي بالاسم في الصفة به في السفر الأول ١ / ٧١ .

فعمل في الاسم الثّاني لمّا لم تمكن إضافته إليه ؛ لأنّه لا يضاف إلى اسمين فأضيف إلى الاسم الذي يليه ، وصارت إضافته إليه بمنزلة التّنوين له ، وعمل في الاسم الثّاني بما فيه من معنى الفعل والتّنوين » .

فبهذا الّذي قال يقوى قول الكسائيّ لأنّه يرعى المعنى ، وسيأتي[1] إبطال مذهب من ينصبه بإضمار فعلٍ في :- « هَذَا ظَانٌّ زَيْدٍ مُنْطَلِقًا أَمْس » .

واختلف في موجب عمله بمعنى الحالّ والاستقبال :-

فقال بعضهم : السّبب في ذلك أنّه في معنى الفعل وأنّه جارٍ عليه في حركاته وسكناته ، وعدد حروفه ، وليس كذلك الماضي ، فإذا قلت :- « ضَارِبٌ » فهو جارٍ على « يَضْرِبُ » ؛ لأنّ هذا أربعة أحرفٍ ، كما أنّ هذا كذلك ، والأوّل متحرّك ، والثّاني ساكنٌ ، والثّالث متحرّكٌ ، وهو في معناه ، ألا ترى أنّك إذا قلت : « إنَّ زَيْدًا لَيَضْرِبُ » أنّه موافقٌ لقولك : « إنَّ زَيْدًا لَضَارِبٌ » في ما تريد من المعنى ، فأمّا « مُعْطِي » بمعنى الماضي فليس بجارٍ على « أعْطَى » لأنّ أصله « مُؤَعْطٍ » ويعطي : أصله « يُؤَعْطِي » على ما بُيّن في التّصريف ، وحذفت الهمزة منه حملاً على همزة المتكلّم ؛ لأنّ أصله « أُأَكْرِمُ » [فتلتقي[2]] همزتان ، فتحذف إحداهما تخفيفًا ، وحملت حروف المضارعة على الهمزة ، وقد نطق بهذا الأصل في قوله :-

١٢٢- فَإِنَّــــهُ أهْـــــلٌ لأنْ يُؤَكْرَمَـــــا

ولمّا كان فعل المفعول قد حمل في أشياء كثيرةٍ على فعل الفاعل كـ « وُوْري » و « سُوِيرَ » لذلك عمل اسم المفعول وإن لم يجر على فعله فيما قلنا حمل على اسم الفاعل .

---

(١) في الصفحة ٢٢٨ .

(٢) في المصورة : « فتلقى » وهو تصحيف .

وقال بعضهم[١] :- عمل بمعنى الحالّ والاستقبال ؛ لكونه في معنى فعلٍ قد أشبهه فيمكن الشّبه بينهما ، وليس كذلك الماضي ، ولذلك لم يعرب ، وأعرب المضارع حملاً على اسم الفاعل في الإبهام والتّخصيص كما تقدّم[٢] ، ودخول لام الابتداء على بعضهم ، والمقابلة له في الحركات والسّكنات ، وعدد الحروف ، ويعلّل بالأمرين ؛ ليقوى الشّبه بينهما .

وإنّما عمل مع اللاّم لأنّها موصولةٌ بمعنى « الّذي » ولا يوصل الموصول إلاّ بجملةٍ أو بمفردٍ واقع موقعها نحو : « جَاءَ الَّذِي فِي الدَّار » فاسم الفاعل معها واقعٌ موقع الفعل ، فعمل ، ولذلك لمّا اضطرّوا رجعوا إلى الأصل في قوله[٣] :-

١٢٥- مَا أَنْتَ بِالحَكَمِ التُرْضَى حُكُومَتُه وَلا الأَصِيْلِ وَلا ذِيْ الرَّأْيِ وَالجَدَلِ[٤]

وقال[٥] :-

---

(١) ينظر الكتاب ١ / ١٧١ ، والأصول ١ / ١٢٣ ، والإيضاح للرجاجي ١٣٥ ، والجمل له ٨٤ .

(٢) السفر الأول ١ / ٦٨ .

(٣) وهو الفرزدق ، وليس في ديوانه .

(٤) والشاهد : « الترضي » ووجه الاستدلال أن الألف واللام دخلت على المضارع ؛ وذلك لمشابهته لاسم المفعول . ودخولها ضرورة .

وهو في : معاني الحروف للرماني ٦٨ ، والإنصاف ٢ / ٥٢١ ، والتوطئة ١٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١١٢ ، ١٨١ ، ٥٦٣ ، ٢ / ٦٢٢ ، والضرائر له ٢٨٨ ، والمقرب ٦٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٠١ ، وشرح الكافية الشافية له ١ / ١٦٣ ، ٢٩٩ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٨٩ ، والبسيط لابن أبي الربيع ١ / ١٧٨ ، ٣١١ ، ورصف المباني ٧٥ ، ١٤٨ ، واللسان (أمس ، لوم) ، وجواهر الأدب ٤٠٠ ، والارتشاف ٥ / ٢٤٥١ ، والمساعد ١ / ١٥٠ ، وشرح الأشموني ١ / ١٣٩ ، ١٥١ ، والتصريح ١ / ١٦١ ، ٤٦٤ ، والهمع ١ / ٢٩٤ ، والخزانة ١ / ٣٢ ، والدرر ١ / ١٥٧ .

(٥) وهو ، ذو الخِرَق الطُهَوِي ، وفي الخزانة ١ / ٤٢ ، ٤٣ ، لم يعين شخصًا بعينه ، ويتسأل : علام اعتمد العيني في تعيينه بأنه دينار بن هلال ، ويستنكر على السيوطي تحديده بأن صاحب هذا البيت دو الخرق بن قرط .

١٢٦- وَيُسْتَخْرَجُ الـيرْبُوعُ مِـنْ نَافِقَائِـهِ ومِنْ جُحْرِهِ بالشِّيحةِ [اليُتَقَصَّعُ[١]]

وقال الآخر[٢] :-

١٢٧- يَقُـولُ الخَنَـا وَأَبْغَـضُ العُجْـمِ نَاطِقًـا إلى رَبِّهِ صَـوتُ الحِمَـار اليُجَـدَّعُ[٣]

(١) ويروى : « فيستخرجَ » « بالشِّيخة » ، « المتقصع » .

واليربوع : دويبة تحفر الأرض ، والنافقـاء : هـو الجحـر الـذي يكتمـه ويظـهر غـيره . والشـيحة : موضع ينبت الشيح ، والشيخة : رملة بيضاء ، واليتقصع : أي دخـل في قاصعائـه ، وهـو المدخـل الذي يكون ظاهرا .

وما بين المركنين في المصورة « اليتقطع » ولعله تصحيف .

والشاهد : « اليُتَقَصَّعُ » وذلك أن الألـف والـلام دخلـت علـى المضـارع المبـني للمفعـول ؛ وذلـك لمشابهته لاسم المفعول ، ودخولها ضرورة .

والبيت في نـوادر أبـي زيـد ٢٧٦ ، ومعـاني الحـروف للرمـاني ٦٨ ، وسـر الصناعـة ١ ، ٣٦٨ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢ / ٦٠٧ ، والإنصاف ١ / ١٥٢ ، ٢ / ٥٢٢ ، وشرح المفصـل لابـن يعيش ١ / ٢٥ ، ٣ / ١٤٣ ، والتوطئة ١٧١ ، والضرائر ٢٨٩ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ١٥ ، ورصف المباني ٧٥ ، وجواهـر الأدب ٤٠١ ، وتخليـص الشـواهد ١٥٤ ، وشـرح شـواهد المغني ١ / ١٦٢ ، والخزانة ١ / ٣٥ ، ٥ / ٤٨٢ ، وشرح شواهد الشافية ٣٤٦ .

(٢) وهو ذو الخِرَق الطهوي .

(٣) ويروى : « إلى ربنا » .

والخنى : الكلام الفاحش . والعجم : جمع أعجم وعجماء وهو الحيوان الذي ينطق .

واليجدع : الجدع قطع الأذن وقطع اليد ، وقطع الشفة .

والشاهد فيه « اليجدح » كالذي قبله .

والبيت وارد في نوادر أبي زيد ٢٧٦ ، والأصـول ١ / ٥٧ ، واللامـات للزجـاجي ٣٥ ، والشـعر للفارسي ١ / ١٧٥ ، والعسكريات ١٥٤ ، ومعاني الحـروف للرمـاني ٦٨ ، وسـر الصناعـة ١ / ٣٦٨ ، والمحكم ١ / ١٨٤ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢ / ٦٠٧ ، والإنصـاف ١ / ١٥١ ، ٢ / ٥٢٢ ، وأمالي السهيلي ٢١ ، وشرح المفصل لابـن يعيـش ٣ / ١٤٤ ، والتوطئـة ١٧١ ، وشـرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٦٢٢ ، والضرائر لـه ٢٨٩ ، وشـرح التسـهيل لابـن مـالك ١ / ٢٠١ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٢٩٩ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٨٩ ، وشرح الرضي على الكافية ١ / ٤٤ ، ٣ / ١٥ ، ورصف المباني ٧٦ ، واللسان (جدع ، عجـم ، لـوم) ، وجواهـر الأدب ٤٠١ ، وتذكرة النحاة ٣٧ ، وتخليص الشواهد لابن هشـام ١٥٤ ، والمغـني ٧٢ ، وشـفاء العليـل ١ / ٢٢٩ ، والهمع ١ / ٢٩٤ ، وشـرح شـواهد المغـني ١ / ١٦٢ ، وشـرح أبياتـه للبغـدادي ١ / ٢٩٢ ، والخزانة ١ / ٣١ ، ٥ / ٤٨٢ ، والدرر اللوامع ١ / ١٥٨ .

أراد : الّذي ترضى ، والّذي [يتقصّع] والّذي يجدّ ع .

وقال الآخر(١) : فارفع بعدها الجملة الاسميّة حملاً على « الّذي » ضرورة .

١٢٨- مِنَ القَوْمِ الرسُولُ اللهِ مِنْهُم   لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِيْ مَعَدِّ(٢)

أراد : الّذين رسول الله منهم .

طل(٣) : ما علّل به النّحويّون من الجريان عليه في الحركات والسّكنات وغير ذلك دعوًى على العرب مقابلة بما هو اطّرد منها ، وأجدى في سائر ما يعمل عمل الفعل من كون هذه العوامل واقعةً موقع الأفعال في مواضع الأفعال ، وقد أخذت ممّا أخذت منه الأفعال ، وأريد بها الدّلالة على أحوالٍ منسوبةٍ إلى الحدث ، وإذا لم يرد بها ذلك لم تعمل ، فهذه الدّعوى على العرب تجمع أنواع ما يعمل عمل المفرد فتطّرد ، وإذا زالت زال العمل فتنعكس لذلك ، وإذا اطّردت العلّة وانعكست كانت أولى ، ودعواهم لا تطّرد ولا تنعكس بل تكسر في أقرب شيءٍ لأنّا قد وجدناه على عدد حركاته ، وسكناته ، وتذكيره ، وتأنيثه ، وتثنيته

---

(١) البيت مجهول القائل .

(٢) ويروى :- « وبالقوم » « لهم ذل القبائل من معد » .

وفي الإنصاف بيت يشبه هذا باختلاف عجزه الذي هو : هم أهل الحكومة من قصي .

والشاهد : « الرسول الله منهم » حيث وصلت الألف واللام بالجملة الاسمية ولا يكون ذلك إلا ضرورة .

والبيت في اللامات للزجاجي ٣٦ ، والإنصاف ٢ / ٥٢١ ، والتوطئة ١٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١١٢ ، ١٨١ ، ٢ / ٦٢٢ ، والضرائر له ٢٨٩ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١ / ٣٠١ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٩٠ ، ورصف المباني ٧٥ ، وجواهر الأدب ٣٩٩ ، والارتشاف ٢ / ١٠١٤ ، ٥ / ٢٤٥١ ، والجني الداني ٢٠١ ، ٢٠٣ ، والمغني ٧٢ ، والمساعد ١ / ١٥٠ ، وشفاء العليل ١ / ٢٢٩ ، والهمع ١ / ٢٩٤ ، وشرح شواهد المغني ١ / ١٦١ ، والخزانة ١ / ٣٣ ، وحاشية الصبان ١ / ١٦٥ ، والدرر ١ / ١٥٨ .

(٣) كلام ابن طلحة هذا سيستمر حتى الصفحة ٢٢٩ .

وجمعه ، ولا يعمل ، وذلك قولك : « مَرَرْت بِرَجُلٍ مُخَالِطُهُ / داءٌ ، وبِرَجُلٍ مخالطتهُ امْرأةٌ ، وبِرَجُلٍ مُخَالِطَاه رَجُلان ، وبرجالٍ مخالطوهم رجالٌ . / ٤٠

ومن قال عمل بالمضارعة الّتي بينهما الموجبة لإعراب المضارع ينقض بقولهم : فإن أدخلت الألف واللاّم على اسم الفاعل بمعنى " الّذي " عمل عمل الفعل في الماضي كما يعمل في الحالّ والاستقبال ، وهم قد قالوا إنّما يعمل عمل الفعل الّذي ضارعه بتلك الأشياء الّتي جعلوها سببًا بينهما .

وإنّما عمل مع الألف واللاّم(١) في قولهم :-

« هَذَا الضَّاربُ زيدا أمْسِ » لمّا جعلت الألف واللاّم بمعنى " الّذي " ، وقوي بها نيّة " الّذي " ووصلت بما يوصل به " الّذي " جعل اسم الفاعل المتّصل بالألف واللاّم بمذهب الفعل ، وإن كان اسمًا ؛ لأنّه صار عمله بالنّيابة .

قال(٢) : « ووجهٌ ثانٍ وهو أنّ الألف واللاّم لم يجز أن يليهما لفظ الفعل ، وقد اضطرّنا ذلك إلى نقض(٣) اللّفظ من الفعل إلى الاسم ليتّصل بالألف واللاّم ، فكان الّذي نقل لفظ الفعل حكمٌ أوجبه تسوية اللّفظ فقط ، فبقي المعنى على حاله ، وهذا أبين .

ووجهٌ ثالثٌ : وهو أنّ اسم الفاعل بمعنى الماضي كان حكمه أن يضاف إلى المفعول به كقولك : « هَذَا ضَارِبُ زَيدٍ » فلمّا دخلت اللاّم ، فمنعت الإضافة ، واحتيج إلى الاسم للفائدة نُصِب .

---

(١) الأوجه الثلاثة في عمل اسم الفاعل المحلى بألفٍ ولام وهو بمعنى المضي ، استفادها ابن طلحة من شرح السيرافي ٤ / ٧٩ ، كما هي هناك .

(٢) أي ابن طلحة .

(٣) كذا في المصورة، وفي شرح السيرافي « نقل اللفظ عن الفعل ... ... فكأن ... ». الموضع السابق.

وهذا يقرب من قول السّيرافي[١] في « هَذَا مُعْطِي [زيدٍ] درهمًا أمس » .

قال[٢] : « ثمّ اضطربوا أيضًا في مثل قولك « هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهمًا أمس » فقال بعضهم : « دِرْهمًا » منصوبٌ بإضمار فعل ؛ لأنّ اسم الفاعل لا يعمل بمعنى الماضي وبهذا القول قال فا[٣] ، وقال بعضهم « بل هو عاملٌ في الثّاني ؛ لأنّ الإضافة إلى الأوّل قد منعت الإضافة إلى الثّاني فجرت مجرى الألف واللاّم ، قال والدّليل على أنّه يعمل قولك « هَذَا ظَانُّ زَيدٍ مُنْطَلِقًا » والظّنّ لا يقتصر فيه على أحد المفعولين اللّذين يطلبهما ومعنى هذا أنّك إذا قلت إنّ « مُنْطَلِقًا » منصوبٌ بإضمار فعلٍ فلا يخلو ذلك الفعل أن يكون له موضعٌ من الإعراب أو لا يكون ، فإن لم يكن له موضعٌ كنت قد اقتصرت على أحد المفعولين ، وحذفت الآخر إمّا اقتصارًا وهو لا يجوز ، وإمّا اختصارًا ، فيقال : وكيف حذفته اختصارًا ؟ والمحذوف اختصارًا كالملفوظ به ، فلو لفظت به كيف كان يكون منصوبًا أو مجرورا أو مرفوعًا ؟ » .

فالرّفع والجرّ لا يتصوّران ، فيبقى النّصب . فبم انتصب وهو لا ينتصب ؟!

وإن قال له موضعٌ أعني الفِعْل ، فيقال له : « وما النّاصب لذلك الموضع ؟

فإن قال : فعلٌ آخر . قيل له :- وذلك الفعل أله موضعٌ أم لا ؟

فإن قال : له . قيل له : فما النّاصب له ؟ فيؤدّي إلى التّسلسل »

فلذلك كان الصّحيح عندي مذهب سع .

قال[٤] :- « ثمّ اضطربوا أيضًا اضطرابًا آخر وتناقضوا فيه فقالوا :-

---

(١) سبق في الصفحة ٢٢٢ .

(٢) استئناف لقول ابن طلحة .

(٣) سبق في الصفحة ٢٢٢ .

(٤) عودة لكلام ابن طلحة .

لا يجوز أن يعمل اسم الفاعل بمعنى المضيّ ، وإنّه بمنزلة الأسماء » .

قال ابن السرّاج[١] : « لأنّه اسمٌ بمنزلة قولك : غُلامُ زيدٍ وأخو عَبْدِ الله » .

وأجازوا بعد هذا القول « ضَاربُ زَيْدٍ أمْس » فعدّوه إلى الظّرف .

ويجب على منع « هَذَا غُلامُ زَيْدٍ أمس » أن يمنعوا « هَذَا ضَاربُ زَيدٍ أمس » .

وأجاز الكسائي[٢] : إعمال اسم الفاعل بمعنى المضيّ ، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى[٣] : ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ وهذا إخبارٌ عمّا مضى .

فقال أهل البصرة[٤] : « إنّ الآية حكاية حال فلا حجّة فيها للكسائي كقوله تعالى[٥] ﴿ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ ﴾ والإشارة لا تكون إلاّ للحاضر ، وقد تقدّم من يشار إليه ، وليس بحاضرٍ وقت الإشارة .

وقد حكى عنه أبو القاسم في كتاب « المسائل الفقهيّة » له أنّه رجع عن ذلك .

قلت : والصّواب ما قدّمته لك في أوّل الباب[٦] من أنّ اسم الفاعل عمل بالحمل على الفعل المضارع ، لأنّه بمعناه ، وجارٍ عليه في الحركات ، والسّكون ، وعدّة الحروف ، وأنّه يبهم ويختصّ مثله فلمّا كمل الشّبه عمل عمله ، وأنّ غيره

---

(١) الأصول ١ / ١٢٥ ، وفيه : « لأنه بمنزلة ...... غلام عبد الله ، وأخو زيد » .

(٢) سبق في الصفحة ٢٢٣ .

(٣) سورة الكهف الآية ١٨ .

(٤) كما في معاني الأخفش ١ / ٢٥٤ ، والإيضاح للفارسي ١٣٤ ، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢ / ٣٩١ .

(٥) سورة القصص الآية ١٥ .

(٦) في الصفحة ٢٢٤ .

ممّا يعمل عمل الفعل كما قال « طل » من أسماء الأفعال والمصادر ونحوها إنّما عملت بالنّيابة ، ولذلك لم يتقدّم عليها معمولها ، ويقدّم على اسم الفاعل ، وعمل في صلة الألف واللاّم بمعنى الماضي ؛ لأنّه صار نائبًا عن الفعل الماضي وغيّر لفظ الفعل مراعاةً للفظ الألف واللاّم ، لأنّها مختصّةٌ بالأسماء ، فغيّر لفظ الفعل إلى اسمٍ بمعناه ، ومشتقٌ من الحدث مثله فروعي في عمله هنا النّيابة لا الشّبه ، ولو كان يعمل بمجرّد المعنى لعمل بمعنى الماضي ، ولكثر كإعماله بمعنى المضارع ، فلمّا لم يكثر دلّ على صحّة ما قالوه .

وأمّا « هَذَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا أَمْس » فيعلّل بما تقدّم وكأنّه عند الاضطرار التمس له شبهٌ ما ، وليس بقوّة المضارع وأمّا الألف واللاّم فبالنّيابة كما تقدّم(١) .

واعلم أنّ اسم الفاعل في مذهب الخليل ، وسيبويه ، وجمهور النّحويّين(٢) لا يعمل بمعنى المضارع ولا غيره حتّى يعتمد فيقع صفةً لموصوفٍ ، أو صلةً لموصولٍ أو خبرًا لذي خبرٍ ، أو حالاً لذي حالٍ ، أو يتقدّمه حرف استفهامٍ ، أو حرف نفيٍ .

وقولهم صوابٌ ؛ لأنّ هذه الأشياء يقوّي بها جانب الفعل ، ألا ترى أنّ الصّفة لا تكون إلا بالمشتقّ ، والصّلة [و(٣)] هو نائبٌ مناب الفعل نحو : « هَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ زَيدًا » أي يضرب زيدًا ، و « الضّاربُ زَيدًا » الّذي ضرب زيدًا ، والحال بالمشتقّ نحو « جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا بِرذَوْنًا » أي يركب بِرذَونًا ، والخبر أصله بالفعل نحو « هَذَا ضَارِبٌ زَيدًا » أي يضرب زيدًا ، والاستفهام والنّفي يطلبان بالفعل ، وقد بيّن ذلك في الاشتغال .

---

(١) ينظر الصفحة ٢٢٧ .

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٨٠ ، والبسيط ٢ / ٩٩٩ ، وائتلاف النصرة ٨٦ .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

وأجاز الأخفش[1] إعماله غير معتمدٍ ، وكأنّه لمح / الجريان والشّبه الّذي / ٤١
تقدّم في إيجاب إعماله ، ولم يراع الاعتماد ، إذ لم يعقل له معنى ، وغيره عقل له معنى وهو أنّ هذه الأشياء تقوّي فيه جنبة الفعليّة ؛ ولأنّ المشبّه بالشّيء لا يقوى قوّة المشبّه به ، فيعمل الفعل معتمدًا وغير معتمدٍ ، واسم الفاعل لا يعمل حتّى يعتمد .

وزعم بعضهم أنّ الاعتماد قد يكون على " إنَّ " ونسبه الصّيمري[2] للبصريّين[3] بزعمه فأجاز « إنَّ قائمًا زيدٌ » على أن يكون زيدٌ فاعلاً « بِقَائِمٍ » يسدّ مسدّ الخبر كما قالوا « أَقَائِمٌ أخَوَاك » ، وليس كما زعم ، لأنّ " إنَّ " لا تطلب بالفعل ، بل هي مختصّةٌ بالدخول على المبتدأ ، فبطل هذا القول .

قال بعضهم وأظنّه ابن طلحة القول الجامع أنّ اسم الفاعل إذا وقع موقعًا يصلح أن يكون للفعل ، وأريد به ما يراد بالفعل من الدّلالة على حالة الحدث ، فحينئذٍ يجب أن يعمل عمل فعله الّذي يجري عليه ، ولنبيّن ذلك كلّه بالمثل :-

تقول « هذا ضاربٌ زيدًا » إذا أردت معنى يضرب زيدًا الآن أو غدًا ؛ لأنّ إضافة الضّرب إلى زيدٍ لم تخلص له بعد فكان الوصف بضاربٍ غير متحقّقٍ ، فقويت فيه جهة الدّلالة على حالة الحدث ، وتحقّقت فيه جهة الفعل حين بعدت عنه جهة الدّلالة على الموصوف بالضّرب وهي جهة الاسم . وقف على هذا

---

(١) ينظر مذهبه ثمار الصناعة ٣١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٦٥ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤١٧ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٧١ ، والتصريح ٣ / ٢٧٦ .

(٢) في التبصرة والتذكرة ١ / ٢١٣ .

(٣) قال ابن السراج : « قال الأخفش : أقول « إن في الدار جالسًا أخواك » فانصب جالسًا بإنَّ وارفع الأخوين بفعلهما ، واستغنى بهما عن خبر " إنَّ " كما أقول : أذاهبٌ أخواك » .
« وأجاز الفراء « إن قائما الزيدان وإن قائما الزيدون » على معنى إن من قام الزيدان ، وإن من قام الزيدون » .
الأصول ١ / ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

الكلام يكشف لك درس الإعمال ولنزده وضوحًا إذا كان المعتمد عليه فيما يأتي من المسائل بعد :-

اعلم أنّ قولك « ضَاربُ زَيدٍ » يفهم منه صاحب الضّرب ، ويدلّ على حالة الضّرب - من عدمٍ أو وجودٍ - بالقرائن ، فهذه جهتان مترجّحتان :- أحدهما :- توجب العمل . والأخرى : تمنع منه ، فمتى ترجّحت جهة الدّلالة على الموصوف لم يعمل ؛ لأنّها جهة الاسم ، ومتى ترجّحت جهة الدّلالة على الحدث عمل .

مسألةٌ :-

وتقول : « قَدْ كَانَ ضَاربُ زَيدٍ » غير مقيّدٍ ، فلا تعمل هنا الصّفة ؛ لأنّها لم تقع موقع الفعل ، وإنّما وقعت موقع المخبر عنه وهو الاسم المحض ، ولم يكن ثمّ ما يطلب بالفعل ، بل كان ثمّ ما يطلب بالاسم ، وهو الفعل إذ لا يدخل فعلٌ على فعلٍ ، فترجّحت فيه الدّلالة على الموصوف فلم يعمل ؛ لأنّه اسمٌ محضٌ .

مسألةٌ :-

وتقول : « قَدْ كَانَ الضَّاربُ زَيدًا » ممّن لا يقيّد فتعمله هنا ؛ لأنّ جهة الفعل قد ترجّحت فيها حيث كانت بالألف واللاّم بمعنى « الّذي فعل أو يفعل » فلو أردت بالضّارب ما تريد بالرّجل من معهودٍ أو جنسٍ لم يصحّ دخوله على زيدٍ فضلاً عن أن يعمل فيه كما لا تقول « الغُلامُ مُحَمَّدٍ » ولكن كنت تقول « قَدْ كَانَ ضَاربُ زَيدٍ » ممّن لا يقيّد بالإضافة كما تقول « غُلامُ زَيدٍ » .

مسألةٌ :-

وتقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَاربٍ زيدًا الآن أو غدًا » فتنصب ، ويجوز الخفض ، لأنّه اسمٌ اختصارًا وتخفيفًا للّفظ ، فتكون إضافته لفظيّةً ، وهي غير المحضة في اصطلاحهم ؛ ولذلك لم تعرف ، والنّصب هو الأصل ؛ لأنّ جهة الفعل

فيه مترجّحةٌ ؛ لأنّ الإضافة لم تحقّق فيه من جهة المعنى فلم يلزم من جهة اللّفظ ، خلافًا للمبرّد لأنّه جعل الخفض هو الأصل(١) .

وتقول « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ رَاكِبٍ حِمَارٍ » إذا أردت أنّ ذلك قد كان ، ولا يجوز فيه غير الإضافة ؛ لأنّه بمنزلة « غُلامُ زَيدٍ » حين تخلّص له الوصف فصار اسمًا محضًا كالغلام .

مسألةٌ :

وتقول : « هَذَا مُعْطِي زَيدٍ دِرْهمًا أمْسِ » فهذا يعمل خلافًا للفارسيّ(٢) وغيره ؛ لأنّه قد ترجّحت فيه جهة الفعل ؛ لأنّه من مادّة الفعل وقد وقع موقعه على معناه حين طلب اسمين كما يطلبهما الفعل ، وقد تعذّرت إضافته إلى الثّاني منهما ، فكان كالفعل في عمله فيه ، ولا يجوز على [فرض(٣)] ذلك « هَذَا مُعْطٍ زَيدًا دِرْهمًا أمْسِ » لأنّ إضافته إلى أحدهما صحيحةٌ ، قال الله تعالى(٤) : ﴿ **وجاعل الليل سكنا** ﴾ أتى به الفارسيّ(٥) على أنّه للماضي .

وبعضهم يجعله بمعنى الاستقبال ؛ لأنّ هذا الجعل مستمرٌّ ، وقد قال الرّماني(٦) والفارسي أنّه للماضي(٧) ، وتعضده القراءة الأخرى ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ

---

(١) في المقتضب خلاف ذلك ، فقد ذكر اسم الفاعل في بعض الآيات وهو مضاف ، وذكره وهو منون ثم قال : « وهذا هو الأصل ، وذاك أخف وأكثر » ٤ / ١٥٠ .

(٢) كما في الإيضاح ١٣٥ ، وقد تقدم في الصفحتين ٢٢٢ ، ٢٢٨ .

(٣) غير واضحة في المصورة .

(٤) سورة الأنعام الآية ٩٦ ، وهي قراءة ابن كثير ، ونافع ، وأبي عمرو ، وابن عامر .

(٥) الإيضاح ١٣٥ .

(٦) أبو الحسن ، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله النحوي ، إمام في اللغة والنحو ، أخذ النحو عن ابن السراج ، وابن دريد ، صنف كتبا كثيرة في التفسير والنحو ، منها : شرح سيبويه ، وكتاب الحدود ، وكتاب معاني الحروف توفي سنة ٣٨٤ هـ .

تنظر ترجمته : الفهرست ٦٩ ، ونزهة الألباء ٣١٨ ، ٣١٩ ، وإنباه الرواة ٢ / ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، وإشارة التعيين ٢٢١ ، ٢٢٢ .

وينظر قوله في شرحه لكتاب سيبويه ٢ / ص ٤٢٣ (رسالة جامعية) .

(٧) الإيضاح ١٣٥ .

سَكَنًا[١] ﴾ ، والجمع والتلفيق بين القراءتين أولى ، وقد تقدّم الخلاف في « هَذَا مُعطي زيدٍ درهمًا أمس[٢] » .

فإن قيل لا يصحّ عمله ؛ لأنّ إضافته معرفةٌ ، فهذا يدلّك على أنّه اسمٌ محضٌ ، ولو كان منزلاً منزلة الفعل لكانت إضافته لفظيّةً غير محضةٍ ، ولجاز تنوينه ونصبه لما أضيف إليه .

قلنا له : فقد أقررت أنت أنّه إذا أدخلت الألف واللاّم بمعنى " الّذي " وكان للماضي أنّه يعمل ، وهو اسمٌ محضٌ ؛ لأنّ الصّفة قد استحقّها ، ووجدنا المصدر يعمل في ما بعد المضاف إليه ، وإضافته معرّفةٌ ، وكما لحقه الألف واللاّم أو التّنوين ، وهما من خواصّ الأسماء تلحقه الإضافة ، وللألف واللاّم حقّهما من التّعريف ، وللتّنوين حقّه من التّنكير ، وللإضافة حقّها من التّخصيص ، ولم ينف واحدٌ منها العمل إذا وقع موقع الفعل ، وغلبت فيه جهة الفعل .

وهذا كلامٌ في تخريج المسألة على أحد القولين وترجيحه ، وقد يقع في الموضع الّذي يمكن أن يراد بها ما يراد بالفعل ، ولا يراد به ذلك ، فتقول: « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُخَالِطُهُ دَاءٌ » ، إذا أخبرت عن قولك / مخالطه بأنّه داء . ٤٢ /

وعلى إثر هذا فلنبسط هنا أصلاً في مسائل قد مسّت إليها الحاجة :-

فنقول قد أجمع النّحويّون[٣] أنّ الصّفة إذا كانت فعلاً للأوّل ، أو لسببه ، أو لما التبس بسببه وكانت منوّنةً أنّها تجري على الأوّل ، ويوصف بها ، وذلك

(١) سورة الأنعام الآية ٩٦ ، وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي .

ينظر السبعة ٢٦٣ ، وحجة القراءات ١٤٦ ، والمبسوط في القراءات العشر للأصبهاني ١٧٢ .

(٢) في الصفحة ٢٢٢ ، والصفحة ٢٢٨ . وفي المصورة : « معطي زيداً ... » .

(٣) ينظر شرح السيرافي ج ٢ ل (١٦١ / أ) . فهذا الكلام هناك نصًّا .

قولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَـارِبٍ زَيـدًا » و « ضَـارِبٍ أَبُـوهُ زيـدًا » و « مُـلازمٍ أبـاه زيدٌ » .

فإذا كانت مضافةً اختلفوا على ثلاثة مذاهب :-

فسيبويه[1] يجريها مجرى المنوّنة .

وعيسى بن عمر[2] : ينوّع الصّفة إلى ما هو عملٌ ثـابتٌ ليس بعـلاجٍ يرونـه نحو : الآخذ ، واللاّزم ، والمخالط ، وإلى ما هـو فيـه عـلاجٌ نحـو : « الضَّـاربِ ، والكَاسِرِ » فما كان مِنْ العلاج ، ولم يكن للأوّل فهو رفـعٌ علـى كـلّ حـالٍ نحـو قولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبُهُ عَمْرٌو » و « ضَارِبُ أَبِيهِ بَكْرٌ » ، وما كـان لـلأوّل فلا خلاف فيه .

وما كان لازمًا واقعًا ، فهو نصبٌ على الحال :-

كقولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُلازِمَه » كأنّه قال : ملازمه السّاعة .

وما كان عملاً لازمًا إلاّ أنّه غير واقعٍ ، فإنّه جارٍ على الأوّل :-

كقولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُفَارِقِه الرُّوحَ وهو يُقْبَضُ » .

ويونس[3] : يذهب إلى أنّ ما كان واقعًا فهو نصبٌ علاجًا كان أو عمـلاً ،

---

(١) الكتاب ٢ / ١٨ .

(٢) وهو أبو عمر ، عيسى بن عمر الثقفي ، قيـل مـولى خـالد بـن الوليـد المخزومـي ، ولـه اختيـارٌ في القراءات على قياس العربية ، يقال إن له في النحو نيفًا وسبعين مصنفًـا ولم يظـهر منـها إلا الجـامع والإكمال . توفي سنة ١٤٩ هـ .

تنظـر ترجمتـه : طبقـات النحويـين واللغويـين ٤٠ ، ٤٥ ، ومراتـب النحويـين ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ونزهة الألباء ٢١ ، ٢٣ ، وإنباه الرواة ٢ / ٣٧٤ ، ٣٧٧ ، وإشارة التعيين ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

وينظر قوله في الكتـاب ٢ / ٢١ ، وشـرحه للسـيرافي ج ٢ (١٦٢ / أ و ب) ، وشـرح الكافيـة للرضي ٢ / ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ .

(٣) ينظر قوله في المصادر السابقة .

وما كان غير واقعٍ فهو رفعٌ على كلّ حال ، تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبَهُ رَجُلٌ » بالنصب وأنت تريد أنه واقعٌ ذلك ، و « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبُهُ رَجُلٌ » بالرّفع ، وأنت تريد أنّه لم يقع ، وكذلك « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُخَالِطَه دَاءٌ » بالنصب وأنت تريد الآن ، و « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُتْلِفُهُ السَّيْرُ » وأنت تريد غدًا .

فرد عليهم سيبويه[1] بقياسٍ حسنٍ لازمٍ ، وذلك أنّه قرّرهم على الصّفة إذا كانت للأوّل أنّ المنوّن فيها وغير المنوّن سواءٌ في حقّ المعنى ، وأنّها تجري على الأوّل ، ثمّ قرّرهم على أنّ الصّفة إذا لم تكن للأوّل ، وكانت منوّنةً أنّها بمنزلتها إذا كانت للأوّل في جريانها عليه ، فلمّا سلّموا هاتين المتقدّمتين ألزمهم أنّ التّنوين ، وعدم التّنوين سواءٌ في حقّ المعنى ، وطلبهم بالفرق بين الموضعين فلم يجروا فرقًا .

وتلخيص قياسه أنّ الصّفة إذا كانت للأوّل تجري عليه بتنوينٍ وبغير تنوينٍ لا أثر للتّنوين ، وإذا لم تكن للأوّل تجري عليه أيضًا بالتّنوين ، فكذلك بغير تنوينٍ حين لا أثر للتّنوين ، وإنّما يحذف للاختصار وهذا لازمٌ ، ثمّ الرفع فيما لم يكن للأوّل على الابتداء والخبر جائزٌ ، والنّصب على الحال من النّكرة جائزٌ أيضًا ، ثمّ جاء سيبويه بصحّة مذهبه مسموعًا ممّن يوثق [بعربيّته][2] قال ابن ميّادة[3] :

١٢٩ وارْتَشْنَ حِيْنَ أَرَدْنَ أَنْ يَرْمِيْنَنَا نَبْلاً مُقَذَّذَةً بِغَيْرِ قِداحِ

---

(١) الكتاب ٢ / ١٩ ، ٢٠ .

(٢) في المصورة « بغير بينة » وهو تصحيف .

(٣) وهو أبو شراحيل وقيل أبو شرحبيل ، الرّمّاح بن يزيد ، وميّادة أمه ، وكانت أم ولد ، وابن ميادة شاعر مقدم فصيح ، أدرك الدولتين الأموية والعباسية وتوفي في حدود سنة ١٣٦ هـ ، وفي الأغاني اسمه : الرماح بن أبرد .

تنظر ترجمته :- الشعر والشعراء ٢ / ٧٧٥ ، والأغاني ٢ / ٢٢٧ ، ٣٠٠ وسمط اللآلي ١ / ٣٠٦ ، والخزانة ١ / ١٦٠ .

[ويروى :-] بلا ريشٍ ولا بقداح

وَنَظَرْنَ مِنْ خَلَلِ السُّتُوْرِ بِأَعْيُنٍ   مَرْضَى مُخَالِطِهَا السَّقَامُ صِحَاحِ[١]

ابن طاهر[٢] : « تلخيص الخلاف أنّ العلاج كلّه عند عيسى مرفوعٌ واقعه وغير واقعه ، يعني حاله ومستقبله ، وغير العلاج ينصبه عيسى ويونس واقعًا ، وعيسى يجريه على الأوّل غير واقعٍ ، ويرفعه يونس ولا خلاف في المنوّن كما لا خلاف في الجاري على موصوفه ، وسيبويه لا يفرّق بين ذلك كلّه ، ويحتجّ بالسّماع وهو الصّواب » .

فصل :

وهل يعمل اسم الفاعل إذا وصف ؟

فالجواب : إنّ وصفه يمحّض فيه جهة الاسم فيجب أن لا يعمل[٣] ، وذلك نحو قول طفيل بن مالك[٤] :

---

(١) والشاهد : « بأعين مرضى مخالطها » حيث استشهد به سيبويه رادًّا على يونس في زعمه أن الوصف إذا كان للاستقبال يجب رفعه على الابتداء ، ولا يجوز إتباعه لما قبله ، وقد جاء البيت بالجر فدل على جواز قول سيبويه .

والبيت يصف نساء أصبن القلوب بفتور أعينهن وحسنها ، وشبه أشفارها بالريش .

والبيت في ديوان ابن ميادة ١٠٠ ، والكتاب ٢ / ٢٠ ، والكامل ١ / ٤١ ، ومعاني القرآن للزجاج ٢ / ١١٤ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١١٢ ، وشرح السيرافي ج ٢ (ل ١٦٢ / أ) والأغاني ٢ / ٣٢٢ ، ٢ / ٢٨٤ ، والتعليقة للفارسي ١ / ٢٣٠ ، وتحصيل عين الذهب ٢٥٠ ، والنكت للشنتمري ١ / ٤٤٩ ، والحماسة البصرية ٢ / ١١٠ ، واللسان (ريش) والخزانة ٥ / ٢٤ .

(٢) وهو أبو بكر الخدب .

(٣) وهو مذهب البصريين والفراء ، فلا يجوز عندهم الوصف قبل العمل .

ينظر الكتاب ٢ / ٢٩ ، وشرحه للسيرافي ج ٢ (١٦٦ / ب) والمساعد ٢ / ٢١٧ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٢٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢١٧ .

(٤) وهو طفيل بن مالك بن جعفر بن كلاب ، فارس قرزل .

ينظر سمط اللآلي ١ / ٣١٩ ، والخزانة ٩ / ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، والبيت لطفيل بن عوف الغنوي وهو في ديوانه ٦٨ .

والسياق يوهم بأنه لطفيل بن مالك .

١٣٠- وَرَاكِضَةٍ ، مَا تَسْتَجِنُّ بِجُنَّةٍ بَعِيْرَ حِلالٍ ، غَادَرْتُهُ ، مُجَعْفَلِ[(١)]

فينصب " بَعِيْر " على هذا بفعل مضمر تقديره " تركضُ " .

ومعنى " مُجَعْفَل " مُلقًى بعضه على بعض ، يقال :- جعفل المتاع إذا ألقى بعضه على بعضٍ . و " تَسْتَجِنُّ " تستتر . والجُنّة : ما سَتر من شيءٍ . يقول :- رُبّ امْرأةٍ منكم فزعت فركضت بعيرًا قد كان البعير بحلالٍ ، فغادرت الحلال ، أي :- تركته .

و " الهاء " في " غادَرْتُهُ " للحال ، أي لمّا فزِعَت ركبت بعيرها عريًا ، والحلال : مركبٌ للنّساء ليس بهودج .

وأنشد [المُخَبَّل][(٢)] :

١٣١- وَمائِلَةٍ كُور الخمار نجيبَةٍ عَلَى ظهر عيري ذل عَنْها جِلالُها[(٣)]

---

(١) ويروى : « وراكضة » « راجعته مجعفل » .

والراكضة هي بنت طفيل بن مالك في يوم « حرس » .

والشاهد « وراكضةٍ ما تستجن ... بعير » حيث وصف اسم الفاعل بقول : « ما تستجن » ، فحينئذ لا يعمل عند البصريين والفراء .

والبيت في ديوان طفيل ٦٨ ، والمعاني الكبير ٢ / ٨٨٩ ، ومقاييس اللغة ٢ / ٢٢ ، وأمالي القالي ١ / ١٠٤ ، وسمط اللآلي ١ / ٣١٩ ، ٣٦٠ ، واللسان (حلل ، جعفل) ، وتذكرة النحاة ٤٦٩ .

(٢) المُخَبَّل السعدي : واسمه ربيع بن مالك بن ربيعة بن عوف السعدي ، أبو يزيد ، شاعر فحل من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، هاجر للبصرة وعَمَّر طويلاً .

تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ١ / ١٤٣ ، والشعر والشعراء ١ / ٤٢٧ ، وسمط اللآلي ١ / ٤١٨ ، ٢ / ٨٥٧ ، والخزانة ٦ / ٩٦ .

(٣) ويروى : « وساقطة » « حَيَّة » « زال عنها » .

والشاهد : « ومائلة .. نجيبة » ووجه الاستشهاد به كسابقه .

والبيت في أساس البلاغة « عري » ، وديوان المعاني للعسكري ٢ / ٦٣ .

ومثل ذلك قول الشّاعر(١) :

١٣٢ - وأضْرَبَ [مِنّا] بالسيوف القَوانِسا(٢)

يريد نضرب القوانس لأن " أفعل من " لا تنصب المفعول به .

ومن الناس من يعمل اسم الفاعل إذا وصف(٣) تشبيهًا له به إذا دخلت الألف واللاّم بمعنى " الذي " وهو للماضي ، وإذا أُضيف في الماضي ثُم وقع بعده مفعولٌ آخر ، ولكن لا يُجيز ذلك إلا في القليل وكأن قوله :-

وَرَاكضةٍ مَا تَسْتَجِنُّ بِجُنَّةٍ - ١٣٠

وراكضة في حالة تبدي فيها محاسنها بَعِير حلال ، ولو كان بالمجرور لم يختلفوا ؛ لأنَّ المجرور يتعلّق بها فيجوز فيها ما هو بمعناه جوازًا قليلاً على التَّشبيه .

ومنع ابن النحاس : « هذا ضَاربٌ ظَرِيفٌ زَيْدًا » / وأجاز « هذا ضارب زيدًا ظريف » ، لأنَّ العمل قد استقرَّ ثمَّ جاء النَّعت بعد ذلك . / ٤٣

(١) وهو العباس بن مرداس رضي الله عنه ، في ديوانه ٦٩ .

(٢) وصدره : أكر وأحمى للحقيقة منهم ، وتروى القافية « القلانسا » .

وما بين المركنين في المصورة « منها » وهو تحريف ، والقوانس : جمع قونس وهو أعلى بيضة الرأس .

والشاهد : « أضرب ... القوانسا » حيث انتصب القوانسا بفعل محذوف ؛ لأن « أفعل من » لا يعمل إلا في النكرات .

والبيت في الأصمعيات ٢٠٥ ، ونوادر أبي زيد ٢٦٠ ، وحماسة البحتري ٦٣ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٤٤١ ، ٤ / ١٧٠٠ ، وأمالي ابن الحاجب ٢ / ١٥٨ ، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٤ / ١٢٦ ، والتبيين للعكبري ٢٨٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ١٠٥ ، ١٠٦ ، والحماسة البصرية ١ / ٥٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٦٩ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ١١٤١ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٦٤ ، واللسان (قنس) ، والمغني ٨٠٤ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٢٠ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣١٣ ، والخزانة ٨ / ٣١٩ ، ٣٢١ .

(٣) وهم الكوفيون والكسائي إلا الفراء . ينظر مذهبهم الارتشاف ٥ / ٢٢٦٨ ، وشرح التسهيل ٣ / ٧٤ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٨٥٢ .

طل : اضطرب ولنا في اضطرابه تعلُّق في جواز إعمالـه موصوفًا وكذلـك إذا صُغِّر اسم الفاعل اختلفوا :-

قال النَّحَاس[١] :- « لأنَّ الفِعل لا يُصَغّر » . ونحن نقـول إذا جـوَّزت إعمالـه موصوفًا تَجَوَّز إعماله مُصَغَّـرًا ؛ لأن التَّصغـير ضـربٌ مـن الوصـف ، فإنما منعـت – أنت – مسألة الوصف بالفصل بين الصِّفة والموصوف ؛ لأنَّه جَـوَّز إعمالـه ثـمَّ وصفه بعد ، وإذا صُغِّر لم يُفصل بينه وبين معموله ، وقد دخل التَّصغـير في بعـض الأفعال ، في فعل التَّعجُّب قال[٢] :

١٣٣- يَـا مَـا أُمَيْلِـحَ غِزْلانًـا شَـدَنَّ لَنَـا[٣]

---

(١) كذا في المصورة ، وفي الارتشاف ٥ / ٢٢٦٨ ، ومنـهج السـالك ٣٢٧ ، أن أبـا جعفـر النحـاس متابع للكوفيين في جواز إعمال اسم الفاعل مصغرًا .

(٢) اختلف في نسبته :-

فقيل : للمجنون . في ديوانه ١٦٨ .

وقيل : للعرجي . في ذيل ديوانه ٢٤٠ .

وقيل : لكامل المتفقي في دمية العصر للباخرزي ١ / ٦٦ .

وقيل : لذي الرمة كما في شرح أبيات المغني ٨ / ٧٢ .

وقيل : للحسين بن عبد الله في الخزانة ١ / ٩٧ .

وقيل : لعلي بن محمد العريني في اللسان (شدن) ، والخزانة ١ / ٩٧ ، ٩ / ٣٦٣ .

(٣) وعجزه : « من هؤليائكن الضال والسمر » .

أو « من هؤلياء بين البان والسمر » .

ويروى « عطون لنا » .

و « شدن » أي قوي الغزال وطلع قرنه واستغنى عن أمه ، والضال : السدر البري ، والسمر : جمع سمرة وهو شجر الطلح .

والشاهد : « يا أميلح » حيث صغر فعل التعجب ووجه التصغير هنـا أنـه أراد تصغير الموصـوف بالملاحة ثم عدل عن ذلك ، أو أنه صغر لفظًا لا معنى فالمراد من التصغير المصدر .

والبيت في : ليس في كلام العرب لابن خالويـه ٢٠١ ، والتبصـرة للصيمـري ١ / ٢٧٢ ، وشـرح اللمع لابن برهان ٢ / ٤٤٤ ، والمخصص ١٤ / ١٠١ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٨٣ ، =

والتَّصغير في الفعل وإن لم يكن لذات الفعل ، وإنَّما صُغِّر على إرادة تصغير المصدر تصغير تقريبٍ باسم الفاعل إنَّما صُغِّر على إرادة تصغير جهة الاسم منه .

قال النحاس : « فَأَمَّا ما حُكِي[١] من قوله « أنَا مُرْتَحِلٌ فَسُوَيِّرٌ فَرْسَخًا » فإن الظرف تعمل فيه معاني الأفعال .

قلت : وفيه تنبيهٌ على أن اسم الفاعل إذا كان بمعنى المُضِيِّ جاز أن يتعلَّق به المجرور .

وابن الطَّراوة[٢] يمنع « هَـذَا ضَاربُ زيدٍ أمس » وأراه يُجِيزُ في قول الشاعر[٣] :-

١٣٤- وَإنِّي لَعَبْدُ الضَّيْفِ مَا دَامَ نَازلاً وَمَا شِيْمَةٌ لِي غَيْرُها تُشْبِهُ العَبْدَا[٤]

= والإنصاف ١ / ١٢٧ ، وأسرار العربية ١١٧ ، والتبيين للعكبري ٢٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٣٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١١٣ ، ٥٩٥ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ١٩٠ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٤٩ ، ٤ / ٣٢٠ ، وشرح ألفية ابن معطي ٢ / ١٢٠١ ، والمغني ٨٩٤ ، والمساعد ٢ / ١٥٥ ، وشفاء العليل ١ / ٢٥٨ ، ٢ / ٦٠٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٦٣ ، ٢٧٤ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٦١ ، ٩٦٢ ، والهمع ١ / ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٥ / ٥٤ ، ٦ / ١٥١ ، والدرر ١ / ١٢٧ ، ١٣٠ ، ٢ / ٢٩١ ، ٥٥١ .

(١) حكاها الكسائي عن العرب . تنظر منهج السالك ٣٢٧ .

(٢) الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ٥٩ .

(٣) وهو محمد بن عميرة ، ويقال : ابن عمير ، شاعر إسلامي ، يعرف بالمقنع الكندي لأنه دائم التقنع خوفا من العين .

تنظر ترجمته الشعر والشعراء ٢ / ٧٤٣ ، وسمط اللآلي ١ / ٦١٥ .

(٤) ويروى : « ما دام ثاويا » .

والشاهد : « لعبد الضيف ... نازلاً » حيث تعلق الظرف المقدر « عندي » بعبد ، لأن الظروف تعمل فيها معاني الأفعال .

والبيت في شعره ضمن شعراء أميون ٤ / ٢٠٥ ن وأمالي القالي ١ / ٢٨١ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٣ / ١٠٠ ، ١٠١ ، وبهجة المجالس ١ / ٧٨٥ ، والحماسة البصرية ٢ / ٣٠ ، ٣١ .

أن يتعلّق الظّرفُ بـ " عبد " ؛ لأنّ صفة الفعل فيه أقوى من المسألة والمعنى على قوله : « وَإِنِّي لأعْبُدُ الضَّيْفَ » .

وعلى هذا يجُوز « زَيدٌ غُلامُك في الخَلْوَة ، وَسيِّدُكَ بَيْن النَّاسِ » .

وعليه يجوز[1] :

١٣٥- وَجِيرَانٍ لَنَا كَانوا كِرَامِ[2]

لأنّ فيه معنى قصد المجاورة لنا والتّخدُّم والتّصنُّع لم يُرد إثباته الجوار خاصّة ، فإنّه لا فائدة فيه في معرض التّمدُّح به كقوله[3] :-

---

(١) والقائل هو الفرزدق في ديوانه ٥٩٧ .

(٢) وصدره : « فكيف إذا رأيت ديار قوم » .
ويروى : « فكيف إذا مررت بدار قوم » .
ويروى : « فكيف إذا حللت ديار قوم » .
والشاهد : « وجيران لنا » حيث تعلق الجار والمجرور بـ « جيران » على أنه صفة لجيران وجاءت " كان " هنا زائدة . على رأي سيبويه .
والبيت في الكتاب ٢ / ١٥٣ ، ومجاز القرآن ٢ / ٧ ، ١٤٠ ، والمقتضب ٤ / ١١٦ ، ومعاني القرآن للزجاج ٢ / ٣٢ ، ٣٣ ، والانتصار لابن ولاد ١٣٩ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٤١ ، ١٢٦ ، والجمل للزجاجي ٤٩ ، والصاحبي ٢٤٧ ، والأزهية ١٨٨ ، والنكت للأعلم الشنتمري ١ / ٥٢٣ ، والإفصاح للفارقي ٣٥٣ ، وسمط اللآلي ٢ / ٧٥٨ ، وإصلاح الخلل لابن السيد ١٥٧ ، والحلل له ٥٩ ، وأسرار العربية ١٣٤ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٤٤٤ ، ولابن عصفور ١ / ٤١٦ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤١٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٦١ ، وشرح الجزولية للأبذي ٢ / ٩٥٦ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ١٩٢ ، والبسيط ٢ / ٧٤١ ، واللسان (كون) ، والارتشاف ٥ / ٢٤٠١ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٥٨ ، وتخليص الشواهد ٢٥٢ ، والمغني ٣٧٧ ، والمساعد ١ / ٢٦٩ ، وشفاء العليل ١ / ٣٢٠ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٤٢ ، والتصريح ١ / ٦٢٣ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٩٣ ، والخزانة ٩ / ٢١٧ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ .

(٣) اختلف في قائله :
فقيل : أبو حنبل الطائي ، واسمه جارية بن مُرّ ، شاعر جاهلي فارسي ، نزل عليه الشاعر امرؤ القيس بعد مقتل والده حُجْر فأجار خيله وإبنه ، ومنع منهما المنذر بن ماء السماء .
تنظر ترجمته : الاشتقاق ٣٩٢ ، شعراء طيء وأخبارها ٣٨٢ ، ٣٨٥ .
وقيل: عامر بن جوين الطائي ، وكان سيداً شريفاً فارساً وهو الذي نزل به امرؤ القيس بن حجر.
تنظر ترجمته : أسماء المغتالين (ضمن نوادر المخطوطات ٢ / ٢٢٧) .

١٣٦- إنِّي لِكُلِّ امْـرِئٍ مِـنْ جَـارِهِ جَـارُ(١)

وقد نَوَّع سيبويه في أبواب الاشتغال فقال(٢) :-

« ولو قال : « آلدَّارُ أنْتَ نَازلٌ فِيْها ؟ » فجعل « نَازلاً » اسمًا لرفع كأنَّه قال : « آلدَّارُ أنْتَ رجلٌ فِيْها ؟ »

يعني أنَّ اسم الفاعل الذي يُذهَبُ به مذهب الفِعْل قد يجُوزُ ألاَّ يذهب به مذهب الفعل ؛ لأنَّهُ اسْمٌ ويجري مجرى الأسماء الّتي لم تُؤخَذ من الأفعال ولم يتعرَّض لتعلُّق المجرور به ، ويجيءُ على ما قُلنا .

وقال هو في غير ذلك الموضع أنَّه يجوز أن يُتَعَلَّق به وهو أخصُّ من أن يُقَدَّر محذوفٌ .

وزاد السِّيرافي(٣) : « وقد يكون أيضًا بمعنى الماضي ويكون عاملاً في الظَّرف »

وهذا خِلاف ما قُلنا قبل ، فإنه إذا كان بمعنى الماضي فهو بمنزلة قولك : « هَذَا غُلامِي » تُرِيد المُلك ، « وَهَذَا أخِي » تُرِيد النَّسب ، وليس شَيْءٌ من هذا يُعَلَّقُ به لفساد المعنى .

وإذا كان مُطْلَقًا ولم يتخصَّصْ بالماضي أُعْطِي مَعْنى الانْتِقَال ووجدت فيه رائحة الفعل ، فَتَأَمَّلْ ما قُلْتُ لك مع ما تَقَدَّمَ في عَقْد عَمَل اسم الفاعل ، فإن قال قائِلٌ قَدْ قال ابنُ بابشاذ(٤) :-

---

(١) وصدره : سيروا إليَّ وغضوا بعض عينكم

ويروى : قد كان سيرٌ فَحَلُّوا عن حمولتكم

والبيت مذكور في تاريخ الرسل والملوك للطبري ٨ / ٩٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١/٣٠٠ .

(٢) الكتاب ١ / ١٠٩ ، وفيه « رفع » مكان « لرفع » .

(٣) شرح السيرافي ٣ / ٢٠٧ . لأنه يرى أن المعاني تعمل في الظروف ، ولا تعمل في الأسماء .

(٤) قوله في شرح كتاب الجمل (ل ٧٢ / ب) ، وفي شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٣٩١ .

والحكاية فيها : « هو مار بعمرٍو أمس » .

وردها ابن بابشاذ بأن الإعمال لم يكن في مفعول صريح ، وإنما في الجار والمجرور ، والجار والمجرور بمنزلة الظروف التي تعمل فيها روائح الأفعال .

« إنَّ الكِسَائي حَكَى عَن العَرَبِ : « هذا مَارٌّ بِزَيدٍ أمْس » » فقدِ ارْتفع الـنِّزَاعُ بهذه الحكاية .

فـالجواب : إنَّـا لا نُسـلم أنَّـه نقـل عـن العـرب هـذا اللَّفـظ ، وإنمـا نقـل كلامًـا مُطلقًـا في قضيَّـة مضت كقولـه تعـالى[١] : ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ ، ولو جاء مُضافًا لكان بمنزلته ناصبًا فـنزَّل كلامـهم علـى اعتقـاده فيه ونسبه إليـهم ، وكثـيرًا مـا يجـري هـذي[٢] ويقـع فيـه الثِّقَـات[٣] كـالأصمعي وغيره ، ولم يكن فيه جرحةٌ ؛ لأنَّه لم يتعمَّد ذلك بمنزلة ما لو وقـع الغلـط لواحـدٍ من الثِّقات في اسمين لرجُلين ، ويُسَمَّى أحدهما باسم الآخر .

وممَّا يُريب من تلك الحكاية أنَّ مثلها لـو كـان سـائغًا لكثُرت منـه الشَّـواهد ولوجدناها نحن ؛ لكثرة من تداول كلام العرب من زمانهم إلى زماننا .

ثُمَّ نرجع إلى تفسير كلام أبي موسى :-

قوله : « اسم الفاعل المراد به المُضيّ مفردًا أو مكسورًا أو مجموعًا بالألف والتاء تجب فيه الإضافة إلى المفعول إن كان فعله ممَّا يتعدَّى[٤] » :-

مثال ذلك :- « هذا ضاربُ زَيْدٍ أمس » و « هـؤلاء ضُـرَّابُ زيـدٍ أمـس » و « هنَّ ضَارباتُ زيْدٍ أمس » .

وقوله :- « ما لم يكن ثَمَّ مانعٌ من الإضافة[٥] » :-

المانع :- إضافته إلى آخر قبله ، أو الألف واللاَّم :-

---

(١) سورة الكهف الآية ١٨ .

(٢) كذا في المصورة ولعلها : « هذا » .

(٣) ينظر الخصائص ٣ / ٢٨٢ ، فقد أفرد بابًا سماه « باب في سقطات العلماء » .

(٤) الجزولية ١٤٦ .

(٥) المصدر السابق .

نحو :- « هذا مُعْطِي زيدٍ أمس دِرهمًا » و « هذا الضاربُ زيدًا أمْس » ، وقد بُيِّن الخِلافُ فيه(١) ، وأنَّ المُضاف إليه حلَّ منه محلَّ التَّنوين وكُلَّ اسمٍ مُنوَّنٍ يطلب ما بعده على أنه ليس بتابعٍ ، ولا خبر ينصبه حملاً على الذي بمعنى الحال والاستقبال .

وقوله :- «وحكم النُّون في التَّثنية والجمع على حدِّها حُكم التَّنوين في المُفرد(٢)» :-

مثال ذلك : « هذان ضاربا زيدٍ أمس » و « هؤلاء ضاربُو عمْرٍو أمس » وذلك أن التَّنوين لا يجتمع مع الإضافة ؛ لأنه علمُ انفِصالٍ ، والإِضافةُ علم اتِّصال فتناقضا ؛ ولأن الإضافة من أدوات التَّعريف ، والتَّنوين من علامات التَّنكير في مواضع .

والنون زيادةٌ في الآخر لشبه التَّنوين ، فحُكِمَ لها بحُكْمِهِ ، فَحُذِفَت على اللُّزوم مِثْله .

وقوله :- «فإذا أدخلت الألف واللاَّم وجب النَّصبُ في المفعول مع المُفرد والمُكسَّر والمجموع بالألف والتَّاء إن خلا المفعولُ من الألف واللاَّم(٣)» : / ٤٤

مثاله : « هذا الضَّارب زيدًا » و « هؤلاء الضُّرَّاب زيدًا » و « هُنَّ الضارباتُ زيدًا » وذلك أنَّ العرب لا تجمع بين الألف واللاَّم والإضافة ؛ لأنَّ الألف واللاَّم من أدوات التَّعريف والإضافة كذلك فلم يُجْمَع بينهُما ، وإنْ كان المُضاف إليه نكِرةً تناقضا ؛ لأنَّ الألف واللاَّم تؤذن بتعريف الاسم الَّذي دخلت عليه ،

(١) في الصفحات ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٣٣ .
(٢) الجزولية ١٤٦ .
(٣) المصدر السابق .

وإضافتُهُ إلى النَّكِرة تُؤذن بتنكيره فتناقضا ، فلمَّا تعذَّرت الإضافة من أجل الألف واللاَّم وكانت الألف واللاَّم هُنا بمعنى " الَّذي " صار اسم الفاعل نائبًا مناب الفعل يعمل بالنِّيابة كما يعمل المصدر بالنِّيابة مناب فعل الأمر أو بالنِّيابة مناب " إنَّ والفِعْل " ، وعمل النِّيابة لا يُشترطُ فيه الشَّبه فصار « الضَّاربُ زيدًا » في معنى « الَّذي ضَرَبَ زيدًا » وناب منابه ؛ لأنَّ الموصول لا يُوصَل بالمفرد إلا أن يكون نائبًا عن الفِعْل .

وقوله : « وإن كان فيه الألف واللاَّم جاز النَّصب والجرُّ[1] » :-

مثاله : « هذا الضَّاربُ الرجلَ » و « هذا الضَّاربُ الرَّجُلِ » بالخفض والنَّصب النَّصبُ على الأصل ، والخفضُ على التَّشبيه بـ « الحَسَنِ الوَجْهِ » وسيأتي[2] لِمَ جاز « الحَسَنِ الوَجْهِ » في بابه ، ولا يجُوز « الحَسَنِ وَجْهٍ » .

و « هؤلاء الضُّرَّابُ الرَّجُلَ أمس » و « الضُّرَّابُ الرَّجُلِ » و « هُنَّ الضَّارباتُ الرَّجُلَ والرَّجُلِ » .

وكذلك إنْ أُضيف المفعولُ إلى ما فيه الألِفُ وَاللاَّم نحو : « هَذَا الضَّاربُ أخَا الرَّجُلِ أمس » و « الضَّاربُ أخِي الرَّجُلِ » كما تقول « الحَسَنُ وَجْهَ الأَخِ » « والحَسَنُ وَجْهِ الأَخِ » .

و « هَؤُلاءِ الضُّرَّابُ أخَا الرَّجُل ، وَأخِي الرَّجُل » و « هُنَّ الضَّاربَاتُ أخا الرَّجُلِ ، وأخِي الرَّجُلِ أمْس » .

وقوله : « وَفِي المُثَنَّى والمجموع على حَدِّ التَّثْنِية يجب النَّصبُ مع إثبات النُّون مُطلقًا[3] » :

مثاله : « هَذَانِ الضَّاربَان زَيْدًا » و « هَذَانِ الضَّاربَانِ الغُلامَ أمْسِ » و « هَؤُلاءِ الضَّاربُون زَيْدًا ، وَالضَّاربُون الغُلامَ » .

---

(١) الجزولية ١٤٧ .

(٢) في الصفحة ٣١٥ .

(٣) الجزولية ١٤٧ .

وقوله: «مُطْلَقًا[١]» :- يعني كان في المفعول ألفٌ ولامٌ أو لم يكن .

وقوله: «ويجوز النَّصب والجرُّ مع إسقاطها مُطلقًا[٢]» :

مثاله : « هَذَان الضَّاربا زيدًا ، والضَّاربا زَيدٍ » و « هَؤُلاءِ الضَّاربو زَيدًا ، والضَّاربُو زَيدٍ » و « هَذَان الضَّاربَا الرَّجُلَ ، والضَّاربَا الرَّجُلِ » و « هَؤُلاءِ الضَّاربُو الرَّجُلَ ، والضَّاربُو الرَّجُلِ » ، إن قدَّرت حذف النُّون للإضافة ، وهو الأكثرُ خفضت ، وإن قدَّرت حذفها للطُّول بالصِّلة نصبت ، كما قالوا " اللَّذا " في " اللَّذان " و " الَّذي " في " الَّذِينَ " وقد بُيِّنَ ذلك في المَوْصُولات[٣] .

وقوله: «وإذا وجبت الإضافة واتَّفق أنْ كان الفعل له أكثر من مفعول واحدٍ انتصب ما زاد على الواحد بإضمار فعل[٤]» :

مثاله : « هَذَا مُعْطِي زَيدٍ دِرهمًا أمس » أي أعطاه درهمًا ، هذا مذهب الفارسي وغيره .

ومذهب السيرافي أنه منصوبٌ باسم الفاعل المضاف إلى المفعول الأوَّل .

وهُو الصَّواب[٥] ، لقولهم : « هَذَا ظَانٌّ زَيدٍ مُنْطَلِقًا أمْسِ » ، وقد تقدَّم في عقد الباب التَّرجيح بينهما[٦] .

---

(١) الجزولية ١٤٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) السفر الأول ١ / ٣٧١ وما بعدها .

(٤) الجزولية ١٤٨ .

(٥) وكذلك رجح الشلوبين وابن عصفور رأي السيرافي .
شرح الجزولية الكبير ٢ / ٨٧٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٦٣ .

(٦) في الصفحات ٢٢٢ ، ٢٢٨ ، ٢٣٣ .

وقوله : « ولك في العطف على المجرور باسم الفاعل الحمل على اللَّفظ والحمل على المعنى إن كان المعطوف يمكن وقوعه موقع المعطوف عليه ، أو يكون في قوته[(١)] » :

نحو : « هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وعَمْرٍو » تحمله على اللَّفظ و « عَمْرًا » على النَّصب بإضمار فعلٍ تقديره « وَضَرَبَ عَمْرًا » ، وكذلك « هَـذَا الضَّاربُ الرَّجُـلِ والغُـلامِ وَالغُلامَ » .

والّذي في قُوَّته نحو : « هذا الضَّاربُ الرَّجُـلِ وغُلامِـهِ وغُلامَـهُ » ؛ لأنّ ضمير الألف واللاّم يعامل معاملة الألف واللام .

ولـو قلـت : « هَـذَا الضَّـاربُ الرَّجُـلِ وَزَيـدًا » لوجـب النَّصـب ، ولم يجـز الخفض ؛ لأنه لا يحلّ " زَيْدٌ " محلّ " الرَّجُلِ " بعد " الضَّارب " ، لا يقال :-

« هَذَا الضَّاربُ زَيْدٍ » لأنه ليس له ما يُشبَّه به ، ألا ترى أنَّه لا يجوز " الحَسَنُ وَجْهٍ " .

وأجاز الفرَّاء[(٢)] :- « الضَّـاربُ زَيْـدٍ » ولم يُسمع ، وسيأتي في بـاب الصفـة المشبهة[(٣)] .

سع[(٤)] وأجاز « هَذَا الضَّاربُ رَجُلٍ » وزعـم أن [تأويله] « هَـذَا الَّـذِي هُـوَ ضَاربُ زَيْدٍ » و « ضَاربُ رَجُلٍ » فيلزمه « هَذَا الحَسَنُ وَجْـهٍ » علـى تقديـر « هـذا الذي هو حسنُ وجهٍ » و « هذا الغلام زيد » على تقديـر « هَـذَا الَّـذِي هُـوَ غُـلاَمُ

---

(١) الجزولية ١٤٨ ، ومن قوله : « إن كان المعطوف ... » لم ترد في الجزولية المطبوعة .

(٢) ينظر رأيه : الأصول ٢ / ١٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٦ ، والتصريح ٣ / ١٢٤ ، ٥٤٤ .

(٣) في الصفحة ٣٢٨ وما بعدها .

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤ / ٨٢ ، وضمير « أجاز » يعود على الفراء .

وما بين المركنين في المصورة « تأويل » .

زَيْدٍ » ؛ لأنّه قدّر دخول الألف واللام على الاسم و لم ينقل الفعل عن لفظه بدخولها وصيّر ما بعد الألف واللاّم معها على حكاية لفظ " الَّـذِي " وهذا قولٌ فاسدٌ .

وأجاز ش « الضَّاربُ الرَّجُلِ وزَيْدٍ » قال(١) : « لأنّه قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه » .

كقولهم « يَا زَيْدُ وَالحَارِثُ » ، ولا يُقَال « يَا الحَارِثُ » و « رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ » ولا يُقال : رُبَّ أخيهِ ، و « كُلُّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا بِدِرْهَمٍ » ولا يُقال « كُلَّ سَخْلَتِها ، إلاّ أنَّ هذا النحوَ يقلُّ ولا يكثر » .

وما ذكرناه أوَّلاً(٢) هو مذهبُ أبي العبَّاس المُبَرِّد(٣) لأنه « شرط في المعطوف أن يكون يمكن وقوعه موقع الأول ، أو يكون في قُوَّته ، فأجاز « هَذَا الضَّاربُ الرَّجُلِ وَالغُلامِ » و « هَذَا الضَّاربُ الرَّجُلِ وَصَاحِبِ الغُلامِ » و « هَذَا الضَّاربُ الرَّجُلِ وَصَاحِبِهِ » ؛ لأنّه في قوّة « وَصَاحِبِ الرَّجُلِ » ومنع « هَذَا الضَّاربُ الرَّجُلِ وَزَيْدٍ » . كذا قال ش في " التَّوطِئةِ "(٤) .

وهو الصّحيح ، وكذا نقل ابن خروف عن المُبَرِّد ، والسِّيرافي(٥) وغيرهما ، ونقل ابن عصفور في شَرْحِ الجمل(٦) عكس هذا وهو هذيانٌ وكَذِبٌ فانظُره .

---

(١) شرح الجزولية الكبير ٢ / ٨٨٠ .

(٢) وهو قول الجزولي : إن كان المعطوف يمكن وقوعه موقع المعطوف عليه ، أو يكون في قوته .

(٣) لم يصرح به المبرد في المقتضب بل هناك ما هو قريب منه .
المقتضب ٤ / ١٦٤ ، والرأي منسوب في شرح السيرافي ٤ / ٨١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٧٣ ، والتوطئة ٢٦٢ ، وشرح التسهيل ٣ / ٨٧ ، والبسيط ٢ / ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ .

(٤) من قوله : « شرط في المعطوف أن يكون ... » بداية قول الشلوبين في التوطئة ٢٦٢ .

(٥) ينظر شرح السيرافي ٤ / ٨١ .

(٦) قال : « ... وأما المبرد فلا يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام ، فلا يجيز إلا النصب على الموضع » شرح الجمل ١ / ٥٦٧ .

قال س(١) : « ومن قال : « هَـذَا الضَّاربُ الرَّجُـلِ » قـال :- « هُـوَ الضَّـاربُ الرَّجُلِ وَعَبْدِ اللهِ » يحتمل أن ينصب « عَبْدَ اللهِ » أو يجُرّه ، وعليه أنشد(٢) :-

١٣٧- الوَاهِـبُ المِائـةِ الهِجَانِ وَعَبْدَهَـا(٣)

والرواية في البيت جَـرّ " العَبْـدِ " أو نصبه / ، وجـر " المِائـة " أو النَّصْـبُ ، / ٤٥
فمن نصب احتجَّ به على من منع الخفض ، ويكـون " العَبْـدُ " مضافًـا إلى ضمـير المائة .

ومن خفض أجاز ذلك ، للتّراخي ، ولأنّ المعطوف لا يلـزم فيـه حلولـه محلّ المعطوف عليه من مثل ما ذكرنا .

خ : « وزعم أبو العبّاس ، ومن تابعه أنّ المسألة الّـتي تكلّـم عليـها س ليسـت كالبيت مِن حَيثُ كان " العَبْـدُ " مضافًـا إلى ضمـير " المِائـةِ " فليسـت كعبـد الله لأنّه لو قال :- الوَاهِبُ عَبْدَ المِائَـةِ ، لحسـن ، وهـو قـولٌ فاسـدٌ ؛ لأنّ العبـد وإن

(١) الكتاب ١ / ١٨٢ .

(٢) قائل البيت : الأعشى . في ديوانه ٦٥ .

(٣) وعجزه : « عوذا تزجي بينها أطفالها » .

ويروى : « خلفها أطفالها » .

والهجان : « البيض » ، عوذ : جمع عائذ وهي الحديثات النتاج .

وتزجي : تسوق سوقا رفيقا .

والبيـت في الكتـاب ١ / ١٨٣ ، والمقتضـب ٤ / ١٦٣ ، والأصـول ١ / ١٣٤ ، ٢ / ٣٠٨ ، والجمهرة ٣ / ١١٠ ، وشرح السـيرافي ٤ / ٨٢ ، والتبصـرة ١ / ١٤٣ ، وتحصيـل عيـن الذهـب ١٥٢ ، والنكـت للأعلـم ١ / ٢٩٢ ، والإفصـاح للفـارقي ٢٩١ ، وشـرح الجزوليـة للشـلوبين ٢ / ٨٨١ ، وشـرح الجمـل لابـن عصفـور ١ / ٥٦٨ ، والمقـرب لـه ١٤٠ ، والمنـهاج الجلـي ل (١٥٧ / ب) ، وشـرح الكافيـة للرضـي ٢ / ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٣٣٩ ، ٣ / ١٦٤ ، والبسـيط ٢ / ١٠٠٤ ، وشرح ألفية ابن معطي لابن القواس ٢ / ٩٨٤ ، ومنـهج السـالك ٣٣٩ ، وشـفاء العليـل ٢ / ٦٣١ ، والهمـع ٤ / ٢٧٥ ، ٥ / ٢٦٩ ، والخزانـة ٤ / ٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٥ / ١٣١ ، ٦ / ٤٩٨ ، والدرر ٢ / ١٤٠ ، ٤٦١ .

أضيف إلى ضمير " المِائَةِ " لا تجوز إضافة ما فيه الألفُ واللاّم إلى ما أُضِيف إلى ضميرٍ البتّة كان الضّمير لأيّ شيءٍ كان ، فإذا لم تجُز إضافة ما فيه الألف واللاّم إلى ما أضيف إلى ضمير ، كان " عَبْدُها " بمنزلة " عَبْدِ اللهِ " لا تجوز الإضافة إلى واحدٍ منهما ، فشاهد سيبويه حسنٌ ، ولو كان الضّمير العائد إلى الأوّل في مثل هذا يعامل معاملة الظّاهر لجاز « كُلُّ شَاةٍ وسَخْلَتِها » و « رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيه » وبابها جوازًا حسنًا في الكلام ؛ لأنّه في تأويل « كُلُّ شَاةٍ وَ [سَخْلَةِ][1] شاةٍ . و « رُبَّ رَجُلٍ وأخِي رَجُلٍ » .

والجرّ في البيت على هذا جيّد : و " الهِجَان " الإبْلُ ، و " العُوْذ " جمع عائذٍ ، كحائلٍ وحُوْلٍ وهو جمعٌ شاذٌّ .

وكان حقُّ أبي مُوسى أن يتحرّز من العطف على المُضمر المخفوض فإنّه لا يجوز إلاّ بإعادة الخافض[2] نحو : « هَذَا ضَارِبُكَ وَزَيدٍ » فكان يقول : « وَلَكَ في العطف على المخفوض باسم الفاعل الحمل على اللّفظ إن لم يُعطف على المضمر المخفوض بغير إعادة الخافض » ؛ لأنّ مثل « هَذَا ضَارِبُكَ وَزَيْدًا » لايجوز فيه إلاّ النّصب ، وقد تقدّم بيانه في باب العطف[3] .

وقوله : « والمضاف إلى المعرفة في هذا الباب معرفة به »[4] :-

يعني :- أنّ اسم الفاعل بمعنى الماضي إنّما هو اسمٌ كغلامٍ ، فإضافته محضةٌ كإضافة الغلام ، فإن أُضِيف إلى معرفةٍ تعرّف ، وإلى نكِرةٍ تنكّر ، إذ لا ينوي فيه بالإضافة الانفِصال والنّصب ، فإضافته أوّليّة ، وإضافة غيره ممّا ليست إضافته محضةٌ نائبةٌ عن النّصب .

---

(١) في المصورة : « سلخة » .

(٢) وهو رأي البصريين ، أما الكوفيون فيجيزون العطف بلا إعادة للخافض .

ينظر الإنصاف ٢ / ٤٦٣ ، وشواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ٥٣ .

(٣) السفر الأول ٢ / ٦٤١ وما بعدها .

(٤) الجزولية ١٤٨ ، ١٤٩ .

وقوله : « ما لم يكن في المضاف الألف واللام فإنّه معرفةٌ بهما ، والإضافة غير محضة »[١] :

مثال ما ليس فيه ألفٌ ولامٌ :- « هَذَا ضَاربُ زَيْدٍ أمس » .

ومثال ما فيه الألف واللاّم : « هَذَا الضَّاربُ الرَّجُلِ أمْس » و « هَذَانِ الضَّاربَا زَيْدٍ أمْسِ » و « هَؤُلاءِ الضَّاربُو زَيْدٍ أمْسَ » لأن القصد بهذه الإضافة التّخفيف في المثنّى والمجموع ، وفي « الضَّاربِ الرَّجُلِ » هو مُشبّه بـ " الحسنِ الوَجْهِ " ممّا إضافته غير محضةٍ .

وقوله : « واسم الفاعل المُراد به الحالُ والاستقبال مُفرداً ومُكسَّرًا ومجموعًا بالألف والتّاء أصله أن يثبت فيه التّنوين ، وينتصب المفعول معه إن كان لفعله مفعول » :

مثال ذلك : « هَذَا ضاربٌ زيدًا الآن أو غدًا » و « هَؤُلاءِ ضُرَّابٌ زيدًا الآن أو غدًا » و « هُنَّ ضَارباتٌ زَيْدًا » كذلك ، وسبب ذلك أنّ اسم الفعل بمعنى الحالّ أو الاستقبال قد أشبه المُضارع كما قدّمنا ، فاستحقّ أن يعمل عمله مراعاةً للشّبه المذكور[٢] .

وقوله : « وتجوز إضافته تخفيفًا[٣] » :-

يعني ، نحو : « هَذَا ضَاربُ زيدٍ الآن » والقصدُ بهذه الإضافة تخفيفُ اللّفظ لا أن يتعرّف اسم الفاعل بالمضاف إليه ، وكُلّ إضافةٍ ينوى بها تخفيف اللفظ فهي غير محضةٍ ، فلا يتعرّف الأوّل بالثّاني .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) في الصفحة ٢٢٣ .

(٣) الجزولية ١٤٩ .

وقوله : « وحكم النون في التّثنية والجمع المذكّر السّالم حكم التّنوين في المفرد »[١] :

يعني : أنّك إن أثبتّ النّون نصبت ، وإن حذفتها خفضت فقلت :

« هَذَان ضَارِبَانِ زَيْـدًا الآن » و « هَـذَانِ [ضَارِبا][٢] زَيْـدٍ الآن » و « هَـؤُلاءِ ضَارِبُونَ زيدًا غدًا » و « ضَارِبُو زَيْدٍ غدًا » ونحو ذلك .

وقوله : « وحُكم العطف على ما أُضيف إليه اسمُ الفاعل المراد به الحالُ أو الاستقبال كما ذكر في المُراد به المضي »[٣] :-

مثاله : « هَذَا ضَارِبُ زَيْـدٍ وَعَمْـرٍو غَـدًا أو الآن » علـى اللَّفـظ بشـرط أن لا يكون معطوفًا على مُضْمرٍ مخفوضٍ من غير إعادة الخـافض ، فإنّـه لا يجـوز ، وقـد تقدم بيانه[٤] ، و « هَذَا ضَـارِبُ زَيْدٍ وعَمْـرًا » على المعنـى تنصبـه بإضمـار فعـل تقديره « وَيَضْـرِبُ عَمْـرًا » وإن شئت أضمرت اسم فـاعل فقـدّرت « وَضَـارِبٌ عمرًا » لأنّ اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال قويّ يعمل منطوقًا به ومقدّرًا .

وتقول : « هَذَا الضَّـارِبُ الرَّجُلِ وَالْغُـلامِ » علـى اللّفـظ ، " والغُـلامَ " علـى الموضع لوجود الجرِّ والنَّصب ، وهو اسم الفـاعل بـالألف والـلاّم ؛ لأنّ أصلـه أن ينصب ، وإن شئت نصبت بإضمار فعل ، أو بإضمار اسم فاعل .

و « هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ وَزَيْدٍ وَزَيْدًا » على ما تقدم من الخلاف[٥] .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) في المصورة : « ضاربان » وهو سهو من الكاتب .

(٣) المصدر السابق .

(٤) في الصفحة ٢٥١ .

(٥) في الصفحات ٢٤٨ وما بعدها .

وقوله : « وحكمه وفيه الألف واللام كما تقدّم في المراد به المضي »[١] :

قد تقدم التَّمثيل بذلك كلّه[٢] ، ولا فرق بينهما فتقول : « هَـذَان الضَّاربَـان زَيْدًا غَدًا » و « هَؤُلاءِ الضَّاربُونَ زَيْدًا » و « الضَّاربَا زَيـدٍ » و « الضـاربو زيـدٍ » أو « الضَّاربا زَيْدًا » على حسب ما تنوي في حذف النون من الإضافة ، أو الطُّول .

٤٦ / والحمل [عَلَى][٣] اللّفظ في العطف أقوى للمشاكلة ، ويقوى / النَّصب مع الفصل نحو : « هَذَا ضَاربُ زَيدٍ غَدًا وَعَمْرًا » .

واختلف في قوّته فقيل :- هو أقوى من النصب بغير فصلٍ .

وقيـل : هـو أقـوى مـن الخفـض . وكلاهمـا يُنسـب لسـيبويه ؛ لإشـكال لفظه[٤] .

واختار ابن طلحة النّصب مع الفصل على الخفض . وابن خـروفٍ[٥] كذلـك للتَّراخي الّذي بينهما وهو " الغَدْ " .

ولا يلزم في المعطوف بل قد يفصل بينهما ما ليس أجنبيًّا من الكلام .

طل[٦] : لا يخلو المعطوف عليه من أن يكـون مضافًـا إليـه ، أو منصوبًـا ، أو مرفوعًا فإن كـان منصوبًـا أو مرفوعًـا ، فـالعطف علـى اللّفـظ ، وقـد يجـوز بعـد النصب الخفض على إرادة الإضافة في الأول وعليه يجيء قول امرئ القيس[٧] :

---

(١) الجزولية ١٤٩ .

(٢) في الصفحة ٢٤٥ وما بعدها .

(٣) في المصورة « في » .

(٤) الكتاب ١ / ١٦٩ ، ١٧٠ .

(٥) شرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٤١ .

(٦) ورد كلامه أيضًا في السفر الأول ٢ / ٦٥١ ، ٦٥٢ .

(٧) في ديوانه ٢٢ .

١٣٨- فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ صَفِيْفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيْرٍ مُعَجَّلِ[١]

على توهم إضافة " مُنْضِجٍ " لـ " صَفِيْفِ " .

وقال الفارسي في " التذكرة "[٢] :- أراد « أَوْ طَابِخٍ قَدَيْر » فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وهو " قَدِيْر " فأعربه بإعرابه فهو معطوفٌ على " مُنْضِج " ؛ لأنّ " بَيْنَ " تقتضي شيئين و [أو] بمعنى " الواو " على هذا .

وقاسه النحاس[٣] على سيبويه في قوله[٤] :-

---

(١) ورواية الديوان : « وظل » .

ويروى العجز في الاشتقاق : « نشيل قدير أو شواء معجل » .

والطهاة : جمع طاه وهو الطباخ ، والصفيف : اللحم المصفوف على الحجارة لينضج ، والقدير : اللحم .

والشاهد : « منضج صفيف ... أو قدير » حيث عطف المجرور « قدير » على « صفيف » المنصوب ، وذلك على توهم إضافة « منضج » لصفيف .

والبيت في معاني القرآن للفراء ١ / ٣٤٦ ، والجمهرة ٣ / ١١٩ ، والاشتقاق ٢٣٣ ، والشعر للفارسي ٢ / ٣٤٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٦ ، وشرح عمدة الحافظ له ٢/ ٦٢٨ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٢٣ ، وشواهد التوضيح ١١٥ ، وشرح الجزولية للأبذي ٢ / ٦٥١ ، واللسان (صفف ، طها) ، وجواهر الأدب ٢٥٦ ، والمغني ٦٠٠ ، ٦١٧ ، والمساعد ١ / ٢٩٠ ، وشفاء العليل ١ / ٣٣٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٨٠ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٥٧ ، والهمع ٥ / ٢٧٨ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ١٣ ، ١٥ ، والدرر ٢ / ٤٦٧ .

(٢) وفي كتاب الشعر له ، ذكر ما يشبه هذا التخريج ٢ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

(٣) في شرح القصائد التسع ١ / ١٨٤ .

(٤) اختلف في نسبته :-

فقيل : للفرزدق ، كما في الكتاب ٣ / ٢٩ ، ولم أجده في ديوانه .

وقيل : للأخوص الرياحي اليربوعي ، واسمه : زيد بن عمرو بن قيس بن عتاب بن هرمي بن رياح ابن يربوع التميمي ، شاعر إسلامي ، وفارس .

والأخوص : بالخاء المعجمة ، وكثيرا ما يصحف إلى الأحوص .

وتنظر ترجمته : المؤتلف والمختلف ٤٩ ، والخزانة ٤ / ١٦٤ .

وقد نسب للأخوص في الكتاب ١ / ١٦٥ ، ٣٠٦ ، وفي البيان والتبيين ٢ / ٢٦١ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٧١ .

١٣٩- مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ [عَشِيرَةً] ولا نـاعبٍ إلاَّ بَبَيْـنٍ غُرابُـها[1]

إلاّ أنّ هذا عند سيبويه[2] على التَّوَهم ، وهو ضعيفٌ بل جعله كالغلط .

وإن كان مخفوضًا : فلا يخلو العطف أن يكون بفاصلٍ أو بغير فاصلٍ ، فإذا كان بفاصلٍ ، فإما قبل حرف العطف ، وإما بعد حرف العطف ، فإذا كان بغير فاصل جاز في المعطوف وجهان :-

الخفض ، وهو الأجود ؛ لاعتدال الكلام .

والنّصب بإضمار فعلٍ في الماضي ، وبإضمار فعلٍ أو صفةٍ في المستقبل ؛ لأن الصِّفة قويّة تعمل مضمرةً كما يتقدّم معمولها عليها .

---

(١) ويروى : « ولا ناعبا » بعطف المنصوب على المنصوب ، وعليها فلا شاهد لما نحن بصدده .

ويروى : « ولا ناعق » « إلا بشؤم » وما بين المركنين في المصورة « عشرة » وهو تحريف .

و « مشائيم » جمع مشئوم ، و« عشيرة » هم بنو أب الرجل الأدنون .

و « النعيب » صوت الغراب ومده عنقه عند ذلك .

والشاهد : « ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب » فقد جر « ولا ناعب » بالعطف على معنى تقدير الباء في خبر ليس وهو « مصلحين » فتوهم الباء وعطف عليها .

والبيت إضافة على ما ذكر سابقا فهو في :-شرح أبيات سيبويه للنحاس ٨١ ، والتكملة للفارسي ٣٩٢ ، والخصائص ٢ / ٣٥٤ ، وشرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر ١٨٣ ، وفرحة الأديب للغندجاني ٣٢ ، وتحصيل عين الذهب ١٣٦ ، ٢٠٣ ، والنكت للأعلم ١ / ٢٨٤ ، والإفصاح للفارقي ١٥٩ ، والحلل ١١١ ، والإنصاف ١ / ١٩٣ ، ٣٩٥ ، ٢ / ٥٩٥ ، وأسرار العربية ١٤٨ ، وأمالي السهيلي ٨٥ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٢ / ٨٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٥٢ ، ٥ / ٦٨ ، ٧ / ٥٧ ، ٨ / ٦٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٥ ، وشرح الجزولية للأبذي ٢ / ٦٥١ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٩١ ، ١٩٢ ، ٣ / ٤٦٢ ، واللسان (شأم) ، والارتشاف ٥ / ٢٤٤٩ ، والمغني ٦٢٢ ، ٧١٨ ، وشفاء العليل ١ / ٣٣٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ١١٧ ، والخزانة ٤ / ١٥٨ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٩ .

وزاد ابن بابشاذ وجهًا ثالثًا[١] :-

وهو العطف على الموضع ، وهذا راجع إلى القولين ؛ فإن حرف العطف لا بدّ وأن ينوب مناب الصفة أو الفعل .

قلت :- لا نسلّم هذا ، بل العامل في المعطوف ، هو العامل في المعطوف عليه بوساطة الحرف ، وهو ظاهر مذهب س وهو اختيار ش[٢] . وإنما يردُّ على ابن بابشاذ :- بأنّ العطف على الموضع لا بدّ فيه من محرزٍ للموضع نحو « لَيْسَ زَيْدٌ بِجَبَانٍ وَلا بَخِيلاً » فـ " لَيْسَ " تُحرز النّصب ، و لا مُحْرِزَ هنا ؛ لأن اسم الفاعل إنما يَنصِب مُنوَّنًا ، أو بألفٍ ولامٍ ، وأمّا " ضَارِبُ " من غير تنوينٍ فلا يعمل النَّصب أصلاً فليس بمُحرزٍ .

وإذا كان بفاصلٍ قبل حرف العطف جاز في المعطوف وجهان :-

أجودهما النّصب ؛ لبُعد مُفسِّر الخافض .

وإذا كان الفصل بعد حرف العطف ، لم يجُز إلا النّصب ، إلاّ في الشعر ؛ مخافة الفصل بين الواو التي تنوب مناب الخافض وبين المخفوض ، ولا يكون مثل ذلك إلا في الشِّعر بالظَّرف[٣] ، وقد جاء بغير الظَّرف في قوله – أنشده الكوفيون[٤] – :-

(١) شرح الجمل له (٧٤ / أ) .

(٢) ينظر الكتاب ١ / ١٦٩ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٧٩ .

(٣) هذا مذهب البصريين ، وأجاز الكوفيون الفصل بغير الظرف في ضرورة الشعر .
ينظر شرح السيرافي ٢ / ٢١٩ ، ٤ / ٦٨ ، والإنصاف ٢ / ٤٢٧ .

(٤) أنشده الأخفش وزاده في حواشي الكتاب ، و لم ينسبه لأحد .
ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٢ .
وقال السيرافي إنه لبعض المدنيين المولدين . ٤ / ٧٠ .

١٤٠- **فَزَجَجْتُهـــــــا بِمِزَجَّـــــــةٍ زَجَّ - القَلُوصَ - أبــي مَــزَادَهْ**[١]

وعليه قراءة ابن عامر[٢] : ﴿ **وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادهم شُرَكَائِهم**[٣] ﴾ وهي قراءةٌ ضعيفةٌ في العربية ، والبيت لا يُعرف قائله وهو ظاهر الصّنعة ، فإنه قد كان يُتّزن :- زَجَّ القَلُوص أبو مزادة .

وأنشد ابن الجنّي[٤] وهو من أبيات الكتاب[٥] :-

---

(١) ويروى : « فزججتها متمكنا » « فزججته » « زج الصعاب أبي » .
ويروى « زج القلوص أبو مزاده » وعليها فلا شاهد حينئذ .
وزججته زجا : إذا طعنته بالزج وهي الحديدة التي في أسفل الرمح .
والقلوص : الناقة الشابة ، وأبو مزادة : كنية رَجُلٍ ، المزج : بكسر الميم الرمح القصير .
والشاهد : « زج القلوص أبي » حيث فصل بن المضاف « زج » وبين المضاف إليه « أبي مزادة » بغير ظرف ولا جار ومجرور وهو « القلوص » . وهذا مذهب كوفي .
والبيت في : معاني القرآن للفراء ١ / ٣٥٨ ، ٢ / ٨١ ، ومجالس ثعلب ١٢٥ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣ / ١٦٩ ، وشرح السيرافي ٢ / ٢١٩ ، ٤ / ٧٠ ، والتبصرة للصيمري ١ / ٢٨٩ ، والخصائص ٢ / ٤٠٦ ، وتحصيل عين الذهب ١٤٥ ، والإفصاح للفارقي ١١٦ ، والكشاف للزمخشري ٢ / ٤٠١ ، والإنصاف ٢ / ٤٢٧ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٣ / ٩٤٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٦٢٦ ، والضرائر له ١٩٦ ، والمقرب لـه ٥٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٨ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ٩٨٥ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٦١ ، والبسيط ٢ / ٨٩٢ ، والارتشاف ٥ / ٢٤٢٩ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٨٢ ، وائتلاف النصرة ٥٢ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٨٠ ، والخزانة ٤ / ٤١٥ وما بعدها .

(٢) وهو أبو عمران ، عبد الله بن عامر بن يزيد ، أحد القراء السبعة ، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك ، ولد سنة ٨ هـ في البلقاء ، وتوفي سنة ١١٨ هـ في دمشق .
تنظر ترجمته : الإقناع ١ / ١٠٣ ، ١٠٥ ، وغاية النهاية ١ / ٤٢٣ ، ٤٢٥ ، والأعلام ٤ / ٩٥ .

(٣) سورة الأنعام الآية ١٣٧ . والقراءة في الحجة ١٥٠ ، ١٥١ ، والسبعة ٢٧٠ ، والاتحاف ٢١٧ ، ٢١٨ ، والمبسوط ١٧٥ ، والإقناع ٢ / ٦٤٤ .

(٤) وهو أبو الفتح ، عثمان بن جني ، أخذ العربية عن أبي علي الفارسي ، ومن أحسن تصانيفه : الخصائص ، توفي سنة ٣٩٢ هـ .
تنظر ترجمته : الفهرست ٩٥ ، ونزهة الألباء ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، وإنباه الرواة ٢ / ٣٣٥ ، وإشارة التعيين ٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٥) والقائل هو الفرزدق ولم أجده في ديوانه .

١٤١- يَنْفِي يَدَاها الحَصَى في كل هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِمَ تِنْقَادِ الصَّيَارِيفِ[(١)]

والمشهور بخفض " الدَّرَاهم " ورفع " تنقاد " .

فتقول على هذا :- « هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا وَعَمْرًا » ، ،
وضَارِبٌ زَيْدًا وَعَمْرٍو ، وضَارِبٌ زَيْدًا غَدًا وَعَمْرًا ، وضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرًا ، وضَارِبُ زَيْدِ غَدًا أو أمْسِ وَعَمْرًا ، وضَارِبُ زَيْدٍ وغدًا عمرًا » .

ولا يجوز « ضَارِبُ زَيْدٍ وَغَدًا عَمرو » بالخفض إلا في الشّعر .

وقوله : « ومن شَرْطِ إعمال اسم الفاعل أن يكون مُعتمِدًا على حرف الاستفهام ، أو حرف النّفي ، أو صفةً لموصوفٍ ، أو خبرًا لذي خبرٍ ، أو حالاً من ذي حالٍ ، أو صلةً لموصولٍ »[(٢)] :

---

(١) ويروى : « تنفى » « الدنانير » « الدراهيم » .

والبيت وصف للناقة التي تسير في الهاجرة أي وقت اشتداد الحر ، فيداها لشدة وقعها في الحصى ينفيانه فيقرع بعضه بعضًا ويسمع له صليل كصليل الدنانير إذا انتقدها الصيرفي فنفى رديئها عن جيدها .

والشاهد : « نفى الدراهم تنقاد » فقد فصل بالمفعول « الدراهم » بين المتضايفين ، والأصل : نفي تنقاد الصياريف الدراهم .

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٢٨ ، والكامل ١ / ١٩٣ ، والمقتضب ٢ / ٢٥٦ ، والأصول ٣ / ١٢ ، ٤٥٠ ، والجمهرة ٢ / ٣٥٦ ، وشرح السيرافي ٢ / ١٢٨ ، وضرورة الشعر له ٧٣ ، والشعر للفارسي ١ / ٢٠٨ ، ٢ / ٤٤٧ ، والخصائص ٢ / ٣١٥ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٢٥ ، ٢ / ٧٦٩ ، والمحتسب ١ / ٦٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣ / ١٤٧٧ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢ / ٦١٣ ، ٦٥٣ ، وتحصيل عين الذهب ٦٢ ، والنكت للأعلم ١ / ١٥٦ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢١٥ ، ٣٣٧ ، ٢ / ٣٢٢ ، ٤١٩ ، والإنصاف ١ / ٢٧ ، وأسرار العربية ٦١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٧٤ ، والضرائر له ٣٦ ، والممتع ١ / ٢٠٥ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٩٨٧ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ٢٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٦١ ، ورصف المباني ١٢ ، ٤٤٦ ، واللسان (صرف ، درهم) ، وتخليص الشواهد ١٦٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٠٩ ، ٤ / ٩٢ ، والتصريح ٥ / ٣٧٥ ، والخزانة ٤ / ٤٢٤ ، ٤٢٦ .

(٢) الجزولية ١٥٠ .

قد تقدّم ذلك[١] ، وأنه مذهب سيبويه والخليل ، وخالفهما الأخفش ، والصّواب قولُ سيبويه ؛ لأنّ الاستفهام يطلب بالفعل ، فصادف اسمًا شبيهًا بالفعل ، فكُونُه مأخوذًا من مادّة الحدث كالفعل يدل على حالة الحدث فقوّى فيه جهة الفعل ، وأمكن أن تجري مجراه بعد الاستفهام فتقول : « أَقَائِمٌ أَخَواك ؟ » و « أَضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا ؟ » .

وكذلك النّفي نحو : « مَا قَائِمٌ أَخَوَاك » ؛ لأن النّفي أيضًا إنّما توجّه من جِهة المعنى على الفعل فصادف في اللّفظ ما يشبه معناه معناه فأمكن أن تجري بعده مجراه .

و [... ...][٢] أن يكون مبتدأً بلا خبرٍ في هذين الموضعين ؛ لأنّه نازلٌ منزلة الفعل فلم يُخبر عنه ، وإنّما هُو فيهما محمولٌ على الاسم بَعْده كالفعل فلا يحتاج إلى خبرٍ ، وإن قدّرت له الخبر بطل من جهة أنّ ما تُقدِّرُه خبرًا لا يُحتاج إليه ؛ لاستقلال الفائدة دُونه ، ولأنّه إذا قُدِّر أحال الكلام ، وأبطل إعمال الصّفة ؛ لأنّه حينئذٍ محمولٌ عليه لا محمولٌ على غيره . فلم يقع موقع الفعل ، ولا تلتفت لما يقرع مسامعك من قول من يقول : إذا جُعِل مبتدأً فلا بُدَّ له من خبرٍ .

/ ٤٧ وأمّا الوصف والخبر / والحال فإنّ هذه المواضع يقع فيها الفعلُ والاسمُ محمولين على غيرهما ، فالفعلُ أملكُ بهما ؛ لأنّه أبدًا محمولٌ على غيره ، فإذا وقع فيها الاسم المأخوذ [... ...][٣] كالفعل ، وفيه دلالة على حالة الحدث أمكن أن يجري مجرى الفعل ، وكذلك إذا وقع صلةً للألف واللاّم فإنه موضعٌ لا يقع فيه إلا اسم الفاعل أو اسم المفعول فاختصاصهما [بهذا][٤] الموضع من بين سائر

---

(١) في الصفحتين ٢٣٠ ، ٢٣١ .

(٢) لم أتمكن من قراءتها ، وهي بمقدار كلمتين .

(٣) كلمة غامضة وكأنها : « في مادةٍ » .

(٤) في المصورة : « بهذه » .

الأسماء إنما كان لما فيهما من قوّة رائحة الفعل ، وإرادتهما في الأزمان كالفعل حتى كان الألف واللاّم هما " الّذِي " والاسم بعدهما هو الفعل ، ولقوّة رائحة الفعل فيهما في هذا الموضع لم يصحّ إلا أن يعملا فيه ؛ لأنهما نائبان مناب الفعل ، وصار عملهما بالنّيابة كما تقدّم في العقد .

فصل[1] :-

ولم يذكُر أبو موسى من التّوابع إلا عطف النَّسق ، فأقول إن كان التّابع بدلاً ، ولم يكن في اسم الفاعل ألفٌ ولامٌ فاحمل على اللفظ ، وانصب بإضمار فعلٍ من المعنى ، فتقدِّر في المُضيِّ الفعل ، وفي غيره الفعل – إن شئتَ – أو الاسم ، نحو : « هَذَا ضَارِبٌ أخِيك زَيْدٍ أمْسِ » على اللّفظ و " زَيْدًا " على إضمار الفعل .

وفي الحال والاستقبال « هَذَا ضَارِبٌ أخِيكَ زَيْدٍ » على اللّفظ ، و " زَيْدًا " على إضمار الفعل أو اسم الفاعل .

فإن كان في اسم الفاعل اللاّم وكان مُثنى أومجموعًا جمع سلامةٍ فعلى اللّفظ أيضًا أو على المعنى نحو : « هَذَانِ الضَّارِبَا زَيْدٍ أخِيْك أو أخَاك » و « هَؤُلاءِ الضَّارِبُو زَيْدٍ أخِيك أو أخاك » .

ويجوز هنا البدل على الموضع ؛ لأنّ المحرز موجودٌ .

فإن لم يكن مُثنًّى ولا مجموعًا ، وكان التّابع دون لامٍ ، ولا إضافةٍ إليها ولا إلى ضميرها :- فالنّصب على المعنى إلاّ عند الفراء .

وإن لم يكن دونها[2] :- فاللّفظ والمعنى نحو : « هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدًا »

---

(١) ينظر هذا الفصل شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٦٧ .

(٢) أي إن كان اسم الفاعل مفردًا ، وكان التابع فيه الألف واللام أو يكون مضافا لما فيه الألف واللام ، أو مضافًا إلى ضميرهما .

على البدل على المعنى ، والفرّاء يُجيز « هَذَا الضَّاربُ زَيْدٍ[١] » وقد تقدّم فساده .

و « هَذَا الضَّاربُ الرَّجُلِ الغُلامِ وَالغُلامَ » .

فإن كان التّابع نعتًا أو عطف بيانٍ ، أو تأكيدًا ، وكان اسم الفاعل ماضيًا ولم يكن فيه لامٌ ، فليس إلا الخفض ؛ لأنّ هذه التّوابع ليست على إضمارٍ إنّما يعمل فيها التّبعيّة ؛ فإن لم يكن اسم الفاعل كذلك فاللّفظ والموضع ، هذا عند من لا يشترط المُحرز[٢] ، أمّا من يشترطه فلا يُحمل على الموضع إلاّ مع اللاّم ، فمن اللّفظ قوله[٣] :-

١٤٢- أَنَا ابنُ التَّاركِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ   عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا[٤]

---

(١) سبق في الصفحتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

(٢) المشترط للمحرز الأعلم الشنتمري كما في الارتشاف ٥ / ٢٢٧٧ . والمساعد ٢ / ٢٠٧ .

(٣) والقائل هو المرار بن سعيد الفقعسي الأسدي .

(٤) ويروى « بشرا » و « عكوفا » .

وبشر هو : ابن عمرو بن مرثد . وترقبه : أي تنتظر إزهاق روحه .

والشاهد : « التارك البكري بشر » حيث جاء « بشر » على أنه عطف بيان للفظ « البكري » وإن لم يكن في بشر الألف واللام . وإنما جاز ذلك لأنه تابع للاسم الذي قبله ، ولم يل اسم الفاعل ، وقد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ، هذا على رأي سيبويه ، أما المبرد فلا يجيز الجر وينشد البيت نصبًا .

والبيت في مجموع شعره ١٦٩ ، والكتاب ١ / ١٨٢ ، والأصول ١ / ١٣٥ ، وشرح السيرافي ٤ / ٨١ ، والتبصرة ١ / ١٨٤ ، وفرحة الأديب ٣٧ ، وتحصيل عين الذهب ١٥١ ، والنكت للأعلم ١ / ٢٩٢ ، والإفصاح للفارقي ١٦١ ، والمفصل ١٢٣ ، وشرحه لابن يعيش ٣ / ٧٢ ، ٧٣ ، والحماسة البصرية ١ / ٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٠٢ ، ٥٦٨ ، والمقرب له ٢٧٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٢٧ ، وشرح الكافية الشافية له ٣ / ١١٩٦ ، وشرح الجزولية للأبذي ٢ / ٥٩١ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٣٤ ، ٣٨٢ ، ٣٩٥ ، وشرح ألفية ابن معط ١ / ٧٧١ ، والارتشاف ٤ / ١٩٤٤ ، وتذكرة النحاة ١١٣ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣٥١ ، والمساعد ٢ / ٢٤٥ ، وشفاء العليل للسلسيلي ٢ / ٧٦٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٥٨ ، والتصريح ٣ / ٥٤٤ ، والهمع ٥ / ١٩٤ ، والخزانة ٤ / ٢٨٤ ، ٥ / ١٨٣ ، ٢٢٥ ، والدرر ٢ / ٣٧٩ .

فـ " بِشْر " عطف بيانٍ ، ولا يكون بدلاً ؛ لأنّه في تقدير التّكرار فلا يجوز إلاّ على مذهب الفرّاء[١] .

فصل :

واعلم أنّه يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه إذا كان غير مرفوع كقولك : « هَذَا زَيْدًا ضَارِبٌ » إلاّ أن تدخل عليه الألف واللاّم بمعنى " الَّذِي أو الّتي " ؛ لأنه يصير في صلتها ، والصّلة لا تتقدم على الموصول ، ولا شيءٍ منها ، وكذلك إن خفض بحرفٍ أو باسمٍ نحو « مَرَرْتُ بِضَارِبٍ زَيْدًا » و « هَذَا غُلامُ ضَارِبٍ زَيْدًا » لا تقول : مَرَرْتُ زَيْدًا بِضَارِبٍ ، ولا « هَذَا غُلامُ ضَارِبٍ زَيْدًا » لا تقول : هَذَا زَيْدًا غُلامُ ضَارِبٍ .

وأجاز بعضهم[٢] تقديم الظّرف والمجرور في صلةِ الألف واللاّم لقوله تعالى[٣] ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّاهِدِينَ ﴾ ، وقال الشاعر[٤] :-

١٤٣- تَقُولُ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِهَا أَبَعْلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ[٥]

---

(١) مذهب الفراء إجازة إضافة الصفة المقرونة بأل إلى جميع المعارف .

ينظر : شرح السيرافي ٤ / ٨٢ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٩٥ ، والتصريح ٣ / ٥٤٤ .

(٢) أجاز ذلك الفارسي في البغداديات ٥٥٥ ، في الآية التالية لا البيت .

(٣) سورة يوسف الآية ٢٠ .

(٤) وهو : الهذلول بن كعب العنبري كما في شرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٦٩٦ ، وذكر معه سبعة أبيات ، هذا أولها وثالثها :-

ألست أرد القرن يركب ردعه وفيه سنان ذو غرارين يابس

وهذا البيت المذكور أورده ابن منظور في اللسان (ردع) منسوبًا إلى نعيم بن الحارث بن يزيد السعدي .

وفي الكامل نسب لأبي محلم السعدي ١ / ٣٢ .

(٥) ويروى « ودقت صدرها » « نحرها » .

وبعلي : أي زوجي ، المتقاعس : من القعس وهو دخول الظهر ، وخروج الصدر . =

ولا حُجّة في ذلك عند الحُذّاق إذ يحتمل أن يعمل فيه مضمرٌ يفسِّره ما بعد ، وإن لم يعمل كأنّه قال : « وكانوا زاهدين فيه » .

وامتنع مع الخفض لأنه لا يتقدّم على ما يخفضه ، وتقدُّم المعمول يؤذِن بتقدُّم العامل .

وأجاز ذلك بعضهم[1] في « غَيْر ضاربٍ ، وَحَقّ ضَاربٍ ، وَجَدّ ضَاربٍ » لأنّه في معنى لا ضاربٌ ، وضاربٌ جدًّا وحقًّا ، واستدلَّ بقول الشَّاعر[2] :-

---

= والشاهد : « بالرحى المتقاعس » حيث تقدم . الجار والمجرور « بالرحى » على اسم الفاعل الموصول بالألف واللام على معنى الذي ، ولا يجوز حينئذ تعلق الجار والمجرور به ؛ لأن صلة الموصول لا تتقدم عليه .

والشاهد في المراجع السابقة الذكر آنفا وفي : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٦٨٢ ، واللامات للزجاجي ٤٢ ، والمنصف ١ / ١٣٠ ، وشرح الحماسة للتبريزي ٢ / ٢٢٨ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٧٠٩ ، والتبيين للعكبري ٣٠٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٦٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٣٧ ، ٢٦١ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٤٥٦ ، والملخص لابن أبي الربيع ١ / ٥٥٤ ، والارتشاف ٢ / ١٠٤٤ ، والمساعد ١ / ١٨١ ، وشفاء العليل ١ / ٢٥٣ ، والخزانة ٨ / ٤٣٠ ، والدرر ١ / ١٧١ .

(١) ينظر شرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٢٧٩ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٧٩ .

(٢) اختلف في نسبته :-

فنسب لبعض بني أسد في شرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٢٧٩ .

ونسب لعبد العزيز بن زرارة في شرح الحماسة للتبريزي ١ / ٢٧٠ ، ٢٧١ ، واسمه :-

عبد العزيز بن زرارة بن جزء بن عمرو بن عوف الكلابي ، سيد أهل البادية في زمانه ، غزا مع يزيد بن معاوية القسطنطينية ، وقيل أنه مات في تلك الرحلة .

تنظر ترجمته : الإصابة ١ / ٥٤٧ ، ٥٧٦

ونسب للأشتر في الدرر ٢ / ١٤٤ ، واسمه : مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعي ، فارس أدرك الجاهلية والإسلام ، وهو أحد أصحاب علي رضي الله عنه وذوي النصرة والحمية .

تنظر ترجمته : طبقات ابن المعتز ١٩٨ ، وسمط اللآلي ١ / ٢٧٧ ، والتبريزي ١ / ٧٥ .

١٤٤- فَإِنْ لا أَكُنْ كُلَّ الشُّجَاعِ فَإِنَّنِي بِضَرْبِ الطُّلَى والهَامِ حَقُّ عَلِيْمِ[١]

وقاس بعضهم على هذا المجرور كان اسم الفاعل في معنى ما ليس بمضافٍ ، أو لم يكن ، والصّحيح امتناع جميع ذلك ، فإن كان حرف الجرّ مزيدًا فلا يُمتنع إذ قد لا ترعاه العرب ، وعلى ذلك جاء « مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلا قَاعِدًا » ومنعه د[٢] .

فصل :-

من الباب إذا كان معمول اسم الفاعل ضميرًا لم يجز إثبات التّنوين ، ولا النّون معه ؛ لأنّه متّصلٌ ، وهما علما انفصالٍ فتناقضا إلاّ في الضّرورة كقوله[٣] :-

١٤٥- فَلَمْ يَرْتَفِقْ والنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ جَمِيْعًا وَأَيْدِي المعتفين رَوَاهِقُهْ[٤]

---

(١) ويروى : « وإلاّ » .

ومعنى الطلى : الأعناق وأعراضها ، والواحدة طُلْية ، وقيل : طُلاة .

والشاهد : « بضرب الطلى ... حق عليم » حيث تقدم « بضرب » وهو معمول المضاف إليه « عليم » ، وسهل ذلك أن المضاف لفظة « حق » .

وقد ورد البيت - زيادة على ما ذكر آنفًا - في المساعد ٢ / ٣٣٧ ، والهمع ٤ / ٢٧٩ .

(٢) ينظر منعه الارتشاف ٥ / ٢٢٧٩ .

(٣) غير منسوب ويرى المبرد أنه مصنوع . الكامل ١ / ٢٧١ .

(٤) ويروى : « ولم » .

ويرتفق : أي يتكئ على مرفقه ، أو لم يرتفق بماله ، بل بذله بلا رفق ، ومحتضرونه : حاضرون ، والمعتفون : هم طالبو المعروف والإحسان ، رواهقه : جمع راهقة ، ورهقه أي غشيه وأتاه .

والشاهد : « محتضرونه » حيث جمع بين النون والضمير المتصل في اسم الفاعل وذلك لا يجوز إلا في الضرورة . والمبرد يرى أن الهاء هاء السكت .

والبيت في الكتاب ١٨٨/١، والكامل ١ / ٢٧١ ، وشرح السيرافي ٤ / ٨٩ ، والتبصرة للصيمري ١ / ٢٢٤ ، وتحصيل عين الذهب ١٥٧ ، والنكت ١ / ٢٩٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧١ ، والمقرب ١٣٨ ، والضرائر ٢٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٣٢ ، والخزانة ٤ / ٢٦٦ ، ٢٧١ .

قال سيبويه إنّه أجرى المضمر في الشّعر مجرى الظّاهر ، فجمع بينهما[١] .

ولا يستتبّ ذلك على مذهب الأخفش[٢] ؛ لأنهما متعاقبان لا يصحّ اتّصال المضمر إلا بحذف النّون .

د : الهاء هاء السّكت وحرّكها في الوصل ضرورةً ، تشبيهًا لها بهاء الضّمير[٣] ، ففي البيت / ضرورتان :- / ٤٨

إثبات هاء السّكت في الوصل ، وتحريكها لا سيّما وقد حُكي عنه أنّه سمع إمامًا يصل هاء السّكت في ﴿ الحَاقَّة[٤] ﴾ وكان يُصلي خلفه فقطع الصّلاة ، ورأى أنّه لحنٌ .

وعلى مذهب س فيه ضرورةٌ واحدة ، فقول سيبويه أرجح وقال الآخر[٥] :-

١٤٦- هُمُ القَائِلُونَ الخَيْرَ وَالآمِرُونَهُ إذَا ما خَشُوا مِنْ مُحْدَثِ الأَمْرِ مُعْظَمَا[٦]

---

(١) الكتاب ١ / ١٨٨ .

(٢) سيأتي بعد قليل .

(٣) ينظر الكامل ١ / ٢٧١ ، وشرح السيرافي ٤ / ٨٩ ، والتبصرة ١ / ٢٢٤ .

(٤) سورة الحاقة الآية ١ .

(٥) غير منسوب ، ويقال أنه مصنوع . الكتاب ١ / ١٨٨ .

(٦) ويروى : « هم الآمرون .. والفاعلونه » « هم الفاعلون » .

« من محدث الدهر » « من حادث الدهر » « يوما من الأمر » « من معظم الأمر مفظعا » .

والمعظم : الأمر يعظم دفعه . والمفظع : أي جاوز الحد في الفظاعة والقبح .

والشاهد : « الآمرونه » مثل الشاهد قبله .

وقد ورد البيت في الكتاب ١ / ١٨٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٦ ، والكامل ١ / ٢٧١ ، ومجالس ثعلب ١ / ١٢٣ ، وشرح السيرافي ٤ / ٨٨ ، وضرورة الشعر له ٥٠ ، وتحصيل عين الذهب ١٥٧ ، والنكت ١ / ٢٩٥ ، والمفصل ٨٥ ، وشرحه لابن يعيش ٢ / ١٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧٠ ، والضرائر له ٢٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٤ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٢٣٢ ، واللسان (طلع ، حين ، ها) ، والخزانة ٤ / ٢٦٦ ، ٢٦٩ ، والدرر ٢ / ٥١٦ .

وأنشد ابن الأعرابي[١] في نوادره[٢] :-

١٤٧- وَليس بِمُعيِينِي وفي الناس مُمْتِعٌ رفيقٌ إذا أعيى رفيق ومُمتعُ[٣]

وقال آخر[٤] :-

١٤٨- وَمَا أدْري وَظَنّي كُلُّ ظَنٍّ أمُسْلِمُنِي إلى قَوْمِي شَرَاحِي[٥]

---

(١) وهو أبو عبد الله ، محمد بن زياد النحوي اللغوي ، صاحب كتاب النوادر وغيره ، كان إمامًا في النحو واللغة ، نسابة ، كثير السماع والرواية ، قرأ على المفضل الضبي ، سمع من الأعراب الذين كانوا ينزلون ظاهر الكوفة ، وجالس الكسائي ، وكان أحول أعرج ، ولد سنة ١٥٠ هـ ، وتوفي سنة ٢٣١ هـ وقيل سنة ٢٣٢ هـ .

تنظر ترجمته : الفهرست ٧٥ ، ٧٦ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٩٥ ، ١٩٧ ، ومراتب النحويين ١٤٧ ، ونزهة الألباء ١٥٠ ، ١٥٣ ، وإشارة التعيين ٣١١ ، ٣١٢ .

(٢) غير منسوب فيما عدت إليه من مظان .

(٣) ويروى العجز بقافية أخرى : « صديق إذا ... علي صديق »

أو « رفيق » .

ومعنى البيت أنه إذا شق عليه بعض أصدقائه ، فليس بمعجزه إيجاد صديق غيره .

والشاهد : « بمعييني » حيث اجتمعت نون التنوين والضمير المتصل ، والتنوين علم انفصال ؛ فهذا ضرورة .

والبيت في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧٠ ، والضرائر له ٢٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٣٨ ، وشواهد التوضيح والتصحيح له ١١٨ ، ومنهج السالك ٣٣٧ ، وشرح الأشموني ١ / ١٠٧ .

(٤) وهو يزيد بن المُخَرِّم بن شريح بن المُخَرِّم بن حزن الحارثي . من أشراف بني الحارث من أهل اليمن ، قتل يوم الكلاب الثاني ، وهو جاهلي كثير الشعر .

تنظر ترجمته : معجم الشعراء للمرزباني ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، والخزانة ٢ / ٣٧٩ ، ٣٨٠ .

(٥) ويروى : « فما أدري وكل الظن ظني » « وما أدري أظني » .

ويروى العجز : « إلي قوم شراح » و « أيسلمني بني البدء اللقاح » .

وعليها فلا شاهد لما نحن بصدده .

وشراحي : ترخيم شراحيل .

والشاهد : « أمسلمني » ووجه الاستشهاد كالذي قبله .

=

وقوله[١] :-

١٤٩- ألا فَتًى مِـنْ سَـرَاةِ النَّـاسِ يَحْمِلُنِـي وَلَيْسَ [حَامِلُني] إلاَّ ابنُ حَمَّالِ[٢]

والضَّمير في مثل هذا منصوبٌ ولا بدّ .

أما في غير الضّـرورة فمذهـب سيبويه اعتبـاره بالظّـاهر ، فـاجعل في موضـع الضّمير ظاهرًا من غير أن تزيل شيئًا عما هو عليه ، فما جاز في الظّاهر فاحكم به على المضمر[٣] ، فتقول : " هَذَا الضَّارِبُكَ " فالكاف في موضـع نصـبٍ ؛ لأنّـك لو وضعت الظّاهر هنا فقلت « الضَّاربُ زَيْـدًا » لم يكـن إلاّ نصبًـا كمـا قدَّمنـا ، وتقولُ :- « هَـذَانِ ضَارِبَـاكَ أمـس » فالكـافُ في موضـع جـرٍّ ؛ لأنّـه لا يجـوز في « ضَارِبَا زَيْدٍ » إلاّ الجرُّ بمعنى الماضي . وتقول :- « هَذَانِ ضَارِبَاكَ اليَومَ أو غـدًا » فالكاف جرٌّ أيضًا .

= والبيت مذكور في معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٦ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤ / ٣٠٥ ، والمحتسب ٢ / ٢٢٠ ، وشرح الجمـل لابـن عصفـور ١ / ٥٧٠ ، والمقـرب لـه ١٣٨ ، والضرائـر لـه ٢٧ ، ١٣٩ ، وشرح التسـهيل لابـن مـالك ١ / ١٣٨ ، وشـرح الجزوليـة للأبـذي ١ / ٧٦ ، ورصـف المباني ٣٦٣ ، واللسان (شرحل) ، ومنهج السالك ٣٣٦ ، والارتشاف ٥ / ٢٤١٧ ، وتذكـرة النحاة ٤٢٢ ، والنكت الحسان ٨٤ ، والمغني ٤٥٠ ، ٨٤٣ ، وشرح شواهده ٢ / ٧٧٠ ، والهمع ١ / ٢٢٥ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٥٧ ، ٧ / ٣٦٥ ، والدرر ١ / ١١٠ .

(١) أورده المبرد مع أبيات أخرى ، وذكر أنه من إنشاد أبي محلم السعدي . الكامل ١ / ٢٧٠ .

(٢) ويروى : « من بني ذبيان » .
وما بين المركنين في المصورة « يحملني » وهو رواية في البيت ولا شاهد فيها .
وما أثبت هو ما يناسب الاستشهاد به هنا .
والشاهد : « حاملني » ووجه الاستشهاد كالبيت السابق .
والبيت مذكور في الكامل ١ / ٢٧٠ ، وشـرح السـيرافي ٤ / ٨٨ ، والإنصـاف ١ / ١٢٩ ، والتبيين للعكبري ٢٨٦ ، وشرح المفصل لابـن يعيـش ٧ / ١٤٣ ، وشـرح الجمـل لابـن عصفـور ١ / ٥٧٠ ، وشـرح الكافيـة للرضـي ٢ / ٢٣٢ ، والصفـوة الصفيـة للنيلـي ١ / ٦٢٩ ، ومنـهج السالك ٣٣٧ ، والخزانة ٤ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٥ / ٣٩٦ .

(٣) ينظر شرح السيرافي ٤ / ٨٧ ، والانتصار ٨٥ .

وتقول : [هما] الضّاربَاك ، وهُمُ الضّاربُوك ، فالكاف في موضع نصبٍ أو جرٍّ ، والجرّ أولى ؛ لأنك تقول : « الضَّاربَا زَيْدٍ وَالضَّاربُو زَيْدٍ » وبالنّصب ، والجرّ أكثر ؛ لأنّ حذف النّون للإضافة أكثر من حذفها للطّول .

وذهب الأخفش[1] : « أنّ الكاف في موضع نصبٍ أبدًا ؛ لأنّ النّون لم تحذف هنا للإضافة إذ لو كانت كذلك ؛ لثبتت في موضعٍ ما فإنّها حذفت ؛ لاتّصال المضمر ومعاقبته للنّون ، وأيضًا فإنّها إذا كانت مُعاقبةً للضّمير إذن فوجودها لو زال الضّمير ، فكانت في تقدير الوجود فكما لو وُجِدت لم يكن ما بعدها إلا منصوبًا فكذلك إذا كانت مقدرةً وليست بمحذوفةٍ للإضافة ، ونظير ذلك ما لا ينصرف إذا أضيف لم يجرّ بالفتحة ؛ لأنّ الإضافة قد أذنت بوجود التّنوين ، فوجب أن يدخله الجرّ الذي هو مصاحبٌ للتّنوين ، هذا في أحد القولين هناك ، فتقول كلام الأخفش إنّما يتبين بتصوير كيفية المعاقبة ، وكيفيّتها أنّ الضّمير يطلب الاتّصال باسم الفاعل ، والنّون عِوضٌ من التّنوين تطلب بالانفصال ؛ لحلولها بين الضّمير واسم الفاعل ، وقصارى هذا التّصوير أن يطلب بحذف النّون خاصّةً ، وحذفها للإضافة ، لتُمكّن من اتّصاله ، وليس حذفها له ، فالضّمير في موضع خفضٍ ، وإنّما كان يلزم ما قلت لو لم يتصوّر وجود الضّمير إلا مُتّصلاً ، ولا يكون مُتّصلاً إلا بحذف النّون ونحوه .

ويجوز أن يكون منفصلاً كسائر ضمائر النّصب ، ولكن امتنعت عنه العرب طلبًا للاختصار ، وقد تأكد هنا .

ويجوز إن لم يكن حذف النّون للإضافة ، فليكن الضمير متّصلاً باسم الفاعل مع وجود النّون ؛ لأنّها قد صارت من نفس الكلمة ألا تراها لا تسقط مع الألف واللاّم ولا في الوقف .

---

(١) ينظر معاني القرآن لـه ١ / ٢٥٥ ، وشرح السيرافي ٤ / ٨٨ ، والتبصرة ١ / ٢٢٣ ، والنكت للأعلم ١ / ٢٩٤ .

فإن قال :– بأن الضّمير زيادة تطلب بالاتّصال باسم الفاعل والنّون زيادة تطلب بالاتّصال به ، وهما في موضعٍ واحدٍ فمن هنا تعاقبا » .

قلنا له :– ليس في هذا أكثر من شرح القول الأوّل ، ثمّ يلزمك في قولك إنّ حذف النّون لمعاقبة الضّمير ، فكأنّ الضّمير قد أذن بوجودها ، تناقضٌ أن يكون الضّمير سببًا لحذفها سببًا للحكم بوجودها وليس ذلك فيما شُبّهت به ، وقد جاء في الشّعر :–

والنـــــاس محتضرونـــــه – ١٤٥

وقد بيّن ، وقال بعضهم(١) :– مذهب الأخفش فاسدٌ إذ قد ثبت حذفها للإضافة أو للطّول ، ولم يثبت لما ذكر ، ولا يلزم أن يثبت يومًا ما ؛ إذ يؤدّي لممتنعٍ أو لقبيحٍ في اللّفظ ، فأثرت العرب الإضافة في موضع ، والطّول أو الإضافة في آخر .

وقال المازني(٢) :– « هو مخفوضٌ أبدًا إلاّ " الضّاربُك " فهو منصوبٌ قال : وَأمّا " الضَّارباك " ونحوه فلم يقدّر الحذف للطّول ؛ لأن الحذف للإضافة أكثر ؛ وذلك أنّ الحذف للإضافة لازمٌ ، والحذف للطّول غير لازم » .

وهذا لا يلزم إذ ليس ذلك بمانعٍ أن يقدّر للطّول كما يفعل ذلك مع الظّاهر » .

وأما " هَذَانِ ضَاربَاك " فالكاف في موضع جرٍّ عند سيبويه ، وفي موضع نصبٍ عند الأخفش .

---

(١) مثل هذا القول قال به ابن عصفور في شرحه للجمل ١ / ٥٦٩ .

(٢) ومعه الجرمي ، والمبرد ، ينظر الكتاب ١ / ١٨٨ الحاشية (٢) ، والبسيط ٢ / ١٠٤٨ ؛ والارتشاف ٥ / ٢٢٧٧ ، والمساعد ٢ / ٢٠٤ .

قال ابن الباذش[١] رحمه الله ، وقد سُئل عن قوله تعالى[٢] : ﴿ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ ﴾ ما موضع الكاف من الإعراب ؟ وما النّاصب لأهلك ؟ فقال :- « مذهب سيبويه إضافة اسم الفاعل إلى المضمر على حدّ إضافته إلى المظهر ، وأنّ الكاف في موضع جرٍّ بالإضافة ، وحذف النّون للإضافة ، وإن كان المضمر لا يحتمل ثبوته فيكون " وَأهلَكَ " منصوبًا بإضمار فعلٍ » ، قال : ومذهب أبي الحسن أن التّنوين حذف لمعاقبة المضمر ؛ لأنّه لا ينفصل ، وأنّه في موضع نصبٍ وليس كالظاهر ، فحذف التّنوين لا لمعنى الإضافة ، ولا يصل إلى إثباته لِعلّة المضمر فيكون المعطوف عليه على الموضع .

وإنّما ذكرت هذا ؛ لأنّ بعضهم يتوهّم أن الأخفش يوافق في " ضَارِبَاك " وهو ليس كذلك .

فصل :

ش في التّوطئة آخر الباب[٣] : « واسم المفعول / والأمثلة المشبّهة باسم الفاعل تجرى في الإعمال والاعتماد ، واشتراط الزّمان مجرى اسم الفاعل . / ٤٩

فاسم المفعول نحو : « هَذَا مُعْطًى دَرْهمًا الآن أو غدًا » و « مُعْطَى درهمٌ[٤] أمس » .

والأمثلة نحو :- « هَذَا ضَرَّابٌ زَيْدًا الآن أو غَدًا » و " ضَرَّابُ زَيدٍ " و « هَذَا ضَرَّابُ زيدٍ[٥] أمس » .

(١) لعله أبو الحسن ، علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي .
وترجمته ستأتي في الصفحة ٥٠٤ .

(٢) سورة العنكبوت الآية ٣٣ .

(٣) التوطئة ٢٦٤ .

(٤) في التوطئة « درهمًا » ، ولعله سهو .

(٥) في التوطئة « زيدًا » ، ولعله سهو .

وأكثر ما جاء من هذا المعنى " فَعّال وفَعُول ومِفْعَال "، وقد جــاء في " فَعِـل وفَعِيل " و " فَعِل " أقلّ من " فعيل " بكثير .

وتكسير ما كسّر منها يجرى مجراها نحو قوله[١] :

١٥٠- ثُــمَّ زَادُوا أَنَّــهم في قَوْمِــهِمْ غُفُــرٌ ذَنْبَــهُمُ غَــيْرُ فُجُــرْ[٢]

انتهى .

---

(١) وهو طرفة بن العبد في ديوانه ٦٤ .

(٢) ويروى : « غير فخر » .

وغفر : جمع غفور ، وفجر : جمع فجور وفخر : جمع فخور .

والشاهد : « غفر ذنبهم » حيث جاءت صيغة المبالغة مكسرة وعملت عمل المفرد .

والبيت في الكتاب ١ / ١١٣ ، ونوادر أبي زيد ١٥٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٣ ، والجمل للزجاجي ٩٣ ، وشرح السيرافي ٣ / ٢١٧ ، والتبصرة للصيمري ١ / ٢٢٨ ، وتحصيل عين الذهب ١١٤ ، والحلل لابن السيد ١٣٣ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٤ ، ٧٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٨٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٤١ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٢٣ ، والبسيط ٢ / ١٠٦٤ ، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ٩٩٢ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٨٤ ، والتصريح ٣ / ٢٨٤ ، والهمع ٥ / ٨٨ ، والخزانة ٨ / ١٨٨ ، والدرر ٢ / ٣٢١ .

[صيغ المبالغة]

قلت ترك أبو موسى الكلام في الأمثلة المعدولة كأنه اكتفى ببيان عمل اسم الفاعل عنها ، ولها أحكام تخصّها فلنذكر منها ما أمكن :-

اعلم أنّ الكلام في هذا الباب في فصلين :-

الفصل الأوّل :- في ماهيّتها وما يتعلّق بذلك .

والفصل الثاني :- في كيفيّة إعمالها ، وما يتعلّق بذلك .

الفصل الأول :

هذه الأمثلة المعدولة هي الصّفات المأخوذة من اسم الحدث تصلح للفاعل ، ولا تجري على الفعل دائمًا ، وإنّما تجري عليه في المبالغة خاصّة ، بخلاف اسم الفاعل الذي يجري على الفعل دائمًا فهو أحقّ به ، وهذا معدولٌ عن الأحقّ به إلى أمثلة يراد بها المبالغة ، ففُصلت هذه الأمثلة من اسم الفاعل ؛ لأنّها نصٌّ في المبالغة ، واسم الفاعل الجاري نحو : " ضارب " ليس بنصّ فيها ، ألا ترى أنّ فعل المبالغة " فَعَّل مُفَعِّل " والجاري عليه " مُفْعِل " فهذه الأمثلة نائبةٌ عن اسم الفاعل الجاري .

وأنّ اسم الفاعل يجري على المضارع في الحركات والسّكنات وعدد الحروف ، وهذه ليست كذلك ، فـ " فَعُول[1] " للتّكثير ، و " فعّال " لمن صار له الفعل كالصّناعة ، و " مِفْعَال " لمن صار كأداةٍ للفعل ، و " فَعِل " لمن صار له الفعل كالعادة ، و " فَعِيْل " لمن صار له كالطّبع .

---

(١) من قوله « فعول للتكثير » حتى قوله « ... كالطبع » من كلام ابن طلحة في كتابه « بغية الآمل » .
ينظر الارتشاف ٥ / ٢٢٨١ ، والهمع ٥ / ٨٨ .

وقد وجدنا هذه الأبنية في غير هذا الباب لهذه المعاني ، وأريدت للمبالغة فقلنا ذلك المعنى أرادوا بها ، وقد تبيّن من هذا لم سُمِّيت الأمثلة المعدولة من اسم الفاعل ؟ .

وهل تُقاس أو تُوقّف على السّماع ؟

والأظهر أنّها لا تقاس في كلّ ما جاء للمبالغة ، ألا ترى أنّهم لم يقولوا " شِرِّيبٌ[1] الخَمْرَ " ولا " مِسْعَرٌ الحَرْب " ، ولكنّهم جعلوها اسمًا لتلك الصّفة .

ولا تستعمل إلا من الثّلاثي أو من " أفْعَل " من الرباعي ؛ لأن أمثلتها زيدت لمعانٍ كما قلنا ، فلم يصحّ أن تكون ممّا زاد على ثلاثة أحرفٍ لما يُؤدّي إليه من هدم الأبنية ، أو بهدمها وإخلالٍ بمعانٍ أخر ، وستأتي الإشارة إلى ذلك في " باب التّعجّب " .

فإن قيل : لا يظهر من قوله تعالى[2] : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلۡعَبِيدِ ﴾ أن " فَعَّالاً " للمبالغة ؛ إذ لو كان كذلك لاقتضى بمفهومه إثبات قليل الظّلم .

فالجواب : إنّ التّكثير في الفعل يكون على وجهين :-

أحدهما : أن يكون المفعول جماعةً ، كقولك : « خَرَّجْتُ الزَّيْدِينَ » ، ولم يتكرّر الفعل في كلّ واحدٍ ، والآية من هذا .

والثّاني :- أن تكون كرّرت في المفعول كقولك « خَرَّجْتُ زَيْدًا » .

---

(١) زاد ابن ولاد وابن خروف صيغة « فعيل » بالكسر والتشديد ، وقاساها على صيغة « فعال » .
ينظر الانتصار ٧٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٥١ ، والبسيط لابن أبي الربيع ٢ / ١٠٦٢ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٨٣ ، والهمع ٥ / ٨٨ .

(٢) سورة فصلت الآية ٤٦ .

ولمّا خفي هذا على الحريري[1] قال : « الصّفة المذمومة قليلها في حـقّ العظيـم كثيرٌ وهي كقول المخزومي[2] :-

١٥١- العَيـبُ في العَـالِمِ المَحْقُـور مَحْقُــورٌ وَفِي ذِي الشَّرَفِ المَذْكُـور مَذْكُـورُ
كَفُوْفَةِ الظُّفْـرِ تَخْفَـى مِـنْ حَقَارَتِـها وَمِثْلُها في سَـوَادِ العَيْـنِ مَشْـهُورُ[3]

والصّحيح ما قدّمنا ، ومنه قوله[4] :-

---

(١) هو أبو محمد ، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري ، البصـري ، صـاحب المقامـات كـان إمامًا في البلاغة والفصاحة ورشاقة الألفاظ ، وله من المصنفات :-
المقامات ، والملحة وشرحها ، ودرة الغواص في أوهام الخواص ، وقد كان مولده سـنة ٤٤٦ هـ ، ووفاته ٥١٥ هـ وقيل سنة ٥١٦ هـ .
تنظر ترجمته : نزهة الألباء ٣٧٩ ، ٣٨١ ، وإنباه الرواة ٣ / ٢٣ ، ٢٧ ، وإشـارة التعيـين ٢٦٣ ، ٢٦٥ .
وقوله في درة الغواص ١٢٩ .

(٢) وهو أبو محمد ، طاهر بن الحسين بـن يحيى المخزومـي البصـري ، بصـري المولـد والمنشـأ ، رازي الوطن ، حسن التصرف في الشعر ، وله مصنفات منها : فتق الكمائم في تفسير شعر المتنبي .
تنظر هذه الترجمة : تتمة يتيمة الدهر ٢٩ .
ونسب لابن هندو في الإمتاع والمؤانسة ١ / ٦٣ .

(٣) ويروى : « في الجاهل المغمور مغمور وعيب ذي الشرف » .
وهو في درة الغواص ١٣٠ .
ويروى في الإمتاع : العيب في الرجل المذكور مذكور والعيب في الجاهل المستور مستور .

(٤) وينسب : لكعب بن سعد بن عمرو بـن عقبـة الغنـوي ونسـب البيـت لـه في الكتـاب ٣ / ٤٦ ، والأصمعيات ٧٦ ، والنكت ١ / ٧١٩ .
وينسب : لمالك بن (حَرِيم ، أو حُرَيم ، أو خُزَيم) بن مالك بن حريم بن دألان الهمذانـي شـاعر جاهلي فحل .
تنظر ترجمته : الاقتضاب ٢ / ٧١٢ ، وسمط اللآلي ٢ / ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ومعجم الشـعراء ٢٢٨ ، والأعلام ٥ / ٢٦٠ ، ونسب له البيت في الحماسة البصرية ٢ / ٤٥ .

١٥٢- وَمَا أنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبُ مِنْه صَاحِبِي بِقَؤُولِ[(١)]

لأنه أخذ الشّيء مأخذ الجنس .

فإن قيل فما معنى المبالغة في قوله[(٢)] :

١٥٣- يَضُمُّ إلى كِشْحَيْهِ كَفًّا مُخَضَّبَا[(٣)]

فالجواب : « إنّه أراد بالكفّ الكفين ، إذ ليس للرّجل كفٌّ واحدٌ إنّما له كفّان ، فالموضع للكثرة ، واجتزأ بالكفِّ الواحدة لتلازمهما كقوله[(٤)] :-

---

(١) ويروى : « فما » « بالشيء » .

والبيت في الكتاب ٣ / ٤٦ ، والأصمعيات ٧٦ ، والمقتضب ٢ / ١٧ ، والشعر للفارسي ٢ / ٤٢٦ ، والمنصف ٣ / ٥٢ ، وتحصيل عين الذهب ٤٠٠ . والنكت ١ / ٧١٩ ، والرد على النحاة لابن مضاء ١٢٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ٣٦ ، والحماسة البصرية ٢ / ٤٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٦٠ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٧٦ ، والبسيط ١ / ٢٣٤ ، والملخص ١ / ١٣٧ ، وشرح ألفية ابن معط ١ / ٣٥٦ ، واللسان (قول) ، والخزانة ٨ / ٥٦٩ .

(٢) وهو الأعشى : ميمون بن قيس في ديوانه ١٥١ .

(٣) وأوله : « أرى رجلا منهم أسيفا » « أسيفا بماله » .

ويروى : « أرى رجلا منكم » و « إلى رجل منهم أسيف » .

والأسيف : الأسير ، والأجير ، والكشحان : الخصران .

والبيت في معاني القرآن للفراء ١ / ١٢٧ ، والمعاني الكبير ٨٤٩ ، ١١٢٦ ، والكامل ١ / ٢٤ ، ومجالس ثعلب ١ / ٣٨ ، وجمهرة اللغة ١ / ٢٣٦ ، وضرورة الشعر للسيرافي ٢١٣ ، والتكملة للفارسي ٣٨٣ ، مقاييس اللغة ١ / ١٠٣ ، والمخصص ١٦ / ١٨٥ ، وفرحة الأديب ٤٠ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٤٢ ، ٣٤٦ ، ٣ / ٢٠٢ ، والإنصاف ٢ / ٧٧٦ ، والبلغة لابن الأنباري ٧٢ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٦٧٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٨٤ ، ٦٣٢ ، والصفوة الصفية للنيلي ٢ / ٤١٧ ، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ١٢٢٩ ، واللسان (أسف ، بكى ، خضب ، كفف) ، والنكت الحسان ٣١٤ ، والخزانة ٧ / ٥ .

(٤) وهو امرؤ القيس في ملحق ديوانه ٤٧٣ .

١٥٤- بِـــهَا العَيْنَـــانِ تَنْـــهَلُّ[1]

ابن هشام[2] : قوله تعالى[3] :- ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ سئل عنه بعض أهل اللّغة ، لم ورد " فَعَّال " الذي صيغ للتّكثير ، وهو سبحانه منزّه عن الظّلم اليسير ؟

فأجاب عنه أن قال[4] : « القليل من الظّلم لو ورد منه ، وقد جلّ سبحانه عنه كان كثيرًا ؛ لاستغنائه عن فعله وتنزّهه عن قبحه ، وهو كما يقال زلّة العالم كبيرةٌ[5] ، وإلى هذا أشار المخزومي في قوله :-

١٥١- العَيـبُ في العَالِمِ المَحْقُور مَحْقُـورٌ ... وَفِي ذِي الشَّرَفِ المَذْكُور مَذْكُورُ
كَفُوْفَةِ الظُّفْـرِ تَخْفَى مِنْ حَقَارَتِـها ... وَمِثْلُـها في سَـوَادِ العَيْـنِ مَشْـهُورُ

(١) وصدره : « لمن زحلوقة زل » .
ويروى : « زحلوفة » « تنسل » .
وزحلوفة وزحلوقة : آثار تزلج الصبيان من فوق التل ، والزل : ما تزل عنه القدم .
والشاهد : « العينان تنهل » حيث جاء الضمير في الفعل مفردًا وهو عائد على مثنى ، وسوغ ذلك أن العرب تخبر عن الاثنين إخبار المفرد ، وذلك لتلازم العينين .
والبيت في الجمهرة ٥٩ ، وأمالي القالي ١ / ٤٢ ، والمحتسب ٢ / ١٨٠ ، وسمط اللآلي ١ / ١٧٢ ، ١٧٣ ، وشرح ملحة الإعراب للحريري ٣٢٨ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ١٨٣ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٧٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٨١ ، ٤٦٢ ، ٦٣٣ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٣٤ ، ٢ / ٦٥٩ ، واللسان (ألل) ، والمساعد ١ / ٧٣ ، والهمع ١ / ١٧١ ، والخزانة ٧ / ٥٥٢ ، ٥٥٦ ، والدرر ١ / ٦٣ .
(٢) لعله : أبو عبد الله ، محمد بن أحمد بن هشام اللخمي ، اللغوي ، السبتي ، من مؤلفاته : الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل وشرح الفصيح ، كان حياً سنة ٥٥٧ هـ .
تنظر ترجمته : إشارة التعيين ٢٩٨ ، وبغية الوعاة ١ / ٤٨ .
ومن « قوله تعالى » حتى نهاية البيت الشعري التالي « مشهور » مأخوذ من كلام الحريري في درة الغواص كما نبه عليه الشارح .
(٣) سورة فصلت الآية ٤٦ .
(٤) في درة الغواص « إن أقل » ، ١٢٩ ، ١٣٠ .
(٥) هناك مثل يقرب من معناه ، وهو « زلة العَالِم زلة العَالَم » المستقصي ٢ / ١١٠ .

وهذا قول الحريري[1] .

واعلم أن البصريين اتفقوا على إعمال " فَعُول وفَعّال ومِفْعَال قال[2] :-

١٥٥- هَجَـومٌ عليـها نَفْسَـه غَـيْرَ أنَّـهُ ... متى يُرْمَ في عَيْنَيْهِ بالشَّبْحِ يَنْـهَضِ[3]

يصف ظليمًا ، والشّبح : الشّخص .

وقال آخر[4] :-

١٥٦- ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوْقَ سِـمَانِها ... إذَا عَدِمُـوا زَادًا فَـإِنَّكَ عَـاقِرُ[5]

---

(١) درة الغواص ١٢٩ ، ١٣٠ .

(٢) هو ذو الرمة في ديوانه ٣ / ١٨٣٢ .

(٣) ويروى : « بالشخص » مكان « بالشبح » .

والبيت يصف ظليما طرح نفسه على البيض ما لم ير إنسانا فإذا رأى إنسانا قام فتنحى حتى لا يهتدى للبيض .

والشاهد : « هجوم ... نفسه » حيث عملت صيغة المبالغة على وزن « فعول » في « نفسه » وعملت عمل اسم الفاعل .

والبيت في الكتاب ١ / ١١٠ ، والمعاني الكبير ١ / ٣٥٤ ، والحيوان ٤ / ٣٤٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٢ ، وأمالي القالي ١ / ٢٥ ، وشرح السيرافي ٣ / ٢١١ ، وتحصيل عين الذهب ١١١ ، والنكت للشنتمري ١ / ٢٤٤ ، وسمط اللآلي ١ / ١١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧٣ ، والمنهاج الجلي (ل ١٣٢ / ب) ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٩ ، واللسان (هجم) ، وشفاء العليل ٢ / ٦٢٤ ، والخزانة ٨ / ١٥٧ .

(٤) وهو عم الرسول صلى الله عليه وسلم أبو طالب ، واسمه عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم .

والبيت في ديوانه ٧٩ .

(٥) ومعنى نصل السيف : أي حديده ، والسوق : جمع ساق .

والشاهد : « ضروب ... سوق » حيث أعمل « ضروب » في « سوق » لأنها صيغة مبالغة عن ضارب .

والبيت في الكتاب ١ / ١١١ ، والمقتضب ٢ / ١١٣ ، والأصول ١ / ١٢٤ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٣ ، والجمل للزجاجي ٩٢ ، وشرح السيرافي ٣ / ٢١٣ ، والتبصرة ١ / ٢٢٥ ، وتحصيل عين الذهب ١١٣ ، والنكت ١ / ٢٤٦ ، والإفصاح للفارقي ٢٥٧ ، والحلل ١٢٧ ، =

وقال[(١)] :-

١٥٧- فَيَا لَرِزَامٍ رَشِّحُوا بِيْ مُقَدَّمًا ... إلى المَوْتِ خَوَّاضًا إلَيْهِ الكَتَائِبَا[(٢)]

وقال آخر[(٣)] :-

١٥٨- أخَا الحَرْبِ لَبَّاسًا إلَيْها جِلاَلَها ... وَلَيس بولاَّجِ الخوالِفِ أعْقَلا[(٤)]

= والمفصل ٢٢٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٤٦ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٥٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٢٢ ، والبسيط ٢ / ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، والمنهاج الجلي (ل ١٣٢ / ب) ، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ٩٩١ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٢١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٢٠ ، والتصريح ٣ / ٢٧٩ ، والهمع ٥ / ٨٦ ، والخزانة ٤ / ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٨ / ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٥٧ ، والدرر ٢ / ٣١٩ .

(١) وهو سعد بن ناشب بن معاذ بن جعدة المازني ، شاعر إسلامي ، من بني العنبر ، وكان أبوه أعور ، وكان من شياطين العرب .

تنظر ترجمته الشعر والشعراء ٢ / ٧٠٠ ، وسمط اللآلي ٢ / ٧٩٢ ، والخزانة ٨ / ١٤٥ .

(٢) ويروى : « على الحرب » « إلى الخير » « إليها الكرائبا » .

ورشحوا : هو فعل أمر من الترشيح وهو التربية . ورزام : اسم قبيلة ، والكتائب : جمع كتيبة وهي الجيش ، والكرائب : جمع كريبة وهي الشدة . والشاهد : « خواضا .. الكتائبا » ووجه الاستدلال فيه كالذي قبله .

والبيت في الشعر والشعراء ٢ / ٧٠٠ ، وأمالي القالي ٢ / ١٧٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٧٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٢١ ، ورصف المباني ٢١٩ ، واللسان (كرب) ، وتخليص الشواهد لابن هشام ١٦٣ ، وخزانة ٨ / ١٤٠ ، ١٤١ .

(٣) وهو القُلاخ بن حزن بن جناب المنقري ، من الشعراء الرّجّاز .

تنظر ترجمته : الشعر الشعراء ٢ / ٧١١ ، والاشتقاق ٢٥٠ ، وسمط اللآلي ٢ / ٦٤٧ .

(٤) ويروى : « أخو » « عليها جلالها » « بولاج الخلائف » .

وأخو الحرب : الملازم لها ، والجلال : جمع « جُلّ » وهو ما يلبسه الفرس ، فجعله لما يلبسه المحارب من سلاح ، والولاج : كثير الدخول في البيوت لضعفه وعجزه .

والخوالف : جمع خالفة ، وهي عمودٌ في مؤخر البيت ، والأعقل : من تصطك ركبتاه في المشي خوفًا أو خلقة . =

وحكى سيبويه[١] : « إنه لمنحارٌ بوائكها » أي سمانها .

وذهب الكوفيون إلى أنّ المنصوب بعد هذه الأمثلة محمولٌ على إضمار فعلٍ[٢] ؛ ولذلك منعوا تقديم / المعمول عليها ، وهذا فاسد ؛ لأنّ هذا الفعل لم / ٥٠
يظهر في موضعٍ ، وأيضًا فقد جاء مُقدّمًا في قول الشّاعر[٣] :-

١٥٩- بَكَيْتُ أخَا اللأْوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ رُؤوسَ الدَّارعينَ ضَرُوبُ[٤]

= والشاهد : « لباسًا جلالها » حيث أعمل صيغة المبالغة « لباسًا » في « جلالها » وذلك حملا على اسم الفاعل منها .

والبيت وارد في الكتاب ١ / ١١١ ، والمقتضب ٢ / ١١٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٣ ، وشرح السيرافي ٣ / ٢١٢ ، والحلبيات للفارسي ١٨ ، والتبصرة للصيمري ١ / ٢٢٥ ، وتحصيل عين الذهب ١١٢ ، والنكت للشنتمري ١ / ٢٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٦٩ ، ٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٧٩ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ١٠٣٢ ، والبسيط ٢ / ١٠٥٧ ، والمنهاج الجلي (ل ١٣٢ / ب) وشرح ألفية ابن معط ٢ / ٩٨٩ ، واللسان (ثعل) ، ومنهج السالك ٣٣٢ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٢٠ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٢٣ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٢٠ ، والتصريح ٣ / ٢٧٨ ، والهمع ٥ / ٨٦ ، والخزانة ٨ / ١٥٧ ، والدرر ٢ / ٣١٨ .

(١) الكتاب ١ / ١١٢ .

(٢) ينظر مجالس ثعلب ١ / ١٢٤ ، ١٩٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٢١ ، ٤٢٢ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٨٣ ، والمساعد ٢ / ١٩٣ ، والتصريح ٣ / ٢٨١ .

(٣) وهو أبو طالب بن عبد المطلب ، كما في شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧١ .
والبيت في ديوانه ٢١ (بحقيق محمد التونجي) .

(٤) ويروى : « ذكرت » .
واللأواء : الشدة والمشقة . والدارعين : جمع دارع وهو لابس الدرع .
والشاهد : « رؤوس ... ضرب » حيث أعمل « ضروب » المتأخر في « رؤوس » المتقدم .
والبيت في الكتاب ١ / ١١١ ، وشرح أبياته للنحاس ٧٣ ، وشرح السيرافي ٣ / ٢١٣ ، والتبصرة ١ / ٢٢٦ ، وتحصيل عين الذهب ١١٣ ، والنكت ١ / ٢٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧٣ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١٠٣٢ ، وشرح عمدة الحافظ له ٢ / ٦٧٩ ، والمنهاج الجلي (ل ١٣٢/ ب)، والارتشاف ٤ / ١٩٣٥ .

ولو لم ينصبه بالمثال لما قدّمه .

واختلفوا في " فَعِل وفَعِيل " فجعلهما سيبويه[١] من الأمثلة .

وأبى من ذلك المازني[٢] والجرمي[٣] ، والأخفش ، والمبرّد[٤] ، وابن السرّاج[٥] ، وقالوا : لأنّهما اسمان بنيا للذّات أن يكون المعنى الّذي يدلّ بهما عليه في طبع الذّات فلا يصحّ أن يتعدّيا كما لا يتعدّى أفعالهما ، قالوا :- « رَجُلٌ كَرِيمٌ ، ونَبِيلٌ ، وعَجِلٌ ، وشَكِسٌ » إذا كان ذلك في طبعه و لم يرد ثبتٌ باستعمالهما جاريين للمبالغة من أفعال متعدّية .

قال المبرّد :- وقف الجرمي في " فَعِل " فيجوّز أن يتعدّى مثل :

" حَذِر " . قال :- « و لم أجد فيه ثبتًا ، ولكن يقوّيه أنّه على وزن الفعل ، تقول :- « حَذِرَ فهو حَذِرٌ » .

---

(١) الاختلاف هنا بين البصريين ، وسيبويه يرى « فعل ، وفعيل » من الأمثلة .
ينظر الكتاب ١ / ١١٠ .

(٢) ينظر رأيه الارتشاف ٥ / ٢٢٨٣ ، والمساعد ٢ / ١٩٣ .

(٣) وكان يجيز إعمال « فعل » دون « فعيل » ؛ لأن « فعل » على وزن الفعل .
ينظر الأصول ١ / ١٢٥ ، وشرح السيرافي ٣ / ٢١٦ ، والتبصرة ١ / ٢٢٧ ، والنكت ١ / ٢٤٨ ، وشرح التسهيل ٣ / ٨٢ ، والتصريح ٣ / ٢٨٢ .
وعند ابن حيان في الارتشاف كان يجيز إعمال « فعيل » دون « فعل » ٥ / ٢٢٨٣ ولعله خطأ مطبعي .
والجرمي هو : أبو عمر ، صالح بن إسحاق البجلي الجرمي ، إمام في النحو بصري ، قدم بغداد وناظر بها الفراء ، أخذ عن الأخفش وغيره ، ولقي يونس ، وأخذ اللغة عن أبي زيد ، وأبي عبيدة ، والأصمعي ، وله مصنفات في النحو منها : الفرخ ، توفي سنة ٢٢٥ هـ .
تنظر ترجمته : الفهرست ٦٢ ، وطبقات النحويين واللغويين ٧٤ ، ٧٥ ، ونزهة الألباء ١٤٣ ، ١٤٥ ، وإنباه الرواة ٢ / ٨٠ ، ٨٣ ، وإشارة التعيين ١٤٥ .

(٤) ينظر المقتضب ٢ / ١١٣ ، ١١٤ .

(٥) ينظر الأصول ١ / ١٢٤ ، ١٢٥ .

قلت و لم يُجِز الجرمي إعمال " فَعِل " من الوجه الّذي جـوّزه سيبويه ، وقـد قال بعضهم[١] :- « إنّ حذرًا عمل عـن إسـقاط الجـارّ ، والأصـل : « حَـذِرَ مِـنْ كَذَا » .

وقد استشهد سيبويه على جميعها فاستشهد على إعمال " فَعُول " بقـول ذي الرّمّة :

هجـــــومٌ عليـــــها نفســـــه - ١٥٥

وبقول أبي ذؤيب :-

١٦٠- قَلَـي دِينَـهُ ، واهْتَـاجَ للشَّـوقِ إنَّـها عَلَى الشَّوْقِ إخْوانَ العَزَاءِ هَيُوجُ[٢]

كذا نسب في كتاب سيبويه لأبي ذؤيب ، وإنّما هو للراعي[٣] .

وقال آخر في إعمال " مِفْعَال[٤] " :-

---

(١) لعله ابن السراج في الأصول ١ / ١٢٥ .

(٢) والبيت في وصف امرأة وأنها جميلة تسلب العقول فلو نظر إليها راهب لأبغض دينه وتركه واهتاج شوقًا إليها ، فهي تسلب أصحاب العزاء والسلوة عن النساء عزاءهم وتحملهم على الصبا .

والشاهد « إخوان ... هيوج » حيث أعمل صيغة المبالغـة « هيـوج » المتـأخر في « إخـوان » المتقـدم حملاً على اسم الفاعل .

والبيت في ديوان الراعي النميري ٢٤ ، والكتاب ١ / ١١١ ، وشرح أبياته للنحاس ٧٢ ، وشـرح السيرافي ٣ / ٢١٢ ، وتحصيل عين الذهـب ١١٢ ، والنكـت ١ / ٢٤٥ ، وشـرح التسـهيل ١ / ٧٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٣٣ ، واللسان (أخا ، هيج) ومنهج السـالك ٣٣٣ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٢٤ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٢٢ .

(٣) هذه الملاحظة وردت في شرح السيرافي ٣ / ٢١٢ ، وفي النكت ١ / ٢٤٥ .

(٤) اختلف في قائله :-

فقيل : الكميت بن زيد بن الأخنس الأسدي ويكنى أبا المستهل ، شاعر إسلامي .

وتنظر ترجمته : طبقات الجمحي ١ / ٣١٨ ، والشـعر والشـعراء ٢ / ٥٨٥ ، وسمـط الـلآلي ١ / ١١ ، ١٢ ، والبيت في ديوانه ٢ / ١٠٤ .

وقيل : للكميت بن معروف الأسدي . كما في الدرر ٢ / ٣٢٣ وهو في مجموع شعره ١٧٤ . =

١٦١- شُمٌّ مَهَاوِينُ أَبْدَانَ الجَزُورِ مَخَا ميصُ العَشِيَّاتِ لا خُورٌ ولا قَزَمُ(١)

= وقيل : تميم بن أُبَيٍّ بن مقبل بن عوف ، شاعر مخضرم أدرك الإسلام ، وكان يبكي أهل الجاهلية وبلغ مائة وعشرين سنة ، كان بينه وبين النجاشي مهاجاة حكم فيها عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ١ / ١٥٠ ، والشعر والشعراء ١ / ٤٦٢ ، وسمط اللآلي ١/ ٦٨ ، والخزانة ١ / ٢٣١ .

والبيت منسوب له في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١ / ٢١٥ ، وشرح عمدة الحافظ ٢ / ٦٨٣ ، وليس في ديوانه .

(١) ويروى « أبداء الجزور » .

والبغدادي يرى أن الأوصاف : « شم ، ومهاوين ، ومخاميص ، ولا خور . ولا قزم » كلها مجرورة ، لأن قبل البيت :

يأوي إلى مجلس باد مكارمهم لا مطعمي ظالم فيهم ولا ظلم

ومعنى شم : جمع أشم وهو ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه ، وهو كناية عن العزة ، ومهاوين : جمع مهوان من مهين .

وأبدان : إما جمع بدنة ، أو جمع بدن وهو الجسد ، وأبداء الجزور : جمع بدء ، وهو أفضل أعضائها .

والجزور : بفتح الجيم أي الإبل .

ومخاميص : جمع مخماص أي جائع .

والعشيات جمع عشي من صلاة المغرب إلى العتمة ، وهو كناية عن تأخيرهم عشاءهم .

خور : الضعف عند الشدة ، وقزم : لفظ للمفرد والجمع الذكر والأنثى أي رذال الناس وسفلتهم .

والشاهد : « مهاوين أبدان » حيث نصب « أبدان » بصيغة المبالغة « مهاوين لأنه جمع مهوان .

والبيت في الكتاب ١ / ١١٤ ، وشرحه للسيرافي ٣ / ٢١٨ ، وتحصيل عين الذهب ١١٧ ، والنكت ١ / ٢٤٩ ، والتبصرة ١ / ٢٢٨ ، والحلل ١٣٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٤ ، ٧٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٣٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٤٧٠ ، ٦٨٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٤٢١ ، والمنهاج الجلي (ل ١٣٢ / ب) ، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ٩٩١ ، واللسان (هون) والارتشاف ٥ / ٢٢٨٤ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٨٥٥ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٢٤ ، والهمع ٥ / ٨٩ ، والخزانة ٨ / ١٥٠ ، ١٥٨ .

جمع " مِهْوَان " .

وقال لبيدٌ[١] في إعمال " فَعِل " :-

١٦٢- أوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومُ[٢]

ونوزع في هذا البيت ، فقالوا :- معنى " شَنِجٌ " :- لازم . و " عَضَادة " قوائم . و " السَّمْحَج " هي الأتان الطّويلة على وجه الأرض .

قال المازني[٣] :- وأخبرني الأصمعي[٤] أن أبا عمرو بن العلاء[٥] كان

---

(١) في ديوانه ١٢٥ .
ونسب أيضًا لعمرو بن أحمر في الكتاب ١ / ١١٢ ، وفي النكت ١ / ٢٤٦ ، وتحصيل عين الذهب ١١٤ ، وشرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر ٧٨ ، وعمرو هو : ابن أحمر بن العمرد بن تميم الباهلي من الطبقة الثالثة من الإسلاميين ، عمر تسعين سنة ، وسقي بطنه فمات .
تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ٢ / ٥٧١ ، ٥٨٠ ، والشعر والشعراء ١ / ٣٦٣ ، والخزانة ٦ / ٢٥٧ .

(٢) ويروى : « أو مسحل عمل » وفي الديوان : « أو مسحل سنق ...... بسراتها ندب له ...... » .
والمسحل : هو العير .
والشاهد : شنج عضادة حيث أعمل صيغة المبالغة « شنج » في « عضادة » حملا على اسم الفاعل .
والبيت في المصادر السابقة التي نسبت البيت لعمرو بن أحمر ،
ويضاف لها : معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٢٨ ، والانتصار لابن ولاد ٦٨ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٣ ، وشرح السيرافي ٣ / ٢١٣ ، ٢١٤ ، وإصلاح الخلل لابن السيد ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧٥ ، والمنهاج الجلي

يقول : " عضادة سمحج " ظرفٌ ، قال المبّرد وكذلك قال الجرمي .

سع[١] :- « كأنّه على مذهب النّحويّين أو حمارٌ لازمٌ يمنة أتانٍ ، أو يسرة أتانٍ ، أو ناحية أتان » .

قال ابن درستويه[٢] :- « لو جاز أن يكون " عِضَادَةً " ظرفًا لجاز أن يكون الكتف أيضًا ظرفًا ، واليد ظرفًا ، وما كان مثله .

سع[٣] :- « شَنِجٌ " في معنى لازم ، والعضادة : القوائم ، وهي لا تكون ظرفًا ، كأنه قال لازمٌ قوائم سمحج ، كما قال الآخر[٤] :-

١٦٣- قَالَتْ سُلَيْمَى لَسْتَ بالحَادِي المُدِلْ   مَا لَكَ لا تَلْزَم أعْضَادَ الإبِلْ[٥]

فأعضاد بمنزلة " عِضَادة " ، وقد نصبها بتلزم ، وشنجٌ في معنى ذلك » .

ص[٦] :- « ولا ينصب نصب الظّرف بقياسٍ ، وأيضًا فيكون قد شبّه

---

(١) شرح السيرافي ٣ / ٢١٤ .

(٢) واسمه : عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي النحوي ، كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة ، وله مصنفات منها : الإرشاد والهداية ، وشرح الفصيح لثعلب ، وشرح كتاب الجرمي ، وكتاب الانتصار لكتاب العين ، توفي ببغداد سنة ٣٤٧ هـ .
تنظر ترجمته : الفهرست ٦٨ ، ٦٩ ، وفيه « ... ابن جعفر بن محمد ... » ، وطبقات النحويين واللغويين ١١٦ ، ونزهة الألباء ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، وإنباه الرواة ٢ / ١١٣ ، ١١٤ .

(٣) شرح السيرافي ٣ / ٢١٤ .

(٤) وهو جبار بن جزء أخي الشماخ يمدح عمه الشماخ . كما في الخزانة ٤ / ٢٣٧ ، ٢٣٩ .

(٥) ويروى : « لا تملك أعضاد » .
والمدل : الذي أدل بقوة على شدة السير .
والشاهد : « لا تلزم أعضاد » فقد قاس هذا البيت على ما قبله .
والبيت في ديوان الشماخ ٣٨٩ ، ومعاني الشعر للأشناندانى ٢٦ ، وشرح السيرافي ٣ / ٢١٤ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ١١ ،١٢ ، والنكت للشنتمري ١ / ٢٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٣ .

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧٥ ، ٥٧٦ .

فرسه[١] بحمارٍ منقبضٌ في قوائمِ أتانٍ ، فيفسد المعنى ، وإنما أراد مشنجٌ عضادتها ، فشبّهه بحمارٍ يطارد الأتان ، ويعضّها وتعضّه[٢] » .

وأنشد س في إعمال " فَعِل " بيتًا وهو قول الشاعر[٣] :

١٦٤- حَذِرٌ أمُورًا لا تَضِيرُ ، وآمِنٌ مَا لَيْسَ مَنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ[٤]

---

(١) بل شبه ناقته بحمار . وهو سهو سببه نقله عن ابن عصفور .
ينظر تحصيل عين الذهب ١١٤ .

(٢) في المصورة « وتعظه » وهو تصحيف .

(٣) اختلف في قائله :-
فقيل لأبي يحيى اللاحقي ، وهو أبان بن عبد الحميد بن لاحق بن عفير الرقاشي ، شاعر مكثر ، من أهل البصرة ، اتصل عن طريق البرامكة بهارون الرشيد ، وكان أبان مطعونًا في دينه . توفي سنة ٢٠٠ هـ .
تنظر ترجمته : الفهرست ١٣٢ ، وطبقات الشعراء لابن المعتز ٢٤٠ ، والخزانة ٨ / ١٧٣ .
وقيل : - لابن المقفع ، وهو أبو محمد عبد الله بن المبارك وكان قبل إسلامه يكتني بأبي عمر ، ويسمى روزبة ، ولقب بالمقفع ؛ لأن الحجّاج ضربه ضربًا فتقفعت يده أي تشنجت ، وكان عبد الله مع قلة دينه جيد الكلام فصيح العبارة له حكم وأمثال .
تنظر ترجمته : الخزانة ٨ / ١٣٧ .

(٤) ويروى : « لا تخاف » « ما ليس ينجيه » .
والشاهد « حذر أمورا » حيث استدل به سيبويه على عمل صيغة المبالغة « حذر » في « أمورا » حملا على اسم الفاعل .
والبيت في الكتاب ١ / ١١٣ ، والمقتضب ٢ / ١١٥ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٤ ، والجمل للزجاجي ٩٣ ، والتبصرة ١ / ٢٢٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٤ ، والجمل للزجاجي ٩٣ ، والتبصرة ١ / ٢٢٧ ، وشرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر هارون بن موسى ٧٩ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ١١٥ ، والنكت له ١ / ٢٤٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٥٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧١ ، ٧٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨١ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ١٠٣٨ ، وشرح الرضي للكافية ٣ / ٤٢٢ ، والبسيط ٢ / ١٠٥٨ ، واللسان (حذر) ، والارتشاف ٥ / ٢٢٨٢ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٨٥٧ ، والمساعد ٢ / ١٩٤ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٢٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٢٣ ، والخزانة ٨ / ١٥٧ ، ١٦٩ .

ونوزع فيه فقيل لا يصحّ هذا عن العرب ، وروي عن أبي عثمان المازني قال :- « أخبرني أبو يحيى اللاّحقي فقال :- « سألني سيبويه عن " فَعِل " يتعدّى ، فوضعت له هذا البيت[١] .

ولنا أن نقول كما أخبر أنّه كذب ، كذلك يحتمل أن كذب للمازني ، وسيبويه الثّقة المثقّف لما يروي .

ويروى أيضًا أنّ البيت لابن المقفّع[٢] .

وقد تقدّم ما للجرمي في " حَذِرٍ[٣] " وهو من " حَذِرَ[٤] " ، إمّا مَعْدولاً وإمّا جَارِيًا ، وكيف ما كان فهو من فعلٍ متعدٍّ ، وقد قالوا – هم – إن " فَعِلاً " إنما هو اسم مبني للذات ، وهذه اللّفظة تخالفهم وأنشد أبو محمّدٍ بن السّيد[٥] :-

١٦٥- أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي ‍‍‍ جِحَاشُ الكِرْمَلَيْنَ لَها فَدِيدُ[٦]

---

(١) تنظر هذه الرواية في شرح السيرافي ٣ / ٢١٥ ، وشرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر ٧٩ .

(٢) ينظر حاشية توثيق البيت الواردة قبل قليل .

(٣) تقدم في الصفحتين ٢٨١ ، ٢٨٢ .

(٤) في المصورة « حَذَّر » .

(٥) وهو عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ، الإمام العلامة ، سكن بلنسية وكان إماما في النحو واللغة ، كثير التصانيف ، وكتبه جليلة منها : كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ، والحلل على كتاب الجمل ، وقد ولد سنة ٤٤٤ هـ وتوفي سنة ٥٢١ هـ .

تنظر ترجمته : إنباه الرواة ٢ / ١٤١ ، ١٤٣ ، وإشارة التعيين ١٧٠، وبغية الوعاة ٢/ ٥٥، ٥٦ .

والبيت الذي أنشده لزيد الخير .

وابن السيد مسبوق بالأعلم في الاستشهاد بهذا البيت .

(٦) ويروى : « لهم فديد » .

ومزقون : جمع مزق . والعرض : ما يحمى من النفس والحسب ويصان ، والجحاش : جمع جحش وهو الصغير من الحمر ، والكرملين : اسم ماء في جبل طيء ، والفديد : الصياح والتصويت .

والشاهد : « مزقون عرضي » حيث نصب « عرضي » بـ « مزقون » جمع مزق مبالغة مازق . حملاً على اسم الفاعل .

=

وهذا من « مزّق عرضي » فلا خلاف فهو معدولٌ .

وأنشد سيبويه في إعمال " فَعِيل " قول ساعدة بن جؤيّة[(١)] :-

١٦٦- حَتَّى شَآها كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ   بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لم يَنَمِ[(٢)]

= والبيت في ديوان الشاعر ١٦١ ، وتحصيل عين الذهب ١١٦ ، وإصلاح الخلل ٢٢١ ، والحلل ١٣١ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٥٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧٦ ، والمقرب له ١٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨١ ، وشرح عمدة الحافظ له ٢ / ٦٥٩ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ١٠٤٠ ، والبسيط ٢ / ١٠٥٩ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٨٢ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٢٤ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٢٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٢٢ ، والتصريح ٣ / ٢٨١ ، والهمع ٥ / ٨٧ ، والخزانة ٨ / ١٦٩ ، والدرر ٢ / ٣١٩ .

(١) شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وأسلم ، وليست له صحبة .
تنظر ترجمته : المؤتلف والمختلف ٨٣ ، والإصابة لابن حجر ٢ / ١٠٧ ، والخزانة ٣/ ٨٦ ، ٨٧ .
وقد نسبه الفارقي لذي الرمة . الإفصاح ١٣٥ .

(٢) ويروى : « باتت ظماء » .
وشآها : أي شأى البقر أي شاقها فاشتاقت .
والكليل : البرق الضعيف .
والموهن : بفتح الميم وسكون الواو وكسر الهاء قطعة من الليل .
العمل : الدائب المجتهد .
وباتت : أي البقر . وبات الليل : يعني البرق .
والشاهد : « كليل موهنا » حيث استشهد به سيبويه على إعمال « كليل » على وزن « فعيل » في « موهنا » حملا على اسم الفاعل .
والبيت في ديوان الهذليين ١ / ١٩٨ ، والكتاب ١ / ١١٤ ، وشرح ديوان الهذليين ٣ / ١١٢٩ ، والمقتضب ٢ / ١١٤ ، والانتصار لابن ولاد ٦٩ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٧٤ ، وشرح السيرافي ٣ / ٢١٦ ، والمسائل العضديات للفارسي ٨٧ ، والمنصف ٣ / ٧٦ ، والتبصرة ١ / ٢٢٦ ، وشرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر ٨٠ ، وتحصيل عين الذهب ١١٦ ، والنكت للأعلم ١ / ٢٤٨ ، وإصلاح الخلل لابن السيد ٢٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٧٢ ، ٧٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧٤ ، والمقرب له ١٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨٠ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ١٠٣٦ ، وشرح الرضي للكافية ٣ / ٤٢١ ، والبسيط ٢ / ١٠٥٨ ، والمنهاج الجلي (ل ١٣٢ / ب) ، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ٩٩٠ ، واللسان (أنق ، شأي ، طرب ، عمل) ، والمغني ٥٦٨ ، والخزانة ٨ / ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٦٤ .

ونوزع أيضًا س في هذا البيت فقالوا :-

هذا من غلط سيبويه[١] ؛ لأنّ كَليلاً من " كَلَّ " وهو غير متّعدٍ ، والموهن السّاعة من اللّيل ، فهو ينتصب على الظّرف ، ومعنى تفسير البيت :- حتّى شآها أي :- شاقّها أي غلبها وأزعجها كليلٌ يعني : البرق لضعفه . " مَوهِنًا " وقت هدوء النّاس من اللّيل .

" عَمِلٌ " من صفات الكليل ، جعله عَمِلاً ؛ لأنّه يبدو مرّةً بعد مرّةٍ ، فكثر عمله . باتت الأتن طرابًا قد استخفّها الشّوق ، وبات الحمار لم ينم من الشّوق أيضًا إلى الوطن .

وخرّج كلام س[٢] أنّ كليلاً بمعنى " مُكِلٍّ " من فعلٍ مُتعدٍّ ولا يصحّ أن يكون من " كَلَّ " لوصفه بأنّه عَمِلٌ ، وهذه صفة مبالغةٍ ، فلا يوصف بكثرة العمل من هو كَلِيلٌ ضعيفٌ ، فإذا كان من " أكَلَّ " فهو هنا مفعولٌ به ، أكلّ الموهن أي : أكلّ فيه الحمير كقولهم : « أتعبت نهارك بالصّيام ، وليلك بالقيام » وقال تعالى[٣] : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ أي بل مكركم في اللّيل والنّهار .

وقال ابن درستويه : إنّما أدخله سيبويه على إعمال " عَمِل " في موهنٍ ، وعَمِلٌ متّعدٍّ ، تقول :- عملت الثوب ، وكليلٌ غير متعدٍّ فإنّما أدخل على إعمال " فَعِل "

وهذا فيه تعسّفٌ فإنّ سيبويه لم يأت بشاهدٍ على إعمال فعيلٍ ، / وقد أتى بشاهدٍ على إعمال " فَعِل " وفي هذا البيت " فَعِيْل " بالياء ، فيظهر أنّه جاء به شاهدًا عليه . / ٥١

---

(١) ينظر المقتضب ٢ / ١١٤ ، والانتصار ٦٩ .

(٢) ينظر هذا التخريج شرح السيرافي ٣ / ٢١٦ ، وتحصيل عين الذهب ١١٦ ، ١١٧ .

(٣) سورة سبأ الآية ٣٣ .

ويلزمه أيضًا الاعتراض المتقدّم كيف يكون " كليلاً " مع أنّه عَمِلٌ ؟

خ[١] يريد بات البرق اللّيل كله عاملاً ، وهذا دليلٌ أنّه غير كليلٍ في نفسه ، وأنّه مكلٌّ غيره كأنّه أكلّ الموهن بكثرة حركته فيه ، وتصرّفه على جهة الاستعارة ، والذي أكلّ على الحقيقة الوحشي الّذي وصفها بباتت طرابًا » أي متعبةٌ لهبوبه تزداد منه ماءً لعطشها ، وشآها :- غلبها وأزعجها يعني البرق ، والضّمير في " شآها " عائد إلى الوحشي .

ومعنى من جعل " المَوْهِن " ظرفًا فاسدٌ ؛ لأنه إذا ضعف في " مَوْهِن " وعمل في آخر فقد نام فكيف قال : بات اللّيل لم ينم .

وكذلك إن جعلت " عَمِلاً " بمعنى تعبٌ فإنّما هو مكلّلٌ للموهن ، وأوقع " المَوْهِنَ " موقع مواهن اللّيل كلّها كقول الشّاعر[٢] :-

١٦٧- كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا[٣]

---

(١) رمز ابن خروف .

(٢) غير معروفٍ ، ولا منسوب ، وهو من أبيات سيبويه المجهولة .

(٣) وعجزه : « فإن زمانكم زمن خميصُ » .

ويروى الصدر : « كلوا في نصف بطنكم تعيشوا » .

والخميص : الجائع أي زمان جدب ومخمصة .

والشاهد : « في بعض بطنكم » حيث وضع المفرد « بطنكم » موضع الجمع ، كأنه قال « في بعض بطونكم » .

والبيت في الكتاب ١ / ٢١٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٠٢ ، وللأخفش ١ / ٤٣٧ ، والمقتضب ٢ / ١٧٠ ، ومعاني القرآن للزجاج ٥ / ٩٣ ، والأصول ١ / ٣١٣ ، والمحتسب ٢ / ٨٧ ، والصاحبي ٣٤٨ ، والمخصص ١ / ٣١ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ١٧٠ ، والنكت له ١ / ٣١٠ ، والمفصل ٢١٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٤٨ ، ٢١١ ، ٢٣٧ ، ٣ / ١٢٣ ، وأسرار العربية ٢٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ٨ ، ٦ / ٢١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧٧ ، والضرائر له ٢٥٢ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٣٦٢ ، والبسيط ١ / ٥٢٣ ، والارتشاف ٢ / ٥٨٢ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ١٥٧ ، والهمع ١ / ١٧٢ ، والخزانة ٧ / ٥٣٧ ، ٥٥٩ ، والدرر ١ / ٦٤ .

الفصل الثّاني : في كيفيّة إعمالها :-

طل : وهي قد تجيء على نحوين :- على معنى المدح كقوله :-

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِها إذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرُ -١٥٦

وقال آخر :-

بَكَيْتُ أخَا اللأْوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمُه كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ -١٥٩

فهذا النّوع لا يخصّ به زمانٌ ، وإنّما يريد أنّ ذلك كان ويكون ، فيجوز فيه الإعمال ، والإضافة مثل المصدر والصّفة .

أو يخصّ به زمان الحال فيلحق بالنّوع الثّاني الّذي يجيء على حدّ اسم الفاعل فيكون حكمه حكمه على ما تقدّم فيه .

قلت : لا أعقل لقوله إذا أرادوا المدح عمل في الأزمان كلّها معنًى ، فإنّ هذه الأمثلة تجري مجرى اسم الفاعل إذا قصد بها المبالغة ، فتعمل بمعنى الحال والاستقبال .كما يعمل اسم الفاعل ، وبالألف واللاّم في الأزمان كلّها كاسم الفاعل ؛ لأنّه يصير عملها بالنّيابة .

وقال ابن خروف[1] : « وألحقوا باسم الفاعل أبنيةً مشتقّةً من أفعال متعدّية أرادوا بها المبالغة في كثرة الفعل ، وأعملوها عمله في الأحوال كلّها كما عمل اسم الفاعل بالألف واللاّم في الأحوال الثّلاثة لوقوعه موقع الفعل لا بالشّبه ، فلذلك عمل بمعنى الماضي ، فكذلك هذه الصفات ، واستدل بقوله :-

بكيت أخا اللأواء يحمد يومه .... البيت . - ١٥٩

قال :- « لأنّه يمدحه ، ولا مدح إلاّ بما ثبت ؛ لأنّه يرثيه فهو ماضٍ .

(١) ينظر شرح الجمل له ففيه معنى هذا النص لا لفظه ١ / ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ورأيه في البسيط ٢ / ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، والارتشاف ٥ / ٢٢٨٥ .

ومحمله عندنا على حكاية الحال .

وكذلك قال في قوله :-

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِها -١٥٦

قال : لأنّه يرثي [أبا][1] أمية بن المغيرة المخزومي ، وكان قد خرج مسافرًا إلى الشّام فمات في الطريق .

وتعمل جموعها المكسّرة عملها مسلّمةً ومفردةً ، كقوله :-

غُفُـرٌ ذَنْبَـهُمُ غَـيْرُ فُجُـرْ -١٥٠

وقد تقدم[2] :-

شُـمٌ مَـهَاوِينُ أَبْـدَانَ -١٦١

وإذا عمل مكسّر هذه الأمثلة فمكسّر اسم الفاعل أولى ، ومؤنّثه أحرى إلاّ أنّها إذا رفعت بعدها الفاعل أفردت ، ويجوز إعمالها مجموعةً ، وأحسن ذلك إذا كان الجمع مُكسّرًا لشبهه بالمفرد في الإعراب بالحركة ، وأنّه قد يكسّر كالمفرد ، ويأتي على وزن المفرد .

(١) إضافة يستقيم بها المعنى .

ينظر : شرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٥٣ ، واللسان (زود) ، والخزانة ٤ / ٢٤٦ .

(٢) في الصفحة ٢٨٣ .

[الصفة المشبهة باسم الفاعل]

باب

هذا الباب هو المترجم بباب الصّفة المشبّهة باسم الفاعل :-

وينبغي أن نصف أوّلاً الصّفة المشبّهة باسم الفاعل ، ثم نبيّن كيفيّة الشّبه ثم نذكر ما يمكن في الباب من المسائل ، ثمّ نبسط الكلام عليها ، ثمّ نرجع إلى تفسير لفظ أبي موسى ، وتتبّع كلامه .

الصّفة : هي اللّفظ الّذي يصلح أن يجري على الموصوف به ، إذا تضمّن ذلك اللّفظ عملاً أو حليةً أو نسبًا ، أو ما جرى مجرى ذلك كقولك :-

« هَـذَا رَجُـلٌ قَـائِمٌ ، أَوْ أَكْحَـلٌ ، أو أَزْرَقٌ ، أو أَبْيَـضٌ ، أو قُرَشِـيٌّ » ، وما جرى مجرى ذلك نحو : " عاقلٍ ، ومريدٍ ، وغنيٍّ ونحو ذلك .

والصّفة تنقسم قسمين :- منقولةً من أصلٍ من أصولٍ أربعةٍ إلى لفظٍ يخصّها ، أو غير منقولةٍ .

فالمنقولة :- إمّا من عملٍ إلى لفظٍ يتضمّنه نحو :- « ضَاربٍ مـن الضَّـرْبِ » .
وإمّا من حليةٍ كأبيض من البياض .

وإمّا من بلدٍ أو قبيلةٍ إلى النّسب نحو :- " مَكِّيٍّ ، وقُرَشِيٍّ ، وغُرناطِيٍّ " وإمّا من خاصّةٍ نحو : عالمٍ من العلم ، ومريدٍ من الإرادة .

وغير المنقول :- نحو : « ثوبٌ خزٌ ، ورجلٌ أبو عشرةٍ » .

وتنقسم الصّفة أيضًا قسمين :-

مُستقلّةٌ :- نحو " هَـذَا ثَـوبٌ خُزٌ " و " رَجُـلٌ عَـدْلٌ " و " هَـذَا رَجُـلٌ ضَارِبٌ " .

وغير المستقلّة :- هي قولك : « مَـرَرْتُ بِرَجُـلٍ أَبِي عَشَـرَةٍ ، وَبِرَجُـلٍ خَـيْرٍ مِنْكَ وأَفْضَلَ مِنْكَ » .

وتنقسم أيضًا قسمين :-

صفةٌ تتعاقب على الأزمان مثل : " ضَارِبٍ " .

وصفةٌ لا تتعاقب عليها نحو الأزمان ، ولكن موضوعةٌ لإثبـات الصّفـة إمّـا في الحال كقولك : « هَذَا حَسَنٌ وَجْهُهُ » .

وإمّا دائمًا كقولك : « هَذَا ثَوْبٌ خُزٌّ » .

وسنعيد من هذا التّقسيم في موضعه ، لأحكامٍ تنبني عليه إن شاء الله تعالى .

فصل :-

الصّفة المشبّهة باسم الفـاعل هـي الصّفـة المعدّاة مـن فعـل لا يتعـدّى تشـبيهًا لها بالصّفة المعدّاة من فعـلٍ يتعـدى إلى منصـوبٍ نحـو قولـك :- « مَرَرْتُ بِرَجُـلٍ حَسَنِ الوَجْهَ وَكَرِيمِ الأَبَ » وهي جاريةٌ على " حَسُـنَ " و " كَـرُمَ " وهمـا غـير / متعدّيين ، ولكن شبّهت باسم الفاعل على ما يأتي بعد ، فعملت عمله ، وقـد امتازت من اسم الفاعل بأشياء[1] :- ٥٢ /

منها : أنّها معدّاة من فعل لا يتعدّى .

ومنها :- أنّها لا تعمل إلا في السّبب خاصّةً دون الأجنبيّ ، والسّبب هـو :- الّذي قد كان اتّصل به ضمير الموصوف ممّا هو ملتبسٌ به أو راجعٌ إليه .

ومنـها :- أنّـها [لا[2]] تتعاقـب علـى الأزمـان إنّمـا تسـتعمل في مـا ثبـت

---

(١) زاد صاحب حماة شيئًا آخر وهو : الصيغة فصيغ اسم الفاعل قياسية وصيغ الصفة المشبهة سماعية إلا في الألوان فهي قياسية على وزن « أفعل » ينظر الكناش ١ / ٣٣٤ .

(٢) إضافة يتم بها المعنى .

للموصوف ، واستقرّ في الحال ، ومن حيث شبّهت باسم الفاعل لم تقو قوّته .

فممّا تفارقه فيه : أنّها لا تضمر .

ومنها :- أنّها لا يتقدّم معمولها عليها : فلا تفسّر عاملاً يعمل في ما قبلها .

وقال فا في الإيضاح[١] : « وتنقص هذه الصّفات عن رتبة اسم الفاعل بأنّها ليست جاريةً على الفعل ، ولم تكن على أوزانه كما كان الضّارب على وزن الفعل وعلى حركاته وسكونه » .

قال ابن الطراوة[٢] :- « هذا جهلٌ بالغرض المقصود في الباب ، وأيّ فرقٍ بين قولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ ، وَحَسَنٍ وَجْهًا ، وَحَسَنٍ الوَجْهِ ، وَحَسَنٍ وَجْهٍ وَحَسَنٍ الوَجْهَ » وبين قولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ثَابِتٍ عَقْلُهُ ، وَثَابِتٍ عَقْلاً ، وَثَابِتٍ الْعَقْلِ ، وَثَابِتٍ عَقْلٍ ، وَثَابِتٍ الْعَقْلَ » ؟ ، وهذا[٣] لفظ " فَاعِلٍ " جارٍ على " ثبت " كما يجري " ضاربٌ " على " ضرب " ، وإنّما الغرض في هذا الباب أن يشبّه[٤] السّبب الواقع بعد قاعدٍ ونحوه ممّا لا يتعدى فعله فيما يتوجّه عليه من النّصب والخفض وهو فاعلٌ في الحقيقة بما يقع بعد " ضَارِبٍ " ونحوه ممّا يتعدّى فعله فيما يتوجّه عليه من النّصب ، والخفض ، وهو مفعولٌ في الحقيقة فممّا جاء على غير " حَسَنٍ وَشَدِيدٍ " ونحوهما قولك « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ أخُوهُ ، وَطَالِحٍ غُلامُه ، وَوَاضِحٍ جِدُّهُ ، وَطَامِحٍ مَنْصِبُهُ ، وَشَائِعٍ ذِكْرُهُ » ، وما لا يحصى كثرةً ، ولاينسى سهوةً[٥] ، وما سطّره سيبويه في كتابه وعدّده في تضاعيف

---

(١) في الصفحة ١٣٨ .

(٢) في الإفصاح ٦١ .

(٣) في الإفصاح ٦١ « وهو لفظ » .

(٤) في الإفصاح ٦١ « أن تشبه » .

(٥) في الإفصاح ٦١ « ولا يسمى شهرة » .

أبوابه من نحو " مُسْلِمٍ " و " شَابٍ[١] " ، ومن ذلك قوله[٢] :

١٦٨- أَرَأَيْتَ إِنْ صَرَخَتْ بِلَيْلٍ هَامَتِي وَخَرَجْتُ مِنْهَا بَالِيًا أَثْوَابِي[٣]

وقال[٤] :-

١٦٩- يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرُ العَنْسِ[٥]

---

(١) في الإفصاح ٦١ بعده : « وكهلٍ وشيخٍ ، وغيره مما يجري وصفا على ما قبله ، وإن اختلفت أبنيته » .

(٢) وهو ضمرة بن ضمرة بن جابر بن قطن النهشلي ، واسمه الحقيقي « شِق » أو « شُقَّة » فسماه ملك الحيرة النعمان بن منذر بضمرة ؛ لأنه ازرى به للذي رأي من دمامته وقصره ، وكان ضمرة سيدًا من سادات تميم وحكامها وفرسانها .

تنظر ترجمته وأخباره في مجموع شعره ١٠٧ وما بعدها .

ونسب في الوحشيات لابنه حَرِّي بن ضمرة النهشلي .

(٣) ويروى : « إن بكرت » و « عاريا أثوابي » .

والشاهد : « باليا أثوابي » حيث جاءت الصفة المشبهة جارية على فعلها مثلها مثل اسم الفاعل .

والبيت في مجموع شعر ضمرة ١١٥ ، ونوادر أبي زيد ١٤٤ ، والوحشيات ٢٥٦ ، والشعر والشعراء ١ / ٢٩٨ ، والزاهر لأبي بكر الأنباري ١ / ٤٥٢ ، والأمالي للقالي ٢ / ٢٧٩ ، وسمط اللآلي ٢ / ٦٣١ ، ٦٦١ ، ٩٢٢ ، والإفصاح لابن الطراوة ٦١ ، ولباب الآداب لابن منقذ ١٢٥ ، واللسان (بسل ، عرا) والخزانة ٩ / ٢٤٧ .

(٤) اختلف في قائله :-

فقيل : خُزَز بن لوذان السدوسي ، يقال إنه قبل امرئ القيس ، وله فرس يسمى ابن النعامة فرس الحارث بن عباد .

تنظر ترجمته : الأغاني ١٠ / ١٩٠ ، واللسان (نعم) والخزانة ٢ / ٢٣٣ .

وقيل : لخالد بن المهاجر بن خالد بن الوليد بن المغيرة .

تنظر ترجمته : الأغاني ١٦ / ١٣٦ ، ١٤٢ ، والخزانة ٢ / ٢٣٤ .

(٥) وعجزه : « والرحل ذي الأنساع والحلس » .

ويروى العجر : « ذي الأقتاد » « والرحل والأقتاب » « والأحلاب » .

ومعنى « صاح » مرخم صاحب ، والضامر : قليل اللحم .

والعنس : الناقة الصلبة الشديدة ، والرحل : كل شيء يعد للرحيل من وعاء للمتاع ومركب للبعير . والأقتاب : جمع قتب وهو رحلٌ صغير على قدر السنام . والأقتاد : جمع قتد وهو خشب الرحل ، والحلس : كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله .

والشاهد : « الضامر العنس » ووجه الاستدلال به كالشاهد قبله . =

ومثله[1] :-

١٧٠- [لاحِقِ] بَطْـنٍ بِقَـرًا سَـمِينِ[2]

قلت : ومن ذلك قوله[3] :-

١٧١- مِـنْ حَبِيـبٍ أوْ أخِـي ثِقَـةٍ أوْ عَـدُوٍّ شَـاحِطٍ دَارًا[4]

= والبيت من شواهد الكتاب ٢ / ١٩٠ ، والمقتضب ٤ / ٢٢٣ ، ومجالس ثعلب ١ / ٢٧٥ ، ٢ / ٤٤٥ ، والأصول ١ / ٣٣٩ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٣١ ، ومجالس العلماء للزجاجي ٨٨ ، والبصريات للفارسي ١ / ٤٢٤ ، والخصائص ٣ / ٣٠٢ ، والتبصرة ١ / ٣٤٥ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ٣٠٨ ، والنكت له ١ / ٥٤٣ ، والإفصاح لابن الطراوة ٦٢ ، وأمالي ابن الشجري ٣ / ٨١ ، ٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨ ، والمقرب ١٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٩٠ ، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ٢ / ٦٤٠ ، وشرح الرضي على الكافية ١ / ٣٧٠ ، والمساعد ٢ / ٥١٥ ، والخزانة ٢ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ .

(١) وهو قول : حميد بن الأرقط بن ربيعة بن مالك بن زيد مناة ، شاعر إسلامي ، من شعراء الدولة الأموية ، وأحد بخلاء العرب .

تنظر ترجمته : سمط اللآلي ٢ / ٦٤٩ ، والخزانة ٥ / ٣٩٥ .

(٢) في المصورة « لاحق » مرفوع ، ولكنه في شعره مخفوض ، وقد نبه على ذلك ابن خروف في شرحه للجمل .

واللاحق البطن : الضامر ، والقرا : الظهر .

والشاهد : « لاحق بطن » وَوَجْه الاستدلال فيه كالذي قبله .

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٩٧ ، والمقتضب ٤ / ١٥٩ ، والأصول ١ / ١٣٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٣ ، والجمل للزجاجي ٩٥ ، وشرح السيرافي ٤ / ١٠٤ ، والتبصرة ١ / ٢٣٢ ، وتحصيل عين الذهب ١٦٣ ، والنكت ١ / ٢٩٩ ، والحلل لابن السيد ١٣٤ ، والإفصاح لابن الطراوة ٦١ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٦٠ ، ٥٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٨٥ ، والبسيط ٢ / ١٠٨٢ ، والفصول الخمسون لابن معط ٢٢٠ ، واللسان (رزن ، وفي) وشرح الأشموني ٢ / ٢٥٦ .

(٣) وهو : عدي بن زيد العبادي . في ديوانه ١٠١ .

(٤) ويروى الصدر : « من ولي » « من صديق » .

ويروى العجز : « والبعيد الشاحط الدارا » . =

وقال زهير[١] :-

١٧٢- أَهْوَى لَهَا أَسْفَعُ الخَدَّيْنِ مُطَّرِقٌ ريشُ القَوَادِمِ لَمْ تُنْصَبْ لَهُ الشَّبَكُ[٢]

وقال[٣] :-

١٧٣- أَنْعَتُها إِنِّي مِنْ نُعَّاتِهَا [........................][٤]

= وأخي ثقة : أي يوثق به في الشدائد والملمات .

والشاحط : البعيد .

والشاهد : « شاحط دارا » ووجه الاستدلال فيه كالذي قبله .

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٩٨ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٤٠٩ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٣ ، وشرح السيرافي ٤ / ١٠٥ ، والتبصرة ١ / ٢٣٢ ، وتحصيل عين الذهب ١٦٤ ، والنكت ١ / ٣٠٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩٩ ، والمغني ٥٩٨ ، والمساعد ٢ / ٢١١ ، والتصريح ٣ / ٣٤٧ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٥٨ .

(١) ابن أبي سلمى في ديوانه ٨٣ .

(٢) ويروى « هوى » « لم تنصب له الشرك » « ينصب » « لها شبك » « لها شرك » .

والبيت في وصف صقر انقض على قطاة ، والسفعة سواد في خديه ، والاطراق والمطارقة تراكب ريشه ، والقوادم ريش مقدم الجناح ، لم تنصب له الشبك : أي وحشي لم يصد ويذلل باليد .

والشاهد : « مطرق ريش » حيث أعمل الصفة المشبهة في ريش ، وقد جاءت الصفة المشبهة على وزن الفعل الجارية عليه كاسم الفاعل .

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٩٥ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٢ ، وشرح السيرافي ٤ / ١٠٣ ، والتبصرة ١ / ٢٣٤ ، والمخصص ٨ / ١٥٠ ، وتحصيل عين الذهب ١٦١ ، والنكت ١ / ٢٩٨ ، وسفير السعادة للسخاوي ٢ / ٦١١ ، ٦١٩ ، والمنهاج الجلي (ل ١٣٥ / ب) ، وشرح ألفية ابن معطٍ ١ / ٥٨١ واللسان (هوا) .

(٣) وهو عمر بن لجأ التيمي من تيم الرباب عده ابن سلام من شعراء الطبقة الرابعة في الإسلام . وكانت بينه وبين جرير نقائض مشهورة .

تنظر ترجمته وأخباره : طبقات الجمحي ٢ / ٥٨٣ ، والخزانة ٢ / ٢٩٩ .

(٤) والأبيات تروى : أنعتها .... مدارة الأخفاف مجمراتها

غلب الذفارى وعفر نياتها كوم ....

« وإنما جمعوا في الاستشهاد بين البيت الأول والبيت الرابع للاختصار ولظهور المعنى إجمالاً » . =

[........................][(١)] كُومَ [الـذُّرَى] وَادِقَـةً ضُرَّاتِـهَا

فإن قيل هذا الذي طَوَّلتم عليه لم تذهبوا به حيث ذهب إنّما أراد أن الصّفة المشبّهة لا تلزم الجريان كما يلزمه اسم الفاعل ، وهذا [أبرأ به[(٢)]] فإنّ الذي وجّهتم عليه مشهورٌ جدًا لا يجهل مثله .

قلنا له : هذا عدولٌ منك بكلامه عمّا اقتضاه لفظه وأراده والله أعلم بعلمه ألا تراه يقول في باب اسم الفاعل[(٣)]: « وإنما عمل عمل الفعل لّما كان جاريًا عليه في حركاته وسكونه » وكذا وكذا ، فجعل من أسباب العمل الجريان في

= ومعنى أنعتها : أصفها ، ونعات : جمع ناعت ، ومدارة الأخفاف : أي مدورة ، ومجمراتها : أي صلبة ، وغلب الذفارى : غلاظ الرقاب ، وعفرنياتها : أي قويات ، وكوم الذرى : أي عظيمات السنام ، ووادقة : أي سمينة فدنت وقربت من الأرض ، وسراتها : جمع سرة وهو ما تقطعه القابلة من الولد .

والشاهد : « وادقة سراتها » على أن وادقة صفة مشبهة وفاعلها ضمير مستتر فيها ، ونصبت « سراتها » على التشبيه بالمفعول به .

وقد جاءت الصفة « وادقة » بزنة اسم الفاعل الموازن « يفعل » .

والبيتان في ديوان عمر ١٥٣ ، ١٥٥ ، والأصمعيات ٣٤ ، والمسائل البصريات ١ / ٣٥١ ، والمقتصد للجرجاني ١ / ٥٥١ ، وإصلاح الخلل لابن السيد ٢٢٤ ، وشرح الجمل لابن خروف ٥٦١/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٨٣ ، ٨٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٨٧ ، والضرائر له ٢٨٦ ، والمقرب له ١٥٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩٦ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ١٠٦٥ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٣٨ ، والبسيط ٢ / ١١٠٠ ، واللسان (نعت ، ودق) والارتشاف ٥ / ٢٤٥٠ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٣٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٥٣ ، والخزانة ٨ / ٢٢١ ، والدرر ٢ / ٣٣٠ .

(١) في المصورة « الذوى » وهو تصحيف .

(٢) كأنها كذا في الأصل .

(٣) أي الفارسي في الإيضاح ١٣٣ ، وفيه : « وإنما أُعْمِل اسم الفاعل عمل ... » .

الحركات والسّكون ، ثم قال في هذا الباب(١) :- « وتنقص هذه الصّفات عن رتبة الفاعل فإنّها ليست جاريةً على الفعل إذ لم تكن على أوزانه كما كان . ضاربٌ على وزن الفعل وعلى حركاته وسكونه » « فاستظهر بعدّة الحروف والحركات(٢) حين شاكل لفظ " ضَارب " لـ " يَضْرب " فصارت هذه المشاكلة عنده موجبةً لأن يعمل عمله ، وينبغي أن يعرض لـ " نَقْتُلَ " مثالاً يجري عليه ليعمل عمله ، كأنّه فاعلٌ بوزن " كافُل(٣) " .

طل : ومن المفارقة بينها وبين اسم الفاعل أنّها إذا أضيفت فإضافتها من وجهين :-

أحدهما :- على أنّها منقولةٌ من النّصب الّذي وجب للصّفة بحكم الشّبه – إلى الخفض للإختصار ، كما كان ذلك في اسم الفاعل .

والثّاني :- أنّها في الصّفة بحكم الأصل ، كقولك : « جَلَسْتُ بِنَفْسِ الحَائِطِ وَقَبَضْتُ كُلَّ الدَرَاهِمِ » لأنّ إضافة " حَسَنٍ " من جهة المعنى لما ثبت واستقرّ ، فهي صحيحةٌ من هذه الجهة ، وإضافة " ضَارب " إلى زَيْدٍ " بمعنى الحالّ والاستقبال غير ثابتةٍ من جهة المعنى فهي غير صحيحةٍ .

فإن قيل : « فإذا كانت إضافة " حَسَنٍ " إلى الوجه مستقرّةٌ من جهة المعنى لزمك أن تقول : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَنِ الوَجْهِ » كما تقول :- « مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ كُلِّ الرَّجُلِ ، وَبِالحَائِطِ نَفْسِ الحَائِطِ » .

قلت :- هذا موضعٌ يجب أن يتثبّت فيه فإنّه خبيثٌ ، واعلم أنّي لا أقول « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَنِ الوَجْهِ » ؛ لأنّ الوجه ليس لغير زيدٍ ، فالألف واللاّم فيه

---

(١) الإيضاح ١٣٨ .

(٢) الإفصاح لابن الطراوة ٦٢ ، وفيه بعد الحركات : « والسكنات » .

(٣) كذا في الأصل وفي الإفصاح « كافِل » .

معاقبان للضّمير فكأنّه في التّقدير « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهِهِ » ، وحسنٌ في هذه مضافٌ إلى ضمير " زَيْدٍ " فكأنّه قد أضيف " حَسَنٌ " إلى " زَيْدٍ " والغرض بصفة المعرفة إزالة الاشتراك منها ، وما أضيف إلى " زَيْدٍ " بمنزلته ، وهو في نفسه مشتركٌ ، فكذلك ما أضيف إليه ، لا يزيل الاشتراك منه ، فقد صار قولك « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَنِ الوَجْهِ » بمنزلة « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَنٍ وَجْهٍ » وهذا لا يقال فذلك لا يقال .

فأما قولك « مَرَرْتَ بِالرَّجُلِ كُلِّ الرَّجُلِ ، وَبِالحَائِطِ نَفْسِ الحَائِطِ » فإنّما الاسم الثّاني اسم جنسٍ كأنّه قال : الجامع لخصال الرّجال ، والواقع عليه / اسم الحيطان بالحقيقة ، ويدلّك على ذلك أنّه يقبح أن تقول « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ كُلِّ الرَّجُلِ » ؛ لأنّ كلّ الرّجل تعريفه تعريف الجنس فلا يجري إلاّ على اسم جنسٍ . / ٥٣

وقال شيخنا أبو الحسن الدَّبَّاج[1] :- « يجوز أن تكون الإضافة من رفعٍ ، ونقل ذلك عن أشياخه ، وقال الأصل « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ » ثمّ نقلنا الضّمير إلى " حَسَنٍ " فيبقى الوجه مهملاً فإمّا ينصب على التّشبيه ، ثمّ يضاف بعذ ذلك من نصبٍ ، وإمّا يضاف أوّلاً لا من نصبٍ ، واستدلّ بأنّ الإضافة في الباب أكثر فلا ينبغي أن يلتزم أنّها فرعٌ للنّصب وهو الأصل ، بل يكون أصلاً أوّليًّا .

فقيل له :- فلأيّ شيءٍ لم يتعرّف ؟ إذ ليست الإضافة عندك من نصبٍ ؟.

فقال : لأنّ الوجه فاعلٌ فهو على نيّة الانفصال ، وإذا لم يتعرّف على حالٍ من الأحوال بخلاف اسم الفاعل ، لأنّك تقول " ضَارِبُ زَيْدٍ " فيكون معرفةً لأنّ

---

(١) علي بن جابر بن علي اللخمي ، من أهل إشبيلية ، كان إمامًا في العربية والقراءات ولد سنة ٥٦٦ هـ ، وتوفي لما دخل الروم إشبيلية صلحًا بنحو من ثمانية أيام سنة ٦٤٦ هـ .
تنظر ترجمته : إشارة التعيين ٢١٢ ، وبغية الوعاة ٢ / ١٥٣ ، وينظر رأيه الارتشاف ٥/ ٢٣٤٧ ، والمساعد ٢ / ٢١٢ ، ومنهج السالك ٣٥٣ .

المفعول فضلةً ، فيكون منصوبًا أو مجرورًا فضلةً فيتعرّف به الأوّل ، ولا يخرج عن كونه مفعولاً من جهة الفضليّة ، وأمّا الفاعل فلا يجوز أن يكون أبدًا إلاّ عمدةً ، فالمضاف إليه أبدًا في نيّة الانفصال ، ولا يجوز أن يتعرّف به الأوّل ؛ لأنّه يخرج عن حقيقته من العمدية ؛ فلهذا يتعرّف بالمفعول ؛ لأنّه ليس فيه إخراجٌ للمفعول عن وضعه ، ولا يتعرّف هذا ؛ لأنّه فيه إخراج العمدة عن وضعها وأصلها ، وتصييرها فضلةً ، وتفسّر قول س[1] في « مَرَرْت بِالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهِ » « فالجرّ في هذا الباب من وجهين » على هذا ، ويقول معناه من النّصب والرّفع .

وهذا ليس بجيّدٍ إذ لا بدّ لهذه الإضافة من أصلٍ أضيفت منه ، فإن كانت مضافةً من رفعٍ فقد زعم أنّ الشّيء يضاف إلى نفسه ، وإن زعم أنّها أضيفت من لفظٍ مهملٍ ؛ لأنّك نقلت الضّمير ، فبقي مهملاً ، فهذا إذا التزمه يقال له : فلم لا يتعرّف وهي إضافةٌ أوّليّةٌ على طريقة الإضافات ؟ أعني إضافة لفظٍ مفردٍ لآخر مثله ، فما الّذي منع من تعريفها ؟ فهذا فاسدٌ ، ولا ينزل عليه لفظ سيبويه في قوله[2] : « فالجرّ في هذا الباب على وجهين » ، وجعله ابن جنّي[3] من عكس التّشبيه لمّا كثر « الضَّاربُ الرَّجُلِ » تشبيهًا بالحسن الوَجْهِ ، عكسوا التّشبيه فشبّهوا الحسن الوَجْهِ بالضّارب الرجل كقوله[4]:

(١) الكتاب ١ / ٢٠١ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٠١ .

(٣) الخصائص ٢ / ١٧٦ .

(٤) وهو ذو الرمة في ديوانه ٢ / ١١٣١ .

١٧٤- وَرَمْلٍ كَـأَوْرَاكِ العَـذَارَى قَطَعْتُـهُ[١]

و[٢] :-

١٧٥- إنَّ الرَّبِيـــعَ الجَـــوْدَ وَالخَرِيفَـــا يَـدَا أَبِـي العَبَّـــاسِ وَالصُّيُوفَـــا[٣]

وهذا في غاية الضّعف هنا .

(١) وعجزه : « إذا جلّلته المظلمات الحنادسُ » .

ويروى : « إذا ألبسته » .

والأوراك : جمع ورك وهو العجز ، وجللته وألبسته : غطته ، والحنادس : جمع حندس وهو اشتداد الظلمة .

والشاهد « ورمك كأوراك العذارى » حيث شبه الكثبان الرملية بأعجاز النساء على طريقة التشبيه المقلوب .

والبيت في الكامل ٣ / ٧٩ ، والخصائص ١ / ٣٠٠ ، ٢ / ١٧٦ ، ١٧٧ وزهر الآداب للحصري ١ / ٣٩٣ ، وسمط اللآلي ١ / ٤٤٣ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٧٥٣ ، وشرحها للأبذي ٢ / ٩٠٣ ، واللسان (ورك) ، وتذكرة النحاة ٣٦٥ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٣٦٩ .

(٢) القائل هو رؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه ١٧٩ .

ونسبا للعجاج في الدرر اللوامع ٢ / ٤٨٠ . وليسا في ديوانه .

(٣) ويروى : « الجون » مكان « الجود » .

والجود : بفتح الجيم وسكون الواو ، المطر الغزير ، والجون السحاب الأسود ، وأبو العباس ، هو أول خلفاء بني العباس ، السفاح عبد الله بن محمد بن علي .

والشاهد : « إن الربيع ...... يدا .... » حيث شبه أمطار الصيف والخريف بيدي أبـي العباس مبالغة في المدح ، وعلى طريقة التشبيه المقلوب .

والبيت في الكتاب ٢ / ١٤٥ ، والمقتضب ٤ / ١١١ ، وتحصيل عين الذهب ٢٩٠ ، والنكت ١ / ٥١٨ ، والتبصرة ١ / ٢٠٩ ، والإفصاح لابن الطراوة ٥٠ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٧٥١ ، ٧٥٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٤٨ ، وشرح الكافية الشافية له ١ / ٥١٠ ، وشرح الجزولية للأبذي ٢ / ٩٠٣ ، ١٠١٥ ، وشرح ألفية ابن معطٍ ١ / ٩٥١ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٥١ ، وتخليص الشواهد ٣٦٨ ، والتصريح ٢ / ٦٥ ، والهمع ٥ / ٢٨٩ .

ش[١] إنّما أراد أنّ الألف واللاّم في " الحَسَنِ الوَجْهِ " تكون داخلةً بعد الإضافة عوضًا ممّا منع من تعريف الإضافة إلى الألف واللاّم ، فدخلت الألف واللاّم بعد الإضافة ، والتّخفيف قد حصل فهذا وجهٌ .

والآخر أن تقول " الحَسَنُ الوَجْهَ " و " الضَّارِبُ الرَّجُلَ " بالنّصب فيهما ثمّ تشبّههما بالحسن الوجه الّذي فيه الألف واللاّم داخلتان بعد الإضافة وفي النّصب قبل الإضافة .

وهو حسنٌ وإنّما كتبته ، لأنّه قلّ من يتقنه من شرّاح الكتاب[٢] فاشدد يدك عليه فقلّ ما تجده في غير هذا الموضع .

فصل :-

وأمّا[٣] ذكرنا المفارقة الّتي بينها وبين اسم الفاعل فيجب أن نذكر الموجب لعملها عمل اسم الفاعل فنقول :-

إنّ سبب ذلك أنّها صفةٌ جرت على فعلها كما أنّ اسم الفاعل صفةٌ جاريةٌ على فعلها ومستقلّة بالفاعل طالبةٌ لاسمٍ آخر ، كما أنّ اسم الفاعل مستقلٌّ بالفاعل فطلب اسمًا آخر ، فعملت فيه نصبًا كما يعمل اسم الفاعل في ما يطلبه بعد الفاعل من نحو قولك : « هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا » وعليه تقول « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهَ " لأنّك تقول « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ " كما تقول : « هَذَا ضَارِبٌ » ثمّ تعدّيها إلى الوجه كما تعدّي " ضَارِبًا " إلى " زَيْدٍ " .

فامتازت بكونها صفةً جرت على فعلها من غير المنقولة نحو « مَرَرْتُ بِثَوْبٍ خَزٍّ صِفَتُه ، وَبِرَجُلٍ أَبِي عَشَرَةٍ أَبُوهُ » .

---

(١) لم أجده في التوطئة ولا في شرحه الكبير للجزولية .

(٢) ينظر شرح السيرافي ٤ / ١١٤ ، ١١٥ .

(٣) كذا في المصورة .

وامتازت بكونها مستقلّة بفاعلها من قولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْكَ أَبُوهُ » ويشبّه " أَفْعَل " من هذا بالصّفة المشبّهة فيعمل عملها في التّمييز خاصّةً ، وسيأتي الكلام عليه في موضعه .

ومن شبهها باسم الفاعل أنّها : تُذكّر وتؤنّث ، وتثنّى ، وتجمع ، وتدخلها الألف واللّام ، كما يكون ذلك في اسم الفاعل فتقول : « بِرَجُلٍ حَسَنٍ ، وَبِرَجُلَيْنِ حَسَنَيْن ، وَبِرِجَالٍ حَسَنِين ، وَبِامْرَأَةٍ حَسَنَةٍ ، وبِامْرَأَتَيْنِ حَسَنَتَيْن وَبِنِسَاءٍ حَسَنَاتٍ » كما تقول « بضاربٍ وضاربةٍ وضاربَيْن ، وضاربتَيْن وضاربِين ، وضاربات » .

وكذلك لا تستعمل من فعلٍ متعدٍّ ، لأنه يلزم منه أن يكون العامل متصرّفًا بالنّظر إلى أحد معموليه ، ولا يتصرّف بالنّظر إلى الثّاني ، وأجازه بعضهم[١] بالمجرور لقولهم[٢] : « هُوَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِالْوَجَعِ » ولا حجّة فيه إذ يحتمل أن يتعلّق بعهدٍ .

/ ٥٤ واعلم / أنّه لا يجوز أن يوصف معمول هذه الصّفة[٣] نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ النَّظِيفِ » وسبب ذلك أنّ هذا المعمول تنزّل مَنْزِلَهُ المضمر ، ألا ترى أنّه لا يكون أبدًا إلاّ في الأوّل ، فلمّا كان راجعًا له صار بمنزلة المضمر في أنّه يرجع إلى الأوّل ، فلم يوصف كالمضمر .

وكذلك لا يعطف عليه في نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ وَالبَدَنِ » عند من لا يعطف على المضمر المخفوض إلاّ بإعادة الخافض . ولا النّصب ؛ لأنّه لا

---

(١) أجازه الأخفش وصححه ابن عصفور .
ينظر الارتشاف ٥ / ٢٣٥٨ ، والمساعد ٢ / ٢٢٢ ، والهمع ٥ / ١٠٦ .
(٢) ينظر هذا القول في الكتاب ١ / ١٩٧ .
(٣) ينظر المقرب ١٥٩ ، والارتشاف ٥ / ٢٣٥٤ .
وينظر تعليل المنع : الهمع ٥ / ١٠٠ .

يتصدّر إضمار فعلٍ إذا الفعل لا يشبّه هنا . ولا إضمار الصّفة لما يؤدّي إليه من حذف المعطوف ، وإبقاء حرف العطف ، ألا ترى أنّك إذا قلت « حَسَنِ الوَجْهِ واليَدِ » إنّما تريد وحسن اليد ، والمعطوف " حَسَن " واليدّ كماله ، وليس بمعطوفٍ فلا يجوز إبقاء حرف العطف وحذف المعطوف ، ويجوز ذلك في الجمل نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ وعَمْرٌو » تريد « وَعَمْرٌو قَائمٌ » فحذفت خبرًا من الجملة ، وهذا المفرد الباقي في معنى الجملة وأنت لم تحذف المعطوف بل حذفت بعضه ، وأردته .

وأيضًا فإن الصّفة المشبّهة ضعيفةٌ فلم تقو أن تعمل مضمرةً بخلاف اسم الفاعل ، وكذلك يمتنع البدل ؛ لأنّه على نيّة تكرار العامل .

فصل :-

قد قلنا إنّها لا تعمل إلاّ في اسمٍ يشعر بالسّببيّة ، واختلف في السّببيّ إذا كان " مَنْ وَمَا " هل يجوز أن ينصب بالصّفة ، أولا ينصب(١) ؟

فمنهم من أجاز ومنهم من منع ، فالّذي منع احتجّ بأن السّببيّ إنّما يكون أبدًا مضافًا إلى المضمر ، وهذا لا يضاف إلى المضمر أصلاً ، فلا يجوز أن يكون سببًا .

والّذي أجاز حجّته أنّه في معنى ما عرّف بالألف واللاّم ، ولهذا اتّفقوا على أنّه لا يجوز أن يكون خلاف " مَنْ وَمَا " نحو : " زَيْدٍ وعَمْرٍو " إذ لا يكون واحدٌ منهما في معنى الألف واللاّم .

فأجازوا « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ مَنْ في الدَّار » لأنّه في معنى « الّذي في الدّار »

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٨١ ، والارتشاف ٥ / ٢٣٥٠ .

وأنشدوا في ذلك قول الشّاعر[١] :-

١٧٦- وَمَهْمَـهٍ هَـالِكِ مَـنْ تَعَرَّجَـا[٢]

" فَهَالِكٌ " قد أضيف ، والإضافة في هذا الباب إنّما هي من نصبٍ ، وهو من قولك : " هلك " ولا يتعدّى .

والّذي يمنع يقول « هَالِكٌ في البَيْت » بمعنى " مُهْلِك " كما قالوا : " أَيْفَع الغُلامُ فَهُوَ يَافِع " و " أَوْرَسَ الشَّجَرُ فَهُوَ وَارسٌ " ، ويسمّى هذا من تداخل اللّغات .

وما عدا " مَنْ وَمَا " فلا تعمل إلاّ في السّببيّ الّذي فيه الألف واللاّم نحو « حَسَنُ الوَجْهِ » .

أو يكون مضافًا لما فيه الألف واللاّم ، أو إلى ضميره ، أو ضمير ما أضيف إليه نحو « هَذَا حَسَنُ وَجْهِ الأُمِّ جَمِيلُ وَجْهِهَا » و « هَذِهِ امْرَأَةٌ حَسَنَةُ وَجْهِ الجَارِيَةِ جميلةِ أَنْفُهُ » أو أن يكون ضمير معمولٍ لصفةٍ أخرى نحو قولك « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ جَمِيلُهُ » .

أو أن يكون مضافًا إلى ضمير الموصوف نحو قولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ وجهه » . أو يكون نكرةً ، نحو « بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا » .

وإن كان المعمول نكرةً أو مضافًا إلى ضميرها جاز فيه النّصب والخفض « هَذَا حَسَنٌ وَجْهًا ، وَحَسَنُ وَجْهٍ » و « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ وَجْهٍ جَمِيلِ أَنْفِهِ »

---

(١) وهو العجاج في ديوانه ٣٦٧ .

(٢) والمهمه : الفلاة الواسعة ، وتَعَرّج : أي سلك .

والشاهد : « هالك مَنْ » حيث جاء معمول الصفة المشبهة « مَنْ » فعملت فيه الجر ، وهناك فريق يرى أن « هالك » اسم فاعل من « أهلك » ووقع « هالك » موقع « مُهْلِك » .

والبيت في أدب الكاتب ٢٨٦ ، والمقتضب ٤ / ١٨٠ ، ١٨١ ، والجمهرة ٣ / ١٧١ ، والمسائل البصريات ١ / ٥٦٧ ، والخصائص ٢ / ٢١٠ ، والمخصص ٦ / ١٢٧ ، والاقتضاب ٢ / ٦٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٨١ ، واللسان (هلك) .

بنصب " أنْفِهِ " وخفضه .

وإن كان ضميرًا فإن كانت الصّفة منصرفةً لم يجز فيه إلا الخفض نحو قولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ جَمِيلِهِ » .

وإن كانت غير منصرفةٍ جاز في الضّمير أن يكون في موضع نصبٍ أو خفضٍ(١) نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ أَحْمَرَه » بفتح " الرّاء " إن قدّرت الضّمير منصوبًا ، وخفضها إن قدّرت الضّمير مخفوضًا .

ولّما كانت الصّفة الواقعة على سببيّ الشّيء قد تجري عليه تقول العرب « إنَّمَا المَضْرُوبُ زَيدٌ » إذا كان أخوه المضروب ، [فُعِلَ(٢)] ذلك في هذا الباب فعلى هذا [معنى(٣)] حسن إجراء الصّفة على الأول من غير ذكر السّببيّ حسن التّشبيه فـ " حَسَنُ الوَجْهِ " أولى من " حَسَنِ الأَبِ " وهو جائزٌ كقوله(٤) :

١٧٧- الحَـزْنُ بَابًـا وَالعَقُـورُ كَلْبَـا(٥)

---

(١) هذا مذهب الكسائي وابن مالك .
ينظر شرح التسهيل ٣ / ٩٣ .

(٢) غير واضحة في المصورة .

(٣) غير واضحة في المصورة .

(٤) وهو رؤبة في ديوانه ١٥ .

(٥) الحزن : الغليظ .

والشاهد : الحزن بابا والعقور كلبا حيث نصبت الصفة المشبهة « الحزن والعقور » معموليها « بابا وكلبا » .

والبيت في الجمل المنسوبة للخليل ٩٩ ، والكتاب ١ / ٢٠٠ ، والمقتضب ٤ / ١٦٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٣ ، وشرح السيرافي ٤ / ١١٢ ، وتحصيل عين الذهب ١٦٦ ، والنكت للأعلم ١ / ٣٠٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩٨ ، وشرح الكافية الشافية له ٢/ ١٠٦٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٤٠ ، وشرح ألفية ابن معطٍ ٢ / ١٠٠١ ، والارتشاف ٥ / ٢٣٥٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٥٩ ، والخزانة ٨ / ٢٢٧ .

ويكون هذا الباب كقوله تعالى[1] : ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ .

وكذلك يقلّ التّشبيه فيما هو عملٌ كـ " قَائِم " لمّا كان جاريًا على الفعل لم يشبّه كالفعل ، وقد جاء أيضًا في قوله :-

أوْ عَـدُوٌّ شَـاحِطٍ دَارًا -١٧١

مُطَّـرِقٌ رِيْـشَ القَـوَادِمِ -١٧٢

وقال :-

يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرُ العَنْسِ -١٦٩

ومثله :-

[لاحِقِ] بَطْنٍ بِقَرًا سَمِينِ -١٧٠

وقال :-

أنْعَتُهَا إنِّي مِن نُعَّاتِهَا ....

.... كُومَ الذُّرى وَادِقَةً ضِرَّاتِهَا -١٧٣

ومنه قول الآخر :-

أرَأَيْتَ إنْ صَرَخَتْ بِلَيْلٍ هَامَتِي وَخَرَجْتُ مِنها بَالِيًا أثْوَابِي -١٦٨

وقالوا : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ أخُوه ، وَطَالِحٍ غُلامُهُ ، وَوَاضِحٍ جِدُّهُ ، وَطَامِحٍ مَنْصِبُهُ ، وَشَائِعٍ ذِكْرُهُ . وقالوا : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ شَابٍّ أخُوهُ ، وَمُسْلِمٍ أبُوهُ » ونحو ذلك .

طر[2] : « لا معنى للجريان في هذا الباب وإنّما الغرض أن يشبّه السّبب

---

(١) سورة يوسف الآية ٨٢ .

(٢) الإفصاح لابن الطراوة ٦١ .

وقوله : « لا معنى للجريان في هذا الباب » غير مذكورة في الإفصاح .

وفيه « تشبه » مكان « يشبه » .

الواقع بعد قاعدٍ ونحوه ممّا لا يتعدّى فعله فيما يتوجّه عليه النّصب والخفض وهو فاعلٌ في الحقيقة بما يقع بعد " ضَاربٍ " ونحوه ممّا يتعدّى فعله بما يتوجّه عليه من النّصب والخفض ، وهو مفعولٌ في الحقيقة ، وقد تقدّم بيانه[١] .

فصل[٢] :-

كلّ صفةٍ من هذه لها معنًى ولفظٌ يصلحان للمذكّر وللمؤنّث ، فتشبيهها عامٌّ باتّفاقٍ ، كالحسن تقول « حَسَنٌ وحَسَنَةٌ » .

فإن كان معناها ولفظها خاصّين بأحدهما كـ " عَذْرَاء " و " مُلْتحٍ " فتشبيهها خاصٌّ باتّفاقٍ ، لو قلت في امرأةٍ ملتحٍ ابنها : " مُلْتَحِيَةُ الابن " لأحدثت في كلام العرب ما ليس منه ، ولو قلت " مُلْتَحٍ " لوصفت المؤنّث بالمذكّر ولم يكن / وفق الأوّل في التّذكير والتّأنيث كما تقدّم ، وكذلك " عذراء " . / ٥٥

وينبغي أن يلحق بهذا " رَجُلٌ آلَى " و " امْرَأةٌ عَجْزَاء[٣] " فإن قلت في رجلٍ " عَجْزَاء امْرَأتُهُ " ، أنقل الضّمير وأبدل اللّفظ فأقول « آلَى المرأةِ » ، فقد خرجت عن قياس هذا الباب إذ لا يتغيّر فيه اللّفظ إلاّ لتأنيثٍ أو تذكيرٍ .

فإن كان المعنى خاصًّا ، واللّفظ صالحًا كـ " حائِضٍ " و " خَصِيٍّ " فعمّم الأخفش[٤] إذ لا يؤدّي لما تقدّم .

---

(١) في الصفحة ٢٩٥ وما بعدها .

(٢) ينظر هذا الفصل في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٧٨ ، ٥٧٩ .

(٣) ويعبر عنه بقسم ما كان معناهما للمذكر والمؤنث واحدًا ويختلفان من حيث اللفظ .

(٤) أي يجري صفة المؤنث على المذكر ، والمذكر على المؤنث .

وينظر رأيه : شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩٠ ، والارتشاف ٥ / ٢٣٤٩ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٣٥ .

وحجّة المخصّص إنّ هذا الباب مجازٌ مشبّه بالحقيقة ، فلا يسوغ حيث لا تسوغ الحقيقة ، مع أنّه لم يسمع من كلام العرب .

إن قيل في " حَسَنٍ وَجْهُهُ " ونحوه مشبّهٌ ، فمجازٌ وتسامحٌ أن يجوز أن يشبّه ، إنّما التّشبيه في حال النّصب والخفض ، إذ الأصل في كلّ صفةٍ أن ترفع فاعلها ، وإن رفعت هذه الصّفة المضمر مشبّهة أو غير مشبّهة تبعت موصوفها في أربعةٍ من عشرةٍ :- التّعريف ، والتّنكير ، والرّفع ، والنّصب ، والخفض ، والإفراد ، والتّثنية والجمع ، والتّذكير ، والتّأنيث .

فإن رفعت الظّاهر(١) ففي :- الإعراب ، والتّعريف ، أو التّنكير ، وتتبع ما بعدها في التّذكير أو التّأنيث فقط ، هذا المختار ويجوز في لغة من قال(٢) « أكَلُوني البراغِيْثُ » أن تشبّه في الإفراد ، والتّثنية ، أو الجمع غير أن جمعها جمع التّكسير أحسن من جمع السّلامة ؛ إذ تلحقه علامةٌ كالمفرد .

قال الفرّاء(٣) ومن تبعه :- « قد تجري الرّافعة للمضمر مجرى الرّافعة للظّاهر ، فتتبع الأوّل في الخمسة ، والثّاني على المختار في الإثنين وهما :- التّذكير والتّأنيث ، وعلى غيره في الخمسة الأخر(٤) ، قال الشّاعر(٥) :-

١٧٨- يَا لَيْلَةً خُرْسَ الدَّجَاجِ سَهِرْتُها　　بِبَغْداذَ مَا كَادَتْ إلى الصُّبْحِ تَنْجَلي(٦)

---

(١) أي فتتبع موصوفها .

(٢) هذه اللغة نسبها أبو عبيدة لأبي عمرو الهذلي . في مجاز القرآن ١ / ١٠١ ، ٢ / ٣٤ .

(٣) ينظر معاني القرآن ٢ / ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٠١ .

(٤) أي التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع .

(٥) غير منسوب فيما رجعت إليه .

(٦) ويروى : « أيا ليلة » « بهرتها » « شهدتها » « الدجاج طويلة » « ببغدان » « ما كانت » « عَن الصبح » .

والشاهد : « ليلة خرس الدجاج » حيث أضيفت الصفة المشبهة « خرس » إلى « الدجاج » والصفة إذا خفضت تبعت ما قبلها في التذكير والتأنيث وغيرهما ، وهنا جاءت جمعًا والموصوف مفرد . =

والخفض لا يكون إلاّ من نصبٍ . قال بعضهم[1] : لا حجّة فيه ؛ لأنّه قد حكى يعقوب :- ليلةٌ خُرُسٌ إذا لم يسمع فيها صوتٌ ، فهذا مخفّف منه ، ولمّا لم يحفظ الفارسيّ هذا جعله كقولهم : بُرْمَةٌ أعْشَارٌ .

كأنّه جعل كلّ جزءٍ من اللّيلة ليلةً ؛ تعظيمًا لطولها ، ولا يحتاج لهذا التّكلّف مع ما قلنا .

قلت :- وهذا الّذي قاله الفارسي هو الصّواب ، ولا يجري في هذا الباب إلاّ أن يحكى « دَجَاجَةٌ خُرْسٌ ، وَدَجَاجٌ أخْرَاسٌ » فإنّه لا يلزم إذا وصفت اللّيلة بأنّها " خرسٌ " أن توصف الدّجاجة بأنها خرسٌ حتّى ينقل لأنّه إذا قال : « خُرْسُ الدَّجَاجِ » فكأنّه قال خرسًا دجاجتها ، أي دجاجتها خرسٌ ، كما تقول « بِامْرَأةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ » والأصل « حَسَنٌ وَجْهُها » أي وجهها حسنٌ ، فاجتزاؤه بهذا خلفٌ إن كان محكيًّا ، فإن كان غير محكيّ فلا سبيل لهذا التّأويل ، ولعلّ الفارسي تفطّن لهذا ولم يلتفته ، ووجهه على ما ذكر ، والله أعلم .

واعلم أنّ هذا المعمول في هذا الباب لا يكون إلاّ مفردًا أو جمعًا كثيرًا ؛ لأنّه تمييزٌ أو في معناه إذا كان معرفةً ، ولذلك زعم الكوفيّون أنّه معرفةٌ تميزٌ ، فينبغي أن يكون مفردًا يراد به الجنس ، أو جمعًا يستغرق كالجنس ، والتّثنية ، وجمع القلّة قاصران عن ذلك الاستغراق إلاّ أن يكون الاثنان من قبيل الشّيئين المزدوجين كالنّعلين ، والعينين ؛ لأنّهم قد يجعلون ذلك بمنزلة المفرد قال[2] :-

---

= والبيت وارد في شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري ٢٤٧ ، والبصريات ١ / ٥٦٣ ، والمخصص ١٦ / ١٦٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٨٠ ، والمقرب ١٥٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٠١ ، واللسان (بغدد ، بغدن) ، والمساعد ٢ / ٢٢١ ، وشفاء العليل ٢٦٩ .

(١) لعله يقصد ابن عصفور فقد أورد هذا الرد في شرح الجمل ١ / ٥٨٠ .

(٢) وهو امرؤ القيس في ديوانه ١٦٦ .

١٧٩- وَعَيْنٌ لَهَا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ[(١)]

يريد عينين بدليل قوله[(٢)] :-

١٨٠- شُقَّتْ مَآقِيهُما مِنْ أخُرْ[(٣)]

وكذلك الجمع القليل المستغنى به عن الكثير .

فصل :-

إذا كانت هذه الصّفة نكرةً ، وكان معمولها ظاهرًا معرفًا باللاّم ، أو مضافًا إليها ، أو إلى ضميرها جاز حذف التنوين والخفض ، وإثباته والنّصب والرّفع .

فإن كان نكرةً فالنّصب والخفض خاصّةً[(٤)] في الأفصح .

فإن كان مضافًا إلى ضمير الموصوف فالرّفع خاصّةً ، ولا يجوز النّصب ، ولا الخفض إلاّ ضرورةً .

فإن كانت الصّفة معرفةً باللاّم فحكمها ما تقدّم في النّكرة ؛ إلا أنّه يمتنع الخفض مع تنكير المعمول ، ومع إضافته إلى ضمير الموصوف نحو « الحَسَنُ وَجْهٍ ،

---

(١) وعجزه : « شقت مآقيهما من أخر » .

وسيأتي ذكره بعد قليل .

والبيت في وصف فرس ، والحدرة : العين الواسعة الجاحظة ، والبدرة : أي يبدر نظرها نظر الخيل ، والمآقي : جمع مأق أو مؤق وهو طرف العين مما يلي الأنف .

والبيت في الجمهرة ٢ / ١٢٠ ، والزاهر للأنباري ١ / ٤٠٥ ، وشرح السيرافي ٤ / ٦١ ، والشعر للفارسي ١ / ٢١١ ، ٣٠٨ ، والمنصف ١ / ٦٨ ، والمخصص ١٦ ، ١٨٥ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ١٨٣ ، ١٨٥ ، ٣٨٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٨١ ، والضرائر له ٢٥١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٤ / ١٧٩٥ ، واللسان (أخر ، بدر ، حدر) ، وتذكرة النحاة ٢٥٧ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٣٧ ، والخزانة ٥ / ١٩٧ ، ٧ / ٥٥٢ ، ٥٥٦ .

(٢) وهو امرؤ القيس في ديوانه ١٦٦ .

(٣) وهو الشطر الثاني للشاهد السابق .

(٤) زاد ابن عصفور جواز الرفع ، شرح الجمل ١ / ٥٨١ .

والحَسَنُ وَجْهِهِ[١] » .

فإن كان المعمول ضميرًا فقيل ليس إلاّ الخفض ، وأجاز الفرّاء[٢] التّنوين والنّصب ، وهو فاسدٌ إذ لا يفصل الضّمير ما قُدِرَ على اتّصاله .

الكسائي[٣] :- « يؤتى بالظّاهر بدله فما جاز فيه فليحكم به على الضّمير » .

ويدلّ على صحّته ما حكاه هو من قولهم :- « لا عَهْد لي بأَلأَمَ قَفًا مِنْهُ ، ولا أَوْضَعَهُ » بفتح العين ، ولو كان مضافًا لا نجرّ ، وأيضًا فقياس المضمر أن يكون بمنزلة المظهر إلاّ أن يشذّ فيحفظ .

امتنع رفع معمولها نكرةً نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ » إذ لم يقترن به ضميرٌ يعود على الموصوف ، ولا يحسن حذفه إلا مع دليلٍ عليه وسيأتي في تعريفه .

وامتنع أيضًا خفضه مع تعريف الصّفة إذ لا نظير له أصلاً .

أمّا « الحَسَنُ الوَجْهِ » فنظيره إضافة العلم نكرةً إذ لفظه لفظ المعرفة .

وامتنع « الحَسَنُ وَجْهِهِ » لاجتماع أمرين ضعيفين[٤] .

---

(١) ينظر الكناش لصاحب حماة ١ / ٣٣٦ ، ٣٣٧ .

(٢) ينظر رأيه معاني القرآن له ٢ / ٢٢٦ ، وشرح التسهيل ٣ / ٩٣ ، والارتشاف ٥ / ٢٣٥١ ، والمساعد ٢ / ٢١٦ ، والهمع ٥ / ٩٦ .

(٣) ينظر رأية : المقرب ١٥٧ ، وشرح التسهيل ٣ / ٩٣ ، والارتشاف ٥ / ٢٣٥٢ ، والحكاية في شرح التسهيل « عَمًّا » مكان « قفًا » .

(٤) وهما : الأول : تكرار الضمير ؛ لأن الإضافة متى نصب معمولها فلا بد في الصفة من ضمير مرفوع يعود على الموصوف .
والآخر : الجمع بن الألف واللام والإضافة .
شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٨٣ .

وأيضًا فجاز « الحَسَنُ الوَجْهِ » لَمّا لم يتعرّف " حَسَنَ " بإضافته إليـه ، فعوّض تعريفًا آخر من جنس ما منع ليكون / كالبدل منه وليس ذلك في « الحَسَنِ وَجْهٍ » ٥٦ / ولا « الحَسَنِ وَجْهِهِ » للجمع بين الألف واللاّم ، والإضافة إلى ما ليس فيه اللاّم ، ولتكرير الضّمير ، وإنه مهيّأٌ للعمل فيه الرّفع مقطوعٌ عن العمل ؛ لأنّك لا تخفض حتى تنقل الضّمير إلى " حَسَنٍ " وأنت هنا كأنّك لم تنقله ؛ لأنّ لفظ الأصل باقٍ .

وامتنع في حال السّعة تكرير الضّمير ؛ لأنّك لما نقلته كان المجيء به تكلّفًا لا يحتاج ، وكالمناقض للنّقل .

وإذا كان المعمول منصوبًا نكرةً فإن شئت على التّمييز ، وإن شئت على التّشبيه بالمفعول به ، وأمّا المعرفة فعلى التّشبيه خاصّةً ، إذًا لا يكون التمييز إلاّ نكرةً[1] .

فإذا أضفته وكان مضافًا إلى ضمير الصّفة فهو مرفوعٌ بها فإن لم يضف إلى ضميرها فكذلك أيضًا وحذف الضّمير لدلالة اللاّم عليه .

فا[2] :- « هو بدلٌ من ضميرٍ في الصّفة » .

وذلك تكلّفٌ إذ يقبح حذف الضّمير من هذا البدل .

---

(١) كون التمييز نكرة مذهب بصري ، والكوفيون يجيزون كونه معرفة .
ينظر الإنصاف ١ / ٣١٥ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٤٢ ، والبسيط ٢ / ١٠٨٣ ، وائتلاف النصرة ٤٤ .

(٢) ينظر الإيضاح ١٤٠ ، والبغداديات ١٤٣ .
وابن أبي الربيع يستحسن هذا الرأي ٢ / ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، والأبذي - هنا - يرى تكلف الفارسي ، وكأنه متبعًا ابن عصفور في شرحه للجمل ١ / ٥٨٤ ، بينما نجده في موضع مقبل ص ٣٣٧ ، يستحسن قول الفارسي .

كو[١] : « الأصل « حَسَنٍ وَجْهُه » ثمّ دخلت الألف والـلاّم فحـذف الضّـمير للمعاقبة .

وهذا فاسدٌ إذ يمتنع دخـول الـلاّم إذ ذاك ، فـالأصل عنـد البصريـين « حَسَـنٌ وَجْهٌ مِنْه » ، ثمّ عرّف .

ويجب على قوّة أصلهم[٢] أن يجيزوا « مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الغُلامُ قَـائمٌ » يريـدون « غَلامُه قَائمٌ » ، وهذا متّفقٌ على منعه .

وليس بصحيحٍ أن يحتـجّ لهـم محتـجٌّ فيقـول : « إنّمـا قـالوا ذلـك في « حَسَـنِ الوَجْهُ » حين علم أنّ الوجه له ، ولم يصحّ ذلك في قولك « الغُلامُ قَـائمٌ » حـين لم يكن ثمّ ما يدلّ أنّ الغلام الأوّل .

فإنّ هذا اعتراف منـه بـأنّ الألـف والـلاّم مفتقـرةٌ إلى غيرهـا في الرّبـط وهـو الضّمير ، وأنّه إنّما يحذف حيث يدلّ الدليل عليه ، ولا يحذف حيث لم يكـن ثـمّ دليلٌ عليه .

قال في تكرير الضّمير والنّصب :-

أنْعَتُـــهَا إنِّـــي مِـــنْ نُعَّاتِـــهَا ....

.... **كُومَ الذُّرَى وَادِقَةً ضَرَّاتِها** -١٧٣

وجاء في الخفض قول الأعشى[٣] في إحدى الرّوايتين :-

---

(١) هذا رمز الكوفيين . وينظر رأيـهم الجمـل للزجـاجي ٩٧ ، وشـرحها لابـن خـروف ١ / ٥٦١ ، وشـرحها لابـن عصفـور ١ / ٥٨٤ ، وفيـه « والأصـل ... الحسـن وجهـه » ، والارتشـاف ٥ / ٢٣٥٢ .

(٢) أي أهل الكوفة .

(٣) في ديوانه ١٠٥ .

والرواية فيه : « فقلنا له .... بأدماء في حبل مقتادها » .

١٨١- فَقُلْتُ لَهُ هَذِهِ هَاتِها إلَيْنَا بِأدْمَاءِ مُقْتَادِها[١]

وقال الآخر[٢] :-

١٨٢- أمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّج الرَّكْبُ فِيهِما بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلاهُمَا
أقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِما جَارَتا صَفًا كُمَيْتَا الأعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا[٣]

---

(١) ويروى : « فجاء » مكان « إلينا » .
والأدماء : الناقة البيضاء ، والمقتاد : القائد .
والهاء في « له » : عائدة إلى خمار ذكره قبل هذا البيت .
والشاهد : « بأدماء مقتادها » حيث أضاف الصفة « أدماء » إلى معمولها « مقتاد » في حال إضافته إلى ضمير موصوفه ، وذلك ضرورة .
والبيت في معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٤٧ ، وأدب الكاتب ٤٦ ، والبصريات ١ / ٥٦٨ ، ٦٢٠ ، ومقاييس اللغة ٢ / ٣٧٩ ، والاقتضاب ١ / ١٦٧ ، ٢ / ٤٤٩ ، وأساس البلاغة ٥٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٨٧ ، والضرائر له ٢٨٧ ، والبسيط ١ / ٦٠٦ ، واللسان (رمم) ، والخزانة ٨ / ٢٢٢ ، ٢٢٦ .

(٢) وهو الشماخ بن ضرار ، والبيتان في ديوانه ٣٠٨ .

(٣) ويروى : « عرس الركب فيهما » و « قد أنى لبلاهما » .
والدمنة : الموضع الذي أثر فيه الناس بنزولهم وإقامتهم ، والركب : جمع راكب ، وهم أصحاب الإبل ، والرخامي : نبت ، والحقل : موضع النبت ، أو المزرعة التي ليس عليها بناء ولا فيها شجر ، وأنى : حان ، وعفا : درس ، وعرس : نزل ليلا في المكان ، والصفا : الجبل ، وجارتاه : هما الأثفيتان اللتان تجعل تحت القدر ، وتسنده إلى الجبل ، والربع : الدار ، وكميتا الأعالي : أي شديدة الحمرة ، وجونتا مصطلاهما : أي اسودت أسافل الأثافي .
والشاهد : « جونتا مصطلاهما » ووجه الاستدلال به كالذي قبله .
وهو وارد في الكتاب ١ / ١٩ ، والأصول ٣ / ٤٧٥ ، وشرح السيرافي ٤ / ١٠٦ ، والبغداديات ١٣٣ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١ / ٧ ، والخصائص ٢ / ٤٢٠ ، والصاحبي ٣٤٦ ، ومقاييس اللغة ١ / ٣٨٥ ، والتبصرة ١ / ٢٣٤ ، والمقتصد للجرجاني ١ / ٥٤٩ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ١٦٥ ، والنكت له ١ / ١٥٣ ، ٣٠١ ، وإصلاح الخلل لابن السيد ٢٢٣ ، والمفصل ٢٣١ ، وأمالي السهيلي ١١٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٨٣ ، ٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٨٥ ، والمقرب له ١٥٦ ، =

قال أبو العبّاس[1] :- « ضمير " مُصْطَلاهُمَا " عائدٌ على الأعالي ؛ لأنّهما أعليان في المعنى » .

وهذا فاسدٌ ؛ لأنّ عود الضّمير على معنى الجمع بابه الشّعر كقوله[2] :-

١٨٣- رُؤوسُ كَبِيرَيْهِنَّ يَنْتَطِحَانِ[3]

فلا معنى للعدول عن الظّاهر ، وأيضًا فمثل " شَفَة الجَبْهَةِ " لا يجوز الجزء ألاّ يضاف إلاّ إلى كلّه ، ومنه " مُصْطَلى الأَعَالِي " .

فإن قيل :- " المُصْطَلَى " فاعلٌ ، وحذفت النّون كقوله[4] :-

= والضرائر له ٢٨٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠٨ ، ٣ / ٩٩ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٣٥ ، ٣ / ٤٣٧ ، والبسيط ٢ / ١١٠٠ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٥٤ ، والهمع ٥ / ٩٨ ، والخزانة ٤ / ٢٩٣ ، ٨ / ٢٢٠ ، والدرر ٢ / ٣٢٦ .

(١) رأيه غير موجود في المقتضب ولا في الكامل ، وهو منسوب له في إصلاح الخلل لابن السيد ٢٢٦ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٦٥ ، ولابن عصفور ١ / ٥٨٦ ، وشرح الكافية للرضي ٣ / ٣٤٧ ، والبسيط ٢ / ١٣٠١ .
والبغدادي يستبعد كون الراد على سيبويه هو المبرد ، لا سيما والفارسي قال في البغداديات : « لا أعرف قائل هذا القول » .
البغداديات ١٣٩ ، والخزانة ٤ / ٣٠٣ .

(٢) وهو الفرزدق في ديوانه ٦٣١ .

(٣) وصدره : « رأت جبلاً فوق الجبال إذا التقت » .
ويروى : « رأوا جبلاً هذا الجبال إذا التقت » .
والشاهد : « رؤوس كبيريهن » حيث جاء الجمع بمعنى التثنية في قوله « رؤوس » وهو في معاني القرآن للأخفش ٢ / ٦٣٤ ، والبغداديات ١٣٩ ، والخصائص ٢ / ٤٢١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٨٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٠٨ ، واللسان (رأس) ، وشفاء العليل ١ / ١٦٤ ، والخزانة ٤ / ٢٩٩ ، ٣٠١ .

(٤) هذا مما ينسبونه إلى كلام الطير ، ينظر : الخصائص ٢ / ٤٣١ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٨٥٢ ، وشرحها لابن عصفور ٢ / ١٨٩ ، واللسان (حجل) ، والخزانة ٧ / ٥٠٠ .

« قَطَا قَطَا ، بَيْضُكِ ثِنْتَا ، وَبَيْضِي مائِتَا »

وكقوله[١] :-

١٨٤- لَـــهَا مَتْنَتَـــانِ خَظَاتَـــا[٢]

وكقوله[٣] :-

١٨٥- هُمَـا خُطَّتَـا إِمَّـا إِسَـارٌ وَمِنَّـةٌ[٤]

---

(١) القائل امرؤ القيس في ديوانه ١٦٤ .

(٢) وتمامه : « ... ... كما أكب على ساعديه النمر » .

والمتنتان : مكتنفا الصلب . وخظاتان : مكتنزتان .

وهو يشبّه متني فرس بساعدي النمر .

والشاهد : « خظاتا » حيث حذف نون المثنى لغير إضافة وذلك ضرورة .

والبيت في المعاني الكبير ١ / ١٤٥ ، والحيوان ١ / ٢٧٣ ، ومجالس العلماء للزجاجي ٨٦ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٤٨٤ ، ومقاييس اللغة ٥ / ٢٩٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٨٠ ، والمخصص ٢ / ٨٠ ، والإفصاح للفارقي ٣٣٩ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٨٥١ ، وسفر السعادة للسخاوي ٢ / ٧٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١٨٩/٢ ، ٢٨٣ ، والضرائر له ٤٩ ، ١٠٨ ، والمقرب له ٥٤٥ ، ٥٥١ ، والممتع له ٢ / ٥٢٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٦٢ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٣٠ ، ورصف المباني ٣٤٢ ، واللسان (متن ، خظا) ، والمغني ٢٦٠ ، وشرح شواهده ٢ / ٦٣٧ ، والخزانة ٧ / ٥٠٠ ، ٥٧٣ ، ٥٧٦ ، ٩ / ١٧٦ ، ١٧٨ ، وشرح شواهد الشافية ١٥٦ .

(٣) وهو تأبط شرًّا . واسمه : ثابت بن عمسل (أو ابن جابر) بن خالد بين سفيان يكنى أبا زهير ، وهو أحد غربان العرب ، كان يغزو على رجليه وحده .

تنظر ترجمته: الشعر والشعراء ١ / ٣١٨ ، وسمط اللآلي ١ / ١٥٨ ، والخزانة ١ / ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٤) وعجزه : « وإما دم والقتل بالحر أجدر » .

ويروى الصدر : « لكم خصلة إما فداء ومنة » وعليها فلا شاهد .

ويروى بجر « إسارٍ ومنةٍ » .

والشاهد : « هما خطتا » حيث حذف نون المثنى لغير إضافة ، وذلك ضرورة .

والبيت وارد في ديوان الشاعر ٨٩ ، والأغاني ٢١ / ١٥٩ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٢ / ٢٣٦ ، والضرورة له ٢٠٠ ، والخصائص ٢ / ٤٠٥ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٧٩ ، والإفصاح =

فلو كان كذلك لكانت الصّفة مفردةً ولا بدّ .

فإن قيل فلتكن الصّفة متحمّلةً ضمير الجارتين و " المُصْطَلَى " بدلٌ . فهو تكلّفٌ ؛ لأنّ حذف النّون من قبيح الضّرائر أيضًا .

وقد تقرّر من كلامهم إذا كان بعد الصّفة اسم مضافٌ إلى ضمير الموصوف أن يكون رفعه بالصّفة و " المُصْطَلَى " حقيقةً هو الموضع الّذي يباشر النّار ، ويراد بالجون : الأبيض ويمكن أن يراد به الأسود ، فيكون المصطلى ما يتّصل بالأعالي ، وهو أيضًا أسود ، وذلك مجازٌ .

والأحسن في مسائل هذا الباب الرّفع ؛ لتكون الصّفة على أصلها ، ثمّ الخفض ؛ لأنّه وإن كان فرعًا عن النّصب ؛ لأنّ الشّيء لا يضاف إلاّ إلى غيره ، وليس ذلك إلاّ في النّصب ، فالخفض كالرّفع في عدم التّشبيه لفظًا ، ثمّ النّصب .

وكذلك الأحسن فيه[1] أيضًا أن يضاف إلى ضمير الموصوف نحو : « حَسَن وجهَه » أو إلى مضاف إليه نحو : « حسن وجهَ أخيهِ » ، ثمّ أن يكون معرفةً إذ يشبه أصله ، ثمّ التّنكير .

هذا كلّه ما لم يعرض عارضٌ فحذف الضّمير يصيّر الرّفع بعد النّصب ، وكذلك الجمع بين اللاّم والإضافة يصيّر الخفض أيضًا بعده ، وهو قبل حذف

= للفارقي ٣٣٨ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٨٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٨٩ ، ٢٨٣ ، والضرائر له ١٠٧ ، والممتع له ٢ / ٥٢٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٦٢ ، ٢ / ١٥٧ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ٩٩٤ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٣٥٨ ، ورصف المباني ٣٤٢ ، واللسان (خطط) ، وجواهر الأدب ١٨٤ ، والارتشاف ٥ / ٢٤١٤ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٨٢٦ ، والمغني ٨٤٣ ، ٩١٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٨٢ ، والتصريح ٣ / ٢٣٠ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٧٥ ، والهمع ١ / ١٦٧ ، والخزانة ٧/ ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠٣ ، والدرر ١ / ٥٨ .

(١) أي معمول الصفة .

الضّمير أحسن من النّصب وجاز هنا الجمع بين اللاّم والإضافة في « الحَسَنُ الوَجْهِ » لّما لم يتعرّف " حَسَنٌ " بإضافته إلى " الوَجْهِ " فدخلت اللاّم بعد الإضافة ، ولّما لم يتصوّر ذلك في « الضّاربِ الرَّجُلِ » جعل مشبّهًا ، وقد تقدّم[١] ، وعلى هذا قد يضاف « الحَسَنِ الوَجْهِ » المشبّه بـ « الضّارب الرَّجُلَ » إضافته بالحمل على « الحَسَنِ الوَجْهِ » الّذي الألف واللاّم فيه داخلةٌ بعد الإضافة كما قدّمنا .

وما ذكر في امتناع « الحَسَنِ وَجْهٍ » و « الحَسَنِ وَجْهِهِ » كائنٌ ما لم تكن الصّفة مثنّاةً أو مجموعةً بالواو والنّون إذ يكون للإضافة إذ ذاك ما يحذف ، وهو النّون ، فتفيد التّخفيف كاسم الفاعل ، فتقول : « الحَسَنَا وَجْهٍ » و « الحَسَنُو وَجْهٍ » ونحو ذلك .

ولا يجوز تقديم معمول هذه الصّفة عليها ؛ لضعفها[٢] ، وأيضًا فإنّه يشبه التّمييز / كما تقدّم[٣] . / ٥٧

ولا يشبّه فعل هذه الصّفة ؛ لأن الفعل لقوّته يقتضي تقديم معموله ، ولا ينبغي تقديم هذا المعمول ؛ لشبهه بالتّمييز ، فرفض لذلك ، وأجازه بعضهم لقوله تعالى[٤] : ﴿ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا ﴾ ومنه « سَفِهَ رَأْيَهُ » ويتأوّل على إسقاط حرف الجرّ ، أو يضمّن " بَطِرَتْ " " كَرِهَت " ، و " سَفِهَ جهل " ، وكلاهما لا ينقاس ، ويبيّن ذلك أنّ « حَسَنَا وَجْهِهِ » ضرورةٌ مع اتّساع التّشبيه فيه ، فينبغي ألاّ يجوز في الفعل .

---

(١) في الصفحة ٣٠٢ وما بعدها .

(٢) ينظر المنهاج الجلي (ل ١٣٣ / ب) .

(٣) في الصفحة ٣٠٨ .

(٤) سورة القصص ، الآية ٥٨ .

فصل :-

نذكر فيه ما يمكن في الباب من المسائل مع تفسير لفظ أبي موسى :-

قوله : « الصّفة المشبّهة باسم الفاعل تفارقه في أنّها لا تؤخذ إلاّ حالاً[1] » :

يعني إنّ اسم الفاعل يكون تارةً بمعنى المضيّ ، وتارةً بمعنى الاستقبال ، وتارةً بمعنى الحال ، والصّفة المشبهّة لا تكون إلا حالاً ، فإذا قلت : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ » فإنّما تعني في الحال .

وقوله : « ولا تعمل إلا في السّببيّ[2] » :

يعني :- إن الصّفة المشبّهة لا تعمل إلا في اسمٍ يشعر بالسّببيّة نحو : « حَسَنُ الوَجْهِ » و « كَرِيمُ الأَبَ » و « طَرِيفُ الثَّوبَ » ونحو ذلك .

و « بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ وَوَجْهُ أخِيهِ » معناه هذه حالةٌ لا تريد مضيًّا ولا استقبالاً ولا تقول « حَسَنٍ زَيْدًا » تريد غلامه ؛ لأنّ زَيْدًا اسمٌ لا يشعر بالسّببيّة .

وقوله : « ولا يتقدّم معمولها عليها[3] » :

أي لا تقول في نحو « هَذَا رَجُلٌ حَسَنُ الوَجْهِ » « هَذَا رَجُلٌ الوَجْهِ حَسَنٌ » كما تقول في « هَذَا آكِلٌ طَعَامَك » « طَعَامَك هَذَا آكِلٌ » لأنّها ضعيفةٌ مشبّهةٌ بالمشبّه فهي في ثالث رتبةٍ من الفعل .

---

(١) الجزولية ١٥١ ، وفيها « لا توجد إلا حالاً » .
وذهب الأخفش والسيرافي إلى أنها أبدًا بمعنى الماضي .
وذهب أبو بكر بن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة .
ينظر الارتشاف ٥ / ٢٣٤٧ ، ٢٣٤٨ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٣٣ .

(٢) الجزولية ١٥١ .

(٣) المصدر السابق .

وقوله: «ولا يكون المنصوب بها مفعولاً في المعنى[(١)]»:

يعني إنها أبدًا لا تنصب المفعول به ؛ لأنّها من فعلٍ غير متعدٍّ ، ولا تبنى من المتعدّي أصلاً - لما قدّمناه في صدر الباب - والمفعول به إنّما ينصبه الفعل المتعدّي ، واسم الفاعل منه إذا كان غير ماضٍ .

واسم الفاعل ينصب المفعول به إذا كان فعله متعدّيًا نحو : « هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا الآن أوْ غَدًا » و « مُكْرِمٌ عَمْرًا السَّاعَةَ » .

وقوله: «وأنّها إذا وقع فيها الألف واللام وفي معمولها كان الأصل الجرّ[(٢)]»:

صوابه : كان الأحسن الجرّ ؛ لأنّ الأصل في الباب هو الرّفع[(٣)] ، والنّصب والخفض فرعان عنه ، وإنّما استحسن الجرّ هنا إذ ليس فيه تشبيهٌ ، فأشبه الأصل الّذي هو الرّفع ، وفي النّصب تكلّف التّشبيه .

وجاز الجمع هنا بين الألف واللاّم والإضافة ، لما تقدّم[(٤)] من أنّها جعلت عوضًا لّما منع من تعريف الإضافة إلى الألف واللاّم فعوّض منها مثلها .

وقال طل[(٥)] : « السّبب الموجب لذلك أنّا قد قلنا إنّ الإضافة في هذا الباب لا تعرّف وإن كانت صحيحةً في المعنى، فلمّا احتاجوا لجريان الصّفة على معرفةٍ وجب تعريفها بالألف واللاّم ، وتحمّلوا الجمع بين الألف واللام والإضافة المعاقبة

---

(١) الجزولية ١٥١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الشلوبين يرى أن الأصل النصب ، وأن الخفض لا يكون إلا من النصب ، وكذلك ابن عصفور . ينظر : شرح الجزولية الكبير ٢ / ٨٨٥ ، وشرح الجمل ١ / ٥٧٩ .

(٤) في الصفحة ٣١٥ .

(٥) كلام ابن طلحة كلام مستفيض .
وهو يشبه كلام السيرافي في شرحه ٤ / ٩٧ ، ٩٩ .

للتنوين ؛ لهذه الضرورة ، وإثر ذلك ضعف سبب التنافي بين الألف واللاّم هنا ، والإضافة فإنّهما إنّما تنافيا بأن كانت الألف واللاّم لا تجتمع مع معاقب الإضافة وهو التّنوين ، والتّنافي بينهما وبين التّنوين مستقرّ ؛ لأنّ هذه أداة التّعريف ، وهذه أداة التّنكير و لم يكن مثل ذلك بين الألف واللاّم ، والإضافة ، ولا الإضافة هنا معرّفةٌ فيكره ذلك ؛ لاجتماع تعريفين ، ولا هي كالإضافة التي تكسبه نوعًا من التّنكير كقولك : « غُلامُ رَجُلٍ » و « حَسَنُ وَجْهٍ » و « ضَارِبُ رَجُلٍ » وأنت تريد أمس ، فيمتنع دخول الألف واللاّم عليها ، بل هي آخذةٌ بطرفين ، وذلك هو الّذي حَسَّن دخول الألف واللاّم فيها على الإضافة ، وعلى نحوها من بين سائر أبواب الإضافة ، وتبيّن هذا السّرّ يرحك من شعبٍ طويل .

ووجه العمل في هذه المسائل أنّ العرب لّما أجرت « الحَسَنَ » على « الرّجُلِ » في الإعراب خاصّةً وهو للوجه في قولهم « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ » اتّساعًا ، أجرته أيضًا عليه في الإعراب والمعنى اتّساعًا أيضًا بأن نقلت الضّمير من الوجه إلى « حَسَنٍ » فارتفع به ، وصار لذلك حسن العامّة وإنّما كان قبل حسن الخاصّة ، واحتاجوا إلى بيان ذلك فلم يكن بدٌّ من الاتيان بالوجه ؛ ليتبيّن أنّه حسن العامّة من قبل الخاصّة كما تقول : « أعْجَبَنِي زَيْدٌ وَجْهُهُ » والشّبه بينهما خاصّةً إنّما هو في أن علّق الفعل على « زَيْدٍ » وهو يراد لوجهه ، وعرّفوا « الوَجْهَ » بالألف واللاّم ؛ لأنّ الوجه للأوّل ، وقد كان لضميره ، فلمّا نقلوه عوضوا منه الألف واللاّم ، ثمّ التقى اسمان ، والصّفة منهما لا تقتضي الآخر لوقوعها موقع فعلٍ لا يقتضي إلاّ فاعله ، وهي قد أخذت فاعلها - وجب أن يضاف إلى الثّاني ؛ لأنّ الاسم الأوّل يقتضي الثّاني لينخفض به فقال : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ » و « بَالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهِ » والدّليل على أنّ في الصّفة ضميرًا تأنيثها في قولك : « مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ » والأصل « حَسَن وَجْهُهَا » فلمّا نقل الضّمير إلى الصّفة ، وجرت الصّفة على مؤنّثٍ لحقتها علامة التّأنيث ، وصار الكلام من قولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ » و « بِالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهِ » مستقلاًّ من غير

/ إرادة محذوفٍ منه كالأصل ، والوجه شديد الاتّصال بالصّفة ، ولا يصحّ / ٥٨
إسقاطه ؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه كالشّيء الواحد ، كما لم يصح إسقاطه في الأصل ؛ لأنّ المعنى عليه وقد ضمّه اللّفظ ضمًّا لا يصحّ حذفه منه به ، وصار « الوجه » معرّفًا كما كان في الأصل .

قلت :- وما قدّمته من أنّهم قالوا « بِالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهِ » وقدّروا دخول الألف واللاّم بعد الإضافة لتكون عوضًا من تعريف الإضافة إلى الألف واللاّم حين أضافوا « حَسَنًا » إلى الوجه فلم يتعرّف به ، ولذلك لم يقولوا « الحَسَنِ وَجْهٍ » ، ويلزمه أن يقال لأنّه قد أجري على معرفةٍ كما علّل ، وإنّما صار الجرّ أحسن ؛ لأنّه يشبه الأصل في عدم التّشبيه ، واسم الفاعل إذا دخلته الألف واللاّم كان الأصل النّصب لا الجرّ كما قدّمناه في بابه[1] ، وإنّما يخفض « الضَّاربِ الرَّجُلِ » على التّشبيه بـ « الحَسَنِ الوَجْهِ » .

وقوله :- « وأنّه لا يعطف على المجرور بها نصبًا[2] » :

يعني إنّك لا تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ والبَدَنَ بالنّصب ، وتقول ذلك في اسم الفاعل نحو « هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرًا » لأنّك هنا[3] تضمر فعلاً أو اسم فاعلٍ إن كان غير ماضٍ ، والصّفة لا يضمر معها الفعل ؛ لأنّه لا يشبّه كما تقدّم[4] ، وهو غير متعدٍّ فلا سبيل إلى النّصب به ، ولا تقوى الصّفة أن تعمل مضمرةً ؛ لأنّها ضعيفةٌ في ثالث رتبةٍ ، فلذلك لم تعمل محذوفةً والنّصب قد انحصر في هذين ، وقد تعذّرا هنا .

---

(١) في الصفحة ٢٤٦ .

(٢) الجزولية ١٥١ .

(٣) اي في اسم الفاعل .

(٤) في الصفحة ٣٢١ .

وقوله: «وأنّه يقبح أن يضمر فيها للموصوف، ويضاف معمولها إلى مضمره[1]»:

يعني في نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ » بالنّصب و « حَسَنِ وَجْهِه » بالخفض ؛ لأنّ فيها تكرار الضّمير ولفظ الأصل باقٍ ، فتجيء الصّفة مهيأةً للعمل مقطوعةً عنه ، وذلك قبيحٌ[2] ، وكأنّه نقل الضّمير ولم ينقل في حالٍ واحدةٍ ، وكذلك « بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ » على البدل من الضّمير في « حَسَنٍ » ؛ لأنّ فيها تكرار الضّمير والتّهيئة والقطع أيضًا .

وقوله: «ومدار الباب في ثمان عشرة مسألة[3]»:

يعني : إنَّ السبب وهو « الوَجْهُ » مثلاً يتصوّر فيه أن يكون مضافًا إلى ضمير الموصوف ، ودون ضميرٍ ، ومعرّفًا بالألف واللاّم ، أو نكرةً وكلّ واحدٍ من هذه الثّلاثة يتصوّر فيه ثلاثة أوجهٍ :-

الرّفع والنّصب والخفض ، فتقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ ، وَحَسَنٍ وَجْهَهُ ، وَحَسَنِ وَجْهِهِ » و « بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهُ ، وَحَسَنٍ الوَجْهَ ، وَحَسَنِ الوَجْهِ » و « بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ ، وَحَسَنٍ وَجهًا وحَسَنِ وَجْهٍ » فهذه تسع مسائل مع تنكير الصّفة والموصوف ، ولك أن تعرّف الصّفة والموصوف في تسع المسائل المذكورة فتقول :-

« مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجْهُهُ ، وَجْهَهُ ، وَجْهِهِ » .

---

(١) الجزولية ١٥١ ، وفيها : « الموصوف » .

(٢) جعلها ابن السيد من القبيح المستحيل من جهة اجتماع الشيء ونقيضه ؛ لأن إضافة الوجه إلى ضمير الرجل توجب أن يكون الحسن للوجه غير منقولٍ عنه إلى الرجل ، والإضمار في " حسن " يوجب أن يكون منقولا إلى الرجل ، فيصير الحسن منقولا إلى الرجل غير منقول في حال واحدة . ينظر إصلاح الخلل ٢٢٤ .

(٣) الجزولية ١٥١ .

و « بَالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهُ ، والوَجْهَ ، والوَجْهِ » .

و « بالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجْهٌ ، وَجْهًا ، وَجْهٍ » .

فهذه ثماني عشرة مسألةً .

ش[1] : « ومنها مطلق الجواز ، ومنها مطلق المنع ، ومنها جائزٌ على قبحٍ » .

وقوله : « فكل مسألةٍ تكرّر فيها الضّمير فهي قبيحةٌ إلاّ نحو « الحَسَنِ وَجْهِهِ » فهي باطلةٌ[2] » :

يعني إنَّ تكرار الضّمير فيه قبحٌ ؛ لأنه يجيء العامل مهيّأً للعمل مقطوعًا عنه ، وذلك قبيحٌ ، وأمّا « الحَسَنِ وَجْهِهِ » فبطلانه بيّنٌ ؛ لأنّك جمعت فيه بين الألف واللاّم ، والإضافة ، وليس في الثّاني ألفٌ ولامٌ ، وذلك لا يجوز .

فإن قيل :- هلاّ جاز « الحَسَنُ وَجْهِهِ » كما جاز « الحَسَنُ الوَجْهِ » و « الحَسَنُ وَجْهِ الأَخِ » .

فالجواب :- إنّه لمّا طرأ عليه الفساد من جهة الضّمير امتنع إذ العلّة المسوّغة كانت ما قدّمنا[3] ، وليس ذلك هنا ، كما يقال : « الضَّاربُ الرَّجُلِ » ولا يقال : « الضَّاربُ زَيْدٍ » إذ ليس له ما يشبّه به ، ويشبّه « الضَّارِبُ الرَّجُلِ » بـ « الحَسَنِ الوَجْهِ » .

قال المرّار الأسدي :-

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا -١٤٢

---

(١) التوطئة ٢٦٦ .

(٢) سقط هذا القول من الجزولية المطبوع ، وهو في شرحها الكبير للشلوبين ٥ / ٨٨٧ ، والتوطئة ٢٦٦ ، والمنهاج الجلي (١٣٦ / ب) .

(٣) في الصفحتين ٣١٥ ، ٣٢٣ .

لأنّ هذه صفةٌ كما أنّ هذه صفـةٌ ، وقـد جـرت علـى نحـوٍ واحـد في العمـل فكأنّهم تخيّلوا « مَرَرْتُ بِضَارِبٍ » من غير بناءٍ على مـا بعـده فصـار بذلـك بمنزلـة « حَسُنَ » الّذي لا يتعدّى ثمّ عرض لهم البناء على ما بعد فـأتوا بـه كمـا يـأتون بالوجـه مـن قولـك : « حَسَـنُ الوَجْـهِ » وصـار هـذا شـبهًا واسـتعدادًا لأن يجـري مجراه ، و لم يتعرّف بما بعده كما لم يتعرّف « حَسَنُ الوَجْـهِ » بمـا بعـده ؛ لأنّـه قـد طرأ له في اللّفظ ما يمنع من تعريفه كما طرأ لذلك وكـان بصـورةٍ مـا يتعـرّف في الماضي ، كما كان « حَسُنُ الوَجْهِ » بصورة المعرفة ، فصار هذا شبهًا آخر فحمـل عليه ، فقالوا : « مَرَرْتُ بِالضَّاربِ الرَّجُلِ » و لم يقولوا ذلك إلاّ مع الألـف والـلاّم في الثّاني كما جرى في اللّفظ مجراه ، و لم يتعدّ ما قالت منه العـرب ، لأنّـه شـيءٌ خرج عن القياس ، فلا يقال منه إلا القدر الّذي قالت العرب ، وهذا النّحـو تـرك الفرّاء[1] وأجاز القياس وخلط فيـه ، فأجـاز :- « الضَّـاربُ زَيْـدٍ » وجـرى مجـرى « الحَسَنِ الوَجْهِ » .

باب العدّ عند الكوفيّين: فقالوا : « الثَّلاثَةُ الأثْوَابِ[2] » لأنّ « ثَلاثَةَ الأَثْوَابِ » بصورة المعرفة ، و لم يتعرّف التّعريف الّـذي أريـد مـن الإشـارة إلى معـهودٍ ؛ لأنّ

---

(١) تقدمت إجازة الفراء في الصفحة ٢٤٨ .

(٢) العدد المفرد إذا أريد تعريفه تدخل عليه الألف واللام وفيه ثلاثة أوجه متصورة :-

الوجه الأول : الثلاثة الرجال .

الوجه الثاني : الثلاثة رجالٍ .

الوجه الثالث : ثلاثة الرجال .

فالوجه الأول : أهل البصرة لا يجيزونه ، وأهل الكوفة يجيزونه قياسًا على الحسن الوجه .

والوجه الثاني : لا يجوز بإجماع الفريقين .

والوجه الثالث : جائزٌ بإجماعهما .

وتنظر المسألة : إصلاح المنطق ٣٠٢ ، والمتقضب ٢ / ١٧٣ ، ومجالس ثعلب ٢ / ٥٩٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١٢١ ، ٦ / ٣٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٤ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٦٧٧ ، والارتشاف ٢ / ٧٦٢ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٧٢ .

الألف واللاّم في الأثـواب للجنس ، فلمّا لم يحصل الغرض بتعريـف الإضافـة ، واضطرّوا / إلى تعريـف الأوّل على مـا يقـع منـه التّفـاهم أدخلـوا الألـف والـلاّم ٥٩ / في الأوّل ، ووجد في هذه المسألة نحـو الاستعداد الّـذي يسـوّغ ذلـك في الحسـن الوجه ، من أنّ الإضافة صحيحةٌ مستقرةٌ ، وكانت من باب التّعريف ، وطرأ لها ما يمنع من التّعريف الذي أرادوا ففارقت الإضافة التي تكسب التّنكير ، والإضافـة الّتي تحقّق التّعريـف ، والإضافـة اللّفظيـة الـتي يستغنى عنـها مـع الألـف والـلاّم ، واضطـرّوا إلى الألـف والـلاّم ، فـأدخلت علـى الإضافـة كمـا فعـل ذلـك بـ « الحَسَنِ الوَجْهِ » .

فإن قيل :- الألف واللاّم في الأثواب للعهد .

قيل له : إن كان ذلك فهي إضافة الشّيء إلى نفسه ، وله أن يقول إنّمـا هـي إضافة إضافة الشّيء إلى غيره ؛ لأنّ اسم العدد ليس الّذي يضاف إليـه ، وإلاّ فـلا فرق بين « ثَلاثَةِ أثْوَابٍ وَثَلاثَةِ غِلْمَانِك » .

والصّواب عندي أن الألف واللاّم هنا إنّما تقال على عـهدٍ متقدّمٍ في أثـوابٍ معيّنةٍ ، وإلا فالتّنكير أولى ولا معنى للتّعريف فيه وسيأتي .

فصل :-

وتبلغ المسائل المذكـورة بمـا يتفـرّع عليـها مـن الإعـراب إلى سبعةٍ وعشـرين وجهًا ، وقيل ثمانيةٌ وعشرون وجهًا .

فمسائل الرّفع يزيد فيها بستّة أوجهٍ وهي :-

البدل(١) : بدل بعضٍ من كلٍّ فتقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُـهُ » على البدل من المضمـر في « حَسَـنٍ » وكذلـك « الوَجْـهُ » و « وَجْـهٌ » ، ومـع التّعريـف كذلك .

---

(١) على رأي الفارسي ، وتقدم في الصفحة ٣١٥ .

والمنصوب إن كان نكرةً فإمّا على التّمييز أو على التّشبيه ، فتقول :

« مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا » و « بِالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجْهًا » ، فهذه ثمانية أوجهٍ .

والجرّ إمّا من النّصب وإمّا على أصل الأسماء نحو : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ وَجْهٍ » و « بِالرَّجُلِ حَسَنِ الوَجْهِ » و « بِالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهِ » و « بِرَجُلٍ حَسَنِ وَجهِهِ » على القلّة ، وقد تقدّم[1] عند قولنا عن سيبويه « فالجرّ في هذا الباب من وجهين » بيان المسألة .

وتقدّم[2] أن الألف واللاّم في « الحَسَنِ الوَجْهِ » قد تكون داخلةً بعد الإضافة أو قبلها فهذه أحد وثلاثون وجهًا يبطل منها :-

« الحَسَنُ وَجْهٍ » و « الحَسَنُ وَجْهِهِ » ، فتبقى تسعةٌ وعشرون وجهًا ، كلّ مسألة تكرّر فيها الضّمير قبحت إلا « الحَسَنَ وَجْهِهِ » فهي باطلةٌ .

وكلّ مسألةٍ حذف منها الضّمير فهي قبيحةٌ ، وما عدا هذين فهي حسنةٌ إلاّ « الحَسَن وَجْهٍ » فهي باطلةٌ ؛ لأنّ فيها الجمع بين الألف واللاّم ، والإضافة ، وليس في الثّاني ألف ولامٌ ، وذلك مرفوضٌ في كلامهم .

رجعنا إلى مسائل من الباب :- ولما نقل الضّمير على ما تقدّم ، وعوّض من الإضافة الألف واللاّم[3] ، ولم يكن بدٌّ من ذكر الوجه ، وقد اشتغلت عنه الصّفة

---

(١) في الصفحة ٣٠٠ وما بعدها .

(٢) في الصفحات ٣١٥ ، ٣٢٣ وما بعدها .

(٣) كون « ال » عوضًا عن الضمير المضاف إليه : مذهب الكوفيين وبعض البصريين وكثير من المتأخرين .

أما البصريون فقد منعوا أن يكون « أل » عوضًا عن الإضافة ، بل يقدرون الضمير .

وابن خروف يقول : « لا ينبغي أن يجعل بينهما خلاف ، لأن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضًا من الضمير في باب البدل [الكتاب ١ / ١٥٨ ، ١٥٩] : « ضرب زيدٌ الظهر والبطن » يريد ظهره وبطنه ، ولم يقل الظهر منه ، ولا البطن منه » .

تنظر المسألة : شرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٦١ ، والارتشاف ٥ / ٢٣٥٢ ، والجنى ١٩٨ ، ١٩٩ ، والمغني ٧٧ ، وائتلاف النصرة ١٥٧ ، والتصريح ٣ / ٣٤٩ .

بفاعلها أمكن أن ينصب بها تشبيهًا باسم الفاعل المتعدّي وقد تقدّم هذا[١] فقالوا : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهَ » و « بِالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهَ » وصارت هاتان المسألتان تشبهان الأصل من وجهين :-

الاستقلال من غير حذفٍ ، وتعريف « الوَجْهِ » بالألف واللاّم عوضًا من تعريفه بالإضافة إلى الضّمير .

ونقص منهما شدة اتّصال « الوجه » بالصّفة كما كان في الأصل ، وفي المسألتين الأخريين اللّتين خفض فيهما « الوَجْهُ » ، فنقصت هاتان عن تينك من هذا الوجه ، فكان الخفض [أقرب[٢]] إلى مسألتي الأصل ، وهاتان عربيّتان فصيحتان ، قال الشّاعر :-

أهْوَى لَهَا أسْفَعُ الخَدَّيْنِ مُطَّرِقٌ ريْشَ القَوَادِمِ لم تُنْصَبْ لَهُ الشَّبَكُ -١٧٢

وقال العجّاج[٣] :-

١٨٦- مُحْتَبِكٌ ضَخْمٌ شُؤُونَ الرَّأسِ[٤]

---

(١) في الصفحة ٣١٥ .

(٢) تكملة يلتئم بمثلها المعنى .

(٣) في ديوانه ٤٧٣ .

(٤) ورواية الديوان :-

محتنكٍ ضخمِ شئونِ الرأس .

ولا شاهد فيها لما نحن بصدده .

والبيت في وصف البعير . والمحتبك : الشديد التام السن ،

والشؤون : قبائل الرأس وملتقى أجزائه .

والشاهد : ضخمٌ شئون فقد نصب الشؤون بالصفة المشبهة « ضخم » تشبيهًا بالمفعول به .

والبيت من شواهد الجمل المنسوب للخليل ٩٩ ، والكتاب ١ / ١٩٦ ، وشرح أبياته للنحاس ٦١ ، وشرحه للسيرافي ٤ / ١٠٣ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١ / ٧٨ ، والمخصص ١٦ / ١٦١ ، وتحصيل عين الذهب ١٦٢ ، والنكت ١ / ٢٩٩ ، وسفر السعادة للسخاوي ٢ / ٦١٩ .

وقال النّابغة[١] :-

١٨٧- وَنَــأْخُذُ بَعْــدَهُ بِذِنَــابِ عَيْــشٍ أَجَــبَّ الظَّــهْرَ لَيْــسَ لَــهُ سَــنَامُ[٢]

وقال امرؤ القيس[٣] :-

١٨٨- كَبِكْـرِ المُقَانَـاةِ البَيَــاضَ بِصُفْــرَةٍ[٤]

---

(١) في ديوانه ٢٣٢ .

(٢) ويروى : « ونمسك » « بذناب دهر » .

وذناب العيش : بقية الشيء الذي لا خير فيه . والأجب : الجمل المقطوع السنام .

والشاهد : « أجبّ الظهر » حيث نصب « الظهر » بالصفة المشبهة « أجب » على نية التنوين لعدم التصرف .

وهو في الجمل المنسوب للخليل ١٠٠ ، والكتاب ١ / ١٩٦ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٤٠٩ ، والمقتضب ٢ / ١٧٧ ، والاشتقاق ١٠٥ ، وشرح أبيات الكتاب للنحاس ٦٠ ، ٦١ ، وشرح السيرافي ٤ / ١٠٣ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ١ / ٢٨ ، وتحصيل عين الذهب ١٦٢ ، والنكت ١ / ٢٩٩ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٩ ، ٢ / ٣٩٨ ، والإنصاف ١ / ١٣٤ ، وأسرار العربية ١٨٤ ، والتبيين للعكبري ٢٨٧ ، وسفر السعادة للسخاوي ٢ / ٥٧٥ ، وشرح المفصل لابين يعيش ٦ / ٨٣ ، ٨٥ ، والحماسة البصرية ١ / ٢٤٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩٦ ، وشرح عمدة الحافظ له ١ / ٣٥٨ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ١٠٦٦ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٣١ ، واللسان (جبب ، ذنب) ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٥٣ ، ٢٥٧ ، والخزانة ٧ / ٥١١ ، ٩ / ٣٦٣ .

(٣) في ديوانه ١٦ .

(٤) وعجزه : غذاها نمير الماء غير المحلّل .

ورواية الديوان : كبكر مقاناة البياض بصفرة .

وتروى القافية : « غير محلل » .

والبكر من كل شيء : أوله ، والمقاناة : الخلط ، والماء النمير : أي الكثير النامي الناجع في الري .

وغير محلل : أي ليس بيسير .

والشاهد : « المقاناة البياض » حيث نصب « البياض » بالصفة المشبهة « المقاناة » تشبيها بالمفعول به .

والبيت في الشعر والشعراء ١ / ٥٤٠ ، وشرح القصائد السبع لأبي بكر الأنباري ٧٠ ، وشرح القصائد التسع للنحاس ١ / ١٥٤ ، ومعاني القرآن له ٦ / ٢٨ ، وشرح السيرافي ٢ / ١٩٣ ، والشعر للفارسي ٢ / ٤٢٦ ، ومقاييس اللغة ٢ / ٢٢ ، ٥ / ٢٩ ، والتبصرة للصيمري ٢٣١/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩١ ، واللسان (حلل ، قنا ، نمر) .

فحذف الموصوف ، وأقام الصّفة مقامه ، وأدخل الهاء في « المقانـاة » لتأنيث الجماعة ؛ ونصب « البياض » على أنّه خبر ما لم يسمّ فاعله ، واسم ما لم يسمّ فاعله مضمرٌ ، والمعنى : كبكر البيض الّذي قونى هو البياض بصفرةٍ ، فشبّه بـ « الحَسَنِ الوَجْهَ » وفيه بعدٌ ؛ لأنّه مشبّهٌ بما ليس من بابه .

قلت : ونحوٌ من هذا اختار المازني حكي[1] عنه أنّه قال : النّصب في « الضّاربِ الرَّجُلَ » من وجهين :-

أحدهما :- ما له في الأصل .

والآخر :- أنّا لّما قلنا « الضّاربُ الرّجُلِ » تشبيهًا بـ « الحَسَنِ الوَجْهِ » وقد جاز في « الحَسَنِ الوَجْهَ » أن ينصب تشبيهًا بـ « الضّاربِ الرَّجُلَ » أمكن أن ينصب « الضّاربُ الرَّجُلَ » على التّشبيه بـ « الحَسَنِ الوَجْهَ » كأنّه قد وجب له الخفض بالتّشبيه ثم النّصب بعده بالتّشبيه أيضًا .

ورام بذلك مرام سبيويه في خفض « الحَسَنِ الوَجْهِ » من وجهين ، وبينهما بونٌ : أنّ « حَسَنَ الوَجْهِ » أصلٌ فيه الخفض ، والنّصب ، فالتّشبيه متمكّنٌ فيه ، و « الضّاربُ الرَّجُلِ » بالخفض ليس بتمكّنٍ ، وإنّما الأصل النّصب ، فلما لم يتمكّن الخفض فيه كتمكّن النّصب في « الوجه » لم يكن الحكم فيهما سواءٌ .

رجعنا ، وقد ينقل الضّمير ولا يعوّض منه ألفٌ ولامٌ ، لأنّه قد علم أنّه لا يعني من الوجوه إلاّ وجهه ، فاكتفى بأحد وجهين جيّدين ، وهو الخفض وصارت هذه المسألة تشبه / الأصل من وجهين :- ٦٠ /

أحدهما :- شدة الاتّصال .

والثّاني :- الاستقلال من غير حذف ضميرٍ .

(١) تنظر حكايته شرح السيرافي ٤ / ١١٥ ، ١١٦ .

وصارت نسبتها من مسألتي الأصل بوجهين ، واللّتان قبلهما نسبتهما من مسألتي الأصل بوجهين أيضًا ، ولنأخذ في الموازنة بين الوجهين والوجهين :-

فأقول إنّ أحد الوجهين في هذه هو الّذي في الأخريين ، فأعطى النّصب ما يعطى الخفض من بيان المعنى ، وإن كان المخفوض شديد الاتّصال ، فالمنصوب لازمٌ فقاومه ، وفصل النّصب بالتّعريف ، وشاهد هذا الوجه قوله :-

لاحِقِ بَطْنٍ بِقَرًا سَمِينِ　　　　-١٧٠

وقال الآخر[1] :-

١٨٩- وَلا سَيِّئِي زيٍّ إذَا مَا تَلَبَّسُوا　　　إلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بُزْلا[2]

ولم يجز « مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجْهٍ » ؛ لمجيئه على خلاف الإضافة وذلك أنّ المضافين إذا أريد أن يُعَرَّف الأول منهما فإنّما يُعَرَّف الثّاني ، ويضاف الأوّل

(١) وهو عمرو بن شأس بن عبيد بن ثعلبة الأسدي ، شاعر مخضرم من الطبقة العاشرة الجاهلية ، كان ذا قدر وشرف ومنزلة في قومه ، ويكنى أبا عرار .

تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ١ / ١٩٠ ، ١٩٦ ، والشعر والشعراء ١ / ٤٣٢ ، وسمط اللآلي ٢ / ٧٥٠ .

(٢) ويروى : « ... ما تحملوا　　لبعض الهوى ...... » .

وتلبسوا : أي لبسوا ثيابهم . ومُخَيَّسة : هي المذللة من الإبل والمحبوسة . وبزلا : جمع بازل وهو ما دخل من الإبل في السنة التاسعة .

والشاهد : « سيئي زيّ » حيث أضاف الصفة المشبهة المجردة من « أل » « سيئي » إلى معمولها المجرد أيضًا من « أل » « زي » .

والبيت في مجموع شعره ٩٠ ، والبيت من شواهد الكتاب ١ / ١٩٧ ، والمقتضب ٤ / ١٦٠ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٢ ، وشرحه للسيرافي ٤ / ١٠٤ ، وشرح أبياته لابن السيرافي ١ / ٧٩ ، والمنصف ٢ / ١٠٣ ، والمقتصد للجرجاني ١ / ٥٤١ ، وتحصيل عين الذهب ١٦٢ ، والنكت ١ / ٢٩٩ ، والتبصرة ١ / ٢٣٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٩٧ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ١٠٦٤ ، والمنهاج الجلي (ل ١٣٦ / أ) ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٥٦ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٨٣٥ ، والدرر ٢ / ١٥٥ ، ٣٧٠ .

إليه ، على هذا استمرّت الإضافة كقولك : « غُلامُ الرَّجُلِ » و « ضَارِبُ زَيْدٍ » وأنت تريد فيما مضى .

ولم يصحّ « الغُلامُ رَجُلٍ » ولا « الضَّارِبُ رَجُلٍ » لأنّه إن تعرّف الأوّل بالألف واللاّم ، فلا معنى لسوق الإضافة بعد إلى نكرةٍ ، ولا إلى معرفةٍ ، أمّا إلى معرفةٍ :- فلا يجتمع تعريفان ؛ لأنّ أداة أحدهما تبطل أثر الأخرى .

وأمّا إلى نكرةٍ فأحرى ؛ لأنّ المضاف إلى النّكرة يكتسب تنكيرًا لم يكن عليه قبل الإضافة ، فإذا عرّف بالألف واللاّم فلا يكسب تنكيرًا بعد .

وهي في « الحَسَنِ وَجْهٍ » على طريق التّعريف على ما بيّنا ، فلا تدخل الألف واللاّم على الأوّل من الاسمين دون الثّاني .

وإذا دخلتا في الثّاني ولم يتعرّف به الأوّل أمكن أن تدخل في الأوّل للحاجة إليها ، وقد تقدّم هنا(١) .

وقد أجاز الفرّاء(٢) :- « الحَسَنُ وَجْهٍ » اعترف أنّه قياسٌ منه ، فإن قاس على « الحَسَنِ الوَجْهِ » فالفرق بينهما أن « الحَسَنِ الوَجْهِ » جاء على طريق الإضافة من تعريف الثّاني ، فلمّا لم يتعرّف به الأوّل أدخلوا عليه الألف واللاّم ، و « الحَسَنِ وَجْهٍ » كان أصله « حَسَنٌ وَجْهُهُ » والإضافة تكسبه تنكيرًا لم يكن عليه قبل الإضافة مثل : « غُلامِ رَجُلٍ » .

فإن قيل :- فأجيزوا أنتم « الضَّارِبُ زَيْدٍ غَدًا » لأنّ هذه الإضافة إلى معرفةٍ كسائر الإضافات ، ولم يتعرّف بها ، فوجب إدخال الألف واللاّم على الأوّل .

---

(١) في الصفحات ٣١٥ ، ٣٢٣ وما بعدها .

(٢) تنظر إجازة الفراء في المساعد ٢ / ٢١٩ .

وقد قال ابن السراج :- « ولا يجوز « الحسن وجهٍ » لأنه يخالف سائر الإضافات وأما أهل الكوفة فيجوز في القياس عندهم ، إلا أنهم يقولون : الوجه مفسر » الأصول ٢ / ١٤ .

قلنا :- إضافة « ضارب » إلى « زيـد » لفظيّـةٌ مشبّهةٌ بـ « ضَـاربِ زَيْـدٍ » إذا أردت الماضي ، فيحتمل أن منعوها كما يمنع الأصل ؛ ولأنّ إضافة « ضارب » إلى « زيد » بمعنى الاستقبال ليست بصحيحةٍ في المعنى فلا يجاء إليها مع الألف والـلاّم حين لم تكن لازمةً ، وأيضًا فإنّهم عوّضوا من تعريف الألـف والـلاّم مثلـها ، ولا يلزم أن يعوّض من تعريف العلم ألفٌ ولامٌ ، وقد بيّن هذا عـدم السّماع في النّثر والنّظم ، فمن قاس ذلك افتات على كلام العرب بغير أمارةٍ ، وجاءوا إليـها بمثـل قولك : « الضَّاربُ الرَّجُلِ » تشبيهًا لفظيًّا بـ « الحَسَـنِ الوَجْـهِ » ولِمَـا بينـهما ممّـا ذكرنا فيما تقدّم[1] .

وقد أجاز الفرّاء[2] : « الضَّاربُ زَيْدٍ » فإن كان قاسه على « الضَّاربُ الرَّجُلِ » فبينهما بونٌ ، وهو أنّ « الضَّاربِ الرَّجُلِ » فيه تعلّق لفظيّ ، وعلى أنّه جاء علـى غير قياس الإضافة المعهودة فلا يتعدّى به ما قالته فيه العرب .

ويلزمه أن لا يجيز « الحَسَنَ وَجْهٍ » ولا « الضَّاربَ رَجُلٍ » وإن كان قياسـه أنّ الأوّل لّما لم يتعرّف بالثّاني تعرّف في الأوّل سواءٌ أضيفت إلى نكرةٍ أو إلى معرفةٍ ، فقد بيّنا ما يدخله في كل واحدٍ من الموضعين[3] .

رجعنا ، وقد يستغنون عن الإضافة ، وعن الألف والـلاّم اللّتـين هما عـوضٌ من الضّمير ، ولكن لّما نقلوا الضّمير انتصب « وَجْهٌ » على التّمييز كقولك : « هُـوَ أحْسَنُ النَّاسِ وَجْهًا » و « تَصَبَّبَ زَيْدٌ عَرَقًا » أو على التّشبيه بـالمفعول كقولـك : « الحَسَنُ الوَجْهَ » إلاّ أنّ هذه تزيـد علـى ذلـك بـأن عـوّض مـن الضّمير فيـها لام التّعريف ، فتقول : « مَرَرْتُ بِرَجُـلٍ حَسَـنٍ وَجْـهًا » و « بِـالرَّجُلِ الحَسَـنِ وَجْـهًا » ونسبتها من الأصل بواحدٍ وهـو الاستقلال مـن غـير حـذف ضمـيرٍ فصارتـا في

---

(١) في الصفحة ٣٢٨ .

(٢) قد سبق في الصفحتين ٢٤٨ ، ٣٢٨ .

(٣) في الصفحة ٣٣٥ .

الدّرجة الثّالثة من الأصل ، وشاهدهما قول أبي زبيد :-

كَـأَنَّ أثْـوَابَ نَقَّـادٍ قُـدِرْنَ لَـهُ يَعْلُو بِخُمْلَتِهَا كَـهْبَاءَ هُدَّابَا –٦٣

وقال عديّ بن زيد :-

مِـنْ حَبِيـبٍ أوْ أخِـي ثِقَـةٍ أوْ عَـدُوٍّ شَـاحِطٍ دَارًا –١٧١

والشّواهد كثيرةٌ .

رجعنا ، وقد يحذف الضّمير أو ينقل ولا يعوّض منه لام التّعريف ، فيرفع على الفاعل أو على البدل ، تقول :- « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ » و « بِالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجْهٌ » والبدل فيهما أقرب من الفاعل[١] ؛ لأنّ حذف الضّمير من البدل أحسن من حذفه من الصّفة ، ولذلك جعل الفارسي[٢] « الأبواب » بدلاً من الضّمير في « مفتّحةً » في قوله تعالى[٣] : ﴿ مُّفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَابُ ﴾ لأنّه رأى أنّه الرّفع بمفتّحةٍ يلزم معه حذف الضّمير من الصّفة وهو ضعيفٌ ، وإذا جعله بدلاً لم يكن بضعف ذلك ؛ لأنّ الضّمير مع الصّفة يحتاج إليه ليربط الصّفة / ٦١ / بالموصوف ، والبدل قد يستغني عن الضّمير كقولك : « مَا قَامَ القَوْمُ إلاّ زَيْدٌ » ونحو ذلك .

وجاز حذف لام التّعريف في هاتين المسألتين ؛ لأنّه قد علم أنّه لا يعني من الوجوه إلاّ وجهه ، وهاتان المسألتان أضعف من كلّ ما تقدّم هنا ، وإن انتسبت من الأصل بوجهٍ واحدٍ وهو شدّة الاتّصال ، وقد كانت « حَسَنٌ وَجْهًا » و « الحَسَنُ وَجْهًا » تنتسب من الأصل بوجهٍ واحدٍ إلاّ أنّ بقاء الاسم مرفوعًا فاعلاً ،

---

(١) سبق وأن وصف الأبذي مذهب الفارسي بالتكلف .
ينظر الصفحة ٣١٥ .

(٢) الإيضاح ١٤٠ ، والبغداديات ١٤٣ ، وفيه جوز ارتفاعه على الفاعلية .

(٣) سورة ص الآية ٥٠ .

أو بدلاً من غير مخصّصٍ في اللّفظ قبيحٌ كقولك :

« ضُرِبَ ضَرْبٌ » و « سِيْرَ سَيْرٌ » تريد نوعًا من السّير ، ونوعًا من الضّرب ، فقاوم ذلك — ما فيهما من شدّة الاتّصال — الاسم ، فانحطّتا عن « الحَسَنِ وَجْهًا » و « حَسَنٍ وَجْهًا » ولا أذكر شاهدًا[1] عليهما .

وقد انقضى الكلام على ما يجوز في الوجوه في السّعة على ترتيب القلّة والكثرة والحسن والقبح .

فصل :-

وأمّا ما يجوز في الشّعر وهو رديءٌ فهو قولك :-

« مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهُهُ » على البدل ، والنّصب على التّشبيه ، وبالخفض .

وكذلك « مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الحَسَنِ وَجْهُهُ » بالرّفع على البدل ، والنّصب على التّشبيه ، وبالخفض يمتنع لما تقدّم[2] .

أمّا البدل فلا أحفظ له شاهدًا ، ولكن يجوز قياسًا على النّصب والخفض ، وشاهد النّصب قول الطّرمّاح أنشده الكوفيّون :-

أنْعَتُهَا إنِّي مِنْ نُعَّاتِهَا كُوْمَ الذُّرَى وَادِقَةً ضرَّاتِها -١٧٣

وشاهد الخفض ذكره سيبويه ومن تبعه وهو قول الشماخ :-

أقَامَتْ عَلَى رَبْعَيْهِمَاجَارَتَا صَفًا كُمَيْتَا الأَعَالِي جُوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا -١٨٢

(١) أورد ابن مالك نقلاً عن الفرّاء شاهدًا على « حسن وجهٌ » وهو :

بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ فهل هو مرفوعٌ بما ههنا رأسُ

ينظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٥٢ ، ٢ / ٢١٢ ، وشرح التسهيل ٣ / ٩٦ .

(٢) في الصفحتين ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

ونوزع فيه ، وقد تقدّم بيانه[١] ، وقال أبو القاسم[٢] : « وخالفه في ذلك جميع النّاس من البصريّين والكوفيّين ، وقالوا : هذا خطأٌ ؛ لأنّه أضاف الشّيء إلى نفسه ، وهو كما قالوا » .

ونوزع في بيت الاستشهاد ، فمن لم يجز المسألة ادّعى خروج البيت من يده .

ومن أجازها[٣] قال : إنّ البيت يجوز أن يكون قصد به الشّاعر ما أراد سيبويه ، ويجوز أن لم يقصد ذلك .

وممن جوّز الوجهين في البيت الرّمّاني[٤] .

وبعضهم أوقف البيت على سيبويه .

فالكلام أولاً مع أبي القاسم في جملة من منع المسألة ، لأنه أضاف الشّيء إلى نفسه . فأقول كأنّ أبا القاسم ومن قال بقوله رأى أنّ أصل المسألة « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ » كقولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ زَيْدًا » ، والحسن هو الوجه ، كما أن الضّارب هو الأب ، ولا يصحّ إضافة « الضَّارِبِ » إلى « الأب » في هذه المسألة لئلاّ يضاف الشّيء إلى نفسه فكذلك « الحسن » إلى « وجهه » وهذا قياسٌ صحيحٌ لو أضفنا [حَسَنًا][٥] إلى « الوجه » قبل نقل الضّمير الّذي كان في « الوجه » إلى « حسن » واستناده إليه ، وتعوّض ضمير آخرٌ في « الوجه » ، وأمّا وقد نقلنا الضّمير ووصفناه بالحسن وخرج « حَسَنٌ » على أن يوصف به « الوجه » فصار غيره ، وصحّت إضافته إلى « وَجْهِهِ » كما صحّت إضافته في

---

(١) في الصفحة ٣١٨ وما بعدها .

(٢) الجمل له ٩٨ ، وفيها « وقالوا هو خطأ لأنه قد أضاف ... » .

(٣) كالفارسي في البغداديات ١٣٣ وما بعدها .

(٤) في شرحه للكتاب ٢ / ص ٤٦٨ .

(٥) في المصورة : « حسن » .

قولك « حَسَنَ الوَجْهِ » وهذه جائزةٌ بلا اختلافٍ ، وقد أضاف « الحسن » إلى « الوجه » ؛ لأنّه قد صار غيره ، فكذلك مسألتنا المختلف فيها ، والدّليل على أنّ في « حَسَنِ الوَجْهِ » ضميرًا تأنيث الصّفة في قولك « بِامْرَأَةٍ حَسَنَةِ الوَجْهِ " وفي قول الشّاعر :-

كُمَيْتَا الأَعَالِي جُونَتَا مُصْطَلاهُمَا -١٨٢

فارتفع بهذا اعتراض أبي القاسم ، ومن قال مقالته ، وتبيّن في هذا الكلام موضع غلطهم ، وقد تقدّم الكلام[1] مع من جوّز عودة الضّمير من « مصطلاهما » على « الأعالي » ، ونزيده هنا بيانًا بعبارةٍ أخرى فنقول :-

إنّهم اعترضوا على أنفسهم بعودة ضمير الاثنين على جمعٍ ، ثمّ انفصلوا بأن « الأعالي » للجارتين ، وهما اثنتان ، فلهما أعليان ولكنّ العربيّ جمع كما قال الآخر[2] :-

١٩٠- بِأَعْوَجِيٍّ شَنِجِ الأَنْسَاءِ جَابِ الضُّلُوعِ خَفِقِ الأَحْشَاءِ[3]

فإذا كانت « الأعالي » في المعنى اثنين أعاد على المعنى ، وهم أغفلوا موضع الاعتراض اللاّزم وهو أن يقال :-

إمّا أن يكون « مصطلا الأعالي » من الأعالي ، وإمّا أن لا يكون منهما ،

---

(١) في الصفحة ٣١٨ وما بعدها .

(٢) لم أعثر على قائلهما .

(٣) ويروى : « بشنج موتر الأنساء » و « جابي الضلوع » .
وأعوجي : فرس من نسل أعوج ، وأعوج فرس لبني هلال .
والشنج : المتقبض ، والنسا : عرق يستبط الفخذين حتى يصير إلى الحافر وهو مما يستحب في الفرس .
وجابي الضلوع : مشرفها . والخفق الأحشاء : ضامرها .
والشاهد :- « شنج الأنساء » حيث أخرج التثنية مخرج الجمع ، لأن الخيل لها نسيان .
والبيت في أدب الكاتب ٩٣ ، والمعاني الكبير ١ / ١٥١ ، وإصلاح الخلل لابن السيد ٢٢٦ ، والاقتضاب له ٢ / ٤٩٣ ، واللسان (خفق) .

ولكنّه من الجارتين ، فلا يصحّ أن يقولوا أنّه من الأعالي ؛ لأنّ الأعالي سودٌ كلّها ، وقد وصف المصطلى بأنّه « جونٌ » أي أبيض ، وذلك محسوسٌ فإنّه ما ولي النّار يبيضّ وما ارتفع عن النّار يسودّ من الدّخان ، فلا تكون الأعالي سودًا كلّها ابيضّ بعضها .

وإذا لم يكن المصطلى من الأعالي نسبة بعضٍ من كلٍّ كما هو من الجارتين فلا فائدة في إضافته إليها على المجاز ، وترك إضافته إلى الجارتين على الحقيقة وهي صحيحةٌ في المعنى وسائغةٌ في اللّفظ إذا اضطر الشّاعر ، وما قلتم أنتم لا يصحّ .

ومثال ما قال سيبويه : « مَرَرْتُ بِفَرَسٍ ضَخْمَةِ الأَعْلَى رَقِيقَةِ أَسْفَلِهَا » ، ومثال ما قلتم أنتم « مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ بَيْضَاءِ الأَعْلَى سَوْدَاءِ أَعْقَابِ الأَعْلَى » وليست الأعقاب للأعلى وإنّما هي للمرأة كما قال[1] :-

١٩١- لَيْسَتْ مِنَ السُّودِ أَعْقَابًا إِذَا انْصَرَفَتْ[2]

وقد كمل الغرض من المسائل .

وقوله : « وإذا اشتملت الصّفة في هذا الباب وفي غيره على المضمر تبعت الموصوف تثنيةً وجمعًا[3] » :

يعني إذا كانت الصّفة / رافعةً لضمير الأوّل تبعته في ما ذكر نحو « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ » و « بِرَجُلَيْنِ حَسَنَي الوَجْهَيْنِ » و « بِرِجَالٍ حَسَنِي الوُجُوهِ » . / ٦٢

(١) وهو النابغة الذبياني في ديوانه ٢١٦ .
(٢) وعجزه :- « ولا تبيع بجنبي نخلة البرما » .
ويروى : بشطي مكة .
والبرما : بفتح الباء اسم لثمرْ الأراك ، وبضم الباء : جمع برمة وهي القدر من نحاس .
والبيت في الجمل المنسوب للخليل ٩٩ ، والخزانة ٩ / ١١٠ .
(٣) الجزولية ١٥٢ ، وقبله : « وكل مسألة حذف الضمير منها فهي قبيحة ، وكل ما خرج عن هذين الضربين منها فهي حسنة إلا نحو الحسن وجهٍ فهي باطلة » .

وقوله : « وإن خلت منه لم تتبعه تثنيةً وجمع سلامةٍ في الأجود الأفصح ، وكان التّكسير أجود من الإفراد إن أمكن[(١)] » :

مثاله : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أبُوهُ » و « بِرَجُلَيْنِ حَسَنٍ أَبَوَاهُمَا » و « بِرِجَالٍ حَسَنٍ آبَاؤُهُم » ولا تقول « حَسَنِينَ آبَاؤُهُم » إلا في لغةٍ ضعيفةٍ[(٢)] .

وكان التّكسير أجود إن أمكن نحو « مَرَرْتُ بِرِجَالٍ حِسَانٍ آبَاؤُهُم » هو عنده[(٣)] أحسن من « حَسَنٍ آبَاؤُهُم » .

ش[(٤)] « هذا قول بعضهم ، والصّواب : أنّ الإفراد أحسن من التّكسير » .

قلت : لأنّه لا معنى لكون التّكسير أجود من الإفراد إذ لا تعقل علّة ذلك ، وإذا قلنا : إنّ الإفراد أحسن من التّكسير وغيره ، كانت العلّة معقولة المعنى ؛ وذلك أنّ الفعل لا يثنّى ، ولا يجمع ، وإذا تقدّم الأسماء الّتي هي فاعلةٌ وحّد ، وهذه الصّفات قد جرت مجرى الفعل فينبغي إذا رفعت الظّاهر أن توحّد مثله ثمّ التّكسير أجود من جمع السّلامة ؛ لأنه يشبه الآحاد في أنّه أعرب بالحركات وأنّه قد يكسّر مثلها كـ « أقْوَالٍ ، وأقَاوِيل ، وَأرْهُطٍ ، وَأرَاهِط » ونحو ذلك فلمّا أشبه الآحاد عومل معاملتها ، وما قاله أبو موسى عدّه فيه .

وللمبرّد أنّ لفظ سيبويه مشكلٌ وموهمٌ ما ذكر ، وإنّما يعني سيبويه أنّ التّكسير في لغة من يجمع الفعل أحسن من الإفراد ، وهي لغة من يقول « أكَلُونِي

---

(١) الجزولية ١٥٢ .

(٢) هي لغة « أكلوني البراغيث » ينظر شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٨٧ .

(٣) وعند المبرد ، وابن مالك .

ينظر : شرح التسهيل ٣ / ١٠٠ ، ١٠١ ، والارتشاف ٥ / ٢٣٥٦ ، والمساعد ٢ / ٢٢٠ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٤٠ .

(٤) التوطئة ٢٦٧ .

البَرَاغِيثُ » لأنّه جمعٌ كيف ما كان ، وأمّا عند جمهور العرب ، فلا .

ولو أراد ذلك لكان متناقضًا ؛ لأنّه ترجم الباب بعكس ذلك فإنّه قال[١] : « باب ما جرى من الأسماء الّتي من الأفعال وما أشبهها من الصّفات الّتي ليست بعملٍ نحو : « الحَسَنِ وَالكَرِيمِ » ، وما أشبه ذلك مجرى الفعل إذا أظهرت بعده الأسماء أو أضمرتها :-

وذلك قولك : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ أَبَوَاه ، وَأَحَسَنٌ أبواه ؟ ، وأخَارجٌ قَوْمُكَ ؟ » فصار بمنزلة « قَالَ أبَوَاك ، وَقَال قَوْمُك » .

فكيف يقول بعد أنّ التّكسير أجود من الإفراد ؟!.

ثم تكلّم بعد ذلك في لغة « أكَلُونِي البَرَاغِيثُ » ، وقال[٢] :-

« ومن قال « أكَلُوني البَرَاغِيثُ » ، قلت على حدّ قوله : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أعْوَرَينِ أبَواه » . وتقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أعْوَرَ آباؤُه » كأنّك تكلّمت به على حدّ أعورين ، وإن لم يتكلّم به » .

يعني :- إنّ « أفْعَل » الّذي مؤنثه « فعلاء » لا يجمع بالواو والنّون كما تقدّم في بابه ، فأوقعت الواحد هنا موقع الجميع في لغة هؤلاء .

ثمّ قال[٣] : « وأحسن من هذا « أعُوْرٌ قَوْمُكَ ؟ » » .

يعني أنْ يوضع الجمع موضع الجمع أولى من وضع المفرد موضع جمعٍ متوهمٍ لا ينطق به ، وذلك كلّه في لغة « أكَلُوني البَرَاغِيْثُ » .

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٦ .

(٢) الكتاب ٢ / ٤١ ، ٤٢ .

(٣) المصدر السابق .

ثم بيّن أنّ هذا الجمع المكسّر يشبه الواحد ، والمسلّم يشبه الفعل[١] .

ثمّ قال[٢] : « واعلم أنّ ما كان يجمع بغير الواو والنّون نحو « حَسَنٍ وَحِسَانٍ » فإنّ الأجود فيه أن تقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِسَانٍ قَوْمُهُ » ، وما كان يجمع بالواو والنّون نحو : « مُنْطَلِق ومُنْطَلِقين » فإنّ الأجود فيه أن يجعل بمنزلة الفعل المقدّم فتقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُنْطَلِقٍ قَوْمُه » .

قلت وهذا هو اللّفظ المشكل فإنّ ظاهره أنّ التّكسير أجود من الإفراد ، وأنّ الإفراد أجود ، وقد يتأوّل قوله ويفسّر بأن يقال : قوله : « وما كان يجمع بغير الواو والنّون نحو « حَسَنٍ وَحِسَانٍ » يعني أنّك إذا أردت أن تجمع هذا فالتّكسير أجود من التّسليم لأنّك إذا جمعت بالواو والنّون انبغى أن يتوقّع على القطع ؛ لأنّه يشبه الفعل ، وقلّ ما يتكلم بـ « قاما أخواك ، وقاموا إخوتك » لأنّه شاذٌّ ، فلمّا أشبه الفعل قطع ممّا قبله ، وارتفع بالابتداء والخبر ، وإذا كسّر أشبه المفرد ، فكان كأنّه مفردٌ فحسن .

وإن كان ممّا يجمع بالواو والنّون و لم يكسّر رجعت فيه إلى الإفراد ؛ لتزول عن القبح ، وأنت تريد أن ترفع به ما بعده ، فإن جمعته جمع سلامةٍ انبغى أن ترفعه بالابتداء والخبر .

وقد قال السّيرافي[٣] : « إنّ هذا الفصل وقع في عمود الكتاب ، وليس من

---

(١) حيث قال : « وتقول « مررت برجلٍ حسانٍ قومه » وليس يجري هذا مجرى الفعل ، إنما يجري مجرى الفعل ما دخله الألف والنون ، والواو والنون في التثنية والجمع و لم يغيره » الكتاب ٢ / ٤٢ .

(٢) الكتاب ٢ / ٤٣ .

(٣) في شرحه للكتاب ج ٢ ل (١٧٦ / أ ، ب) .
وفي الارتشاف ٥ / ٢٣٥٧ ، والمساعد ٢ / ٢٢٠ .
وينتهي نقل الأبذي عن السيرافي بنهاية كلام الزجاج .

كلام سيبويه وإنّما هو شرحٌ ، وهو « واعلم أن ما كان يجمع بغير الواو والنّون » ، إلى « برجلٍ منطلقٍ قومه » » .

د[١] « أختار في كلّ ما جمع بالواو والنّون الإجراء على الأوّل ، وأمّا ما كسّر فإنّي أختار فيه أن أجريه مجرى باب « خَيْرٍ مِنْهُ » فأقول : « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عُوْرٌ قَوْمُهُ » بالابتداء والخبر ، وكذلك « حِسَانٌ وَكِرَامٌ » .

وقال الزجاج[٢] : « الجيّد قول سيبويه في قولك « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عُوْرٍ قَوْمُهُ » بالجرّ ؛ لأنّه قد كان يجوز « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مُنْطَلِقِينَ آبَاؤُه » ، فإذا جاز في الّذي فيه علامة الجمع ، كان الاختيار في الجمع الّذي لا يلحقه ما يلحق الفعل ، وهذا قياسٌ يستمرّ في العربية » .

وهذا كلّه يعضد ما قال س .

وقوله : « إن أمكن[٣] » :

تحرّزٌ ممّا لا يكسّر من الصّفات نحو : « مَرَرْتُ بِفَرَسٍ مُعْلَمٍ فَارِسُهُ » ونحو ذلك ، وكلام أبي موسى غير محقّقٍ في كونه اختار التّكسير على الإفراد / . / ٦٣

(١) وفي النكت للأعلم ١ / ٤٦٠ .

(٢) وفي النكت للأعلم ١ / ٤٦٠ .

(٣) الجزولية ١٥٢ .

[التعجب]

باب :-

التّعجّب :- تغيّر في نفس المُتَعَجِّب لما يطرأ عليه من خارجٍ عن نظائره بزيادةٍ ، أو نقصٍ ، وذلك أنّ المُتَعَجِّب إذا رأى شيئًا مستحسنًا مالت إليه نفسه ، وإذا رأى شيئًا غير مستحسنٍ مالت عنه نفسه ، فذلك الميل بالنّفس إلى الشّيء أو عنه هو : التّعجّب ، وإن شئت قلت : التّعجّب استعظامٌ أو زيادةٌ في [صفة[1]] الفاعل خفي سببها على المُتَعَجِّب ، وخرج بها المُتَعَجَّب منه عن نظائره[2] .

فإذا أرادوا ان يعبّروا عنه فله ألفاظٌ عديدةٌ فمنها " مَا أَفْعَلَهُ " و " أَفْعِلْ بِهِ " ، وهو أفعل من كذا ، وقول الشّاعر[3] :-

١٩٢- يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَه[4]

---

(١) في المصورة « الصفة » .

(٢) أو قلّ نظيره . ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٨٨ .

(٣) وهو الأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ٢٠٣ .

(٤) وصدره :- بانت لتحزننا عفاره .

ويروى الصدر : بانت لطيتها عراره .

ويروى العجز :- « يا جارتي ما كنت جاره »

وبانت : من البين وهو الفراق ، والطية : النية والقصد ، وعرارة أو عفارة : اسم امرأة .

والشاهد :- « يا جارتا » حيث جاء التعجب بصيغة سماعية .

والبيت في الجمهرة ٢ / ٣٨٠ ، والإيضاح للفارسي ١٨٠ ، والشعر له ١ / ٢٢٢ ، ٣١٩ ، ٢ / ٤٣٠ ، ومقاييس اللغة ٤ / ٦٥ ، والمقتصد للجرجاني ٢ / ٧٢٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ٢٥٤ ، وإصلاح الخلل لابن السيد ١٠١ ، والمقرب ١٨٢ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٤٤ ، وشرح عمدة الحافظ ١ / ٤٣٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٧٣ ، ورصف المباني ٤٥٢ ، واللسان (بشر ، جور ، عفر) ، والارتشاف ٣ / ١٥٨٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٢ ، ٤٩ ، ٢٦٢ ، والخزانة ٣ / ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٥ / ٤٨٦ ، ٤٨٨ .

وقول الآخر :-

فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ ....البيت -٧٠

وقوله[(١)] :-

١٩٣- وَللهِ عَيْنًا مَنْ رَأى مِنْ تَفَرُّقٍ[(٢)]

وقول الآخر[(٣)] :-

١٩٤- سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفَاخِرِ[(٤)]

---

(١) وهو امرؤ القيس في ديوانه ٤٣ .

(٢) وعجزه : « أشت وأنأى من فراق المحصب » .

والمحصب : حيث يرمى الجمار .

والشاهد : « ولله عينا » حيث تعجب الشاعر بصيغة سماعية لا قياسية .

والبيت في تهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ١ / ١٥٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٤٦ ، واللسان (حصب) ، والارتشاف ٤ / ١٧٠٧ ، ومنهج السالك ٣٢٥ ، والمساعد ٢ / ٢٥٧ .

(٣) وهو الأعشى ميمون بن قيس في ديوانه ١٧٩ .

(٤) وصدره : أقول لما جاءني فخره .

ويروى : « قد قلت لما » . ويروى : « فجره » « الفاجر » .

والبيت في الكتاب ١ / ٣٢٤ ، ومجاز القرآن ١ / ٣٦ ، ٢ / ١٢٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٢٢٠ ، والمقتضب ٣ / ٢١٨ ، ومجالس ثعلب ١ / ٢١٦ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٠١ ، والبصريات ١ / ٤١٠ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ١٥٧ ، والخصائص ٢ / ١٩٧ ، ٤٣٥ ، ٣ / ٣٢ ، ومقاييس اللغة ٣ / ١٢٥ ، وتحصيل عين الذهب ٢١٣ ، والنكت للأعلم ١ / ٣٧٣ ، وأساس البلاغة (سبح) ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٠٧ ، ٥٧٨ ، وتنقيح الألباب لابن خروف ٣٧٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ٣٧ ، ١٢٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٧٥ ، والمقرب ١٦٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ١٨٥ ، ٣ / ٢٤٨ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ٩٥٩ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٥٠٥ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ١٢٤ ، ٣ /٢٤٨ ، والبسيط لابن أبي الربيع ١ / ٢٨٦ ، والملخص له ١ / ١٩١ ، واللسان (سبح) ، والنكت الحسان ٩٨ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٠٥ ، والهمع ٣ / ١١٥ ، والخزانة ١ / ١٨٥ ، ٧ / ٢٣٤ ، والدرر ١ / ٤١٥ ، ٢ / ١٥٩ .

وقوله[١] :-

١٩٥- للهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حَيَدٍ   جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعٍ سِنُّهُ غَرِدُ[٢]

وقول الآخر :

تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الأَيَّامِ ذُو حِيَدٍ   بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ -٧٣

وقولهم : « مَا رَأَيْتُ كَاليَوْمِ وَمَاءٍ وَافٍ » .

وقوله[٣] :-

١٩٦- للهِ تيمٌ أي رُمْحِ طِرادِ   لاقى الحِمام به ونَصْلِ جِلاد[٤]

و « حَسْبُكَ بِزَيْدٍ رَجُلاً » و « مِنْ رَجُلٍ » و « العَظَمَةُ للهِ مِنْ رَبٍّ » .

و « كفى بزيد رجلاً » وقوله[٥] :-

---

(١) ينسب لأبي ذؤيب الهذلي .
ونسبه ابن منظور لمالك بن خويلد الخناعي الهذلي في مادة (بقل) ولأبي ذؤيب في (كور) .
وتنظر ترجمة مالك :- الخزانة ٥ / ١٧٨ ، ١٠ / ٩٨ .

(٢) ويروى :- « تالله » و « مبتقل » مكان « ذو حيد » .
والحيد : العوج في قرن الوعل . ومبتقل : الآكل للبقل . وجون السراة : أسود الظهر .
والرباعي : وهو ما دخل في السنة الرابعة ، وهو اسم منقوص يضبط بتنوين العين مكسورة .
وغرد :- مصوت .
والشاهد في إصلاح المنطق ٣٦٦ ، وشرح أشعار الهذليين ١ / ٥٦ ، والإيضاح للفارسي ٢٠٩ ، والشعر له ١ / ٥٤ ، والمقتصد للجرجاني ٢ / ٨٦٦ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ٣٣٣ ، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ٢ / ٢٤٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١١١ ، ٩ / ٩٦ ، ٩٨ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢ / ٣٢٥ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ٨٦٤ ، وشرح ألفية ابن معطٍ لابن القواس ١ / ٤٣٥ ، واللسان (بقل، كور) .

(٣) وهو أبو كِرَام التيمي، أو أبو كَرَّام التميمي، واسمه زاهر بن عبد الله بن مالك من شعراء الحماسة.

(٤) ويروى : لاقي الحِمَامَ وأيُّ نصل جِلادِ
وتيم : اسم شخص بارزه أبو كرام . والحمام : الموت . ونصل : حد السيف .
والبيت ورد ذكره في العقد الفريد ٦ / ٥١ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٦٧٢ ، والمثل السائر ٢ / ٢٥٣ .

(٥) وهو أبو العتاهية واسمه : إسماعيل بن القاسم ، ويكنى أبا إسحاق ، ويرمى بالزندقة مع كثرة أشعاره في الزهد والمواعظ ، ويعد من مقدمي المولدين من طبقة بشار وأبي نواس . وقد توفي في بغداد سنة ٢١١ هـ .
تنظر ترجمته وأخباره :- الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢ / ٧٩٥ ، وطبقات الشعراء لابن المعتز ٢٢٧ ، والأعلام ١ / ٣٢١ .

١٩٧- فَيَا عَجَبًا كَيْفَ يُعْصَى الإلـــه أمْ كَيْفَ يَجْحَدُهُ [الجَاحِدُ[١]]

وتقول :- « يا طِيبَها من ليلةٍ » و « يا حُسنُه مِنْ رَجُلٍ » و ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾[٢] عندهم تعجبٌ .

وقوله[٣] :-

١٩٨- ... للهِ دَرُّ - اليَوْمَ - مَنْ لامَهَا[٤]

---

(١) ويروى :- « كيف يعصى المليك » ،

وما بين المركنين في المصورة « جاحد » ،

والبيت في ديوانه ١٠٤ ، والأغاني ٤ / ٣٧ ، وطبقات الشعراء لابن المعتز ٢٠٧ ، وزهر الآداب للحصري ١ / ٣٣٢ .

(٢) سورة قريش الآية ١ .

(٣) وهو عمرو بن قميئة بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة ، من شعراء الطبقة الثامنة من الجاهليين ، هلك في رحلته مع امرئ القيس إلى بلاد الروم ، ويقال عمرو الضائع .

تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ١ / ١٥٩ ، والشعر والشعراء ١ / ٣٨٣ ، والخزانة ٤ / ٤١١ ، ٤١٢ .

(٤) وصدره :- « لما رأت ساتيدما استعبرت » .

و « ساتيدما » : جبل متصل من بحر الروم إلى بحر الهند . واستعبرت : بكت ، والضمير يعود إلى نفس الشاعر .

والشاهد : « لله در من لامها » حيث جاء التعجب على صورة الدعاء ، وهو تعجب سماعي ، والشاهد في ديوان الشاعر ١٨٢ ، والكتاب ١ / ١٧٨ ، ١٩٤ ، والمقتضب ٤ / ٣٧٧ ، ومجالس ثعلب ١ / ١٢٥ ، والأصول ٢ / ٢٢٧ ، ٣ / ٤٦٧ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٥٠ ، واللامات للزجاجي ١٠٨ ، وشرح السيرافي ٤ / ٧٣ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٣٦٧ ، والتبصرة للصيمري ١ / ٢٨٨ ، وفرحة الأديب ٨٦ ، وتحصيل عين الذهب ١٤٧ ، والنكت ١ / ٢٨٩ ، ٣٥١ ، والإفصاح للفارقي ١١٦ ، ١٥٦ ، والإنصاف ٢ / ٤٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٠ ، ٧٧ ، والضرائر لابن عصفور ١٩٣ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٤٣٤ ، ومعجم البلدان ٣ / ١٦٨ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٢٦٠ ، والبسيط ٢ / ٨٨٩ ، والخزانة ٤ / ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤١١ ، ٤١٩ .

وقولهم[١] : « إِنَّكَ مِنْ رَجُلٍ لَعَالِمٍ » بمن للتعجب .

ومنه قولهم « كَرَمًا وصَلَفًا » هو في المعنى : « أَكْرِمْ بِهِ وَأَصْلِفْ بِهِ » .

قال سيبويه[٢] : « وممّا ينصب فيه المصدر على إضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنّه في معنى التّعجّب قولك : « كَرَمًا وَصَلَفًا » ، كأنّه يقول : ألزمك الله ، وأدام لك كرمًا ، وألزمت صلفًا ، ولكنّهم خزلوا الفعل هنا كما خزلوه في الأوّل ؛ لأنّه صار بدلاً من قولك : « أكرم به وأصلف به » » .

قلت : « كَرَمًا وَصَلَفًا » دعاءٌ فيه معنى التّعجّب ، وهو بدلٌ من « أكرم به وأصلف به » ولذلك لم يدخل الفعل عليهما فإذا قدّرت الفعل النّاصب قلت : ألزمك الله وأدام لك ، وإنّما دخله التّعجّب وهو دعاءٌ مع أنّ التّعجّب إنّما يكون ممّا ثبت واستقرّ ؛ لأنّه لم يرد أن يدعو بشيءٍ لم يثبت عنده لمّا رأى من كثر منه الكرم والصلف ، تعجّب منه ودعا بالزّيادة والدّوام ، فوقع التّعجّب في الثّابت .

والصّلف : تكلّم الرّجل بما يكره أصحابه .

وقال بعض العرب[٣] :- « كَرَمًا وَطُولَ أَنْفٍ » والمعنى أكرم به وأطول به . وقيل الصّلف[٤] في الإنسان تجاوز قدر الظّرف ، وعلوه فيه ، وأصل الصّلف قلّة النّزل ، والنّزل : الزّيادة والبركة ، يقال : طعامٌ صَلِفٌ ، وسحابٌ صلفٌ .

وصلفت المرأة عند الرّجل أبغضها ، وفلانٌ صلفٌ متكبّرٌ ، وفي الحديث[٥] : « أفَة الظَّرْفِ الصَّلَفُ » .

---

(١) ينظر الأصول لابن السراج ١ / ١٠٩ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٢٨ ، وفيه : « ومما ينتصب ... خزلوا الفعل ههنا ... » .

(٣) وهو أبو مرهب كما في الكتاب ١ / ٣٢٨ .

(٤) ينظر اللسان (صلف) .

(٥) ورد في غريب الحديث لابن الجوزي ١ / ٦٠٠ وفي النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٣ / ٤٧ .

وأرضٌ صلفةٌ : صلبةٌ ، وصلفاء وصلفاةٌ : أرضٌ لا نبت فيها .

والصّليفان : صفحتا العنق ، فالصّلف كأنّه معرضٌ عن النّاس وهو أيضًا المبغض إلى النّاس .

ومن ذلك :– « كُنْ مَا شِئْتَ » .

ومن ذلك :– « عُظْمَ البَطْنُ بَطْنُكَ » إلى غير ذلك ممّا لم نذكر .

وفيما ذكرنا دليلٌ على ما بقي من هذا النّوع ، والكلام إنّما هو في أحكام نوعين منه ، وهما :–

« مَا أفْعَلَهُ » و « أفْعِلْ بِهِ[1] »

وقد اختلف فيهما اختلافًا كثيرًا :

أوّلٌ : هل هما خبران أو غير خبرين ؟

والصّواب : إنّهما خبران بدليل ؛ ما يصلح عليهما صدقٌ ، وكذبٌ ، ونجد القائل : « مَا أحْسَنَ زَيْدًا » و « أحْسِنْ بِزَيدٍ » قد قطع على أحد محتملين ، وهو كثرة الحسن ، ويحتمل أن كان زيدٌ على خلاف ذلك .

ثمّ اختلفوا اختلافًا ثانيًا في لفظ « أحْسَنَ » من قولك : « مَا أحْسَنَ » هل هو اسمٌ أو فعلٌ بين البصريّين وبعض الكوفيّين[2] ؟

---

(١) وقد زاد المبرد : « لفَعُل و أفْعَلُ مِنْ » .
وزاد الفارسي : « أفْعَلُ من » .
وزاد ابن بابشاذ : « أفعل من وأفعلهما » .
ينظر : المقتضب ٤ / ١٨١ ، ١٨٢ ، والإيضاح ١١٦ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ (ل ٧٨/ أ)، وثمار الصناعة للدينوري ٣٠١ .

(٢) ينظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٨١ ، وما بعدها ، والإنصاف ١ / ١٢٦ وما بعدها ، والتبيين للعكبري ٢٨٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤٣ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣١ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٣٠ ، وائتلاف النصرة ١١٨ وما بعدها ، والتصريح ٣ / ٣٦٨ ، وقد وافق البصريين الكسائي وهشام من الكوفيين .

فذهب البصريّون إلى أنّه فعل ، وذهب بعض الكوفيّين أنّه اسمٌ .

احتجّ من جعله اسمًا : بجواز تصغيره قال الشّاعر :-

يَا مَا أُمَيْلَحَ غِزْلانًا شَدَنَّ لَنَا مِنْ هَؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ -١٣٣

وبعدم تصرّفه ، وبتصحيح معتلّه في نحو :- « مَا أَطْوَلَ مَا يَكُونُ هَذَا الفَتَى »، ولو كان فعلاً لقال : « ما أطال » كما تقول في النفي : « مَا أَطَالَ الحَدِيثَ زَيْدٌ ، وَلا أَجَادَ القَوْلَ عَمْرٌو » لأن الاسم من هذا الوزن يصحّ ، والفعل يعتلّ ، لئلاّ يلتبس أحدهما بالآخر ، فلمّا صحّ هذا في هذا البيت دلّنا على أنّه اسم .

وهذا كلّه لا دليل فيه لهم ؛ لأنّ القائل بأنّه فعلٌ يقول :- عدم التّصرف قد وجد في الفعل ؛ ولعدم تصرّفه أشبه الاسم ، فدخله التّصغير ، لا لنفسه ، ولكن للحدث الّذي ضمّن معناه بالمبالغة الّتي فيه ، واستغني به عن لفظه ، فلمّا احتاجوا إلى تصغيره لم يصلوا إلى ذلك إلاّ بتصغير لفظ الفعل فهو ممّا دخله التّصغير ، والمراد غيره .

وكذلك تصحيح معتلّه لعدم تصرّفه ، وقد وجدنا من الأفعال ما يصحّ معتلّه فقد قالوا : « أَغْيَمَتِ السَّمَاءُ ، أَغْيَلَتِ المَرْأَةُ ، وَأَعْوَزَ الشَّيْءُ ، واسْتَحْوَذَ » إلى غير ذلك .

وأيضًا فإنّه موافقٌ لـ « أَفْعَلْ مِنْ » ولا يبنى إلاّ ممّا يبنى منه « أَفْعَلُ مِنْ » وكلاهما للتّفضيل ، فجعل « مَا أَطْوَلَهُ » على « هُوَ أَطْوَلُ مِنْهُ » .

واستدلّ أهل البصرة[1] على أنّه فعلٌ بنصبه للمفعول ، و « أَفْعَل » الّذي هو اسمٌ لا ينصب المفعول به ، وإنّك إذا رددته إلى نفسك / قلت « مَا أَحْسَنَنِي ! » / ٦٤
ولا يكون ذلك في الاسم في الكلام عند البصريّين .

(١) ينظر أسرار العربية للأنباري ١١٦ .

وأيضًا فإنّه مبنيٌّ على الفتح ، ولو كان اسمًا لم يكن لبنائه على الفتح وجهٌ .

اعترض الكوفيّون على هذا بأن قالوا[١] : قد دخلت على الاسم في نحو : « قَدْنِي وَقَطْنِي » أي حسبي ، ولا يدلّ ذلك على الفعليّة ، فكذلك ها هنا .

وهذا لا يلزم فإنّ « قدني ، وقطني » من الشّاذ الّذي لا يقاس عليه فهو بمنزلة « مِنِي وعَنِي » ، وإنّما حسن دخول هذه النّون على « قَدْ وَقَطْ » ؛ لأنّك تقول : « قَدْكَ من كذا ، وقَطْك من كذا » أي اكتف به ، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل ، فلذلك حسن دخول النّون عليهما ، على أنّهم قد قالوا : « قَدِي وَقَطِي » من غير نونٍ كقولهم « قَدْنِي وَقَطْنِي » بالنّون ، قال[٢] :-

١٩٩- قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِيْ ... لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ[٣]

---

(١) ينظر الإنصاف ١ / ١٣٠ ، باختلاف طفيف .

(٢) اختلف في نسبته :-

فقيل :- حميد بن مالك الأرقط ، كما في سمط اللآلي ١ / ٤٧٥ ، ٢ / ٦٤٩ ، وتهذيب الإصلاح للتبريزي ٢ / ٢١١ .

وقيل :- أبو بحدلة ، كما في شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٢٤ وقال الميمني « أبو مجدلة » ،

وقيل :- لأبي نخيلة . كما في تحصيل عين الذهب ٣٧٨ .

واسمه :- يعمر بن حزم بن زائدة ، كان أسود اللون ، ويكنى أبا الجنيد ، وسمي بأبي نخيلة لأن أمه ولدته تحت نخلة ، وكان يهاجي العجاج .

تنظر ترجمته وأخباره :- الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢ / ٦٠٦ ، وطبقات الشعراء لابن المعتز ٦٣ ، وسمط اللآلي ١ / ١٣٥ .

(٣) ويروى :- « الخبيبين » بكسر الباء الثانية على صيغة الجمع . « ليس أميري » .

أراد بالخبيبين :- عبد الله بن الزبير وأخاه مصعب ، وبالجمع يريد أبا خبيب وشيعته .

وقدني :- حسبي وكفاني . ويقصد بالإمام أو الأمير :- عبد الملك بن مروان .

والشحيح :- البخيل .

والشاهد :- قدني ... قدي حيث وصل الشاعر « قد » بنون الوقاية في الأولى عندما أضاف لياء المتكلم ، ولم يأت بها في المرة الثانية ، فهما جائزان في الكلمة . =

ولا خلاف أنّه لا يجوز أن يقال : [أكْرَمي[1]] في « أكْرَمَنِي » ولا « مَا أكْرَمي » في « مَا أكْرَمَنِي » كما يقال « قَدْنِي وَقَدِي » فبان الفرق بينهما .

ومنهم من قال[2] الدّليل على أن « أفْعَلَ » في التّعجّب فعلٌ :- أنّه ينصب المعارف والنّكرات ، و « أفْعَلُ » الاسم لا ينصب إلا النّكرات على التّمييز نحو قولك : « زَيْدٌ أكْبَرُ مِنّي سِنًّا ، وَأكْثَرُ مِنْكَ عِلْمًا » ولو قلت « أكْبَرُ مِنْكَ السِّنَّ ، وَأكْثَرُ مِنْكَ العِلْمَ » لم يجز .

ولما جاز « مَا أكْبَرَ السِّنَّ لَكَ » و « مَا أكْثَرَ العِلْمَ لَهُ » دلّ على أنّه فعل .

اعترض الكوفيّون ، فقالوا قد ينصب « أفْعَل » إذا كان اسمًا المعرفة قال الشّاعر[3] :-

٢٠٠- وَلا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا[4]

= والبيت - بالإضافة لما ذكر سابقاً - موجود في الكتاب ٢ / ٣٧١ ، ومجاز القرآن ٢ / ١٧٣ ، ونوادر أبي زيد ٥٢٧ ، وإصلاح المنطق ٣٤٢ ، والكامل للمبرد ١ / ١١٥ ، ٣ / ٢١٢ ، والأصول ٢ / ١٢٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٥٢ ، والشعر للفارسي ١ / ١٥٥ ، والمحتسب ٢ / ٢٢٣ ، المقتصد للجرجاني ١ / ٢٠٢ ، والنكت للأعلم ١ / ٦٦٣ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٢٠ ، ٢ / ٣٩٧ ، والإنصاف ١ / ١٣١ ، وسفر السعادة للسخاوي ٢ / ٧٧٠ ، والتوطئة ١٨٨ ، والضرائر لابن عصفور ١١٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٧٠ ، ٧١ ، ١٣٧ ، ٤ / ١٠٧ ، ورصف المباني ٣٦٢ ، واللسان (حكد ، خبب ، قدد ، لحد) والارتشاف ٥ / ٢٤١٣ ، وتذكرة النحاة ٧٥ ، والجنى الداني ٢٥٣ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ١٠٧ ، ١٠٨ ، والمغني ٢٢٦ ، والمساعد ١ / ٤٤ . وشرح شواهد المغني ١ / ٤٨٧ ، والخزانة ٥/٣٨٢ ، ٦ / ٢٤٦ ، ٧ / ٤٣١ ، والدرر ١ / ١٠٧ .

(١) في المصورة : « أكرمني » .

(٢) أي البصريين ، وينظر الإنصاف ١ / ١٣٢ نصًّا .

(٣) وهو الحارث بن ظالم المري ، يكنى أبا ليلى ، شاعر جاهلي وفاتك من فتاك العرب المشهورين . تنظر ترجمته :- الأغاني ١١ / ٩١ ، ١١٩ ، والاشتقاق ٢٨٧ .

(٤) وصدره :- « فما قومي بثعلبة بن سعد » ويروى « بثعلبة بن بكر » . =

نصب « الرِّقَابَ » بالشّعر ، وهو جمع « أشعر » ، والجمع في باب العمل أضعف من واحده ؛ لأنّ الجمع يباعده عن مشابهة الفعل ، وقال :

أجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ –١٨٧

وقال الشّاعر[١] :–

٢٠١– وَلَقَد أغْتَدِي وَما صَقَعَ الدِّيـ ـكُ عَلَى أدْهَمَ أجَشَّ الصَّهِيلا[٢]

فنصب « الصّهيل » بأجشّ .

والجواب : أمّا « الشّعر الرّقابا » فمن باب « الحَسَنِ الوَجْهَ » و « الحِسَانِ الوُجُوهَ » ، وقد قال بعض البصريّين :–

« الألف واللاّم زائدةٌ فلمّا كان في تقدير التّنكير جاز نصبه على التّمييز .

= ويروى العجز :– « الشعرى رقابا » .

والأشعر : كثير الشعر ، والعرب ترى كثرة شعر القفا من الغباء ، والشعرى : فعلى مؤنث أفعل .

والبيت في المفضليات ٣١٤ ، والكتاب ١ / ٢٠١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٤٠٨ ، والأغاني ١١ / ١١٩ ، والبيان والتبيين ٤ / ٣٨ ، والمقتضب ٤ / ١٦١ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٣ ، وشرح السيرافي ٤ / ١١٣ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، والتبصرة للصيمري ١ / ٢٣٣ ، وتحصيل عين الذهب ١٦٦ ، والنكت ١ / ٣٠٣ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٩٨ ، والإنصاف ١ / ١٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٨٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٧ ، ٣ / ٩٨ ، وشرح الكافية الشافيه له ٢ / ١٠٦٥ ، ومنهج السالك ٣٥٧ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٥٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٥٨ ، والخزانة ٧ / ٤٩٢ .

(١) لم أعثر على نسبة هذا البيت .

(٢) ومعنى اغتدي : أخرج في وقت الغداة ، وهي ما بين انبثاق الفجر وطلوع الشمس . وما صقع الديك : وما صاح . على أدهم : على فرس أدهم وهو لون قريب إلى السواد ، الأجش : غليظ الصوت .

والبيت وارد في أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٩٩ ، وأسرار العربية ١٨٣ ، والإنصاف ١ / ١٣٤ ، والتبيين للعكبري ٢٨٧ .

وكذلك " أجبَّ الظَّهْرَ " إن صحّت رواية النّصب فهي على التّشبيه بالمفعول به ، وكذلك « أجَشَّ الصَّهِيلا » نصبه على التّشبيه بالمفعول به ، أو على زيادة الألف واللاّم .

وأيضًا فإنّكم لا تجدون « أفْعَل » اسمًا ينصب مضمرًا ، ولا علمًا ، ولا اسم إشارةٍ ، ووجدنا « أفْعَل » في التّعجّب ينصب العلم ، ويعمل في جميع أنواع المعارف النّصب ، فدلّ على بطلان ما ذهبتم إليه من دعوى الاسميّة .

وقد قلنا : إنّه لو كان اسمًا لم يكن لبنائه على الفتح موجبٌ ، إذ لو كان اسمًا ارتفع بأنّه خبر « ما » على كلا المذهبين .

اعترض الكوفيّون هذا :-

قالوا[1] :- « إنّما فتح ؛ لأنّ التّعجّب أصله الاستفهام ففتحوا آخر « أفْعَل » في التّعجّب ، ونصبوا « زَيْدًا » فرقًا بين الاستفهام والتّعجّب ، وأيضًا فإنّه فتح آخره في التّعجّب لتضمّنه معنى حرف التّعجّب ؛ لأنّه كان يجب أن يكون للتّعجّب حرفٌ كغيره من الاستفهام ، والشّرط ، والنّفي والنّهي ، والتّمنّي ، والتّعريف ، والتّرجّي ، والنّداء ، والعطف ، والتّصغير[2] والنّسب[3] ، والاستثناء ، ونظيره أسماء الإشارة فإنّها بنيت لتضمّنها معنى حرف الإشارة ، وإن لم ينطق به ، فكذلك هنا .

وما اعترضوا به لا حجّة لهم فيه :- أما كون الاستفهام أصلاً في التّعجّب فدعوى لا يقع عليها دليلٌ إلا بوحيٍ وتنزيلٍ ، وليس إلى ذلك سبيلٌ مع أنّه ظاهر الفساد ، والتّعليل ؛ لأنّ التّفريق بين المعاني لا يوجب إزالة الإعراب عن وجهه في

(١) هذا قول الفراء كما في أمالي ابن الشجري ٢ / ٣٩٩ .

(٢) « التشبيه » مكانه في الإنصاف ١ / ١٣٧ وأمالي ابن الشجري .

(٣) لم يذكر في المرجعين السابقين . وقد زاد ابن الشجري « ... الأمر والتحضيض » .

موضعٍ ما ، فكذلك ها هنـا ؛ ولأنّ التّعجّـب إخبـارٌ يحتمل الصّـدق والكـذب ، والاستفهام استخبارٌ لا يحتمل الصّدق والكذب ، فلا يكون أصلاً له .

وأمّا كونه بني ؛ لتضمّنه معنى حرف التّعجّب فنقـول ذلـك في « مـا » بنوهـا لذلك كالشّرطية ، والاستفهاميّة ، ولم يكن للجملة الّتي بعدها تعلّقٌ بالبناء ، فهذا نحو قوله(١) :-

٢٠٢- كَذِي العُرِّ يُكْـوَى غَـيْرُهُ وَهُـوَ رَاتِـعُ(٢)

واختلف أيضًا في " ما(٣) " :-

فذهب الأخفش(٤) :- إلى أنّها في قولـك في التّعجّـب : « مَـا أَحْسَـنَ زَيْـدًا » موصولةٌ أو موصوفةٌ ، وصلتها أو صفتها ما بعدها ، وخبر المبتدأ مستغنًى عنه .

ومذهب سيبويه أنّها تامّة بغير صلةٍ ، ولا صفةٍ .

---

(١) وهو النابغة الذبياني في ديوانه ١٦٨ .

(٢) وصدره :- « لكلفتني ذنب امرئٍ وتركته » .

ويروى :- « حملت عليَّ ذنبه وتركته » .

والعُرّ : بضم العين قروح تخرج في مشافر الإبل وقوائمها .

والراتع :- المقيم في المرعى .

والبيت في العين للخليل ١ / ٨٥ ، والحيوان ١ / ١٦ ، وأدب الكاتب ٢٠٩ ، والشعـر والشعراء ١ / ١٦٦ ، والمعاني الكبير ٢ / ٩٢٩ ، والزاهر لأبي بكر الأنبـاري ١ / ٥٤٧ ، ومجمع الأمثال ٢ / ١٥٨ ، ودرة الغواص ٢٢٥ ، والاقتضاب ٢ / ٥٧٣ ، والمستقصى للزمخشري ٢ / ٢١٧ ، واللسان (عرر) ، والخزانة ٢ / ١٣٨ ، ٤٦١ ، ٤٦٤ ، ٨ / ٤٥١ .

(٣) تنظر هذه المسألة :- المقتصد للجرجاني ١ / ٣٧٥ ، وأمـالي ابـن الشـجري ٢ / ٥٥٣ ، والتبيين للعكبري ٢٨٢ ، والجنى الداني ٣٣٧ ، وائتلاف النصرة ٧٣ ، ٧٤ .

(٤) وهناك رأي آخر له موافقٌ لسيبويه . ينظر معـاني القـرآن لـه ١ / ١٩٢ ، وشـرح التسـهيل لابـن مالك ٣ / ٣١ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٦٥ ، والتصريح ٣ / ٣٦٨ .

احتجّ أبو الحسن الأخفش[١] بأنّ " ما " إنّما تكون غير موصولةٍ في الشّرط والاستفهام ، وأمّا في الخبر فهي موصولةٌ أو موصوفةٌ ، وأيْضًا لو كانت تامّةً لابتدئ بها - النّكرة - من غير شرطٍ » .

وهذا فاسدٌ ؛ لأنّ التّعريف يناقض معنى التّعجّب إذ لا يكون إلاّ من خفيّ السّبب .

فإن قال : الإبهام في الحذف ، فالحذف من غير دليلٍ لا يجوز ، والمحذوف للدّلالة كالمثبت فلا إبهام .

وأيضًا لو كان كذلك لأثبت يومًا مّا .

طل : ونقول له : إنّها توصل حيث يراد بها التّنبيه والإشارة إلى واحدٍ بعينه؛ لتكون الصّلة شارحةً له بمنزلة الصّفة ، وهنا إنّما وضعت على الإبهام فلا توصل كما لا توصف . وقولك : « وأمّا في الخبر فهي موصولةٌ أو موصوفةٌ » فقد وجدناها في الخبر غير موصولةٍ ولا موصوفةٍ قال سيبويه[٢] : « مثل ذلك :-

غَسَلْتُه غَسْلاً نِّعِمَّا ، أي :- نِعْمُ الغَسْلُ » .

وقال أيضا[٣] : « ونظير جعلهم " ما " وحدها اسمًا قول العرب : « إنّي ممّا أن أصنع » أي من الأمر أن أصنع ، فجعل " ما " وحدها اسمًا » .

وكذلك ادّعى ابن درستويه على العرب في قولك « إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ » أن يكون / التّقدير : « إنّما الأمر زيدٌ قائمٌ » . / ٦٥

(١) ينظر رأيه والرد عليه ، شرح اللمع للواسطي الضرير ١٧٨ ، وثمار الصناعة للدينوري ٣٠١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٤ .

(٢) الكتاب ١ / ٧٣ .

(٣) المصدر السابق .

وكذلك ادّعى بعضهم(١) في قوله تعالى(٢) : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾ أي : فبشيء نقضهم ، و[نقضهم](١) : بدلٌ ، وابتدئ بالنّكرة لمعنى التّعجّب ، كما قالوا : « عَجَبٌ لِزَيْدٍ » .

ولم لم تجعل فاعلةً في :-

« غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمًّا » وكانت زائدةً لبقي الفعل بلا فاعلٍ .

وأمّا حجّة بعض الكوفيّين(٣) : فلمّا رأها مبهمةً ، والمتكلّم بها باحثٌ عن السّبب الّذي صيّر زيدًا حسنًا ، قال : فذلك يوجبان الاستفهام .

قلنا له : لا نسلّم أنّ المتكلم باحثٌ بها ، ولكنّه يريد أن لو بيّن له السّبب من غير أن يجعلها أداةً للطّلب ، والدّليل على ذلك أنّها لا تقتضي جوابًا ، فقد يقول القائل منّا : « مَا أَبْرَدَ المَاءَ » وهو يعلم سبب برده وهذا بيّنٌ إن شاء الله تعالى .

ولا يتعجّب من الخلق الثّابتة ؛ إذ لا تزيد ولاتنقص .

ونقول إنّ " مَا أَفْعَلَه " له شرطان ، إذا توفّرا صحّ أن يُبْنَى من الفعل للتّعجّب :-

أحدهما :- معنويٌّ ، والآخر :- لفظيٌّ .

---

(١) هو أبو الحسن الأخفش كما في التبيين للعكبري ٢٨٤ ؛ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٥ .
وفي المصورة « بعضهم » وهو تصحيف .

(٢) سورة النساء ، الآية ١٥٥ .

(٣) وهو رأي الفراء وابن درستويه فيريان أنها - ما - استفهامية فيها معنى التعجب .
ينظر : شرح السيرافي ٣ / ٧٠ ، وشرح الرضي على الكافية ٤/ ٢٣٤ ، والارتشاف ٤/٢٠٦٥ ، والتصريح ٣ / ٣٦٨ .

[**الشرط الأول**]

فالمعنويّ :– أن يكون الفعل ممّا يزيد وينقص ، ويخفى سبب ذلك ؛ لأنّه خبرٌ عن خلقٍ في زيادةٍ خفي سببها ، أو عكسها في نقصٍ فلا يجوز أن يقال :– « مَا أَمْوَتَ زَيْدًا » لأنّ الموت لا يزيد ولا ينقص ، فإن قيل فقد قالوا : « مَا أَعْظَمَ اللهَ » وعظمة الله لا تزيد ولا تنقص .

فالجواب : إنّ القائل هذا قد شاهد من عظمة الله ما لم يكن قبل شاهده ، فعظم عنده بهذه المشاهدة ما لم يكن قبل شاهده ، فأمكنه بذلك أن يقول « مَا أَعْظَمَ اللهَ » فهذه حالٌ مصروفةٌ إلى المتعجّب لا إلى عظمة الله .

وقد قيل غير ذلك ، وهو على حذف المضاف أي : « مَا أَعْظَمَ قُدْرَةَ اللهِ » فحذف المضاف ، وإذا قلت شَيْءٌ عَظَّمَ اللهَ » فتقديره « شَيْءٌ نَبَّهَنِي عَلَى عَظَمَةِ اللهِ وَذِكْرِ اللهِ " .

وقيل : « شَيْءٌ عَظَّمَ اللهَ فِي عَيْنِي » يريد القدرة ، وإلاّ لم يصحّ .

وقيل إنّ معناه : إنّ عباده عظّموه بالثّناء عليه والتّحميد .

وقال تعالى[(١)] :– ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ والله تعالى لا يخفى عليه شيءٌ .

فالجواب :– إنّه مصروفٌ إلى الآدميّين أي هؤلاء ممّا يقال فيهم :– « مَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّار » وقد قيل فيها غير ذلك[(٢)] .

---

(١) سورة البقرة الآية ١٧٥ .

(٢) قيل :– تكون استفهامًا ، وقيل : تكون نفيًا ، وقيل : بمعنى فما أجرأهم على النار .
ينظر معاني القرآن للفراء ١ / ١٠٣ ، ومجاز القرآن ١ / ٦٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٣٤٧ ، والتبيان للعكبري ١ / ١٢٣ .

وقد اعترض الكوفيّون(١) على البصريّين في تقديرهم « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » بقولهم : « شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا » ، فقالوا : يلزمهم هذا التّقدير في قولهم « مَا أَعْظَمَ اللهَ ، وَمَا أَقْدَرَ اللهَ " قالوا :- يلزم أن يكون التّقدير :- شيءٌ أعظم الله ، أي جعله عظيمًا ، وشيءٌ أقدره ، أي جعله قديرًا ، والله تعالى عظيمٌ وقديرٌ لا بجعل جاعلٍ .

والجواب(٢) : نقول معنى قولهم « مَا أَعْظَمَ اللهَ » شيءٌ وصفه بالعظمة ، كما يقول القائل :- إذا سمع الأذان : « كَبَّرْتَ كبيرًا ، وعَظَّمْتَ عَظِيمًا » ، ولذلك الشّيء ثلاثة معانٍ :-

أحدها : أن يعني بالشّيء : من يعظّمه من عباده .

والثّاني :- أن يعني بالشّيء ما يدلّ على عظمة الله وقدرته من مصنوعاته . والثّالث :- أن يعني به نفسه ؛ لأنّه عظيمٌ في نفسه ، لا لشيءٍ جعله عظيمًا فرقًا بينه وبين خلقه .

ويحتمل(٣) أن يكون معنى « مَا أَعْظَمَ اللهَ » شيءٌ أعظم الله ، بمنزلة الإخبار أنّه عظيمٌ لا على معنى شيءٍ أعظمه ، فإنّ الألفاظ الجارية عليه تعالى يجب حملها على ما يليق بفعله ، ألا ترى أنّه « عسى ولعلّ » فيهما طَرَفٌ من الشّك ، ولا يحمل في حقه سبحانه على الشّك ، وكذلك « الامتحان » يحمل منّا على معانٍ تستحيل في حقّه سبحانه ، فكذلك ها هنا معنى « ما أعظم الله » الإخبار ، فالله عظيمٌ في نفسه لا لشيءٍ جعله عظيمًا ، وقول الشّاعر(٤) :-

---

(١) ينظر اعتراض الكوفيين الإنصاف ١ / ١٢٨ .

(٢) ينظر الجواب : شرح السيرافي ٣ / ٦٩ ، ٧٠ ، وعنه أخذ ابن الأنباري في الإنصاف ١ / ١٤٦ ، ١٤٧ . والأبذي هنا ينقل نصًّا عن الإنصاف .

(٣) ينظر هذا الاحتمال المصدرين السابقين .

(٤) وهو حُنْدُج بن حُنْدُج المُرِّي ، وهو شاعر إسلامي مقلّ ، والحندج ما تراكب من الرمال . تنظر ترجمته : سمط اللآلي ١ / ٣٠٨ .

٢٠٣- مَا أَقْدَرَ اللهَ أنْ يُدنِي عَلَى شَحَطٍ   مَن دَارُهُ الحَزْنُ [مِمَّنْ] دَارُه صُولُ[١]

فإنّه وإن كان بلفظ التّعجّب فالمراد به المبالغة في حق الله تعالى بالقدرة ، كقوله تعالى[٢] : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ مَدًّا ﴾ فبنيته للأمر ، وليس في الحقيقة أمرًا لامتناع ذلك في حقّ الله تعالى ، وإن شئت قدّرته [تقدير[٣]] « ما أعظم الله » على ما بيّنا ، والله أعلم .

الشّرط الثّاني :-

وهو اللّفظي :- أن يكون الفعل ثلاثيًا ، وقد يكون من " أفعل[٤] " الرباعي قليلاً .

---

(١) الشحط :- البعد ، والحزن :- موضع بعينه ، وصول :- مدينة من بلاد الخزر في نواحي باب الأبواب .

والشاهد :- « ما أقدر الله » حيث زعم بعض الكوفيين أن مثل هذه العبارة تدل على أن « أفعل » التعجب ليس فعلاً ؛ إذ لو كان فعلاً لكان فيه ضمير مستتر يكون هو فاعله ، ويكون لفظ الجلالة منصوبًا بهذا الفعل ، فيكون المعنى :- شيء أقدر الله ، والله قادر من غير جعل جاعل ، ورد عليهم بأن المراد المبالغة .

والبيت في أمالي القالي ١ / ٩٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٤ / ١٨٣١ ، والإنصاف ١/ ١٢٨ ، ١٤٧ ، والتبيين للعكبري ٢٩٠ ، ومعجم البلدان (صول) ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩١ ، ومنهج السالك ٣٧٥ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٨١ ، والمساعد ٢ / ١٦١ ، وشرح الأشموني ١ / ٨١ ، والهمع ٦ / ٤٦ ، والدرر ٢ / ٥٣٨ .

(٢) سورة مريم الآية ٧٥ .

(٣) تكملة تناسب السياق . من الإنصاف ١ / ١٤٨ .

(٤) هذا مذهب سيبويه واختاره ابن مالك .

وأما المازني والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي فيمنعون بناءه من « أفعل » .

وهناك مذهب ثالث يفصل فيه : إن كانت الهمزة للنقل فلا يجوز ، أو لا تكون للنقل فيجوز . وهو مذهب ابن عصفور .

ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٢ ، والمقرب ٧٨ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٧٧ ، ٢٠٧٨ ، والتصريح ٣ / ٣٨٧ ، ٣٨٨ .

س : « وبناؤه أبدًا من « فَعَلَ » و « فَعِلَ » و « فَعُل » وهو في « أَفْعَلُ » قليلٌ جدًّا » كذا وقع في نسخة أبي إسحاق العتيقة(١) وفي أكثر النّسخ من « فَعَل » و « فَعِل » و « فَعُل » و « أَفْعَل(٢) » » .

هذا وقد جاء في الشّعر ما يقتضي أن يجأ به في غير " أَفْعَل " ممّا زاد على ثلاثةٍ ؛ ولكن بشرطين :- أن يكون دوران معناه على ثلاثة أحرفٍ ، وتكون زوائده لغير معنًى ظاهرٍ ، قال الشّاعر(٣) :-

٢٠٤- أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ(٤)

فهذا يقتضي أن يقال : « ما أبيضه ! » ؛ لأنّهما مترادفان في المعنى والحكم ، والّذي حسّن ذلك في الشّعر أن دوران الكلمة على " الباء والياء والضاد " وليس

---

(١) وهو أبو إسحاق الزجاج .
وقد أورد ابن خروف رواية الزجاج وأبطلها بما ذكره سيبويه في آخر كتابه في باب « ما يستغنى فيه عمّا أفعله بما أفعل فعله » وهو قوله : « وذلك في الجواب ، ألا ترى أنك لا تقول : ما أجوبه ، إنما تقول : ما أجود جوابه ، ولا تقول : هو أجوب منه ، ولكن هو أجود منه جوابًا » .
الكتاب ٤ / ٩٩ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٥٧٥ .
(٢) كما في الكتاب ١ / ٧٣ المطبوع .
(٣) وهو : رؤبة . في ملحق ديوانه ١٧٦ .
(٤) وبني إباض « قوم » .
والشاهد :- « أبيض من » حيث أجاز الكوفيون التعجب من السواد والبياض ؛ لأنهما أصول الألوان ، وقالوا لما جاء منهما أفعل التفضيل جاء بناء التعجب .
وهو عند البصريين ضرورة .
والبيت في الأصول ١ / ١٠٤ ، والجمل ١٠٢ ، والحلل لابن السيد ١٣٨ ، والانصاف ١/١٥٠ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٥٧٨ ، والتبيين للعكبري ٢٩٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩٣ ، ٧ / ١٤٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٠ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢ / ١١٢٥ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ٤٥٠ ، وشرح ألفية ابن معطٍ ٢ / ٩٦٣ ، واللسان (بيض) والارتشاف ٤ / ٢٠٨٣ ، وتذكرة النحاة ٤٦٧ ، والاقتراح ٥٨ ، والخزانة ٨ / ٢٣٠ .

لغيرها من الحروف الّتي في « أبيض » معنًى ظاهرٌ ، وجـاء في الحديـث[١] : « لَـهِيَ أَسْوَدُ مِنَ القَار » ، وقالوا[٢] : « هُوَ أَسْوَدُ مِنْ حنك الغراب » .

وجاء عن عمر رضي الله عنه[٣] : « من ضيّعها فهو لما سواها أضيع » .

فقليلٌ ، والأوّل أكثر .

ومما شذّ من المزيد / على ثلاثة أحـرفٍ :- « مَـا أَفْقَـرَهُ ، وَأَغْنَـاهُ ، وَأَتْقَـاهُ ، وَأَقْوَمَه » وهي من « افْتَقَرَ ، واسْتَغْنَى ، اتَّقَى ، واسْتَقَامَ[٤] » وكأنّهم قـدّروا أفعـالاً ثلاثيةً لم ينطق بها ، ويدلّ على ذلك « فَقِيرٌ ، وغَنِيٌّ ، وتَقِـيٌّ » ، وفعيـلٌ أبـدًا مـن « فَعُل » وقال[٥] :- / ٦٦

---

(١) رواه أبو هريرة .

وقد ورد في الموطأ لمالك بن أنس ، كتاب جهنم باب ما جاء في صفة جهنم ٢ / ٩٩٤ .

والحديث بتمامه : « أترونها حمراء كناركم هذه ، لهي أشد من القار » .

والقار :- الزفت .

وشرح الزرقاني ٤ / ٤١٦ .

(٢) هذا القول لأم الهيثم ، والحنك :- المنقار ، ويقال : الحلك أي شدة السواد .

ينظر شرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٨٠ ، ولابـن عصفـور ١ / ٥٩٠ ، واللسـان (حلـك) ، والارتشاف ٤ / ٢٠٨٣ .

(٣) ورد في موطأ مالك بن أنس كتاب وقوت الصلاة ، باب وقوت الصلاة ١ / ٦ .

وفي سنن البيهقي الكبرى ، كتاب الصلاة ، باب كراهية تأخير العصر ١ / ٤٤٥ .

والأثر هو أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى عمالـه : « إن أهـم أمركـم عنـدي الصـلاة فمن حفظها وحافظ عليها ، حفظ دينه ، ومن ضيعها فهو لما سواها أضيع » .

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩١ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٧٧ .

(٥) وهو خداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو العامري ، من شعراء قيس المجيدين في الجاهليـة . ويكنـى أبا زهير ، عده الجمحي من فحول الطبقة الخامسة الجاهلية .

تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ١ / ١٤٣ ، والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٩ ، وسمط اللآلي ٢/٧٠١ ، ٧٠٢ .

٢٠٥- تَقُوهُ أَيُّهَا الفِتْيَانُ إِنِّي رَأَيْتُ اللهَ قَدْ غَلَبَ الجُدُودَا[١]

وقالوا : « تَقَى ، يَتَّقِي » فلمّا حذفوه سهل التّعجّب منه ، وإنّما لم يبن من المزيد ؛ لأنّه يؤدّي لهدم بنية الكلمة ، وإلى حذف زوائد هي لمعانٍ ، وشذّ : « مَا أَفْقَرَهُ ، وَأَغْنَاهُ » كما تقدّم .

طل : إنّما لم تكن إلا من الثّلاثي ؛ لأنّ التّعجّب إنّما يكون ممّا ثبت واستقرّ ، وصار المتعجّب منه كالطّبع ، وأفعال الطّبائع اطّرد فيها أن تجيء على « فَعُل » أي يكون هذا منقولاً من « فَعُل » إلى « أَفْعَل » دائمًا كذا يرى « ابن الجنّي[٢] » ، وهو الصّواب ، وقد ظهرت صحّة ذلك في قولهم : « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو ! » حين لم يعدّوه إلاّ بحرف جرّ ، وفي قولك : « مَا أَبْغَضَنِي لَهُ ، وَمَا أَبْغَضَنِي إِلَيْه » دائمًا يقال : « أَبْغَضْتُ فُلانًا ، وَقَدْ بَغُضَ هُوَ » أي صار مُبغضًا إلى النّاس ، قال النّمر بن تولب[٣] :-

---

(١) وتروى القافية : « الجنودا » . والجدود : جمع جد وهو الحظ .

والشاهد :- « تقوه » حيث جاء فعل الأمر من الفعل الماضي « تقى » محذوف الزوائد .

والبيت في نوادر أبي زيد ١٤٧ ، ٢٠٠ ، وإصلاح المنطق ٢٤ ، وشرح القصائد السبع للنحاس ٣٢٨ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٩٨ ، والمنصف ١ / ٢٩٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ١١٣ ، والمخصص ١٤ / ١٦١ ، ٢١٩ ، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ١ / ٩٣ ، ٩٤ ، والمسلسل للتميمي ٣٠٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩١ ، والممتع له ١ / ٢٢٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨١ .

(٢) الخصائص ٢ / ٢٢٥ .

(٣) في مجموع شعره ١٠٢ .

وهو النّمر بن تولب بن أقيش ، من عكل ، كان شاعرًا جوادًا ، ويسمى بالكيّس ؛ لحسن شعره وهو جاهلي ، وأدرك الإسلام فأسلم ، وعاش طويلاً حتى خرف وعده الجحمي من شعراء الطبقة الثامنة الجاهلية .

تنظر ترجمته :- وطبقات الجمحي ١ / ١٥٩ ، ١٦٠ ، والشعر والشعراء ١ / ٣١٥ ، وسمط اللآلي ١ / ٢٨٥ .

٢٠٦- وَأَبْغِضْ بَغِيضَكَ بُغْضًا رُوَيْدًا إذَا أنْتَ حَاوَلْتَ أنْ تَحْكُمَا[١]

وفي قول الاخر[٢] :-

٢٠٧- وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِيْنَ تُقْتَلُ[٣]

فإذا وجب أن يكون فعل التّعجّب منقولاً بالهمزة من « فَعُل » فما كان من الأفعال على « فَعَل أو فَعِل » تخيّل فيه النّقل إلى « فَعُل » ثمّ إلى « أفْعَل » .

وما كان زائدًا على ثلاثة أحرفٍ لا يصحّ أن يقدّر فيه النّقل إلى « فَعُلَ »

(١) والشاهد :- « أبغض بغيضك » حيث جاء الفعل « بغض » متعديًا بهمزة النقل .
والبيت في شرح القصائد السبع لأبي بكر الأنباري ٥٣٩ ، والاختيارين ٢٧٨ ، والاقتضاب ١ / ٩٧ ، ٢ ، ٤١٩ ، واللسان (حكم) ، وشرح شواهد المغني ١ / ١٨١ ، والخزانة ١٠ ، ٢٥٤ ، والتاج (حكم) .

(٢) وهو الأخطل التغلبي ، واسمه غياث بن غوثٍ ، ويكنى أبا مالك ، وهو من الطبقة الأولى من الإسلاميين عند الجمحي ، وقد كان نصرانيًا يمدح بني أمية ، وأحد شعراء النقائض .
تنظر ترجمته وأخباره .. طبقات الجمحي ١ / ٢٩٧ ، ٤٥١ وما بعدها ، والشعر والشعراء ١ / ٤٩٠ .

(٣) وصدره :- « فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها » .
ويروى العجز : « وأطيب بها » فلا شاهد فيها .
واقتلوها :- امزجوها بالماء حتى تذهب حدتها يعني الخمر .
والشاهد :- « حبّ » أصله :- حَبُب بضمّ الباء ، وهي صيغة تعجبية بمعنى أحبب بها . وقد جاء الفعل من الثلاثي لا من الرباعي .
والبيت في ديوان الشاعر ١٩ ، وإصلاح المنطق ٣٥ ، والأصول ١ / ١١٦ ، وأسرار العربية ١١١ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٤٣ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢ / ٤٢٠ ، وثمار الصناعة ٢٩٧ ، والتبصرة ١ / ٢٨١ ، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ١ / ١٢٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٢٩ ، ١٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٣ ، ٢٩ ، وشرح عمدة الحافظ ٢ / ٨٠٦ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ١١١٨ ، وشرح الشافية للرضي ١ / ٤٣ ، ٧٧ ، وشرح الكافية له ٤ / ٢٥٧ ، واللسان (قتل ، كفى) ، والمساعد ١ / ١٢٠ ، والهمع ٥ / ٥٢ ، والخزانة ٩ / ٤٢٧ ، وشرح شواهد الشافية ١٤ ، والدرر ٢ / ٢٨٨ .

لمكان الحرف ، لا سيّما إن كانت زوائده لمعانٍ مثل : " التَّاء والسِّيْنُ " من « اسْتَفْعَل » اللّتين هما أمارةٌ في الطّلب ، ومثل " النّون " من « انْفَعَلَ » الّتي هي أمارةٌ في فعل المطاوعة ، فيجتمع إلى الحذف زوال ما له معنًى .

وإن كانت الكلمة أصولاً : مثل « دَحْرَجَ » فصعبٌ أيضًا هدمها وثَمّ منه وجهٌ عن ذلك ، ولمّا كان « أَفْعَلَ » من الرّباعي بزيادة تبقى على حالها في التّعجّب ، ولا يظهر هدم البنية ، أمكن أن يجيء منه لفظ التّعجّب ؛ ولم يكثر كثرةً لمكان الحذف فكان أن لا يجيء في : « ما أبيضه » أحرى لظهور الحذف فيه ، وسهّله في الشّعر أنّ ما حذف منه زائدٌ ، وأنّه لغير معنًى ظاهرٍ في الكلمة .

سؤالٌ آخر(١) :-

ولم لم يتعجب من فعل المفعول(٢) ؟.

والجواب :- إنّه إنّما يتعجّب من صفة الفاعل لا من صفة المفعول ؛ لأجل اللّبس ، ويلزم جوازه إذا عدم اللّبس ، كقوله(٣) :-

---

(١) من هنا إلى نهاية جواب السؤال عند قوله : « ... وسيأتي « أَفْعَل به » آخر الباب » كرره الكاتب سهوًا وقد نبه على ذلك .

(٢) ينظر :- شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٨٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٥ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٨١ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، والتصريح ٣ / ٣٩٢ .

(٣) وهو الرمادي القرطبي ، واسمه :- يوسف بن هارون الكندي ، ويكنى أبا بكر ، وأبا عمر ، شاعر الأندلس ، كان معاصرًا للمتنبي ، وكان يقال : « فتح الشعر بكندة وختم بكندة » يعنون امرأ القيس ، والمتنبي والرمادي هذا ، توفي سنة ٤٠٣ هـ .

تنظر ترجمته :- نفح الطيب ٤ / ٣٥ ، ٤٠ ، وجذوة المقتبس ٣٦٩ ، ٣٧٣ ، ووفيات الأعيان ٧ / ٢٢٥ ، ٢٢٩ ، ومعجم الأدباء ٥ / ٦٥٠ .

٢٠٨- وَلا شِبْلَ أحْمَى مِنْ غَزَالٍ كَأَنَّـهُ   مِنَ السُّمْرِ وَالأَحْرَاسِ في حَبْسِ ضَيْغَمِ[(١)]

لأنّ « أفْعَلَ » المفاضلة كالتّعجّب .

وقيل :- لمّا لم يكن للمفعول كسبٌ في الفعل أشبه الخلق والألوان ، فعلى هذا البيت لحنٌ .

وشذّ « مَا أشْغَلَه » و « مَا أجَنَّه » و « مَا أوْلَعَهُ » و « مَا أحَبَّهُ إلَيّ » و « مَا أمْقَتَهُ إلَيّ » و « مَا أبْغَضَهُ إلَيّ » و « مَا أخْوَفَهُ عِنْدِي » قال كعبٌ بن زهير[(٢)] :-

٢٠٩- فَلَـهُوَ أخْـوَفُ عِنْـدِي إذْ أُكَلِّمُـهُ   وَقِيـلَ إنَّـكَ مَحْبُـوسٌ وَمَقْتُـولُ

مِـنْ ضَيْغَـمٍ بِثَرَاءِ الأَرْضِ مُخْـدَرُهُ   بِبَطْـنِ عَـثَّرَ غَيْـلٌ دُونَـهُ غَيْـلُ[(٣)]

بش[(٤)] : « وها هنا نكتة :- وهي « مَا أبْغَضَنِي لَهُ ، وَمَا أبْغَضَنِي إلَيْه » و « مَا أحَبَّنِي لَهُ ، وَمَا أحَبَّنِي إلَيه » فكلُّ ما كان باللاّم فهو للفاعل ، وما كان بـ " إلَى " فهو للمفعول ، فإذا قلت « مَا أبْغَضَنِي لَهُ » فأنت « مُبْغِضٌ » وإذا قلت :

---

(١) والشاهد :- « أحمى منه غزال » واستدل بالبيت على أن أفعل التي للمفاضلة تجري مجرى فعل التعجب ، فلا يبنى إلا مما بني منه ، وقد جاءت أفعل التفضيل مبنية من فعل المفعول لأمن اللبس ، فجاز ذلك في التعجب .

والبيت لم أجد له ذكرًا إلا في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٨٩ ، وتذكرة النحاة ٢٩٤ ، ومنهج السالك ٣٧٦ .

(٢) في ديوانه ٢١ من قصيدته التي مدح بها الرسول صلى الله عليه وسلم وتعرف بالبردة .

(٣) ويروى الأول :- « لذاك أهيب عندي » « وقيل إنك منسوب ومسؤولُ » .

ويروى الثاني :- « من خذر من ليوث الأسد مسكنه » .

والشاهد :- « أخوف عندي » ووجه الاستدلال فيه كالذي قبله .

والبيت في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٨٩ ، والمقرب له ٧٧ ، ورصف المباني ٢٣١ (شطر الأول فقط) ، وتذكرة النحاة ٢٩٤ ، والهمع ٦ / ٤٣ (شطر الأول) ، والدرر ٢ / ٢٣٦ .

(٤) هذا رمز ابن بابشاذ ، وينظر كلامه في شرح للجمل (ل ٨٠ / أ - ب) .

وفيه اختلاف يسير جراء اختلاف النسخ .

وكلامه هنا طويل ينتهي عند قوله : « ... فلذلك اختصّ بما ذكرناه » .

« مَا أَبْغَضَنِي إِلَيْه » فأنت « مُبْغَضٌ » و « ما أَحَبَّنِي لَهُ » فأنت « مُحِبٌّ » و « مَا أَحَبَّنِي إِلَيْه » فأنت محبوبٌ » .

و لم يبيّن أحدٌ الصّلة الّتي اختصت لها " اللاّم " بالفاعل ، و " إلى " بالمفعول ، والقول عندي في ذلك :-

إنّ " اللاّم " لّما كانت في باب « الاستخبار والإخبار » تختصّ بالفاعل في المعنى ، نحو قولك : لمن هذا الفعل ؟ فيقول مجيبًا لك : لفلان .

وأما " إلى " فتدخل في « الاستخبار والإخبار » لمعنى المفعول ، تقول : إلى من يصل هذا الفعل ؟.

فيقال :- إلى فلان .

فإن قيل :- ولأيّ شيءٍ كان ذلك ؟.

قيل :- لأنّ اللاّم معناه في الأصل الملك والاستحقاق ، فهي للفاعلين الذين ملكوا واستحقوا الشّيء .

و " إلى " معناها في أصلها : الانتهاء ، والغاية تنتهي لفعلك ، ومفعوله له ؛ فلذلك اختصّ بما ذكرناه » .

وفي لفظه إشكال ، ومعنى قوله « ما كان باللاّم فهو للفاعل » ، أي فالفعل فيه مسندٌ للفاعل في المعنى ، وما كان بـ " إلى " فالفعل فيه مسندٌ إلى المفعول ، والصّواب أن يعلّل هذا بالفرق ، وعلّة الاختصاص لا تلزم .

فصل[1] :-

وغير المزيد :- إن لم يتصرّف لم يبن منه ، ولا يبنى من " كان " إذ يؤدي

(١) ينظر هذا الفصل في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ .

إلى حذف الخبر ، ولا يتصوّر دخول اللاّم عليه ، لا يقال : « مَا أَكْوَنَ زَيْدًا لَقَائِمٌ[١] » .

ويجوز في « ظننت » إذا اقتصر على الفاعل .

و " فَعَل " و " فَعِل " ينقلان إلى " فَعُل " وحينئذٍ يكون التّعجّب ، يدلّ على ذلك قولهم « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو » ولو ترك على ما كان لتعدّى إلى اثنين كما تقول : « أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا » ، وأيضًا فقياسٌ كما تقدّم[٢] أن يردّ الفعل / لـ " فَعُل " إذا أردت التّعجّب ، قالوا : « ضَرُبَتِ اليَدُ » أي « مَا أَضْرَبَها » ولما كان معنى التّعجّب للمبالغة في الفعل بنوه بناء الغرائز فصيّروه طبيعةً له[٣] . ٦٧ /

ولا يتعجّب من « قَامَ زَيْدٌ[٤] » فيلتبس بـ « استَقَامَ زَيْدُ » .

ولا من " قَعَد[٥] " فيلتبس بـ « مَا أَقْعَدَهُ بِأَبٍ » ، وحمل عليه جلس أو على نقيضه « قام » .

وكذلك " سَكِرَ " يلتبس بـ « مَا أَسْكَرَ النَّهْر » إذا كان فيه السّكر[٦] .

---

(١) هذا مذهب البصريين .
أما الكوفيون فيجيزون « ما أكون زيدًا لأخيك » و « ما أكون زيدًا قائمًا » وذلك لأن المنصوب بعد كان – عندهم – حال .
ينظر : الأصول ١ / ١٠٨ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٧٩ ، والتصريح ٣ / ٣٩٣ .

(٢) في الصفحة ٣٦٦ .

(٣) ينظر الخصائص ٢ / ٢٢٥ .

(٤) وبسبب استغناء العرب عنه بغيره .
ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٣ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٨٤ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٨٩٧ .

(٥) قال ابن برهان : ليفصلوا بينه وبين « ما أقعده » في النسب و « هو أقعد منك » شرح اللمع ٢ / ٤١٤ .

(٦) السِّكر :– بتشديد السين وكسرها هو السداد الذي يجعل سدًّا للشق . وسَكَر النهر يَسْكُرُهُ سَكْرًا .

وكذلك " غَضِبَ " و " قَالَ " من القائلة[١] ، استغني عن ذلك بـ " أَشَدَّ " ونحوه ، كلّ ذلك محفوظٌ عن العرب ، وكلّ ما ذكر أنّه لا يتعجّب منه يتعجّب منه بـ " أشَدَّ " أو " أكْثَرَ " أو " أسْرَعَ " ونحوها على ما سيأتي .

ولا يتعجّب[٢] من صفةٍ مستقبلةٍ إلاّ أن يكون في الحال ما يدلّ على انتهاء الّذي يتعجّب منه لتلك الصّفة كـ « مَا أَحْسَنَ مَا تَكُون هَذِهِ الجَارِيَةُ » .

وقيل في فعل التّعجّب إنّه بمعنى الحال ، ولفظه لفظ الماضي قاله د[٣] فإذا أريد المضيّ جيء بـ " كان " .

وقيل الصّيغة على أصلها إلاّ أنّها تعطي الاتّصال بالحال ، وتجيء " كَانَ " للانقطاع وهذا أولى .

فصل[٤] :-

وإذا أدخلت " كان " قبل الفعل فهي زائدةٌ[٥] .

وقيل : خبر " ما " واسمها مضمرٌ ، و " أَفْعَلَ " خبرها[٦] ، وهو فاسدٌ ؛

---

(١) قال سيبويه : « ولا يقولون في قال يقيل « ما أقيله » استغنوا بما أكثر قائلته ، وما أنومه في ساعة كذا وكذا ... » الكتاب ٤ / ٩٩ .

(٢) من هنا حتى نهاية الفصل ، موافق لما عند ابن عصفور في شرحه للجمل ١ / ٥٩٦ ، ٥٩٧ .

(٣) ينظر رأي المبرد شرح الجمل لابن بابشاذ (ل ٨٣ / ب) ، والارتشاف ٤ / ٢٠٧٣ .

(٤) وهذا الفصل - أيضًا - الأبذي يعتمد فيه على شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٧ ، وما بعدها .

(٥) وهو رأي ابن السراج والفارسي وأكثر البصريين .
ينظر : الأصول ٢ / ٢٥٨ ، والبغداديات ١٦٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٠ ، ١٥٢ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٧٣ .

(٦) وهو رأي الجرمي ، وجوّزه السيرافي .
ينظر : شرح السيرافي ٣ / ٧٧ ، والبصريات ١ / ٢٩٤ ، وإصلاح الخلل لابن السيد ٢٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٧ .

إذ لا يكون خبر " ما " إلاّ على وزن " أفْعَلَ " ، إلاّ أن يجيء محذوفًا نحو قولهم[1]: « مَا خَيْرَ اللّبَنِ للصَّحِيح ، ومَا شَرَّهُ للمَبْطُونِ » .

فإن أتيت بها بعد الفعل فلا بدّ من " ما " المصدريّة تكون معها مفعولاً لفعل التّعجّب و " كان " تامّةٌ[2] .

وأجاز بعضهم[3] أن تكون ناقصةً ، وفيها مضمرٌ يعود على " ما " وهو فاسدٌ ؛ إذ يكون المعنى « ما أحْسَنَ الّذِي كَانَ زَيْدًا » ، ويغني عنه « مَا أحْسَنَ زَيْدًا » ؛ وفيه وقوع " ما " على من يعقل ، وأيضًا فـ " ما " المصدريّة لا تدخل إلاّ على ما له مصدر وهو التّام .

فإن جئت بها أولاً ، وآخرًا فعلى ما تقدّم أيضًا نحو : « مَا كَانَ أحْسَنَ مَا كَانَ زَيْدٌ » ، ولا يزاد هنا إلاّ كان .

وقاس الكوفيّون عليها سائر أخواتها[4] ما لم يتناقص معنى فعل التّعجّب ، وحكوا[5] : « مَا أصْبَحَ أبْرَدَهَا ، وَمَا أمْسَى أدْفَأَهَا » يعنون الدّنيا .

وأجاز بعض النّحاة زيادة كلّ فعلٍ لا يتعدّى ، واستدلّوا بقوله[6] :-

---

(١) ينظر اللسان (خير) .

(٢) مثل : « ما أحسن ما كان زيد » ينظر الأصول ١ / ١٠٦ ، والجمل للزجاجي ١٠٣ .

(٣) المجيز لذلك المبرد في المقتضب ٤ / ١٨٥ وقال بأنه بعيدٌ .

(٤) أما البصريون فلا يزاد عندهم إلا « كان » .
ينظر :- الأصول ١ / ١٠٦ ، وشرح السيرافي ٣ / ٧٧ ، وشرح المفصل ٧ / ١٥١ ، ١٥٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ١٩٤ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٧٤ .

(٥) حكاه الأخفش كما في شرح السيرافي ٣ / ٧٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥١ ، ١٥٢ .
وينظر :- الأصول ١ / ١٠٦ ، والتبصرة ١ / ٢٦٩ .

(٦) وهو حسان بن ثابت رضي الله عنه . في ديوانه ٣٢٤ .

٢١٠- عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ　　　كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ[1]

أراد علام يشتمني ؟ وقوله[2] :-

٢١١-　　　فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّام مِنْ عَجَبِ[3]

---

(١) ويروى :- « ففيم تقول » وعليها فلا شاهد .
« يشتمنا » .
وتروى القافية :- « دَمَال » « دَمَان » « الدهان » « في تراب » .
والدمان : كالرماد وزنًا ومعنًى ، والدمال :- ما يرمي به البحر ميتًا .
والشاهد :- « على ما قام يشتمني » حيث جاء الفعل « قام » زائدًا لا معنى لوجوده .
ويستشهد بالبيت على إثبات ألف " ما " الاستفهامية بعد حرف الجر ، والوجه حذفها . وقيل في إثباتها ضرورة أو شذوذ أو لغة .
والبيت في معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩٢ ، والتكملة للفارسي ٢١٧ ، والمحتسب ٢ / ٣٤٧ ، والأزهية للهروي ٨٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٥٤٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ٣٨٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٢٢ ، ٥٩٨ ، والضرائر له ٨٠ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٦١ ، وشرح الشافية للرضي ٢ / ٢٩٧ ، وشرح الكافية له ٣ / ٥٠ ، واللسان (قوم) ، والارتشاف ٥ / ٢٤٠٣ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٤٠٤ ، والمغني ٣٩٤ ، وشفاء العليل ١ / ٣٤٢ ، وشرح الأشموني ٤ / ١٦ ، والتصريح ٥ / ٢٦٨ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٠٩ ، والهمع ٦ / ٢٤٨ ، والخزانة ٥ / ١٣٠ ، ٦ / ٩٩ ، وشرح شواهد الشافية ٢٢٤ ، والدرر ٢ / ٥٧٤ .
(٢) قد اختلف في قائله كما في الشاهد ٩٩ ، وهو يتفق مع هذا الشاهد في بحره ورويه ، فلعلهما من مقطوعة واحدة .
(٣) وصدره :- الآن قَرَّبت تهجونا وتشتمنا .
ويروى : « فاليوم قَدْ بِتَّ » .
والشاهد : « فاذهب » حيث جاء الفعل زائدًا ، واستدل به على جواز زيادة الأفعال غير المتعدية بعد " ما " التعجبية .
والبيت في الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، والكامل ٣ / ٣١ ، والأصول ٢ / ١١٩ ، وشرح السيرافي (٣ / ١٥٥ ب) ، والحجة لابن خالويه ١١٩ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢ / ٢٠٧ ، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٢ / ٤٣٠ ، وثمار الصناعة ٤٦٠ ، والإنصاف ٢ / ٤٦٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٧٨ ، ٧٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٤٧ ، ٤٢٢ ، =

وحكوا[١] : « قَعَدَ يَتَهَكَّمُ بِعِرْضِ فُلان » بزيادة قعد .

وحكى الكسائي[٢] : « ما – مرّ – أغلظ أصحاب موسى » .

إن لم يسغ في شيءٍ من هذا تأويلٌ فهو من الشّذوذ بحيث لا يقاس ، وسيأتي " أفعل به " آخر الباب .

/ سؤال : لم جيء بـ " ما " في أوّله ؟. / ٦٨

جوابه : لما أرادوه من الإخبار عمّا انبهم على المتعجّب ، وكانت حاله حال من يريد أن يعلم بماهيّة هذا السّبب الموجب التّغيير عند دومة أثره ، وإن لم يجعل ذلك أداةً للإبهام ، فلمّا وافق الاستفهام بنحو: « ما أخرج إليه ؟ » ، فجاء على طريقته ، كما فعلوا في أشياء كثيرةٍ في العربيّة .

سؤال آخر : ولم نقل الفعل بالهمزة خاصّةً ؟

جوابه : إنّ الهمزة في باب النّقل والتّعدية هي الأكثر ، ولمّا وقعت " ما " في أوّل الكلام ، وبني الفعل عليها وجب أن يستتر ضميرها في الفعل فلا يظهر في تثنيةٍ ولا جمعٍ كما لم تثن هي ولا جمعت ولأنّها واقعةٌ على أمرٍ وسببٍ ، وذلك لا يثنّى ولا يجمع ، ولمّا استقلّ الفعل بضميره خرج المتعجّب منه مخرج الفضلة فانتصب ، وتمّ الكلام بمبتدأٍ ، وخبره جملةٌ فيها ذكره .

= ٥٩٨ ، والضرائر له ١٤٧ ، والمقرب ٢٥٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٧٦ ، وشرح عمدة الحافظ له ٢ / ٦٦٢ ، وشواهد التوضيح له ٥٥ ، وشرح الجزولية للأبذي ٢ / ٦٤١ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٣٦ ، والملخص ١ / ٥٨٩ ، وشرح ألفية ابن معطٍ ٢ / ٧٩٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٣٩٤ ، والهمع ٢ / ١٠١ ، ٥ / ٥٦٨ ، والخزانة ٥ / ١٢٣ ، والدرر ١ / ٢٢٨ ، ٢ / ٤٦٠ .

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٢٢ ، ٥٩٩ .

(٢) ينظر الارتشاف ٤ / ٢٠٧٤ . والمقصود بموسى :- موسى الهادي من بني العباس .

وكما لم يتصرّف هذا الفعل في نفسه لم يتصرّف في معموله وقد اختلفوا من ذلك في مسألةٍ[١] :- وهي قولك : « مَا أَحْسَنَ في الدَّار زَيْدًا » فأجازها / قومٌ قياسًا على " إنّ[٢] " . / ٦٩

ومنعها آخرون[٣] قالوا:- لأنّه جرى كالمثل فلا يغيّر عن حاله، وسيأتي[٤].

والذي أجاز قال : " إنّ " أضعف لأنّها حرفٌ ، وهذا فعلٌ .

فإن قيل :- خرجت " إنّ " من باب الضّعف إلى القوّة وهذا بالعكس .

قيل :- ومع ذلك فهو قويّ الأصل .

حكي[٥]: « مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ »، وقال عمرو بن معد يكرب[٦]:-

---

(١) وهي الفصل بين فعل التعجب وبين معموله بالظرف أو المجرور .

(٢) ومنهم الفراء ، والأخفش في أحد قوليه ، والمازني ، والزجاج ، والفارسي ، وابن خروف ، والشلوبين ، وصححه أبو حيان .
ينظر :- شرح السيرافي ٣ / ٧٣ ، والبغداديات ٢٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٠ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٩٢ ، وشرح التسهيل ٣ / ٤٢ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٩٨ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٣٢ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٧١ ، ٢٠٧٢ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٩٠٠ ، ٩٠١ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٠٣ .

(٣) ومنهم :- الأخفش في أحد قوليه ، والمبرد ، وابن السراج ، واختاره الزمخشري ، ونسبه الصيمري إلى سيبويه . والفارسي لا يرى لسيبويه فيه نصّ .
ينظر :- المقتضب ٤ / ١٧٨ ، وفي ٤ / ١٨٧ ما يفيد تجويزه للمسألة ، والأصول ١ / ١٠٧ ، ١٠٨ ، والبغداديات ٢٥٦ ، والتبصرة ١ / ٢٦٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥٠ ، والمساعد ٢ / ١٥٧ ، والتصريح ٣ / ٣٨٤ ، والمصادر المذكورة في المجيزين للمسألة .

(٤) في الصفحتين ٣٨٥ ، ٣٨٦ .

(٥) ينظر : شرح السيرافي ٣ / ٧٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٩ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٧٢ .

(٦) وهو أبو ثور ، وهو ابن خالة الزبرقان بن بدر ، وأخته تدعى ريحانة أم دريد بن الصمة القشيري ، وعمرو من فرسان العرب المشهورين في الجاهلية والإسلام . أسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم ارتد بعد وفاته فيمن ارتد باليمن ، ثم أسلم وهاجر إلى العراق فشهد القادسية وأبلى فيها بلاءً حسنًا . =

« مُجَاشِعٍ مَا أَحْسَنَ فِي الهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا ، وَأَكْثَرَ فِي المَكْرُمَاتِ عَطَاءَهَا » .

فصل :- نبيّن فيه من أحكام " أفْعِلْ بِهِ " :-

فنقول هو في معنى " مَا أَفْعَلَهُ " ، وبناؤهما أبدًا من مبنًى واحدٍ ، ومجروره في موضع رفعٍ[(١)] ، إذ لا بدّ للفعل من فاعلٍ مظهرٍ أو مضمرٍ ، ولو كان هنا مضمرًا لبرز في بعض الأحوال ، فالباء زائدةٌ ، ولزمت إصلاحًا للّفظ ؛ لأنّ فعل الأمر بغير لامٍ لا يظهر فاعله ، ونظير ذلك قوله تعالى[(٢)] : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ . اللّفظ لفظ الأمر ، وليس المعنى عليه .

وهذا البناء من « أَفْعَلَ » أي صار ذا كذا ، كـ « أَبْقَلَ المَكَانُ » أي صار ذا بقلٍ ، و « أَجْنَى الشَّجَرُ » صار ذا جنًى بدليل قطع الهمزة .

وقيل[(٣)] :- فاعله مضمرٌ أي « أَحْسِنْ يَا حُسْنُ بزيد » فهو مفردٌ أبدًا .

وقيل[(٤)] :- يعود على المخاطب ، وجرى كالمثل فلم يثنّ ولا جمع ، وهذان

= تنظر ترجمته :- الشعر والشعراء ١ / ٣٧٩ ، وسمط اللآلي ١ / ٦٣ ، ٦٤ .

وتنظر حكايته :- أمالي القالي ٢ / ١١٤ ، وشرح التسهيل ٣ / ٤٠ ، ٤١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٩ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٩٠٠ .

وفيها كلها ما عدا شرح ابن عصفور : « لله در بني سليم » .

(١) هذا مذهب جمهور البصريين ، ويرون أن صورته صورة الأمر ، وهو خبر في المعنى ، والهمزة فيه للصيرورة .

ينظر : الأصول ١ / ١٠١ ، والبغداديات ١٦٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤٧ ، ١٤٨ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٦٦ ، والتصريح ٣ / ٣٧٢ .

(٢) سورة مريم ، الآية ٧٥ .

(٣) وهو قول ابن كيسان ، وتبعه ابن الطراوة ، واستحسنه ابن طلحة .

ينظر :- البغداديات ١٦٥ ، ١٦٦ ، والإفصاح لابن الطراوة ٤٥ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧ ، ٣٨ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٦٧ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٨٨٧ ، والتصريح ٣ / ٣٧٣ .

(٤) وهو قول الفراء والزجاج واستحسنه الزمخشري وابن خروف .

ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤٨ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٣٥ ، والجني ٤٧ ، والمساعد ٢ / ١٤٩ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٠٠ .

وفي شرح الجمل لابن خروف خلاف ما نسب إليه من استحسانه لهذا القول ٢ / ٥٨٤ .

فاسدان ؛ لأن " أفْعِل " إن كان متعدّيًا فينبغي أن يكون « أحْسِنْ زَيْدًا » ، وإن كان غير متعدّ فالظّاهر فاعلٌ ، ويخص الثّاني إن لم يثنّ ولا جمع .

والدّليل[1] على أنّه ليس بأمر في الحقيقة أنه محتمل للصّدق والكذب ؛ لأنّ المُخْبَرَ به قد قطع على أحد محتملين .

ودليلٌ آخر : أنّه لا يجوز أن يجاب بالفاء ، وما من أمرٍ إلاّ ويجوز أن يجاب بالفاء .

وإنّما خصّ التّعجّب بلفظ الأمر لما فيه من معنى المبالغة فقد قالوا « كُنْ مَا شِئْتَ » إذا أرادوا المبالغة . وقال تعالى في التهديد والوعيد : ﴿ قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ۝ أَوْ خَلْقًا مِّمَّا يَكْبُرُ فِى صُدُورِكُمْ[2] ﴾ .

وقال الصّيمريّ[3] : « " أفْعِلْ " معناه معنى " مَا أفْعَلَه " إلاّ أنّك إذا قلت « مَا أحْسَنَ زَيْدًا » فأنت وحدك متعجّبٌ ، وإذا قلت :

« أحْسِنْ بِزَيْدٍ » فقد استدعيت غيرك إلى التّعجّب » .

فآخر كلامه ناقض لأوله ؛ فإنه في أوله جعله خبرا محضا ، وفي آخره جعله أمرا لقوله : « فقد استدعيت غيرك للتعجب » .

وقال فا[4] الجار والمجرور في موضع رفع ، وكذا قال ابن السراج[5] وهي نحو

---

(١) هذا من كلام ابن طلحة في منهج السالك ٣٧١ ، هو حتى قوله « جعله أمرًا لقوله : فقد استدعيت غيرك للتعجب » .
وقد نبه د / عياد ، على أخذ الأبذي له دون العزو لقائله (ابن طلحة النحوي ٦٦) .

(٢) سورة الإسراء ٥٠ ، ٥١ .

(٣) في كتابه التبصرة والتذكرة ١ / ٢٦٧ بتصرف يسير في أوله .

(٤) الإيضاح ١١٥ ، والبغداديات ١٦٥ ، ١٧١ .

(٥) الأصول ١ / ١٠١ .

﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا [١] ﴾ .

وقال ابن كيسان : « هو في موضع نصبٍ ، ووجّه الفعل إلى الاسم المبهم عند المتعجّب ، وهو السّبب الخفيّ الّذي حسّن زيدًا في عين المتعجّب الّذي هو " ما " في قولك « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا » ، وصار الّذي أبهم على المتعجّب من حسن زيد كالشّيء يخاطبه كأنّك قلت : « أَحْسِنْ يَا حُسْنُ بزيدٍ » ، وافعل ما شئت به ، أي أنت على ذلك قادرٌ فالزمه وصرّفه كيف شئت من التحبيب [... [٢]] » .

ولا بأس بهذا القول[٣] « وتتوفّر فيه حقيقة اللّفظ في الفعل وفي الاسم ، فاللّفظ لفظ الأمر فيجب أن يكون بين البابين نسبٌ حتّى تصحّ الاستعارة و لم يتمحّض فيه الأمر ؛ لأنّ المواجه به غير محصّل ، فالاعتماد على المتعجّب منه ؛ ولذلك [ما[٤]] صار المعنى : حسن زيدٌ جدًّا ، ولمّا لم يتمحّض فيه معنى الأمر لم يصحّ أن يجاب ، وأمكن أن يقطع فيه على أحد محتملين » .

ولعلّ الصّيمريّ إلى هذا النّحو أشار ، و لم يصل إليه بعبارته .

وإذا كان اللّفظ لفظ الأمر وجب أن يتوجّه على مستترٍ ؛ لأنّ هذه الصّيغة في الأمر لا يظهر بعدها فاعلها البتّة ، وعلى مذهب من جعله فاعلاً[٥] يكون الفاعل بعد " أَفْعِلْ " قد جاء ظاهرًا وهو " بِزَيد " فخالف لفظ الأمر ، ولمّا أحسّ فا[٦]

---

(١) يوجد في القرآن آية ونصها : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ في سورة النساء الآية ٧٩ والآية ١٦٦، وسورة الفتح الآية ٢٨ .

(٢) لم أيتقنها في المصورة ، ولعلها « إليه » .

(٣) ما بين القوسين من كلام ابن طلحة و لم ينسبه الشارح له ، وقد أورده أبو حيان في منهج السالك ٣٧١ ، وقد نبه د / عياد الثبيتي على هذه الإغارة (ابن طلحة النحوي ٦٦) .

(٤) كذا في المصورة . ولعل « ما » مقحمة من الكاتب ، بدلالة عدم وجودها في منهج السالك ٣٧١ .

(٥) وهو مذهب جمهور البصريين ، ينظر ما سبق ص ٣٦٩ .

(٦) لم أعثر على قول الفارسي هذا فيما عندي من كتبه .

بهذا قال : « إنّ " الباء " سيقت لتميّز اللّفظ ، فإنّ المجرور يصلح للفاعل والمفعول ، ولا يصلح أن يكون الفاعل في مثل هذا ظاهرًا » .

وهذا اعتذارٌ ، لم يخلص به ، فإنّه وإن كان مجرورًا فلم يزل أن يكون ظاهرًا .

وتشبيه المسألة بقوله تعالى(١) : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ غير مرتبطٍ ؛ فإنّ الذي حسّن دخول " الباء " في الآية أنّه في معنى « اكتف بالله » ، وهنا إنّما المسألة على قوله في تقدير « حَسُن زيدٌ » ويدخل عليه أيضًا أنَّ " حَسُن " ثلاثيٌّ ، وكيف يكون لفظ الأمر منه مقطوع الهمزة ؟!.

فإن قال :- إنّه من قولك : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! » رجع إلى قولنا ،وترك قوله(٢) .

واعتذر له ابن الجنّي فقال :- إنّ لفظ الأمر من « أَفْعَلَ الشَّيْءُ » إذا وجد كذلك ، وإذا كان / معناه « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ! » فالأولى بنا أن نقول : إنّه مبنيّ / ٧٠
منه فيبقى " زَيْدٌ " مفعولاً كما كان ، و " البَاء " أصلها أن تدخل على المفعول ولّما كان هذا المفعول في معنى أَفْعِلْ به ما شئت ، دخلته الباء .

وإذا كان " أَفْعِلْ بِهِ " مبنيًّا من " مَا أَفْعَلَهُ " فقد لزمه ألاّ يكون إلاّ فيما يقال فيه " مَا أَفْعَلَهُ " .

فصل(٣) :-

ويجوز نقل كلّ فعلٍ ثلاثيٍّ إلى " فَعُل " عند التّعجّب ، فيصير غير متعدّ ،

---

(١) سورة النساء من الآيتين ٧٩ ، ١٦٦ ، وسورة الفتح ، الآية ٢٨ .
وفي المصورة بدون واوٍ في أولها .

(٢) الأبذي بهذا يذهب مذهب ابن كيسان .

(٣) ينظر هذا الفصل شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٠١ .

ويجوز دخول " الباء " على فاعله ، تقول: « ضَرُبَ زَيْدٌ !، وَضَرُبَ بِزَيْدٍ ! » أي : ما أضربه ! ، ولا يلزم فاعله أن يعرف باللاّم ، فمن زيادة " الباء " قوله[1] :-

٢١٢- حُبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لا يُرَى مِنْهُ إلاّ صَفْحَةٌ أوْ لِمَامْ[2]

وإذا بنيته ممّا لامه " ياءٌ " فاقلبها واوًا تقول :

« رَمُو الرَّجُل » .

ولا خفاء فالفرق بين الاستفهام ، والتّعجّب ، والنّفي في هذا الباب إذا اتّصل بضمير المتكلم وهو " الياء " وآخر الفعل " نُونٌ[3] " نحو : « مَا أَحْسَنَنِي ! » و « مَا أَحْسَنُنِي ؟ » و « مَا أَحْسَنْتُ » ولنرجع إلى لفظ أبي موسى :-

قوله :- « التّعجّب الّذي يبوّب له في النّحو لفظان :-

---

(١) وهو الطرماح بن حكيم الطائي ، شاعر إسلامي ، ولد ونشأ بالشام ، ثم انتقل إلى الكوفة أخذ مذهب الشراة الأزارقة من الخوارج .

تنظر ترجمته :- الشعر والشعراء ٢ / ٥٨٩ ، الخزانة ٨ / ٧٤ ، ومقدمة الديوان .

(٢) ورواية الديوان : حبذا الزور الذي ... . إلا لمحة عن لمام .

والزور : الزائر ، أو الزائرون ، وصفحة الشيء : جانبه ، واللمام :- بكسر اللام وسكون الميم جمع لِمَّة : الشعر المجاوز شحمة الأذن . وقيل معناه : الزيارة غير الدائمة .

والشاهد :- « حب بالزور » حيث جاء التّعجّب بصيغة « فَعُل » وجاء الفاعل مجرورًا بالباء تشبيهًا بفاعل « أفْعِل به » في التّعجّب .

والبيت في ديوان الشّاعر ٣٩٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٠١ ، والمقرب ٨٤ ، واللسان (زور) ، والنكت الحسان ١٣٩ ، وتذكرة النحاة ٦٨٧ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٨١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٢ ، والتصريح ٣ / ٤٢٤ ، والهمع ٥ / ٥٣ ، والدرر ٢ / ٢٩٠ .

(٣) « الذي يومن اللبس في ذلك أن يعلم أن « أفعل » في التعجب فعل ، فإن اتصل به ضمير نصب للمتكلم فلا بد من إلحاق نون الوقاية في حال الإفراد ، وأفعل في الاستفهام اسم فلا يحتاج إلى نون الوقاية في حال من الأحوال ، وأفعل في النفي فعل إلاّ أن المتصل به ضمير رفع فلا بدّ من تسكين آخر الفعل » .

شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٠١ .

" مَا أَفْعَلَهُ " و" أَفْعِلْ بِهِ[١] " » :

مثاله :- ما أحسن زيدًا وأحسن به .

وزاد الكوفيّون " فَعُل " بضمّ العين نحو : « قَضُوَ الرَّجُلُ » أي : ما أقضاه .

وتحرّز بقوله : « يبوّب لـه في النّحـو » : مـن كـلّ مـا ذكرنـا ممّـا ليـس علـى [ما[٢]] أفعل وأفعل به ، نحو :-

فَيَـا لَـكَ مِـنْ لَيْـلٍ .... -٧٠

و :-

يَا جَارَتَا مَا أَنْتَ جَارَه -١٩٢

وشبه ذلك مما تقدّم ذكره[٣] .

وقوله : « وكلاهما لا يكون إلاّ من فعل ثلاثيّ »[٤] :

قد تقدّم سبب ذلك أوّل الباب[٥] ، وأنّه لا بدّ أن ترد إلى « فَعُل » في التّقدير ؛ لأنّه من أفعال الغرائز والطّبائع .

فإن بني من المزيد أدّى إلى حذف زوائد هي لمعـان ، وذلـك إخـلالٌ ، أو إلى حذف حرفٍ أصليٍّ كـ " دَحْرَجَ " ؛ ولأنّ التّعجّب إنّما يكون ممّا ثبت ، وصـار للمتعجّب منه كالطّبع ، وأفعال الطّبائع اطّرد فيها أن يجيء علـى " فَعُـل " نحـو : " شَجُع ، وجَبُنَ " فوجب أن يكون منقولاً من " فَعُل " إلى " أَفْعَل " دائمًـا عنـد دخول الهمزة ، شاهده قولهم :- « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو » و لم يقولوا « مَا أَضْرَبَ

(١) الجزولية ١٥٣ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) في الصفحة ٣٤٦ وما بعدها .

(٤) الجزولية ١٥٣ .

(٥) في الصفحة ٣٦٥ .

زَيْدًا عَمْرًا » ونحو ذلك .

وقوله :- « فِي الأمرِ العامّ »[١] :-

تحرّزٌ ممّا جاء من نحو قولهم : " مَا أغْنَاهُ ، وَمَا أفْقَرَهُ وَمَا أتْقَاهُ ، وَمَا أقْوَمَهُ " وهي شواذٌّ ؛ لأنّ أفعالها :-

" افْتَقَرَ ، واتَّقَى ، واسْتَغْنَى ، واسْتَقَامَ " وكأنّهم قدّروا لها أفعالاً ثلاثيّةً متوهّمةً ، كما تقدّم[٢] .

ومن نحو ما بني من " أفْعَلَ " نحو :- « مَا أعْطَاهُ لِلدَّرَاهِمَ ! » و « مَا أوْلاهُ لِلْمَعْرُوفِ ! » ، و « مَا آتَاهُ ! » و « مَا أنْتَنَهُ ! » و « مَا أخْطَأهُ ! » و « مَا أصْوَبَهُ ! » ونحو ذلك ، وهو عند سيبويه[٣] مطّردٌ وقياسٌ أعني :- [بناؤه[٤]] من « أفْعَل » .

ش[٥] : « وهو الصّحيح لوجهين :-

أحدهما : كثرة ما جاء من ذلك في " أفْعَل " و لم يكثر ذلك في غيره من المزيد على ثلاثة كثرته في " أفْعَل " .

والثّاني :- إنّ المعنى الّذي لم يكن له ذلك في غير " أفْعَل " ممّا زاد على الثّلاثة إنّما هو الإخلال ، وذلك معدومٌ هنا ، فإنّه لا فرق في اللّفظ بينه متعجّبًا منه ، وغير متعجّبٍ منه ، نحو « مَا أعْطَاهُ لِلدَّرَاهِم » .

---

(١) الجزولية ١٥٣ .

(٢) في الصفحة ٣٦٤ .

(٣) الكتاب ١ / ٧٣ .

(٤) في المصورة « بناء » .

(٥) التوطئة ٢٦٨ ، وفيه : « والذي قاله سيبويه أولى لوجهين ... » ولم يرد في التوطئة المثال « ما أعطاه للدراهم » .

وقوله : « وَمِمَّا يَقْبَلُ الزِّيَادَةَ والنُّقْصَانَ »[1] :-

تحرّزُ من مثل : « مَا أَمْوَتَ زَيْدًا » و « أَمْـوِتْ بِـه » لا يقـالان ؛ لأنّ التّعجّـب إنّما هو خبرٌ عن علوٍّ في زيادةٍ خفي سببها ، أو عكسه في نقـصٍ ، فـلا يجـوز أن يقال : « مَا أَمْوَتَ زَيْدًا » لأنّ الموت لا يزيد ولا ينقص ، وقد تقدّم[2] قولهـم « مَـا أَعْظَمَ اللهَ » والعذر عنه ، وهذا هو الشّرط المعنوي من الشّرطين المتقدّمين .

وقوله : « وممّا بناؤه على " فَعُل " في الأصل »[3] :-

مثاله : كَرُم ، تقول : « مَا أَكْرَمَ زَيْدًا » وهذا هو الشّرط اللّفظيّ : أن يكـون مبنيًّا من الثُّلاثيِّ .

وقوله : « أو في التّقدير »[4] :-

فمثاله : « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لعَمْرٍو[5] » لـولا ذلـك لقـالوا : « مَـا أَضْـرَبَ زَيْـدًا عَمْرًا » لأنّ " ضرب " متعدٍّ إلى واحدٍ فإذا دخلت عليه همزة النّقـل صـار متعدّيًـا إلى اثنين ، فلمّا لم يتعدّ هنا إلاّ إلى واحدٍ علمنا أنّه قد صيّر إلى " فَعُلَ " وكـلّ مـا هو على " فَعُلَ " فهو غير متعدٍّ ، فلمّا دخلت الهمزة الّتي للنّقل عليه صار يتعـدّى إلى واحدٍ ، وكذلك « مَا أَعْلَـمَ زَيْدًا » لولا ذلك لكان « مَا أَعْلَمَ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًـا » ونحو ذلك .

وقوله :- « وممّا قد وقع ودام »[6] :-

---

(١) الجزولية ١٥٣ .

(٢) في الصفحة ٣٦٠ وما بعدها .

(٣) الجزولية ١٥٣ .

(٤) الجزولية ١٥٣ ، ١٥٤ ، وفيها :- « أو هو مردود إليه » .

(٥) ينظر هذا المثال والاستدلال عليه المسائل العضديات ١٣٥ ، وشرح الجزولية الكبير للسلوبين ٢ / ٨٩٠ .

(٦) الجزولية ١٥٤ .

تمامه[١] : « أو ما هو في التّحقيق مثل ذلك » .

فالأوّل :- نحو :- « مَا أَكْرَمَ زَيْدًا ، وَمَا أَحْسَنَ عَمْرًا » .

والثّاني :- نحو :- « مَا أَطْوَلَ ما يَكُونُ هَذَا الصَّبِيُّ » و « مَا أَحْسَنَ مَا تَكُونُ هَذِهِ الجارية » إذا كان في الحال ما يدلّ على انتهاء المتعجّب منه لتلك الصّفة ، وقد تقدّم الخلاف[٢] في فعل / التّعجّب هل هو ماضٍ متّصل بالحال أو هو حالٌ بلفظ الماضي ؟ / ٧١

وقوله : « فإن انخرم فيه أحد هذه الأوصاف سوى المضيّ والدّوام . . . . إلى آخره »[٣] :-

مثاله : « انْطَلَقَ زَيْدٌ » تقول : « مَا أَكْثَرَ انْطِلاقَ زَيْدٍ » لأنّه زائدٌ على الثّلاثة .

ش[٤] : « وَالصَّواب أن يقول :- « فإن انخرم المضيّ والدّوام ، أو ما هو بحكمهما لم يتعجّب منه أصلاً ، وكذلك إن انخرم قبول الزّيادة والنّقصان » لم يتعجّب منه أصلاً ، نحو :- « مَا أَمْوَتَ زَيْدًا » لا يقال :- « وإن انخرم ما سِوَاهما من الأوصاف » كذا إلى آخر ما قال :- يعني إنّك تقول في « اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ المَالَ » « مَا أَكْثَرَ اسْتِخْرَاجَ زَيْدٍ للمال » وفي « انْطَلَقَ زَيْدٌ » « مَا أَسْرَعَ انْطلاقَ زَيْدٍ » ونحو ذلك ، وذلك أنّك بنيت الفعل من ثلاثي يعطي ذلك المعنى وهو " كَثُرَ وَسَرُعَ " ونصبت المصدر من ذلك الفعل المزيد ، وأضفته إلى الّذي تعجّبت منه ، فمن شرط الفعل أن يكون له حدثٌ ، وأن يكون متصرّفًا ، ولم يذكرهما المؤلّف .

---

(١) الأبذي مسبوق على هذا الاستدراك ، فقد سبقه الشلوبين في التوطئة ٢٦٨ .

(٢) ينظر الصفحة ٣٧١ .

(٣) الجزولية ١٥٤ ، وتكملته :- « .... وأردت التعجب منه بصيغة " ما أفعله ، وأَفْعِل به " » فابنهما من فعلٍ يصلح أن يبنيا من مثله ، وانصب مصدر الفعل الذي انخرم فيه أحد هذه الأوصاف مضافًا إلى الفاعل مع " ما أفعل " .

(٤) التوطئة ٢٦٩ ، بدون قوله « والصواب أن يقول » .

وقوله : « واقرن به الباء مضافًا إلى الفاعل مع " أَفْعِلْ " »[١] :-

يعني اقرن بالمصدر " البَاءَ " مضافًا ذلك المصدر إلى الذي أردت التّعجّب منه ، وهو الفاعل في المعنى ، فتقول في « انْطَلَقَ زَيْدٌ » « أَسْرِعْ بِانْطِلاقَ زَيْدٍ » ، وفي « اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ المَالَ » « أَكْثِرْ بِاسْتِخْرَاجِ زَيْدٍ لِلْمِالِ » ، وفي « احْمَرَّ ثَوْبُكَ » « أَكْثِرْ بِاحْمِرَار ثَوْبِكَ » ونحو ذلك وسنزيد فصلاً آخر الباب[٢] في " الألوان ، والخلق ، والثّلاثي الذي في معنى المزيد " إن شاء الله تعالى .

وقوله :- « ولا يتقدّم المنصوب بعد " مَا أَفْعَلَ " على " أَفْعَلَ " »[٣] :-

لا تقول « مَا زَيْدًا أَحْسَنَ » ولا « زَيْدًا مَا أَحْسَنَ » .

[وقوله][٤] :- « ولا المجرور بعد " أَفْعِلْ " على " أَفْعِلْ " باتّفاق »[٥] :-

سبب ذلك أنّ العامل لا يتصرّف في نفسه ، فكذلك لا يتصرّف في معموله ، فلا يقال في « أَحْسِنْ بزَيْدٍ » « بِزَيْدٍ أَحْسِنْ » وأيضًا فإنّ المجرور فاعلٌ على مذهب البصريّين والفاعل لا يتقدّم .

وقوله :- « ولا يفصل بينهما وبينهما على رأي »[٦] :-

يعني أنّه لا يقال : « مَا أَحْسَنَ اليَوْمَ زَيْدًا » على رأيٍ ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ؛ لأنّه قال[٧] : « ولا تزيل شيئًا عن موضعه » ، وأجاز غيره الفصل

---

(١) الجزولية ١٥٤ .

(٢) في الصفحة ٣٩٤ وما بعدها .

(٣) الجزولية ١٥٤ .

(٤) زيادة اقتضتها عادة الشارح .

(٥) الجزولية ١٥٤ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) ينظر الكتاب ١ / ٧٣ ، وقد سبق الخوض في هذه المسألة ونسبة الآراء فيها في الصفحتين ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

بالظّرف ، والمجرور ، واحتجّ بالسّماع والقياس :-

أمّا القياس :- فإنّهم قد أجازوه مع " ما " الحجازيّة ، فقد حكى سيبويه[١] « مَا اليَوْمَ زَيْدٌ قَائِمًا » ومع " إنّ " وأخواتها نحو : « إنَّ اليَوْمَ زَيْدًا قَائِمٌ » ، ولا يكون فعل التّعجّب أضعف من " إنّ " ومن " ما " .

وأما السّماع :- فقول عمرو بن معد يكرب :-

« لله درّ مجاشع ! ما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وأكثر عند المكرمات إعطاءها » .

وهو الأظهر عندي .

وقوله :- « و " بِهِ " بعد " أَفْعِلْ " فاعلٌ على رأي ، ولا ضمير في " أَفْعِلْ " ، ومفعولٌ على رأي ، وفي " أَفْعِلْ " ضميرٌ منع من اختلافه لاختلاف المخاطب المثليّة »[٢] :-

قد تقدّم الخلاف في هذا[٣] .

وأنّ اللّفظ لفظ الأمر ، والمعنى الخبر ، وأنّ هذا الفاعل ظهر ؛ مراعاةً للمعنى ، وهو الخبر ، وغيّر لفظه ؛ مراعاةً للفظ الأمر .

وقال الكوفيّون : هو مفعولٌ ، والفاعل مضمرٌ ، ولا يظهر ؛ لأنّه جرى كالمثل ، وهو يعود على المخاطب ، ويلزمهم « أَحْسِنْ زَيْدًا » ولم يسمع ، ولا معنى لزيادة الباء ، وإذا كان فاعلاً فلها معنًى وهو إصلاح اللّفظ ، وقد تقدّم مذهب ابن كيسان ، وترجيحه[٤] .

---

(١) لم أعثر على هذه الحكاية في كتاب سيبويه .

(٢) الجزولية ١٥٥ .

(٣) في الصفحتين ٣٧٦ ، ٣٧٧ .

(٤) في الصفحتين ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

ابن خروف :- « قال الفرّاء[١] المجرور في موضع نصبٍ ، وهو أمرٌ فيه معنى الخبر ، إلاّ أنّه مسندٌ إلى المخاطب ، وأنشد[٢] :-

٢١٣- ألا طَرَقَتْ رِحَالَ القَوْمِ لَيْلَى [وَأَبْعِدْ دَارَ مُرْتَحِلٍ مَزَارَا[٣]]

وأنشد عجز بيتٍ[٤] :-

٢١٤- [فَأَجْدِرْ مِثْلَ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَا[٥]]

قال : حذف الجارّ فنصب .

واعتلّ لإفراده وتذكيره :- بأنّه في معنى " ما أفعله " فكأنّه مسندٌ إلى غير فاعله حقيقةً ، فدلّوا عليه باللّفظ ، ويؤيده قوله تعالى[٦] : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ

---

(١) ينظر مذهب الفراء والرد عليه شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٣ ، ٣٥ .

(٢) مجهول القائل .

(٣) ويروى :- « ألا » « رحال القوم » « فَأَبْعِدْ »

وما وضع بين المركنين في المصورة « فأجدر مثل ذلك أن يكونا » وهو سبق نظر من الكاتب .

والشاهد : « وأبعد دارَ » حيث حذف الباء من معمول « أبعد » وهو « دار » ونصب على المفعولية.

والبيت في شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٥ ، والنكت الحسان ١٣٨ ، ومنهج السالك ٣٧٢ ، والمساعد ٢ / ١٥٠ ، والهمع ٥ / ٥٩ ، والدرر ٢ / ٢٩٤ .

(٤) وهو لعمرو بن أحمر في ديوانه ١٦١ .

(٥) وصدره :- « وإما زال سرجٍ عن مَعَدٍّ »

ويروى « سرجي » « وأجدر بالحوادث » وعليها فلا شاهد .

وما بين المركنين في المصورة : « وأبعد دار مرتحل مزارا »

وهو سبق نظر من الكاتب وسبق التنبيه عليه في الشاهد السابق .

والشاهد « فأجدر مثل ذلك » ووجه الاستشهاد به كالذي قبله .

والبيت في المنصف ٣ / ١٩ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٣٥٣ ، ٢ / ٥٨٥ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٥٨٥ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٩٢ ، ٨٩٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٥ ، والملخص ١ / ٤٥٣ ، والصفوة الصفية ٢ / ١٠٥ ، واللسان (معد) ، والنكت الحسان ١٣٨ ، ومنهج السالك ٣٧٢ ، والمقاصد الشافية ١ / ٣٨ ، والدرر ٢ / ٢٩٥ .

(٦) سورة مريم الآية ٣٨ .

وَأَبْصِرْ ﴾ ألا ترى كيف حذف المجرور ولو كان فاعلاً لم يحذف ، وقال عروة ابن الورد[(١)] :-

٢١٥- فَذَلِكَ إنْ يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَهَا حَمِيدًا وَإنْ يَسْتَغْنِ يَومًا فأجْدِرِ[(٢)]

خ[(٣)] وتلخيص مذهبه أنّ المعنى معنى " فَعُل " و " مَا أفْعَلَهُ " ، وجاء اللّفظ دليلاً على استدعاء المخاطَب للتّعجّب مع المخاطِب المتكلّم ، فأسند إلى ضمير المخاطب لذلك ، ولا خلاف أنّ الهمزة على هذا همزة بناءٍ لا نقلٍ نحو ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ[(٤)] ﴾ .

وقالوا : " أثْرَى ، وَأقْتَرَ ، وأعْدَمَ " .

وقوله : « و "مَا" مع "مَا أَفْعَلَهُ" غير موصولةٍ / بل نكرةٌ غير موصوفةٍ على رأيٍ »[(٥)] :- / ٧٢

---

(١) في ديوانه ٣٧ .

وقد نسب لحاتم الطائي ولكن بقافية مختلفة وهي « فَرُبَّما »

وهو عروة بن الورد بن زيد بن عبد الله بن ناشب العبسي ، من فرسان الجاهلية وشعرائها ، ومن صعاليكها الأجواد ، وكان يلقب « عروة الصعاليك » .

تنظر ترجمته :- الشعر والشعراء ٢ / ٥٦٦ ، وسمط اللآلي ٢ / ٨٢٣ .

(٢) والشاهد :- « فأجدر » حيث حذف الجار والمجرور مع أن حقه الذكر .

والبيت في الأصمعيات ٤٦ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٤٢٤ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٥٨٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٧ ، وشرح عمدة الحافظ له ٢ / ٧٥٥ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٩٦ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٨٩١ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٦٠ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٠١ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٦٧ ، والتصريح ٣ / ٣٧٩ ، والهمع ٤ / ٢٣٠ ، والخزانة ١٠ / ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، والدرر ٢ / ١٠٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

(٣) لعله رمز ابن خروف .

(٤) سورة الإسراء الآية ١ .

(٥) الجزولية ١٥٥ ، ١٥٦ .

هو رأي سيبويه ، وقد تقدّم بيانه(١) ، ورأي الأخفش أنّها موصولةٌ ، وهو فاسدٌ بما قدّمنا(١) .

وقول بعض الكوفيّين أنّها استفهامٌ فيه معنى التّعجّب ، وأبطلناه أيضًا فانظره(١) .

وقوله : « وكلّ ما لا يقال منه " مَا أَفْعَلَهُ ، وأَفْعِلْ بِهِ " لا يقال منه هو " أَفْعَلُ مِنْ كَذَا " للتّفضيل ، فإن أردته ممّا لا يقالان منه ، فابن " أَفْعَلَ " ممّا يقالان منه ، وأجره على الموصوف مضمرًا فيه ضميره ، وانصب مصدر الفعل الّذي أردت التّعجّب منه تمييزًا ، واقرن " مِنْ " بالّذي تفضّل عليه »(٢) :-

مثال ذلك : « انْطَلَقَ زَيْدٌ » ، فتقول : زيدٌ أكثر انطلاقًا من غيره . و « احْمَرَّ ثوبُك » تقول : « ثوبُك أكْثَر حُمْرةً من ثوب عمرو ، وأكْثَرُ احمرارًا » ، ونحو ذلك .

قلت : إنّها أربعة أبوابٍ ، ألفاظها المستعملة فيها لا تكون إلاّ من الثّلاثي ، أو من " أفْعَلَ " الرّباعي ، ولا تكاد تجيء من غير ذلك :-

١- باب الأمثلة المعدولة عن اسم الفاعل .
٢- وباب المعدول عن " فَعَال " .
٣- وباب " أَفْعَلَ مِنْ " في المفاضلة .
٤- وباب التّعجّب .

---

(١) سبق في الصفحات ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ .
(٢) الجزولية ١٥٥ ، ١٥٦ .

وقد شذّ فيها ألفاظٌ ، شذّ في الأمثلة المعدولة قول الشاعر :-

أتَـانِي أنَّـهُمْ مَزِقُـونَ عِرْضِـي -١٦٥

وإنّما هو من " تَمَزَّقَ " .

- وشذّ في المعدول من " فَعَالِ " قول الشّاعر(١) :-

٢١٦- قَـالَتْ لَـهُ رِيْـحُ الصَّبَـا قَرْقَـار(٢)

وقال النّابغة(٣) :-

٢١٧- يَدْعُـو بِـهَا وِلْدَانُـهُم عَرْعَـار(٤)

---

(١) وهو أبو النجم العجلي . في ديوانه ٩٨ .

(٢) ومعنى البيت أن الصبا قالت للسحاب قرقر بالرعد .

والشاهد :- « قرقار » حيث جاء المعدول عن " فَعَال " من الفعل الرباعي " قرقر " شذوذًا .

والبيت في الكتاب ٣ / ٢٧٦ ، والانتصار لابن ولاد ٢٠١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ١٠٣ ، والمخصص ٩ / ١٠٥ ، والتبصرة ١ / ٢٥٣ ، وتحصيل عين الذهب ٤٧٦ ، والنكت للأعلم ٢ / ٨٥٤ ، ومعجم ما استعجم ١ / ٣٣٨ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٩٤٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٥١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٥١ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ١٠٨ ، واللسان (قرر) ، والارتشاف ٥ / ٢٢٩١ ، وتذكرة النحاة ٦٥٩ ، وشفاء العليل ٢ / ٨٧٣ ، وشرح الأشموني ٣ / ٤٧ ، والخزانة ٦ / ٣٠٧ ، ٣٠٩ .

(٣) ديوانه ١٠٧ .

(٤) وصدره :- « مُتَكَنِّفِي جنبي عكاظ كليهما »

ويروى العجز :- « يدعو وليدهم بها ... »

وعرعار :- من العرعرة وهي لعبة للصبيان .

والشاهد :- « عرعار » ووجه الاستدلال فيه كالذي قبله .

والبيت في الجمهرة ١ / ١٤٥ ، والانتصار لابن ولاد ٢٠١ ، وشرح السيرافي ١ / ١٢٥ ، ومقاييس اللغة ٤ / ٣٦ ، والتبصرة ١ / ٢٥٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤ / ٥٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٥١ ، وشرح الرضي على الكافية ٣ / ١٠٨ ، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ١٠٢٤ ، واللسان (عرر) ، الارتشاف ٥ / ٢٢٩١ ، وشرح الأشموني ٣ / ٤٧ ، والخزانة ٦ / ٣١٢ .

- وشذّ في باب المفاضلة قوله :-

جَارِيَـةٌ فِـي دِرْعِـهَا الفَضْفَـاضِ أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ -٢٠٤

وقوله[١] :-

-٢١٨ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَال طَبَّـاخِ[٢]

فإن قيل : فلم قصرت هذه الأبواب على مثال الثّلاثيّ من الأفعال خاصّةً أو " أفْعَلَ " من الرّباعيّ ؟

فالجواب :-

إنّهم جعلوا - والله أعلم - أبنية هذه الأبواب الأربعة أسماءً للدّلالة على هذه الزّيادة المعضودة في الأبواب الأربعة ، وهذه الأبنية إنّما تتصور من الثّلاثي ، ولاتتصوّر من غيره إلا بحذفٍ ، فقصرت الأبواب على الثّلاثي من الأفعال

---

(١) وهو طرفة بن العبد . في ديوانه ١٤٧ .

(٢) ولصدره عدة روايات منها :-

« إذا الرجال شتَوا واشتد أكْلُهُمُ » .

« أما الملوك فأنت ألأمُهُم لؤمًا وأبيضهم ..... » .

« إن قلتُ نصر فنصر كان شر فتى قدما وأبيضهم .... » وفي العضديات « فتى فيهم » ومعنى شتوا :- أي صاروا في زمان الشتاء وهو عندهم زمان القحط .

وأبيضهم سربال طباخ :- كناية عن البخل ، لأنه لا يطبخ فتدنس ثيابه .

والشاهد :- « أبيضهم » حيث اشتق أفعل التفضيل من البياض ، وأفعال الألوان ليست ثلاثية مجردة .

والبيت في معاني القرآن للفراء ٢ / ١٢٨ ، والجمل للزجاجي ١٠٢ ، والمسائل العضديات ١٣٦ ، والمقتصد ١ / ٣١٨ ، وثمار الصناعة للدينوري ٣٠٧ ، ومجمع الأمثال للميداني ١ / ٨١ ، والحلل لابن السيد ١٣٦ ، والإنصاف ١ / ١٤٩ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٥٨٠ ، والتبيين للعكبري ٢٩٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٩٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٩٠ ، والمقرب ٧٨ ، واللسان (بيض) ، والارتشاف ٤ / ٢٠٨٣ ، ٥ / ٢٣٢٨ ، وتذكرة النحاة ٤٦٧ ، والتصريح ٢ / ٤٥٤ ، والخزانة ٨ / ٢٣٠ ، ٢٣٧ .

لذلك ، وتسامحوا من الزّائد عليه في " أفْعَلَ " خاصّةً ؛ لأنّه قد يتصوّر بعض الأبنية منه بغير حذفٍ ، تقول : « زَيْدٌ أعْطَى مِنْ عَمْرٍو » و « مَا أعْطَاهُ لِلدَّراهِم » وليس في هذا حذفٌ يظهر ؛ ولأنّ حذف زيادته قد خفّ عليهم حين أجروا مستقبله دائمًا مجرى مستقبل الثّلاثيّ محذوف الزّيادة ، ولم يكد يجيء مكمّلاً إلاّ في الشّعر كقوله :-

فَإِنَّهُ أهْلٌ لأنْ يُؤَكْرَمَا -١٢٣

فإن قيل :- فما وجه ما شذّ من ذلك حين كانوا لا يضطرّون إلى شيءٍ إلاّ وهم يحاولون به معنًى ؟

فالجواب :-

إنّ " فَعَّلَ " المشدّد قد يجيء بمعنى " فَعَل " المخفّف ، قالوا :- « كَلَّمْتُهُ وَسَوَّيْتُهُ » ، ولم يريدوا بذلك التّكثير الّذي هو بابه ، كما يجيء " أَفْعَلَ " بمعنى " فَعَلَ " قال[1] :-

٢١٩- أسْرَتْ عَلَيْهِ مِنَ الجَوزَاءِ سَارِيَة[2]

فكأنّ " مَزِقًا " إنّما جاء من " مَزِقَ " وإن لم ينطق به حين كان المشدّد يجيء بمعنى المخفّف في نظائر له .

---

(١) وهو النابغة الذبياني في ديوانه ٧٩ .

(٢) وعجزه :- « تزجي الشمال عليها جامد البَرَدِ » .

ويروى الصدر :- « سرت » و « سارت عليهم » وعليها فلا شاهد لما نحن بصدده .

وأسرت :- أي سارت ليلاً .

والشاهد :- « أسرت » حيث جاءت صيغة " أفعل " بمعنى " فَعَل " .

والبيت في مجاز القرآن ١ / ٢٩٥ ، ومعاني القرآن للزجاج ٣ / ٦٩ ، والأمالي للقالي ١ / ١٢ ، والأغاني ١١ / ٣١ ، والحجة لابن خالويه ١٩٠ ، وتهذيب الإصلاح للتبريزي ١ / ٣٦٩ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٢٢ ، واللسان (سرى) .

والذي سهّل عليهم " قَرقَار وعَرْعَار " أنّهم خيّلوا فيها " قَرَار وعَرَار " من " قَرَّ وعَرَّ " وأبدلوا من إحدى الحرفين المثلين المجتمعين حرفًا آخر من جنس المتقدّم في الكلمة حتى يقع الفصل بين المثلين ، وإن كان اطّراد هذا القلب إنّما هو فيما اجتمع فيه ثلاثة أمثلةٍ نحو :- « حَثَّثْتُ ورَقَّقْتُ » والأصل « حَثَثْتُ ورَقَقْتُ » .

ووجه قوله :-

أبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إبَاضِ -٢٠٤

قد تقدّم[1] ، وفيه وجهٌ آخر أن يكون " أبْيَضَ " ممّا جاء على النّسب كأنّه أراد ذات بياضٍ ، و « مِن أُخْتِ بَنِي إباض » متعلّق بمحذوفٍ ، كأنّه قال « كائنةٌ من أخت بني إباض » ، أو يكون " أبْيَضَ " في البيت على حدّ قول الآخر[2] :-

٢٢٠- **رَأَتْنِي مِنَ لبسي المشيب فأمَّلت غَنَائي فكوني آمِلاً خيرَ آمِلِ**[3]

وأمّا :-

[**فأنت**[4]] **أبْيَضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ** -٢١٨

وقد تقدّم وجهه[5] ، وفيه وجهٌ آخر :- أن يكون لا يعني به المفاضلة إنّما عنى به الأبيض ، فكأنّه قال :- « أنْتَ نَقِيُّهُم سِرْبَالَ طَبَّاخٍ » كما يقال :- « زَيْدٌ حَسَنُهُم وَجْهًا » .

---

(١) في الصفحة ٣٦٣ .

(٢) وهو كَرُوس بن يزيد (أو زيد) بن حصن الطائي . شاعر إسلامي كوفي .
ينظر :- معجم الشعراء ٢٢٥ .

(٣) ولم أتمكن من الاطلاع على الشاهد إلا في كتاب الزهرة ٢ / ٥٨٩ .

(٤) في المصورة « أنت » .

(٥) في الصفحة ٣٥٦ .

فصل :– من الباب :–

زعم فا[(١)] وغيره أنّ الألوان لم تدخل في هذا الباب نحو : [احْمَرَّ[(٢)]] و " اشهابَّ " لأنّها زائدةٌ على ثلاثة أحرفٍ ، ثم اعترض على نفسه بثلاثي ، ولم يتعجّب منه ، لأنّه في حكم ما زاد على الثّلاثة ، فقال[(٣)] :– « فأمّا " عَوِرَ ، وصَيِدَ " فهو في الحكم زائدٌ على ثلاثة أحرفٍ يدلُّ على ذلك / أنّ " الياء / ٧٣ والواو " صحّتا فيه كما صحّتا في " اسْوَدَّ وابْيَضَّ " ولولا ذلك لاعتلّتا كما اعتلّتا في " هَابَ وَخَافَ " » .

طل[(٤)] : قلت : يحتاج هذا الفصل إلى بسطٍ وإلى اختصار مقدّمتين : [إحداهما[(٥)]] : أنّ التّعجّب إنّما هو ممّا خرج عن نظائره بزيادةٍ أونقصٍ .

والثّانية : بيان موضع الزّيادة والنّقص .

ولنجعل بيان تينك في مثالٍ ، إذا قلت : « مَا أضْرَبَ زَيْدًا » فإنّما وجّه التّعجّب بنصّه على كثرة الضّرب لا على كثرة إحكام الضّرب ، ومن هنا ثار الغلط ، فإنّ بعضهم يأخذ إحكام الضّرب زيادةً مثل كثرة الضّرب ، والتعجّب إنّما هو من الزّيادة ، فيعتقد في قولك :– « مَا أضْرَبَ زَيْدًا » نصًّا أي « ما أحْكَمَ ضَرْبَهُ » وهذا غلطٌ ، فإنّ إحكام الضّرب صفةٌ من صفات الضّرب لم يزد بها الضّرب ، ولا نقص ، وإذا لم يزد بها الضّرب ولا نقص فبنية " أفْعَلَ مِنْه " لا

---

(١) في الإيضاح ١١٥ .

(٢) في المصورة : « احْمَارَّ » وما أثبت موافق للإيضاح ، ومناسب لاشتماله على وزني " افْعَلَّ وافْعَالَّ " .

(٣) الإيضاح ١١٥ .

(٤) ورد كلام ابن طلحة كاملاً في « ابن طلحة النحوي » للدكتور عياد الثبيتي ٥٢ ، ٥٥ مقتبسًا من هذا الشرح .

(٥) في المصورة :– « إحديهما » .

تستعمل بهذا المعنى ، فإذا أردت المعنى الآخر ، فإنّما تأخذ الزّياة للإخبار بـ " مَا أَفْعَلَهُ " من الإحكام ؛ لأنّه الّذي زاد أو نقص ، فتقول « مَا أَحْكَمَ ضَرْبَ زَيْدٍ » واطّرد هذا القياس في شدّة الضّرب ، فقل « مَا أَشَدَّ ضَرْبَهُ » ولا تقل مكانه : « مَا أَضْرَبَهُ » إلاّ أن يفهم من قولك « مَا أَضْرَبَهُ » ما أحكم ضربه ، أو ما أشدّ ضربه بقرينةٍ تخرج ذلك ، كما قالوا :-

« ضَرَبْتُ ضَرْبَيْنِ » والتّثنية هنا قرينةٌ في اختلاف صفتي الضّرب ، وقد قالوا : « ضُرِبَ ضَرْبٌ » أجازه س إذا أردت نوعًا من الضّرب ، فإذا تقرّر هذا المثال انتقلنا إلى الألوان فقلنا :-

لا يجوز أيضًا « مَا أَحْمَرَهُ » لأنّ قولك « زَيْدٌ أَحْمَرُ » إنّما هو وصفٌ لذي الحمرة اشتدّت أو لم تشتدّ ، والاشتداد وعدمه من صفات الحمرة ، فلم تزد فيه الحمرة ، ولا نقصت الزّيادة الّتي تدخل تحت " كم " كما تقدّم في الضّرب ، فإذا لم تزد فيه الحمرة ولا نقصت فلا يبنى من لفظها الدّال على ذاتها " مَا أَفْعَلَهُ " ؛ لأنّ " مَا أَفْعَلَهُ " لما زاد أو نقص ، ولم تزد في ذاتها ولا نقصت .

فإذا أردت المعنى الآخر فإنّما تأخذ الزّيادة للإخبار بـ " مَا أَفْعَلَهُ " من اللّفظ الدّال على زيادة الحمرة ، وهو الاشتداد ، فتقول :- « مَا أَشَدَّ حُمْرَتَهُ » لأنّ الاشتداد هو الّذي زاد .

وتطرد هذا القياس في حسن الحمرة وقبحها فتقول :- « مَا أَحْسَنَ حُمْرَةَ زَيْدٍ » و « مَا أَقْبَحَهَا » .

وإذا تقرّر هذا انتقلنا إلى العاهات ، مثل : " العَرَجِ ، والعَمَى " ، فقلنا لا يجوز أن تقول " مَا أَعْرَجَهُ " لأنّ قولك : « زَيْدٌ أَعْرَجُ » إنّما هو وصفٌ لذي العرج ساء عرجه أو لم [يَسُؤْ[1]] وسوءه إنّما هو من صفات العرج ، فَلَم يزد

---

(١) في المصورة « يسوء » .

فيه العرج ، ولا نقص الزّيادة الّتي يدخل بها تحت " كم " ، وإنّما زاد الزّيادة الّتي يدخل بها تحت " كَيْفَ " كما تقدّم في الضّرب والحمرة ، وإذا لم يزد العرج زيادةً في ذاته فلا معنى لبنية التّعجّب من اللّفظ الدّال على ذاته ، لكن زاد زيادةً في صفته فيجب أن يبنى التّعجّب من اللّفظ الدّال على صفته ، فتقول : « مَا أسْوَأَ عَرَجَهُ ! » لأنّ هذا اللّفظ هو الموضوع للزّيادة الّتي يدخل بها تحت " كَيْفَ " .

وتطرد هذا القياس فتقول عليه : « مَا أقْبَحَ عَرَجَهُ ! » ولا تقل « مَا أكْثَرَ عَرَجَهُ » لأنّ الكثرة داخلةٌ تحت " كَمْ " وقد قلنا : إنّه لا يزيد ولا ينقص في باب " كم " .

وإذا تقرّر هذا انتقلنا إلى الخلق الثّابتة نحو " الزّرَق والكَحَل[1] " فنقول :-

لا يجوز « مَا أزْرَقَهُ » ولا « مَا أكْحَلَهُ » لأنّ قولك : " مَا أزْرَقَ " اسمٌ يستحقّه ، اشتدّ زرقه أو لم يشتدّ ، ولا يدخل هذا الوصف بالزّيادة في باب " كَمْ " فلا يزيد بكونه زرقًا ، أو كحلاً ، فلا يبنى التّعجّب من لفظه الموضوع لذاته ، وإنّما تدخل الزّيادة في باب " كَيْفَ " المتوجّهة على صفته الّتي لفظها اشتدادٌ ، أو حُسنٌ ، أو قبحٌ ، فيبنى التّعجّب من لفظ الاشتداد والحسن والقبح ، لا من لفظ الزّرق والكحل ، فتقول « مَا أشَدّ زَرَقَهُ ، وَمَا أحْسَنَ زَرَقَهُ ، وَمَا أقْبَحَ زَرَقَهُ » .

ثمّ ننتقل إلى اليد والرّجل ونحو ذلك ، ولا تزيد بكونها رجلاً إنّما تزيد بكبرٍ ، أو صغرٍ ، أو لينٍ ، أو خشونةٍ ، أو ما أشبه ذلك فتقول : « مَا أكْبَرَهَا ،

---

(١) الزرق :- أي زرقة العين .

والكحل :- وهو أن يعلو منابت الأشفار سواد مثل الكُحْل من غير كَحْلٍ .

وقيل أن تَسْوَدَّ مواضح الكُحْل .

ينظر اللسان (زرق) و (كحل) .

وَمَا أصْغَرَهَا ، وَمَا أَلْطَفَهَا » كما تقدّم في الضّرب ، والحمرة ، والعرج ، والزّرق .

فإن قيل : فقد قالوا : « مَا أَحْمَرَ زَيْدًا » إذا أرادوا به البلادة ، [فممّ[١]] هو؟

فالجواب :-

أنه يحتمل أن يكون من لفظ " الحمار " وقد يضرب به المثل في البلادة قال الله تعالى[٢] : ﴿ كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ ، وقال الشّاعر[٣] :-

٢٢١- سَوْفَ تَرَى إِذَا انْجَلَى الغُبَارُ أَفَرَسٌ تَحْتَكَ أَوْ حِمَارُ[٤]

وقالوا : « في فلانٍ حماريّةٌ » ، ويحتمل أن يكون من الحمرة ؛ لأنّ البليد حليف خجلٍ ، لا يفارقه ، والحمرة تصحب / الخجل ولكن خالفوا به قياسه حين خالف استعمال أصله ، وبنوا منه مثال ما هو معناه من الثّلاثي ، وهذا الفصل نافعٌ في باب التّعجّب فاشدد عليه يدك فقلّ ما تجده » . / ٧٤

فصل :-

وقد يأتي من مسائل التّعجّب ما يصحّ على وجهٍ ، ويمتنع من آخر كقولك : « مَا أَسْوَدَ زَيْدًا ! » من السّواد ممتنعٌ ، ومن السّؤدد جائزٌ ؛ لأنّ فعل السّواد زائدٌ .

و « مَا أَبْيَضَ الدَّجَاجَةَ ! » أي ما أكثر بيضها ! ، ويمتنع من اللّون .

و « مَا أَحْمَرَ الفَرَسَ ! » من حَمِرِ الفرس والحمر : أن يبشم الفرس من كثرة الأكل[٥] ، ويمتنع من اللّون .

و « مَا أَصْفَرَ العَبْدَ ! » إذا أردت التّعجّب من صفره ، ويمتنع من اللون كما تقدّم .

---

(١) في المصورة « فمما » وهو خطأ .
(٢) سورة الجمعة الآية ٥ .
(٣) ويروى : « وينجلي » « أمْ حِمَارُ » . وهو في التمثيل والمحاضرة للثعالبي ٣٤٥ ، ومجمع الأمثال للميداني ١ / ٣٤٤ .
(٤) لم أجد له ذكر فيما اطلّعت عليه .
(٥) وقيل الحَمَر :- داء يعتري الدابة من كثرة الشعير فينتن فوه . اللسان (حمر) .

[" ما " العاملة عمل " ليس "]

باب

هذا هو باب " ما " النّافية الّتي تعمل عمل " ليس " ، وقد تقدّم الكلام على أقسام " ما " الاسميّة ، والحرفيّة في باب « نوعٍ منه آخر[١] » .

فنقول :- إنّ " ما " حرف نفيٍ ، تدخل على المبتدأ والخبر ، وعلى الفعل والفاعل ، وما في حكمه .

وينفى بها الماضي ، والمستقبل ، والحال نحو :- « مَا قَامَ زَيْدٌ ، وَمَا يَقُومُ زَيْدٌ غَدًا ، وَمَا يَفْتَحُ زَيْدٌ الآن » .

وتقبح مع المستقبل ؛ لأنّ هذا الموضع خصّت به " لا " كذا زعم ابن السرّاج[٢] ، أو تقول خصّت به " لَنْ " .

وإذا دخلت على المبتدأ وا لخبر فللعرب فيها وجهان :-

مذهب بني تميم :- ألاّ تعمل شيئًا ، قال سيبويه[٣] :- « وهو القياس » .

قلت : لأنّ حقّ عوامل الأسماء ألاّ تدخل على الأفعال ، وحقّ عوامل الأفعال ألاّ تدخل على الأسماء ، فلمّا كانت هذه غير مستبدّةٍ خرجت عن النّظائر ، وشذّت عنها ، فإنّ الحرف[٤] إذا لم يختصّ بالاسم ، ولا بالفعل لم يعمل في واحدٍ منها ، وإذا اختصّ عمل ؛ لشبهه بالفعل ، وذلك أنّ أصل العمل للفعل إذ لا يوجد الفعل إلاّ عاملاً في الفاعل ، أو في مفعولٍ لم يسمّ فاعله ، وما عمل من الحروف فبالحمل عليها ، ولا يعمل منها إلاّ ما يختصّ بما يدخل عليه ، ولا يكون

---

(١) السفر الأول من هذا الشرح ١ / ٤٨٨ ، وما بعدها .

(٢) الأصول ١ / ٩٣ .

(٣) الكتاب ١ / ٥٧ .

(٤) كهمزة الاستفهام ، وهل الاستفهامية .

كجزءٍ[١] منه ، لشبهه بالفعل في اختصاصه بما يدخل عليه كعوامل الفعل اختصّت بالفعل وكعوامل الاسم اختصّت بالاسم ، ولمّا كانت " السِّينُ وَسَوْفَ وَقَدْ " كجزءٍ من الفعل بدلالة دخول " لام التّأكيد " عليها ، ولا يفصل بينها وبين الفعل بغيرها قال تعالى[٢] : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ و﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ ﴾[٣] ، ومثل هذه لام التّعريف عاقبت التّنوين ، وتفصل بين الجارّ والمجرور ، ولا يعتدّ بها ؛ لأنّها كالجزء من الاسم ، ولا يعمل في الشّيء جزءه .

فأمّا أدوات التّحضيض فهي مختصّةٌ بالفعل ، إلاّ أنّها لم تعمل مع أنّها ليست كجزءٍ منه ، إذ يضمر بعدها كثيرًا ؛ لأنّها روعي فيها أنّها مركّبةٌ من " هَلْ " و" لا "[٤] وكلّ واحدٍ منهما لا يعمل فكذلك " هَلاّ " .

وأيضًا فإنّها وليت الأسماء في اللّفظ كثيرًا نحو : « قَدْ ضَرَبْتُ زَيْدًا فَهَلاّ عَمْرًا » تريد فهلاّ ضربت عمرًا ، فلمّا وليتها كثيرًا صارت كأنّها غير مختصةٍ بالفعل ، وأيضًا فإنّه قد جاء بعدها المبتدأ والخبر في قول الشّاعر[٥] :-

(١) ذكر هذا التحَرُّز ابن عصفور في شرحه للجمل ١ / ٦٠٣ .

(٢) سورة الضحى الآية ٥ .

(٣) سورة الأحزاب الآية ٢١ ، وسورة الممتحنة الآية ٦ .

(٤) ينظر تأصيلها الكتاب ٣ / ٥ ، ٤ / ٢٢٢ .

(٥) اختلف في القائل على الآتي :-

أ- قيس بن الملوح مجنون ليلى . ينظر ديوانه ١٩٥ .

ب- الصِّمَّة بن عبد الله بن الطفيل بن قرة بن هبيرة القشيري ، كان شريفًا عابدًا شاعرًا ناسكًا توفي سنة ٩٥ هـ .

تنظر ترجمته :- الخزانة ٣ / ٦٢ .

وديوانه ١١٣ .

ج- ابن الدمينة ، وهو عبد الله بن عبيد الله بن عمرو بن مالك الخثعمي ، من أرق شعراء العصر الأموي اغتاله مصعب بن عمرو السلولي سنة ١٣٠ هـ .

تنظر ترجمته :- الشعر والشعراء ٢ / ٧٣٥ ، سمط اللآلي ١ / ١٣٦ =

٢٢٢– وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا[1]

وقال الآخر[2] :–

٢٢٣– هَلاَّ التَّقَدُّمُ وَالقُلُوبُ صِحَاحُ[3]

= وينظر البيت في ديوانه ٢٠٦ .

د– إبراهيم بن العباس بن محمد الصولي ، من أعيان الكتاب في العصر الأول من الدولة العباسية ، وقد عاصر أبا تمام ، وتبادلا التقريض والتمادح . تنظر ترجمته :– الأغاني ١٠ / ٤٣ ، ٧١ ، ومعجم الأدباء ١ / ١٦٤ ، ١٩٨ ، ووفيات الأعيان ١ / ٤٤ ، ٤٧ وينظر ديوانه : ١٨٥ ضمن الطرائف الأدبية لعبد العزيز الميمني .

ولكن البغدادي استغرب كونه للصولي وقد توفي سنة ٢٤٣ هـ ، وقد ذكر أبو تمام هذا البيت في حماسته وهو متوفي سنة ٢٣٢ هـ . : الخزانة ٣ / ٦٣ .

(١) ويروى :– « أنبئت ليلى » و « يقولون ليلى » .

والشاهد :– « فهلا نفس .... » حيث وقعت الجملة الاسمية بعد التحضيض .

والبيت وارد في دواوين الشعراء سابقًا ، وفي الزهرة لابن داود ١ / ١٩٣ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣ / ١٢٢٠ ، شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٥٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٤ / ١١٤ ، وشرح الجزولية للأبذي ٢ / ٩٢٨ ، ووفيات الأعيان ١ / ٤٧ وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٥٥ ، والبسيط ٢ / ٦٥٣ ، ورصف المباني ٤٠٨ ، وجواهر الأدب ٤٨٢ ، والجني الداني ٥٠٩ ، ٦١٣ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٢٩ وتخليص الشواهد ٣٢٠ ، والمغني ١٠٣ ، ٣٥٤ ، ٤٠٤ ، ٧٥٩ ، وشفاء العليل ٣ / ٩٧٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ١٥٢ ، ٣ / ٣٠٥ ، والتصريح ٣ / ١٥٧ ، والهمع ٤ / ٣٥٣ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٢٢١ ، والخزانة ٣ / ٦٠ ، والدرر ٢ / ٢٠٤ .

(٢) غير معروف .

(٣) وصدره :– « الآن بعد لجاجتي تلحونني » .

ويروى : « .... ينهونني »

واللجاجة : التمادي في الخصومة .

والشاهد : « هلا التقدم ...... » ووجه الاستشهاد به كالذي قبله .

والبيت في :– معاني القرآن للفراء ١ / ١٩٨ ، ومجالس ثعلب ١ / ٦٠ ومجمع الأمثال للميداني ٢ / ٤٠٩ ، وتنقيح الألباب لابن خروف ١٩٨ ، وسفر السعادة للسخاوي ٢ / ٧٦٤ ، ورصف المباني ٤٠٨ ، والجنى الداني ٦١٤ .

وقد تؤوّل هذا : على إضمار " كان " فتقديرها :- هلاّ كان التّقدّم والقلوب صحاح ، وهلاّ شفعت نفس ليلى هي شفيعها ، مع أنّها ضرورة شعرٍ لا يقاس عليها .

ولم يكثر ذلك في أدوات الشّرط ، ولا يلتفت إلى النّادر نحو قولهم : « إنِ اللّهُ أمْكَنَنِي مِنْ فُلانٍ قَتَلْتُهُ » لقلّته ، وندوره .

فعلى هذا أصل " مَا " ألاّ تعمل ، وهذا راعى بنو تميمٍ ، وهو القياس ، وروي عن الأصمعي أنّه قال[1] : « ما سمعت نصب خبرها في شيءٍ من أشعار العرب » .

قلت : كأنّ الأصمعيّ لم يجعل قول مزاحمٍ العقيلي[2] حجّةً ، وهو :-

٢٢٤- وَقَالُوا تَعَرَّفْهَا المَنَازِلَ مِنْ مِنًى وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنًى أنَا عَارِفُ[3]

---

(١) ينظر قول الأصمعي شرح السيرافي ٣ / ١٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٨ .

(٢) وهو مزاحم بن عمرو بن مرة بن الحارث العقيلي ، شاعر بدوي فصيح كان يقدمه جرير والفرزدق ، من شعراء الطبقة العاشرة الإسلامية .
تنظر ترجمته :- طبقات ابن سلام ٢ / ٧٩٦ ، ٧٧٠ ، والخزانة ٦ / ٢٧٣ .
وينظر البيت في شعره ١٠٥ .

(٣) ويروى : « فقالا » و « يغشى » مكان « وافى » .
والمنازل :- اسم من أسماء منى ، وقيل :- حيث ينزلون أيام رمي الجمار .
والشاهد :- « وما كل ...... أنا عارف » حيث أعمل " ما " عمل " ليس " على اللغة الحجازية
والبيت في الكتاب ١ / ٧٢ ، ١٤٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٣٩ ، ٢٤٢ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٤٩ ، ٧٠ ، وشرح السيرافي ٣ / ٦٦ ، ٤ / ٢٦ ، والشعر للفارسي ١ / ٢٨٣ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٣ ، والخصائص ٢ / ٣٥٤ ، ٣٧٦ ، وفرحة الأديب للغندجاني ٢٩ ، ١٦١ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ٩٦ ، والنكت له ١ / ٢٠٩ ، ومعجم ما استعجم للبكري ١ / ٢٧٤ ، والتبصرة ١ / ٢٠١ ، ٢٠٢ ، والضرائر لابن عصفور ١٧٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٠ ، واللسان (غطرف ، عرف) ، وأوضح المسالك ١ / ٢٨٢ وتخليص الشواهد ٢٧٨ ، والمغني ٩١٠ ، والمساعد ١ / ٢٧٨ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٥٨ ، والتصريح ١ / ٦٥٤ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٩٧٠ ، والخزانة ٦ / ٢٦٩ .

لأنّه رآه يحتمل أمرين :- أن تكون معملةً ، وملغاةً ، وحذف الضّمير من " عارفه " ضرورةً .

وقال سيبويه[1] : « لزم اللّغة الحجازيّة » يعني أنّ أهل الحجاز يرفعون بها الاسم ، وينصبون الخبر ، ولا يدخلونها على الفعل ، ولا يليها ما ليس باسمٍ لها ، ولا خبرٍ ، فلو نصب " كُلَّ " وهو حجازيّ ، لقال :- « وما كلَّ من وافى منّي أنا عارف » فيولي " مَا " ما ليس باسمٍ لها ولا خبرٍ ، ويلغيها لأجل الفصل بغير الظّرف ، وذلك لا يجوز .

ولو كان تميميًّا لقال :- " وما كلّ " بالنّصب « ولا قبح فيه إذ ليست عاملةً عندهم ، فلذلك قال :- لزم اللّغة الحجازيّة » والله أعلم .

وكذلك قول الفرزدق[2] :-

٢٢٥- وَإِذْ مَا مِثْلَهم بَشَرُ[3]

---

(١) الكتاب ١ / ٧٢ .

(٢) في ديوانه ١٨٥ .

(٣) وأوله : « فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذْ هُمْ قريشٌ .... » .

والشاهد : « ما مثلهم بشرٌ » حيث عملت " ما " على اللغة الحجازية ، ونصبت خبرها المقدم على اسمها .

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٦٠ ، والمقتضب ٤ / ١٩١ ، والانتصار لابن ولاد ٥٤ ، ومجالس العلماء للزجاجي ٨٩ ، وشرح السيرافي ٣ / ٢٥ ، والبغداديات ٢٨٥ ، ٥٨٥ ، ٥٩٦ وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ١٦٢ ، وتفسير عيون سيبويه لأبي نصر ٥٥ ، وتحصيل عين الذهب ٨٥ ، والنكت ١ / ١٩٥ ، والحلل ٣١٦ ، وأسرار العربية ١٤١ ، وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٤٤٠ ، ٢ / ٥٨٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٠٥ ، والمقرب ١١٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٣ ، وشرح الكافية الشافية له ١ / ٣٩٥ ، ٤٣٣ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ٣٧٣ ، والفصول الخمسون لا بن معط ٢٠٨ ، ورصف المباني ٣١٢ ، والارتشاف ٣ / ١٤٠٤ ، ١٥٩٩ ، وتذكرة النحاة ٤٦٦ ، والجنى الداني ١٨٩ ، ٣٢٤ ، ٤٤٦ وتخليص الشواهد ٢٨١ ، والمغني ١١٤ ، ٤٧٥ ، ٦٧١ ، ٧٨٣ ، والمساعد ١ / ٥٠١ ، وشفاء العليل ١ / ٣٣٠ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٢٦ ، ٢٥٦ ، والتصريح ١ / ٦٥٢ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٢٣٧ ، ٢ / ٧٨٢ ، والهمع ٢ / ١١٣ ، ٣ / ٣٣٢ ، والاقتراح ٦٧ ، والخزانة ٤ / ١٣٣ ، ١٣٨ ، والدرر ١ / ٢٤٢ ، ٤٧٧ ، ٥٢٩ .

/ قال السّيرافي[١] : « وقد أنشدنا[٢] ابن دريد[٣] :- ٧٥ /

٢٢٦- وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ تَصِلُ الجُيوشُ إليكم أقوادَها
أَبْنَاؤهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ [حَنِقُو] الصّدُور وَمَا هُمُ أَوْلادَهَا[٤]

فالّذي ينزل عليه قول الأصمعيّ : « أنّه لا يكاد يجيء في شيءٍ من أشعار العرب » ، فترى أنّ السّماع قد وافق القياس فيها .

ومذهب [أهل] الحجاز[٥] :- إعمالها عمل " لَيْسَ " بشبهين أو ثلاثةٍ ، وعلى شرطين أو ثلاثةٍ .

فشبهها بـ " ليس " : أنّها للنّفي ، وأنّها تنفي الخبر فتخصّصه للحال إذا عري من القرائن ، أو للاستقبال بقرينةٍ .

ولا يحسن أن تقول : « مَا زَيْدٌ قَامَ » في الحجازيّة كما لا تكاد تقول : « لَيْسَ

---

(١) شرح السيرافي ٣ / ١٧ .

(٢) وهو أبو بكر ، محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، ولد بعمان سنة ٢٢٣ هـ ، ونشأ بها ، وتنقل ما بين البصرة وفارس ، وكان رأس أهل اللغة في وقته ، ومن تصانيفه :- الجمهرة والاشتقاق ، وتوفي سنة ٣٢١ هـ .
تنظر ترجمته : الفهرست ٦٧ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٨٣ ، ١٨٤ ، ونزهة الألباء ٢٥٦ ، وإشارة التعيين ٣٠٤ وفيه وفاته سنة ٣٢٣ هـ .

(٣) لم أقف على نسبة البيتين .

(٤) ويروى عجز الأول : « يصل الأعم إليكم » .
وما بين المركنين في المصورة : « حنقوا » .
والشاعر يصف كتيبة .
والشاهد : « وما هم أولادها » حيث عملت " ما " على اللغة الحجازية فنصبت خبرها .
والبيت وارد في معاني الشعر للأشناندان ٧١ ، وشرح السيرافي ٣ / ١٧ ، والارتشاف ٣ / ١١٩٧ ، وتذكرة النحاة ٤٦٦ ، والبحر المحيط ١ / ٥٥ .

(٥) وهو الوجه الثاني من التقسيم الذي بدأه في الصفحة ٣٩٨ .
وما بين المركنين زيادة يقتضيها السياق .

زَيْدٌ قَامَ » ، وقد حكى سيبويه[١] : « ليس خَلَقَ اللهُ مثلَه » والّذي حسّنه بعض الحسن أنّه في معنى :- ليس عندي الآن أنّ خلق مثله فيما تقدّم ، فاختصر على هذه الإرادة .

وقد جعل الفارسيّ[٢] الشّبه بينهما :- أنّها لنفي الحالّ ، والدّخول على المبتدأ والخبر ، فادمج في علّةٍ واحدةٍ علّتين ، وذكر نفي الحالّ ، ولم يذكر المستقبل ؛ لأنّه الأكثر من أحوال " مَا " و " لَيْسَ " .

وبلغة أهل الحجاز نزل القرآن ، وراعى أهل الحجاز شبهها بليس بثلاثة شروطٍ :-

أحدها :- أن يكون الخبر منفيًّا في المعنى ، فإن دخل " إلاّ " أو " بَلْ " أو " لَكِنْ " [عُوْدَ[٣]] الأصل ؛ لأنّ " لَيْسَ " إذا أوجبت خبرها بقيت تعطي النّفي؛ لأنّها فعلٌ كـ " كان " فقام لها تصرّفها في المعنى مقام تصرّفها في اللّفظ ، وليست " مَا " كذلك فزال الشّبه .

الثّاني : زيادة " إنْ " بعدها ، إذا زيدت [عُودَ[٤]] الأصل، ومنه قوله[٥]:-

---

(١) الكتاب ١ / ٧٠ .

(٢) الإيضاح ١٢١ ، البصريات ١ / ٦٤٦ .

(٣) في المصورة " عوود " .

(٤) في المصورة : " عوود " .

(٥) اختلف في قائله فقيل :-

أ- فروة بن مسيك بن الحارث بن سلمة المرادي ، أبو عمر ، صحابي شريف في قومه أسلم عام الفتح ، واستعمله الرسول صلى الله عليه وسلم على مراد وزبيد ومذحج ، وأقره عمر توفي سنة ٣٠ هـ .

تنظر ترجمته : الإصابة ٣ / ٢٠٥ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٨٣ ، والخزانة ٤ / ١١٥ .

ب- وقيل : عمرو بن قِعَاس (أو قِنْعاس) بن بعد يغوث بن مخدش المرادي ، شاعر جاهلي مقل . تنظر ترجمته :- الخزانه ٣/ ٥٥ ومعجم الشعراء ٥٥ . ونسب له في شرح شواهد المغني ٨٣/١.=

٢٢٧- فَمَـا إنْ طِبُّنَـا جُبْـنٌ وَلَكِـنْ   مَنَايَانَـا وَدَوْلَـةُ آخَرِينَـا[1]

وذلك أنّها ضعيفة العمل فلم يفصل بينها وبين اسمـها بـ " إنْ " وأيضًا فلمّا كانت " مَا " تبطل عمل " إنّ " و " وإنْ " قد تكون مخفّفةً منها سوّي بينـهما في ذلك[2] .

الثّالث :- ألاّ يتقدّم الخبر غير الظّرف والمجرور ، فإن تقدّم لم تعمل ؛ لضعفها لم يتصرّفوا بتقديمٍ ولا تأخيرٍ ، أمّا الظّرف والمجرور فكثيرًا ما يتّسع فيهما ، أجازوا : « إنَّ في الدَّار زَيْدًا » .

= ج- وقيل : حرثان بن محرث المكنى ذا الإصبع العدواني ، شاعر جاهلي معمر .
تنظر ترجمته : الأغاني ٣ / ٨٥ ، ١٠٤ وأمالي المرتضى ١ / ٢٤٤ والخزانة ٥ / ٢٨٤ ونسب له في الحماسة البصرية ٢ / ٤١٦ .

د- وقيل : الكميت ، بدون تعيين ، وصاحب هذه النسبة ابن هشام في تخليص الشواهد ٢٧٩

(١) ويروى : " وما " و " طعمة " مكان " دولة " .
والطب هنا بمعنى العادة ، والدولة :- الغلبة في الحرب .
والشاهد : « فما إن طبنا جبن » حيث زيدت " إن " بعد " ما " توكيدًا فكفتها عن العمل .
والبيت من شواهد الكتاب ٣ / ١٥٣ ، ٤ / ٢٢١ ، والمقتضب ١ / ١٩١ ، ٢ / ٣٦١ والكامل ١ / ٢٥٤ ، والأصول ١ / ٢٣٦ ، ٢ / ١٩٦ ، ٢٥٨ ، ومعاني الحروف للرماني ١٦٤ ، والبصريات ١ / ٦٥٠ والبغداديات ٢٨٠ ، والعضديات ٧٠ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ١٠٦ ، والخصائص ٣ / ١٠٨ والمحتسب ١ / ٩٢ ، والمنصف ٣/ ١٢٨ ، والصاحبي ١٧٦ ، والأزهية ٥١ ، وفرحة الأديب ٢٠٢ وتحصيل عين الذهب ٤٤٠ ، والنكت ٢ / ٧٨٧ ، والتبصرة ١ / ٤٥٩ ، وأمالي ابن الشجري ٣ / ١٤٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٥ / ١٢٠ ، ٨ / ١٢٩ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٩٨ والحماسة البصرية ٢ / ٤١٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٠٤ ، ٢ / ٤٩٧ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٧١ والبسيط ٢ / ٧٥٨ ، والملخص ١ / ٢٥٠ ، ٢٦٨ ، ورصف المباني ١١٠ ، ٣١١ ، واللسان (طبب) ، وجواهر الأدب ٢٥٢ ، والجنى الداني ٣٢٧ ، وتخليص الشواهد ٢٧٨ والمغني ٣٨ ، وشرح شواهده ١ / ٨١ ، والهمع ٢ / ١١١ ، والخزانة ٤ / ١١٢ ، ١١٣ ، ١١٥ ، والدرر ١ / ٢٤٠ .

(٢) التعليل الثاني من تعليلات سيبويه . الكتاب ٤ / ٢٢١ .

قال أبو الحسن[(١)] :- إذا تقدّم الخبر كائنًا ما كان بطل العمل ؛ لأنّها أضعف من " إنّ " .

والصّحيح ما قلنا ؛ لقوله تعالى[(٢)] : ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ فجاز فيها ما يقبح في " إنّ " فما يحسن منها أولى بذلك .

وقال ابن السّرّاج[(٣)] : وقد حكي عن بعض من تقدّم من الكوفيّين إجازة : « طَعَامَكَ مَا زَيْدٌ آكلاً » .

ومذهب البصريّين أنّه لا يجوز[(٤)] .

وذهب ثعلب إلى أنّه يجوز من وجهٍ ، ويمتنع من وجهٍ :-

فإن كانت " مَا " ردًّا لخبرٍ كانت بمنزلة " لا[(٥)] " ، ولا يجوز التّقديم كقولك لمن قال في الخبر :- « زَيْدٌ آكِلٌ طَعَامَكَ » [فتردّ[(٦)]] عليه نافيًا : « ما زيد آكِلاً طَعَامَك » ففي هذا الوجه جاز التّقديم ، فنقول : « طَعَامَكَ مَا زَيْدٌ آكِلاً » .

---

(١) منع تقدم خبر " ما " إذا كان ظرفًا أو مجرورًا على اسمها ، نسبه ابن عصفور إلى الأخفش صراحة ، ولكنه روى عنه إجازة « ما قائمًا إلا زيدٌ » وذلك في الأصول ١ / ٩٤ ، ٩٥ وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٢ ، والارتشاف ٣ / ١١٩٨ .

وقد يكون المقصود بأبي الحسن هنا ابن خروف ، فله كلام يقارب هذا .

ينظر شرح الجمل له ٢ / ٥٨٧ .

(٢) سورة الحاقة الآية ٤٧ .

(٣) الأصول ٢ / ٢٣٥ ، وفيه « وأما الكوفيون فيجيزون « طعامك ما زيد آكلاً » » .

(٤) هذا الخلاف أورده ابن الأنباري في المسألة العشرين من الإنصاف ١ / ١٧٢ والأبذي ناقل للمسألة برمتها .

وينظر الخلاف أيضًا :- التبيين للعكبري ٣٢٧ ، وائتلاف النصرة ١٦٥ .

(٥) في الإنصاف ١ / ١٧٢ " لم " .

(٦) في المضورة " فرد " .

فإن كانت جوابًا لقسمٍ إذا قال :- « وَاللهِ مَا زَيْدٌ بِآكِلٍ طَعَامَك » كانت بمنزلة اللاّم في جواب القسم فلا يجوز التّقديم .

أما الكوفيّون :- فاحتجّوا بأن قالوا : إنّما جوّزنا ذلك ؛ لأنّ " ما " بمنزلة " لم " و [لن][1] و" لا " ؛ لأنّها نافيةٌ ، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها نحو : « زَيْدًا لم أضْرِبْ » و « زَيْدًا لَنْ أضْرِب » و « بِشرًا لا أُخْرِجُ » فإذا جاء التّقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع " مَا " .

فأمّا البصريّون : فاحتجّوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنّه لا يجوز ذلك ؛ لأنّ " مّا " معناها النّفي ، ويليها الاسم ، والفعل فأشبهت حرف الاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فكذلك ها هنا " مَا " لا يعمل ما بعدها فيما قبلها .

والجواب عن كلمات الكوفيّين :-

أما قولهم " مَا " بمنزلة " لم ولن [ولا[2]] " فلا نسلّم ؛ لأنّ " مَا " يليها الاسم والفعل ، وأمّا " لم " و " لن " فلا يليهما إلاّ الفعل فصارا بمنزلة بعض الفعل ، بخلاف " ما " فإنّها يليها الاسم والفعل .

وأمّا " لا " فإنّما جاز [التّقديم[3]] معها ، وإن كانت يليها الاسم والفعل ؛ لأنّها حرفٌ متصرّفٌ يعمل ما بعده فيما قبله ، ألا ترى أنّك تقول :- « جِئْتُ بِلا شَيْءٍ » فيعمل ما قبله فيما بعده فبان الفرق بينهما .

---

(١) في المصورة : " لو " وهو غلط وما أثبت موافق للإنصاف ١ / ١٧٢ .

(٢) ساقطة من المصورة ، وأكملت من الإنصاف ١ / ١٧٣ .

(٣) ساقط من المصورة وأكمل من الإنصاف ١ / ١٧٣ .

وأمّا ما ذكره أبو العبّاس ثعلبٌ(١) من التّفصيل - [من أنّه(٢)] إذا كانت ردًّا لخبرٍ جاز التّقديم ، وإن كانت جوابًا للقسم لم يجز - ففاسدٌ ؛ لأنّ " مَا " في كلا القسمين نافيةٌ ، فينبغي أن لا يجوز التّقديم فيهما جميعًا؛ لما بيّنا، والله أعلم.

فأمّا قول الشّاعر(٣) :-

٢٢٨- وَمَا الدَّهْرُ إلاّ مَنْجَنُونًا بِأَهْلِهِ ... وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاّ مُعذَّبًا(٤)

/ فإنّ " مُعَذَّبًا " فيه منصوبٌ بإضمار فعلٍ على المصدر ، والتّقدير « يُعَذَّبُ / ٧٦

(١) وهو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وهو بغدادي له معرفة بالقراءات ، وكان حجة ثقة ، وله : « فصيح ثعلب » ، توفي سنة ٢٩١ هـ .
تنظر ترجمته : الفهرست ٨٠ ، ٨١ ، ومراتب النحويين ١٥١ ، ١٥٢ وطبقات النحويين واللغويين ١٤١ ، ١٥٠ ، ونزهة الألباء ٢٢٨ ، ٢٣٢ ، وإنباه الرواة ١ / ١٣٨ ، ١٥٠ ، وإشارة التعيين ٥١ ، ٥٢ .

(٢) في المصورة « فإنها » وقد أثبت لفظ الإنصاف لقيامه بالمعنى ١ / ١٧٣ .

(٣) نسب هذا البيت لبعض بني سعد .

(٤) ويروى :- « أرى الدهر ...... وما طالب ...... معللا » .
وعليها فلا شاهد في الشطر الأول .
والمنجنون :- الدولاب الذي يستقى عليه .
والشاهد : وما الدهر إلا منجنونا » و « إلا معذبا » حيث جاء ظاهره على إعمال " ما " عمل " ليس " مع وجود " إلا " في الخبر ، وقد تأوله النحويون بِعِدَّةِ تأويلات ذكرها الشارح .
والبيت في محتسب ١ / ٣٢٨ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ (٨٤ / ب) وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٥٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٧٥ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٠٣ ، ٨٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٠٤ ، والضرائر له ٧٥ والمقرب ١١٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٤ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ١٨٧ وشرح ألفية ابن معط ٢ / ٨٨٧ ، والصفوة الصفية ٢ / ٣٤ ، ورصف المباني ٣١١ والجنى الداني ٣٢٥ ، وأوضح المسالك ١ / ١٩٦ ، وتخليص الشواهد ٢٨٢ ، والمغني ١٠٢ ، وشفاء العليل ١ / ٣٣٠ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٥٥ ، والتصريح ١ / ٦٤٧ وشرح شواهد المغني ١ / ٢١٩ ، والهمع ٢ / ١١١ ، والخزانة ٤ / ١٣٠ ، ٩ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، والدرر ١ / ٢٣٩ ، ٤٩٥ .

مُعَذَّبًا » كقوله تعالى(١) : ﴿ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾ أي كلّ تمزيقٍ ، ويعذّب تعذيبًا ، ونظير هذا قولهم : « مَا أَنْتَ إلاّ سَيْرًا » المعنى : إلاّ تسير سيرًا ، وأراد : وما الدّهر إلا دوران منجنونٍ ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ، المعنى :- إلاّ يدور دوران منجنونٍ ، وهي السّانية ، فهو كقولهم : « ضَرَبْتُه سَوْطًا » أي ضربة سوطٍ .

وخرّجه ابن الجنيّ(٢) على إسقاط حرف الجرّ ، والأصل : كمنجنونٍ فلمّا حذف الجارّ انتصب ، وهذا فاسدٌ لحمله على الضّرورة ، وأيضًا فلا يحفظ من ذلك إلاّ ما عامله ظاهرٌ .

وقيل يتخرج على أن يكون " منجنون " اسمًا موضوعًا موضع المصدر الموضوع موضع الفعل الموضوع موضع خبر " مَا " ويكون التّقدير : « وَمَا الدَّهْرُ إلاّ يُجَنُّ جُنُونًا » هذا أصله ثمّ حذف " يُجَنُّ " الذي هو خبر " مَا " ، وأقيم المصدر مقامه الّذي هو " جُنُونًا " فبقي « وَمَا الدَّهْرُ إلا جُنُونًا » كما تقول « مَا أَنْتَ إلاّ شُرْبًا » تريد : تَشْرَبُ شُرْبًا ، فهذا في موضع الكثرة مقيسٌ ثمّ أوقع : " مَنْجَنُونًا " موقع " جنون " .

والآخر(٣) أن يكون " مَنْجَنُون " اسمًا في موضع الحال ، ويكون خبر " مَا " محذوفًا تقديره « وَمَا الدَّهْرُ مَوْجُودًا » إلا على هذه الحال ، أي : مثل مَنْجَنُونٍ

---

(١) سورة سبأ الآية ١٩ .

(٢) لم أعثر على تخريج ابن جني هذا فيما عندي من مظان ، وقد قال بهذا التأويل ابن با بشاذ في شرحه للجمل (٨٤ / ب) ، ومنسوب له أيضًا في الجنى الداني ٣٢٦ ، وتخليص الشواهد لابن هشام ٢٨٥ .

(٣) وقد زاد البغدادي :- أن يكون من قبيل تأويل من قرأ ﴿ **ونحن عصبةً** ﴾ بالنصب أي نرى عصبةً (سورة يوسف من الآيتين ٨ ، ١٤) .
الخزانة ٤ / ١٣١ ، وشرح أبيات المغني ٢ / ١١٨ ، ١١٩ .

يريد أنّه لا يستقرّ على حالةٍ .

وأنشد سيبويه[1] في تقديم خبر " مَا " على اسمها ، وليس بظرفٍ ولا مجرور قول الفرزدق :-

فَـأَصْبَحوا قَـدْ أَعَـادَ اللهُ نِعْمَتَـهُمْ إذْ هُمْ قُرِيشٌ ، وَإذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ—٢٢٥

وقال بعده[2] : « وهذا لا يكاد يعرف » .

وقال د[3] إنما أجازه سيبويه للضّرورة ، و لم يفعل سيبويه ذلك وإنّما قال سيبويه[4] : « وزعموا أنّ بعضهم قال : « وهو الفرزدق » وأنشد البيت ، يعني أنّ بعضهم أنشد من قوله ؛ لئلا يتوهّم متوهّم أنّ الشّعر لغيره .

ونقول للمبرد : وأيّ ضرورةٍ في الاحتياج إلى النّصب ، والوزن يقوم بالرّفع ، كما يقوم بالنّصب .

ثمّ زعم د[5] أنّه نصبٌ على قوله : « فيها قائمًا رجل » ، فأخرجه من يدي س في زعمه بهذا التّقدير .

وردّ على المبرّد[6] بأنّ المجرور لا يقوى أن يعمل مظهرًا ، فكيف مضمرًا ، وله أن يقول هذا تقدير معنًى ، وتقدير الإعراب : « وإذ ما مثلهم بشرٌ يوجد » ، ولا مانع منه .

---

(١) الكتاب ١ / ٦٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) ينظر قول المبرد في الانتصار لسيبويه ٥٤ .

(٤) الكتاب ١ / ٦٠ .

(٥) ينظر المقتضب ٤ / ١٩١ ، ١٩٢ ، وهو قول المازني أيضًا في مجالس العلماء ٩٠ .

(٦) تنظر الردود : الانتصار لسيبويه ٥٤ ، والنكت ١ / ١٩٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٠٥ ، وتخليص الشواهد ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

ورام بعضهم[١] إخراجه من يد سيبويه ، وذلك بأن جعل « مثلهم » ظرفًا كأنّه قال : « وإذا ما في مكانهم بشرٌ » وإذا كان الخبر ظرفًا يجوز أن يقدّم على الاسم كما كان ذلك في " إنّ " .

وهذا القول ليس بجيّدٍ أيضًا ؛ لأنّ جعل « مثلهم » ظرفًا أقبح في الضّرورة من تقدّم خبر " مَا " على اسمها ، ألا ترى أنّه لا يجوز في الكلام « زيدٌ مثلك » بالنّصب على الظّرف ، وليس بشنيعٍ أن يجوز : « ما قائمًا زيدٌ » فإنّ تقديم المفعول على الفاعل كثيرٌ ، وليس بتصرّفٍ محضٍ ألا ترى أنّ من نازع في تقديم خبر " لَيْسَ " عليها لم ينازع في تقديم خبرها على اسمها ، وكذلك لم يختلف أحدٌ في تجويز « لا أكلّمك ما دام قائمًا زيدٌ » و " ما دام " غير متصرفةٍ .

ويسوغ تقديم الخبر على اسم " مَا " ولا يسوغ على اسم " إنَّ " ؛ لأنّ خبر " مَا " منصوبٌ فهو مشبّهٌ بالمفعول ، أي الفضلة ، وأقرب إلى الظّرف ، وخبر " إنَّ " مرفوعٌ فهوأقرب إلى الفاعل ، وعلّة منع تقديمه على الاسم ما يؤدّي إليه من إبطال عمل " إنّ " بأن يكنى عنه ، فيجب أن يسكّن له آخر " إنَّ " وفي تسكينه زوال ركنٍ من أركان الشّبه للفعل الموجب للعمل ، وقد عري تقديم خبر [مَا[٢]] على اسمها من هذه العلّة .

فإن قيل : الدّليل على أنّ " مِثْلَ " ظرفٌ قولهم[٣] :

٢٢٩- حَتَّى إذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْنِ مِثْلَ الجَدِيْلَيْنِ المُحَمْلَجَيْنِ[٤]

---

(١) قولٌ منسوبٌ للكوفيين في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٠٦ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٨٨ ، وقد ذكر هذا الوجه السيرافي في شرحه ٣ / ٢٧ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) لم يعرف قائلهما وهما من إنشاد الأصمعي .

(٤) الجدل : شدة الفتل ، ومنه قيل لزمام الناقة : الجديل .

المحملج : المحكم الفتل .

=

وقال الآخر[١] :-

٢٣٠- إنَّ الزُّبَـيْرِيَّ الَّـذِي مَثْـلَ الجَلَـمْ سَـرَى بِأَشْـلائِكَ فِي أهـلِ العَلَـمْ[٢]

فوصل بمثل .

ولا حجّة في ذلك ، إذ قد تحذف الصّلة رأسًا كقوله[٣] :-

٢٣١- وكفيـت جَانِيَـها اللَّتَيَّـا والَّتِـي[٤]

= والشاهد : « اللذين مثل » حيث يستدل به بعض النحويين على كون « مثل » ظرف ، ولذلك فقد جاءت صلة « اللذين » .

والبيت في الشعر للفارسي ٢ / ٤٢٥ ، والعضديات له ١٦٨ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ٣٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٥٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢١٨ ، ٢١٩ ، وشرح الكافية الشافية له ١ / ٢٦٧ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٤٥٣ ، وشفاء العليل ١ / ٢٤١ ، والهمع ١ / ٢٩٧ ، والخزانة ٦ / ٨١ ، والدرر ١ / ١٦٠ .

(١) لم يعرف قائلهما وهما من إنشاد الكسائي .

(٢) وله روايات متعددة منها :-

« أنا الزبيري » « الحلم » « الزلم » « مشى » « بأسلافك » « بأسلابك » « أهل الحرم » .

والجلم : المقراض ، والحلم : الصغيرة من القردان ، والزلم : السهم .

والشاهد : « الذي مثل » ووجه الاستشهاد به كالذي قبله .

والبيت في معاني القرآن للفراء ١ / ٣٦٥ ، والعضديات ١٦٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢١٩ ، وشرح الكافية الشافية له ١ / ٢٦٤ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٤٥٣ ، وشفاء العليل ١ / ٢٤١ ، والدرر ١ / ١٦١ .

(٣) نسب هذا البيت لشاعرين :-

أ- سُلْمِي (أو سلمى) بن ربيعة ، من بني السيد بن ضبة ، شاعر جاهلي .

تنظر ترجمته : سمط اللآلي ١ / ٢٦٧ ، والخزانة ٨ / ٤٩ .

ب- علباء بن أرقم بن سعد بن عجل اليشكري ، شاعر جاهلي كان معاصرا للنعمان بن المنذر .

تنظر ترجمته : معجم الشعراء ١٥٠ .

وقد نسبه له الأصمعي في الأصمعيات ١٦١ .

(٤) وصدره : « ولقد رأبت ثأي العشيرة بينها » .

ويروى : « كلها » مكان « بينها » ، و « جانبها » مكان « جانيها » . =

أراد : اللّتيّا صغرت ، والّتي جلّت ، فيمكن أن أراد « عادا مثل كذا » و « عاد مثل الجلم » .

وكذلك استدلّوا بقول المهلّب بن أبي صفرة[١] :-

« ما يسرني أنّ لي ألف فارسٍ مثل بيهس[٢] » .

قالوا : لا يكون صفةً ؛ لأنّ كلّ أحدٍ يسرّه ذلك .

وتخريجه عندنا أنّه لم يرد أنّ كل واحدٍ منهم مثل بيهس بل الكل جميعًا مثله[٣] ، والخبر محذوفٌ ، أي : بدل بيهس كقولهم : « إنَّ مَالاً وَإنّ وَلَدًا » التقدير « إنَّ لَنَا مَالاً ، وإنَّ لَنا وَلَدًا » وقد تقدّم في باب " إنَّ[٤] " .

= ومعنى رأبت : أصلحت ، والثأي : الصدع أو الفساد ، واللتيا والتي : أي الجناية الصغيرة والكبيرة .

والشاهد : اللتيا والتي حيث حذف صلة الموصول .

والبيت في الأصمعيات ١٦١ ، ونوادر أبي زيد ٣٧٤ ، ٣٧٦ ، وأمالي القالي ١ / ٨٢ ، والشعر للفارسي ٢ / ٣٩٠ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٥٥١ ، والمستقصى للزمخشري ٢ / ٤٢ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٥ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣١١ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٤٥٢ ، والخزانة ٦ / ١٥٥ ، ٨ / ٣٨ .

(١) وهو أبو سعيد ، ولد في دبا ونشأ في البصرة ، وقدم المدينة أيام عمر ، وولي إمارة البصرة لمصعب ابن الزبير ، وانتدب لقتال الأزارقة حتى ظفر بهم ، ولاه عبد الملك بن مروان ولاية خراسان فقدمها سنة ٧٩ هـ ، ومات بها سنة ٨٣ هـ وقيل سنة ٨٢ هـ .

تنظر ترجمته : الإصابة ٣ / ٥٣٥ ، والوفيات ٢ / ١٤٥ .

(٢) أبو المقدام ، بيهس بن صهيب بن عامر الجرمي ، فارس حكيم من شعراء الدولة الأموية ، توفي نحو سنة ١٠٠ هـ .

تنظر ترجمته : الأغاني ٢٢ / ١٢٩ ، ١٣٥ ، ١٢ / ٤٢ ، والأعلام ٢ / ٨١ .

(٣) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٠٦ .

(٤) السفر الأول من هذا الشرح ٢ / ١٠٢٤ .

وقد رام بعضهم انتزاعه من يد سيبويه بأن قال[١] : إنّ الشّاعر تميميٌّ ومن لغته رفع الخبر لا نصبه ، فهذا إذن ممّن استعمل لغة غيره فأخطأ فيها فلا حجّة فيه .

قلنا : وإذا جوّزتم على العربيّ الخطأ في لسانه / فلا تقع الثّقة باتّباعه ، / ٧٧
وسقط على هذا جميع العربيّة .

فإن تعلق متعلّقٌ بأنّه تميميٌّ فقال :- إنّ التّميميّ لا ينصب الخبر ، فهذا أقوى دليلٍ على أنّ « مِثْلَك » ظرفٌ في الشّعر .

قلنا له : ولا نقطع أيضًا على بني تميمٍ أنّه ليس منهم من ينصب الخبر بها ، وإذا لم يكن قطعٌ ، فالحمل على الأظهر الّذي له وجهٌ في القياس أولى .

ورام بعضهم انتزاعه من يد سيبويه بأن قال : إنّ « مِثْلَهُم » مبنيٌّ لإضافته إلى مبنيٍّ ، وهو موضع رفعٍ ، فيجيء البيت على المشهور من كلام العرب في رفع الخبر مقدمًا[٢] ، قال : ونظيره في البناء لإضافته إلى غير متمكنٍ قوله تعالى[٣] : ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ .

وهذا قياسٌ باطلٌ فإنّ إضافة " مِثْل " إلى الضّمير كثيرٌ سائغٌ ، وإضافته إلى " أنّ " لا يكاد يكون ؛ لأنّها تتنزّل منزلة الجملة ، وقد بناها الشّاعر ؛ لإضافتها

(١) هو ابن السراج كما في البغداديات ٢٨٦ .

(٢) أخذ بهذا الرأي ابن عصفور في شرحه للجمل ١ / ٦٠٦ ، والمقرب ١١٢ .

(٣) سورة الذاريات الآية ٢٣ .

وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحفص عن عاصم .

وفي رواية أبي بكر وحمزة والكسائي وخلف عن عاصم « مثل ما » بالرفع .

تنظر القراءة : السبعة لابن مجاهد ٦٠٩ ، والمبسوط لابن مهران ٣٥٠ ، والحجة لابن خالويه ٣٣٢ ، والاتحاف ٣٩٩ .

إلى الجملة قال[١] :-

٢٣٢- وَتَدَاعَــى مَنْخِــرَاه بِــدَم مِثْلَ مَا أَثْمَــرَ حُمَّـاضُ الجَبَـلْ[٢]

ولذلك " مَا " حذف معها حرف الجرّ كثيرًا في مواضع لا يصحّ حذف حرف الجرّ فيها مع غيرها ، وهذا كلّه خلاف المضمر ، ويكفي من هذا أنّا لم نر اسمًا قد بني لإضافته إلى المضمر ، وقد رأيناه كثيرًا ما يبنى لإضافته إلى " أنّ " فكان ذلك أقوى دليلٍ على الاسترابة في هذا القياس ،قال الشّاعر[٣] :-

٢٣٣- مَقَالَةَ أنْ قَدْ قُلْتُ سَوْفَ أنَالُهُ[٤]

---

(١) وهو النابغة الجعدي رضي الله عنه ، أبو ليلى ، عبد الله بن قيس الجعدي ، من المعمرين أدرك الرسول صلى الله عليه وسلم ولاقاه وأسلم ، عده ابن سلام من الطبقة الثالثة من شعراء الجاهلية ، وقد مات بإصبهان وهو ابن مائتين وعشرين سنة .

تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ١ / ١٢٣ ، والشعر والشعراء ٢٧٥/١، وسمط اللآلي ٢٤٧/١ .

(٢) ويروى : « فجرى من منخريه زبد » .

ويروى : « تتداعى » « فتداعى » .

والحماض : نبتة برية تنبت أيام الربيع في مسائل الماء ولها ثمرة حمراء .

والشاهد : « مثل ما أثمر » حيث بنيت « مثل » على الفتح وهي مضافة لما بعدها .

والبيت في شعر النابغة ٨٧ ، والمعاني الكبير ١ / ٥٩٤ ، والأصول ١ / ٢٧٥ ، والبغداديات ٣٣٩ ، والكشف عن وجوه القراءات ٢ / ٢٨٨ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٦٠٤ ، وتنقيح الألباب ٢٣٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ١٣٥ ، والمقرب ١١٣ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٢٣١ ، وشرح ألفية ابن معط ١ / ٢٣٧ ، ورصف المباني ٣١٢ ، واللسان (حمض) .

(٣) وهو النابغة الذبياني ، ينظر ديوانه ١٦٥ .

(٤) وعجزه : « وذلك من تلقاء مثلك رائع » ويروى : « ملامة أن قد قلت ... » .

وقبله : أتاني أبيت اللعن أنك لمتني وتلك التي تستك منها المسامع

والشاهد : « مقالة أن » حيث بني « مقالة » على الفتح لاتصاله بأنْ ، وهو بدل من « أنك لمتني » من البيت السابق له .

والبيت في تنقيح الألباب لابن خروف ٢٣٠ ، والمغني ٦٧٣ ، وشرح شواهده للسيوطي ٢ / ٨٨٥ ، والخزانة ٢ / ٤٥٩ .

ويروى : مقالة ، بالرّفع .

وقال الآخر(١) :-

٢٣٤- لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أوْقَالِ(٢)

---

(١) اختلف في قائله فقيل :-

أ- أبو قيس بن الأسلت الأنصاري ، اختلف في اسمه ، وفي إسلامه ، عده ابن سلام من شعراء المدينة المجيدين .

تنظر ترجمته : الإصابة ٤ / ١٦١ ، وطبقات الجمحي ١ / ٢١٥ ، ٢٢٦ .

ب- الشماخ بن ضرار . كما في الخزانة ٣ / ٤١٣ ، وليس في ديوانه .

ج- أبو قيس بن رفاعة واسمه دثار ، عده الجمحي في طبقة شعراء اليهود وهو شاعر مقل .

تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ١ / ٢٨٨ ، وسمط اللآلي ١ / ٥٦ ، ٥٧ ، والخزانة ٣ / ٤١٣ .

(٢) ويروى : « الورد » مكان « الشرب » و « هتفت » مكان « نطقت » و « سحوق » مكان « غصون » .

والمعنى لم يمنع الناقة من الشرب إلا أنها سمعت صوت حمامة فنفرت .

والأوقال : جمع وقل وهو شجر الدوم إذا يبس ، والسحوق : ما طال من شجر الدوم .

والشاهد : « غير أن » على أن « غير » إذا أضيفت إلى « أن » أو « أنَّ » فهي مبنية على الفتح ؛ لإضافتها لاسم غير متمكن .

والبيت في ديوان أبي قيس بن الأسلت ٨٥ ، والكتاب ٢ / ٣٢٩ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٨٣ ، والأصول ١ / ٢٧٦ ، ٢٩٨ ، والجمهرة ٣ / ٤٩٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٧ ، وشرح السيرافي ١ / ٢١٠ ، وشرح أبيات الكتاب لابن السيرافي ٢ / ١٨٠ ، وسر صناعة الإعراب ٢ / ٥٠٧ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ١٩٦ ، ٣٢٣ ، وتحصيل عين الذهب ٣٦٦ ، والنكت للأعلم ١ / ٦٣٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٨٠ ، ٨١ ، ٨ / ١٣٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٠٦ ، ٢ / ٣٣٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٩٢٢ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣١٣ ، ٣ / ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٢٣١ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ١٢٧ ، ٣ / ١٧٥ ، ١٨١ ، واللسان (نطق ، وقل) والارتشاف ٣ / ١٥٤٢ ، والنكت الحسان ١٦٠ ، والمغني ٢١١ ، ٦٧١ ، والمساعد ١ / ٥٩١ ، ٢ / ٣٦١ ، وشفاء العليل ٢ / ٥١٥ ، والتصريح ١ / ١١٣ ، والهمع ٣ / ٢٣٣ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٤٥٨ ، والخزانة ٣ / ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، والدرر ١ / ٤٧٧ .

وقال الأعلم[١] : لمّا كان « مَا مِثْلُكَ أحَدًا » يحتمل الذّمّ والمدح ضمّته الضّرورة للنّصب ؛ ليكون نصًا في المدح .

وهذا فاسدٌ ؛ لأنّ صدر البيت ، وجملة القصيدة تخصّص المدح في ذلك .

وقيل : تتصوّر فيه الظّرفيّة على تقدير : « وَإِذْ مَا مَنْزِلَةً مِثْلَ مَنْزِلَتِهِم » حذف الموصوف وأقام الصّفة ، وحذف المضاف أيضا[٢] .

وهو ضعيفٌ ؛ لأنّ حذف المضاف لا ينقاس إلاّ حيث لا يتصوّر معنى الكلام إلاّ عليه كـ « بنو فلان يَطَؤُهم الطّريقُ » أي أهل الطّريق ، فلا يجوز « قَامَ زَيْدٌ » تريد غلامه ، وإن اقترن بالكلام ما يدلّ عليه إلاّ ضرورة كقوله[٣] :-

٢٣٥- عَشِيَّةَ فَرَّ الحَارِثِيُّون بَعْدَمَا قَضَى نَحْبَهُ في مُلْتَقَى القَوْمِ هَوْبَرُ[٤]

يريد : ابن هوبر .

---

(١) تحصيل عين الذهب ٨٥ ، ٨٦ ، ولكن بلفظ مختلف .

والأعلم هو : أبو الحجاج ، يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي ، من أهل شنتمرية ، إمام بالنحو واللغة ، ومعاني الأشعار ، له مصنفات منها : شرح حماسة أبي تمام ، وشرح جمل الزجاجي ، وشرح أبياتها ، والنكت ، توفي سنة ٤٧٦ هـ .

تنظر ترجمته : إنباه الرواة ٤ / ٥٩ ، وإشارة التعيين ٣٩٣ « وفيه : توفي سنة ٤٤٦ هـ » ، وبغية الوعاة ٢ / ٣٥٦ .

(٢) الموصوف : « منزلة » والصفة « مثل » ، والمضاف « منزلة » في لفظة « منزلتهم » .

(٣) وهو ذو الرمة في ديوانه ٢ / ٦٤٧ .

(٤) ويروى العجز : « هوى بين أطراف الأسنة هوبر » وابن هوبر : اسمه يزيد بن هوبر .

والشاهد : « هوبر » حيث حذف المضاف مع إلباسه ، ولا يكون إلا ضرورة .

والبيت في مجاز القرآن ٢ / ١٣٦ ، وتأويل مشكل القرآن ٢٠١ ، والزاهر للأنباري ١ / ٤٦١ ، والجمهرة ٣ / ٥٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٩٨ ، والضرائر له ١٦٧ ، والمقرب له ٢٣٥ ، ٥٦٥ ، واللسان (هبر) ، والارتشاف ٤ / ١٨٣٦ ، ٢٤٢٥ ، والنكت الحسان ٣٠٩ ، والمساعد ٢ / ٣٦٣ ، والهمع ٤ / ٢٩٠ ، والخزانة ٤ / ٣٧١ ، والدرر ٢ / ١٥٦ .

واستحسن بعضهم أن يكون مبنيًّا ؛ لإضافته لمبنيٍّ ، ومنهم ص[1] كقوله :

مِثْلَ ما [أثْمَرَ] حُمَّاضُ الجَبَلْ-٢٣٢

والاختيار عندي : أن يكون " مثل " حالاً ، ويقدّر المحذوف : موجودٌ .

واعلم أنّه يجوز أن تزاد " مِنْ " في اسم " مَا " نكرةً نحو : « مَا مِن أحَدٍ قَائِمًا ، وَقَائِمٌ » على اللّغتين .

وأجاز الأخفش زيادتها في المعرفة ، وقد تقدّم فساده في باب « حروف الخفض[2] » .

فصلٌ[3] :-

وزعم الكوفيّون أنّ " مَا " الحجازيّة لا تعمل في الخبر ، وهو عندهم منصوبٌ على إسقاط حرف الخفض ، والتّقدير عندهم : « مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ » فلمّا حذف الحرف نصب الاسم ، فالنّصب عندهم معنويٌّ أوجبه إسقاط الباء وليس بـ " مَا " .

ويجرون بهذا الوجه على قياسٍ في العوامل أنّها لا تعمل إلاّ بالاستبداد إلاّ أنّ قولهم غير مطّردٍ ؛ لأنّ إسقاط حرف الجرّ قد يكون معه الرّفع تقول : « مَا جَاءَنِي مِنْ أحَدٍ ، وَمَا جَاءَنِي أحَدٌ » و « كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا وَكَفَى اللهُ شَهِيدًا » و « بِحَسْبِكَ زَيْدٌ ، وَحَسْبُكَ زَيْدٌ » فقد وجدت العلّة لغير حكمها ، فكانت متناقضةً .

---

(١) ابن عصفور في شرحه للجمل ١ / ٦٠٦ ، والمقرب ١١٢ ، ١١٣ .

(٢) في بداية السفر الثاني في الصفحة ٤٥ .

(٣) هذا الفصل يمثل المسألة التاسعة عشرة من الإنصاف ١ / ١٦٥ وما بعدها وقد ساقها الشارح باختلاف طفيف .

وتنظر المسألة : التبيين للعكبري ٣٢٤ ، وائتلاف النصرة ١٦٥ .

وذهب البصريّون إلى أنّه منصوبٌ بها ، أعني بـ " مَا ".

واحتجّ الكوفيّون بأنّ القياس ألاّ تعمل لعدم الاختصاص ويعمل المختصّ كالجرّ والجازم ، وغير الخاصّ لا يعمل كـ " هَلْ " في الاستفهام ، وكحرف العطف ؛ لأنّك تقول « مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » و « مَا يَقُومُ زَيْدٌ » ، ولهذا لم يعملها التّميميّ ، وهو القياس ، وأعملها أهل الحجاز عندكم عمل " لَيْسَ " وهو ضعيفٌ ، فلا تعمل في الخبر ؛ لضعفها إذ لا تقوى قوّة " لَيْسَ " ؛ لأنّ " لَيْسَ " فعلٌ و " مَا " حرفٌ فبطل أن يكون منصوبًا بها ، وإنّما يكون منصوبًا بحذف حرف الخفض ؛ لأنّ الأصل « مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ » فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبًا ؛ لأنّ الصّفات منتصبات الأنفس ، فلمّا ذهبت أبقت خلفًا منها ، ولهذا لم يجز النّصب إذا قدّم الخبر نحو : « مَا قَائِمٌ زَيْدٌ » أو دخل حرف الاستثناء نحو : « مَا زَيْدٌ إلاّ قَائِمٌ » ؛ لأنّه لا يحسن دخول الباء معها فلا يقال : « مَا بِقَائِمٍ زَيْدٌ ، وَمَا زَيْدٌ إلاّ بِقَائِمٍ » فدلّ ذلك على ما قلناه. هذا بسط مذهبهم.

واحتجّ البصريّون على إعمالها ، قالوا الدّليل على نصبها الخبر أنّها أشبهت " لَيْسَ " من وجهين :-

أحدهما :- أنّها تدخل على المبتدأ ، والخبر كـ " لَيْسَ " .

والثّاني : أنها تنفي ما في الحال ، ويقوّي الشّبه بينهما - من هذين الوجهين - دخول " البَاءِ " في خبرها كما / تدخل في خبر " لَيْسَ " . / ٧٨

فإذا ثبت الشّبه بـ " لَيْسَ " انقضى أن تجري مجراه ؛ لأنّهم يجرون الشّيء مجرى الشّيء إذا شابهه من وجهين ، ألا ترى ما لا ينصرف لّما أشبه الفعل من وجهين أجري مجراه في منع التّنوين ، والخفض ، فكذلك " مَا " لّما أشبهت " لَيْسَ " من وجهين وجب أن تعمل عملها فترفع الاسم ، وتنصب الخبر كـ " لَيْسَ " .

والجواب :-

أمّا قول الكوفيّين : « القياس ألاّ تعمل » .

فنقول : كان هذا القياس ، إلاّ أنّه وجد بينها وبين " لَيْسَ " مشابهةً اقتضت أن تعمل عملها وهي لغة القرآن قال تعالى[1] : « ﴿ مَا هَـٰذَا بَشَرًا ﴾ » و ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَـٰتِهِمْ[2] ﴾ .

قولهم : « أعملها أهل الحجاز عندكم ؛ لشبهٍ ضعيفٍ ، فلم تقو أن تعمل في الخبر » .

فنقول : هذا الشّبه قد أوجب لها أن تعمل عملها ، وهي تنصب الخبر ، وترفع الاسم ، على أنّا قد عملنا بمقتضى هذا الضّعف فإنّه يبطل عملها إذا تقدّم خبرها على اسمها ، وإذا دخل حرف الاستثناء ، وإذا فصلت بينها وبين معمولها بـ " إنْ " الخفيفة ، ولولا ذلك الضّعف نوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع .

وقولهم : « إنّ الأصل « ما زيد بقائم » » :-

لا نسلّم ، وإنّما الأصل عدمها ، وإنّما دخلت لوجهين :-

أحدهما : أنّها دخلت توكيدًا للنّفي .

والثّاني : لتكون في خبر " مَا " بإزاء اللاّم في خبر " إنَّ " ، لأنّ " مَا " لنفي ما تثبته " إنَّ " فجعلت الباء في خبرها نحو : « مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ » لتكون بإزاء اللاّم في خبر " إنَّ " نحو : « إنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ » كما جعلت السّين في جواب [لَنْ[3]] تقول : « لَنْ يَفْعَلَ » فيكون الجواب : سَيَفْعَلُ » وكذلك جعلت " قَدْ " جوابًا

(١) سورة يوسف الآية ٣١ .

(٢) سورة المجادلة الآية ٢ .

(٣) في المصورة : « أن » ، وهو تحريف .

لـ " لَمَّا " ألا ترى أنّك تقول : « لَمَّا يَفْعَلْ » فيكون الجواب : « قَدْ فَعَلَ » ولو حذفت " مَا " فقلت : « لَمْ يَفْعَلْ » كان الجواب : « فَعَلَ » من غير " قَدْ " فدلّ أنّ " قَدْ " جواب " لَمَّا " فكذلك ها هنا .

وقولهم : « إنّه لمّا حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبًا ؛ لأنّ الصّفات منصوبات الأنفس ، فلمّا ذهبت أبقت خلفًا منها » .

فنقول : هذا فاسدٌ ؛ لأنّ الباء في نفسها كانت مكسورةً غير مفتوحةٍ ، وليس فيها إعرابٌ ؛ لأنّ الإعراب لا يقع على حروف المعاني ، ولو كان حذف حرف الخفض موجب النّصب كما زعموا لكان يجب ذلك في كلّ موضعٍ يحذف فيه ، ولا خلاف أنّ كثيرًا من الأسماء يدخلها حروف الخفض ، ولا تنتصب بحذفها كقوله تعالى[(١)] : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ و ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا[(٢)] ﴾ ولو حذفت حرف الجرّ لقلت : « كَفَى اللهُ شَهِيدًا ، وكَفَى اللهُ نَصِيرًا » .

قال رجل من الأزد[(٣)] :-

٢٣٦- لَمَّا تَعَيَّا بِالقَلُوصِ وَرَحْلِهَا كَفَى اللهُ كَعْبًا مَا تَعَيَّا بِهِ كَعْبُ[(٤)]

---

(١) سورة النساء الآيتين ٧٩ ، ١٦٦ ، وسورة الفتح الآية ٢٨ .
والآية في المصورة بلا واو في أولها .

(٢) سورة النساء الآية ٤٥ ، وفي المصورة بلا واو في أولها .

(٣) كذا ورد في الإنصاف ١ / ١٦٧ ، ولم أستدل له على ذكر .

(٤) معنى تعيا : أي عجز من الأمر وأثقله .
والقلوص : الناقة .
والشاهد : « كفى الله كعبا » أورده الشارح دليلاً على أن « كفى » هنا يدخل على فاعلها « الله » الباء ، ولكنه حذف ومع ذلك لم ينتصب الاسم بحذف الباء .
ولم أجد لهذا البيت ذكرًا إلا في الإنصاف ١ / ١٦٧ .

وقال عبد بني الحسحاس[١] :-

٢٣٧- عُمَـيْرَةَ وَدِّعْ إنْ تَجَـهَّزْتَ غَادِيَـا   كَفَى الشَّيْبُ وَالإسْلامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَـا[٢]

وقال الآخر[٣] :-

٢٣٨- أعَـانَ عَلَـيَّ الدَّهْـرَ إذْ حَـلَّ بَرْكُـهُ   كَفَى الدَّهْرُ لَوْ وَكَّلْتَهُ بِـي كَافِيَـا[٤]

وكذلك قالوا : « بِحَسْبِكَ زَيْدٌ ، وَمَا جَاءَنِي مِنْ أحَدٍ » .

---

(١) واسمه : سحيم ، وقيل اسمه : حية ، كان حبشيا قبيحا ، حلو الشعر ، رقيق حواشي الكلام عده ابن سلام في الطبقة التاسعة من الجاهليين .

تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ١ / ١٧٢ ، ١٨٧ ، والشعر والشعراء ١ / ٤١٥ ، وسمط اللآلي ٢ / ٧٢١ .

(٢) ويروى : « تجهزت غازيا » .

والشاهد : « كفى الشيب » حيث حذفت الباء من فاعل « كفى » التي بمعنى « حسب » وذلك على القلة .

والبيت في ديوانه ١٦ ، والكتاب ٢ / ٢٦ ، والكامل ٢ / ٤٥٤ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٩١ ، والشعر للفارسي ٢ / ٤٣٧ ، ومعاني الحروف للرماني ٣٧ ، والخصائص ٢ / ٤٨٨ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٤١ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ٢٤٠ ، وتحصيل عين الذهب ٥٧٧ ، وأسرار العربية ١٤٠ ، والإنصاف ١ / ١٦٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١١٥ ، ٧ / ٨٤ ،١٤٨ ، ٨ / ٢٤ ، ٩٣ ، ١٣٨ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٤ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ١٠٧٩ ، وشرح عمدة الحافظ ١ / ٤٢٥ ، وشرح الجزولية للأبذي ٢ / ٥٩٧ ، والملخص ١ / ٤١٣ ، ٥١٥ ، واللسان (كفى ، نهى) ، والارتشاف ٤ / ١٧٠٠ ، وتذكرة النحاة ٤٢٧ ، وأوضح المسالك ٣ / ٢٥٣ ، والمغني ١٤٥ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٦٥ ، والتصريح ٣ / ٣٧٣ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٣٢٥ ، والخزانة ١ / ٢٦٧ ، ٢ / ١٠٢ ، ١٠٣ ، والدرر ٢ / ٢٩٢ .

(٣) لم أتمكن من معرفته .

(٤) معنى « البرك » الإبل الكثيرة أو الباركة .

والشاهد : « كفى الدهر كافيا » ووجه الاستشهاد فيه كالذي قبله .

والبيت في الإنصاف ١ / ١٦٩ .

وقال الشّاعر[١] :-

٢٣٩- بِحَسْبِكَ أنْ قَدْ سُدْتَ أخْـزَمَ كُلَّـهَا ... لِكُـلِّ أنَـاسٍ سَـادَةٌ وَدَعَـائِمُ[٢]

وقال الآخر[٣] :-

٢٤٠- بِحَسْبِكَ فِـي القَـوْمِ أنْ يَعْلَمُـوا ... بِـأَنَّكَ فِيْـهِمْ غَنِـيٌّ مُضِـرّ[٤]

وقال النّابغة[٥] :-

٢٤١- ... وَمَـا بِـالرَّبْعِ مِـنْ أحَـدِ[٦]

---

(١) لم أعثر على قائله .

(٢) والمعنى : كافيك أن ترأست على أخزم ، وأخزم رهط حاتم المذكور في بيت سابق .

والشاهد : « بحسبك » حيث زيدت الباء في المبتدأ .

والبيت في شرح الحماسة للمرزوقي ٣ / ١٤٦٨ ، والإنصاف ١ / ١٦٩ ، ورصف المباني ١٤٨ .

(٣) وهو الأشعر الرّقَبان الأسدي ؛ جاهلي ، واسمه عمرو بن حارثة بن ناشب ، قتل عمرو بن هند أخاه ، فسرق ابنين له فذبحهما .

تنظر ترجمته : المؤتلف والمختلف ٤٧ ، معجم الشعراء ٢٢ ، وألقاب الشعراء لابن حبيب (ضمن نوادر المخطوطات ٢ / ٣٢٧) .

(٤) ومضر : أي له ضرّ من مال أي قطعة من إبل أو غنم .

والشاهد : « بحسبك » ووجه الاستشهاد فيه كالشاهد قبله .

والبيت ورد في نوادر أبي زيد ٢٨٩ ، والمعاني الكبير ١ / ٤٩٦ ، والشعر للفارسي ١ / ٣٣١ ، ٢ / ٤٤٤ ، والعسكريات له ١٢٨ ، والخصائص ٢ / ٢٨٢ ، ٣ / ١٠٦ ، وسر صناعة الإعراب ١ / ١٣٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٣ / ١٤٦٩ ، ومجمع الأمثال للميداني ١ / ٦٦ ، وبهجة المجالس ١ / ٣٦٥ ، والإنصاف ١ / ١٧٠ ، وسفر السعادة للسخاوي ٢ / ١٠٦٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١١٥ ؛ ٨ / ٢٣ ، ١٣٩ ، والتوطئة ٢٤٧ ، وشرح ألفية ابن معط ١ / ٣٩٨ ، ورصف المباني ١٤٧ ؛ واللسان (با ، ضرر) ، وتذكرة النحاة ٤٤٣ ، ٤٤٤ .

(٥) في ديوانه ٧٦ .

(٦) وتمامه : « وقفت فيها أصيلانا أسائلها ... عيت جوابًا .... » .

ويروى : « أصيلالا » « أعيت » .

وأصيلان : تصغير أصيل على غير قياس .

=

وقال الآخر[(١)] :-

٢٤٢- ألا هَـلْ أتَاهَـا وَالْحَـوَادِثُ جَمَّـةٌ بِأَنَّ امْرَأَ القَيْسِ بْنَ تَمْلِـكَ بَيْقَـرَا[(٢)]

وإذا حذفوا حرف الجرّ قالوا : « حَسْبُكَ زَيْدٌ ، وَمَا جَاءَنِي أَحَدٌ » بالرّفع لا غير ، وكذلك جميع ما جاء من هذا النّحو ، ولو كان كما زعموا لوجب أن يكون منصوبًا ، فلمّا وقع الإجماع على وجوب الرّفع دلّ على فساد ما ادّعوه ، والله أعلم .

= والشاهد : « من أحد » حيث دخل على المبتدأ المؤخر « من » الزائدة .

والبيت ورد في الكتاب ٢ / ٣٢١ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٤٨٠ ، والمقتضب ٤ / ٤١٤ ، ومجالس ثعلب ٤٣٦ ، والأصول ١ / ٢٩٢ ، ٣ / ٢٧٥ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٤٤ ، والجمل للزجاجي ٣٤٦ ، والإيضاح ١٧٩ ، ومعاني الحروف للرماني ٩٧ ، واللمع لابن جني ٦٧ ، وتحصيل عين الذهب ٣٥٨ ، والنكت للأعلم ١ / ٦٢٤ ، والحلل ٣١٨ ، والتبصرة ١ / ٣٨١ ، ٢ / ٨٦٨ ، والإنصاف ١ / ١٧٠ ، وأسرار العربية ٢٣٤ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ٢٥٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٩٧٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٨٠ ، والملخص ١ / ٤١٠ ، ورصف المباني ٣٢٤ ، واللسان (أصل) ، والارتشاف ٣ / ١٥١٠ ، وشرح الجمل لابن هشام ٣١٥ ، وشرح الأشموني ٤ / ٨١ ، والتصريح ٥ / ٣٦٣ ، والخزانة ٤ / ١٢٢ ، ١١ / ٣٦ ، وشرح شواهد الشافية ٤٨١ ، والدرر ١/٤٨٥ .

(١) وهو امرؤ القيس في ديوانه ٣٩٢ .

(٢) وتملك : علم على امرأة اختلف فيها أهي أمه أم إحدى جداته .

وبيقرا : إذا خرج من أرض إلى أرض ، أو خرج من البادية وأقام بالحضر ، أو إذا خرج للعراق ، أو للشام .

والشاهد : « أتاها ... بأن امرؤ ... بيقرا » حيث زيدت الباء على الفاعل وهو المصدر المؤول من " أنّ " واسمها وخبرها .

فصلٌ :-

واعلم أنّ " البَاءَ " تدخل مع الحجازيّة ومع التّميميّة ؛ لتأكيد النّفي[١] ، وقياسها أن تدخل على الحجازيّة لا غير ؛ لأنّ معناها التّعدية ، وإنّما يتوفّر لها هذا مع الحجازيّة حيث كانت عاملةً ، وبعدت عن معمولها وهي ضعيفةٌ فوكّدت بالباء في وصولها إلى الخبر ، ثمّ أدخلت مع التّميميّة ؛ لأنّ حرف النّفي أيضًا يطلب الخبر ، وقد تراخى عنه فوكّد وصوله إليه بالباء .

وقال بعضهم[٢] :- إنّها لا تدخل على التّميميّة حين لم تتوفّر حقيقتها معها ؛ ولأنّ التّميميّة غير عاملةٍ ، وإنّما يرتفع ما بعدها بالابتداء ، والخبر ، فلم تدخل مع " مَا " كما لا تدخل مع عدمها ، وكما لا تقول : « زَيْدٌ بِقَائِمٍ » لا تقول : « مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ » .

وانفصل بعضهم عن هذا بأن قال : « قد جاء في الشّعر :-

فَلا تَطْمَعْ - أَبَيْتَ اللَّعْنَ - فيها فَمَنْعُكَها بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ-٦٦

فليس ببعيدٍ على هذا « زَيْدٌ بِقَائِمٍ » .

وهذا الانفصال غير مرضيٍّ من وجهين :-

أحدهما :- أنّ ما جاء في قليل الشّعر / لا يلزم منه أن يقاس في الكلام . / ٧٩

والثّاني : أنّه إنّما جاء في الشّعر ضرورةً ، وله فيه وجهٌ كأنّه حمله على

(١) هذا مذهب الجمهور ، ينظر الكتاب ٢ / ٣١٦ .

(٢) هذا مذهب الكوفيون والفارسي والزمخشري .

ينظر : البغداديات ٢٨٤ ، والشعر للفارسي ٢ / ٤٤٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١١٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٨٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ١٨٨ ، وشرح شواهد المغني ١ / ١١١ .

معناه ، والتّقدير : « إِنَّمَا يَمْنَعُهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ » فإنّما تستعمل حيث صحّت عليه ، واطّردت .

وإنّما الرّدّ على الأوّل : بأن نقول له قياسك إدخالها بعدم " مَا " عليه بوجودها فاسدٌ ؛ فإنّ لها مع " مَا " وجهٌ ، وهو تقوية وصولها إلى الخبر ، وهذا ضربٌ من التّعدية الموجود فيها موضوع " البَاءِ " ، وليس ذلك مع عدم " مَا " .

فإن قال : إنّ لها مع عدم " مَا " توكيد ارتباطٍ بين المخبر به والمخبر عنه .

قلنا له : فلم تضعها العرب هناك ، ولو أرادت هذا لأجازت « زَيْدٌ بِقَائِمٍ » في الكلام [كثيرًا][1] ، و « قَامَ بِزَيْدٍ » كما جوّزت « كفى بالله شهيدا » ، ومعها السّماع في موضع الخلاف ، قد حكى سيبويه عن العرب[2] : « مَا أَنْتَ بِشَيْءٍ إلاّ شَيْءٌ لا يُعْبَأُ بِهِ » .

ولا يجوز فيه الخفض ؛ لأنّ " البَاء " لا تدخل في الإيجاب ، ولا النّصب ، لأنّ النّصب لا يكون في الإيجاب ، فلم يبق إلاّ الرّفع من موضع المجرور وكذلك قوله[3] :-

٢٤٣- فَمَا بِالحُرِّ أَنْتَ وَلا الصَّدِيْقِ[4]

---

(١) في المصورة « كثير » .

(٢) الكتاب ٢ / ٣١٦ .

(٣) أنشدها الفراء لامرأة من غني .

(٤) وصدره : « أما والله أن لو كنت حرا » .

ويروى : « لو أنك يا حسين خلقت حرا » .

وتروى القافية : « العتيق » « القمين » « الخليق » .

والشاهد : « فما بالحر أنت » حيث دخلت الباء الزائدة على خبر " ما " وهو « الحر » مع كونه متقدما على الاسم وهو « أنت » .

والبيت وارد في معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٤ ، ٣ / ١٩٢ ، والشعر للفارسي ٢ / ٤٤٣ ، والإنصاف ١ / ٢٠٠ ، وتنقيح الألباب ٢٤١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٧/١، والمقرب =

وحمل هذه على التّميميّة أحسن ، لأنّ " البّاء " قد وليت " مَـا " فلـو كـانت حجازيّةً لاستغني عن " البَاء " حين كانت علّة دخولها تراخي الخبر عن " مَا " .

فإن قال : فيلزمك مثل ذلك في التّميميّة .

قلنا له : هو فيها أشبه حين لم تدخل على منصوبٍ ، ولها من نوعها ما يتقدّم نحو ذلك : « مَا فِي الدَّار زَيْدٌ » و « مَا قَائِمٌ زيدٌ » وإن كان يجوز في الحجازيّة « مَا فِي الدَّار زَيْدٌ » على خلافٍ ، فضعيفٌ جدًّا « مَا قَائِمٌ زيد » والباء زائدةٌ ، فقويت أن تعامل معاملة ما لم تكن فيه ممّا يقبح تقديمه جدًّا ، وقد حصل من هذا أنّ الأجود في قولك « مَا بِقَائِمٍ زَيْدٌ » أن تكون تميميّةً ، وقد انتهى الكلام كلام النّحويّين .

ولقائلٍ أن يقول : مذهب بني تميمٍ إلحاق " البَاءِ " لتأكيد النّفي ، وعدم إلحاقها .

ومذهب أهل الحجاز إلحاقها والتزام ذلك ثَمّ ، شبّهوا " مَا " بـ " لَيْسَ " فحذفوا حرف الجرّ ، ونصبوا بها كما قال النّحويّون في " لا " إنّه يرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ، ثمّ تشبَه بـ " لَيْسَ " أو بـ " إنَّ " ويجيء هذا القول أقرب مأخذًا من قول البصريّين ، ومن قول الكوفيّين ، وهو مستخرج ما بينهما ، ويطّرد اطّرادًا قويًّا مع امتناع النّصب ؛ لأنّ النّصب قلنا إنّما هو عن إسقاط حرف الجرّ.

وأمّا قولهم(١) : « إنّه إنّما لم ينصب إذا كان موجبًا لانتقاض معنى النّفي ،

= ٢٢٥ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ١٨٨ ، والصفوة الصفية ٢ / ٣٨ ، ومنهج السالك ٢٤٩ ، ورصف المباني ١١٦ ، والجنى الداني ٢٢٢ ، والمغني ٥٠ ، وشفاء العليل ٢ / ٩٣٩ ، والتصريح ٤ / ٣٠٠ ، وشرح شواهد المغني ١ / ١١١ ، والهمع ٤ / ٢٤٣ ، والخزانة ٤ / ١٤١ ، ١٠٠ / ٨٢ ، والدرر ٢ / ٢٩ ، ١١١ .

(١) أي جمهور النحاة فهم يرون وجوب الرفع المطلق في الخبر المنتقض نفيه .
ويونس يجيز النصب مطلقا ، والفراء يشترط كون الخبر وصفا .
ينظر شرح التسهيل ١ / ٣٧٣ ، والجنى ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، والتصريح ١ / ٦٤٩ ، ٦٥٠ .

فإنّ " مَا " لم تزل عن النّفي الّذي وضعت له ، ألا ترى أنّ قولك : « مَـا زَيْـدٌ إلاّ قائمٌ » معناه : ما زيدٌ على حالٍ غير قائم ، فإذا كان معناها النّفي باقيًا كما كـان قبل دخول " إلاّ " فليس ببعيدٍ أن تعمـل نصبًـا فيمـا بعـد " إلاّ " أو لا [لمـا][1] قلناه » .

وفي كلام البصريّين بعد مأخذٍ حيث قالوا : « إنّ أهل الحجاز يعملونها ، ولم يكد يجيء ذلك في غير القرآن » فيجيء مـن قولهـم أنّ القـرآن جـاء علـى الوجـه الأقلّ ، أو أهل الحجاز إنّما هو النّبي عليه السّلام خاصّةً .

وكلا الاحتمالين مردودٌ .

وقول الكوفيّين أيضًا بعيد المأخذ ، حيث تناقض عليهم .

فإن احتجّ البصريّون بمثل قول الشّاعر[2] :-

٢٤٤- لَعَمْـرُكَ مَـا قَلْبِي إِلَـى أَهْلِـهِ بِحُـرّْ ۞ وَلا مُقْصِـرًا يَوْمًـا فَيَـأْتِينِي بِقُـرّْ[3]

وقد عطف على موضع " الباء " .

قلنا : يحتمل أن يكون التّقدير : « وَلا هُوَ مُقصرًا » ، كما نتوافق علـى ذلـك في قولك : « هَذَا ضَارُبُ زَيْدٍ وَعَمْرًا » التّقدير « وَيَضْرِبُ عَمْرًا أَوْ ضَاربُ عمـرًا » وقد بيّن هذا في بابه بأتمّ من هـذا ، وهـذا قـول حضـر الآن فلينظـر في صحّتـه أو فساده .

---

(١) في المصورة : « أو لا ما قلناه » .

(٢) وهو امرؤ القيس في ديوانه ١٠٩ .

(٣) ومعنى بحر : أي لم يكن قلبي حرا فيصبر عن أهله .

والقر : البرد وهو كناية عن الراحة والاستقرار .

والشاهد : « ما قلبي ... بحر ولا مُقَصِّراً » حيث عطف على موضع المجرور « بحـر » علـى أنـه خـبر " ما " الحجازية .

والبيت في إصـلاح الخلـل لابـن السـيد ١٨٨ ، وتنقيـح الألبـاب ٢٤٠ ، ورصـف المبـاني ١٢٢ ، واللسان (حرر ، قرر) ، وتاج العروس (حر) .

فصلٌ :-

ويعمل عمل " مَا " " لا " و " لات " .

أمّا " لا " فلا تعمل إلاّ في نكرةٍ ؛ لأنّها إذ ذاك نفيٌ عامٌّ ؛ لأنّها جوابٌ لمن قال : هل من رجلٍ ؟ وهي على ذلك المعنى مختصّةٌ بالاسم كما أنّ " مِنْ " كذلك ، فعملت ، ولذلك أعملها جميع العرب ، ولمّا أنزلت من اسمها منزلة من لم يقدّم خبرها على اسمها كائنًا ما كان ، فتقول : « لا رَجُلٌ أفْضَلَ مِنْكَ » أي ليس رجلٌ أفضل منك كقوله(١) :-

٢٤٥- مَنْ صَدَّ عَنْ نيرَانِها فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَاحُ(٢)

أي : ليس براح موجودًا لي ، وسيأتي ذلك مبيّنًا في باب " لا " والخلاف

---

(١) وهو سعد بن مالك القيسي جد طرفة بن العبد .

(٢) ويروى : « من فر » .

والشاهد : « لا براح » حيث عملت " لا " عمل " ليس " فرفعت اسمها « براح » وحذف خبرها وتقديره « موجودا لي » .

والبيت من شواهد الكتاب ١ / ٥٨ ، والمقتضب ٤ / ٣٦٠ ، والأصول ١ / ٩٦ ، والجمل للزجاجي ٢٣٨ ، واللامات له ١٠٧ ، وشرح السيرافي ٣ / ٢١ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٨ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٢ / ٥٠٦ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ٩٢ ، وتحصيل عين الذهب للأعلم ٨٥ ، ٣٥٠ ، والنكت له ١ / ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، والحلل ٣٢٥ ، والتبصرة للصيمري ١ / ٣٩١ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٤٣١ ، ٢ / ٦٦ ، ٥٣٠ ، والإنصاف ١ / ٣٦٧ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٩٨٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٨ ، ١٠٩ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٩٧ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٦ ، وشرح الرضي على الكافية ١ / ٢٩٣ ، ٢ / ١٦٢ ، والملخص ١ / ٤٩٨ ، والفصول الخمسون لابن معط ٢٠٩ ، ورصف المباني ٢٦٦ ، واللسان (برح) ، وأوضح المسالك ١/٢٨٥ ، وتخليص الشواهد ٢٩٣ ، والمغني ٣١٥ ، ٨٢٥ ، وشرح الأشموني ١/٢٦٧ ، والتصريح ١ / ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٥٨٣ ، ٦١٢ ، والخزانة ١ / ٤٦٧ ، والدرر ١ / ٢٤٨ .

فيها هل تنصب الخبر أم لا ؟ إن شاء الله .

وأمّا " لات " فلا يكون اسمها إلا الحين / مظهرًا أو مضمرًا ، وقد تعمل في غير الحين من أسماء الزّمان كقول الأعشى[1] :- / ٨٠

٢٤٦- لاتَ هَنَّا ذِكْرَى جُبَيْرَةَ أو مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الأهْوَالِ[2]

كأنّه قال : « لاتَ حِينُ ذِكْرَى جُبِيرَةَ »

قال الأخفش[3] : " لاتَ " هي " لا " كـ " رُبَّتَ " و " ثُمَّتَ " ألحقوها التّاء ؛ لتأنيث الكلمة ، فـ ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ[4] ﴾ حين مناصٍ فيه رفعت أو نصبت اسم " لا " .

وهذا فاسدٌ ؛ لاختصاصها بالزّمان ، وأيضًا فإنّها لا تعمل إلا في نكرةٍ ، وقد قال :-

---

(١) في ديوانه ٣٩ .

(٢) ويروى : « أم من » .

وجبيرة : اسم امرأة وهي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل .

الطائف : الذي يطرق بالليل ويراد به الخيال الذي رآه في النوم .

الأهوال : جمع هول ، وهو الخوف .

والشاهد : « لات هنا جبيرة » حيث عملت « لات » عمل " ليس " وجاء اسمها « هنا » على أنه من أسماء الزمان .

وقد ورد البيت في جمهرة أشعار العرب لأبي زيد ٢٠٣ ، والبصريات ١ / ٦٠١ ، ٧٢٨ ، ٢ / ٧٥٤ ، والخصائص ٢ / ٤٧٤ ، والمحتسب ٢ / ٣٩ ، ومقاييس اللغة ٦ / ١٤ ، والمخصص ١٦ / ١٢٠ ، والاقتضاب ٢ / ٦٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٧ ، والمقرب ١١٥ ، ورصف المباني ١٧٠ ، واللسان (هنا ، هنأ) ، والارتشاف ٢ / ٩٨٣ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٨٩ ، والتصريح ١ / ٦٦٤ ، والهمع ٢ / ١٢٣ ، والخزانة ٤ / ١٩٦ ، ١٩٨ ، والدرر ١ / ٢٥٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للزجاج ٤ / ٣٢١ ، والارتشاف ٣ / ١٢١٠ ، والجنى ٤٨٨ ، والتصريح ١ / ٦٦٠ ، والهمع ٢ / ١٢١ .

(٤) سورة ص الآية ٣ . وفي المصورة بدون واو .

لاتَ هَنَّـــا ذِكْـــرَى جُبَـــيْرَةَ —٢٤٦

فأضافه لمعرفةٍ .

وقيل : ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ(١) ﴾ كقوله(٢) :

٢٤٧— العَاطِفُونَ تَحِيْنَ مَا مِنْ عَاطِفٍ(٣)

فالتّاء متّصلةٌ بالحين(٤) .

(١) سورة ص الآية ٣ . وفي المصورة بدون واو .

(٢) وهو أبو وجزة السعدي وهو يزيد بن عبيد (وقيل ابن أبي عبيد) ، وهو شاعر ومحدث ومقرئ توفي بالمدينة سنة ١٣٠ هـ .تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ٢ / ٧٠٦ ، والخزانة ٤ / ١٨٢ .

(٣) وعجزه : « والمسبغون يدا إذا ما أنعموا » على ما أكده البغدادي .

ويروى : « لا من عاطف » « والمنعمون يدا » « والمفضلون يدا » .

والشاهد : « تحين » حيث استدل بهذا البيت على أن التاء في « لات حين » من تمام حين كما في هذا البيت .

والبيت ورد في مجالس ثعلب ٢ / ٣٧٤ ، والمنتخب لكراع النمل ٢ / ٦٩١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٥٢ ، وحروف المعاني للزجاج ٧٠ ، وسر الصناعة ١ / ١٦٣ ، والأزهية ٢٦٤ ، والمخصص ١٦ / ١١٩ ، والإنصاف ١ / ١٠٨ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢ / ٥٨٣ ، والممتع في التصريف ١ / ٢٨٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٣٧٨ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ١٩٨ ، ٤ / ٢٤١ ، ورصف المباني ١٦٣ ، ١٧٣ ، واللسان (ليت ، عطف ، أين ، حين ، ما) والارتشاف ١ / ٢١٢ ، وتذكرة النحاة ٧٣٤ ، والجنى الداني ٤٨٧ ، والمساعد ١ / ٢٨٤ ، وشفاء العليل ١ / ٣٣٣ ، وشرح الأشموني ٤ / ١٤٦ ، والهمع ٢ / ١٢١ ، ١٢٥ ، والخزانة ٤ / ١٧٥ ، ٩ / ٣٨٣ ، والدرر ١ / ٢٥٠ ، ٢٥٤ .

(٤) وهذا القول لأبي محمد عبد الله بن سعيد بن أبان الأموي نقله عنه أبو عبيد القاسم بن سلام .

ينظر : غريب الحديث لأبي عبيد ٤ / ٢٥٠ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢ / ٦٢٣ ، والإنصاف ١ / ١٠٨ ، والتبيان للعكبري ٢ / ٣٠٨٣ ، والجنى ٤٨٦ ، واللسان (ليت) وقد روى هذا القول لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، كما في : الارتشاف ٣ / ١٢١٠ ، والمغني ٣٣٥ ، والتصريح ١ / ٦٦٠ .

وكقوله[١] :-

٢٤٨- وَصِلِيْنَـا كمـا زَعَمْـتِ تَلآنَـا[٢]

ويردّها عملها في المعرفة .

وقال بعض المتأخّرين : مذهب سيبويه أنّ " لات " كلمةٌ بمنزلة " لَيْسَ " تعمل عملها ، وخصّت بالحين .

وذهب الأخفش[٣] أنّ التّاء للتّأنيث كما تقول : « رُبَّتَ ، وثُمَّتَ » وهي لا النّافية تدخل على الاسم ، والفعل ، قال : فارتفاع الاسم بعدها على الابتداء ، وانتصابه على إضمار فعلٍ كأنّه قال : « لا أجد حين مناصٍ » .

---

(١) ينسب لجميل بثينة ، وهو في ديوانه ٢٢٩ ، وينسب لعمرو بن أحمر ، وهو في ديوانه ١٥٤ .

(٢) وصدره : « نولي قبل يوم بيني جمانا » .

ويروى : « نولي قبل يوم نأي » أو « نأي داري » .

ويروى : « وصليه » « وصليني » .

والشاهد : « تلآنا » حيث زيدت تاء على « الآن » .

والبيت في الجمل للخليل ٢٩٧ ، والمنتخب لكراع النمل ٢ / ٦٩٠ ، وسر الصناعة ١ / ١٦٦ ، والمخصص ١٦ / ١١٩ ، والإنصاف ١ / ١١٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٢ / ٥٨٥ ، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١ / ١٩٦ ، والممتع لابن عصفور ١ / ٢٧٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٣٤١ ، ورصف المباني ١٧٣ ، واللسان (تلن ، أين ، حين) ، وتذكرة النحاة ٧٣٥ ، والجنى ٤٨٧ ، والخزانة ٤ / ١٧٩ .

(٣) ينظر هذا الرأي شرح السيرافي ٣ / ٢٢ ، والنكت للأعلم ١ / ١٩٤ ، ١٩٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢ / ١٩٧ .

وللأخفش رأيان آخران هما :-

أ- أن " لا " نافية للجنس و " حين " اسمها ، والخبر محذوف .

ب- أن " لات " مشبهة بليس وتعمل عملها .

ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣٩٧ ، والتبيان للعكبري ٢ / ٣٠٨ ، والجنى ٤٨٨ ، والتصريح ١ / ٦٦٠ .

وهذا فاسدٌ لـو كـانت " تـاء " " لات " للتّـأنيث لم تختـصّ بـالحين كمـا أنّ " التّاء " في " رُبَّتَ " لا تخصّها بشيءٍ ، وأيضًا فإنّـها هنـا نفـيٌ عـامٌّ فـهي مختصّـةٌ بالاسم فهي العاملة لا الدّاخلة على الاسم تارةً ، وعلى الفعـل أخـرى ، ألا تـرى أنّك لا تريد « لاتَ حِينَ مَنَاصٍ كَذَا » إنّما تريد نفيه على الإطلاق .

وقال بعضهم : التّاء داخلةٌ على الحين نحو قوله :-

العَـاطِفُونَ تَحِـينَ مَـا مِـنْ عَـاطِفٍ —٢٤٧

وقد دخلت على " الآن " في قوله :

وَصِلِيْنَا كَمَا زَعَمْـتِ تَلآنَـا —٢٤٨

فدخول التّاء على الحين لغةٌ ، وإن نصبت كانت بمنزلـة « لا ضَـاربَ رَجُـلٍ » وإن رفعت فبمنزلة " لَيْسَ " .

ووجه مكالمة هذا القائل أن يقال : إنّ التّاء ثبتـت مفصولـةً مـن حـين ، ولـو كانت منها لاتّصلت بها كتاء « تَفْعَل » ، وما يؤيّد هذا قوله :-

لاتَ هَنَّـــا ذِكْـــرَى جُبَـــيْرَةَ —٢٤٦

فأضاف هنّا لذكرى وذكرى لجبيرة ، وهو غير عامٍّ ، بل علـمٌ ، فلـو كـانت " لا " الدّاخلة على الاسم العاملة عمل " إنَّ " لما ساغ دخولها على المعرفة ، فقـد صحّ ما ذهب إليه سيبويه .

قال سيبويه(١) : « كما شبّهوا بـ " لَيْسَ " " لاتَ " في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصّةً ، ولا تكـون " لاتَ " إلاّ مـع " الحِين " تضمـر فيـها مرفوعًـا ، وتنصب الخبر(٢) ؛ لأنّه مفعولٌ به ، ولم تمكّـن تمكّنـها ، ولم تستعمل إلاّ مضمـرًا فيها » يعني : لات . « وليست كـ " لَيْـسَ " في المخاطبـة ، والإخبـار عـن غـائبٍ

---

(١) الكتاب ١ / ٥٧ ، ٥٨ .

(٢) المصدر السابق . وفيه : « وتنصب الحين » .

تقول : « لَسْتُ ، وَلَيْسُوا ، وَعَبْدُ الله لَيْسَ ذَاهِبًا » ، فيبنى على المبتدأ ، ويضمر فيه ، ولايكون هذا في " لات " لا تقول : عبد الله لات منطلقًا ، ولا قومك لاتوا منطلقين » ، ونظير " لاتَ " في أنّه لا يكون إلا مضمرًا فيه " لَيْسَ " و « لا يكون » في الاستثناء إذا قلت : « أتَوْنِي لَيْسَ زَيْدًا وَلا يَكُونُ بِشْرًا » وزعموا أنّ بعضهم قرأ : ﴿ **ولات حينُ مناصٍ** ﴾[١] وهي قليلةٌ » .

فقوله : لأنّه مفعولٌ به : أي مشبّهٌ بالمفعول به .

وقوله : تضمر فيها مرفوعًا : تجوّزٌ ؛ لأنّ الحرف لا يضمر فيه ، بل يحذف اسمها[٢] .

وقوله : « وهي قليلةٌ » : أي حذف الاسم أكثر من حذف الخبر ، ولا بدّ فيها من الحذف كما أنّ كون " لا " بمنزلة " إنَّ " أكثر من كونها بمنزلة " لَيْسَ[٣] " .

وقوله[٤] : « ولا يجاوز بها الحين » : إن أراد هذا اللّفظ دون معناه فخطأٌ ؛ لقوله[٥] :-

(١) سورة ص الآية ٣ .
وهي قراءة عيسى بن عمر ولكن مع فتح « مناص » .
وقراءة أبي السمال ولكن مع ضم التاء من « لات » .
ينظر : الشواذ لابن خالويه ١٣٠ ، والبحر المحيط ٧ / ٣٨٣ ، ٤٨٤ .
(٢) ينظر : شرح السيرافي ٣ / ١٩ ، ٢٠ .
(٣) ينظر : المصدر السابق .
(٤) الكتاب ١ / ٥٨ .
(٥) ينسب لشاعرين :-
أ- حجل بن نضلة شاعر جاهلي أسر النوار بنت عمرو بن كلثوم يوم طلح وفر بها في الفلاة .
ينظر ترجمته : الخزانة ٤ / ٢٠٠ ، والأعلام ٢ / ١٧٠ .
ب- شبيب بن جعيل التغلبي ، شاعر جاهلي ، أسره بنو قتيبة الباهليون في حرب كانت بينهم وبين بني تغلب .
ينظر ترجمته : المؤتلف والمختلف ٨٤ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٩١٩ ، والخزانة ٤ / ٢٠٠ .

٢٤٩- حَنَّتْ نَـوَارُ وَلاتَ هَنَّـا حَنَّـتِ[١]

أي : لات حين حنينٍ ، فإنّما يريد الحين وما في معناه .

ش[٢] « لات » إذا دخلت على الحين أو ما في معناه جاز فيه الرّفع والنّصب والخفض ، النّصب على خبر " لات " كليس ، أو اسمها كـ " لا " .

والرفع على أن تكون كـ " لَيْسَ " .

والخفض على ما ذكره الزّجّاج قال[٣] : « ومن خفض جعلها مبنيّةً مكسورةً ؛ لالتقاء السّاكنين كما قالوا : « فِدَاءٍ لك » والمعنى ليس حين مناصنا ، فلمّا قال : ولات أوانٍ ، جعله على معنى « لَيْسَ حِينَ أَوَانِنَا » ؛ فلمّا حذف المضاف بني على الوقف ثمّ كسر ؛ لالتقاء السّاكنين والكسر شاذٌّ شبيهٌ بالخطأ عند النحويّين من البصريّين » .

فكأنّه - والله أعلم - جعلها كحينئذٍ ممّا قطع عن الإضافة .

---

(١) وعجزه : « وبدا الذي كانت نوار أجنت » .

والشاهد : « لات هنا حنت » حيث عملت « لات » عمل « ليس » وهي داخلة على « هنا » وهو في الأصل للمكان استعير للزمان .

والبيت في الشعر والشعراء ١ / ١٠١ ، ١٠٢ ، والبصريات ٢ / ٧٥٦ ، ومجمل اللغة ٣ / ٨٩٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٥ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٧٨ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٤٥ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ١٩٩ ، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ٨٩٧ ، وجواهر الأدب ٣٠٨ ، والارتشاف ٢ / ٩٨٣ ، وتذكرة النحاة ٧٣٤ ، والجنى الداني ٤٨٩ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ١ / ٤١٥ ، وتخليص الشواهد ١٣٠ ، والمغني ٧٧١ ، وشفاء العليل ١ / ٢٦٣ ، ٣٣٣ ، والمساعد ١ / ١٩٣ ، وشرح الأشموني ١ / ١٢٤ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٩١٩ ، ٩٢٠ ، والهمع ٢ / ١٢٣ ، والخزانة ٤ / ١٩٥ ، ٥ / ٤٦٣ ، والدرر ١ / ١٣٥ ، ٢٥٢ .

(٢) لم أعثر على كلام الشلوبين هذا .

(٣) معاني القرآن للزجاج ٤ / ٣٢٠ ، ٣٢١ وفيه « قد لك » مكان « فداء لك » وهو تحريف ، والخزانة ٤ / ١٨٩ ، وقد كان حديث الزجاج عن الشاهد الآتي .

وأنشد على الخفض[١] / ٨١ /

٢٥٠- طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلاتَ أوَانٍ ... فَأَجَبْنَا أنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ[٢]

وأنشده المبرّد[٣] " أوانٌ " بالرّفع ، وذكر أنّه قد روي بالكسر .

مسألةٌ :

وتقول : « مَا زَيْدٌ بِآكِلٍ طَعَامَكَ » و « مَا زَيْدٌ طَعَامَكَ بِآكِلٍ » وقدّم ما بعد الباء عليها ؛ لكونها زائدةً ، قال امرؤ القيس[٤] :-

٢٥١- ... وَلَيْسَ صِبَايَ عَنْ هَوَاهَا بِمُنْسَلِ[٥]

---

(١) وقائله هو أبو زبيد الطائي في شعره ٥٨٤ ضمن شعراء إسلاميون .

(٢) والشاهد : « ولات أوان » على أن « أوان » خبر « لات » العاملة عمل « ليس » ، واسمها محذوف . فالأصل في « أوان » الفتحة ، ثم قطعت عن الإضافة فبنيت على السكون أو على الكسر ، ثم نون .

والفراء يرى أن « أوان » هنا مجرور بـ « لات » .

والبيت في معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٨ ، وللأخفش ٢ / ٦٧٠ ، والمنتخب لكراع النمل ٢ / ٦٩١ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤ / ٣٢٠ ، والأصول ٢ / ١٤٣ ، وحروف المعاني للزجاجي ٦٩ ، والخصائص ٢ / ٣٧٧ ، وسر الصناعة ٢ / ٥٠٩ ، والمخصص ١٦ / ١١٩ ، والكشاف ٥ / ٢٤١ ، والإنصاف ١ / ١٠٩ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٣٢ ، وشرح الكافية الشافية ١ / ٤٤٤ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، وشرح الرضي للكافية ٢ / ١٩٨ ، ورصف المباني ١٦٩ ، ٢٦٢ ، واللسان (أوان - لا - لات) ، وجواهر الأدب ٣٠٧ ، والارتشاف ٣ / ١٢١٢ ، وتذكرة النحاة ٧٣٤ ، وتخليص الشواهد ٢٩٥ ، والمغني ٣٣٦ ، ٨٩٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٢٧٠ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦٤٠ ، ٩٦٠ ، والهمع ٢ / ١٢٤ ، والخزانة ٤ / ١٦٩ ، ١٨٣ ، ٦ / ٥٣٩ ، ٥٤٥ .

(٣) في معاني القرآن للزجاج ٤ / ٣٢٠ ، والأصول ١ / ١٤٣ .

(٤) في ديوانه ١٨ .

(٥) وصدره : « تسلت عمايات الرجال عن الصبا » .

ويروى العجز : « وليس فؤادي عن صباه بمنسل » .

ويروى : « وليس فؤادي عن هواك بمنسل » .

=

فأمّا قوله :

فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثْتَ بِالْمُجَرَّبِ-٦٩

فلا يجوز أن يكون هذا المجرور متعلّقًا بما بعد الباء فتحت الرّاء أو كسرتها ؛ لأنّ الصّلة لا تتقدّم على الموصول ، ولكنّه تبيينٌ وتفسيرٌ متعلّقٌ بمحذوفٍ تقديره : أعني ممّا أحدثت ، والباء في قوله : « بِالْمُجَرِّبِ » :

قال عاصمٌ[١] : هي بمعنى " الكاف " حين رأى أنّ الباء إنّما تدخل توكيدًا للنّفي ، وقد تقدّم هذا[٢] في « حروف الخفض » .

ويحتمل أن تكون الباء بمعنى " في " كأنّه قال : فإنّك ممّا أحدثت بموضع التّجربة ، أو بحال المجرّب في موضع التّجربة ، أو في حال المجرّب .

فإن قلت : « مَا طَعَامَك زَيْدٌ بِآكِلٍ » لم يجز ، وكذلك إن قلت « لَيْسَ طَعَامَكَ زَيْدٌ بِآكِلٍ » و « لَيْسَ طَعَامَك زَيْدٌ آكِلاً » لما تقدّم من أنّه لا يفصل بين الفعل وفاعله بأجنبيٍّ فإن أضمرت في " لَيْسَ " ضمير الأمر والشّأن جازت المسألة .

ولا يجوز ذلك مع " لا " ؛ لأنّها ليست بفعلٍ فيضمر فيها ألا ترى أنّك تقول: « زَيْدٌ لَيْسَ مُنْطَلِقًا » ولا تقول « عَمْرُو مَا مُنْطَلِقًا » لكنّه يجوز أن تقول « مَا

= ومعنى : تسلت : ذهبت . عمايات : جمع عماية وهو الجهل . والصبا : اللهو .

والشاهد : « وليس صباي عن هواها بمنسل » حيث رفعت " ليس " « صباي » اسما لها ، و « بمنسل » خبرها ، و « عن هواها » معمول الخبر متقدم عليه .

والبيت في شرح القصائد السبع للأنباري ٧٣ ، وشرح القصائد التسع المشهورات للنحاس ١٥٦ ، والمسائل العضديات للفارسي ١٨٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٦٧ ، وشرح عمدة الحافظ له ١ / ٤٥٩ .

(١) في كتابه : شرح الأشعار الستة ١٥٤ .

(٢) في الصفحة ٨٥ .

هُوَ طَعَامَك زَيْدٌ آكِلٌ » تريد ما الأمر طعامك زَيدٌ آكِلٌ على قياس النّحويّين فإنّها داخلةٌ على المبتدأ والخبر ، وضمير الشّأن مبتدأ ، فجاز أن تدخل عليه إلاّ أنّه لا يستتر فيها ، ولكنّه يظهر ، وكذاك تقول : « زيدٌ ما هو منطلقًا » حين لم يصحّ استتاره صحّ إظهار لفظه .

ولنرجع إلى لفظ أبي موسى :

قوله : « عمل " ما " و " لا " المشبّهتين بليس مشروطٌ بتأخير الخبر »[١] :-

مثاله : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا » فإن قدّمت الخبر ارتفع ، وكانت ملغاةً غير عاملةٍ في اسمٍ ولا خبرٍ ، وقد تقدّم[٢] أنّه يجوز النّصب في لغةٍ ضعيفةٍ ، وأنّه مذهب س فأغنى عن إعادته .

وقوله : « وألاّ يبطل النّفي بـ " إلاّ " »[٣] :-

مثاله : « مَا زَيْدٌ إلاّ قَائِمٌ » بالرّفع ، ولا يجوز النّصب ، وقد تقدّم الكلام على الأبيات[٤] الّتي توهم الجواز ، والفرق بينها ، وبين " لَيْسَ " في ذلك[٥] .

وقوله : « وأن لا يفصل بينهما بـ " إنْ " »[٦] :-

مثال ذاك : « مَا إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » ولا يجوز النّصب ؛ لضعف " مَا " كما تقدّم[٧] ، ولأنّ " إنَّ " قد كفّت بـ " مَا " في « إنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ » فكذلك " ما "

---

(١) الجزولية ١٥٧ .

(٢) في الصفحة ٤١٠ وما بعدها .

(٣) الجزولية ١٥٧ .

(٤) إنما هو بيت واحد في الصفحة ٤٠٨ .

(٥) وهو أن " ليس " إذا أوجبت خبرها بقيت تعطي النفي ؛ لأنها فعل ، وليست " ما " كذلك . ينظر الصفحة ٤٠٤ .

(٦) الجزولية ١٥٧ .

(٧) في الصفحة ٤٠٥ .

تكفّ بـ " إنْ " ؛ لأنّ " إنَّ " قد تخفّف ، فتصير " إنْ " فجعلوا كفّها بها كالمعاوضة .

وقال الشّاعر :-

فما إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخَرِينَا-٢٢٧

والشّاعر حجازيٌّ ، وقد تقدّم بيانه[١] .

ونزيد هنا ما لم نذكره قبل ، وذاك أنّ الكوفيّين[٢] يزعمون أنّ " إنْ " في قولك : « مَا إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » للنّفي ، وأنّها زيدت بعد " مَا " لتأكيد النّفي كما زيدت اللاّم مع " إنَّ " لتأكيد الإيجاب واستدلّوا بأنّ " إنْ " قد وجدت للنّفي في الكتاب العزيز في مواضع منها قوله تعالى[٣] : ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ ، وقال تعالى[٤] : ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ ﴾ أي : ما أنتم . وقال تعالى[٥] : ﴿ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ أي : ما أنتم . وقال تعالى[٦] : ﴿ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ . وقال تعالى[٧] : ﴿ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ أي : ما كنتم . وقال تعالى[٨] : ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾ أي : ما كان للرّحمن ولدٌ ، إلى غير ذلك فإذا ثبت أنّها بمعنى " مَا " جاز أن يجمع بينهما لتأكيد النّفي ، كما جمع بين " إنَّ ، واللاّم " لتأكيد الإيجاب .

---

(١) في الصفحة ٤٠٥ .

(٢) تنظر المسألة التاسعة والثمانون من الإنصاف ٢ / ٦٣٦ ؛ فقد ساقها الأبذي هنا بشيء من التقديم والتأخير .

(٣) سورة الملك الآية ٢٠ .

(٤) سورة يس الآية ١٥ .

(٥) سورة إبراهيم الآية ١٠ .

(٦) سورة إبراهيم الآية ١١ .

(٧) سورة البقرة الآية ٩٣ .

(٨) سورة الزخرف الآية ٨١ .

والجواب عن كلمات الكوفيّين :-

أن نقول : نسلّم أنّها تكون بمعنى " مَا " في موضعٍ ما ، فأمّا ما احتجّوا به من الآيات فلا نسلّم في بعضها ، أمّا قوله تعالى[1] : ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ فلا نسلّم أنّ " إنْ " بمعنى " مَا " ، وإنّما هي ها هنا شرطيّةٌ ، وجوابه مقدّرٌ ، والتّقدير فيه : « إن كنتم مؤمنين » ، فأيّ إيمانٍ يأمر بعبادة عجلٍ من دون الله تعالى[2] ؟!

وأمّا ﴿ قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ[3] ﴾ فلا نسلّم أنّها هنا بمعنى " مَا " وإنّما هي شرطيّةٌ ، وجوابه ﴿ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ ﴾ أي : « الآنفين » من قولهم : عَبِدَ الرَّجُلُ يَعْبَدُ ، عَبَدًا فهو عَبِدٌ ، وعابدٌ : إذا أنف .

وجاء في كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالبٍ رضي الله عنه[4] :-

« مَا عَبِدْتُ ، فَصَمَتُّ » أي ما انفت فسكتّ .

وقال الشّاعر[5] :-

٢٥٢- أُولَئِكَ قَوْمِي إنْ هَجَوْنِي هَجُوْتُهُمْ   وَأعْبَدُ أنْ تُهْجَى تَمِيْمٌ بِدَارِمِ[6]

---

(١) سورة البقرة الآية ٩٣ .

(٢) إشارة إلى الآية التي قبلها ﴿ ... ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ ﴾ (سورة البقرة الآية ٩٢) .

(٣) سورة الزخرف الآية ٨١ .

(٤) ورد الأثر في النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٣ / ١٧٠ ، وفي الجمهرة ، وتهذيب اللغة ، واللسان « عبد » ، وفي الاشتقاق ١١ ، وفي الإنصاف ٢ / ٦٣٧ ، والأثر فيها « عبدت فصمت » .

(٥) وهو الفرزدق ، ولم أعثر عليه في ديوانه .

(٦) ويروى : « أولئك أحلاسي فجئني بمثلهم » .
ويروى العجز : « وأعبد أن أهجو كليبا بدارم » .

=

/ أي : أنف . والمعنى أنا أوّل الآنفين أن يقال لله ولدٌ.. / ٨٢

وقيل : أوّل العابدين : أي أوّل من عبد الله وحده .

وقيل[١] : المعنى كما أنّي لست أوّل من عبد الله ، فكذلك ليس لله ولدٌ ، كما يقال : إن كنت كاتبًا فأنا حاسبٌ ، يريد : إنّك لست كاتبًا ، ولا أنا حاسبٌ .

على أنّا نقول : ولم قلتم إنّها إذا كانت في موضعٍ مّا بمعنى " مَا " فينبغي أن تكون ها هنا ؟!

وقولهم : « جمع بينها وبين " مَا " لتوكيد النّفي كما جمع بين " إنّ " و " اللاّم " لتوكيد الإيجاب » :-

قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يصير الكلام إيجابًا ؛ لأنّ النّفي إذا دخل على النّفي صار إيجابًا ؛ لأنّ نفي النّفي إيجابٌ ، وعلى هذا يخرج توكيد الإثبات [فإنّه لا يغيّر[٢]] المعنى ؛ لأنّ إثبات الإثبات لا يصير نفيًا بخلاف النّفي فإنّه يصير إيجابًا ، فبان الفرق – والله أعلم – .

واحتجّ البصريّون بأن قالوا :-

الدّليل على أنّها هنا زائدةٌ أنّ دخولها كخروجها ، وأنّه لا فرق في المعنى بين

= وقال التبريزي : الصحيح « وأعبد أن أهجو عبيدا بدارم » .

يعني عبيد بن الحارث بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة .

والشاهد : « أعبد » حيث جاء فعلا مضارعا ، وماضيه « عبد » ومعناه « أنف وغضب » .

والبيت في إصلاح المنطق ٥٠ ، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٣٧٤ ، ٤٠٧ ، والجمهرة ١ / ٢٤٦ ، وتهذيب اللغة (عبد) ، والمحتسب ٢ / ٢٥٨ ، وتهذيب الإصلاح للتبريزي ١ / ١٦٨ ، والإنصاف ٢ / ٦٣٧ ، ووفيات الأعيان ٦ / ٩١ ، واللسان (عبد) ، والبحر المحيط ٨ / ٢٨ .

(١) روى هذا القول عن ابن عيينة في التهذيب (عبد) .

(٢) في المصورة « فلهذا لا يفيد » . وهو تحريف ، والمثبت من الإنصاف ٢ / ٦٤٠ .

قول القائل : « مَا إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ » وبين « مَا زَيْدٌ قَائِمًا » فلمّا كان خروجها كدخولها تنزّلت منزلة " مِنْ " بعد النّفي في قول الشّاعر :-

عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أحَدِ- ٢٤١

أي : أحدٌ . فأشبهت " مَا " إذا وقعت زائدةً .

وقال الله تعالى[(١)] : ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ ﴾ أي : فبرحمةٍ من الله .

و ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم[(٢)] ﴾ أي : فبنقضهم . و " مَا " هنا زائدةٌ ، فكذلك هناك .

وتشبه أيضًا " مَا " في قولك : « إنّما زَيْدٌ قَائِمٌ » ؛ لأنّ معناها معنى « إنَّ زيدًا قَائِمٌ » وإنّما غيّرت اللّفظ مثلها ، فانظر إليه .

وقوله : « وكلّ ما عطف على الخبر المنصوب بأحدهما لفظًا أو معنًى بحرف يوجب لما بعده ، فحكمه حكم ما بعد " إلاّ " ، ويفترقان في أنّ " لا " لا تعمل إلاّ في النّكرة اسمًا وخبرًا »[(٣)] :-

مثال العطف المذكور[(٤)] : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدٌ » و « مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنْ قَاعِدٌ » فهذا لا يجوز فيه النّصب ؛ لأنّك لو قلت « مَا زَيدٌ قَائِمًا بَلْ قَاعِدًا » و « مَا زَيْدٌ قَائِمًا لكن قَاعِدًا » لكنت قد عطفت المنصوب بعد " بَلْ وَلَكِنْ " على الخبر المنصوب بـ " مَا " ، وما عطف على الخبر فهو خبرٌ مثله ، والعامل في المعطوف هو العامل في المعطوف عليه ، وما بعد " بَلْ وَلكِنْ " فهو موجبٌ ، و " مَا " لا تنصب الخبر الموجب ؛ فلذلك بطل النّصب بعد هذين .

---

(١) سورة آل عمران الآية ١٥٩ .

(٢) سورة النساء الآية ١٥٥ ، وسورة المائدة الآية ١٣ .

(٣) الجزولية ١٥٧ ، ١٥٨ . ويقصد « بأحدهما » : " لا " و " ما " شبيهات " ليس " .

(٤) ينظر : شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٩٠٠ ، والمنهاج الجلي (١٤٢ / أ - ب) .

وأمّا " لا " فلا تعمل إلاّ في نكرةٍ(١) ، نحو : « لا رَجُلَ فَاضِلٌ » و « لا خَيْرًا مِنْكَ قَائِمٌ » و « لا غُلامَ رَجُلٍ مُنْطَلِقٌ » و « لا رَجُلُ أَفْضَلَ مِنْكَ » و « لا غُلامُ رَجُلٍ قَائِمًا » و « لا خَيْرٌ مِنْ زَيدٍ خارجًا » ونحو ذلك ؛ لأنّ النّكرة بعدها يراد بها استغراق الجنس ، ولا يكون المفرد في معنى الجنس إلاّ نكرةً ، فإن أدخلتها على معرفةٍ بطل عملها عمل " إنَّ " وعمل " لَيْسَ " وارتفع الاسم بالابتداء ، ولزم التّكرار فنقول : « لا زَيْدٌ في الدَّار وَلا عَمْرٌو » وسيأتي ذلك في باب " لا " مبيّنًا إن شاء الله تعالى .

و " مَا " تعمل في المعرفة والنّكرة نحو « ما زيدٌ أخاك » و « ما رجلٌ قائمًا » فهذا فرق ما بينهما .

وقوله : «فإذا جيء بعد الخبر المنصوب بأحدهما لفظًا أو معنى بحرف عطفٍ لا موجب وكان بعد الحرف وصفٌ ، وموصوفٌ ، وأولي الوصف الحرف ، وكان الموصوف سببيًا من اسمها جاز الرّفع والنّصب والجرّ في ذلك الوصف»(٢) :-

مثل ذلك(٣) : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا ولا خَارجًا أَبُوهُ » و « مَا زَيدٌ قَائِمًا وَلا خَارِجٌ أَبُوه » فهذا هو المنصوب لفظًا .

والمنصوب معنًى ، نحو : « ما زيدٌ بقائمٍ ولا خارجٍ أبوه ، ولا قائمًا أبوه » على الموضع « وَلا قَائِمٌ أَبُوهُ » على القطع ؛ وذلك أنّ « خَارجًا » معطوفٌ على خبرها ولا يعطف على الخبر إلاّ ما يكون خبرًا ويحلّ محلّ الأوّل ، فيكون « خارجًا » معطوفًا على خبر " مَا " ، و " أبوه " فاعل به . وكذلك في الجرّ ،

---

(١) ابن جني يجير إعمالها في المعرفة . ينظر الارتشاف ٣ / ١٢٠٩ ، والجنى ٢٩٣ .

(٢) الجزولية ١٥٨ .

(٣) ينظر المنهاج الجلي (١٤٤ / أ - ب) .

وهذه المسألة تجوز على هذا الوجه ، وتمتنع من وجهٍ آخر :-

وهو أن تجعله من عطف الجمل ، فتعطف اسمًا وخبرًا على اسمٍ وخبرٍ فتقول : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا ولا خَارجًا أبُوهُ » على أن تعطف اسمين على اسمين فهذا يمتنع ؛ لأنّه يؤدّي إلى أن تكون " مَا " عاملةً في الخبر النّصب ، وهو مقدّمٌ على الاسم ، وذلك لا يجوز كما قدّمنا[1] .

فإذا جعلته من عطف المفردات كان الأب فاعلاً به ، وجاز أن يحلّ محلّ الأوّل ، فنقول : « مَا زَيدٌ خَارجًا أبُوه » لأنّه من سببه ، وسببيّ الشّيء يعامل معاملة الشّيء في كلام العرب ، فقول القائل :-

« إنّما المَضْرُوبُ زَيْدٌ » إذا كان المضروب أباه ، أو من هو منه بسببٍ .

وجاز العطف على الموضع في هذه المواضع ؛ لوجود المحرز للنّصب ، وهو " مَا " الحجازيّة .

وقوله : « ولا يجوز مع الأجنبيّ إلاّ الرّفع »[2] :-

مثاله : « مَا زَيْدٌ قَائمًا ولا قَاعدًا عَمْرُو » / فهذا لا يجوز حتّى ترتفع على القطع ، فتقول : « وَلا قَاعِدٌ عَمْرو » وسبب ذلك أنّك إن جعلته من عطف المفردات لم يجز ؛ لأنّه لا يحلّ محلّ الأوّل لو قلت : « مَا زَيدٌ قَاعدًا عَمْرو » لكان خلفًا ؛ لخلو الخبر من ضميرٍ رابطٍ له بالمخبر عنه . / ٨٣

وإن جعلته من عطف الجمل أدّى إلى إعمال " مَا " في الخبر مقدّمًا ، وذلك ممتنعٌ .

وكذلك « مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ ولا قَاعِدٌ عَمْرٌو » لا يجوز في « قَاعِدٍ » إلاّ الرّفع على القطع لما قلنا .

(١) في الصفحة ٤٠٥ .
(٢) الجزولية ١٥٨ .

وقوله : « وإذا تأخّر الوصف جاز الرّفع والنّصب مطلقًا ، ولا يجوز الجرّ »(١) :-

مثال ذلك :- « مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلا [أبوه(٢)] قَاعِدًا » و « مَا زَيدٌ قَائِمًا ، وَلا أَبُوه قَاعِدٌ » و « مَا زَيدٌ بِقَائِمٍ وَلا أَبُوه قَاعِدًا » على الموضع ، و « قَاعِدٌ » على القطع ، و « مَا زَيدٌ قَائِمًا وَلا عَمْرٌو قَاعِدًا » و « مَا زَيدٌ بِقَائِمٍ ولا عَمْرٌو قَاعِدًا وَقَاعِدٌ » على القطع فيهما .

وقوله : « ولا يجوز الجرّ »(٣) :-

يعني أنّك لا تقول : « مَا زَيدٌ بِقَائِمٍ وَلا أُبوه قَاعِدٍ » بالجرّ ، وسبب منع ذلك أنّ حرف العطف ينوب مناب تكرار العامل ، وهو " البّاء " فتجيء قد فصلت بين حرف الجرّ ومجروره ، وذلك لا يجوز .

وقوله : « وأمّا الموصوف ليس فيه إلاّ الرّفع »(٤) :-

يعني المخبر عنه ، وهو اسم " مَا " أو المبتدأ سواءٌ قدّمت الصّفة أو أخّرتها .

[مسألة : « ما زيدٌ قائمًا ولا عمرو ذاهبا »]

وقد بقي بسط مسألةٍ من الباب وهي قوله : « مَا زَيْدٌ قَائِمًا وَلا عَمْرٌو ذَاهِبًا » يجوز عند النّحويّين في « ذَاهِبٍ » النّصب والرّفع(٥) :-

فالرّفع على أنّك لم تشرك الاسم الآخر في " مَا " وليست عندنا " لا " للتّأكيد ، وإنّما استأنفت بها ولا تعمل شيئًا ، و " لا " لا يرتفع ما بعدها أيضًا

---

(١) المصدر السابق .

(٢) ما بين المركنين زيادة يستقيم بمثلها المثال .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) ينظر الكتاب ١ / ٦٠ ، وشرحه للسيرافي ٣ / ٢٨ ، وما بعدها ، والارتشاف ٣ / ١٢٠٤ .

بالابتداء والخبر إلاّ أن تتكرّر ، وهـذا هـو المشـهور[١] ، والّذي حسّـن - هنـا - الرّفع من غير تكرار حرف العطف ، لأنّه قد علم به أنّك تحمل جملةً على جملـةٍ ، فارتفع بالعطف علّة اللّبس الموجودة مع " لا " إذا ارتفع ما بعدها بالابتداء والخـبر من غير تكرارٍ ، وأعطى العطف هنا مـا يعطـي التّكـرار مـن عـدم اللّبـس فلذلـك ساغ ، وسيأتي ذلك مبيّنًا في بابه - إن شاء الله تعالى - .

والنّصب على أنّك عطفت اسمًا وخبرًا على اسمٍ وخبرٍ ، ونابت " لا " مناب تكرار " مَا " تأكيدًا ، ولو استغني عنها لأعطت ذلك الواو ، ولكن قد يفـهم مـع " لا " النّفي في زمانين أكثر من النّفي في زمنٍ واحدٍ ، ويمكن أن يسبق إلى الفـهم مع عدمها النّفي في زمانٍ واحدٍ خاصّةً . فتجيء بـ " لا " لتفهم من المسألة النّفـي في زمانين .

كما يحتمل أن يكون في زمانٍ واحدٍ إلاّ أنّه إذا ذكرت " لا " لم يصحّ ظهور " مَا " معها ، ولمّا لم يصحّ ظهور " مَا " معها ادّعى قومٌ مـن النّحويّـين المتقدّمـين أنّ النّصب لا يجوز ، لأنّه لا عامل له ، ولو كان ثـمّ عـاملٌ لصحّ ظـهوره ، فـرد عليهم سيبويه فقال[٢] : « ليس قولهم لا يكون في " مَا " إلاّ الرّفع بشيءٍ ؛ لأنّـهم يحتجّون أنّك لا تستطيع أن تقول : « وَلا لَيْسَ ، وَلا مَـا » فـأنت تقـول : « لَيْـسَ زَيدٌ وَلا أخُوهُ ذَاهِبَينِ » و « مَا عَمْرٌو وَلا خَالِدٌ مُنْطَلِقَينِ » » .

وجه الدّليل من هذا[٣] : إنّ قوله لَيْسَ زَيْـدٌ وَلا أخُـوه ذَاهِبَـينِ » في موضـع

---

(١) المبرد لا يلزم بتكرارها .

ينظر : المقتضب ٤ / ٣٦٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ١١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفـور ٢ / ٢٧٥ وما بعدها ، والخزانة ١ / ٤٦٧ : عن النحاس .

(٢) الكتاب ١ / ٦٠ .

(٣) ينظر تفصيل احتجاج سـيبويه في شـرح السـيرافي ٣ / ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ ، والنكـت للأعلـم ١ / ١٩٦ ، ١٩٧ .

قوله « لَيْسَ زَيْدٌ وَلَيْسَ أَخُوهُ ذَاهِبَينِ » ، و لا يسغ ردّ هذا ، كما جاز « قَامَ زَيدٌ وَقَامَ عَمْرٌو العَاقِلان » وإذا لم يمكن إلاّ الإقرار بهذا فهو مجموعٌ من قوله « لَيْسَ زَيْدٌ ذَاهِبًا وَلَيْسَ أَخُوهُ ذَاهِبًا » ثمّ جمع الخبران ، ثمّ استغني بـ " لا " عن إعادة " لَيْسَ " ولا يجوز ظهورها مع " لا " ، فقد جوّزوا في فرع المسألة ما منعوه في أصلها ، وذلك ما أردنا أن نبيّن .

وتقول : « مَا زَيدٌ بِقَائِمٍ ، وَلا ذَاهِبٌ أَخُوهُ » فترفع الأخ بذاهبٍ ولا يجوز أن يكون من عطف الجمل ؛ لأنّه يؤدّي إلى أن ينوب حرف العطف مناب عاملين ، وهما " البَاءُ وَمَا " وقد تقدّم منع ذلك في « باب العطف[1] » فأغنى عن إعادته .

وكذلك لو قلت « لَيْسَ زَيدٌ بِقَائِمٍ وَلا ذَاهِبٍ عَمْرٌو » لأنّه تنوب الواو مناب " لَيْسَ وَالبَاء " وذلك لا يجوز ، وقد تقدّم مذهب الأخفش فيه ، والرّدّ عليه[1] .

ونذكر الآن زيادةً على ما تقدّم هناك ما ظهر في الوقت ، وممّن منع العطف على عاملين أبو العبّاس المبرّد[2] ، وابن السّرّاج[3] والسّيرافي[4] ، وأبو عليٍّ الفارسيّ[5] ، وأمّا / سيبويه فنسب أكثر النّاس إليه منعه ومنهم السّيرافي[6] ، / ٨٤
وخالفه ابن درستويه[7] ونسب إليه جوازه .

والذي يعزى إليه جوازه بلا خلافٍ الأخفش[8] ، ويمكن من تنظير قوله أن

---

(١) السفر الأول من هذا الشرح ٢ / ٦٥٣ ، ٦٥٤ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤ / ١٩٥ ، والكامل ١ / ٢١٧ ، ٣ / ٧٢ .

(٣) ينظر : الأصول ٢ / ٦٩ .

(٤) ينظر : شرحه للكتاب ٣ / ٤٠ ، ٤١ .

(٥) ينظر : البصريات ١ / ٥٢٠ .

(٦) ينظر : شرحه للكتاب ٣ / ٤٠ ، ٤١ .

(٧) ذكرت في السفر الأول من هذا الشرح ٢ / ٦٥٣ .

(٨) زيادة على ما في السفر الأول من هذا الشرح ٢ / ٦٥٤ .
ينظر شرح السيرافي ٣ / ٤١ .

يقول : إنّ حرف العطف لا ينوب مناب العاملين في العمل ، وإنّما ناب مناب لفظهما خاصّةً إلاّ إنّهم اتّفقوا[١] - في هذه المسائل المختلف فيها من أجل العطف على عاملين - أنّه إذا تقدّم في العطف المرفوع على المخفوض ، أو المنصوب على المخفوض لم تجز المسألة ، نحو قولك : « إنَّ زَيْدًا في الدَّار وَعمرًا القَصْرِ » و « مَا زَيْدٌ بِقائِمٍ وعمرٌو ذاهبٍ » وعلّلوه بأنّه لم يجز الفصل بين الجارّ والمجرور .

فإن قال الأخفش بظاهر هذا فقد قال : بأنّ حرف العطف ينوب مناب العامل في العمل ، ويلزمه قولهم ، وهو من قول الجميع نقضٌ عند « طل » لقواعدٍ من العربيّة قال منها :-

إنّ العامل إنّما يعمل بالاستبداد إلاّ ما شذّ فلم يقس عليه ، وحروف العطف غير مستبدّةٍ .

ومنها : إنّ العامل يجب أن يكون له اختصاص عملٍ من رفعٍ أو نصبٍ أو خفضٍ ، وإلاّ فبماذا ينفصل من غير العامل ؟! وهذه حروف العطف لا تختصّ برفعٍ من نصبٍ من خفضٍ من جزمٍ .

ومنها : إنّه لا يجوز أن يدخل عاملٌ على عاملٍ ، وهذه يجوز أن يظهر بعدها الرّافع والنّاصب والخافض والجازم .

فإن لم يعلّل الأخفش بما علّلوا ألزموه تجويز ما منع ، ولا يلزمه ؛ لأنّ له أن يقول :-

إن حرف العطف يشرك الثّاني مع الأوّل في التّأسيس ، فكما تقدّم المجرور على المرفوع ، أو المنصوب في المعطوف عليه ، فكذلك في المعطوف ألا ترى أنّ

---

(١) ينظر اتفاقهم : التبصرة ١ / ١٤٥ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، والبسيط ١ / ٣٥٨ .

الجميع اتّفقوا على قولك : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو » أنّ الحكم على تقدير « وَقَامَ عَمْرٌو » ولم يقل أحدٌ منهم أنّه على تقدير « وَعَمْرٌو قَامَ » ولهذا أشار سيبويه في « باب القسم[1] » قال[2] :- « لو قلت : « مَرَرْتُ بِزَيدٍ أوّلَ مِن أمْسِ ، وَأمْسِ عَمْرٍو » لكان خبيثًا ؛ لأنّك فصلت بين المجرور ، وبين الحرف الّذي يشركه هو والأوّل في الجارّ ، فكأنّك فصلت بين الجارّ والمجرور ؛ لأنّ الحرف الّذي يشركه في الجرّ صار كأنّ بعده حرف جرٍّ » .

والأولى بهم تنزيل ظاهر قولهم على هذا ، وإلاّ فقد أريتك ما يلزمهم ، فلنرجع إلى ما ورد عن سيبويه في ذلك ، وما قيل في تفسير كلامهم ؛ ليكون عونًا على تقرير المسألة – إن شاء الله تعالى – :-

اعلم أنّ سيبويه أنشد قول الأعور الشّنّي[3] :-

٢٥٣- فَلَيْسَ بِآتِيْكَ مَنْهِيُّهَا وَلا قَاصِرٌ عَنْكَ مَأْمُورُهَا[4]

---

(١) لم يعنون بهذا العنوان بل : « هذا باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضا من اللفظ بالواو » .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٠٢ ، باختلاف طفيف .

(٣) واسمه : بشر بن منقذ بن عبد القيس ، ويكنى أبا منقذ ، كان شاعر أمويا مجيدا . وله ابنان شاعران أيضا هما : جهم وجهيم .
تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ٢ / ٦٤٣ ، وسمط اللآلي ٢ / ٨٢٧ .

(٤) ويروى : « ولا صارف عنك » .
والشاهد : « ولا قاصر عنك مأمورها » فقد أنشد بجر « قاصر » على أنه عطف « قاصر » على « بآتيك » .
والبيت ورد في الكتاب ١ / ٦٤ ، والمقتضب ٤ / ١٩٦ ، ٢٠٠ ، والأصول ٢ / ٦٩ ، والانتصار ٥٥ ، ١٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٦٨ ، وشرح السيرافي ٣ / ٣٩ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٢٣٨ ، وتحصيل عين الذهب ٨٨ ، والنكت ١ / ٢٠٠ ، والإفصاح للفارقي ٢١٥ ، والتبصرة للصيمري ١ / ١٩٧ ، والحماسة البصرية ٢ / ٢ ، وشرح التسهيل ١ / ٣٨١ ، ٣٨٧ ، وشرح الجزولية للأبذي ٢ / ٦٥٦ ، والملخص ١ / ٢٧١ ، والمغني ٦٣٣ ، وشفاء العليل ١ / ٣٣٩ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٤٢٧ ، ٢ / ٨٧٤ ، والهمع ٢ / ١٣٠ ، والخزانة ٤ / ١٣٦ ، والدرر ١ / ٢٥٩ ، ٢ / ٥٧ .

ثم قال : « وجرّه قومٌ ، فجعلوا المأمور للمنهيّ ، والمنهيّ هو الأمور ؛ لأنّه من الأمور فهو بعضها[١] » .

قال سع[٢] : « لا يجيز سيبويه « لَيْسَ زَيْدٌ بِقَاعِدٍ وَلا قَائمٍ عَمْرٌو » » ووافقه على ذلك ابن درستويه .

والأخفش يجيز هذه المسألة على أصله في تجويز العطف على عاملين[٣] .

قال سع[٤] : « فأمّا إبطاله « لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلا قَاعِدٍ عَمْرٌو » فإنّه لا يرى العطف على عاملين ، ومتى أجاز ذلك كان عطفًا على عاملين » .

وخالفه ابن درستويه في علّة منع هذه المسألة ؛ لأنّه يرى أنّ سيبويه يجيز العطف على عاملين إلاّ في هذه المسألة ؛ لأنّ هذه " البَاء " في ضعف عملها بمنزلة " مَا " في لغة أهل الحجاز وذلك أنّها ليست كالباء الّتي في « مَرَرْتُ بِزَيدٍ » لأنّ " باء " « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » معدّيةٌ لفعلٍ لا يتعدّى ، وهي لمعنى الإلصاق ، والّتي في خبر " لَيْسَ " زائدةٌ للتّوكيد دخولها وخروجها واحدٌ ، فلمّا كانت كذلك هذه " البَاء " ضعف عملها كما ضعف عمل " مَا " إذا شبّهت بـ " لَيْسَ " في بعض أحوالها .

قلت : فلم يجز « مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلا قَاعِدٍ عَمْرٌو » بإضمار " الباء " لضعفها و لم يكن لها قوّة قولك « إنَّ في الدَّار زَيْدًا ، وَالقَصْرِ عَمْرًا » وجوّز هذا لأنّ " في " حرفٌ قويٌّ ، وليس بزائدٍ .

على هذا يجيء كلام ابن درستويه على مذهب سيبويه ، ولّما لم يجز سيبويه

/ ٨٥

(١) الكتاب ١ / ٦٤ .

(٢) شرح السيرافي ٣ / ٤٠ .

(٣) حكي عنه أنه رجع عن هذا القول . الإفصاح للفارقي ٢١٨ .

(٤) شرح السيرافي ٣ / ٤٠ .

المسألة لم يجز البيت على ذلك التّعدّي ، واحتال له بوجهٍ آخر ، فجعل : « منهيّ / الأمور من الأمور » فعاد الضّمير على ذلك ، فكأنّه قال : فليست بآتيتك الأمور الّتي هي المنهيّ ، ولا قاصرٌ عنك مأمورها .

وعند السّيرافي : أنّه عدل إلى هذا لئلاّ يعطف على عاملين .

ثمّ قال سيبويه[1] : « وتقول : مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمرةً ، وَلا بيضاءَ شَحْمَةٌ » .

فقال السّيرافي[2] : « احتجّ بعضهم بأنّ هذا عطفٌ على عاملين ، فقال لهم سيبويه : ليس ذلك بعطفٍ على عاملين ، وتأوّله على أنّ ثمّ " كُلَّ " محذوفةً مقدّرةً » .

قيل له : وهذا لا ينجي من العطف على عاملين فإنّا قد قدّمنا أنّ حرف العطف ليس بخافضٍ ، وإنّما يجوّز كلاًّ أخرى مقدّرةً لحمله على الأولى .

وقال ابن درستويه : إنّما عاد إلى ذكر " مَا " وأتى معه بجارٍّ قويٍّ يجوز عنده العطف عليه ، ليبيّن أنّه لم يمتنع في البيتين الأوّلين[3] من العطف على عاملين ، وإنّما امتنع لما ذكرنا من حال " البَاءِ " وضعفها عند تقديهما عن موضعها .

فالمختار عند ابن طلحة قول ابن درستويه ، وأنّ سيبويه يجيز العطف على عاملين ، وهو مخالفٌ للجمهور ، وقد بيّنّا بسط مذهبه في « باب العطف » وعليه يعتمد[4] .

---

(١) الكتاب ١ / ٦٥ .

وهو من أمثال العرب ، ينظر مجمع الأمثال للميداني ٢ / ٢٨١ ، والمستقصى ٢ / ٣٢٨ .

(٢) شرح السيرافي ٣ / ٤٩ .

(٣) البيتان : هما بيت الأعور الشني ، وبيت النابغة الجعدي ، وهو في الكتاب ١ / ٦٤ .

(٤) السفر الأول ٢ / ٦٥٣ .

[باب نعم وبئس]

بابٌ

هذا هو باب " نِعْمَ " و " بِئْسَ "

ولنقدّم بين يدي شرح البـاب مـا أمكـن مـن السّـؤال علـى مسـائل البـاب ، والجوابات عليها ، ثمّ نعود بعد إلى شرح كلام أبي موسى .

سؤالٌ أوّلٌ :

ما نعم وبئس ؟

جوابه : إنّهما فعلان أصلهما " نَعِمَ وبَئِسَ " إذا أصـاب النّعمـة أو البـؤس ، وهو الفقر ثمّ نقلا إلى باب المدح العامّ ، والذّمّ العامّ هذا مذهب البصريّين[1] .

وذهب الكوفيّون إلى أنّهما اسمان مبتدآن .

استدلّ البصريّون على أنّهما فعلان[2] لاتّصال المرفوع بهما على حـدّ اتّصالـه بالفعل المتصرّف ، فقد حكي « نِعْمَا رَجُلَين ، ونِعْمُـوا رجَـالاً[3] » . وبأنّـهما قـد رفعا الفاعل المظهر في قوله : « نِعْمَ الرّجُلُ زَيدٌ » و « بِئْسَ الغُلامُ عَمْرٌو » والمضمـر في نحو « نِعْمَ رجلاً زيدٌ » .

وبدليل اتّصال تاء التّأنيث بهما السّـاكنة الّـتي لا يقلبـها أحـدٌ مـن العـرب في

---

(١) وإليه ذهب الكسائي من الكوفيين .

ينظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٠٤ ، والإنصاف ١ / ٩٧ ، والتبيين ٢٧٤ .

والشارح هنا يسير على طريقة الأنباري في إنصافه ، والأنباري يسـر علـى ابـن نـهج الشـجري في أماليه .

(٢) وزاد ابن برهان دليلين : « دخول لام القسم عليهما ، وعطفهما على الماضي » .

شرح اللمع ٢ / ٤١٧ ، ومثله الدينوري في ثمار الصناعة ٢٨٨ .

(٣) حكاه الكسائي ، ينظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٢٢ ، والإنصاف ١ / ١٠٤ ، والتبيين ٢٧٤ .

الوقف هاءً ، كما قلبوها في نحو « رَحْمَةٍ ، وَسُنَّةٍ » وذلك قولهم : « نِعْمَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ » و « بِئْسَتِ المَرْأَةُ هِنْدٌ » لأنّ هذه التّاء يختصّ بها الفعل الماضيّ لا تتعدّاه ، فلا يجوز الحكم بما اتّصلت به إلاّ بأنّه فعلٌ .

فإن اعترضوا بأنّها قد تتّصل بالحرف في قولهم : « رُبَّتَ ، ثُمَّتَ » ﴿ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ[1] ﴾ ، وقول الشّاعر[2] :-

٢٥٤- مَاوِيَّ بَلْ رُبَّتَمَا غَارَةٍ ... شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيْسَمِ[3]

وقال الآخر[4] :-

---

(١) سورة ص الآية ٣ .

(٢) وهو ضمرة بن ضمرة النهشلي في شعره ١١٩ .

(٣) ويروى : « ماوي يا » « ربما » وعليها فلا شاهد .

والغارة : الإسراع في السير للحرب . والشعواء : المنتشرة .

واللذعة : الإحراق . والميسم : اسم آلة للوسم .

والشاهد : « ربتما » حيث اقترنت تاء التأنيث بـ " رب " وهي لا تقترن إلا بالأفعال ، و " رب " ليس فعلاً . فيستدل به على أن " نعم " و " بئس " إذا لحقتها التاء فلا يدل على فعليتها عند الكوفيين .

والبيت في نوادر أبي زيد ٢٥٣ ، والمعاني الكبير ٢ / ١٠٠٥ ، وشرح القصائد السبع لأبي بكر الأنباري ٣٢ ، والشعر للفارسي ١ / ٧١ ، والمبهج لابن جني ١١٢ ، والأزهية ٢٦٢ ، والمخصص ١٦ / ١١٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٤١٣ ، والإنصاف ١ / ١٠٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٣١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٧٢ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ٨١٧ ، وشرح الرضي للكافية ٤ / ٢٤١ ، ٢٨٨ ، ٢٩٤ ، ٤٢٤ ، وشرح ألفية ابن معط ١ / ٤٠٣ ، واللسان (ربب ، هيه ، شعا ، موا ، ما) ، والمساعد ٢ / ٢٧٩ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٧٣ ، والهمع ٤ / ٢٣١ ، والخزانة ٩ / ٣٨٤ ، ٥٣٩ ، ١١ / ١٩٦ ، والدرر ٢ / ١٠٣ .

(٤) وهو : عبدة بن الطبيب (يزيد) بن عمرو بن علي ، من بني عبشمس ، شاعر فحل من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، كان أسود شجاعا ، ويكنى أبا يزيد .

تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ٢ / ٧٣١ ، والأغاني ٢١ / ٢٨ ، وسمط اللآلي ١ / ٦٩ ، والإصابة ٣ / ١٠٠ .

٢٥٥- ثُمَّتَ قُمْنَا إلى جُرْدٍ مُسَوَّمَةٍ أعْرَافُهُنَّ لأيْدِيْنَا مَنَادِيْلُ[1]

فلحاقها بالحرف يبطل ما ادّعيتموه من اختصاص الفعل بها ، وإذا بطل الاختصاص جاز أن يكون " نِعْمَ وَبِئْسَ " اسمين ولحقتهما " التّاء " كما لحقت « رُبَّتَ ، وَثُمَّتَ » ، هذا على أنّ " نِعْمَ وَبِئْسَ " لا تلزمهما " التّاء " بوقوع المؤنّث بعدهما كما يلزم الأفعال ، ألا ترى أنّ قولك : « قَامَ المَرْأةُ » لا يجوز في سعة الكلام بخلاف « نِعْمَ المَرْأةُ ، وَبِئْسَ الجَارِيَةُ » فإنّه حسنٌ في سعة الكلام فبان الفرق بينهما .

وهذا الاعتراض ساقطٌ ، وأمّا " التّاء " الّتي اتّصلت (بـ « رُبَّتَ وثُمَّتَ » وإن كانت للتّأنيث إلاّ أنّها ليست " التّاء[2] ") الّتي في « نِعْمَتْ وَبِئْسَت » ، والدّليل على ذلك من وجهين :-

أحدهما :-

أنّ " التّاء " في " نِعْمَتْ " لحقت الفعل للتّأنيث في الاسم الّذي أسند إليه الفعل ، و " التّاء " في « رُبَّتَ وَثُمَّتَ » لحقت لتأنيث الحرف ، لا لتأنيث شيءٍ آخر ، ألا ترى أنّك تقول « رُبَّتَ رَجُلٍ أهَنْتُ » كما تقول : « رُبَّتَ امْرَأةٍ أكْرَمْتُ » ، ولو كان التّاء في « نِعْمَتْ وبِئْسَتْ » لما جاز أن تثبت مع المذكّر كما

---

(١) وجرد : جمع أجرد أو جرداء ، والأجرد من الخيل : القصير الشعر .

والمسومة : المعلمة . والعرف : الشعر الذي في عنق الفرس .

والشاهد : « ثمت » حيث اتصلت تاء التأنيث بـ " ثم " وهو حرف اتفاقا ، والتاء لا تتصل إلا بفعل ، و " ثم " ليس فعلا ، فبهذا استدل الكوفيون على أن لحاق التاء بـ " نعم وبئس " ليس دليلا على فعليتها .

والشاهد في ديوان الشاعر ٧٤ ، والمفضليات ١٤١ ، والشعر والشعراء ٢ / ٧٣٢ ، وفقه اللغة للثعالبي ٣٤٢ ، وسمط اللآلي ١ / ٧٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٤١٣ ، والإنصاف ١ / ١٠٦ ، ونفح الطيب ٢ / ٧١ ، وتخليص الشواهد ٢١٨ .

(٢) ما بين القوسين أعاده الكاتب سهوا في المصورة ، ولم ينبه عليه .

لا يجوز أن تثبت مع المذكر في قولك : « نِعْمَتِ الرّجُلُ » / و « بِئْسَتِ الغُلامُ » ، فلمّا جاز أن تثبت " التّاء " في " رُبّت " مع المذكّر دلّ على الفرق بينهما . / ٨٦

والوجه الآخر : أنّ " التّاء " اللاّحقة للفعل تكون ساكنةً ، وهذه " التّاء " الّتي تلحق هذين الحرفين تكون متحرّكةً ، فبان الفرق بينهما .

وأمّا " لاتَ " فلا نسلّم أنّ " التّاء " مزيدةٌ فيها ، بل هي كلمةٌ على حيالها .

وإن سلّمنا أنّ " التّاء " مزيدةٌ فيها ، فالجواب من أربعة أوجهٍ :-

وجهان ذكرناهما في « رُبَّتَ وثُمَّتَ » ، ووجهان لم نذكرهما ، ونذكرهما الآن :

أحدهما : أنّ الكسائيّ(١) كان يقف عليها بالهاء ، واحتجّ بأنّه سأل أبا فقعسٍ الأسديّ(٢) عنها ، فقال « وَلاهْ » فإذن لا تكون بمنزلة التّاء في " رُبَّتَ وثُمَّتَ " ولا بمنزلة التّاء في " نِعْمَتْ وبِئْسَتْ " .

والوجه الآخر : أن تكون التّاء في « لات حين » متّصلةً بـ « حين » لا بـ " لا " كذلك ذكره أبو عبيدٍ القاسم بن سلاّم(٣) حكى عنهم أنّهم يزيدون

---

(١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٨ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤ / ٣٢٠ ، وتأويل مشكل إعراب القرآن لمكي ٢ / ٦٢٣ .

(٢) وهو أحد الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة .

(٣) وهو إمام في سائر الفنون ، ومن تصانيفه : الغريب المصنف ، وغريب الحديث ، وكتاب الأموال ، وكتاب الأمثال ، أقام بمكة إلى أن مات سنة ٢٢٤ هـ .
تنظر ترجمته : مراتب النحويين ١٤٨ ، ١٤٩ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ونزهة الألباء ١٣٦ ، ١٤٢ ، وإشارة التعيين ٢٦١ ، ٢٦٢ .
وينظر قوله : غريب الحديث ٤ / ٢٤٩ ، وأبو عبيد ناقل لرأي أبي محمد الأموي .
والتبيان للعكبري ٢ / ٣٠٨ ، والخزانة ٤ / ١٧٦ .

" التّاء " على " حِين ، وَأوَان ، وَالآن " فيقولون : « فَعَلْتُ هَذَا تَحِينَ كَذَا ، وتَأْوَان كَذَا ، وتَالآن كَذَا » [أي : حين كذا[١]] وأوان كذا ، والآن .

وقال الشّاعر وهو أبو وجزة السّعدي :

العَاطِفُون تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ وَالمُطْعِمُونَ زَمَانَ أيْنَ المُطْعِمُ–٢٤٧

وقال أبو زبيد :–

[طَلَبُوا صُلْحَنَا ولا تأوانٍ فَأَجَبْنَا أنْ لَيْس حين بَقَاءِ–٢٥٠

وقال الآخر[٢]] :–

نَوِّلِي قَبْلَ يَومَ بَيْنِي جُمَانَا وَصِلِينَا كَمَا زَعَمْتِ تَلآنا–٢٤٨

واحتج بحديث ابن عمر حين ذكر للرّجل مناقب عثمان فقال له[٣] :– « اذهب بها تالآن إلى أصحابك » .

وبأنّها وجدها مكتوبةً في المصحف الّذي يقال أنّه الإمام « تَحِينَ » فدلّ على ما قلناه .

وقولهم[٤] : « إنّ التّاء لا تلزم في « نِعْمَ وَبِئْسَ » إذا وقع المؤنّث بعدهما » ليس بصحيحٍ ؛ لأنّ التّاء تلزمهما في لغة شطر العرب ، كما تلزم في " قَامَ " ، ولا

---

(١) زيادة يقتضيها السياق .

(٢) في المصورة : « وقال أبو زبيد : نولي قبل يوم .... » .
فالغالب على الظن أن الكاتب حين همّ بكتابة بيت أبي زبيد اختل نظره فكتب الشاهد الذي يليه ، وقد أصلح الخلل من الإنصاف ١ / ١٠٩ ، ١١٠ لأن الشارح ينقل عنه .

(٣) ورد في صحيح البخاري ، كتاب فضائل الصحابة ، باب مناقب عثمان ٣ / ١٣٥٣ .
« اذهب بها الآن معك » .
وينظر في غريب الحديث لأبي عبيد ٤ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ ، وتفسير القرطبي ١٥ / ١٤٧ ، ١٤٩ ، والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير ١ / ١٩٦ .

(٤) الكوفيون : ينظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٤١٦ ، ٤١٧ ، والإنصاف ١ / ١١١ .

فرق عندهم بين « نِعْمَتِ المَرْأةُ ، وَقَامَتِ المَرْأةُ » وإنّما جاز عند الّذين قالوا : « نِعْمَ المَرْأةُ » ولم يجز عندهم « قَامَ المَرْأةُ » لأنّ المرأة على قولهم « نِعْمَ المرأة هِنْدٌ » يراد بها الجنس كقولهم :-

« الرَّجُلُ أفْضَلُ مِنَ المَرْأةِ » أي جنس الرّجال أفضل من جنس النّساء ، وكقولهم : أهلك النّاس الدّينار والدّرهم أي: الدّراهم والدّنانير . وكوقوع الإنسان على النّاس قال تعالى(١) : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِيٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ أي النّاس .

وإذا كان المراد بالمرأة استغراق الجنس فلا خلاف أنّ أسماء الأجناس والجموع يجوز تذكير أفعالها ، وتأنيثها ؛ فلهذا المعنى حذف التّاء من حذفها من « نِعْمَ المَرْأةُ هِنْدٌ » وإذا حذفوها في حال السّعة من فعل المؤنّث الحقيقي في قولهم : « حَضَرَ القَاضِيَ اليومَ امْرَأةٌ » فلا يبعد أن يحذفوها من فعل المؤنّث الواقع على الجنس ، وقالوا « مَا قَعَدَ إلاّ المَرْأةُ » فحذفوها البتّة ، ولا تثبت إلاّ في ضرورةٍ .

فإن قالوا : إنّما حذفت تاء التّأنيث هنا تنبيهًا على المعنى ؛ لأنّ التّقدير « مَا قَعَدَ أحَدٌ إلاّ المَرْأةُ » .

قلنا هذا مسلّمٌ ، ولكنّ اللّفظ يدل على أنّ المرأة غير بدلٍ من أحدٍ ، وإن كان المعنى يدلّ على أنّه [بدلٌ ، كما أنّ اللّفظ يدلّ على أنّ « شحمًا » في قولك « تَفَقّأ الكَبْشُ شَحْمًا » غير فاعلٍ، وإن كان المعنى يدلّ على أنّه(٢)] فاعلٌ، فكما حذفوا تاء التّأنيث من قولهم « مَا قَعَدَ إلاّ المَرْأةُ » تنبيهًا على المعنى ، فكذلك حذفوها من قولهم : « نِعْمَ المَرْأةُ » تنبيهًا على أنّ الاسم يراد به الجنس .

---

(١) سورة التين الآية ٤ .

(٢) ما بين المركنين ساقط من المصورة . وما أثبت موافق لمعنى ابن الشجري ٢ / ٤١٨ ، وللفظ الأنباري ومعناه ١ / ١١١ .

واستدلّوا[١] أيضًا بأنّهما مبنيّان على الفتح ، ولو كانا اسمين لم يكن لبنائهما موجبٌ .

واستدلّ الكوفيّون على أنّهما اسمان بدخول حرف الجرّ عليهما ، قالت العرب[٢] : « مَا زَيدٌ بِنِعْمَ الرَّجُلُ » قال حسّان بن ثابت[٣] :

٢٥٦- أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ أخا قِلَّةٍ أوْ مُعْدِمَ المَالِ [مُصْرِمَا[٤]]

وحكي عن بعض فصحاء العرب « نِعْمَ السَّيرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرِ[٥] » .

وحكى أبو بكر بن الأنباري[٦] عن أبي العبّاس ثعلب عن سلمة[٧] عن الفرّاء

(١) أهل البصرة .

(٢) وبه احتج الفراء . ينظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٠٤ .

(٣) في ديوانه ١٢٨ .

(٤) ويروى العجر : « كذي العرف ذا مال كثيرٍ ومعدما » .
وما بين المركنين في المصورة « مصرفا » وهو تصحيف .
وأخو القلة : أي الفقير . والمصرم : المعدم الذي لا شيء عنده .
والشاهد : « بنعم الجار » فقد استدل به الكوفيون على اسمية " نعم " لدخول حرف الجر عليه .
والبيت ورد ذكره في أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٠٥ ، والإنصاف ١ / ٩٧ ، ١١٢ ، ١١٣ ، وأسرار العربية ١٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٢٧ ، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ٩٦٨ ، ومنهج السالك ٣٨٧ ، وائتلاف النصرة ١١٥ ، والخزانة ٩ / ٣٨٩ .

(٥) في هامش المصورة « البعير » .

(٦) وهو : محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري النحوي ، على مذهب الكوفيين ، أحد الأئمة المشهورين ، كان حفظة ، ورعا ، صالحا ، له تصانيف حسان منها : كتاب الزاهر في اللغة ، وكتاب هاءات القرآن ، والأمالي ، وقد توفي سنة ٣٢٨ هـ وقيل سنة ٣٢٧ هـ .
تنظر ترجمته : الفهرست ٨٢ ، وطبقات النحويين واللغويين ١٥٣ ، ١٥٤ ، ونزهة الألباء ٢٦٤ ، ٢٧١ ، وإشارة التعيين ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، وبغية الوعاة ١ / ٢١٢ ، ٢١٤.

(٧) وهو أبو محمد ، سلمة بن عاصم النحوي ، أخذ عن الفراء ، وكان ثقة عالما حافظا ، صنف : معاني القرآن ، وغريب الحديث ، وهو والد المفضل بن سلمة . توفي سنة ٢٧٠ هـ .
تنظر ترجمته : الفهرست ٧٤ ، وبغية الوعاة ١ / ٥٩٦ .

« وَاللهِ مَا هِيَ بِنَعْمَ المَوْلُودَةُ نُصْرَتُها بُكَاء[١] » فأدخلوا عليها حرف الخفض ، وهو من خواصّ الأسماء .

واستدلّوا أيضًا بقول العرب : « يَا نِعْمَ المَوْلى ، وَيَا نِعْمَ النَّصِيُر[٢] » فنداؤهم " نِعْمَ " يدلّ على الاسميّة ؛ لأنّ النّداء من خواصّ الأسماء .

فإن قيل لهم : المنادى محذوفٌ والتّقدير : « يا الله نعم المولى أنت ونعم النّصير أنت » فحذف المنادى ؛ لدلالة حرف النّداء عليه كما يحذف النّداء ؛ لدلالة المنادى عليه .

[قالوا : لا يجوز[٣]] ؛ لأنّا نقول : الجواب / عن هذا :- / ٨٧

أنّ المنادى إنّما يقدّر محذوفًا إذا ولي حرف النّداء فعل أمرٍ ، أو ما جرى مجراه ، كقراءة الكسائي وغيره : ﴿ **ألا يا اسجدوا لله**[٤] ﴾ أراد : يا هؤلاء

---

(١) والحكاية هي أن أعرابيًا بشر بابنة ولدت له : فقيل له : « نعم الولد هي » .
فقال : « والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقة » .
تنظر الحكاية : أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٠٥ ، والإنصاف ١ / ٩٩ ، والتبيين ٢٧٦ ، وشرح المفصل ٧ / ١٢٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٠ ، ٦١١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٥ .

(٢) أورده أبو بكر بن الأنباري في كتابه « الواسط » مؤيدا به الفراء .
ينظر أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٠٥ .

(٣) زيادة يستقيم بها الحوار مأخوذة من الإنصاف ١ / ٩٩ .
والقائلون هم الكوفيون .

(٤) سورة النمل الآية ٢٥ .
وهي قراءة الكسائي وأبي جعفر يزيد بن القعقاع ، ويعقوب الحضرمي ، وأبي عبد الرحمن السلمي ، والحسن البصري وحميد الأعرج ، وهو بتخفيف اللام في " ألا " لاستفتاح الكلام ثم النداء وتقديره « يا هؤلاء » ثم الأمر « اسجدوا » .
والقراءة الأخرى « **ألاّ يسجدوا** » .
تنظر القراءة : معاني القرآن ٢ / ٢٩٠ ، والأخفش ٢ / ٦٤٩ ، والسبعة ٤٨٠ ، والحجة ٢٧٠ ، ٢٧١ ، والمبسوط ٢٧٩ .

اسجدوا ، كما قال [ذو الرّمّة[١]] :-

٢٥٧- ألا يا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى البِلَى وَلا زَال مُنْهلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ[٢]

وقا ل [الأسود بن يعفر[٣]] :-

٢٥٨- ألا يَا اسْلَمِي قَبْلَ الفِراقِ ظَعِينَا تَحِيَّةَ مَنْ أمْسَى إليك حَزِينَا[٤]

وقال الكميت[٥] :-

---

(١) في ديوانه ١ / ٥٥٩ ، وفي المصورة « الأخطل » وهو خطأ ; ولعل سببه أنه ينقل من الإنصاف ، وفيه بيت سابق على هذا الشاهد للأخطل ، فاختل نظره بينهما .

(٢) والجرعاء : رملة مستوية لا تنبت شيئا .

والشاهد : « يا اسلمي » حيث دخل حرف النداء في اللفظ على الفعل « اسلمي » وهو فعل أمر مما سوغ للكوفيين به حذف المنادى .

والبيت وارد في : مجاز القرآن ٢ / ٩٤ ، ومعاني القرآن للأخفش ٢ / ٦٤٩، والكامل ١/١١٧ ، ومجالس ثعلب ١ / ٣٤ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤ / ١١٥ ، واللامات للزجاجي ١١ ، وذيل أمالي القالي ١٢٥ ، والحجة لابن خالويه ٢٧١ ، والشعر للفارسي ١ / ٦٧ ، والخصائص ٢ / ٢٧٨ ، والصاحبي ٣٨٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٤٠٩ ، والإنصاف ١ / ١٠٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٣٨٩ ، ٤ / ١٤ ، وشرح عمدة الحافظ له ١ / ١٩٩ ، وشواهد التوضيح له ٦ ، واللسان (يا ، ألا) ، وجواهر الأدب ٣٦٣ ، والارتشاف ٣ / ١١٦١ ، والنكت الحسان ٦٦ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٣٥ ، وتخليص الشواهد ٢٣١ ، ٢٣٢ ، وشفاء العليل ١ / ٣٠٧ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٣ ، ٢٢٢ ، والتصريح ١ / ٥٩٣ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٦١٧ ، ٦١٩ ، والهمع ٤ / ٣٦٧ ، والدرر ١ / ٢٠٦ ، ٢ / ٦ ، ٢١٢ .

(٣) في شعره ٦٢ .

وفي المصورة « المرقش » وهو خطأ ؛ وسببه أنّه ينقل من الإنصاف فاختل نظره وأورد بيت الأسود منسوبًا للمرقش .

(٤) ومعنى « ظعينا » : المرأة في الهودج ، أو المرأة مطلقًا .

والشاهد : « يا اسلمي » ووجه الاستشهاد فيه كالذي قبله .

والبيت ورد في نوادر أبي زيد ١٩٥ ، والإنصاف ١ / ١٠١ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٤٨٧ .

(٥) وهو الكميت بن زيد في ديوانه ١ / ١٢٦ .

٢٥٩- أَلا يا اسلَمِي يا تِرْبَ أَسْمَاءَ مِنْ تِرْبِ ألا يا اسْلَمِي حُيِّيْتِ عَنِّي وَعَنْ صَحْبِي[1]

وقال الآخر وهو العجّاج[2] :-

٢٦٠- يَا دَارَ سَلْمَى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْـلَمِي بِسَمْسَـمٍ أَوْ عَـنْ يمـين سَمْسَـمِ[3]

وقال[4] :-

٢٦١- أَمَسْلَمُ يا اسْمَعْ يا بـنَ كُـلِّ خَلِيْفَـةٍ وَيَا سَايِسَ الدُّنْيَا وَيَا جَبَلَ الأَرْضِ[5]

(١) ومعنى الترب : المساوي لك في السن .

والشاهد : « يا اسلمي » والاستدلال به كالشاهدين السابقين .

والبيت في الديوان :-

ألا يا سلم يا تربي أفي أسماء من ترب

ألا يا سلم حييت سلي عن وعن صحبي

وقد ورد البيت في الأغاني ١٦ / ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، والإنصاف ١ / ١٠١ .

(٢) كما في ديوانه ٢٦٩ .

ونسب لرؤبة بن العجاج وهو في ذيل ديوانه ١٨٣ .

(٣) ويروى : « يا دار هند » « بسمسم وعن يمين » .

وسمسم : اسم موضع بعينه .

والشاهد : « يا اسلمي » والاستدلال به كالشواهد قبله .

والبيتان وردا في مجاز القرآن ٢ / ٩٤ ، ومعاني القرآن للزجاج ٤ / ١١٦ ، وشرح السيرافي ١ / ١٥٢ ، والشعر للفارسي ١ / ٦٧ ، ومعاني الحروف للرماني ٩٣ ، والخصائص ٢ / ١٩٦ ، ٢٧٩ ، وسر الصناعة ١ / ٩٠ ، والإنصاف ١ / ١٠٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ ، ١٣ ، والممتع لابن عصفور ١ / ٣٢٤ ، واللسان (سمم ، علم) ، وشرح شواهد الشافية ٤٢٨ .

(٤) وهو أبو نُخَيْلَة .

(٥) ويروى : « أمسلم إني يا ابن كل خليفة ويا فارس الهيجا ، ويا قمر الأرض » .

« أمسلم إني يا بن خير خليفة » « ويا واحد الدنيا »

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد .

و « مسلم » مرخم « مسلمة » .

والشاهد : « يا اسمع » والاستدلال به كالذي قبله .

أراد : يا هذا اسمع .

وإنّما اختصّ بهذا فعل الأمر دون الخبر ؛ لأنّ المنادى مخاطبٌ ، والمأمور مخاطبٌ ، فحذفوا الأوّل من المخاطبين ؛ اكتفاءً بالثّاني عنه .

ولا خلاف أنّ « نِعْمَ المَوْلَى » خبرٌ ، فيجب أن لا يقدّر المنادى فيه محذوفًا[1] ، يدلّ عليه أنّ النّداء لا يكاد ينفكّ من الأمر ، أو ما جرى مجراه من الطّلب والنّهي ؛ ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب الله تعالى نداءٌ ينفكّ من أمرٍ أو نهيٍ ، ولهذا لمّا جاء بعده الخبر في قوله تعالى[2] : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ ﴾ شفعه الأمر في قوله[3] : ﴿ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ ﴾ فلمّا كان النّداء لا يكاد ينفكّ من الأمر وهما جملتا خطابٍ ، جاز أن يحذف المنادى من الجملة الأولى ، وليس كذلك « يَا نِعْمَ المَوْلَى ، وَيَا نِعْمَ النَّصِيرُ » ؛ لأنّ " نِعْم " خبرٌ فلا يجوز أن يقدّر المنادى فيه محذوفًا .

ومنهم من قال[4] : الدّليل على أنّهما ليسا بفعلين أنّه لا يحسن اقتران الزّمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنّك لا تقول : « نِعْمَ الرَّجُلُ أمْسِ » ولا « غَدًا » ولا « بِئْسَ الرَّجُلُ غَدًا » ولا " أمْسِ " فلمّا لم يحسن اقتران الزّمان بهما علم أنّهما ليسا بفعلين .

= والبيت ورد في طبقات الشعراء لابن المعتز ٦٤ ، والزاهر لأبي بكر الأنباري ١ / ١٩٢ ، وأمالي القالي ١ / ٣٠ ، ليس في كلام العرب لابن خالويه ٢١٢ ، وزهر الآداب للحصري ٢ / ٩٢٥ ، وسمط اللآلي ١ / ١٣٥ ، والحماسة الشجرية ١ / ٤٠٨ ، والإنصاف ١ / ١٠٢ ، واللسان (نفض) .

(١) في المصورة : « محذوف » وهو خطأ .

(٢) سورة الحج الآية ٧٣ .

(٣) سورة الحج الآية ٧٣ .

(٤) أي من الكوفيين ، وهذا الاستدلال وما بعده ذكرهما أبو بكر الأنباري في كتابه المفقود المسمى « الواسط » ، ذكر ذلك ابن الشجري في أماليه ٢ / ٤١٤ .

ومنهم من قال : الدّليل على أنّهما ليسا بفعلين أنّهما غير متصرّفين لأنّ التّصرف من خصائص الأفعال ، فلمّا لم يتصرّفا دلّ على أنّهما ليسا[1] بفعلين .

ومنهم من قال : الدّليل على أنّهما ليسا بفعلين ماضيين أنّه يجوز دخول اللاّم عليهما في خبر[2] « إنَّ » نحو « إنَّ زَيْدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ » و « إنَّ عَمْرًا لَبِئْسَ الغُلامُ » وهذه اللاّم لا يجوز دخولها على الفعل الماضي ، فدلّ على أنّهما اسمان .

ومنهم من قال : الدّليل على أنّهما اسمان أنّه قد جاء عن العرب[3] :- « نَعِيْمَ الرّجُلُ زَيدٌ » وليسَ في أمثلة الأفعال " فَعِيل " ألبتّة .

والصّحيح مذهب البصريّين ؛ لما تقدّم .

والجواب عن كلمات الكوفيّين :-

أمّا قولهم : « يَا نِعْمَ المَوْلَى ، وَيَا نِعْمَ النَّصِيرُ » فنقول : المقصود بالنّداء محذوفٌ للعلم [به][4] ، والتّقدير : « يا اللهُ نِعْمَ المَوْلى أنْتَ ، وَنِعْمَ النَّصِيرُ أنْتَ » ولا فرق بين فعل الأمر وغيره في ذلك ، أعني في امتناع مجيء كل واحدٍ منهما بعد حرف النّداء ، إلاّ أن يقدّر بينهما اسمٌ يتوجّه النّداء عليه ، قال الشّاعر[5] :-

٢٦٢- يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالأقْوَام كُلِّهِمُ[6]

---

(١) في المصورة : « ليس » وهو خطأ .

(٢) ينظر هذا الاستدلال شرح اللمع لابن برهان ٢ / ٤١٧ ، وثمار الصناعة للدينوري ٢٨٨ ، والتبيين للعكبري ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، وائتلاف النصرة ١١٦ .

(٣) رواه قطرب منفردًا .

ينظر المحتسب ١ / ٣٥٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٤١٨ ، وأسرار العربية ١٠٦ ، والإنصاف ١ / ١٢١ .

(٤) زيادة يقتضيها السياق .

(٥) القائل مجهول ، والبيت من أبيات سيبويه التي ظلت مجهولة .

(٦) وعجزه : « والصالحين على سمعان من جار » .

=

أراد : يا هؤلاء . وقال[١] :-

٢٦٣- يَـا لَعْنَـةُ اللهِ عَلَـى أَهْـلِ الرَّقَـمْ أَهْلِ الحَمِيـرِ وَالوَقِيـرِ وَالخُـزُمْ[٢]

وقال[٣] :-

٢٦٤- يَـا لَعَـنَ اللهُ بَنِـي السِّـعْلاةِ[٤]

= والشاهد : « يا لعنة الله » حيث جاءت الرواية برفع « لعنة » فعلى هذا وقع بعد حرف النداء جملة مؤلفة من مبتدأ وهو « لعنة الله » وخبر هو « على سمعان » .

والبيت ورد في الكتاب ٢ / ٢١٩ ، والكامل ٣ / ١٩٢ ، والأصول ١ / ٣٥٤ ، واللامات للزجاجي ١٢ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢ / ٣١ ، ومعاني الحروف للرماني ٩٣ ، وتحصيل عين الذهب ٣٢١ ، والنكت ١ / ٥٦٣ ، والإفصاح للفارقي ٧٣ ، والتبصرة للصيمري ١ / ٣٦٠ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٦٩ ، ٤١٤ ، والإنصاف ١ / ١١٨ ، والتبيين للعكبري ٢٧٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٢٤ ، ٤٠ ، ٨ / ١٢٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١١١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٥ ، ١٢٠ ، ٣٨٩ ، وشرح الكافية الشافية له ٣ / ١٣٣٧ ، والملخص ١ / ٤٦٩ ، ورصف المباني ٤٥٣ ، وجواهر الأدب ٣٦٣ ، والجنى الداني ٣٥٦ ، والمغني ٤٨٨ ، وشفاء العليل ٢ / ٦٥١ ، ٨٠٣ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٩٦ ، والهمع ٣ / ٤٥ ، ٤ / ٤٦٧ ، والخزانة ١١ / ١٩٧ ، والدرر ١ / ٣٨٠ ، ٢ / ٢١٢ .

(١) وهو : سالم بن مسافع بن سريح الغطفاني ، ودارة أمه ، شاعر مخضرم خبيث اللسان وبسببه قتل ، قتله زميل الفزاري نحو سنة ٣٠ هـ .

تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ١ / ٤٠٨ ، والإصابة ٢ / ١٠٨ ، والخزانة ٢ / ١٤٤ ، ١٥٠ .

(٢) ويروى : « أهل الوقير والحمير ... » .

والرقم : جمع رقمة وهو نبات يقال إنه الخبازى ، والوقير : صغار الشاء .

والخزم : جمع خزومة وهي البقرة بلغة هذيل .

والشاهد : « يا لعنة الله » والاستشهاد به كالذي قبله .

والبيتان ذكرا في شرح السيرافي ١ / ١٥٢ ، والبصريات ١ / ٣٢٤ ، والإفصاح للفارقي ٧٣ ، ومعجم ما استعجم للبكري ٢ / ٦٦٦ ، والاقتضاب ٢ / ٥٩٥ ، والحلل لابن السيد ١٤٠ ، والإنصاف ١ / ١١٨ ، واللسان (خزم ، رقم) .

(٣) وهو علباء بن أرقم اليشكري .

(٤) ويروى : « يا قاتل الله » « يا قبح الله » . =

وقال الآخر[(١)] :-

٢٦٥- يَا قَاتَلَ اللهُ صِبْيَانًا تَجِيءُ بِهِمْ أُمُّ الهُنَيْبِرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِي[(٢)]

وهي جملةٌ خبريّةٌ .

ومن الدّليل على فساد مذهبهم إجماعنا وإيّاهم على أنّ [الجمل[(٣)]] لا تنادى ، وأجمعنا على أنّ « نِعْمَ الرَّجُلُ » جملةً ، وإن اختلفنا في " نِعْمَ " وإذا امتنع بالإجماع قولنا : « يَا زَيْدُ مُنْطَلِقٌ » فكذلك « يَا نِعْمَ الرَّجُلُ » إلاّ على الحذف .

= والسعلاة : أنثى الغول ، وقيل : ساحرة الجن . وبنوها هنا هم أولاد عمرو بن يربوع .

والشاهد : « يا لعن الله » حيث اقترن حرف النداء بجملة فعلية دعائية ، وذلك على تقدير اسم مفرد يكون المنادى .

والبيت ورد في نوادر أبي زيد ٣٤٥ ، ٤٢٣ ، والإبدال لابن السكيت ١٠٤ ، والحيوان ١ / ١٨٧ ، ٦ / ١٦١ ، والاشتقاق لابن دريد ٢٢٧ ، والجمهرة له ٣ / ٣٣ ، وأمالي القالي ٢ / ٦٨ ، والخصائص ٢ / ٥٣ ، وسر الصناعة ١ / ١٥٥ ، والصاحبي ١٣٩ ، والمخصص ٣ / ٢٦ ، ١٣ ، ٢٨٣ ، وسمط اللآلي ٢ / ٧٠٣ ، والإنصاف ١ / ١١٩ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ٣٢١ ، ٢ / ٧٢٥ ، والبديع لابن الأثير ٢ / ٥٤٦ ، وسفر السعادة للسخاوي ١ / ٧٤ ، ٧٥ ، ٣٠٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠ / ٣٦ ، ٤١ ، والمقرب لابن عصفور ٥٣٣ ، والممتع له ١ / ٣٨٩ ، وشرح الشافية للرضي ٣ / ٢٢١ ، واللسان (نوت ، تا ، أنس) وشرح شواهد الشافية ٤٦٩ .

(١) وهو القتال الكلابي في ديوانه ٥٩ .

(٢) ويروى : « يا قبح الله » « ضبعانا » « لها حاري » .

والهنيبر : مصغر هنبر وهوالجحش ، ومنه قيل للأتان أم الهنيبر . أو الضبع في لغة فزارة ، والمراد به هنا امرأة بهذا الاسم .

الزند : هو ما يستخرج منه النار ، ووراي : واقد ، وهي كناية عن رحم المرأة .

والشاهد : « يا قاتل الله » ووجه الاستدلال به كالذي قبله .

والبيت ورد في نوادر أبي زيد ١٩٠، والفرق لثابت ٦٨ ، والإنصاف ١ / ١١٩ ، واللسان (هنبر) .

(٣) في المصورة « الجمادى » وهو تحريف .

وأمّا : إنّ الأمر كثر في النّداء : فنقول : وكذلك الخبر قال تعالى[1] : ﴿ يَـٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾ و﴿ يَـٰٓأَبَتِ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ[2] ﴾ و ﴿ يَـٰٓأَبَتِ إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا[3] ﴾ و ﴿ يَـٰٓأَبَتِ هَـٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَـٰىَ مِن قَبْلُ[4] ﴾ و ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ[5] ﴾ .

وأمّا : « إنّه لا يحسن اقتران الزّمان بهما ، فلا يقال : « نِعْمَ الرَّجُلُ أمْسِ إلى آخره : / فنقول[6] : إنّ سبب ذلك أنّ " نِعْمَ " » موضوعٌ لغاية المدح ، / ٨٨
و " بِئْسَ " موضوعٌ لغاية الذّمّ ، فجعل دلالتهما مقصورةٌ على " الآن " لأنّك تمدح ، أو تذمّ بما هو موجودٌ في الممدوح والمذموم لا لشيءٍ كان ، فزال ، أو لا بما يكون ولم يقع .

وأمّا قولهم : إنّ اللاّم تدخل عليهما في خبر " إنَّ " :-

فذلك لشبههما بالأسماء ؛ لنقلهما عن معنى المضي إلى الحال ، ومنعهما التّصرف ، ودخول حرف الجرّ عليهما ، فكذلك اللاّم .

وأمّا " نَعِيم " فشاذٌّ وهو من الإشباع للضّرورة كما تقدّم[7] في قوله[8] :-

---

(١) سورة الزخرف الآية ٦٨ ، وفي المصورة « عبادي » .

(٢) سورة مريم الآية ٤٥ .

(٣) سورة يوسف الآية ٤ .

(٤) سورة يوسف الآية ١٠٠ .

(٥) سورة فاطر الآية ١٥.
إذن « فقد تكافأت هذه المعاني في الكثرة ، فليس لبعضها مزية على بعض » .
كما قال بذلك ابن الشجري في أماليه ٢ / ٤١٥ .

(٦) ينظر هذا الرد : أمالي بن الشجري ٢ / ٤٢٠ ، والإنصاف ١ / ١٢١ ، والتبيين ٢٨٠ .

(٧) في السفر الأول من هذا الشرح ١ / ١٤٥ ، ١٤٦ .

(٨) غير معروف .

٢٦٦- تريـــــــــــــب[١]

يريد : ترب .

ومن[٢] :

٢٦٧- القَرَنْفُـــــــــــــولْ[٣]

يريد « القرنفل » .

وأمّا : « نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بِئْسَ العَيْرُ » ، فقد يكون من حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه[٤] كأنّه قال : على [عيرٍ[٥]] بئس [العير[٦]] ، وكذلك « بِجَارٍ نِعْمَ الجَارُ » و « بِوَلَدٍ نِعْمَ الوَلَدُ » ونظيره في ذلك قولهم :-

وَاللهِ مَا لَيْلِي بِنَامَ صَاحِبُهُ وَلا مُخَالِطِ اللِّيَانِ جَانِبُهُ-٣٣

(١) وتمامه : « يُحِبُّكِ قلبي ما حييت فإن أمُتْ يحبك عَظْمٌ في التراب تريب » .

ومعنى تريب : أي ترب أي لاصق بالتراب .

والشاهد : « تريب » حيث أشبع كسرة الراء في " ترب " فتولد من الإشباع ياء ، وهو ضرورة .

والبيت ورد في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٢١ ، ٢ / ٥٧٥ ، والضرائر له ٣٦ ، ورصف المباني ١٣ ، ٤٤٦ ، والارتشاف ٥ / ٢٣٩١ ، والمساعد ٢ / ١٢٣ .

(٢) غير معروف .

(٣) وتمامه : « كأن في أنيابها القرنفول » .

والشاهد : « القرنفول » فأصلها « القرنفل » فلما اضطر الشاعر إلى إقامة الوزن أشبع ضمة الفاء فتولد منه واوًا .

والبيت في الخصائص ٣ / ١٢٤ ، والمحتسب ١ / ٢٥٩ ، والمخصص ١١ / ١٩٦ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٤٢٠ ، والإنصاف ١ / ٢٤ ، ٢ / ٧٤٩ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ٣٨٣ ، والضرائر لابن عصفور ٣٥ ، والممتع له ١ / ١٥٦ ، واللسان (قرنفل) .

(٤) كذا قدرها ابن عصفور في شرحه للجمل ١ / ٦١١ ، وابن الشجري والأنباري والعكبري على تقدير الحكاية . الأمالي ٢ / ٤٠٥ ، والإنصاف ١ / ١١٣ ، والتبيين ٢٧٩ .

(٥) في المصورة : « بعير » .

(٦) في المصورة : « البعير » .

فأدخل الباء على « نَامَ » وهو فعل تقديره « بليلٍ نام صاحبه »

ثم حذف « ليل » وأقيم « نام صاحبه » مقامه ؛ لأنّه صفةٌ له .

وأما عدم التّصرف : فموجودٌ في بعض الأفعال[1] ، وهذان منها .

سؤالٌ ثانٍ :

في لفظ الفعلين ، أيلحقان بالماضي أم بالمستقبل ؟

جوابه :-

إنّهما يلحقان بالماضي ، والأصل فيهما " نَعِمَ ، وبَئِسَ[2] " ، بدليل قول الشّاعر[3] :-

٢٦٨- مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ فَاعِلَها نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الأَمْرِ المُبِرّ[4]

---

(١) كـ " عسى " .

(٢) ينظر أصلهما : الكتاب ٢ / ١٧٩ ، والمقتضب ٢ / ١٣٨ ، والأصول ١ / ١١١ .

(٣) وهو طرفة بن العبد في ديوانه ٧٢ .

(٤) ويروى الشطر الأول بروايات متعددة منها :

« ما أقلت قدمي إنهم » « ما أقلت قدم ناعلها » « ثم نادوا أنهم في قومهم » « خالتي والنفس قدمًا إنهم » .

ويروى الشطر الثاني :-

« نعم الساعون في القوم الشطر »

والمبر : أي الأمر الغالب الذي عجز الناس عن دفعه .

والشطر : جمع شطير وهو البعداء من الناس الغرباء .

والشاهد : « نَعِم » حيث جاء على الأصل بفتح الفاء وكسر العين .

والبيت في الكتاب ٤ / ٤٤٠ ، والمقتضب ٢ / ١٣٨ ، والمسائل العضديات ٢٠٦ ، والخصائص ٢ / ٢٢٨ ، والمحتسب ١ / ٣٤٢ ، ٣٥٧ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢ / ٤١٨ ، والتبصرة ١ / ٢٧٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٢٦٤ ، ٤١٩ ، والإنصاف ١ / ١٢٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٥٩٣ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٢ ، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٢٣٩ ، والصفوة الصفية للنيلي ٢ / ١١٥ ، واللسان (نعم) ، والهمع ٥ / ٢٨ ، والخزانة ٩ / ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، والدرر ٢ / ٢٦٦ .

ثم أتبع الأوّل منهم بحرف الحلق المكسور ثانيًا ، وذلك أصلٌ مطّردٌ في اللّغة قالوا : فِخِذٌ ، ورِئِي ، وشِهِد ، ثمّ أسكن " فِعِل " فقيل : " نِعْم ، وَبِئْس " .

ومنهم من يسكن الأصل منهما[1] ، فيتحصل فيهما أربع لغاتٍ[2] مثلها في " فخِذ " .

سؤالٌ ثالثٌ :-

لم غيّرا عن حدّ الأفعال ؟

جوابه :-

إنّه لّما لم يتصرّفا أشبها الأسماء ، فعوملا في التّعليل معاملتها ، وكذلك فعل بـ " لَيْسَ[3] " ، ولذلك[4] دخلت لام الابتداء عليهما في قول الشّاعر[5] :-

٢٦٩- لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بنِ مَالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَصَرْ[6]

---

(١) فيصبح « نَعْم » .

(٢) ينظر : الكتاب ٤ / ١٠٧ ، والمقتضب ٢ / ١٣٨ ، والأصول ١ / ١١١ ، والإنصاف ١/١٢١ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٥٩٣ .

(٣) دخول لام الابتداء على الماضي الجامد هو رأي الأخفش ، وخالفه الجمهور ، وتبع الأخفش ابنُ مالك . ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٢٨ ، والمغني ٣٠١ .

(٤) في المصورة : « ولذلك ما دخلت » وهو خطأ .

(٥) وهو امرؤ القيس في ديوانه ١٤٢ .

(٦) ويروى العجز :-

« تميم بن مر » « طريف بن مل » « ساعة » « الريح » « القر » « والخضر » « والحصر » .

وتعشو : بمعنى تنظر نظرا بعيدا ، وطريف : اختلف فيه أهو طريف بن مالك الطائي أم طريف بن مل الطائي ؟

والخَصَر : البرد .

والشاهد : « لنعم » حيث دخلت لام الابتداء على " نعم " لأنها جامدة ، فأشبهت الأسماء .

والبيت في الكتاب ٢ / ٢٥٤ ، والمنتخب لكراع النمل ٢ / ٦٢٥ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٤٥١ ، وفرحة الأديب ٩٦ ، وتحصيل عين الذهب ٣٣٧ ، والنكت ١ / ٥٨٢ ، وشرح ملحة الإعراب للحريري ٢٥٩ ، ٣٢٧ ، والضرائر لابن عصفور ١٣٦ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٤٢٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٧٠ ، ورصف المباني ٢٣٩ ، وتذكرة النحاة ٤٢٠ ، وأوضح المسالك ٤ / ٦٩ ، وشفاء العليل ٢ / ٨٣١ ، وشرح الأشموني ٣ / ٧٨ ، والتصريح ٤ / ١١٨ ، والهمع ٣ / ٧٧ ، والدرر ١ / ٣٩٧ .

سؤالٌ رابعٌ :-

ما معناهما ؟

جوابه :

إنّ الأصل فيهما الإخبار بكثرة المال ، وقلّته ، وقد يلحق الرّجل بالكثرة[١] وبالقلّة ذلّةً ، قال الشّاعر[٢] :-

٢٧٠- رَأَيْتُ الغَنِيَّ فِي أَهْلِهِ بُورِكَ الغِنَى بِغَيْرِ لِسَانٍ نَاطِقٌ بِلِسَانِ[٣]

وقال الآخر[٤] :-

٢٧١- وَكَانَ بَنُو عَمِّي يَقُولُونَ : مَرْحَبًا فَلَمَّا رَأَوْنِي مُعْدَمًا زَالَ مَرْحَبُ[٥]

فلمّا كان لهما في أصلهما مشاركةٌ في المدح والذّمّ أمكن أن يجرّدا إليه ، ويخلصا له ، فنقلا إلى المدح والذّمّ ، واستعملا .

قال الزّجّاج[٦] : للمدح العامّ ، والذّمّ العامّ .

سؤالٌ خامسٌ :-

فيم يعملان ؟

جوابه :-

يعملان في المشهور في أحد اسمين : إمّا في اسمٍ ظاهرٍ فيه الألف واللاّم على

---

(١) كذا في المصورة ، ولعل هناك نقص يكمل بمثل الآتي « وقد يلحق الرجل بالكثرة عزة » .

(٢) أعرابي من باهلة .

(٣) ورد البيت في البيان والتبيين ١ / ٢٣٤ ، وعيون الأخبار ١ / ٢٣٩ ، والكامل ١ / ٢٣٦ ، والعقد الفريد ٢ / ٣٠٨ ، وزهر الآداب ٢ / ٩١٤ ، وسمط اللآلي ١ / ٣٥٣ .

(٤) لم أوفق في معرفته .

(٥) ويروى : « رأوني مقترا » « مات مَرْحَبُ » .

والبيت ورد في كل من : المحاسن والمساوي للبيهقي ١ / ٤٤٣ ، وثمرات الأوراق لابن حجة الحموي ٢٠٢ .

(٦) ينظر قوله : شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٠ .

طريقة الجنس أو مضافٍ إلى ما فيه الألف واللاّم كذلك ، وإمّا في مضمرٍ مستترٍ فيهما ، لا يظهر له لفظٌ ، ويلزم تفسيره بعده باسمٍ منصوبٍ .

وقد يعملان في اسم الجنس من غير ألفٍ ولامٍ(١) ، قال الحارث بن عباد(٢) :-

« نِعْمَ قتيلٌ أصلحَ اللهُ به بين ابني وائلٍ(٣) » .

وهو قليلٌ ، قال الشّاعر(٤) :-

٢٧٢- فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لا سِلاحَ لَهُمْ وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفَّانَا(٥)

---

(١) أجاز الأخفش والفراء إسناد " نعم وبئس " إلى نكرة مختصة ، وأجاز الأخفش وحده إسنادهما إلى نكرة غير مضافة .

ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣١ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٠ ، وشرح عمدة الحافظ ٢ / ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، والهمع ٥ / ٣٦ .

(٢) وهو الحارث بن عُبَاد بن قيس بن ثعلبة ، انتهت إليه إمرة بني ضبيعة وهو شاب وفي أيامه كنت حرب البسوس فاعتزل القتال مع قبائل من بكر ، ولكنه اشترك فيها بعد قتل مهلهل لابنه بجير .

تنظر ترجمته : الاشتقاق ٣٥٦ ، والأعلام ٢ / ١٥٦ .

(٣) ويروى : إن ابني لأعظم قتيل بركة و « نعم القتيل قتيلا أصلح الله به بين ابني وائل » .

ينظر : الكامل ٢ / ٤٥٨ ، وفصل المقال للبكري ٣٠٥ ، والملخص ١ / ٤٤٧ .

(٤) اختلف في قائله على النحو التالي :-

أ- قيل : حسان بن ثابت رضي الله عنه . وليس في ديوانه .

ب- وقيل : كثير بن عبد الله النهشلي المعروف بابن الغريرة، شاعر مخضرم بقي إلى إمرة الحجاج .

تنظر ترجمته : معجم الشعراء ٣٤٩ ، والخزانة ٩ / ٤١٨ ، ٤١٩ ، والإصابة ٣ / ٣١١ .

ج- وقيل : أوس بن مغراء ، من بني أنف الناقة ، شاعر مخضرم ، هاجاه النابغة الجعدي ، وعده ابن سلام في الطبقة الثالثة من الإسلاميين .

تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ٢ / ٥٧٢ ، والشعر والشعراء ٢ / ٦٩١ ، وسمط اللآلي ٢ / ٧٩٥ ، والإصابة ١ / ١١٥ .

(٥) ويروى : « فلنعم » .

والشاهد : « نعم صاحب قوم » حيث جاء فاعل " نعم " نكرة مضافة إلى مثلها ، وهو قليل . =

وقيل : إنّ هذا على حذف الألف واللاّم من الأوّل لدلالة ما بعده عليه ، وهو « وصاحب الرّكب » .

وقال الآخر[١] :-

٢٧٣- بِئْسَ قَرِينَا يَفَنٍ هَالِكِ أمُّ حُبَيْشٍ وَأبُو مَالِكِ[٢]

وأنشد[٣] الهَجَرِيُّ[٤] في نوادره[٥] :-

= والبيت في البصريات ١ / ٦٤٠ ، والإيضاح ١١١ ، وإيضاح شواهده للقيسي ١ / ١١٩ ، والبديع لابن الأثير ١ / ٤٩٢ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٥٩٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣١ ، والتوطئة ٢٧٢ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٣ / ٩٠٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٣ ، ٦١٤ ، والمقرب ٧٠ ،وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٥٣ ، والملخص ١/ ٤٤٦ ، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ٩٦٩ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٨٨ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٧٨ ، والهمع ٥ / ٣٦ ، والخزانة ٩ / ٤١٥ ، ٤١٧ ، والدرر ٢ / ٢٧٧ .

(١) مجهول النسبة .

(٢) ويروى : « بئس قرين اليفن الهالك » وعليها فلا شاهد فيها .
ويروى : « أم عبيد » .
واليفن : الشيخ الكبير ، وأم عبيد : المفازة أو السنة الجدبة .
وأبو مالك : كناية عن الجوع أو عن الكبر والهرم .
والشاهد : « بئس قرينا يفنٍ » ووجه الاستشهاد فيه كالذي قبله .
والبيت ورد في أمالي القالي ٢ / ١٨٣ ، والمخصص ١٣ / ١٧٦ ، ١٨٦ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٥٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٣ ، وشرح عمدة الحافظ ٢ / ٧٨٩ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٨ ، واللسان (ملك) ، ومنهج السالك ٣٩١ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٨٨ ، والهمع ٥ / ٣٦ ، والدرر ٢ / ٢٧٧ .

(٣) من هنا بدأ الشارح ينقل عن القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ١٢٠ .

(٤) وهو أبو علي ، هارون بن زكريا ، عالم بالأدب ، وببلدان الجزيرة العربية ، كان مؤدب أولاد طاهر بن الحسن الحسيني بمكة توفي نحو سنة ٣٠٠ هـ .
تنظر ترجمته : معجم الأدباء ٥ / ٥٧٩ ، وبغية الوعاة ٢ / ٣١٩ ، والأعلام ٨ / ٦٠ .
وينظر : أبو علي الهجري لحمد الجاسر .

(٥) أورده في نوادره وتعليقاته ١ / ١٧١ . ولم ينسبه .

٢٧٤- فَنِعْمَ مُنَاخُ أَزْفَلَةٍ عِجَافٍ		وَمَلْقَى نَسْعَتَين على رُحَيْلِ[(١)]
رجَالٌ مِنْ خُوَيلدِ آلِ عَوْفٍ		حِيَالَ الشَّمْسِ أو مَجْرَى سُهَيْلِ

والمحسّن بحذف الألف واللاّم في البيت الأوّل[(٢)] ثبوتهما في المعطوف إذ هما شريكان .

وزعم الأخفش[(٣)] أنّها لغة قومٍ يرفعون النّكرة المضافة لـ " نِعْمَ ، وَبِئْسَ " تشبيهًا بما أضيف إلى ما فيه الألف واللاّم .

وقال فا في تذكرته[(٤)] : « قال بعض البصريّين : اعلم أنّ العرب تجعل ما أضيف إلى ما ليس فيه ألفٌ ولامٌ بمنزلة ما فيه ألفٌ ولامٌ ، فترفعه كما ترفع ذلك ، فتقول : نِعْمَ أخُو قومٍ زَيدٌ » .

وقال الفارسيّ : ولا يجوز على قول سيبويه[(٥)] نِعْمَ أخُو رَجُلٍ » ولا « نِعْمَ غُلامُ رَجُلٍ » لأنّ فاعل هذا النّوع عنده لا يكون واقعًا إلا على الجنس ، ألا ترى أنّك لو قلت : أهلك النّاس شاةٌ وبعيرٌ ، على حدّ الشّاة والبعير لم يحسن .

---

(١) ورد في النوادر والتعليقات بتقديم الثاني على الأول .
والأزفلة : الجماعة من الناس .
وعجاف : جمع أعجف وعجفاء أي الهزيلة.
والشاهد : « فنعم مناخ أزفلة » والاستشهاد به كالذي قبله .
وقد ورد البيتان في إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ١٢٠ ، ومنهج السالك ٣٩١ .
(٢) أي في الشاهد : « فنعم صاحب قوم ... » .
(٣) وإليه أشار الفارسي في الإيضاح بقول : « وقد حكي أنه جاء فاعله مظهرًا على غير هذين الوجهين » .
ينظر الإيضاح ١٢١ ، وإيضاح شواهده للقيسي ١ / ١١٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣١ .
(٤) وقد أورده بنصه في البصريات ١ / ٦٤٠ .
(٥) ينظر الكتاب ٢ / ١٧٧ ، ١٧٨ .

فا[1] فإن قيل لعلّه ينشد :-

فَنِعْـمَ صَـاحِبَ قَـوْمٍ لا سِـلاح لَـهُمْ —٢٧٢

/ ٨٩ /

بالنّصب في « صاحب قومٍ » .

قيل : لا يجوز ذلك ؛ لأنّه لا تعطف معرفةٌ مرفوعةٌ على نكرةٍ منصوبةٍ .

ولا يكون « صاحب [الرّكب[2]] معطوفًا على المضمر المرفـوع في " نِعْـمَ " لأنّه مضمرٌ مفسّرٌ بما بعده فلا سبيل إلى إظهاره ، ولا تأكيده ؛ لأنّه غـير مستغنٍ بنفسه ؛ لافتقاره إلى التّفسير فكأنّه لم يتمّ بعد ، والعطـف والتّـأكيد والبـدل إنّمـا يكون لما تمّ ، وإذا قبح العطف على المضمر المرفوع المتّصل دون تأكيدٍ فـالواجب ألاّ يجوز هنا ألبتّة لما بيّنته من حال مضمر " نِعْمَ وَبِئْسَ " » .

وقد نصّ ابن السّرّاج والفارسيّ[3] ، وغيرهما على أنّ هـذا العطـف لا يجـوز قال ابن السّرّاج[4] : « لا يجوز « نِعْمَ صَاحِبًا والرَّجُلُ زَيْدٌ » مـن أجـل أنّ " نِعْـمَ " إذا نصبت تضمّنت مرفوعًا مضمرًا فيها ، وفي المسـألة مرفـوعٌ ظـاهرٌ ، فيسـتحيل هذا[5] » .

وقد يعملان في " مَا " و " مَنْ " الموصولتين على خلافٍ بين النّحويّـين[6] ، فمن أجاز استدلّ على ذلك بالقياس والسّماع :-

(١) ينظر البصريات ١ / ٦٤١ ، ٦٤٢ .

(٢) في المصورة « القوم » وهو خطأ .

(٣) كما في البصريات ١ / ٦٤٢ .

(٤) الأصول ١ / ١٢٠ ، والمثال فيه « نعم صاحباً والرجل أخوك » .

(٥) انتهى نقل الشارح عن القيسي .

(٦) ينظر الخلاف : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٣ (والشارح إنما ينقل عنه) ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٨ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٤٩ ، والتصريح ٣ / ٤١٣ .

فالقياس إنّهما في معنى ما فيه الألف واللاّم ، ألا ترى أنّهما بمعنى " الّذي " و " الّتي " .

وأمّا السّماع ، فقوله تعالى[1] : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ ، وقول الشّاعر[2] :-

**٢٧٥- فَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ		وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وإعْلانِ[3]**

وهذا الّذي استدلّوا به لا حجّة فيه ، بل القياس أن يكون فاعل " نِعْمَ وَبِئْسَ " على حسب ما استقرّ فيهما بالسّماع ما أمكن .

وأمّا السّماع : فمؤوّل ، أمّا قوله تعالى[4] : ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ فأصله[5] : « نِعْمَ مَا » و " مَا " بمنزلة شيءٍ في موضع نصبٍ على التّمييز ، وقوله : « هِيَ » خبر ابتداءٍ مضمرٍ ، وجاز التّمييز بـ " مَا " وإن كانت شديدة الإبهام ؛ لاختصاصها بالنّعت ، وحذف اسم الممدوح ؛ لفهم المعنى تقديره « فَنِعْمَ شَيْئًا هِيَ ذَلِكَ الشّيء هي » أي الصّدقات وحذف اسم الممدوح ، وهو المبتدأ ؛ لدلالة

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٧١ ﴿ إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ .

(٢) لم يعرف قائله .

(٣) ويروى : « ونعم ... دانت مذاهبه » .

مزكأ : ملجأ . مذاهبه : طرقه .

والشاهد : « نعم من هو » حيث علمت " نعم " في " من " الموصولة في الظاهر .

والبيت ورد في الجمهرة ٣ / ٢٨٣ ، ٤٨٦ ، والشعر للفارسي ٢ / ٣٨٠ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٥٩٤ ، ولابن عصفور ١ / ٦١٤ ، وشرح التسهيل ١ / ٢١٨ ، ٣ / ١١ ، وشرح عمدة الحافظ ٢ / ٧٩٠ ، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١١٠٩ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٥٢ ، واللسان (زكأ) ، والارتشاف ٢ / ١٠٣٦ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ١ / ٤٣٢ ، والمغني ٤٣٣ ، ٥٦٩ ، ٥٧١ ، والمساعد ١ / ١٦٦ ، ٢ / ١٣١ ، وشفاء العليل ١ / ٢٤١ ، وشرح الأشموني ١ / ١٣٨ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٧٤٢ ، والهمع ٥ / ٣٧ ، والخزانة ٩ / ٤١٠ ، ٤١١ ، والدرر ١ / ١٧٨ ، ٢ / ٢٧٩ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٧١ .

(٥) ينظر معاني القرآن للزجاج ١ / ١٧٣ .

﴿ إِن تُبْدُواْ[1] ﴾ عليه ، كأنّه قال : « نعم شيئًا هو هي » .

وكذلك :-

فَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ　　—٢٧٥

" مَن " فيه بمنزلة شيءٍ ، و « ضاقت مذاهبه » في موضع صفةٍ ، فيكون مثل قوله :-

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ　　—٢٧٢

وكذلك :-

نِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانِ—٢٧٥

" مَن " في موضع نصبٍ على التّمييز بمنزلة " شيءٍ " و « هو في سرٍّ وإعلان » جملةٌ في موضع الصّفة ، واسم الممدوح فيهما محذوفٌ ؛ لفهم المعنى .

وأجاز المبرّد[2] : أن يعملا في " الّذي " من قولك :- « نِعْمَ الّذِي هو في الدّار زيدٌ » .

ومنعه غيره إذا أريد بـ " الّذي " معينٌ ، فإن أريد به العموم جاز .

ومن منعه منع أيضًا « نِعم القائم زيدٌ » إذا أردت به معنى " الّذي " .

وحكى ابن السّرّاج[3] عن بعضهم : « نِعم زيدٌ رجلاً » . وحكى عن آخرين[4] :- نعم هم قومًا أنتم ، ونعموا قومًا أنتم ، قال : « وليس هذا ممّا يعرّج عليه » .

سؤالٌ سادسٌ :-

لم قصر عملهما على ما فيه الألف واللاّم للجنس ؟ أو ما أضيف إليه ؟ أو

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٧١ ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَـٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ .
(٢) ينظر المقتضب ٢ / ١٤١ .
(٣) الأصول ١ / ١١٧ .
(٤) الأصول ١ / ١٢٠ ، ونصه : « وقد حكى قوم على جهة الشذوذ : « نعم هم قومًا هم » وليس هذا مما يعرج عليه » .

المضمر المفسّر بما بعده ؟

جوابه[١] :-

إن " نِعْمَ وَبِئْسَ " للمدح العامّ ، والذّمّ [العامّ[٢]] فإمّا أن يوجّها على لفظٍ يعطي مسمّاه ، وإمّا على لفظٍ لا يعطي مسمّاه ، فإن وجّهتا على لفظٍ يعطي مسمّاه لم يحصل الغرض من التّعميم الّذي قصد إليه ؛ لأنّ المخبر عنه أبدًا يجب أن يكون مخصّصًا ، على ما تقدّم في « باب الابتداء[٣] » وغيره ، فإذا قلت « نِعم زيدٌ » أو « بِئس رجلٌ لقيته » فإنّما توجّهتا على مدح خصال هذا المعنيّ أو ذمّها ، وذلك غير ما أرادوهما إليه .

وإن وجّهتا على لفظٍ لا يعطي مسمّاه ، وانصرف تعلّقهما إليه بصفةٍ يقتضيها بلفظه ، وذلك قولك « نِعم الرّجل » و « نِعم المرأة » و « نِعم الفتى » فتعلّقهما بهذا الاسم للرّجولية ، والأنوثيّة ، والفتوّة ، ووجب أن يتعلّقا بخصال من له الرّجوليّة والأنوثيّة والفتوّة من بني آدم ، وقد حصل بذلك الغرض الّذي وضعا إليه من المدح العامّ والذّمّ العامّ حين تعلّقا بخصال الرجوليّة وكذا وكذا ، وتوفّر الكلام من جهتهما ، وانشرح كلام الزّجّاج[٤] : لمّا كانتا للمدح العام ، والذم العام أدخلتا على الاسم العام . وبقي تلخيص الكلام من جهة تعلّقهما : فلم يصحّ أن يستقلّ الكلام بهذا الاسم حين لم يتحصّل به مسمّى المخاطب ؛ لأنّه قد شركه في ذلك اللّفظ كلّ من له تلك الصّفة ، وصار بذلك اسم جنسٍ ، وافتقر الكلام بعده إلى اسم الممدوح ؛ ليمتاز به ذلك الفاعل للمخاطب / فقيل : / ٩٠

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٠ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) السفر الأول من هذا الشرح ٢ / ٨٧٩ .

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٠ .

« نِعم الرّجل زيدٌ » وخرج زيدٌ على هذا كالجواب لمن قال : من هو هذا الممدوح بخصال الرّجال ؟ فقيل : زيدٌ .

ولم يصحّ أن يكون على هذا عطف بيانٍ ؛ لأنّ عطف البيان إنّما يجرى على الاسم الّذي يحلّ به مسمّاه ، وكذلك البدل ، ولأنّ البدل يحلّ محلّ الأوّل ، وقد أبطلنا أن يقال : « نِعم زيدٌ » .

وكذلك أيضًا لا يجوز أن يوصف(١) ، ولا يؤكّد(٢) ؛ لأنّ مسمّاه إنّما يدلّ عليه بالقوّة ، فلم تثبت له عينٌ ؛ فلذلك لم يتبع بتابعٍ ، فأمّا قول الشّاعر(٣) :-

٢٧٦- نِعْمَ الفَتَى المُرِّيُّ أنْتَ إذَا هُمُ   حَضَرُوا لَدَى الحُجْرَاتِ نَارَ المَوْقِدِ(٤)

فإنّما دخلت " نِعْمَ " على اسم الجنس الّذي هو « الفتى المرّيّ » .

---

(١) لا يجوز وصف فاعل " نعم وبئس " عند البصريين ، وقد أجازه قوم منهم كابن السراج والفارسي ، وقد أجازا البدل .

ينظر : الأصول ١ / ١٢٠ ، والتبصرة ١ / ٢٧٨ ، وشرح التسهيل ٣ / ١٠ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٤٥ .

(٢) أي التوكيد المعنوي ، وهو باتفاق . أما التوكيد اللفظي فلا يمتنع .

ينظر : الأصول ١ / ١٢٠ ، توضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٩١٠ .

(٣) وهو زهير بن أبي سلمى في ديوانه ١٩٨ برواية ثعلب ، و٢٣٣ برواية الشنتمري .

(٤) ويروى : « عمدو لدى الحجرات » .

والحجرات : البيوت التي ينزل فيها الضيوف .

والموقد : النار التي توقد لتدل الغرباء والعفاة .

والشاهد : « نعم الفتى المري » حيث أتبع فاعل " نعم " وهو « الفتى » بنعت وهو « المري » ، لأن النعت هنا لم يقصد به تخصيص المنعوت .

والبيت ورد في الأصول ١ / ١٢٠ ، والتبصرة ١ / ٢٧٨ ، والبديع لابن الأثير ١ / ٤٩٠ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٠ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٥٢ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٩١١ ، والمغني ٧٦٥ ، والمساعد ٢ / ١٢٨ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٨٧ ، وشرح الأشموني ٢ / ٢٨١ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٩١٥ ، والخزانة ٩ / ٤٠٤ .

وقالوا يجوز في « زيد » أن يكون مبتدأ مؤخرًا عن أوّل الكلام[١] [... [٢]] بخبره ، وقد ينطق به مقدّمًا أيضًا على هذا الأصل .

وإذا تقرّر أنّهما لا يعملان إلاّ في اسم الجنس فلا يكون إلا معرّفًا بالألف واللاّم ، أو ما أضيف إليهما في المشهور ؛ لأنّهما علّقا على اللّفظ ، وهو مخصوصٌ من بين سائر الألفاظ ، فصار معهودًا على هذه الأجناس .

ولا يعملان في " الّذي " و " الّتي " لأنّهما لوصف المعارف بالجمل ، وأجاز ذلك المبرّد[٣]، لأنّه يدّعي أنّ " الّذي والّتي " قد يكونان لاسم الجنس ويستدلّ عليه بقول الشّاعر[٤] :-

٢٧٧- إنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ القومُ كُلُّ القَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدِ[٥]

---

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ١٧٦ ، ١٧٧ ، والمقتضب ٢ / ١٣٩ ، ١٤٠ ، والأصول ١/١١١، ١١٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٨ .

(٢) كلمة غامضة في المصورة .

(٣) ينظر : المقتضب ٢ / ١٤١ .

(٤) اختلف في قائله على النحو التالي :

أ- قيل : الأشهب بن رميلة ، وأبوه ثور بن أبي حارثة من بني نهشل بن دارم ، شاعر مخضرم ، أسلم ولم تعرف له صحبة واجتماع بالنبي صلى الله عليه وسلم .

تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ٢ / ٥٨٥ ، وسمط اللآلي ١ / ٣٥ ، والإصابة ١ / ١٠٧ ، والخزانة ٦ / ٣٠ .

ب- وقيل : حريث بن مُحَفِّض المازني ، شاعر مخضرم ، عده ابن سلام في الطبقة العاشرة من الجاهليين ، وقد كان موجودًا في عهد الحجاج .

تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ١ / ١٩٢ ، والشعر والشعراء ٢ / ٦٤٥ ، والإصابة ١ / ٣٧٦ ، والخزانة ٦ / ٣٢ .

ج- وقيل : للفرزدق ، كما في إصلاح الخلل لابن السيد ٢١٧ .

وليس في ديوانه .

(٥) ويروى « وإن الذي » « الألى » « إن التي مارت » وعليهما فلا شاهد .

ومعنى حانت دماؤهم : لم يؤخذ لهم بدية ولا قصاص .

ولا حجّة في هذا ؛ لاحتمال أن يكون التّقدير : « إنّ الّذين » فحذف النّون ؛ للطّول ، كما قال الآخر(١) :-

٢٧٨- أَبَنِـي كُلَيْـبٍ إنَّ عَمَّـيَّ اللَّـذَا قَتَلا المُلُـوكَ وَفَكَّكَا الأَغْـلالا(٢)

= وفلج : اسم مكان أو واد .

والشاهد : « إن الذي » حيث يرى المبرد أن " الذي " للجنس وغيره يراها " الذين " حذفت نونها تخفيفًا .

والبيت ورد في شعر الأشهب ٢٣١ (ضمن شعراء أمويون) ، والجمل للخليل ٢٣٥ ، والكتاب ١ / ١٨٧ ، ومجاز القرآن ٢ / ١٩٠ ، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٢٥٧ ، والمقتضب ١٤٦/٤ ، وسر الصناعة ٢ / ٥٣٧ ، والمحتسب ١ / ١٨٥ ، والمنصف ١ / ٦٧ ، والأزهية ٢٩٩ ، والإفصاح للفارقي ٣٠١ ، والتبصرة ١ / ٢٢٣ ، وسمط اللآلي ١ / ٣٥ ، ومعجم ما استعجم ١٠٢٨ ، وإصلاح الخلل لابن السيد ٢١٧ ، وأمالي ابن الشجري ٣ / ٥٧ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ١٦٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٥٥ ، والتوطئة ١٧٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٧٢ ، ٢ / ٢٤١ ، والضرائر له ١٠٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٧٣ ، ١٩٢ ، وشرح الأبذي ١ / ٤٧٣ ، والملخص ١ / ٣٠٠ ، ورصف المباني ٣٤٢ ، واللسان (فلج ، لذا) والارتشاف ٢ / ٥٦٧ ، والمغني ٢٥٦ ، ٧١٧ ، وشفاء العليل ١ / ٢٢٣ ، وشرح شواهد المغني ٢ / ٥١٧ ، والهمع ١ / ١٦٨ ، ٤ / ٣٨٠ ، والخزانة ٢ / ٣١٥ ، ٦ / ٧ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ١٣٣ ، ٨ / ٢١٠ ، والدرر ١ / ٦٢ ، ٢ / ٢٢١ .

(١) وهو الأخطل التغلبي . والبيت في ديوانه ١٠٨ .

ونسب للفرزدق ، وليس في ديوانه ، والبغدادي يرى أنه سهو .

(٢) ويروى : « يا ابن المراغة » وفي المصورة « فكك » وهو خطأ من الناسخ ، و « بني كليب » : رهط جرير .والأغلال : جمع غل ، وهو طوق من حديد أو من قدّ يوضع في عنق الأسير .والشاهد : « اللذا » حيث حذف النون من « اللذان » تخفيفا .والبيت ورد في الجمل للخليل ٢٣٥ ، والكتاب ١ / ١٨٦ ، ومعاني القرآن للأخفش ١ / ٢٥٦ ، والمقتضب ٤ / ١٤٦ ، والاشتقاق ٣٣٨ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ١١١ ، وشرح السيرافي ٤ / ٨٧ ، وضرورة الشعر له ٢٠٠ ، وليس في كلام العرب ٣٣٦ ، والشعر للفارسي ١ / ١٢٥ ، والعسكريات ٢٨١ ، وسر الصناعة ٢ / ٥٣٦ ، والمحتسب ١ / ١٨٥ ، والمنصف ١ / ٦٧ ، والأزهية ٢٩٦ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٧٩ ، والإفصاح للفارقي ٣٠٠ ، وسمط اللآلي ١ / ٣٥ ، وإصلاح الخلل ٢١٧ ، وأمالي ابن الشجري ٣ / ٥٥ ، والتبصرة ٢٢٣/١، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١٦٨/١،=

وإن عملا في " مَا " و " مَنْ " فلما فيهما من الإبهام ، فذهب الوهـم إلى مـا تضمّنتا من الصّلة المشتركة فيها ، وقد تقدّم[1] أنّـه يجـوز « نِعـم القـائمُ » إذا كـان لغير معهودٍ ، وعلى هذا الحدّ يخرّج جواز عملها في " الّذي " و " الّـتي " إن سمـع ذلك .

ولا يجوز « نِعم هذا » لأنّه لمعنًى ، كما لم يجز « نِعم زيدٌ » .

وصحّ عملهما في المضمر المجهول عند المخاطب ؛ لأنّه مفسّر باسم جنسٍ ، وحسن إضماره قبل الذّكر على نيّة التّكلّم بـه ، وشـرط تفسيره للمخـاطب بمـا يصحّ أن تتوفّر معه حقيقة " نِعْمَ وَبِئْسَ " في معمولهما ، ويقع الفهم به للمخاطب على نحو الباب ، وسيأتي ما يدخل على من يقول : « نِعْمَ هُمْ قَوْمًا أَنْتُم[2] » .

وقد تضمّن كلامنا في هذا الفصل سؤالاً سابعًا ، وهو :

هل تستقلّ الفائدة بقولك « نِعم الرَّجُل » ؟ أو تفتقر إلى غير ذلك الحكم ؟

وجوابه :-

إنّ الفائدة لا تستقلّ به ، لأنّه اسم جنسٍ .

فإن قيل : فقد قال الله تعالى[3] : ﴿ نِعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ :-

---

= وشرح الجمل لابن خروف ١ / ٥٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١٥٤ ، والتوطئة ١٧٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٧٢ ، والضرائر له ١٠٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ٦٢ ، ١٩٢ ، وشرح الكافية الشافية له ١ / ٢٦٢ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٤٧١ ، والملخص ١ / ٢٩٩ ، ورصف المباني ٣٤١ ، واللسان (لذا ، فلج) ، وتذكرة النحاة ٤٨٢ ، وأوضح المسالك ١ / ١٤٠ ، وشفاء العليل ١ / ٢٢٢ ، والتصريح ١ / ٤٢٢ ، والخزانة ٣ / ١٨٥ ، ٦ / ٦ ، ٨ / ٢١٠ .

(١) في الصفحة ٤٧٦ .

(٢) في الصفحة ٤٨٧ .

(٣) سورة ص الآية ٣٠ والآية ٤٤ .

فالجواب : إنّه محذوفٌ ؛ للعلم به فصار حذفه بمنزلة وجوده سواءً .

فأمّا قولهم : « نِعم الرّجل لقِيتُه » فقبيحٌ ، والتّقدير : رجلٌ لقيته .

وقد منع ابن السّرّاج[1] منه ؛ لأنّ إقامة الصّفة مقام الموصوف اتّساعٌ ، وقد يستقبح في بعض المواضع ، والصّفة اسمٌ فكيف بها إذا كانت فعلاً ؟!

وأجازه الكسائي[2] مع المرفوع ، ومنع من ذلك مع المنصوب ؛ لأنّه حينئذٍ – والله أعلم – نابت مناب الفاعل ، فلا يحذف ، وقد حذف الفاعل .

فإن قيل : وما الدّليل على أنّ فاعل " نِعْمَ وَبِئْسَ " يراد به الجنس[3] ؟

فالجواب : إنّ الّذي يدلّ على ذلك أمران :-

أحدهما : التزامهم في الفاعل الألف واللاّم الدالّة على الجنس ، أو الإضافة إلى ما هما فيه ، أو أن يكون مضمرًا قبل الذّكر مجهولاً يفسره اسم الجنس ، فلولا أنّه يراد به اسم الجنس لما التزمت فيه الألف واللاّم الدّالّة على الجنس [أو ما هو[4]] بمنزلتهما في قوله تعالى[5] : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ .

والآخر : أنّه يجوز في فصيح الكلام « نِعْم المرأة » و « نِعْمَتِ المرأة » بإلحاق التّاء ، وبحذفها ، ولا يجوز« قَامَ المرأة » إلاّ في الشّاذ فلولا أنّه بمعنى الجنس ، لما ساغ ذلك ، فيكون إذ ذاك بمنزلة « قال النساء ، وقالت النساء » فلحقته لذلك .

فإن قيل : فكيف أسند فعل المدح والذّمّ ، وهما " نِعْمَ وبِئْسَ " إلى الجنس ،

---

(١) الأصول ١ / ١١٨ .

(٢) ينظر : الأصول ١ / ١١٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٤ .

(٣) هذا التساؤل وإجابته ينظران بنصهما في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٦ .

(٤) ساقط في المصورة ، وأثبت من شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٦ .

(٥) سورة العصر الآية ٢ .

وإنّما الممدوح بعضه ، وهو الاسم الّذي تأتي به تبيينًا لفاعلهما[١] ؟

فالجواب : إنّه يتصوّر في ذلك وجهان :-

أحدهما : أن تريد الجنس حقيقةً ، وكأنّك قلت زيدٌ نعم جنسه الّذي هو الرّجال فإذا أثنيت على جنسه انجرّ له الثّناء معهم .

والآخر : وهو / أن تجعل الممدوح هو جميع الجنس كلّه مبالغةً ، فإذا قلت : « زيدٌ نِعْم الرَّجُل » فكأنّك قلت : « زيدٌ نِعم زيدٌ الّذي هو جنس الرّجال » وهم ممّا يجعلون الواحد بمنزلة الجنس كلّه مبالغةً في المدح ، من كلامهم[٢] : « أكلت شاةً كلّ شاةٍ » فجعلت الشّاة المأكولة هي جميع الشّياه مبالغةً ، ومنه قولهم[٣] : « كلّ الصّيد في جوف الفرا » فجعلوا « الفرا » الّذي هو حمار الوحش ؛ لجلالته بمنزلة جنس الصّيد ، ونظير ذلك قوله[٤] :- / ٩١

٢٧٩- وَلَيْسَ للهِ بِمُسْتَنْكرٍ أنْ يَجْمَعَ العَالَمَ في وَاحِدِ[٥]

---

(١) وهذا التساؤل وإجابته كالذي قبله ينظر في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٦ ، ٦١٧ .

(٢) « حكى الفراء عن العرب أطعمنا شاة كل شاة » .
شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٥٨ .

(٣) وهو مثل تمثل به الرسول صلى الله عليه وسلم مخاطبًا أبا سفيان بن حرب .
وهو في الكامل ١ / ٢٣٩ بلفظ « في بطن الفرا » .
وينظر المستقصى ٢ / ٢٢٤ ، والنهاية لابن الأثير ١ / ٢٩٠ ، ٣ / ٤٢٢ ، والفرا تختلف فيه العرب فبعضهم يهمزه وهو الأكثر ، وبعضهم لا يهمزه .

(٤) وهو أبو نواس ، الحسن بن هانئ .

(٥) ويروى : « ليس على الله » .
والشاهد : معنوي حيث إن الله سبحان وتعالى قادرٌ على جمع صفات عظيمة في مخلوق واحد .
والبيت في ديوان الشاعر ٤٥٤ ، والشعر والشعراء ٢ / ٨٢٩ ، والصناعتين ٢٢٢ ، والوساطة ٢٥٤ ، وزهر الآداب ٢ / ٩٦٣ ، والاقتضاب ١ / ٩٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦١٧ ، وشرح قطر الندى ١٣٦ .

وكذلك يفعل في الذّمّ ، وعلى الوجه الأخير ينبغي أن يحمل ؛ لتثنيته وجمعه في قولهم « الزّيدان نعم الرّجلان » و « الزّيدون نعم الرّجال » والجنس لا يثنّى ولا يجمع ، وعلى الوجه الأخير يجوز تثنيته وجمعه ؛ لأنّك تجعل كل واحدٍ من التّثنية أو من الجمع كأنّه جميع الجنس مجازًا ، فساغ لك التّثنية والجمع . ولمّا خفي وجه التّثنية فيهما والجمع على الأستاذ أبي إسحاق بن ملكون[1] اعتقد أنّه لا يراد بفاعلهما إلاّ اسم الممدوح أو المذموم خاصّةً ، وأجاز خلوّ الجملة من رابطٍ على مذهب أبي الحسن الأخفش في إجازته « زيدٌ قام أبو عبد الله » وأبو عبد الله كنيةٌ لزيدٍ .

سؤالٌ ثامن :-

لم حذف هذا الفاعل من اللّفظ ، وأضمر على شريطة التّفسير ؟

جوابه :-

ولمّا لم يكن منابه مناب الجملة[2] المستقلّة بالإخبار ، وإنّما كان مناب التّفسير لما تتعلّق به " نِعْمَ وَبِئْسَ " من عمومٍ أو لصفاتٍ وتمّ ما يسند إليه الإخبار ، فأمكن أن يقام التّمييز مقامه على معناه ، فلا يجوز أن يجمع بينهما ؛ لأنّهما متعاقبان خلافًا للمبرّد والفارسيّ[3] ، فإنّهما أجازا ذلك على جهة التّأكيد ، وسيأتي عند تفسير كلام أبي موسى .

---

(١) رأى ابن ملكون أن « ال » عهدية لا جنسية بدليل تثنية الاسم الداخلة عليه ، وجمعه ، وأن الرابط حصل بالمعنى .

ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٨ ، والنكت الحسان ١٣٣ ، ١٣٤ ، ومنهج السالك ٣٩٩ .

(٢) وضع عليها علامة في المصورة ، وكتب في الهامش « العمدة » .

(٣) ينظر : المقتضب ٢ / ١٤٨ ، والإيضاح ١١٣ ، والتعليقة ١ / ٣٢٠ ، والمقتصد ١ / ٣٧٢ .

سؤالٌ تاسعٌ :

لِمَ جاز أن يؤنّث الفعل ، ويذكّر للمؤنّث من قولك « نِعْمَ المرأة ، ونِعْمَت المرأة هندٌ » ؟

جوابه :-

قد تقدّم[١] ، وهو أنّه لمّا كانت " نِعْمَ وبِئْسَ " تتوجّهان على اسم الجنس وله لفظٌ ومعنى جاز أن يحملا تارةً على اللّفظ ، وتارةً على المعنى ، فكأنّ الّذي يقول : « نِعْمَ المرأةُ هِندٌ » يقول : « نِعْمَ المسمّى هِندٌ » هذا قولٌ .

وقولٌ آخر : أن يريد « نِعْمَ جِنسُ النّساء هِندٌ » .

وقال أبو القاسم[٢] : لمّا لم يتصرف أجازوا فيه التّذكير والتّأنيث .

واعترض عليه بـ " لَيْسَ[٣] " .

وله أن يقول : إنّما أردت أنّه لم يتصرّف في معموله ، أي لا يكون معموله إلاّ اسم جنسٍ فجاز فيه التّذكير ؛ رعيًا للجنس ، والتّأنيث ؛ رعيًا للّفظ .

وأمّا سيبويه فقال[٤] : « واعلم أنّ " نِعْمَ وبِئْسَ " يؤنّث ويذكّر ، وذلك قولك : « نِعْمَتِ المرأة هندٌ » وإن شئت قلت : « نِعْمَ المرأة » كما قالوا : « ذَهَب المرأة والحذف في « نِعْمَ » أكثر » .

قال سع[٥] : « وإنّما كان الحذف في " نِعْمَ وبِئْسَ " أكثر ؛ لأنّهما لا مستقبل لهما يظهر فيه علامة التّأنيث كما تلزم في قولك : « تقوم هند » » وإلى

---

(١) في الصفحة ٤٨٢ .

(٢) ينظر الجمل ١٠٩ .

(٣) والمعترض لعله يقصد به ابن عصفور في شرحه للجمل ١ / ٦١٦ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢ / ١٧٨ .

(٥) ينظر شرح السيرافي (٣ / ٣١ أ) .

هذا أشار أبو القاسم عند بعضهم[١] ، والاعتراض بـ " لَيْسَ " باقٍ ، فإنّه يلزمه أن يقال : « ليس فاطمة قائمةً » في فصيح الكلام .

وأجاز سيبويه[٢] : « هذه الدّار نِعْمَتِ البلد »

وأنشد[٣] :-

٢٨٠- أو حُـرّةٌ عَيْطَـلٌ ثَبْجَـاءُ مُجْفِـرَةٌ دَعَائمَ الزَّوْر نِعْمَتْ زَوْرَقُ البَلَدِ[٤]

العيطل : الطّويلة العنق . والثّبجاء : العظيمة الثّبج ، وثبج كلّ شيءٍ وسطه ، وقيل : ظهره . والمجفرة : الواسعة الجـوف . [والـزّور[٥]] : الصّـدر ودعائمـه : أضلاعه . والزّورق : المركب الصّغير . والعرب تسـمّي الإبـل : سـفن الـبرّ ، أي تعبر عليها القفار كما تعبر بالسّفن البحار .

سؤالٌ عاشرٌ :-

ما الرّاجع إلى المبتدأ من قولك : « زيدٌ نِعمَ الرّجل » ؟ وهل يجوز على قوده « زيدٌ قام الرّجل ؟ أو لا يجوز[٦] ؟ .

---

(١) كأنه يلمح عن ابن عصفور في شرحه للجمل ١ / ٦١٦ .

(٢) ينظر الكتاب ٢ / ١٧٩ .

(٣) للشاعر ذي الرمة في ديوانه ١ / ١٧٤ .

(٤) ومعنى الحرة : الكريمة وأراد بها الناقة .

والشاهد : « نعمت زورق البلد » حيث لحقت علامة التأنيث " نعم " مع أن الفاعل مذكر اللفظ ، ولكنه كناية عن مؤنث .

والشـاهد في شـرح السـيرافي (٣ / ٣١ - أ) ، والتبصرة ١ / ٢٧٦ ، وشـرح اللمـع للواسـطي الضرير ١٨٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٦ ، والمقرب ٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٢٠ ، وشرح التسهيل ٣ / ٢٠ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٥٤ ، واللسان (نعم - زرق) ، ومنهج السالك ٤٠٠ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٩٢ ، والخزانة ٩ / ٤٢٠ ، ٤٢٢ .

(٥) في المصورة « الزورق » وهو تحريف .

(٦) « هل » لا يؤتى لها بمعادل ؛ لأن إجابتها بنعم أو لا .

جوابه :-

ما قال الفارسي[١] : « إنّ الرّجل لّما كان شائعًا ينتظم الجنس ويجمعه كان عبد الله حاصلاً تحته ، فصار بمنزلة الذّكر الّذي يعود إليه » .

ولا يجوز على ذلك « زيدٌ قام الرّجل » ؛ لأنّه / لا عموم في « الرّجُل » من هذه المسألة ، و « الرّجل » فيها هو « زيدٌ[٢] » ولذلك نقول : « زيدٌ قام » و « قام زيدٌ » وأمّا « زيدٌ نِعم الرّجل » فليس « الرّجل » بزيدٍ ، وإنّما هو اسم الجنس ، وكذلك المضمر من قولك : « زيدٌ نِعْمَ رجلاً » ليس بعائدٍ على « زيدٍ » ، ويلزم من يقول : إنّ « الرّجل » هو « زيدٌ » ، وإنّ المضمر مضمر « زيدٍ » أن يجيز « نِعم عبد الله » و « نعم أنت رجلاً » وهذا إلزام سيبويه[٣] ، وهو ردٌّ على من يقول « نِعم هُم قومًا أنتم » . / ٩٢

طل[٤] : « وما أحقّ بهذا الكلام أن يقال : « إن زيدا » في أوّل الكلام مبتدأً بلا خبر ، وإنّما جيء به ؛ لتنبيه المخاطب عليه ، ثمّ مدح بعد أو ذمّ بقولك : « نِعم الرّجل » و « نعم رجلاً » و « بِئس الرّجل » و « بئس رجلاً » على حدّ ما تقدّم في قولهم « لعمرك إنّ فلانًا لحسنٌ » واستغني بذكره أولاً عن تكراره ، لتفسير اسم الجنس كما تفعل بجواب الشّرط ، وإذا كان هذا ارتفعت هنا عهدة الرّبط بين المبتدأ والخبر ، ولم نتكلّف أن نجعل الجملة خبرًا عنه ، ثم تأتي بالمضمر ، وقد تقدّم ذكره ظاهرًا في رأس الجملة ، فنمنعه أن يكون الظّاهر المتقدّم .

وهذا غير مفهومٍ عندي الآن ، والصّواب أن يقال : إنّ المبتدأ لا بدّ له من

---

(١) ينظر : الإيضاح ١١١ .

(٢) من قوله « لأنه لا عموم » كررت في المصورة ، وقد نبه الناسخ على ذلك .

(٣) الكتاب ٢ / ١٧٨ .

(٤) ينظر رأي ابن طلحة في « القَسَم » وأنه مبتدأ بلا خبر في شرح الجزولية الكبير للشلوبين ٢ / ٨٥٨، وابن طلحة النحوي ٨٥ .

خبرٍ ، أو ما يسدّ مسدّه ، وكونه يقول : ارتفع بالتّنبيه عليه فلا يحتاج إلى خبرٍ ، لا نظير له .

وأمّا « لعمرك » فخبره محذوفٌ تقديره : « لعمرك لازمٌ لي » ونحو ذلك .

وقد كمل الغرض من الأسولة ، ولنعد إلى تفسير كلام أبي موسى ، فنحيل فيه على ما تقدّم في أجوبة الأسولة ، ونزيد ما لم نذكره هناك .

قوله : « " نِعْمَ وبِئْسَ " أصلهما " فَعِل " »[1] :-

والدّليل على ذلك أنّ العرب قد نطقت بذلك " فَعِل " في قوله :-

نَعِمَ السَّاعَونَ في الأَمْرِ المبِرّْ-٢٦٨

ولأنّ " فِعْل " ليس من أبنية الأفعال إنّما أبنية الثلاثي :-

" فَعَل ؛ فَعِل ، فَعُل[2] " لا غير .

وقوله : « وكلّ " فَعِل " فالعرب فقد تسكّن وسطه تخفيفاً[3] » :-

يعني إنّ العرب تستثقل الكسرة ، فتقول في مثل " عَلِم ، عَلْم " وكذلك الضمّة نحو " كَرُم " " كَرْم " و " ظَرُف " " ظَرْف " تستثقل الضمّة أيضًا[4] ، ولا يفعلون ذلك بالفتحة[5] ؛ لخفّتها لا يقال في " ضرَبَ " " ضَرْب " .

وقوله : « فإن اتّفق أن يكون عينه حرفًا من حروف الحلق كما في " نِعْمَ

---

(١) الجزولية ١٥٩ .

(٢) ينظر : المقتضب ١ / ٢٠٩ ، والحلبيات ١٢٠ ، والمنصف ١ / ٢٠ ، والممتع ١ / ١٦٦ .

(٣) الجزولية ١٥٩ .

(٤) إسكان مكسور العين ومضمومها لغة بكر بن وائل ، وأناس كثير من بني تميم .
ينظر الكتاب ٤ / ١١٣ .

(٥) ينظر الكتاب ٤ / ١١٥ ، والمقتضب ١ / ٢٥٥ .

وبِئْسَ" كان لهم فيه أربع لغاتٍ[(١)]» :-

يعني : « نَعِمَ » وهي الأصل ، و« نَعْم » بتخفيف العين ، و " نِعِمَ " بالإتباع ، و " نِعْم " بالسّكون وقد تقدّم ذلك[(٢)] ، وقد يقال : « نعيم » بإشباع الكسرة للضّرورة .

وقد حكي « بَئِسَ » و « بِئِسَ » و « بَئْسَ » و « بَيْس[(٣)] » و « بِئْسَ »

وقالوا « شَهِد » و « شَهْد » و « شَهْد » و « شِهِد » ؛ لأجل حرف الحلق .

وقوله : «وفاعل "نِعْمَ وبِئْسَ" إن كان ظاهراً لم يكن في الأمر العامّ إلاّ بالألف واللاّم الجنسيّتين»[(٤)] :-

مثاله : « نِعْم الرّجل زيدٌ » و « نِعْم الفرس فرسك »

وقوله : «أو مضافاً إلى ماهما فيه»[(٥)] :-

مثاله : « نِعم صاحب القوم زيدٌ » و « نعم فتى العشيرة عمرٌو » وقد تقدّم[(٦)] الخلاف في " مَا " و " مَنْ " وفي النّكرة بغير ألفٍ ولامٍ ، وما أضيف إليهما نحو « نِعم رجلٌ زيدٌ » و « نِعم صاحب قومٍ عمرٌو » فأغنى عن ذلك عن إعادته .

---

(١) الجزولية ١٥٩ ، وبعده : « ... الأصلية ، والتخفيف ، وكسر الفاء إتباعًا للعين ، والتخفيف مع الكسر » .

(٢) في الصفحة ٤٦٩ .

(٣) وهو حكاية الأخفش وأبي علي .

ينظر : شرح التسهيل لابن مالك ٣ /٦ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ١١٠٢ ، والمساعد ٢ / ١٢٢ .

(٤) الجزولية ١٦٠ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) في الصفحة ٤٧١ وما بعدها .

وقوله: «وقد ذكر حكمه إن كان مضمراً في المضمرات»[١] :

يعني في باب النّعت[٢] نحو « نِعم رجلاً زيدٌ » و « نِعْـم رجلين الزّيـدان » و « نِعْم رجالاً الزيدون » وحكمه أنّه لا يثنّى ، ولا يجمع ؛ استغناءً عـن ذلـك بتثنيـة التّمييز وجمعه ، وقد حكي فيه التّثنية والجمع[٣] كما قدّمنا قبل .

وقوله: «ولا بدّ معهما من الممدوح أو المذموم لفظاً ، أونيّةً»[٤] :-

مثال اللّفظ : قولك : « نِعم الرجلُ زيدٌ » .

ومثال النّيّة : قوله تعالى[٥] : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًا نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ أراد أيوب ، فحذف ؛ لفهم المعنى ، ومن حذف اسم الممـدوح والتّمييز ؛ لفـهم المعنى قوله عليه السلام[٦] :-

« من توضّأ ، وأتى الجمعة فبها ونعمـت ، ومـن اغتسـل ، فالغسـل أفضـل » قوله : « فبها » : أي فبالرّخصة أخذ . وقوله : « ونعمـت » أي ونعمـت رخصـةً

---

(١) الجزولية ١٦٠ .

(٢) ينظر السفر الأول من هذا الشرح ٢ / ٥٤٤ ، ٥٤٥ .

(٣) وهي حكاية الأخفش ، والكسائي .

ينظر : الأصول ١ / ١١٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٨ ، والارتشـاف ٤ / ٢٠٥٢ ، ومنهج السالك ٣٩٠ .

(٤) الجزولية ١٦٠ .

(٥) سورة ص الآية ٤٤ .

(٦) ورد هذا الحديث في : سنن الترمذي ٢ / ٣٦٩ ، برقم ٤٩٧ باب ما جاء في الوضوء يـوم الجمعة .

وفي سنن أبي داود ١ / ٢٥١ ، برقم ٣٥٤ ، باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة .

وفي مسند أحمد ٥ / ١٦ .

وفي المنتقى لابن الجارود ١ / ١٠٧ ، برقم ٢٨٥ ، باب الجمعة .

ولفظه : « من توضأ يوم الجمعة ... » .

الوضوء ، فحذف التّمييز ، وهو رخصةٌ ، واسم الممدوح وهو الوضوء ؛ لفهم المعنى .

وقوله : « ومن شرطه أن يصدق عليه اسم الفاعل »(١) :-

يعني : أنّه لا يكون اسم الممدوح / إلاّ من جنس ما قبله ، ويكون أخصّ منه / ٩٣
أعني من فاعلي " نِعْمَ وبِئْسَ " ، ولا يكون أعمّ منه نحو « نِعم الرّجل زيدٌ » فزيد أخصّ من الرّجل ، وإن كان اسم الممدوح أو المذموم أعمّ من الأوّل أو مساويًا له [لم يجز(٢)] ؛ لأنّه ليس فيه بيانٌ ، نحو قولك : « نِعم الرّجل إنسانٌ » لأنّ الإنسان أعمّ من الرّجل ؛ لأنّه [يطلق(٣)] على الرّجل ، والمرأة ، فإذا قلت « نِعم الرّجل » علم أنّه إنسانٌ فلا فائدة في ذكر الإنسان .

ولو قلت أيضًا : « نِعم الجمل جملٌ » و « نِعم البعير جملٌ » لم يجز على لغة من يجعل البعير لا يقع إلاّ على الجمل ؛ لأنه ليس فيه فائدةٌ .

وقد يجوز « نعم البعير جملٌ » على من يجعل البعير يقع على الجمل والنّاقة .

وكذلك يجوز « نِعم الإنسان رجلٌ » لأنّه أخصّ .

وقوله : « وإن وقع شيء يوهم خلاف هذا تأوّل »(٤) :-

ومثال ذلك قوله تعالى(٥) : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾ وجه الإشكال أن يقال : المثل : معنى ، والّذين : أشخاصٌ ، فليس الثّاني من جنس الأوّل .

---

(١) الجزولية ١٦٠ ، وفيها : « ... عليه الفاعل » .

(٢) زيادة يستقيم بها المعنى .

وهي مستفادة من شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٥ .

(٣) في المصورة « ينطلق » .

(٤) الجزولية ١٦٠ ، وفيها « خلاف ذلك يؤول » .

(٥) سورة الجمعة الآية ٥ .

وتأويله : أنّ جعلنا « الّذين » في موضع رفعٍ على حـذف المضـاف ، أي مثـل الّذين ، فلمّا حذف المضاف أقيم المضاف إليه مقامه .

والتّأويل الآخر[1] : أن يكون « الّذين » في موضـع جـرّ علـى النّعـت للقـوم ، واسم المذموم محذوفٌ تقديره : « بئس مثل القوم المكذّبين مثل هؤلاء » .

فيكـون كقولـه تعـالى[2] : ﴿ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ تقديـره « نعـم العبـد أيوب » وحذف ؛ لفهم المعنى ، وينبغي أن يعتقد في « أيـوب » هنـا المحـذوف أنّـه مبتدأٌ لا خبر مبتدإٍ ؛ لأنّ حذف المفرد أسهل من الجملة .

فإن قيل : أوّل ما يسأل عنه أن يقال : هل هذا الحكم الّذي لـ " نِعْمَ وَبِئْسَ " مما تنفردان به ؟ أو يدخل عليهما فيه غيرهما ؟

فالجواب :-

إنّه يدخل عليـهما فيـه غيرهمـا[3] ، فمنـه قولـه تعـالى[4] ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا ﴾ ، وقوله[5]: ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ ﴾، التّقدير : « كبرت الكلمة كلمةً » ، ثمّ أضمـروا ، وأنيـب منابـه التّمييـز كقولـه : « نِعم رجُلاً زيدٌ » إلاّ أنّ الآية جاءت على حدّ قولك « نِعْم رجلاً يتكلّم » .

وهذا عند ابن السّرّاج غير جائزٍ ، ومثله : « نعم الرّجل يتكلّم » وقد تقـدّم[6] منع ابن السّرّاج لهذا النحو .

---

(١) ينظر الإيضاح ١١٣ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ٣ /٩٠٦ ، ومنهج السالك ٤٠٠ .

(٢) سورة ص الآية ٤٤ .

(٣) من قوله : « إنه يدخل » مكررة في المصورة .

(٤) سورة الأعراف الآية ١٧٧ .

(٥) سورة الكهف الآية ٥ .

(٦) في الصفحة ٤٨٢ .

وأجاز الكسائي[١] ذلك في المرفوع بـ " نعم وبئس " ولم يجزه مع المنصوب بها .

وقد أريتك ما جاء في القرآن ، وفيما جرى كالمثل للحارث بن عُبَاد في قتل بجيرٍ ابن أخيه[٢] ، وتوهّم أنّه قتل بكليبٍ[٣] :-

« نِعم القتيل قتيلاً أصلح الله به بين ابني وائلٍ » أو « صلّح به بين ابني وائل » .

وقال ابن السّرّاج[٤] قال قوم : لك أن تذهب بسائر الأفعال إلى مذهب " نعم وبئس " يعني الثّلاثيّة فتحوّلها إلى « فَعُلَ » ، تقول « علُم الرّجل زيدٌ » ، و « ضرُبت اليد يده » و « جاد الثّوب ثوبه » و « طاب الطّعام طعامه » و « قضو الرّجل زيدٌ » .

ويحكى عن المبرّد[٥] أنّه كان يقول في هذا الفصل « لقضُو الرّجل » و « لَدَعُوَ الرّجل[٦] » وهو قياس .

وذكروا أنّه شذّ من هذا الباب ثلاثة ألفاظٍ سمعت وهي « عَلِم ، وسَمِع ، وجَهِل » .

---

(١) سبق ذكره في الصفحة ٤٨٢ .

(٢) وهو بجير بن عمرو بن عباد ، كما في الاشتقاق ٣٥٦ ، وفي بعض المصادر على أنه ابنه .

(٣) واسمه وائل بن ربيعة بن الحارث بن مرة التغلبي الوائلي ، سيد « تغلب وبكر » في الجاهلية ، امتدت سلطته فشبه بالملوك ، وهو أخو المهلهل بن ربيعة ، وقد قتله جساس فثارت أطول حَرْبٍ عرفت في الجاهلية ، وهي حرب البسوس ، وبه يضرب المثل في العزة فيقال : « أعز من كليب وائل » .
تنظر ترجمته : معجم الشعراء للمرزباني ٢٢٣ ، ومجمع الأمثال للميداني ٢ / ٤٢ .

(٤) ينظر : الأصول ١ / ١١٥ ، ١١٦ ، وليس فيه « يعني الثلاثية » ، ولعلها من كلام الأبذي .

(٥) الحكاية عن الكسائي لا المبرد ، والحكاية منسوبة للكسائي في الأصول ١ / ١١٥ ، والشارح ينقل عنه .
وأيضًا وردت في شرح المفصل لابن يعيش عن الكسائي ٧ / ١٢٩ .

(٦) في الأصول ١ / ١١٦ : « قضو ... ودعو » .

وقالوا في المضاعف تتركه مفتوحًا ، وتنوي به « فَعُل » نحو « خَفَّ العقل عقله » و « صَمَّ الرّجل زيد » .

وقالوا : كلّ ما كان بمعنى " نعم وبئس " يجوز نقل وسطه إلى أوّله[(١)] ، وإن شئت تركت أوّله على حاله ، وسكّنت وسطه »[(٢)] قال الشّاعر ، وهو الباهلي[(٣)] :-

٢٨١- أنَوْرًا سَرْعَ مَاذَا يَا [فَروقُ] وَحَبْلُ الوَصْلِ مُنْتَكِثٌ حذيقُ[(٤)]

وقال سهم بن حنظلة الغنوي[(٥)] :-

---

(١) فتقول : « ظُرْف الرجل زيد » .

(٢) فتقول : « ظَرْف الرجل زيد » وبهذا انتهى كلام ابن السراج .

(٣) اختلف في تحديد الباهلي :-

فقيل :- أ- جزء بن رباح الباهلي ، ويكنى أبا شقيق .
كما في شرح شواهد المغني ٢ / ٧١٤ .
وقيل : زُغْبَة الباهلي . وهو شاعر جاهلي .
ونسبه له التبريزي في تهذيب إصلاح المنطق ١ / ١١٩ .
وقيل : مالك بن زغبة الباهلي ، شاعر جاهلي .
ونسبه له الأخفش الأصغر في الاختيارين ١٩٦ .

(٤) وما بين المركنين في المصورة « فريق » ولعله تحريف .
ومعنى « أنوراً » : أنفارا ؟ ، وسرع : سرع بتخفيف الضمة .
وفروق : المرأة التي تفرق ، والمنتكث : المنتقض .
والحذيق : المقطوع .
والشاهد : « سرع » حيث جاء الفعل ثلاثيا على وزن " فَعُل " ثم خففه الشاعر بتسكين وسطه فصار « فَعْل » .
والبيت ورد في : إصلاح المنطق ٣٥ ، ومجالس ثعلب ١٧١ ، والاختيارين ١٩٦ ، والمحتسب ١ / ١٨٢ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ١ / ٥٤ ، وتهذيب إصلاح المنطق ١ / ١١٩ ، وشرح الجزولية الكبير للشلوبين ١ / ٤٢١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ١ / ١٩٧ ، والمنهاج الجلي (١٤٩ / أ) ، واللسان (نور - سرع - حذق - بوق) ، والمغني ٣٩٧ ، ٤١١ ، وشرح شواهده ٢ / ٧١٤ ، وشرح أبياته ٥ / ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٧٧ .

(٥) وهو فارس شاعر ، مخضرم ، أدرك الإسلام .
تنظر ترجمته : الإصابة ٢ / ١١٦ ، ١١٧ ، والخزانة ٩ / ٤٣٥ .

٢٨٢- لَمْ يَمْنَعِ النَّـاسَ مِنِّـي مَـا أَرَدْتُ وَلا أُعْطِيهُمْ مَا أَرَادُوا حُسْنَ ذا أدَبَـا[1]

وقال الأخطل :-

فَقُلْـتُ اقْتُلُوهَـا عَنْكُـم بِمِزَاجِـهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ-٢٠٧

ويروى « حَبَّ » بالفتح .

وقال ساعدة[2] :-

٢٨٣- هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ وَعَدَتْ عَوَادٍ دُونَ رَأيكَ تَشْغَبُ[3]

وقوله : « والتّفسير واجبٌ إن أضمر الفاعل ، وجائزٌ مع المظهر توكيداً »[4] :-

---

(١) ومعنى البيت أنه ينكر على نفسه أن يعطيه الناس ولا يعطيهم .
والشاهد : « حُسْن » فأصل الفعل « حَسُن » فنقل حركة وسطه لأوله ، وخفف الوسط .
وهو في الأصمعيات ٥٦ ، وإصلاح المنطق ٣٥ ، والتكملة للفارسي ٥٨٣ ، والخصائص ٣/ ٤٠ ، وسمط اللآلي ٢ / ٧٤٠ ، وتهذيب إصلاح المنطق للتبريزي ١ / ١٢٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ١٩٨ ، وسفر السعادة للسخاوي ٢ / ٥٨٦ ، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٥٧ ، والمنهاج الجلي (١٤٩ / أ) ، واللسان (حسن) ، وتذكرة النحاة ٥٩٩ ، ومنهج السالك ٣٧٨ ، والخزانة ٩ / ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ .

(٢) وهو ساعدة بن جؤية الهذلي ، وقد سبقت ترجمته في الشاهد ١٦٦ .
والبيت في ديوان الهذليين ١ / ١٦٧ .

(٣) ويروى : « من يتغضب » « يتحبب » .
: « دون وليك » « دون ذلك » « تشعبُ » .
وغضوب : اسم امرأة ، وحب من يتحبب : أي حب بها متحببة إلى ، وعدت عوادٍ : أي صرفت صوارف ووليك : قربك ، وتشعب : أي تُفَرِّق .
والشاهد : « حُبَّ » فإن أصل الفعل « حَبُبَ » فنقلت حركة العين إلى الفاء فصار « حُبْبَ » ووجب الإدغام لاجتماع المثلين وأولهما ساكن فأصبحت « حُبَّ » .
والبيت في نوادر أبي زيد ١٩٩ ، وشرح أشعار الهذليين ٣ / ١٠٩٧ ، وأمالي القالي ٢ / ٢٢٩ ، وشرح اللمع لابن برهان ٢ / ٤٢٠ ، وتهذيب إصلاح المنطق ١ / ١٢١ ، وسفر السعادة للسخاوي ٢ / ٥٨٦ ، وشرح المفصل ٧ / ١٣٨ ، والمنهاج الجلي (١٤٩ / ب) ، واللسان (حبب ، شعب ، غضب ، ولي ، عدا) ، والارتشاف ٤ / ٢٠٥٩ ، وتذكرة النحاة ٥٩٩ ، والمساعد ٢ / ١٤٠ ، والخزانة ٩ / ٤٢٩ ، والدرر ٢ / ٢٨٩ .

(٤) الجزولية ١٦٠ ، ١٦١ .

مثاله : « نِعم رجلاً زيد » ففاعل " نِعْمَ " مضمرٌ يفسّره « رجلاً » و « زيدٌ » مبتدأٌ أو خبر مبتدأٍ مضمرٍ على ما تقدّم .

ومثاله مع المظهر توكيدًا : « نِعم الرجل رجُلاً زيدٌ » هذا مذهب المبرّد[١] والفارسي في الإيضاح[٢] .

ومذهب سيبويه[٣] والسّيرافي[٤] أنّه لا يجوز .

واستدلّ[٥] الفارسيّ بقول الشّاعر وهو جريرٌ[٦] يمدح عمر بن عبد العزيز :-

٢٨٤- تَـزَوَّدْ مِثْـلَ زَادِ أبِيـك فِينَـا فَنِعْـمَ الـزَّادُ زَادُ أبِيـكَ زَادَا[٧]

قال : فجمع بين التّمييز / والمميّز على جهة التّأكيد ، وهو قول ابن السّرّاج[٨] أيضًا . / ٩٤

---

(١) المقتضب ٢ / ١٤٨ .

(٢) في الصفحة ١١٣ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٧٦ ، ١٧٨ .

(٤) في شرحه للكتاب (٣ / ٣٠ أ - ب) .

(٥) الأبذي من هنا وحتى قوله « ... لشدة الاتصال » ينقل عن القيسي من إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ١٣٢ ، ١٣٥ ، وهو نقل طويل دون أن ينبه على ذلك .

(٦) في ديوانه ١٠٧ .

(٧) والشاهد : « فنعم الزاد ... زادا » حيث جمع بين الفاعل الظاهر وبين التمييز على سبيل التأكيد .
والبيت ورد في المقتضب ٢ / ١٤٨ ، والإيضاح للفارسي ١١٤ ، والبصريات له ٢ / ٨٤٦ ، والتعليقة له ١ / ٣٢٠ ، والحلبيات ٢٣٥ ، والخصائص ١ / ٨٣ ، ٣٩٦ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ (٨٦ / ب) ، وثمار الصناعة للدينوري ٢٩١ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ١٣٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٩ ، والمقرب ٧٣ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٥ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ١١٠٧ ، وشواهد التوضيح والتصحيح ١٠٩ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٤٩ ، وشرح ألفية ابن معط ٢ / ٩٧٠ ، والصفوة الصفية للنيلي ٢ / ١١٦ ، واللسان (زود) ، ومنهج السالك ٣٩٣ ، والمغني ٦٠٤ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٨٩ ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٧ ، ٢٨٦ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٥٧ ، ٢ / ٨٦٢ ، والخزانة ٩ / ٣٩٤ ، ٣٩٩ ، والدرر ٢ / ٢٧٦ .

(٨) الأصول ١ / ١١٧.

وسيبويه[١] لا يجوز عنده إظهار هذا المستتر ؛ لأنّ المفسّر يغني عن إظهاره ، فإذا لم يذكر المفسّر أظهر الفاعل .

فا[٢] هو توكيدٌ ؛ لأنّه مستغنًى عنه بذكر الرّجل أوّلاً ، وهو بمنزلة قولك : « عندي من الدّراهم عشرون درهمًا » .

وقيل[٣] إنّ هذا من ضرورة الشّعر .

وقال أبو الفتح ابن الجنّي[٤] : « الرّجل من قولك « نعم الرّجل زيدٌ » غير المضمر في " نِعم " من نحو قولك « نِعم رجلاً زيدٌ » لأنّ المضمر على شريطة التّفسير لا يظهر ، ولا يستعمل ملفوظًا به .

ولذلك قال سيبويه[٥] : « هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلاّ مضمرًا » أي : إذا فسّر بالنّكرة في نحو : « نِعم رجلاً زيدٌ » فإنّه لا يظهر أبدًا .

وإذا كان كذلك علمت زيادة « الزّاد » في بيت جرير ، وذلك أنّ فاعل " نِعْم " مظهرٌ فلا حاجة فيها إلى التّفسير .

ومثله اللاّم في قولك « الآن حدّ الزّمانين » بمنزلة قولك : « الرّجل أفضل من المرأة » و« المَلَك أفضل من الإنسان » أي هذا الجنس أفضل من هذا الجنس ، وهي

---

(١) ينظر الكتاب ٢ / ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ .

(٢) هذا من كلام المبرد في المقتضب ٢/ ١٤٨، ولم أجده في كلام الفارسي فيما له عندي من كتب . ولعل سبب وهم الشارح أنه ناقل عن القيسي – كما سبق ذكر ذلك – بالنص ، والقيسي نسبه للفارسي .

(٣) نسب هذا القول لابن السراج كما في شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٣ .

(٤) ينظر الخصائص ١ / ٣٩٥ ، ٣٩٦ .
ومن قوله : « ومثله اللام » حتى قوله : « ... من هذا الجنس » .
جاءت في الخصائص متقدمة على قوله « الرجل من قولك ... » .

(٥) ينظر الكتاب ٢ / ١٧٥ .

في قوله تعالى[(١)] : ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾ زائدةٌ » .

ومثل قول جريرٍ ، قول أبي بكر بن الأسود[(٢)] :-

٢٨٥- فَذَرِنِـي اصْطَبِـحْ يَـا بَكْـرَ إنِّـي ... رَأيْتُ المَـوْتَ نَقَّـبَ عَـنْ هِشَـامِ

تَخَـيَّرَهُ وَلَـمْ يَعْـدِلْ سِـوَاهُ ... وَنِعْـمَ المَـرْءُ مِـنْ رَجُـلٍ تَـهَامِ[(٣)]

---

(١) سورة البقرة الآية ٧١ .

(٢) وهو ابن شعوب ، وهي أمه وبها يعرف ، وفي اسمه خلاف .

فقيل : أبو بكر بن الأسود بن عبد شمس بن مالك .

وقيل : عمرو بن سميّ بن كعب بن عبد شمس بن مالك .

من الشعراء المخضرمين .

تنظر ترجمته : من نسب إلى أمه من الشعراء ١ / ٩٣ ، وكنى الشعراء ٢ / ٣٠٣ وهما ضمن نوادر المخطوطات ، وينظر الإصابة ٤ / ٢٢ .

وتنسب أيضا إلى : بحير من عبد الله بن سلمة الخير القشيري ، أحد فرسان العرب المشهورين قتله قعنب الرياحي في الجاهلية ، وكان شاعرا مقلا من رؤساء قشير .

وقد نسبت له في الاشتقاق ١٠١ ، والوحشيات ٢٥٧ .

وتنظر ترجمته : المؤتلف والمختلف ٥٩ ، والاشتقاق ١٠١ ، ٢٢٢ .

(٣) ويروى البيت الأول : « ذريني » « فدعني » « يا سلم » « يا هند » .

ويروى البيت الثاني : « تعمره و لم يعظم عليه » « تيممه و لم يطلب سواه » « فنعم الحي » .

ومعنى نقب : أي تخلل وتفحص . وهشام : هو ابن المغيرة من رجال بني مخزوم كان سيدًا مطعامًا ، وكانت قريش تؤرخ بموته .

وتخيره : اصطفاه ، تهام : منسوب إلى تهامة .

والشاهد : « فنعم الرجل من رجل » حيث جمع بين فاعل « نعم » الظاهر وهو « المرء » وبين التمييز وهو « من رجل » .

والبيت ورد في الاشتقاق ١٠١ ، والوحشيات ٢٥٧ ، والكامل ٥ / ٣٥ (الأول فقط) ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ١٣٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٩ ، والمقرب له ٧٣ (الثاني فقط) ، ومنهج السالك ٣٩٤ (الثاني فقط) ، وتوضيح المقاصد ٢ / ٩١٧ (عجز الثاني) وأوضح المسالك ٢ / ٣٦٩ (عجز الثاني) ، وشرح الأشموني ٢ / ٥٠ ، ٢٨٧ (الثاني فقط) ، والتصريح ٢ / ٧٠٦ ، ٣ / ٤١٢ (الثاني فقط) ، والهمع ٥ / ٣٥ (عجز الثاني) ، والخزانة ٩ / ٣٩٥ ، والدرر ٢ / ٢٧٦ .

وهذا أبين من بيت جريرٍ ، لأنّ « زادًا » في بيت جريرٍ يحتمل وجهين[١] غير ما أدخله عليه أبو علي :-

الأوّل : أن يكون مفعولاً بقوله « تزوّد » وتنصب « مِثْلَ » على الحال لأنّها صفة نكرةٍ مقدّمةٌ عليها ، فيكون مثل قوله[٢] :-

٢٨٦- وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِ العَيْنَ تَشْهَدِ[٣]

الثّاني : أن ينصب على التّمييز من « مثل » على حدّ قولك : « ما رأيت مثله رجلاً » .

فإن قلت : كيف يكون « زادًا » مفعولاً بـ « تزوّد » أو تمييزًا لـ « مِثْل » وهو في حيّز المعطوف ، و « مِثْلُ » في حيّز المعطوف عليه ؟

فالجواب : أن يقال إنّ هذه الجمل قد اتّصلت فهي مثل قولك « ضربت وضربني زيدًا » وهذا متّفقٌ عليه مجمعٌ على جوازه ، ولم يعتقده أحدٌ فصلاً

---

(١) وزاد ابن يعيش وجها ثالثا ونسبه للفراء ، وهو أن يكون « زادا » مصدرًا مؤكدًا محذوف الزوائد ، والمراد : تزود تزودًا . ينظر شرح المفصل ٧ / ١٣٣ .
وزاد ابو حيان وجها رابعا وهو أن يكون « زادًا » بدلاً من « مثل » على تقدير صفة محذوفة أي : زادًا حسنًا . ينظر منهج السالك ٣٩٣ .

(٢) وهو من أبيات سيبويه المجهولة القائل .

(٣) ويروى : « وفي الجسم » « إن نظرته » « وإن تستشهدي »
وشحوب : تغير بالجسم ظاهر .
والشاهد : « بينا ... شحوب » حيث جاء « بيّنًا » حال من قوله « شحوب » مع أن صاحب الحال نكرة وسوغ ذلك تقدم الحال على صاحبها .
والبيت ورد في الجمل المنسوب للخليل ١٠٣ ، والكتاب ٢ / ١٢٣ ، وشرح السيرافي ٢ / (٢١٩ - ب) ، وتحصيل عين الذهب ٢٨٣ ، والنكت ١ / ٥٠٥ ، والتبصرة للصيمري ١ / ٢٩٩ ، وإيضاح شواهد الإيضاح ١ / ١٣٤ ، وشرح عمدة الحافظ لابن مالك ١ / ٤٢٢ ، وشرح التسهيل له ٢ / ٣٣٣ ، وشرح الكافية الشافية له ٢ / ٧٣٨ ، والمساعد ٢ / ١٨ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٢٦ ، وشرح الأشموني ٢ / ١١ .

بالأجنبيّ ، وهو في الفاء أحسن ؛ لشدّة الاتّصال[١] .

وإنّما لم يجز الجمع بينهما عند السّيرافي ، وغيره ؛ لعدم الفائدة .

ومنع بعض النّحويّين إدخال " مِنْ " على تمييزها[٢] ، فأمّا قوله :

وَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ–٢٨٥

فقال : « مِن رجُلٍ » ليس بتمييزٍ ، و « مِن » فيه مبعّضة ، وكأنّه قال « المرء الّذي هو بعض الحيّ التّهامي » أي : فخذٌ منه .

ولا يقع تمييزًا لـ " نِعم وبِئس " شيءٌ من الأسماء المتوغّلة في الإبهام نحو « شيءٌ » و « مَنْ » و « مَا » إلاّ أن يخصّص بالوصف وأجازه بعضهم بغير وصفٍ ، وهو قول أبي موسى :-

« ومّما يفسّر به المضمر فيهما " ما " النّكرة غير الموصوفة »[٣] :-

ومثاله : ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ ﴾[٤] أي : نِعم شيئًا هي .

وقال تعالى[٥] : ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ ، وتقول : « نِعم ما صنعت » وقال الصّيمري[٦] : « إنّ " ما " دخلت في هذا الموضع على " نِعم وبِئس " فأبطلت عملهما ، وأولتهما مالم يكن يليهما قبل دخولها » .

ولقوله نظيرٌ من كلامهم نحو قول العرب : « قلّما يقول ذلك زيدٌ » إلاّ أنّه قد

---

(١) هنا انتهى نقله عن القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ١٣٥ .

(٢) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٩ .

(٣) الجزولية ١٦١ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٧١ .

(٥) سورة البقرة الآية ٩٠ .

(٦) التبصرة والتذكرة ١ / ٢٧٩ باختلاف طفيف .

وهو هنا يرى أن " ما " كافة .

قامت الدّلالة عليه هناك ، لقولهم : « قلّ ما يقول ذلك إلاّ زيدٌ » فالرّفع على معنى « ما يقول ذاك إلا زيدٌ » ، ومن كلامهم « كأنّما زيدٌ قائمٌ » و « لعلّما زيدٌ منطلقٌ » قال[1] :-

٢٨٧- لَعَلَّمَا أنْتَ حَالِمُ[2]

---

(١) نسب هذا البيت إلى شاعرين هما :-

أ- سويد بن كراع العكلي ، كان شاعرا محكما ومقدما في قومه عكل لرجاحة رأيه ، عده ابن سلام في الطبقة التاسعة من شعراء الجاهلية .

وهو شاعر مخضرم .

تنظر ترجمته : طبقات الجمحي ١ / ١٧١ ، ١٧٦ ، والشعر والشعراء ٢ / ٦٣٩ ، والإصابة ٢ / ١١٩ ، وألقاب الشعراء ٢ / ٣٢٧ ضمن نوادر المخطوطات .

وهو في شعره ١٥٩ ضمن مجلة المورد مج ٨ العدد ١ .

ب- ودجاجة (بكسر الدال) بن عبد قيس بن امرئ القيس التيمي ، شاعر جاهلي وفي معجم البلدان اسمه : دجانة بن أبي قيس .

تنظر ترجمته : المؤتلف والمختلف ١١٥ .

ونسب له في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٧٠ ، وفرحة الأديب ١٢٤ .

(٢) وتمامه : « تحلل وعالج ذات نفسك وانْظُرَنْ أبا جُعْلٍ .... » .

ومعنى تحلل : أي تحلل من يمينك التي حلفت بها لتغزونا .

وعالج ذات نفسك : أي عالج نفسك ، فإنك كالحالم في وعيدك إيانا .

والشاهد : « لعما أنت حالم » حيث دخلت " ما " على " لعل " فأبطلت عملها وكفتها .

والبيت ورد في الكتاب ٢ / ١٣٨ ، والأصول ١ / ٢٣٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ١٢٥ ، وشرح السيرافي ٣ / (٧ / ب) ، والبغداديات ٢٨٧ ، ٣٨٩ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ / ٥٧٠ ، والأزهية للهروي ٨٩ ، وفرحة الأديب للغندجاني ١٢٤ ، والصاهل والشاحج للمعري ٤٢٠ ، وتحصيل عين الذهب ٢٨٨ ، والنكت ١ / ٥١٦ ، والتبصرة للصيمري ١ / ٢١٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٥٦٠ ، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ١ / ١٤٦ ، ومعجم البلدان ٥ / ٤٠٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨ / ٥٤ ، ٥٨ ، ١٣١ ، والخزانة ١٠ / ٢٥١ .

و « لكنّما يقوم زيدٌ » و « ربّما يقوم زيدٌ » ، فألغى هذه الحروف عند لحاق " ما " لها .

و " نعم وبئس " لّما كانا فعلين غير متصرّفين أشبها الحروف فجاز إلغاؤهما[1] .

وقال ابن كيسان[2] : إنّ " ما " من قولك : « نعم ما صنعت » اسمٌ ، وهي عنده كلمةٌ مختصرةٌ أصلها : « نِعم ما صنعت » أي : « نعم شيئًا شيءٌ صنعت » . قال : ولا أقدّرها « نعم الّذي صنعت » ؛ لأنّه لا يجوز « نعم الّذي صنعت » .

وقد قدّرها بعضهم[3] : « نعم الشّيء صنعت » على أن تكون " مَا " اسم جنسٍ ، وقد قالوا[4] : « إنّي ممّا أصنع » يريدون « من الأمر أصنع » إلاّ أنّه يدخل

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية ٤ / ٢٥٠ .

(٢) ينظر مذهبه المساعد ٢ / ١٢٧ .

فهو يرى أن " ما " هنا نكرة منصوبة على التمييز .

وقد اختلف النحاة في " ما " إذا اتصلت بـ " نعم أو بئس " ووليها فعل على عشرة أقوال ومرجعها أربعة :-

أ- أنها نكرة في موضع نصب على التمييز .

ب- أنها في موضع رفع على الفاعلية .

ج- أنها المخصوص . د- أنها كافة .

ولمعرفة الأقوال العشرة يرجع إلى :-

شرح التسهيل لابن مالك ٣ / ١٢ ، ١٣ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٤٤ ، ٢٠٤٥ ، ومنهج السالك ٣٩٥ ، وتوضيح المقاصد للمرادي ٢ / ٩١٩ ، ٩٢٠ ، والمساعد ٢ / ١٢٧ ، والتصريح ٣ / ٤١٥ ، ٤١٦ .

(٣) نسب هذا التقدير إلى المحققين من أصحاب سيبويه . وعليه تكون " ما " تامة معرفة ، ويكون تقديرهم بحذف المخصوص ، ويكون الفعل صفته كأنهم قالوا : « نعم الشيء شيء صنعت » .

ينظر : شرح التسهيل ٣ / ١٢ ، ١٣ ، والمساعد ٢ / ١٢٧ .

(٤) ينظر : الكتاب ١ / ٧٣ ، وشرح السيرافي ٣ / ٧٢ ، وفيهما : « إني مما أن أصنع » .

وفي الأصول ١ / ٩٩ « إني مما أن أفعل » .

هذا التّقدير تحت منع ابن السّرّاج[١] « نعم الرّجل يقوم » ، ويصحُ على قول الكسائي[٢] إذ يجوّز « نعم الرّجل يقوم » .

قال ابن كيسان[٣] بعد إبطاله أن يكون التّقدير « نعم الّذي صنعت » ولكنّ تقديرها تقدير النّكرة ، كما اختار صاحب الكتاب يعني الجرمي[٤] فقال : إذا نويت أن يكون بعدها " ما " / أخرى محذوفةً ، فيجيء التّقدير على قوله « نعم شيئًا شيءٌ صنعت[٥] » ، وهذا قد منعه السّرّاج ، والكسائي[٦] . / ٩٥ ظ

قال ابن كيسان : وإذا قدّرت أن يكون المحذوف قبلها جاز أن تكون بمعنى « الّذي » .

فيجيء كلامه محتملاً أن يكون المحذوف الفاعل ، وذلك لا يكون .

فإ قلت : إنّه مضمرٌ ، وعبّر عنه بمحذوفٍ فكان يجب أن يلزم منه في اللّفظ تفسيرٌ ، ولم يكن ذلك .

ويحتمل أن يكون المحذوف التّمييز ، وذلك لا يكون ؛ لأنّه نائبٌ مناب الفاعل في التّفسير ، فقد بطل الحذف قبل أصلاً ، إلاّ أن يكون ممّن يوافق الكسائيّ في حذف الفاعل إذا كان ثمّ ما يقوم مقامه ، وقد تقدّم الرّدّ على الكسائيّ في هذا الاعتقاد .

---

(١) ينظر : الأصول ١ / ١١٨ ، فهو يمنع أن تكون الأفعال صفات .

(٢) سبق في الصفحتين ٤٨٢ و ٤٩٣ ، وسبب صحته أن الكسائي يجيز إقامة الفعل صفة من المرفوع ، ويمنع من ذلك مع المنصوب .

(٣) ينظر رأيه : المساعد ٢ / ١٢٧ .

(٤) ينظر رأيه : المصدر السابق .

(٥) أي تكون " ما " الثانية والمحذوفة تكون المخصوص والفعل صفته .

(٦) قد سبق ذلك في الصفحتين ٤٨٢ ، ٤٩٣ .

قال ابن كيسان : « وإنّما كان في هذا الحذف والاختصار ؛ لأنّ الّذي أبقيت مثل الّذي حذفت ، وذلك أنّ تقدير الكلام على تمامه : « نعم ما صنعت ما صنعت » أي « نعم شيئًا صنعت صنيعك » كأنّه « نعم الصّنيع صنيعك » فكانت واحدةً يكتفى من جنسها بلفظها . هذا إذا قدّرت أنّ الّذي يحذف متأخّرٌ ، وإذا قدّرت أن تحذف الأوّل اكتفاءً بالثّانية كانت الثّانية في موضع رفعٍ على الابتداء إلاّ أنّه لا يجوز تقديمها على « نِعم » إلاّ بإظهار ما حذفت ؛ لأنّها قد نابت عن المحذوف ، وذلك المحذوف لا يتقدّم .

وقوله : « وإذا أخذ الممدوح أو المذموم مبتدأً أغنى الفاعل عن العائد لعمومه »(١) :-

يعني إنّ قولك « زيدٌ نعم الرجل » يراد بالرجل فيه الجنس ، فأغنى عن الضّمير الرّابط الجملة بالمبتدأ ؛ لأنّه لعمومه قد دخل تحته « زيدٌ » وغيره فارتبط به ، وقد تقدّم(٢) الدّليل على أنّه يراد به الجنس ، ولذلك التزموا فيه الألف واللاّم كما بيّنّا فأغنى عن إعادته .

وقدّر ابن السّيّد(٣) مبتدأً مضمرًا قبل " نعم وبئس " فيكون عنده التّقدير « زيدٌ هو نعم الرّجل » وهو فاسدٌ ؛ لأنّ الجملة من " نعم وبئس " تكون على ذاك في موضع خبر ذلك المضمر ، فيحتاج فيه إلى رابطٍ آخر .

وقال أبو الحسن ابن الباذش(٤) : « لا يجيز سيبويه أن يكون « زيدٌ » في قولك

---

(١) الجزولية ١٦١ .

(٢) في الصفحة ٤٨٢ .

(٣) ينظر تقديره : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٦ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٥٣ .

(٤) وهو علي بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصاري الغرناطي ، ولد سنة ٤٤٤ هـ ، وهو أوحد زمانه إتقانًا ومعرفة وتفردا بعلم العربية ومشاركة في غيرها كالحديث ، وقد صنف : شرح كتاب سيبويه ، والمقتضب ، وشرح أصول ابن السراج ، وشرح الإيضاح ، وقد توفي بغرناطة سنة ٥٢٨ هـ ، وصلى عليه ابنه أبو جعفر صاحب كتاب الإقناع في القراءات السبع .
تنظر ترجمته : إنباه الرواة ٢ / ٢٢٧ ، بغية الوعاة ٢ / ١٤٢ ، ١٤٣ .
وينظر قوله : منهج السالك ٣٩٧ .
وينظر رأيه : النكت الحسان ١٣٤ ، والتصريح ٣ / ٤١٨ .

« نِعم الرّجل زيدٌ » و « بئس الرّجل زيدٌ » إلاّ مبتدأً كما كان مبتدأً في « زيدٌ نعم الرّجل » و « عمرٌو بئس الرّجل » ، وتكون الجملة في موضع رفعٍ ؛ وذلك أنّ " نِعم وبِئس " لا يتمّ المعنى المقصود بهما إلاّ باجتماع المختصّ بالمدح أو الذّمّ مع الجنس الّذي هو منه ، فلا يقدّر على هذا إلاّ مبتدأً ، كما لا يتقدّر « زيدٌ » في قوله « ذهب أخوه زيدٌ » إلاّ مبتدأً ، وهذا يقتضي تشبيهه " نِعم " به » .

ويدلّ على فساد الوجه الآخر[١] أنّ الاسم المختصّ بالمدح والذمّ يجوز حذفه ، فإذا كان خبر المبتدأ محذوفٌ ثمّ حذف هو آل ذلك إلى حذف الجملة كلّها ، وذلك غير جائزٍ ، وإنّما يحذف أحد جزءي الجملة مع بقاء الجزء الثّاني كقولهم[٢] : « لولا زيدٌ لغلبنا » و﴿ بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۗ ٱلنَّارُ[٣] ﴾ فإنّما أجاز سيبويه حذف الجزء الأوّل بعد حذف الجزءِ الثّاني إذا كان في اللّفظ عوضٌ منه كقولك : « أزيدٌ في الدّار أم لا ؟ » فقد حذف في هذه المسألة الخبر المحذوف في قولك « أزيدٌ في الدّار أم عمرٌو ؟ » وحذف المبتدأ بعده الّذي هو ضمير « زيدٌ » ؛ لأنّ " لا " عوضٌ منه .

« وإنّما[٤] أراد سيبويه بقوله[٥] : « كأنّه قال « نِعم الرّجل » فقيل له : من هو ؟ فقال : عبد الله . وإذا قال : عبد الله ، فقيل له : ما شأنه ؟ فقال : نعم الرّجل » أنّ « من هو ؟ » يقتضي المسألة عن المخبر عنه بعد حصول خبره ، و « ما شأنه ؟ » يقتضي المسألة عن خبر المبتدأ بعد حصوله كما يقول ذلك في قوله :

---

(١) وهو كون « زيد » في « نعم الرجل زيد » خبرا محذوف المبتدأ ، أو مبتدأ محذوف الخبر .

(٢) في الكتاب ٢ / ٣٣١ . « لو كان معنا رجل إلا زيد لَغُلِبنا » .

(٣) سورة الحج الآية ٧٢ ، وقبلها : ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ ... ﴾ .

(٤) هذا من كلام ابن الباذش وينتهي عند قوله : « ... لمبتدأ مضمر » .

كما نص على ذلك أبو حيان في منهج السالك ٣٩٧ . ولعل الكلام الذي قبله له أيضًا ، ولكن لم يورده أبو حيان .

(٥) الكتاب ٢ / ١٧٦ ، ١٧٧ .

« زيدٌ ذاهبٌ وذهب زيدٌ » لا أنّ المختصّ بالمدح والذّمّ خبرٌ لمبتدأٍ مضمرٍ لّما تقدّم من بيان فساد ذلك .

وأمّا غيره(١) فقال : إذا تأخّر اسم الممدوح أو المذموم بعد " نعم وبئس " كان فيه ثلاثة أوجهٍ :-

أحدها : أن يكون خبر مبتدأٍ مضمرٍ .

والآخر : أن يكون مبتدأ والخبر محذوفٌ ، وكأنّه في الوجهين لّما قال :

« نعم الرّجل ، وبئس الرّجل » قيل له : من هذا الممدوح أو المذموم ؟ فقال : « زيدٌ » علىتقدير « هو زيدٌ » أو على تقدير « زيدٌ الممدوح وزيدٌ المذموم » .

والثّالث : أن يكون مبتدأ و « نعم الرّجل » جملةٌ في موضع الخبر ، وقدّم على المبتدأ ، فيكون أمره كأمر « زيدٌ نعم الرّجل » و « زيدٌ بئس الغلام » .

وما ذكره(٢) من حذف الجملة لا يلزم ، فإنّه يقال له :- إذا جاء الحذف يكون على الوجه الواحد ، وهو أن يكون مبتدأ .

وأمّا قوله(٣) : إنّ الكلام لا يتمُّ إلا باسم الممدوح / فيقال له : وهذا إنّما هو أمرٌ تقديريٌّ ، وحكمه حكم الجملة الواحدة - والله أعلم - . / ٩٦

(١) لعله يقصد ابن عصفور فقد ورد عنده هذا الرأي بالحرف .
ينظر شرح الجمل له ١ / ٦١٨ .

(٢) أي ابن الباذش كما في الصفحة ٥٠٥ .

(٣) أي ابن الباذش كما في الصفحة ٥٠٥ .

[حبذا]

باب

هذا هو باب " حَبَّذَا " :-

واعلم أنّ « حَبَّ » فعلٌ منقولٌ من الإخبار عن المحبّة إلى الإخبار عن المدح كان يقال في بابه « حَبَبْتُ فلانًا » و « أحببته » أكثر[1] ، وقرأ العُطَارديّ[2] ﴿ فاتَّبِعُوني يَحِبَّكُمُ اللهُ[3] ﴾ وقال الشّاعر[4] :

٢٨٨- أحبُّ أبَا ثَروانَ مِنْ أجْلِ تَمْرِهِ ... وَأعْلَمُ أنَّ الجَارَ بِالجَارِ أرْفَقُ

وَوَاللهِ لولا تَمْرُهُ مَا حَبَبْتُهُ ... وَلا كَانَ أدْنَى مِن عُبَيْدٍ وَمُشْرِقِ[5]

---

(١) زعم الكسائي أن " حببت " لغة قد ماتت .

ينظر : معاني القرآن للزجاج ١ / ٣٩٧ .

(٢) وهو أبو رجاء ، عمران بن تيم ، ويقال : ابن ملحان ، البصري التابعي الكبير ، ولد قبل الهجرة بإحدى عشرة سنة ، وكان مخضرمًا أسلم في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم ولم يره ، توفي سنة ١٠٥ هـ ، وله مائة وسبع وعشرون سنة ، وقيل : مائة وثلاثون سنة .

تنظر ترجمته : غاية النهاية في طبقات القراء ١ / ٦٠٤ .

(٣) سورة آل عمران الآية ٣١ ، وهي قراءة شاذة كما في الشواذ لابن خالويه ٢٦ ، وفي البحر المحيط ٢ / ٤٣١ .

(٤) وهو غيلان بن شجاع النهشلي .

كما في الاشتقاق ٣٨ ، واللسان (حبب) .

(٥) ويروى البيت الأول بروايات متعددة منها : « أحب أبا العصماء من حب تمره » « حببت أبا مروان » « من حب ماله »

« وأعلم أن الرفق بالمرء » « بالعبد » .

ويروى الثاني :-

« فوالله لولا » « وأقسم لولا تمره »

ويروى عجزه :- « وكان عياض منه أدنى ومشرق » وعليها فلا إقواء في البيت .

والشاهد : « ما حببته » : حيث جاء الفعل " حبّ " من " حَبَبَ " على اللغة القليلة . =

وصفة المفعول « محبوب ، ومحبّ » ومحبوبٌ أكثر .

وقال عنترة[١] في « مُحَبٍّ » :-

٢٨٩- وَلَقَدْ نَزَلْتِ فَلا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ[٢]

وهذا من غريب التّصريف ، ونظيره « أيفع الغلامُ ، ويفع » و « أيفع » أكثر ، وقالوا في صفة الفاعل « يافع » ولم يسمع « موفع » ، وهذا إنّما يجيء من تداخل اللّغة : يسمع بعضهم لغة غيره في بعض تصاريف الكلام ، فيستعملها أكثر حتّى يميت ما يقتضيه تصريف لغته في هذه اللّفظة ، أو يقلّ استعماله .

ولمّا كانت « حببت » في معنى المحبّة مستعملةٌ لما له لوطةٌ بالقلب استعملوها فيما يجانس ذلك من الإخبار عن الخلق الّتي هي محبوبةٌ إلى القلوب ، وتجيء أبدًا

= وقد ورد : في الكامل ١ / ٢٥٣ (الثاني فقط) ، والاشتقاق ٣٨ ، والزاهر لأبي بكر الأنباري ١ / ٤٣٥ ، وشرح القصائد السبع الطوال له ٣٠١ ، والخصائص ٢ / ٢٢٠ (الثاني فقط) ، والمخصص ١٢ / ٢٤٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٨ (الثاني فقط) ، واللسان (حبب) ، والمغني ٤٧٣ (عجز الثاني) ، وشرح شواهده ٢ / ٧٨٠ ، والخزانة ٩ / ٤٢٩ ، والدرر ٢ / ٢٨٩ (الثاني فقط) .

(١) في ديوانه ١٩١ .

(٢) والشاهد : « المحب » : حيث جاء اسم المفعول من الفعل " أحب " على القياس ولكن استعماله قليل .

وقد ورد البيت في أدب الكاتب ٤١٠ ، والاشتقاق ٣٨ ، والجمهرة ٢ / ٢١٣ ، والزاهر للأنباري ١ / ٤٣٥ ، وشرح القصائد السبع له ٣٠١ ، وليس في كلام العرب لابن خالويه ١٢٢ ، والخصائص ٢ / ٢١٦ ، والمخصص ١٢ / ٢٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣١٨ ، والمقرب له ١٢٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٧٣ ، وشرح الجزولية للأبذي ٢ / ٧٤٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٢ / ٣٧ ، ٤ / ١٥٢ ، والصفوة الصفية للنيلي ١ / ٤٣٢ ، واللسان (حبب) ، وأوضح المسالك ٢ / ٧٠ ، وإرشاد السالك لبرهان الدين إبراهيم بن الجوزية ١ / ٢٨٢ ، والمساعد ١ / ٣٥٣ ، ٢ / ١٨٩ ، وشفاء العليل ١ / ٣٨٩ ، ٢ / ٦٢٢ ، وشرح الأشموني ١ / ٣٧٤ ، وشرح شواهد المغني ١ / ٤٨٠ ، والهمع ٢ / ٢٢٦ ، والخزانة ٣ / ٢٢٧ ، ٩ / ١٣٦ ، والدرر ١ / ٣٣٩ .

على إثر مذكورٍ بخصال محمودةٍ ، أو خاطرٍ بخصاله المحمودة على قلب من يخبر بها ، فيقول عند ذلك " حبَّذا " ويشير بـ " ذا " إلى هذا المذكور أو الخاطر على قلبه ، لّما كان في تقدير الحاضر ، فيتحصّل بهما الغرض من المدح ، وباسم الإشارة الغرض من نسبته إلى قلب المادح ، وتقريبه إلى الإخبار عنه لأنّه إنّما أشار إلى ما في قلبه ، أو لما قرب ذكره ، فلذلك ما وجب أن يقتصر في عملها على اسم الإشارة ، وإن كان قد جاء :-

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ-٢٠٧

على حدّ سائر الأفعال في باب المدح والتّعجّب ، ولّما كان الغرض من اسم الإشارة نسبة الممدوح إلى قلب المادح ، وتقريبه إلى الإخبار عنه ، فليس يخلص للمخاطب .

وحكم " ذا " الإشارة إلى حاضرٍ افتقر المخاطب إلى بيانه فلم يستقلّ الإخبار بـ " حبّذا[(١)] " كما تقدّم في « نِعم الرّجل ، وبِئس الغلام[(٢)] » فاحتيج إلى اسم الممدوح كأنّه جوابٌ لمن قال : من الممدوح ؟ فقيل له : « زيدٌ » بتقدير : « الممدوح زيدٌ » فوجب أن يرتفع على خبر ابتداءٍ مضمر .

وقال النّحويّون : يجوز أن يكون مبتدأً وخبره في « حبّذا[(٣)] » كما فعلوا في « نعم الرجل زيدٌ » إلاّ أنّ هذا المبتدأ لا يتقدّم ألبتّة[(٤)] ؛ بخلاف ذلك ؛ لأنّه إن تقدّم أمكن أن تزول « حَبَّ » عن الغرض بها من كونها على إثر مذكورٍ بخصالٍ محمودةٍ ، أو خاطرٍ على قلب المخبر فيتعلّق الإخبار بـ « زيدٍ » ، والإشارة لغيره ،

---

(١) ينظر عدم استقلال " حبذا " بالإخبار : سر صناعة الإعراب ١ / ٢٢٢ .

(٢) في الصفحة ٤٨١ .

(٣) هناك أوجه متعددة لإعراب « زيد » في « حبذا زيد » .

تنظر : شرح اللمع للواسطي ١٨٧ .

(٤) وقد صرح بذلك ابن خروف في شرحه للجمل ٢ / ٥٩٩ .

فيقع اللّبس بباب الإخبار بالمحبّة ، ولمّا لم يقع إلباسٌ في باب " نِعم وبِئس " تقدّم عليهما ، ولم يتقدّم هنا .

ويلزمهم إذا نووا فيه أنّه مبتدأٌ مؤخّرٌ ما لزمهم فيه مع التّقديم ، لأنّ مع كون « حبّذا » خبرًا عنه لم تقع على موضوعها الّذي فرضنا ، ثمّ إنّ العرب التزمت في « حبّذا » أن تبقى على حالةٍ واحدةٍ ، فلا تثنّى ، ولا تجمع ، ولا تؤنّث ؛ إشعارًا بهذا المعنى الّذي حدث في اسم الإشارة من كونه لازمًا على غير حاضرٍ ، ولكنّه لنسبة الممدوح من القلب ، وتقريبه إلى الإخبار ، فصارت الإشارة بهذا كأنّها إلى الأمر الّذي هو « زَيْدٌ » والأمر لا يثنّى ، ولا يجمع ، ولا يؤنّث ، ولمّا أحسّ ابن كيسان بهذا ادّعى أن « زيدًا » بدلٌ من " ذا " على تقدير : « حبّذا الأمر أمر زيدٍ » وحذف على أنّه بهذا التّقدير(١) .

ويلزم ابن كيسان أن يقول « حبّذا » وتستقل الفائدة ، و « حبّ زيدٌ » لأنّ البدل من جملةٍ أخرى في التّقدير ، وكلّ واحدٍ من المبدل والمبدل منه في تقدير ما يستقلّ منه الإخبار .

وربّما شغّب بعضهم على هذا الاعتراض بأن قال :-

إنّ البدل قد يجيء قبل استقلال الفائدة بالمبدل منه ، ومثاله « كانت هند وجهها حسنًا » .

---

(١) ينظر رأيه : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٢٢ ، وقد فسده ابن عصفور معتلا بأن العرب إذا حذفت المضاف وأقامت المضاف إليه مقامه فإنما تجعل الحكم من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع وغير ذلك على حسب الملفوظ به لا على حسب المحذوف .
ولكن أبا حيان خطأ ابن عصفور في تعليله فقال : « وليس بصحيح إذ هما طريقان أحدهما ما ذكره ، والآخر مراعاة المحذوف وإن كان أقل من الأول » .
منهج السالك ٤٠٣ .
وينظر رأي ابن كيسان أيضا في : الارتشاف ٤ / ٢٠٦٠ ، والمساعد ٢ / ١٤٣ .

ونحن نقول له : لولا ما صحّ أن يقال « كانت هندٌ حسنةً » ما صحّ الإبدال منها ؛ لأنّه لا يكون الاسم إلاّ بما يستقلّ الإخبار عنه .

ولّما لزم " ذا " لـ « حَبَّ » فلم يثنّ ، ولم يجمع ، ولم يؤنّث ، وإنّما يثنّى ، ويجمع ، ويؤنّث اسم الممدوح - صار(١) بمنزلة حرفٍ من حروف الكلمة ، فأمكن للعرب أن تبني منه مع الفعل كلمةً واحدةً ، فقالوا : « لا تحبّذه » أي لا تقل له « حبّذا » حكى ذلك ابن الجنّيّ(٢) وصار بهذا البناء كالكلمة الواحدة مع ما قبله ، وأمكن للنّحويّين على هذا أن يغلّبوا / أحد الجزءين في / ٩٧ الإعراب اقتداءً بالعرب في ذلك فغلّبوا الفعل تارةً ، وأعربوا « حبّذا » كلها فعلاً ماضيًا ، و « زيد » فاعلٌ ، وغلّبوا الاسم تارةً ، فأعربوا « حبّذا » مبتدأ ، و « زيد » خبره .

وكلاهما له مؤنسٌ في كلام العرب : فقد وجدنا الفعل يسلب حقيقة وضعه من الدّلالة على الحدث ، فيصيّره ذلك خارجًا عن الأفعال ، وهي « كان وأخواتها » ، ويسلب حقيقة وضعه من الفعليّة ، فيصير زائدًا بلا فاعلٍ ، ولا مفعولٍ وهي « كان الزّائدة » ، ويسلب العمل في المفعولين مع وجودهما معه ، وذلك قولك : « زيدٌ ظننت منطلقٌ » .

ووجدنا « ذا » اسم الإشارة يسلب حقيقة وضعه من الإشارة للحاضر ، فقالوا : « حبّذا زيدٌ » و « ماذا صنعت ؟ » إذا كان بمعنى : « ما الّذي صنعت » ، ويسلب الاسميّة في الوجه الآخر(٣) من « ماذا صنعت ؟ » ، وقالوا « أرأيتك زيدًا ما

(١) الضمير المستتر يعود على " ذا " .

(٢) في سر صناعة الإعراب ١ / ٢٢٣ ، والحكاية فيه : « لا تحبذه بما لا ينفعه » .

(٣) حينما تكون " ما " استفهامًا ، و " ذا " زائد .

ينظر البغداديات ٣٧١ ، ٣٧٣ ، والمغني ٣٩٧ .

صنع ؟ » فسلبوا « الكاف[١] » الاسميّة ، وضمائر الرّفع كذلك في « باب الفصل[٢] » .

ثمّ إنّه يجيء مع « حبّذا » المنصوب ، فإن كان جامدًا فتمييزٌ وإن كان مشتقًّا فحالٌ[٣] .

ولنرجع إلى لفظ أبي موسى ، وزيادة ما لم نذكره في هذا العقد إن أمكن ذلك .

قوله : «« حبّ » من قولك « حبّذا » فعل فاعله « ذا »»[٤] :-

اعلم إنّ « حبّذا » لمّا كانت مركّبة[٥] من فعلٍ ، واسمٍ اختلف النّحويّون فيها :-

فمنهم من غلّب الاسميّة عليها[٦] ، واحتجّ بوقوع النّداء عليها كثيرًا ، نحو

---

(١) الكاف في « أرأيتك » حرف خطاب عند سيبويه .
ينظر : الكتاب ١ / ٢٤٥ ، وشرح التسهيل ١ / ٢٤٧ .

(٢) هذه تسمية البصريين ، وأما الكوفيون فيسمونه العماد .
ينظر : الكتاب ٢ / ٣٩٧ .

(٣) هذا رأي في المنصوب بعد " حبذا " ، وهناك رأيان آخران :-
أ- أنه حال مطلقًا : وهو قول الأخفش والفارسي والربعي وخطاب وجماعة من البصريين .
ينظر : الأصول ١ / ١٢٠ ، والبصريات ٨٤٨ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٦١ .
ب- أنه تمييز مطلقًا : وهو قول أبي عمرو بن العلاء .
ينظر : منهج المسالك ٤٠٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٢٤ .

(٤) الجزولية ١٦٢ .

(٥) استدل مدعو التركيب : بإفراد الإشارة ، وبلزوم الإفراد والتذكير وبامتناع الفصل .
ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٢٢ ، والتصريح ٣ / ٤٢٩ .

(٦) ومن المغلبين للاسمية : المبرد ، وابن السراج ، والسيرافي ، والصيمري .
ينظر : المقتضب ٢ / ١٤٣ ، والأصول ١ / ١١٥ ، وشرح السيرافي ٣ / (٣١ / أ - ب) ، والتبصرة ١ / ٢٨٠ .

قول الشّاعر[١] :-

٢٩٠- يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ[٢]

وقول الآخر[٣] :-

٢٩١- يَا حَبَّذَا القَمْراءُ واللَّيْلُ السَّاجْ وَطُرُقٌ مِثْلُ مُلاءِ النَّسَّاجْ[٤]

والنّداء من خواصّ الأسماء .

---

(١) وهو جرير في ديوانه ٤٩٣ .

(٢) وعجزه : « وحبذا ساكن الريان من كانا » .

والريان : جبل بين بلاد طيء وأسد .

والشاهد : « يا حبذا » حيث جاءت " حبذا " مناداةً فاستدل به على غلبة الاسمية فيها .

وقد ورد البيت في الجمل للزجاجي ١١٠ ، وشرح اللمع لابن برهان ١ / ١٤٠ ، ٢ / ٤٢٠ ، ٥٩١ ، ومعجم ما استعجم للبكري ٦٩٠ ، ٨٦٧ ، والحلل لابن السيد ١٤٠ ، وأسرار العربية ١١٤ ، وشرح الجمل لابن خروف ٢ / ٦٠٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٤٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٢٣ ، والمقرب ٧٤ ، وشرح الجزولية للأبذي ١ / ٥٠١ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢ / ٩٧٦ ، واللسان (حبب) ، ومنهج السالك ٤٠٦ ، وتذكرة النحاة ٤٦٤ ، والجنى الداني ٣٥٧ ، وشرح الجمل لابن هشام ١٩١ ، والمساعد ٢ / ٤٨٧ ، وشرح شواهد المغنى ٢ / ٧١٣ ، والهمع ٥ / ٤٥ ، والخزانة ١١ / ١٩٧ ، ١٩٩ ، والدرر ٢ / ٢٨٢ .

(٣) نسبا في اللسان (سجا) : للحارثي .

وفي المنهاج الجلي (١٤٨ / أ) : لبعض اللصوص .

وفي مجاز القرآن ٢ / ٣٠٢ ، وأمالي القالي ١ / ١٧٤ : للحادي (كذا) .

(٤) ومعنى الليل الساج : أي الساكن . والملاء : جمع الملاءة .

والشاهد : « يا حبذا » ووجه الاستدلال به كالذي قبله .

وقد ورد البيتان – إضافة لى ما ورد ذكره في هامش السابق – في الكامل ١ / ٢١٥ ، ومعاني القرآن للزجاج ٥ / ٣٣٩ ، والخصائص ٢ / ١١٥ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ (٨٨ / أ) البيت الأول فقط ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٩ ، ١٤١ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٢ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ٢ / ٩٧٦ ، والمنهاج الجلي لابن جعفر الإربلي (١٤٨ / أ) ، واللسان (سجا ، قمر) ومنهج السالك لأبي حيان ٤٠٥ ، والبحر المحيط ٨ / ٤٨٥ .

فإن قيل له(١) : هذا على حذف المنادى تقديره : « يا قوم حبّذا » ، أو تكون « يا » حرف تنبيهٍ ، لا حرف نداءٍ .

قال : إنّ ذلك قد كثر مع « حبّذا » وقلّ مع غيرها من الأفعال ، وفي ذلك دليلٌ على أنّها اسمٌ .

وهذا يسوغ عنده أن يكون « حبّذا » مبتدأ ، و « زيدٌ » خبره ، وبالعكس ، وأغنى اسم الإشارة عن العائد .

واستدلّ أيضًا على أنها اسمٌ بأن قال : تغليب الاسم على الفعل أولى ؛ لأنّه أصلٌ ، والفعل فرعٌ ، والأصولُ أبدًا مُغَلَّبةٌ على الفروع إذا اجتمعت وأيضًا فإنّه قد وجد من الأسماء ما هو مركّبٌ نحو : « حضرموت » و « خمسة عشر » ولم يوجد من الأفعال ما هو مركّبٌ .

ومنهم من غلب عليها الفعليّة(٢) :-

واستدلّ بأنّ الفعل هنا هو الأسبق ، والأكثر حروفًا(٣) ، فينبغي أن يغلّب .

وأيضًا فإنّ المعنى الّذي هو المدح إنّما هو في الفعل الذي هو « حَبَّ » فالحكم للفعل .

وأيضًا فإنّهم قد قالوا : « لا تحبّذه » أي لا تقل له « حبّذا » ، فالتّصرّف من حروف الكلمة كلّها يشهد لقوله .

وهؤلاء يذهبون إلى أنّ زيدًا مرفوعٌ بأنّه فاعلٌ بـ « حبّذا » .

---

(١) هذا الافتراض وجوابه كما عند ابن عصفور في شرحه للجمل ١ / ٦٢٣ .

(٢) كما عند الأخفش ، وخطاب الماردي .

ينظر : منهج السالك ٤٠٣ ، والمساعد ٢ / ١٤٢ ، وشفاء العليل ٢ / ٥٩٥ .

(٣) وأضاف الأزهري : « وسلامة مدعيها [أي فعليتها] مما لزم منه في الاسمية من شذوذ تخالف الخبر والمخبر عنه ، ومن تمييز ما ليس بمبهمٍ وهو الممدوح » . التصريح ٣ / ٤٢٩ .

ومنهم من قال : لا أغلّب أحدهما على الآخر[١] ، بل أترك كلّ واحدٍ منهما على ما استقرّ فيه ، وشبّهه بـ " نِعم " في أنّه فعلٌ كما أنّه فعلٌ ، وهما غير متصرّفين ، وفي أنّ فاعله لا يكون جميع الأسماء بل لا يكون فاعله إلاّ « ذا » ، وفي أنّه لا بدّ من ذكر اسم الممدوح .

وإن كانت تخالف " نِعم " في أنّه لا يكون فاعلها بالألف واللاّم ، ولا مضافًا إليهما ، ولا مضمرًا على شريطة التّفسير ، وفي أنّه يجوز الجمع بينها وبين التّمييز ، وإن كان اسمًا ظاهرًا فاعلها ، وفي أنّه يجوز دخول " مِنْ " على تمييزها نحو قوله :-

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ —٢٩٠

وهذا هو ظاهر مذهب سيبويه[٢]، أعني ما قال أبو موسى[٣] لأنّه قال[٤] : « وزعم الخليل رحمه الله أنّ « حبّذا » بمنزلة « حبّ الشّيء » ولكنّ « حبّ » و « ذا » بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ نحو : « لولا » وهو اسمٌ مرفوع كما تقول : « يا ابن عمّ فالعمّ مجرورٌ » .

وتفسير كلامه أن يقول « حبّ » بمنزلة " نعم " ، وكما تقول : « نِعم الشّيء » ، تقول : « حبّ الشّيء » ، ويأتي « زيدٌ » بعد ذلك كما يأتي بعد « نِعم الرّجل » وكأنّك قلت « حبّ الرّجل زيدٌ » وذلك في معنى المدح ، وألزم « ذا »

---

(١) وهو رأي الفارسي وابن برهان ، واختيار ابن خروف وابن مالك .
ينظر : البغداديات ٢٠١ وما بعدها ، وشرح اللمع ٢ / ٤٢٠ ، وشرح الجمل ٢ / ٥٩٩ ، وشرح عمدة الحافظ ٢ / ٨٠١ ، وشرح التسهيل ٣ / ٢٣ .
(٢) وقد خطّأ ابن خروف من زعم على سيبويه غيره .
شرح الجمل ٢ / ٥٩٩ .
(٣) سبق في الصفحة ٥١٢ ، وهو « ... حبذا فعلٌ فاعله " ذا " » .
(٤) الكتاب ٢ / ١٨٠ .

إشـارةً للجنس ، وكـان حقّـه أن يكـون مؤنّثًـا كمـا يكـون مذكّـرًا ، فتقــول : « حَبّذِهِ » كما تقول : « نعم المرأة » و « حبّـذان » كمـا يقـال : « نعـم الرّجـلان » لكـن ألزموهـا حـالاً واحـدةً ، وجعلوهـا كالكلمـة الواحـدة بمنزلـة " لـولا " وصار كالمثل ، فقالوا : « حبّذا » مذكّرًا ، ومؤنّثًا ، وتثنيةً ، وجمعًا ، وأصـل " ذا " أن يكون فاعلاً بـ « حبّ » كما كان « الرّجل » فاعلاً بـ « نعم » وقال[1] : « وهـو اسمٌ مرفوعٌ » أي : إنّ « ذا » مرفوعٌ بـ « حبّ » ولكن صيّره كلمةً واحدةً ، كما قالوا : « يا ابن عمّ » وأصله : « يا بن عمّي » لكن صيّروه / كلمةً واحـدةً بمنزلـة « يا عمّ » وكما تقول « يا عمّ » كذلك تقول « يا بن عمّ » . / ٩٨

فا[2] وإعراب « حبّذا » أن تقول : لمّا صيّرا كلمة واحدة ، إمّا أن تغلب جهة الاسميّـة ؛ لأنّ الاسميّـة الأصـل ، أو جهـة الفعليّـة ؛ لأنّ الفعـل أسـبق ، فتقــول : « حبّذا » مبتدأٌ ، و « زيدٌ » خبره ، أو « حبّذا » خبرٌ مقدّمٌ ، و « زيـدٌ » مبتـدأٌ ، أو « حبّذا » فعلٌ ماضٍ ، و « زيدٌ » مرتفعٌ به .

قال فا[3] ضعف « حبّذا رجلاً زيدٌ » يؤكّد عندك ضعف « حـبّ » ألا تراهـم إنّما ينصبون بعد تمام الكلام ، ولمّا لم يستقلّ « حبّ » بـ « ذا » وإن كانا في الأصل فعلاً وفاعلاً ضعف نحو « حبّذا رجلاً زيدٌ » لأنّ الجملة لم تتمّ بعد ، وإن كان قـد تقدّم فعلٌ وفاعلٌ ، فإذا تأخّر بعـد « زيـد » جـاء بعـد اسـتقلال الكـلام ، فحسـن النّصب .

قال : ولمّا كان « ذا » يقع على ما فـوق الواحـد نحـو قولـه تعـالى[4] ﴿ عَوَانٌۢ

---

(١) سيبويه في الكتاب ٢ / ١٨٠ .

(٢) لم أجد هذا النقل عن الفارسي فيما أطلعت عليه من كتب له .

(٣) ينظر قوله هذا في منهج السالك لأبي حيان ٤٠٦ .

(٤) سورة البقرة الآية ٦٨ .

﴿بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ جاز أن يقع عليه « حبّ » لمضارعته « الرّجل والغلام » إذا [....][1] الجنس ، وعلى هذا جاء :

حُبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لا يُرَى مِنْهُ إلاَّ صَفْحَةٌ أوْ لِمَامْ–٢١٢

لمضارعته ما فيه الألف واللاّم لـ « ذا » ؛ لتجاوزهما الاقتصار على الواحد ، ويشبه أن يكون قوله :

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ–٢٠٥

إنّما جاز في المضمر ؛ لمضارعة اسم الإشارة في إبهامها .

وقوله : « و « ذا » في هذا الموضع لا يتغيّر بحسب المشار إليه »[2] :

قد تقدّم سبب ذلك[3] ، وأنّه لا يثنّى ، ولا يجمع ، ولا يؤنّث ، فعلت العرب ذلك ؛ إشعارًا بالمعنى الّذي حدث في اسم الإشارة من كونه لازمًا على غير حاضرٍ ، ولكنّه لنسبة الممدوح من القلب ، وتقريبه إلى الإخبار ، فصارت الإشارة بهذا كأنّها إلى الأمر الّذي هو « زيدٌ » والأمر لا يثنّى ، ولا يجمع ، ولا يؤنّث ، وتقول « حبّذا رجلاً زيدٌ » و « حبّذا رجلين الزّيدان » و « حبّذا رجالاً الزّيدون » و « حبّذا امرأةً هندٌ » و « حبّذا امرأتين الهندان » و « حبّذا نساءً الهندات » واستغنوا أيضًا بتثنية التّمييز ، وجمعه ، وتأنيثه كما فعلوا في « نعم رجلاً زيدٌ » .

وقوله : « لأنّ حبّذا أُجري مجرى المثل حين نُقِلَ عمّا وضع له »[4] :–

يعنى إنّه جرى كالأمثال الّتي لا تغيّر عن وضعها كقولهم[5] :–

---

(١) كلمة لم أوفق في قراءتها .

(٢) الجزولية ١٦٢ .

(٣) في الصفحة ٥١٠ .

(٤) الجزولية ١٦٢ ، وبعده « ... واستعمل للحمد والثناء كنعم » .

(٥) ينظر هذا المثل : الأمثال لأبي عبيد ٢٤٧ ، وفصل المقال ٣٥٧ ، ومجمع الأمثال ٢ / ٦٨ ، والمستقصى ١ / ٣٢٩ .

ويروى : « في الصيف ضيعت اللبن » .

« الصّيف ضَيَّعْتِ اللّبن » يقال للرّجل مثلاً ، وأصله للمرأة .

و « أطِرِّي إنّك [ناعلةٌ[١]] » ونحو ذلك ، والّذي نقل عنه هو باب المحبّة ، وقد تقدّم بيانه[٢] ؛ ولأنّه صار مع « حبّ » كالكلمة الواحدة ، ألا ترى أنّه لا يجوز الفصل بينهما[٣] ، ولا بـ « ها » الّتي للتّنبيه ، فلا يقال :-

« حبّ هذا » وعلى ذلك قالوا[٤] : « لا تحبّذه » أي لا تقل له « حبّذا » فاشتقّوا الفعل من مجموعهما .

وقوله : « وما انتصب بعده من نكرةٍ ، فتفسيرٌ للمبهم »[٥] :-

يعني إنّ المنصوب بعد « حبّذا » تمييزٌ للمبهم إن كان جامدًا ، وإن كان مشتقًّا ، فقيل[٦] : إنّه حالٌ إن قدّرته بـ « في » .

---

(١) ينظر هذا المثل : الكتاب ١ / ٢٩٢ ، والأمثال لأبي عبيد ١١٥ ، والمقتضب ٢ / ١٤٥ ، ومجمع الأمثال ١ / ٤٣٠ .

ومعنى أطِرِّي : أي خذي طرر الوادي أي نواحيه .

ويروى « أظري » بالظاء المعجمة أي اركبي الظرر وهو الحجر المحدد .

وفي المصورة : « فاعلة » وهو تصحيف .

(٢) في الصفحة ٥٠٨ .

(٣) علل عدم الفصل بينهما بـ « ها التنبيه » لئلا تصير ثلاثة أشياء بمنزلة واحد ، وليس في كلام العرب التركيب من ثلاث كلمات .

ينظر : شرح المفصل ٧ / ١٣٩ ، والمنهاج الجلي (١٤٨ / أ) .

(٤) سبقت هذه الحكاية في الصفحة ٥١١ .

(٥) الجزولية ١٦٢ . وبعده : « ... وقيل فيه مشتقًّا حال » .

قال الشلوبين شارحا له : « التمييز أمدح في المشتق من الحال ، والحال فيه أحسن في كلام العرب ؛ لأن التمييز ليس حقه أن يكون بالمشتقات إنما حقه أن يكون بالجوامد » .

شرح الجزولية الكبير ٣ / ٩٠٩ .

(٦) ينظر : الملخص لابن أبي الربيع ١ / ٤٤٩ .

وقيل[١] : تمييزٌ إن قدّرته بـ " مِن " ، والمثل في جميع ذلك « حبّذا رجلاً أخوك » ، و « حبّذا راكبًا زيدٌ » إن قدّرته من راكبٍ ، فهو تمييزٌ ، وإن قدّرته في حال ركوبٍ فهو حالٌ .

ومذهب أبي عمرو بن العلاء[٢] أنّه تمييزٌ بدليل أنّه يصلح " مِنْ " معه في كلّ موضعٍ .

وقوله : « وجمعوا بينه ، وبين « ذا » لأنّه مبهم ، والمبهم قد يسدّ مسدّ المضمر »[٣] :-

يعني جمعوا بين التّفسير ، والفاعل ، وهو غير مضمرٍ ؛ لأنّه مبهمٌ واسم الإشارة قد سدّ مسدّ المضمر في قوله تعالى[٤] : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُواْ عَنْهَآ أُوْلَـٰٓئِكَ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ ﴾ أي : هم أصحاب النّار .

وقوله : « فإذا جمعوا بينه وبين اسم الجنس في " نِعْم " فإن يجمعوا بينه وبين « ذا » أولى »[٥] :-

يعني : إذا قالوا « نعم الرجل رجلاً زيدٌ » فهذا أولى ؛ لأنّ اسم الإشارة هنا أشبه بالمضمر المجهول في « نِعم » من « الرّجل » إذ هو مبهمٌ يقع على جميع الأشياء مفتقرٌ إلى التّفسير كالمضمر بخلاف « الرّجل » ونحوه ، وقد تقدّم منع « نعم الرّجل رجلاً[٦] » على مذهب سيبويه ، والسّيرافي وأنّ « فا » يجيزه ، والخلاف في ذلك ، والتّرجيح بين القولين ، فأغنى عن إعادته .

---

(١) ينظر : المصدر السابق .

(٢) سبق ذكر ذلك في الصفحة ٥١٢ .

(٣) الجزولية ١٦٣ .

(٤) سورة الأعراف الآية ٣٦ .

(٥) الجزولية ١٦٣ .

(٦) في الصفحات ٤٩٦ وما بعدها .

وقوله: «ولا بدّ من مرفوعٍ هو فيه بمنزلة الممدوح، أو المذموم في "نعم وبئس"»[١] :-

يعني : إنّ اسم الإشارة هنا لمّا لم يكن مقصودًا أن يشار به إلى حاضرٍ لم تستقلّ به الفائدة كفاعل " نعم وبئس " فافتقر إلى اسم / الممدوح المقصود / ٩٩
بالمدح ، فقيل : « حبّذا رجلاً زيدٌ » إلاّ إنّه يخالف المرفوع في " نعم وبئس " في أنّه لا يتقدّم وقد يتقدّم في " نعم وبئس " كما بيّنا قبل[٢] ، فلا يقال : « زيدٌ حبّذا » لئلا يلتبس بباب الإخبار بالمحبّة[٣] .

وقوله: «وكلّ فعلٍ على «فَعُلَ» فالعرب قد تسكّن وسطه تخفيفًا»[٤] :

مثاله : « عَظْمَ بطنك » و « لقَضُوَ الرّجل » و « لقَضْوَ الرّجل » .

وقوله: «فإن كان فيه معنى المدح، كحبّذا استجازوا فيه النّقل»[٥] :-

يعنى إن عومل معاملة " نعم وحبّذا " أجازوا فيه النّقل مع الوجهين المتقدّمين

---

(١) الجزولية ١٦٣ .

(٢) في الصفحة ٥٠٤ .

(٣) هذا التعليل لابن بابشاذ في شرحه للجمل (٨٨ / أ) .
فقولنا « زيد حبذا » يوهم بأن المراد « زيد أحب هذا » وابن مالك يستبعد هذا التعليل ، ويرى أن السبب هو من أجل إجراء حبذا مجرى المثل .
ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٧ .

(٤) الجزولية ١٦٣ .
والشلوبين يرى أن الأحرى بالجزولي أن يقول : « وكل " فَعُل " فالعرب قد تسكن وسطه تخفيفًا » أي بالإطلاق .
شرح الجزولية الكبير ٣ / ٩١٠ .

(٥) الجزولية ١٦٣ .

نحو « عَظُمَ البطن بطنك » و « عَظْم البطن بطنك » و « عُظْم البطن بطنك » .

وكذلك « عظُم بطنًا بطنُك » و « عَظْم بطنًا بطنك » و « عُظْم بطنًا بطنك » ونحو ذلك ، و « عَظُم ذا بطنًا بطن زيدٌ » و « عَظْم ذا بطْنًا بطنُ زيدٌ » و « عُظْم ذا بطنًا بطنُ زيدٍ » كحبّذا . قال الشّاعر :-

وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِيْنَ تُقْتَلُ-٢٠٧

يروى « حَبّ » و « حُبّ » بفتح الحاء وضمّها . وقال :-

هَجَرَتْ غَضُوبُ وَحُبَّ مَنْ يَتَجَنَّبُ -٢٨٣

وقال :-

حُسْـــــنَ ذَا أَدَبَـــــا-٢٨٢

وقد تقدّم بيانه في آخر باب " نعم وبئس " كما تقدّم[1] .

ونقيض « حبّذا » « لا حبّذا » قال[2] :

---

(١) في الصفحات ٤٩٤ وما بعدها .

(٢) اختلف في نسبته إلى شاعر معين على النحو التالي :-

أ- زياد بن حمل بن سعد ، أحد بني العدوية ، وهم من بني تميم .

كما في : شرح الحماسة للمرزوقي ٣ / ١٣٨٩ ، والحماسة البصرية ١ / ١٦٣ .

ب- المرار بن منقذ الحنظلي العدوي ، شاعر إسلامي في الدولة الأموية ، من معاصري الفرزدق وجرير .

تنظر ترجمته : الشعر والشعراء ٢ / ٧٠١ ، ومعجم الشعراء ٣٠٤ ، وسمط اللآلي ٢ / ٨٣٢ .

وقد نسبت أبيات من قصيدة الشاهد له في معجم الشعراء ٣٠٤ ، وشرح شواهد المغني ١/١٣٤ .

ج- زياد بن منقذ العدوي ، أخو المرار بن منقذ .

وقد نسب له في معجم البلدان (أشـي ، الأميلح ، صنعاء ، نقم) ، وشرح الحماسة للتبريزي ٣ / ٣٢٤ ، وفي الخزانة ٥ / ٢٥٦ .

د- بدر بن سعيد ، أخو المرار بن سعيد الفقعسي .

كما في الأغاني ١٠ / ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

٢٩٢- لا حَبَّذَا أَنْتِ يَا صَنْعَاءُ مِنْ بَلَدٍ وَلا شَعُوبُ هَوًى مِنَّا وَلا [نُقُمُ[(١)]]

والفاعل[(٢)] في هذا الباب لا يحسن نعته ، ولا تأكيده ، ولا البدل منه ، كما لا يحسن ذلك في باب " نعم وبئس " وإنّما لم يحسن من قبل أنّ التّأكيد هو تمكين المعنى في النّفس ، وهذا معنًى لم يقصد ، ولم يثبت ، فَيُؤَكَّدْ ، والوصف قد أغنى ذكر الممدوح والمقصود في البيان عنه ، والبدل في حكم الطّرح عند المبرّد[(٣)] ، وغيره على التّفضيل المتقدّم في بابه[(٤)] ، فيخرج عن الصّيغة المخصوصة ، وتجوز هذه الأشياء في المقصود بالمدح .

---

(١) ما بين المركنين في المصورة : « نعم » وهو تصحيف .

وصنعاء : مدينة باليمن مشهورة ، وشعوب : قصر باليمن معروف بالارتفاع .

ونقم : بضم النون والقاف موضع باليمن .

والشاهد : « لا حبذا » على أن " حبذا " تدخل عليها " لا " فتكون نقيضة " حبذا " ، وتكون مساوية لبئس في العمل والمعنى .

وقد ورد البيت زيادة على ماذكر في الحاشية السابقة في كل من : شرح الجمل لابن بابشاذ (٨٨ / ب) ، والمنازل والديار لأسامة بن منقذ ٢٥٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٣٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦٢٤ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣ / ٢٦ ، والصفوة الصفية للنيلي ٢ / ١٢٠ ، وشرح ألفية ابن معط لابن القوس ٢ / ٩٧٣ ، والارتشاف ٤ / ٢٠٦٠ ، وتذكرة النحاة ٤٦٤ ، ومنهج السالك ٤٠٢ ، وتخليص الشواهد ٨٦ ، والهمع ٥ / ٥٠ ، والدرر ٢ / ٢٨٦ .

(٢) من هنا حتى النهاية موجود في شرح الجمل لابن بابشاذ (٨٨ / ب) ، ولم ينبه الشارح على ذلك .

(٣) في المقتضب ٤ / ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، بخلاف ذلك .

(٤) ينظر السفر الأول من هذا الشرح ٢ / ٦٩٤ وما بعدها .

الفهارس الفنية

فهرس الآيات القرآنية

(١) هذه الآية وما شاكلها هي قراءة فلم تكتب بالرسم العثماني .

الآية	رقمها	الصفحة
(سورة النساء)		
- ﴿ وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾	٢	٥٢
- ﴿ فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ ﴾	٤٣	٨٧
- ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا ﴾	٤٥	٤٢١
- ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾	١٦٦/٧٩	٨٠، ٣٧٨، ٣٧٩، ٤٢١
- ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾	١٥٥	٣٥٩، ٤٤٢
- ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾	١٦٤	٢١٩
(سورة المائدة)		
- ﴿ فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ ﴾	٦	٨٧
- ﴿ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ ﴾	٦	٨٦، ٨٧
- ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾	١٣	٣٥٩، ٤٤٢
(سورة الأنعام)		
- ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ ﴾	٣٣	٥٨
- ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا ﴾	٩٦	٢٣٣
- ﴿ وجاعل الليل سكناً ﴾	٩٦	٢٣٣
- ﴿ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ ﴾	١١٣	١٤٦
- ﴿ وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادهم شركائهم ﴾	١٣٧	٢٥٨
- ﴿ مَحْيَايْ ﴾	١٦٢	١٣٢

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس أقوال العرب والنماذج النحوية واللغوية

فهرس القوافي

* * * *

* * * *

* * * *

فهرس أنصافِ الأبيات وأجزائها

فهرس الأعلام ونحوها

الألف

الباء

التاء

الثاء

الجيم

الحاء

---

(١) وقيل اسمه : عدي أو مليكة . ينظر : الشعر والشعراء ١ / ١١١ .

---

(١) اختلف في اسمه . ينظر : بغية الوعاة ٢ / ٢٦١ .

السين

الشين

الصاد

الطاء

العين

الغين

الفاء

القاف

الكاف

اللام

الميم

النون

الهاء

الواو

الياء

فهرس الكتب المذكورة في المتن

فهرس البلدان والمواضع ونحوها

فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطة :

١- **شرح الجمل** ، لأبي القاسم الزجاجي ، شرح ابن بابشاذ ، مصورة معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى برقم ١٧٦ نحو ، عن المكتبة الظاهرية برقم ١٦٨٧ .

٢- **شرح كتاب سيبويه** ، لأبي سعيد السيرافي ، مصورة الدكتور محمد الدغريري عن نسخة دار الكتب برقم ١٣٧ نحو .

٣- **الشيرازيات** ، للفارسي ، مصورة معهد البحوث العلمية برقم ٦٧٦ عن مكتبة راغب باشا برقم ١٣٧٩ .

٤- **المصباح في شرح ما اعتم من الإيضاح** ، لابن يسعون ، مصورة معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى برقم ٩١٧ نحو ، عن مكتبة شهيد علي بتركيا برقم ٢٢٣١ .

٥- **المنهاج الجلي في شرح مقدمة الجزولي** ، لابن جعفر الأربلي ، مصورة معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى برقم ٨١٣ عن المكتبة السليمانية بتركيا رقم ٣٤٥٠ .

ثانياً : المطبوعة :

١ – **ائتلاف النصـرة في اختـلاف نحاة الكوفـة والبصـرة** ، لعبـد اللطيـف بـن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، ت/ طارق الجنابي ، عالم الكتب ، ط١ ، سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

٢ – **إتحـاف فضـلاء البشـر في القـراءات الأربـع عشـر** ، للبنـاء ، ت سـنة ١١١٧ هـ تصحيح / علي محمد الضباع ، دار الندوة ، بيروت .

٣ – **أخبار النحويين البصريين** ، لأبي سعيد السيرافي ، ت/ محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط١ ، سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٤ – **الاختيارين** ، صنعة الأخفش الأصغر ، ت/ د. فخر الديـن قبـاوة ، مطبعـة محمد هاشم الكتبي ، (من منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق) .

٥ – **أدب الكاتب** ، لابن قتيبـة ، ت سـنة ٢٧٦ هــ ، ت/ علـي قـاعور ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٦ – **ارتشاف الضرب مـن لسـان العـرب** ، لأبـي حيـان ت سـنة ٧٤٥ هــ ، ت/ رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ ، سنة ١٤١٨هـ / ١٩٩٨ م .

٧ – **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك** ، لبرهان الدين إبراهيـم بـن محمـد ابن أبي بكر بن أيـوب بـن قيـم الجوزيـة ، ت سـنة ٧٦٧ هــ ، ت/ محمـد عوض السهيلي ، مكتبة أضواء السلف ، ط١ ، سنة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م .

٨ – **الأزهية في علم الحروف** ، لعلي بن محمد الهروي ، ت/عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، سنة ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .

٩ – **أساس البلاغة** ، للزمخشري ، دار صادر ، بيروت ، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م .

١٠ – **الاستيعاب في معرفة الأصحاب** ، لأبي عمـر يوسـف القرطبي ، ت سـنة ٤٦٣ هـ ، ت/ علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتـب العلمية ، بيروت ، ط سنة ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .

١١ – **أسرار العربية** ، لأبـي البركـات الأنبـاري ، ت/ فخـر صـالح قـدارة ، دار الجليل ، ط١ ، سنة ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .

١٢ – **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين** ، عبد البـاقي اليمـاني ، ت سـنة ٧٤٣ هـ ، ت/ عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسـات الإسلامية ، ط١ ، سنة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

١٣ – **الاشتقاق** ، لأبي بكر ابـن دريـد ، ت سـنة ٣٢١ هـ ، ت/ عبـد السـلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط٣ .

١٤ – **الإصابـة في تمييـز الصحابـة** ، ابـن حجـر ، دار الفكـر ، بـيروت ، سـنة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

١٥ – **إصلاح المنطـق** ، لابـن السـكيت ، ت سـنة ٢٤٤ هـ ، ت/ أحمـد محمـد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، ط٤ .

١٦ – **الأصـمعيـات** ، لأبـي سـعيد عبـد الملـك الأصمعي ، ت سـنة ٢١٦ هـ ، ت/ أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، ط٣ .

١٧ – **الأصنام** ، هشام بن محمد بن السائب بن الكلبي ، ت/ د. محمد عبد القادر أحمد ، أحمد محمد عبيد ، مكتبة النهضة المصرية ، ودار الشباب للطباعة .

١٨ – **الأصول في النحو** ، لابن السراج ، ت سنة ٣١٦ هـ ، ت/ عبـد المحسـن الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط٣ ، سنة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .

١٩ – **إعجاز القرآن** ، للباقلاني ، ت سنة ٤٠٣ هـ ، ت/ السـيد أحمـد صقـر ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف .

٢٠ – **إعراب القرآن المنسوب للزجاج وهو للباقولي** ، ت/ إبراهيـم الأبيـاري ، القاهرة – دار الكتـاب المصـري ، بيروت – دار الكتـاب اللبنـاني ، ط٢ ، سنة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

٢١ – **الأعلام** ، خير الديـن الزركلـي ، دار العلـم للملايـين ، بـيروت ، ط١٤ ، سنة ١٩٩٩ م .

٢٢ – **الأغـاني** ، لأبـي فـرج الأصبـهاني ، الـدار التونسـية للنشـر ، تونـس سـنة ١٩٨٣ م .

٢٣ – **الإفصـاح ببعـض مـا جـاء مـن الخطـأ في الإيضـاح** ، لابـن الطـراوة ت ٥٢٨ هـ ، ت/ عياد الثبيـتي ، مكتبة دار الـتراث بمكـة المكرمـة ، ط١ ، سنة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

٢٤ – **الإفصاح في شرح أبيـات مشـكلة الإعـراب** ، لأبـي نصـر الفـارقي سـنة ٤٨٧ هـ ، ت/ سعيد الأفغاني ، مؤسسـة الرسـالة ، بـيروت ، ط٣ ، سـنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

٢٥ – **الاقتراح في علم أصول النحو** ، للسيوطي ، ت سنة ٩١١ هــ ، تقديـم / أحمد سليم الحمصي ، ومحمد أحمد قاسم ، ط١ ، سنة ١٩٨٨ م .

٢٦ – **الاقتضابُ في شرح أدبِ الكُتّاب** ، أبي محمد البطُليوسيّ ، ت ٥٢١ هـ ، ت/ محمد باسل عيون السُّود ، دار الكتـب العلميـة ، ط١ ، ١٤٢٠ هــ / ١٩٩٩ م .

٢٧ – **الأمالي** ، لأبي علي القالي ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، سنة ١٤١٦ هــ / ١٩٩٦ م .

٢٨ – **أمالي السهيلي** ، لأبي القاسـم السـهيلي ، ت سـنة ٥٨١ هــ ، ت/ محمـد إبراهيم البنا .

٢٩ – **أمالي ابن الشَّجريِّ** ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسـني العلـوي ، ت ٥٤٢ هـ ، ت ودراسة/ محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة .

٣٠ – **أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائـد** ، للشـريف المرتضـى ، ت سـنة ٤٣٦ هـ ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي .

٣١ – **الأمالي النحوية** ، لابـن الحـاجب ت سـنة ٤٦٤ هــ ، ت/ هـادي حسـن حمودي ، عالم الكتب ، ط١ ، سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٣٢ – **الإمتاع والمؤانسة** ، لأبي حيان التوحيدي ، تصحيح أحمد أمين ، وأحمد الزين المكتبة العصرية .

٣٣ – **الأمثال** ، أبي عبيد ، ت/ عبد المجيد قطامش ، منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، دار المأمون – دمشق .

٣٤ – **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، جمال الدين القفطي ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، سنة ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .

٣٥ – **الانتصار لسيبويه على المبرد** ، لابن ولاد ، ت سنة ٣٣٢ هـ ، ت/ زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، سنة ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م.

٣٦ – **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، لأبي البركات الأنباري ، ت سنة ٥٧٧ هـ ، ت/ محمد محي الدين ، دار الكفر .

٣٧ – **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، لابن هشام ت سنة ٧٦١ هـ ، ت/ محمد محي الدين ، المكتبة الفيصلية .

٣٨ – **الإيضاح** ، للفارسي ، ت سنة ٣٧٧ هـ ، ت/ كاظم بحر المرجان ، عالم الكتاب ، ط٢ ، سنة ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .

٣٩ – **إيضاح شواهد الإيضاح** ، لأبي علي القيسي ، ت/ محمد حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .

٤٠ – **الإيضاح في شرح المفصل** ، لابن الحاجب ، ت/ موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد .

٤١ – **البحر المحيط** ، لأبي حيان ، دار الفكر ، ط٢ ، سنة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م.

٤٢ – **البداية والنهاية** ، للحافظ ابن كثير ، ت سنة ٧٧٤ هـ ، دار الفكر ، بيروت ، سنة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

٤٣ – **البديع في علم العربية** ، لأبي السعادات مجد الدين ابن الأثير ت ٦٠٦هـ ، ت/ فتحي أحمد علي الدين ، وصالح حسين العايد ، سلسلة من التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، سنة ١٤٢٠ هـ / ١٤٢١ هـ .

٤٤ - **البسيط في شرح جُمل الزجاجي** ، لابن أبي الربيع ت ٦٨٨ هـ ، ت ودراسة / عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .

٤٥ - **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة** ، لجلال الدين السيوطي ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ، ط٢ ، سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

٤٦ - **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة** ، لمجد الدين الفيروزابادي ، ت ٨١٧ هـ ، ت/ محمد المصري ، جمعية إحياء التراث الإسلامي ، الكويت ، ط١ ، سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

٤٧ - **بهجة المجالس** ، لابن عبد البر القرطبي ، ت/ محمد مرسي الخولي ، دار الكتب العلمية .

٤٨ - **البيان والتبيين** ، للجاحظ ، ت/ عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٤ ، سنة ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .

٤٩ - **تأويل مشكل القرآن** ، لأبي محمد ابن قتيبة ، ت سنة ٢٧٦ هـ ، ت/ السيد أحمد صقر ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط٢ ، سنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

٥٠ - **تاج العروس من جواهر القاموس** ، لمحمد مرتضى الزبيدي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان .

٥١ - **تاريخ بغداد أو مدينة السلام** ، للحافظ أبي بكر البغدادي ، ت ٤٦٣ هـ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .

٥٢ - **تاريخ الرسل والملوك** ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار سويد ، بيروت ، لبنان .

٥٣ - **تاريخ قضاة الأندلس** ، أبو الحسن النباهي ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت .

٥٤ - **التبصـرة والتذكـرة** ، لأبـي محمـد الصيمـري مـن علمـاء القـرن الرابـــع ، ت/ فتحي أحمد علي الديـن ، سلسـلة مـن الـتراث الإسـلامي ، جامعـة أم القرى ، ط١ ، سنة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

٥٥ - **التبيان في إعراب القـرآن** ، لأبـي البقـاء العكـبري ، ت سـنة ٦١٦ هــ ، ت/ محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، سنة ١٤١٩هـ / ١٩٩٨ م .

٥٦ - **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** ، لأبي البقاء العكبري ، ت سنة ٦١٦ هـ ، ت/ عبـد الرحمـن العثيمـين ، مكتبـة العبيكـان ، ط١ ، سنة ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .

٥٧ - **تحصيل عين الذهب من معدن جوهـر الأدب في علـم مجـازات العـرب** ، للأعلم الشـنتمري ، ت/ زهـير عبـد المحسـن سـلطان ، مؤسسـة الرسـالة ، ط٢ ، سنة ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .

٥٨ - **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائــد** ، لابـن هشـام ، ت سـنة ٧٦١ هــ ، ت/عباس مصطفى الصالحي ، دار الكتاب العربي ، ط١ ، سنة ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦ م .

٥٩ - **تذكرة الحفاظ** ، للإمام الذهبي ، ت ٧٤٨ هـ ، دار إحياء التراث العربي ، ت/ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي .

٦٠ - **التصريح بمضمون التوضيح** ، لخالد الأزهـري ، ت سـنة ٩٠٥ هــ ، ت/ عبـد الفتـاح بحيري ، ط١ ، سـنة ١٤١٣ هــ ، ١٩٩٢ م ، ١٤١٨ هــ ، ١٩٩٧ م .

٦١ - **التعليقـات والنـوادر** ، لأبـي علـي الهجـري ، دراسـة وتحقيـق / د. حمـود عبد الأمير الحمادي ، دار الرشيد للنشر الجمهورية العراقية ، سنة ١٩٨٠م .

٦٢ - **التعليقة على كتاب سيبويه** ، لأبي علــي الفارسـي ، ت سـنة ٣٧٧ هــ ، ت/ عوض حمد القوزي ،مطبعة الأمانة ، ط١ ، سنة ١٤١٠هـ / ١٩٩٠ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .

٦٣ – **تفسير القرآن العظيم** ، لابن كثير ، ت سنة ٧٧٤ هـ ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، سنة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٩ م .

٦٤ – **التكملة** ، لأبي علي الفارسي ، ت/ كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، ط٢ ، سنة ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .

٦٥ – **التكملة لكتاب الصلة** ، لابن الأبّار ، نشره وصححه السيد عزت الحسيني مكتب نشر الثقافة الإسلامية ، سنة ١٣٧٥ هـ / ١٩٥٦ م .

٦٦ – **التمثيل والمحاضرة** ، لأبي منصور الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ) ، تح/ عبد الفتاح الحلو ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ١٣٨١ هـ / ١٩٦١ م .

٦٧ – **تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب** ، لابن خروف ، ت سنة ٦٠٩ هـ ، ت/ خليفة محمد بديري ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ الإسلامي ، ليبيا ، ط١ ، سنة ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .

٦٨ – **تهذيب إصلاح المنطق** ، للتبريزي ، ت سنة ٥٠٢ هـ ، ت/ فوزي عبد العزيز مسعود ، الهيئة المصرية ، سنة ١٩٨٦ م .

٦٩ – **تهذيب اللغة** ، لأبي منصور الأزهري ، ت سنة ٣٧٠ هـ ، ت/ عبد الله درويش ، الدار المصرية للتأليف والنشر .

٧٠ – **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ، للمرادي ، ت سنة ٧٤٩ هـ ، ت/ عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .

٧١ – **التوطئة** ، لأبي علي الشلوبين ، ت/ يوسف أحمد المطوع ، سنة ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

٧٢ – **ثلاثة كتب في الأضداد** ، للأصمعي والسجستاني وابن السكيت ، نشرها أوغست هفنر ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٧٣ – **ثمار الصناعة في علم العربية** ، لأبي عبد الله الدينـوري الملقـب بـالجليس ، ت/ محمد بن خالد الفاضل ، سلسلة الرسائل الجامعية بجامعـة الإمـام محمـد ابن سعود الإسلامية .

٧٤ – **ثمرات الأوراق** ، لابن حجة الحمـوي (ت ٨٣٧ هـ) ، تـح/ محمـد أبـو الفضل إبراهيم ، مكتبة الخانجي بمصر ، ط١ سنة ١٩٧١ م .

٧٥ – **جامع البيان في تفسير القرآن** ، لأبي جعفر الطبري ، ت سنة ٣١٠ هـ ، دار المعرفـة للطباعـة والنشـر ، بـيروت لبنـان ، ط٣ ، سـنة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

٧٦ – **الجامع لأحكـام القـرآن** ، لأبـي عبـد الله القرطبي ، دار الكـاتب العربـي للطباعة عن طبعة دار الكتب المصرية ، ط٣ ، سنة ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م .

٧٧ – **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس** ، لأبي عبد الله الحميدي ، ت سـنة ٤٨٨ هـ ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، سنة ١٩٦٦ م .

٧٨ – **جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام** ، لأبي زيد القرشي ، ت/ علي محمد البجاوي ، دار نهضة مصر .

٧٩ – **جمهرة أنساب العرب** ، لابن حزم ت سنة ٤٥٦ هـ ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط١ ، سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٨٠ – **جمهرة اللغة** ، لابن دريد ، دار صادر ، بيروت .

٨١ – **الجنـى الداني في حـروف المعـاني** ، للمـرادي ، ت/ فخـر الديـن قبـاوة ، ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، سنة ١٤١٣هـ / ١٩٩٢ م .

٨٢ – **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** ، لعلاء الدين الإربلـي ، ت/ حـامد أحمد نيل ، مكتبة النهضة المصرية ، سنة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

٨٣ – **حاشية الصبان على شرح الأشموني** ، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية .

٨٤ – **الحجة في القراءات السبع** ، لابن خالويه ، ت/ عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط٥ ، سنة ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

٨٥ – **حجة القراءات** ، لابن زنجلة ، ت/ سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٦٢ م .

٨٦ – **الحديث النبوي في النحو العربي** ، للدكتور محمود فجّال ، نادي أبها الأدبي شركة العبيكان للطباعة والنشر ، الرياض سنة ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .

٨٧ – **الحلل في إصلاح الخلل في كتاب الجمل** ، لابن السيد البطليوسي ، ت/ سعيد عبد الكريم سعودي . بدون تاريخ .

٨٨ – **الحلل في شرح أبيات الجمل** ، لابن السيد البطليوسي ، ت/ مصطفى إمام ، مطبعة الدار المصرية ، ط١ ، سنة ١٩٧٩ م .

٨٩ – **الحماسة** ، للبحتري ، نقله وضبطه وعلق عليه كمال مصطفى ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ط١ ، سنة ١٩٢٩ م .

٩٠ – **الحماسة البصرية** ، البصري ، ت/ مختار الدين أحمد ، عالم الكتب، ط٣ ، سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٩١ – **الحماسة الشجرية** ، ت/ عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، سنة ١٩٧٠ م .

٩٢ – **الحيوان** ، للجاحظ ، ت/ عبد السلام هارون ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط٢ .

٩٣ – **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** ، عبد القادر البغدادي ، ت ١٠٩٣ هـ ، ت/ عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، بالقاهرة ، ط٣ ، سنة ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .

٩٤ – **الخصائص** ، لابن جني ، ت/ محمـد علي النجـار ، دار الكتـاب العربـي ، بيروت .

٩٥ – **درة الغـواص في أوهــام الخــواص** ، للحريـري ، سـنة ٥١٦ هــ ، ت/ الشريف عبـد الله البركـاتي ، المكتبـة الفيصليـة ، ط١ ، سنة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .

٩٦ – **الدُّرر اللّوامع على هَمْع الهوامع شرح جمع الجوامع** ، أحمـد الشنقيطي ، ت ١٣٣١ هـ ، وضـع الحواشـي محمـد باسـل عيـون السُّـود ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، سنة ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .

٩٧ – **دمية القصر وعُصْرة أهل العصر** ، لأبي الحسن الباخَرْزي ت ٤٦٧ هـ ، ت/ عبد الفتاح الحلو ، دار الفكر العربي .

٩٨ – **الديباج المذهب في أعيان المذهب** ، لابـن فرحـون ، ت/ محمـد الأحمـدي أبو النور ، دار التراث ، القاهرة .

٩٩ – **ديوان إبراهيم الصولي (ضمن الطرائف الأدبية)** ، تصحيح عبـد العزيـز الميمني ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

١٠٠ – **ديـوان إبراهيـم بـن هرمـة** ، ت/ محمـد جبـار المعيبـد ، مطبعـة الآداب بالنجف ، سنة ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

١٠١ – **ديوان الأسود بـن يعفـر** ، صنعـة نـوري حمـودي القيسـي ، وزارة الثقافـة والإعلام ، العراق .

١٠٢ – **ديوان الأعشى الكبير** ، شرح وتعليق محمد محمد حسين ، المكتب الشرقي للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .

١٠٣ – **ديوان امرئ القيس** ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصـر ، الطبعة الثالثة .

١٠٤ – **ديوان تأبط شراً وأخباره** ، جمع وتحقيق وشـرح علي ذو الفقـار شـاكر ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، سنة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

١٠٥ - **ديوان جران العود النميري** ، شرح وتحقيق كارين صادر ، دار صادر ، ط١ ، سنة ١٩٩٩ م ، بيروت .

١٠٦ - **ديوان جرير** ، دار صادر ، ودار بيروت ، بيروت سنة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م .

١٠٧ - **ديوان جميل** ، جمع وتحقيق وشرح حسين نصار ، مكتبة مصر .

١٠٨ - **ديوان حسان بن ثابت** ، ت/ سيد حنفي حسنين ، دار المعارف، القاهرة.

١٠٩ - **ديوان ابن الدمينة** ، صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب ، ت/ أحمد راتب النفاح ، مكتبة دار العروبة القاهرة .

١١٠ - **ديوان الراعي النميري** ، جمعه وحققه راينهرت فايبرت ، سلسلة يصدرها المعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت ، سنة ١٤٠١ هـ / ١٩٨٠ م .

١١١ - **ديوان ذي الرُّمَّة** ، ت/ عبد القدوس أبو صالح ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، سنة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

١١٢ - **ديوان زهير بن أبي سلمى** ، صنعة أبي العباس ثعلب ، ت/ فخر الدين قباوة ، دار الفكر بدمشق ، ودار الفكر المعاصر ببيروت ، ط٢ ، سنة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .

١١٣ - **ديوان شعر المتلمس الضبعي** ، تحقيق وشرح وتعليق حسن كامل الصيرفي ، معهد المخطوطات العربية ، سنة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .

١١٤ - **ديوان الشماخ** ، ت/ صلاح الدين الهادي ، دار المعارف بمصر .

١١٥ - **ديوان الصِّمَّة بن عبد الله القشيري** ، جمعه وحققه عبد العزيز محمد الفيصل ، النادي الأدبي بالرياض ، سنة ١٤٠١ هـ / سنة ١٩٨١ م .

١١٦ - **ديوان طرفة بن العبد** ، شرح الأعلم الشنتمري ، ت/ درِّية الخطيب ، ولطفي الصقال ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، سنة ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .

١١٧ - **ديوان الطرماح** ، ت/ عزة حسن ، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي ، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم ، دمشق ، سنة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .

١١٨ - **ديوان الطفيل الغنوي** ، ت/ محمد عبد القادر أحمد ، دار الكتاب الجديد، ط١ ، سنة ١٩٦٨ م .

١١٩ - **ديوان عامر بن الطفيل** ، رواية أبي بكر الأنباري ، دار صادر ، ودار بيروت سنة ١٣٨٣ هـ / ١٩٦٣ م .

١٢٠ - **ديوان العباس بن مرداس السلمي** ، جمعه وحققه يحيى الجبوري ، وزارة الثقافة والإعلام بالعراق ، سنة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .

١٢١ - **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات** ، ت/ وشرح محمد يوسف نجم ، دار صادر ، ودار بيروت ، سنة ١٣٧٨ هـ / ١٩٥٨ م .

١٢٢ - **ديوان العجاج** ، رواية الأصمعي وشرحه ، ت/ عزة حسن ، مكتبة دار الشرق ، بيروت ، وت/ عبد الحفيظ السطلي ، مكتبة أطلس ، دمشق .

١٢٣ - **ديوان عدي بن زيد العبادي** ، حققه وجمعه ، محمد جبار المعيبد ، شركة دار الجمهورية للنشر والطباعة ، بغداد ، سنة ١٩٦٥ م .

١٢٤ - **ديوان العرجي** ، جمعه وحققه وشرحه سجيع جميل الجبيلي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، سنة ١٩٩٨ م .

١٢٥ - **ديوان علقمة الفحل** ، ت/ لطفي الصقال ، ودرية الخطيب ، دار الكتاب العربي ، بحلب ، ط١ ، سنة ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .

١٢٦ - **ديوان علي بن الجهم** ، تحقيق خليل مردم بك ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط٢ بدون تاريخ .

١٢٧ - **ديوان عمر بن لجأ التميمي** ، ت/ يحيى الجبوري ، الكويت دار القلم ، الطبعة ٣ ، سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

١٢٨ - **ديوان عمرو بـن معد يكـرب الزبيـدي** ، صنعـه هاشـم الطعـان ، وزارة الثقافة والإعلام بالعراق (ضمن سلسلة كتب التراث) .

١٢٩ - **ديـوان عنـترة** ، ت/ محمـد سعيد مولـوي ، المكتـب الإسـلامي ، سـنة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م .

١٣٠ - **ديـوان الفـرزدق** ، شـرحه وضبطـه وقـدم لـه علـي فـاعور ، دار الكتـب العلمية ، بيروت ، ط١ ، سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ، وديوان الفـرزدق ، دار صادر ، ودار بيروت ، سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م .

١٣١ - **ديوان القتـال الكلابـي** ، حققـه وقـدم لـه إحسـان عبـاس ، دار الثقافـة ، بيروت ، سنة ١٤٠١ هـ / ١٩٨٠ م .

١٣٢ - **ديـوان القُطَـامي** ، ت/ إبراهيـم السـامرائي ، وأحمـد مطلـوب ، بـيروت ، ١٩٦٠ م .

١٣٣ - **ديوان قيس بن الخطيم** ، د/ ناصر الديـن الأسـد ، دار صـادر ، بـيروت ، الطبعة الثانية ، سنة ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .

١٣٤ - **ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت** ، جمع وتحقيق حسن باجودة ، مكتبـة التراث ، القاهرة .

١٣٥ - **ديوان كعب بن مالك** ، دراسة وتحقيق سـامي مكـي العـاني ، منشـورات مكتبة النهضة ببغداد ، ط١ ، سنة ١٣٨٦ هـ / ١٩٩٦ م .

١٣٦ - **ديوان ليلى الأخيلية** ، جمع وتحقيق وشرح خليل العطيـة وجليـل العطيـة ، دار الجمهورية ، بغداد ، ط١ ، سنة ١٣٨٦ هـ / ١٩٦١ م .

١٣٧ - **ديوان مجنون ليلى** ، جمع وتحقيق وشرح عبد السـتار أحمـد فـراج ، مكتبـة مصر .

١٣٨ - **ديوان النابغة الذبياني** ، جمع وتحقيـق وشـرح الشـيخ / محمـد الطـاهر ابـن عاشور ، الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ، سنة ١٩٧٦ م .

١٣٩ - **ديوان أبي النجم العجلي** ، صنعه وشرحه علاء الدين أغا ، النادي الأدبي بالريـاض ، سنة ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ، ونسـخة أخـرى ، ت/ سـجيع الجبيلي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، سنة ١٩٩٨ م .

١٤٠ - **ديوان أبي نواس** ، حققه وضبطه وشرحه / أحمد عبد المجيـد الغـزالي ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان .

١٤١ - **ديـوان الهذليـين** ، نسـخة مصـورة عـن دار الكتـب ، سـنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ م .

١٤٢ - **الذيل والتكملة لكتـابي الموصـول والصلـة** ، لأبي عبـد الله المراكشـي ، القسم الأول ، ت/ محمد بن شريفة ، وبقية السـفر الرابـع والسـفر الخـامس والسادس ، ت/ إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت .

١٤٣ - **رصف المباني في شرح حـروف المعـاني** ، للمـالقي ، ت سـنة ٧٠٢ هـ ، ت/ أحمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .

١٤٤ - **الروض الأنف** ، أبو القاسم السهيلي ، المطبعة الجمالية سـنة ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤ هـ ، وت/ طه عبد الرؤوف سـعد ، دار المعرفـة سـنة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

١٤٥ - **الزاهر في معاني كلمات الناس** ، لأبي بكر الأنباري ، ت سنة ٣٢٨ هـ ، ت/ حـاتم صـالح الضـامن ، دار الرشـيد للنشـر ، العـراق ، سـنة ١٣٩٩ / ١٩٧٩ م .

١٤٦ - **زهـر الآداب وثمـر الألبـاب** ، للحصـري القـيرواني ، ت/ علـي محمـد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، ط٢ .

١٤٧ - **الزهرة** ، لأبي بكر محمد بـن داود الأصبـهاني ، ت/ إبراهيـم السـامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، ط٢ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م .

١٤٨ - **سر صناعة الإعراب** ، لابن جني ، ت/ حسن هنداوي ، دار القلم بدمشق ، ط١ ، سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

١٤٩ - **سفر السعادة وسفير الإفادة** ، للسخاوي ت سنة ٦٤٣ هـ ، ت/ محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

١٥٠ - **سمط اللآلي** ، لأبي عبيد البكري ، ت/ عبد العزيز الميمني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، سنة ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٦ م .

١٥١ - **سنن الترمذي** ، ت/ أحمد محمد شاكر ، مطبعة مصطفى الحلبي ، ط١ ، سنة ١٣٥٦ هـ / ١٩٣٧ م .

١٥٢ - **سنن أبي داود** ، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس ، وعادل السيد ، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، سنة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٩ م .

١٥٣ - **السنن الكبرى** ، للبيهقي ت سنة ٤٥٨ هـ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن ، الهند ، سنة ١٣٥٢ هـ ، دار صادر .

١٥٤ - **سنن ابن ماجه** ، للحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد ، ت/ محمد فؤاد عبد الباقي ، دار سحنون ودار الدعوة تونس ، ط٢ ، سنة ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م .

١٥٥ - **سير أعلام النبلاء** ، للحافظ الذهبي ، دار المعارف ، القاهرة ، سنة ١٩٦٢ م .

١٥٦ - **شرح أبيات سيبويه** ، لأبي جعفر النحاس ، ت سنة ٣٣٨ هـ ، ت/ زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، بيروت ، ط١ ، سنة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

١٥٧ - **شرح أبيات سيبويه** ، لأبي محمد السيرافي ، ت سنة ٣٨٥ هـ ، ت/ محمد علي سلطاني ، دار المأمون للتراث ، دمشق ولبنان ، ١٩٧٩ م .

١٥٨ - **شـرح أبيـات سيبويه** ، لابـن السـيرافي ، ت/ محمـد الريـح هاشـــم ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، سنة ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .

١٥٩ - **شرح أبيات مغني اللبيب** ، صنفه عبد القادر البغدادي ، ت/ عبـد العزيـز رباح وأحمد يوسف دقاق منشورات دار المأمون للتراث ، دمشـق ، ط١ ، سـنة ١٣٩٣ هـــ / ١٩٧٣ م ، والجـزء ٨ ، ط١ ، سـنة ١٤٠١ هــــ / ١٩٨١ م .

١٦٠ - **شرح أشعار الهذليين** ، صنعة أبي سعيد السكري ، ت/ عبد السـتار أحمـد فراج ، ومحمود محمد شاكر ، مكتبة دار العروبة .

١٦١ - **شـرح الأشـعار السـتة الجاهليـة** ، الوزيـر أبـو بكـر عـاصم بـن أيـوب البطليوسي ، ت/ ناصيف سليمان عواد ، الجمهورية العراقية ، وزارة الثقافة والفنون ، سنة ١٩٧٩ م .

١٦٢ - **شرح الأشُموني علي ألفية ابن مالك** ، قدّم له ووضـع هوامشـه وفهارسـه/ حسن حمد ، إشراف/ إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، سنة ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .

١٦٣ - **شرح التسهيل** ، لابن مـالك سـنة ٦٧٢ هــ ، ت/ عبـد الرحمـن السـيد ، ومحمد بدوي المختون ، هجر للطباعـة والنشـر ، ط١ ، سـنة ١٤١٠ هــ / ١٩٩٠ م .

١٦٤ - **شرح الرضي على الكافية** ، ت/ يوسف حسن عمر .

١٦٥ - **شرح الزرقاني على موطأ مالك** ، دار المعرفة ، لبنان ، سـنة ١٣٩٨ هــ / ١٩٧٨ م .

١٦٦ - **شرح القصائد التسـع المشـهورات** ، صنعـة / أبـي جعفـر النحـاس ، ت/ أحمد خطاب ، دار الحرية للطباعة ، مطبعة الحكومـة بغـداد ، ١٣٩٣ هــ / ١٩٧٣ م .

١٦٧ - **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات** ، لأبي بكر الأنباري ، ت سنة ٣٢٨ هـ ، ت/ عبد السلام هارون ، دار المعارف بمصر ، ط٣ .

١٦٨ - **شرح الكافية الشافية** ، لابن مالك ، ت/ عبد المنعم أحمد هريدي ، من سلسلة التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ط١ ، سنة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

١٦٩ - **شرح اللُّمَع** ، ابن برهان العُكبري ، ت ٤٥٦ هـ ، ت/ الدكتور فائز فارس ، السلسلة التراثية ، ط١ ، سنة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

١٧٠ - **شرح اللمع في النحو** ، للواسطي الضرير ، ت/ رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، ط١ ، سنة ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .

١٧١ - **شرح المفصل** ، لابن يعيش ، ت سنة ٦٤٣ هـ ، عالم الكتب ، بيروت .

١٧٢ - **شرح المقدمة الجزولية الكبير** ، لأبي علي الشلوبين ، ت ٦٥٤ هـ ، ت/ تركي سهو العتيبي ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، سنة ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .

١٧٣ - **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب** ، لابن الحاجب ، ت/ جمال عبد العاطي مخيمر أحمد ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، ط١ ، سنة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .

١٧٤ - **شرح المقدمة المحسبة** ، لابن بابشاذ ، ت/ خالد عبد الكريم ، الطبعة الأولى ١٩٧٦ م ، المطبعة العصرية الكويت .

١٧٥ - **شرح جمل الزجاجي** ، لأبي الحسن ابن خروف ، ت سنة ٦٠٩ هـ ، ت/ سلوى محمد عمر عرب ، سلسلة الرسائل العلمية الموصى بطبعها ٢٢ ، جامعة أم القرى ، سنة ١٤١٩ هـ .

١٧٦ - **شرح جمل الزجاجي** ، لابن عصفور ، ت سنة ٦٦٩ هـ ، ت/ صاحب أبو جناح ، عالم الكتب ، ط١ ، سنة ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .

١٧٧ - **شرح جمل الزجاجي** ، لابـن هشـام الأنصـاري ،ت سنة ٧٦١ هــ ، ت/ علي محسن مال الله ، عالم الكتب ، ط٢ ، سنة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

١٧٨ - **شرح ديوان الحماسة** ، للتبريزي ، ت/ محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر .

١٧٩ - **شرح ديوان الحماسة** ، للمرزوقي ، نشر/ أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، سنة ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

١٨٠ - **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة** ، محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط٢ ، سنة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م .

١٨١ - **شرح ديوان كعب بن زهير** ، صنعة أبي سعيد السكري ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، سنة ١٣٦٩ هـ / ١٩٥٠ م ، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة .

١٨٢ - **شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري** ، ت/ إحسان عباس ، وزارة الإعلام ، بالكويت ، سنة ١٩٨٤ م .

١٨٣ - **شرح ديوان المتنبي** ، وضع عبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .

١٨٤ - **شرح شافية ابن الحاجب** ، للرضي ، ت سنة ٦٨٦ هــ ، ت/ محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محي الدين ، دار الكتب العلمية ، سنة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

١٨٥ - **شرح شواهد الإيضاح** ، لعبد الله بن بري ، ت سنة ٥٨٢ هــ ، ت/ عيد مصطفى درويش ، مجمع اللغة العربية بمصر ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

١٨٦ - **شرح شواهد المغني** ، للسيوطي ، دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر .

١٨٧ - **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** ، لابن مالك ، ت سنة ٦٧٢ هـ ، ت/ عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ببغداد ، سنة ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .

١٨٨ - **شرح عيون كتاب سيبويه** ، لأبي نصر هارون القرطبي ، ت سنة ٤٠١هـ ت/ عبد ربه عبد اللطيف ، ط١ ، سنة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

١٨٩ - **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، لابن هشام ، ت سنة ٧٦١ هـ ، ت/ محمد محي الدين ، المكتبة العصرية ، ط٢ ، سنة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .

١٩٠ - **شرح كتاب سيبويه** ، لأبي سعيد السيرافي ، ت سنة ٣٦٨ هـ ، ت/ رمضان عبد التواب ، ومحمود فهمي حجازي ، ومحمد هاشم عبد الدايم ، وفهمي أبو الفضل ، دار الكتب المصرية ، سنة ١٩٨٦ م ، ١٩٩٠ م ، ١٩٩٨ م ، ٢٠٠١ م .

١٩١ - **شرح كتاب سيبويه** ، لعلي بن عيسى الرماني ، ت سنة ٣٨٤ هـ ، ت/ محمد إبراهيم يوسف شيبة ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، سنة ١٤١٤ - ١٤١٥ هـ ، تحت إشراف د/ أحمد مكي الأنصاري .

١٩٢ - **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف** ، لأبي أحمد الحسن العسكري ، ت سنة ٣٨٢ هـ ، ت/ عبد العزيز أحمد ، شركة مصطفى البابي الحلبي ، ط١ ، سنة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م .

١٩٣ - **شرح معاني الآثار** ، لأبي جعفر أحمد الطحاوي ، ت سنة ٣٢١ هـ ، ت/ محمد زهري النجار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

١٩٤ - **شرح ملحة الإعراب** ، للحريري ، ت سنة ٥١٦ هـ ، ت/ أحمد محمد قاسم ، مكتبة دار التراث ، ط٣ ، سنة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م .

١٩٥ - **شـروح سـقط الزنـد** ، ت/ مصطفى السـقا ، عبـد السـلام هـارون ؛ عبد الرحيم محمود إبراهيم الإيباري حامد عبد المجيد .

١٩٦ - **شعر الأحوص بن محمـد الأنصـاري** ، جمع وتحقيق إبراهيـم السـامرائي ؛ مطبعة النعمان ، النجف سنة ١٣٨٨ هـ ، ١٩٦٩ م .

١٩٧ - **شعر الأخطل** ، صنعه السكري ، ت/ فخـر الديـن قبـاوة ، دار الأصمعي بحلب .

١٩٨ - **شعر الأشهب بن رميلة (ضمن شعراء أميون)** ، جمـع نـوري القيسـي ؛ عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، ط١ ، سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

١٩٩ - **شـعر حارثـة بـن بـدر الغداني** ، ضمـن مجلة المجمـع العلمـي العراقـي ؛ مج ٢٥ ، سنة ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

٢٠٠ - **شعر خفاف بن ندبة السُـلمي** ، جمعـه وحققـه نـوري حمـودي القيسـي ؛ مطبعة المعارف ببغداد .

٢٠١ - **شعر أبي زبيد الطائي (ضمن شعراء إسلاميون)** ، جمع نوري القيسـي ؛ مطبعة المجمع العلمي العراقي ، سنة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

٢٠٢ - **شعر زهير بن أبي سلمى** ، صنعة الأعلم الشنتمري ، ت/ فخر الدين قباوة دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة ٣ ، سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

٢٠٣ - **شعر زيد الخير الطائي (ضمن شعراء إسلاميون)** ، جمع نـوري حمـودي القيسي ، عالم الكتب ومكتبـة النهضـة العربيـة ، ط٢ ، سـنة ١٤٠٥ هـ ١٩٨٤ م .

٢٠٤ - **شعر سويد بن كراع العكلي** ، جمع حاتم الضامن في مجلة المورد ، مجـ٨ ؛ عدد ١ ، سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

٢٠٥ - **شعر ضمرة بن ضمرة النهشلي** ، ضمن مجلة المورد ، مج ١٠ ، عدد ٢ ؛ سنة ١٤٠١ هـ / سنة ١٩٨١ م .

٢٠٦ – **شعر عبدة بن الطبيب** ، جمع يحيى الجبوري ، دار التربية ، سنة ١٣٩١هـ / ١٩٧١ م .

٢٠٧ – **شعر عمرو بن أحمد الباهلي** ، جمعه وحققه / حسين عطوان ، مطبوعـات مجمع اللغة العربية بدمشق .

٢٠٨ – **شعر الكميت بن زيد** ، جمع وتقديم داود سلوم ، مكتبة الأندلس ، بغداد سنة ١٩٦٩ م .

٢٠٩ – **شعر الكميت بن معروف الأسدي** ، جمـع حـاتم صـالح الضـامن (ضمـن مجلة المورد ، مجـ / ٤ ، الجزء ٤ ، سنة ١٩٧٥ م .

٢١٠ – **شعر المرار بن سعيد الفقعسي** ، ضمن مجلة المورد ، مج٢ ، عدد ٢ ، سنة ١٣٩٣ هـ .

٢١١ – **شعر مزاحم العقيلي** ، ضمن مجلة معهد المخطوطات ، مجـ ٢٢ ، الجزء ١، سنة ١٩٧٦ م .

٢١٢ – **شعر ابن ميادة** ، جمعه وحققه حنا جميـل حـداد ، مطبوعـات مجمـع اللغـة العربية بدمشق ، سنة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

٢١٣ – **شـعر النابغـة الجعـدي** ، جمـع عبـد العزيـز ربـاح ، منشـورات المكتـب الإسلامي بدمشق ، ط١ ، سنة ١٣٨٤ هـ ، ١٩٦٤ م .

٢١٤ – **شعر النعمان بن بشير الأنصاري** ، حققه وقدم له / يحيـى الجبـوري ، دار القلم ، الكويت ، ط٢ ، سنة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م .

٢١٥ – **شعر النمر بن تولب** ، صنعة: د/ نوري القيسي ، مطبعة المعارف – بغداد.

٢١٦ – **الشعر والشعراء** ، لابن قتيبة ، ت/ أحمـد محمـد شـاكر ، الطبعـة الثالثـة ، سنة ١٩٧٧ م ، دار التراث العربي للطباعة .

٢١٧ – **شـعراء إسـلاميون** ، د/ نـوري حمـودي القيسـي ، عـالم الكتـب ، مكتبـة النهضة الحديثة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٤ م .

٢١٨ - **شعراء طيء وأخبارها** ، جمع وتحقيق ودراسة وفاء فهمي السنديوني ، دار العلوم للطباعة والنشر ، سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٢١٩ - **شفاء العليـل في إيضـاح التسـهيل** ، لأبـي عبـد الله السلسـيلي ، ت سـنة ٧٧٠ هـ ، ت/ الشريف عبد الله البركاتي ، المكتبة الفيصليـة ، ط١ ، سـنة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

٢٢٠ - **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيـح** ، لابـن مـالك ، ت/ محمـد فـؤاد عبـد البـاقي ، عـالم الكتـب ، ط٣ ، سـنة ١٤٠٣ هـــ / ١٩٨٣ م .

٢٢١ - **الصاحبي** ، لأبي الحسين ابن فارس ، ت سنة ٣٩٥ هـ ، ت/ السـيد أحمـد صقر ، مطبعة عيسى البابي ، القاهرة .

٢٢٢ - **الصاهل والشاحج** ، لأبي العلاء المعري ، ت/ عائشة عبد الرحمـن (بنـت الشاطئ) ، دار المعارف بمصر ، سنة ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .

٢٢٣ - **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** ، للجوهري ، ت/ أحمد عبد الغفـور عطار ، دار الكتاب العربي بمصر .

٢٢٤ - **صحيح ابن خزيمة** ، ت/ محمد مصطفى الأعظمـي ، المكتـب الإسـلامي ، سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

٢٢٥ - **صحيح البخـاري** ، للإمـام محمـد بـن إسمـاعيل البخـاري ، ضبـط وترقيـم وتخريج وفهرسة مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، واليمامـة ، دمشـق - بيروت ، ط٥ ، سنة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .

٢٢٦ - **صحيح مسلم** ، للإمام مسـلم بـن الحجـاج القشـيري النيسـابوري ، سـنة ٢٦١ هـــ ، ت/ محمـد فـؤاد عبـد البـاقي ، دار إحيـاء الـتراث العربـي سـنة ٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م .

٢٢٧ – **صفة الصفوة** ، لابن الجوزي ، ت سنة ٥٩٨ هـ ، ت/ محمود فاخوري ، ومحمود رواس قلعه جي ، دار الوعي بحلب ، ط١ ، سنة ١٣٩٣ هـ ، ١٩٧٣ م .

٢٢٨ – **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية** ، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي من علماء القرن السابع الهجري ، ت/ محسن بن سالم العميري ، سلسلة من التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، ط١ ، سنة ١٤٢٠ هـ .

٢٢٩ – **الصلة** ، لابن بشكوال ، ت سنة ٥٧٨ هـ ، ت/ الدار المصرية للتأليف والترجمة ، سنة ١٩٦٦ م .

٢٣٠ – **الصناعتين** ، لأبي هلال العسكري ، ت/ علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، ط٢ .

٢٣١ – **ضرائر الشعر** ، لابن عصفور ، ت/ السيد إبراهيم محمد ، ط٢ ، سنة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

٢٣٢ – **ضرورة الشعر** ، لأبي سعيد السيرافي ، ت/ رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط١ ، سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٢٣٣ – **طبقات الشعراء** ، لابن المعتز ، ت/ عبد الستار أحمد فراج ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة .

٢٣٤ – **طبقات فحول الشعراء** ، لابن سلام الجمحي ، ت/ محمود محمد شاكر ، دار المدني بجدة .

٢٣٥ – **الطبقات الكبرى** ، لابن سعد ، دار صادر ، ودار بيروت ، سنة ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠ م .

٢٣٦ – **الطبقات الكبرى** ، للسبكي ، ت/ عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي ، ط١ ، مطبعة عيسى الحلبي وشركاه ، سنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م .

٢٣٧ – **طبقات النحويين واللغويين** ، أبو بكر محمد الزبيدي الأندلسي ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف مصر .

٢٣٨ – **ابن طلحة النحـوي** ، لعيـاد بـن عيـد الثبيـتي ، دار الـتراث ، ط١ ، سـنة ١٤١٩ هـ .

٢٣٩ – **أبو العتاهية : أشعاره وأخباره** ، ت/ شكري فيصل ، مكتبـة دار المـلاح ، دمشق .

٢٤٠ – **العقد الفريد** ، لابن عبد ربه ، ت/ محمد سعيد العريان ، دار الفكر .

٢٤١ – **أبو علي الهجري وأبحاثه في تحديد المواضع** ، حمد الجاسر ، منشورات دار اليمامة ، للبحث والترجمة والنشر ، الرياض .

٢٤٢ – **عيـون الأخبـار** ، لابـن قتيبـة ، نسـخة مصـورة عـن طبعـة دار الكتـــب ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .

٢٤٣ – **غاية المطالب في شرح ديوان أبي طـالب** ، جمعه وشـرحه / محمـد خليـل الخطيب ، سـنة ١٩٥٠ م ، (وجمـع وتحقيـق محمـد التونجـي ، دار الكتـاب العربي ، لبنان ، ط١ ، سنة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م) .

٢٤٤ – **غاية النهاية في طبقات القراء** ، لابن الجزري ، سنة ٨٨٣ هـ ، عني بنشره برجستراسـر ، ط٣ ، سـنة ١٤٠٢ هــ / ١٩٨٢ م ، دار الكتـب العلميـة ، لبنان .

٢٤٥ – **غريـب الحديـث** ، لأبـي الفـرج بـن الجـوزي ، ت سـنة ٥٩٧ هـــ ، ت/ عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الكتب العلميـة ، بـيروت ، ط١ ، سـنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٢٤٦ – **غريب الحديث** ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، ت سنة ٢٢٤ هـ ، مطبعـة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكـن ، الهند سـنة ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٦ م .

٢٤٧ - **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** ، لابن حجر العسقلاني ، ت سنة ٨٥٢ هـ ، ت/ عبد القادر شيبة الحمد ، ط١ ، سنة ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠١ م .

٢٤٨ - **الفرق بين الحروف الخمسة الظاء والضاد والذال والسين والصاد** ، ابن السيد البطليوسي ، ت/ عبد الله الناصير ، دار المأمون للتراث ، ط١ ، سنة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

٢٤٩ - **فصل المقال** ، للبكري ، ت/ إحسان عباس ، وعبيد المجيد عابدين ، دار الأمانة ، ومؤسسة الرسالة ، سنة ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

٢٥٠ - **الفصول الخمسون** ، لابن معطي ، ت سنة ٦٢٨ هـ ، ت/ محمود الطناحي ، مكتبة عيسى البابي .

٢٥١ - **الفهرست** ، للنديم ، ت/ رضا ، دار المسيرة ، ط٣ ، سنة ١٩٨٨ م .

٢٥٢ - **في أصول النحو** ، سعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

٢٥٣ - **الكامل في اللغة والأدب** ، للمبرد ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، ط١ ، سنة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .

٢٥٤ - **كتاب الإبدال** ، لابن السكيت ، ت/ حسين محمد محمد شرف ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، سنة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

٢٥٥ - **كتاب الإقناع في القراءات السبع** ، لأبي جعفر ابن الباذش ، ت سنة ٥٤٠ هـ ، ت/ عبد المجيد قطامش ، سلسلة من التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ، ط١ ، سنة ١٤٠٣ هـ .

٢٥٦ - **كتاب الجمل في النحو** ، لأبي القاسم الزجاجي ، ت/ علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، ط٥ ، سنة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .

٢٥٧ - **كتاب حروف المعاني** ، صنفه / أبو القاسم الزجاجي ، ت سنة ٣٤٠هـ ، ت/ د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ودار الأمل ، الطبعة الثانية ، سنة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

٢٥٨ - **كتاب السبعة في القراءات** ، لابن مجاهد ، ت/ شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط٢ .

٢٥٩ - **كتاب سيبويه** ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت/ عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ .

٢٦٠ - **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب** ، لأبي علي الفارسي ، ت سنة ٣٧٧ هـ ، ت/ محمود الطناحي ، مكتبة الخانجي ، ط١ ، سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٢٦١ - **كتاب الفَرق** ، لثابت بن أبي ثابت (من علماء القرن الثالث الهجري) ، ت/ حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٢٦٢ - **كتاب اللامات** ، لأبي القاسم الزجاجي ، ت سنة ٣٣٧ هـ ، ت/ مازن المبارك ، دار صادر ، بيروت ، ط٢ ، سنة ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .

٢٦٣ - **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار** ، لابن أبي شيبة ، ت سنة ٢٣٥هـ تقديم وضبط كمال يوسف الحوت ، دار التاج ، ط١ ، سنة ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م ، بيروت .

٢٦٤ - **كتاب المعاني الكبير في أبيات المعاني** ، لابن قتيبة ، ت سنة ٢٧٦ هـ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، بحيدر آباد الدكن ، الهند ، ط١ ، سنة ١٣٦٨ هـ / ١٩٤٩ م .

٢٦٥ - **كتاب الوحشيات** ، لأبي تمام ، ت/ عبد العزيز الميمني ، الطبعة الثانية ، دار المعارف بمصر .

٢٦٦ - **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، للزمخشري ، ت/ عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ، مكتبة العبيكان ، ط١ ، سنة ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

٢٦٧ - **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها** ، علي بن أبي طالب القيسي ، ت/ محي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، سنة ١٣٩٤ هـ / سنة ١٩٧٤ م .

٢٦٨ - **الكناش في فني النحو والصرف** ، لأبي الفداء الشهير بصاحب حماة ، ت سنة ٧٣٢ هـ ، ت/ رياض الخوام ، المكتبة العصرية ، ط١ ، سنة ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .

٢٦٩ - **الكنز اللغوي في اللسن العربي** ، نشره / أوغست هفنر ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، سنة ١٩٠٣ هـ .

٢٧٠ - **لباب الآداب** ، أسامة بن منقذ ، ت ٥٨٤ هـ ، ت/ أحمد شاكر ، مصر ١٩٣٥ م .

٢٧١ - **لسان العرب** ، لابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، سنة ٢٠٠٠ م.

٢٧٢ - **اللمع** ، لابن جني ، ت/ فائز فارس ، دار الكتب الثقافية الكويت .

٢٧٣ - **ليس في كلام العرب** ، تأليف / الحسين بن أحمد بن خالويه ، ت/ أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

٢٧٤ - **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم** ، للآمدي صححه كرنكو ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، سنة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

٢٧٥ - **ما ينصرف وما لا ينصرف** ، لأبي إسحاق الزجاج ، ت سنة ٣١١ هـ ، ت/ هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط٣ ، سنة ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .

٢٧٦ - **المبسوط في القراءات** ، لابن مهران الأصبهاني ، ت سنة ٣٨١ هـ ، ت/ سبيع حمزة حاكمي ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، ط٢ ، سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٢٧٧ - **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة** ، لابن جني ، ت/ حسن هنداوي ، دار القلم ، ودار المنارة ، ط١ ، سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

٢٧٨ - **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر** ، لضياء الدين ابن الأثير (ت ٦٣٧ هـ) ، تحقيق / د. أحمد الحوفي ، ود. بدوي طبانة ، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها ، ط١ ، سنة ١٣٨٠ هـ / ١٩٦٠ م .

٢٧٩ - **مجاز القرآن** ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، ت سنة ٢١٠ هـ ، ت/ محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي ، مصر .

٢٨٠ - **مجالس العلماء** ، للزجاجي ، ت/ عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ومكتبة الرفاعي بالرياض ، ط٢ ، سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٢٨١ - **مجالس ثعلب** ، لأبي العباس ثعلب ، ت سنة ٢٩١ هـ ، ت/ عبد السلام هارون ، دار المعارف ، ط٥ .

٢٨٢ - **مجمع الأمثال** ، لأبي فضل الميداني ، ت سنة ٥١٨ هـ ، ت/ محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .

٢٨٣ - **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** ، للحافظ نور الدين الهيثمي ، ت سنة ٨٠٧ هـ ت/ حسام الدين القدسي ، مكتبة القدسي ، القاهرة ، سنة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

٢٨٤ - **مجمل اللغة** ، لابن فارس ، ت / زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، سنة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

٢٨٥ - **مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج** ، صححه ورتبه وليم بن الورد البروسي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ط١ ، سنة ١٩٧٩ م .

٢٨٦ - **المحاسن والمساوي** ، لإبراهيم البيهقي ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها ، بدون تاريخ .

٢٨٧ – **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، أبي الفتح عثمان بن جنّي ، ت/ علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، القاهرة ، سنة ١٤١٥ هـ/ ١٩٩٤ م .

٢٨٨ – **المحكم والمحيط الأعظم في اللغة** ، لابن سيده ، ت/ مصطفى السقا وحسين نصار ، ط١ ، سنة ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، مصر .

٢٨٩ – **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع** ، لابن خالويه ، عالم الكتب .

٢٩٠ – **المخصص** ، لابن سيده ، ت سنة ٤٥٨ هـ ، ت/ لجنة إحياء التراث العربي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان .

٢٩١ – **مراتب النحويين** ، أبو الطيب اللغوي ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة .

٢٩٢ – **المسائل البصريات** ، لأبي علي الفارسي ، ت سنة ٣٧٧ هـ ، ت/ محمد الشاطر ، مطبعة المدني ، ط١ ، سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٢٩٣ – **المسائل الحلبيات** ، لأبي علي الفارسي ، ت/ حسن هنداوي ، دار القلم ودار المنارة ، ط١ ، سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

٢٩٤ – **المسائل العسكرية** ، لأبي علي الفارسي ، ت/ محمد الشاطر ، مطبعة المدني ، ط١ ، سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٢٩٥ – **المسائل العضديات** ، لأبي علي الفارسي ، ت/ علي جابر المنصوري ، عالم الكتب ، ط١ ، سنة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

٢٩٦ – **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات** ، للفارسي ، ت/ صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مكتبة العاني ببغداد .

٢٩٧ – **المساعد على تسهيل الفوائد** ، لابن عقيل ، ت/ محمد كامل بركات ، سنة ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، سلسلة من التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى .

٢٩٨ - **المستقصى في أمثال العرب** ، للزمخشري ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .

٢٩٩ - **المسلسل في غريب لغة العرب** ، لمحمد بن يوسف التميمي ، ت/ محمد عبد الجواد ، القاهرة ، ١٩٥٧ م .

٣٠٠ - **مسند الإمام أحمد بن حنبل** ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر ، دار صادر - بيروت ، لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني ، ت سنة ٨٥٢ هـ ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، لبنان ، ط٢ ، سنة ١٣٩٠ هـ / ١٩٧١ م .

٣٠١ - **مسند الإمام الشافعي** ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٣٠٢ - **مشكل إعراب القرآن** ، لمكي بن أبي طالب ، ت سنة ٤٣٧ هـ ، ت/ حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، ط٤ ، سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٣٠٣ - **معاني الحروف** ، لأبي الحسن الرماني ، ت سنة ٣٨٤ هـ ، ت/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، دار الشروق ، جدة ، ط٣ ، سنة ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .

٣٠٤ - **معاني الشعر** ، لأبي عثمان الأشنانداني ، برواية ابن دريد ، ت/ صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد ، بيروت ، سنة ١٩٦٤ م .

٣٠٥ - **معاني القرآن** ، للأخفش سعيد بن مسعدة ، ت/ عبد الأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، ط١ ، سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٣٠٦ - **معاني القرآن** ، للفراء ، ت سنة ٢٠٧ هـ ، ت/ محمد علي النجار ، وأحمد يوسف نجاتي ، عالم الكتب ، ط٣ ، سنة ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .

٣٠٧ – **معاني القرآن وإعرابـه** ، للزجـاج ، ت/ عبـد الجليـل عبـده شـلبي ، عـالم الكتب ، ط١ ، سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٣٠٨ – **معـاهد التنصيـص علـى شـواهد التلخيـص** ، لعبـــد الرحيـــم العباســـي ، ت ٩٦٣ هـ ، ت/ محمد محي الدين عبد الحميد ، عالم الكتـــب ، بـيروت ، سنة ١٣٦٧ هـ / ١٩٤٧ م .

٣٠٩ – **معجم الأدباء** ، ياقوت الحمـوي ، دار الكتـب العلميـة ، بـيروت ، ط١ ، سنة ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

٣١٠ – **معجم البلدان** ، لياقوت الحموي ، دار بيروت ودار صادر ، بيروت ، سنة ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م .

٣١١ – **معجـم الشـعراء** ، للمرزبانـي ، تصحيـح وتعليـق كرنكـو ، دار الجيـــل ، بيروت ، ط١ ، سنة ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

٣١٢ – **معجـم مـا اسـتعجم للبكـري** ، ت/ مصطفى السـقا ، عـالم الكتـب ، بيروت .

٣١٣ – **معجم مقاييس اللغة** ، لابن فارس ، ت/ عبد السلام هـارون ، دار إحيـاء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط١ ، سنة ١٣٦٦ هـ .

٣١٤ – **المغني في النحو** ، لابن فلاح اليمني ، ت/ عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الشئون الثقافية العامة ، ط١ ، سنة ١٩٩٩ م ، بغداد .

٣١٥ – **مغني اللبيب عـن كتـب الأعـاريب** ، لابـن هشـام ، ت سـنة ٧٦١ هــ ، ت/ مـازن المبـارك ، ومحمـــد علـــي حمـــد الله ، دار الفكـــر ، ط١ ، ســـنة ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .

٣١٦ – **المفصل في علم العربية** ، للزمخشـري ، الطبعـة الثانيـة ، دار الجيـل ، لبنـان بلا تاريخ .

٣١٧ – **المفضليات** ، ت/ أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعـارف، ط٧ .

٣١٨ - **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** ، لأبي إسحاق الشاطبي ، ت ٧٩٠ هـ ، ت/ عياد الثبيتي ، مكتبة دار التراث ، ط١ ، سنة ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م ، مكة المكرمة .

٣١٩ - **المقتصد في شرح الإيضاح** ، لعبد القاهر الجرجاني ، ت/ كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، سنة ١٩٨٢ م .

٣٢٠ - **المقتضب** ، للمبرد ، ت سنة ٢٨٥ هـ ، ت/ محمد عبد الخالق عظيمة ، وزارة الأوقاف بمصر ، ط٢ ، سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

٣٢١ - **المقدمات الممهدات** ، أبو الوليد ، محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي ، دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، سنة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

٣٢٢ - **المقرب** ، لابن عصفور ، ت سنة ٦٦٩ هـ ، ت/ أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العالي ببغداد .

٣٢٣ - **الملخص في ضبط قوانين العربية** ، لابن أبي الربيع ، ت/ علي سلطان الحكمي ، ط١ ، سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٣٢٤ - **الممتع في التصريف** ، لابن عصفور ، ت/ فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، ط١ ، سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

٣٢٥ - **المنازل والديار** ، أسامة بن منقذ ، ت/ مصطفى حجازي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، سنة ١٩٦٨ م .

٣٢٦ - **المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ** ، لابن الجارود ، ت سنة ٣٠٧ هـ ، نشر السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ، مطبعة الفجالة ، القاهرة ، سنة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م .

٣٢٧ - **المنصف** ، لابن جني ، ت/ إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، مطبعة البابي الحلبي ، ط١ ، سنة ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م .

٣٢٨ - **الموطأ** ، للإمام مالك صححه ورقمه وخرجه / محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ، سنة ١٣٧٠ هـ / ١٩٥١ م .

٣٢٩ - **نتائج الفكر في النحو** ، أبو القاسم السهيلي ، ت/ د. محمد إبراهيم البنا ، دار الرياض للتوزيع والنشر .

٣٣٠ - **نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء** ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر للطبع والنشر .

٣٣١ - **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب** ، أحمد المقري التلمساني ، ت/ إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ، سنة ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .

٣٣٢ - **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان** ، لأبي حيان ، ت سنة ٧٤٥هـ ، ت/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، سنة ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

٣٣٣ - **النكت في تفسير كتاب سيبويه** ، للأعلم الشنتمري ت سنة ٤٧٦ هـ ، ت/ زهير عبد المحسن سلطان ، معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ط١ ، سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

٣٣٤ - **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، للإمام ابن الأثير ، ت سنة ٦٠٦ هـ ، ت/ محمود محمد الطناحي ، دار الفكر ، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .

٣٣٥ - **النوادر في اللغة** ، لأبي زيد الأنصاري ، ت/ محمد عبد القادر أحمد ، دار الشروق ، ط١ ، سنة ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

٣٣٦ - **نوادر المخطوطات** ، ت/ عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، سنة ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .

٣٣٧ - **همع الهوامع في شرح جمع الجوامـع** ، لجـلال الديـن السـيوطي ، ت سـنة ٩١١ هـ ، ت/ عبد السلام هارون ، وعبـد العـال سـالم مكـرم ، مؤسسـة الرسالة ، ط٢ ، سنة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .

٣٣٨ - **الوسـاطة بـين المتنبي وخصومـه** ، للقـاضي علـي الجرجـاني ، ت/ محمـد أبو الفضل ، علي البجاوي ، مطبعة الحلبي .

٣٣٩ - **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** ، لابن خلكان ، ت/ إحسـان عبـاس ، دار الثقافة ، بيروت .

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الموضوع **الصفحة**

الرموز المستخدمة في النص المحقق وما تدل عليه :

يش = ابن بابشاذ .

خ = ابن خروف . (إلا في موضع واحد أراد به الأخفش) . وهو في ص ١٥٣ .

د = المبرد .

س = سيبويه .

ش = أبو علي الشلوبين .

طر = ابن الطراوة .

طل = ابن طلحة .

فا = أبو علي الفارسي .

بسم الله الرحمن الرحيم

The abstract of the study

The abstract title: the second book from AL-GAZOLIAH explanation for AL-ABDY [in 680 Hijra died] from unit "lechers of AL-KHAFD" until end of unit "habaza" study and investigation.

The researcher's name: SAEED BIN MOSHABIB BIN HASSAN AAL OSAM AL-ASMARY.

The degree: master degree.

The subject plane: the introduction. Then the research and divided into 2 parts.

The first part [section] the study it is in two units.

The first section: it has two researches.

The first: giving small idea about the researcher.

The second: section of the investigated parts the researcher's style (curriculum) in his explanation. His resources and his witnesses.

The second section: it has two researches.

The first: points of the difference among the Arabic grammatical [linguistic] scientists.

The second: AL-ABZY'S opinion's which he has undertaken and his choices.

The second section: the investigation. It has a description for the photographic screption. The investigation curriculum, presenting models of photographic screptions and the investigated text. Then the artistic indexes.

The study aim: to present service for heritage and revises it and at the same time showing one of the greatest linguistic scientists in audalos. Practicing on the previous scientists and their styles as well as producing grammatical text from the lost time [era]

The research study: in Arabic grammar the research includes some section. They are as following section of AL-KHAFD letters addition the section his subject is not identified subjects and objects names and what, which does the same role for not [laisa], yes [naam] very bad "Baas" and [habaza].

The most important reseats are:

1. Transfer taxes from the lost books which; we have not got them yet.
2. Showing the poetry witnesses, when they we are not showed before.
3. Richness the subject of the grammatical difference from these points. The proves, confirmations and the reasons.

Thank for Allah firstly and finally.